مسعود الخوند

القارات . المناطق . الدول . البلدان . المدن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

الجزء الخامس عشر

معالم . وثائق . موضوعات . زعماء

القرن الأفريقي - لاوس

مَسعُود الخوَند

القارّات . المَناطِق . الدّوَل . البُلدان . المُدُن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

معَالِم . وَثائِق . مَوضُوعات . زعَماء

الجزء الخامس عشر

القرن الأفريقي – لاوس

مشاركون في التصحيح:
شربل الخوند   انطوان ابراهيم الهاشم   جورج سليم

الناشر: إصدار خاص
سن الفيل، نوفا برازيليا
فاكس: ٠١/٥١٠٥١٦

تنضيد الحروف وتنسيق الصفحات:
حسيب درغام وأولاده
المكلس، بيروت – لبنان
ت: ٠١/٦٨٣١٦٠ – فاكس: ٠١/٦٨٣١٥٩

طبع في لبنان

مقدمة

أولاً كانت «العولمة» مرادفة لـ«العالمية»، وهي كذلك في حال وُضعت جانبًا الفروقات الضيقة جدًا التي تتبدّى في تعريفات المفردتين، فإنها قديمة قدم تفكر الإنسان بوحدة الكون وبوحدته كإنسان متميز عن سائر المخلوقات بعقلٍ نازع نحو الترقي والمثل والقيم وساعٍ وراء الحلول.

الحكيم والحكمة عالميان. هكذا كانا ولا زالا.

وكذلك الفيلسوف والفلسفة،

والمتديّن أو المؤمن والدين،

والعالِم والعلم،

ثم، محاولة تطبيق واقعية للعالمية مع الامبراطور والامبراطورية، بدءًا بذي القرنين (الشرق – الغرب)، تلميذ أرسطو، وما أعظمها دلالة أنه الوحيد، بين نظرائه، المذكور في القرآن الكريم؛ ثم، ما أبلغها وأسماها إشارة على لسان السيد المسيح، الى وحدة العالم ووحدة الإنسان في حاجتيه: المادية والروحية بإعطاء «قيصر ما لقيصر والله ما لله»، في وقت كان القيصر يصوغ قاعدة الامبراطورية العالمية الشهيرة: «باكس رومانا».

ثم، أخذ مفكرون، في القرون الوسطى، يضعون للعالمية أسسًا نظرية ومبادئ استساغها سياسيون وحكام مستنيرون فلم يمانعوا في وضع مشاريع أنظمة عالمية...

وسارت هذه الأفكار والمشاريع جنبًا إلى جنب مع القوميات حتى وصلتا إلى ذروتهما ذات الصفة والطبيعة العالمية: الثانية (القوميات) بانفجارها حربًا عالمية؛ والأولى (الأفكار والمشاريع) بانبثاقها أول منظمة عالمية أو دولية (عصبة الأمم)، وكان الرئيس الاميركي، ولسن، أكثر سياسييها ودعاتها استنارةً.

ثم، سرعان ما انتجت الكارثة العالمية الأولى، في ظل الإطار التنظيمي العالمي الأول (عصبة الأمم) الضعيف والعاجز – ولا غرو فإنها التجربة العالمية الأولى في نوعها – ثلاثة أنظمة شمولية إطار فكرها وعملها العالم برمّته:

– قومية عنصرية (النازية) تدّعي أهليتها لحكم العالم؛

– وشيوعية أممية متعصبة هي الأخرى في تغليبها «الاقتصادي» على كل المكونات والحاجات الأخرى للإنسان، وفئة أو طبقة على ما عداها في النسيج الاجتماعي.

– وقومية، أو قوميات ديمقراطية (الديمقراطيات الغربية)، غلّبت هي الأخرى الاقتصادي أو «المصالح الاقتصادية»، ولكنها عرفت كيف تُبقي على هامشٍ واسع من احترامٍ لبنى الإنسان

علي عسيران

نائب لبناني

الفوقية وحاجاته الروحية، وأخصّها «الحرية»، فأنتجت وأبدعت، على هذا الصعيد، ما يفوق كثيرًا ما تمّ تحقيقه في الاتحاد السوفياتي. فعلى سبيل المثال: روسيا قبل ١٩١٧، ورغم الحكم القيصري الاستبدادي، انتجت فكرًا وأدبًا يُعتبران من روائع الإنتاج العالمي، في حين ان النظام الشيوعي فيها لم يفسح في المجال سوى لبضعة نصوص أدبية يتيمة، إذ لم يعد ثمة سبيل لإنتاج فكرٍ حرّ إلا من خلال مغادرة البلاد، هذا رغم التطوّر العلمي والتقني الهائل الذي حقّقه ذاك النظام.

وانفجرت الأنظمة الشمولية الثلاثة كارثة عالمية ثانية (١٩٣٩–١٩٤٥). وفي برلين سقط أحدها (النازية)، وتوافق المنتصران على ما لا يمكن الرجوعُ به إلى الوراء، وعلى ما هو أساسًا في صلب شموليتهما، أي إعادة بعث المنظمة العالمية، مع تعديل وتطوير عن الأولى باتجاه المزيد من التنظيم الدولي. وعلى يد هذه المنظمة، وفي سنواتها الأولى، وُلد ما يمكن إعطاء عنوان تاريخي له «المواطن العالمي»، وذلك في «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، وما استتبعه من إعلانات واتفاقات ومواثيق ومعاهدات في إطار حماية هذه الحقوق. و «حق التدخّل الإنساني» الجاري بحثه الآن والمتضمن إمكانية استعمال القوة الدولية لحماية انتهاكات حقوق الإنسان المتوافق عليها دوليًا في أي بقعة من العالم هو الذروة في عملية تحويل «المواطن الوطني» إلى «مواطن عالمي». وتبقى، طبعًا، مسألة التطبيق، ومعايير التطبيق وعدالتها.

ولكن، في المقابل، وفي برلين نفسها، ارتفع الستار الحديدي (جدار برلين)؛ ثم بدأت الحرب الباردة، باردة في إقليم كل من الجبّارين، ولكنها حارة ودموية في باقي الجسد العالمي، وخاصة في ما عُرف بـ«العالم الثالث»، عالم الفقراء، عالم الثروة والثورة في آن.

وفي برلين أيضًا وأيضًا، سقط هذا الجدار، وسقطت، بل زالت الشمولية الشيوعية، وصفا الجو تمامًا لشمولية الديمقراطية الغربية تتزعمها الولايات المتحدة الأميركية.

العنصري أسقط النازية.

الاقتصادي، وقد تحوّل إلى اقتصاد الدولة الذي لم يُعر اهتمامًا يذكر لبنى الإنسان الفوقية ولحاجاته الروحية وأولها الحرية، أسقط الشيوعية.

فهل يسقط الاقتصادي، وقد تحوّل إلى اقتصاد سوق ينمو على حساب الدولة وعلى حساب بُنى الإنسان الروحية، الديمقراطية الغربية؟

اقتصاد السوق، بات كثيرون يطلقون عليه إسم «إقتصاد اللادولة» أو «اقتصاد الشركات عبر الوطنية» التي تمتلك الواحدة منها من الثروات والأموال أضعاف ما تمتلكه عدة دول مجتمعة

من دول العالم الثالث، والتي تضاعف الفروقات الاجتماعية سواء داخل كل بلد أو بين مجموعتي البلدان الشمال – الجنوب. وباتت علمية وأكيدة تلك الصلة بين العنف الاجتماعي والعنف الأصولي، والعنفان إبنان شرعيان للعنف الاقتصادي.

ومسار إقالة الدولة من كثير من مهمات السيادة وفقًا لما كان معروفًا في القانون الدولي وفي تاريخ العلاقات الدولية، وإقالتها أكثر من مهماتها الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة الشركات الضخمة عبر الوطنية في مركزتها للثروات ورؤوس الأموال، واحتكارها للإعلام والإعلان العاملين على صناعة «فرد» مستهلك على حساب «الإنسان» الحر والمنتج إبداعًا روحيًا، هذا المسار يبدو متلازمًا ومسار محاولات إقالة المنظمة الدولية من دورها ومهماتها. إذ لم يعد خافيًا ما يصدر، بين حين وآخر، من العواصم الغربية وخاصة من واشنطن، وينبئ عن تخطيها لهذه المنظمة بل الاستهانة بها وعرقلة أعمالها وحتى القول الصريح، ولو همسًا، بأن العالم لم يعد يحتاجها.

فـ «الاقتصادي»، متى كانت له الأولوية على كل ما عداه، ومتى أضحى غاية لا وسيلة، انتفى «الإنسان» وتحوّل إلى «فرد» و «رقم» في حسابات السوق.

وما كانت تلك السمة الأصيلة والجوهرية والأبدية للإنسان على أنه أسمى المخلوقات إلا لأنه «فوق إقتصادي»، أي أنه مشدود نحو المثل، وحضاري، وروحي، ومحقّ وخيّر وجميل.

وثمة ضوء في عتمة «الاقتصادي» الطاغي اليوم يأتي من «منظمات غير حكومية» يبدو أن العولمة الحالية تعمل على تشجيعها أو، أقله، لا تحاربها (وهذه إيجابية يجب أن تُسجّل)، ويتصدر الناشطين فيها مفكرون ومستنيرون عالميون ونخب يحذّرون من أولوية «الاقتصادي»، ويدعون في حركتهم واجتماعاتهم ومؤتمراتهم وبياناتهم إلى إحلال «الثقافي» و «الحضاري» و «السياسي» و «الإبداعي» المحل الأول، وإلى جعل «الاقتصادي» في خدمة القيم الإنسانية والروح الإنسانية إنقاذًا للإنسان في نهاية المطاف وعبر حوار حضاري تلتقي فيه حكمة الشرق بعلم الغرب.

وإنني لأرى إلى هذه الموسوعة التي يعكف الأستاذ مسعود الخوند على وضعها، وقد بلغ نهاياتها، ناذرًا العمر لها، عملًا ثقافيًا محيطًا بالعالم كما يجري ارتسامه حاليًا، غنيًا بموضوعات تُحوّل المعلومة إلى معرفة حيّة، ومندرجًا بذلك في سياق تشخيص المشكلات العالمية وتعميم معرفتها. و «المعلومة غير المعرفة. ففي المعرفة، هناك التفسير والمقارنة والأسلوب والإطار والرأي والمناقشة، وهناك خاصة الكاتب، حين ان المعلومة مجرّدة من كل ذلك وخالية من الكاتب المجتمعي والمواطن والإنسان، وتاليًا من النفس والروح». وعليه، فالمطلوب إنسان معرفي ثقافي لا خزّان معلومات.

أما وكتابة هذه المقدمة وإرسال مواد هذا الجزء من الموسوعة إلى المطبعة يجيئان متزامنين مع أفراح اللبنانيين بالتحرير وبفرسان التحرير وأبطاله، فإنها مناسبة للقول، مرة جديدة، إن ما تميّز به اللبناني من نهمٍ للعلم والمعرفة وطموحٍ من غير حدود وعمل دؤوب وتعلّق بالكلمة والثقافة، إنما هو في أساس ما يجعله قادرًا على اجتراح أعمال تفوق حجمه وقدراته المادية.

فهرست

القرن الأفريقي

(راجع «أفريقيا»، ج٢، ص١٨٣–١٩٨؛ وراجع بلدان القرن الأفريقي، كلًا في موقعه من الموسوعة: «الصومال»، «إثيوبيا»، «جيبوتي»، «أريتريا»... وفي ما يلي، استكمالًا، نبذة في ما آلت إليه أوضاع بلدان القرن الأفريقي السياسية حتى نهاية العام ١٩٩٩).

في الصومال، مبادرة الرئيس الجيبوتي: انقضت عشر سنوات على الحرب الأهلية في الصومال من دون التوصّل إلى حل لأزمته. وواصل قادة الميليشيات حروبهم في جنوبي البلاد، فيما استمرت «جمهورية أرض الصومال» (أعلنت في العام ١٩٩١ دولة مستقلة) تحكم ذاتها من دون أن تنال أي اعتراف دولي بها. كذلك ثبتت «دولة بونت لاند» (بلاد البونت) في شمال شرقي البلاد حكمها الذاتي. وظهرت في أواخر العام ١٩٩٩ دويلة قبائل الرحنوين الجديدة في جنوب غربي الصومال.

ولم تبرز أي مؤشرات إلى احتمال توحيد هذه الكيانات التي أفرزتها الحرب الأهلية. وقد أدّى ذلك إلى انكفاء المجتمع الدولي عن تقديم أي مساعدات تنموية مشترطًا حصول تقدم في اتجاه المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة لاستئناف مساعداته.

وفي أيلول ١٩٩٩، عرض الرئيس الجيبوتي غيللي، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، مبادرة للحل في الصومال تستند، في مرحلتها الأولى، إلى عقد مؤتمر للمصالحة يجمع بين «الممثلين للمجتمع المدني وقادة الفصائل المتحاربة»، وينص على «تعهدات» تشمل «الاعتراف بمبدأ ان الشعب الصومالي حر في التعبير عن حقه الديمقراطي في أن يختار زعماءه المحليين والوطنيين، وفقًا لجدول زمني متفق عليه». وفي المبادرة أيضًا ضرورة اتفاق قادة الفصائل المتحاربة على «تحويل تنظيماتهم إلى أحزاب سياسية تتنافس في انتخابات، إذا شاءت ذلك، وتلتزم نزع سلاحها». وحظيت المبادرة بتأييد قمة «السلطة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف» (إيغاد) التي انعقدت في جيبوتي في تشرين الأول ١٩٩٩. كذلك صادقت الدول الغربية الأعضاء في «مجموعة أصدقاء إيغاد» على المبادرة التي حظيت أيضًا بتأييد مصر وجامعة الدول العربية، ووزراء الخارجية الأفارقة في اجتماع عقدوه في أديس أبابا (آذار ٢٠٠٠).

وأعطى غيللي في مبادرته ضمانات للمجتمع الدولي والجهات المانحة للمساعدات التي انكفأت عن الصومال بعدما فقدت الأمل في حصول اتفاق يسمح لها باستئناف مساعداتها: «يجب أن يوافق المجتمع الصومالي على مطلب المجتمع الدولي في أن يساعد على إعادة الأوضاع الطبيعية والقانون والنظام وإطار للحكم (...) وإذا لقيت هذه الاقتراحات الرفض من قبل قادة الفصائل المتحاربة، فإن على المجتمع الدولي أن يُظهر بقوة أنه لا يمكن أن يسمح لاضطهاد المجتمع الصومالي (...) ويجب أن تُوجّه إلى قادة الفصائل المتحاربة تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ويجب أن يخضعوا للمحاسبة على أعمالهم عن إساءة استخدام السلطة».

وفي إطار مبادرة غيللي، أعد لقاء جمع نحو ٦٠ شخصية صومالية (من المثقفين والحكماء) عقد في جيبوتي في ٢٦ آذار ٢٠٠٠ برنامجًا سياسيًا من تسع نقاط استعدادًا لمؤتمر المصالحة الوطنية الذي افتتحه الرئيس الجيبوتي، في ٢ أيار ٢٠٠٠ في منتجع عرتا قرب جيبوتي العاصمة بحضور أكثر من ٤٠٠ شخصية صومالية تمثّل شرائح المجتمع المدني الصومالي، وبمشاركة ممثلين عن هيئات إقليمية ودولية معنية بالشأن الصومالي.

وقد عوّل كثير من الصوماليين على إمكان نجاح هذه المبادرة، خاصةً لأنها تقلّص من دور قادة الميليشيات في مقابل إعطاء دور أكبر لهيئات المجتمع المدني. لكن مراجعة عشرات المبادرات السابقة والاتفاقات التي وقعت خلال السنوات العشر الماضية، لم تسمح بكثير من التفاؤل.

جيبوتي: أما بالنسبة إلى الأوضاع الجيبوتية فقد كانت مستقرة نسبيًا (١٩٩٩)، إلا أن نار النزاعات في المنطقة طالتها ولو من بعيد. فقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع أريتريا، وتنازل (١٩٩٩) رئيسها حسن غوليد أبتيدون (مولود ١٩٠٧) عن السلطة التي استمرّ على رأسها ٢٢ عامًا، وفاز في الانتخابات الرئاسية ابن أخيه اسماعيل عمر غيللي.

إريتريا – أثيوبيا: في أيار ١٩٩٨، بدأ نزاع عسكري بين البلدين لم ينته إلى اليوم (آخر العام ١٩٩٩)، وفشلت عشرات المبادرات الدولية والإقليمية في جمع الطرفين إلى اتفاق، إلا أنهما وافقا أخيرًا على مبادرة اقترحتها منظمة الوحدة الأفريقية. وعندما وضعت المنظمة «خطة إطار العمل» وفيها الترتيبات النهائية للحل، اعترضت اثيوبيا عليها وقبلتها أريتريا. ومضت سنة ١٩٩٩ بين رسائل اثيوبية تطلب توضيح نقاط معينة في الخطة، وبين انتظار الرد من المنظمة على طلبات أديس أبابا. لكن بين الطلبات والردود عليها، كانت المعارك تتصاعد على الجبهات الحدودية (شباط – تموز ١٩٩٩). بعد ذلك هدأت جبهات القتال، لكن ما أطلق عليه تسمية «حرب الرعايا» استمرت حتى نهاية السنة. وفي هذه الحرب أبعدت أثيوبيا عشرات الآلاف من الاريتريين المقيمين في اثيوبيا إلى درجة اضطرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإصدار بيانات تنتقد فيها عمليات الإبعاد التي تمت من دون إبلاغ اللجنة.

كانت اثيوبيا، المستعمر السابق لارتيريا، فقدت ميناء عصب منفذها الوحيد على البحر بعد تحرير أريتريا العام ١٩٩١، لكنها ظلت تستخدم الميناء ضمن اتفاق بين الدولتين حتى حصول النزاع الحدودي، واضطرت آنذاك إلى استخدام ميناء جيبوتي، الأمر الذي حدا بأريتريا إلى اتهام الحكومة الجيبوتية بالمساهمة في المجهود الحربي الأثيوبي بتوريد الأسلحة عبر مينائها، فردّت جيبوتي بقطع علاقاتها مع أسمرا.

أما النزاع العسكري (على مناطق حدودية) المشار إليه فكانت ساحته مثلث يغرا الصخري الذي تبلغ مساحته ٤٠٠ كلم٢، وقتل خلال هذا النزاع عشرات الآلاف من شعبي البلدين على هذه المساحة الصغيرة من الأرض القاحلة.

وعادت الحرب واشتعلت بين أريتريا وإثيوبيا في أواسط أيار ٢٠٠٠ (ولا تزال، أواخر أيار ٢٠٠٠)، وأسفرت عن آلاف القتلى من الجانبين وعن تقدم للجيش الإثيوبي باتجاه العاصمة الارترية وميناء عصب. وقبل اندلاع الحرب بأيام قليلة، (أي في ٨–١٠ أيار)، كان الأميركي ريتشارد هولبروك الموفد الخاص للأمم المتحدة أجرى محادثات مع الرئيس الاثيوبي زيناوي والرئيس الإريتري أفورقي بشأن النزاع الحدودي بين البلدين.

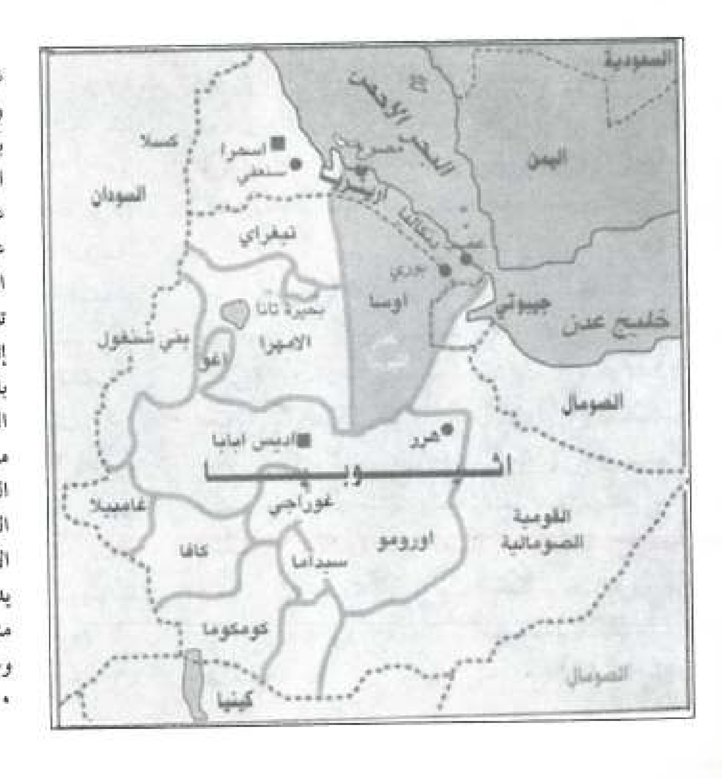
إريتريا – اليمن: كان الخلاف بين الدولتين على أرخبيل حنيش في البحر الأحمر القريب من باب المندب تطوّر إلى نزاع مسلّح في كانون الأول ١٩٩٥. لكن البلدين قرّرا اللجوء إلى محكمة دولية حكمت في ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٨ بحق اليمن في السيادة على الجزر. وفي الأول من الشهر التالي، سلّمت أريتريا رسميًا الجزر إلى اليمن وباشر البلدان مرحلة جديدة في إعادة تطبيع العلاقات بينهما. وفي كانون الأول ١٩٩٩ أنهت المحكمة الدولية المرحلة الثانية من التحكيم بترسيم الحدود البحرية مناصفة بين البلدين، وتعهدت أريتريا احترام قرار الترسيم الذي اعتبر انتصارًا دبلوماسيًا متميزًا بشكل مساهمة بارزة في تأمين السلام والاستقرار في المنطقة.



الرئيس الأريتري أسايس أفورقي وهولبروك (١٠ أيار ٢٠٠٠).

أبرز التعقيدات السياسية: أبرز ما انتهى إليه المشهد السياسي العام لمنطقة القرن الأفريقي في الأشهر الأخيرة من العام ١٩٩٩ ظهور تركيبة جديدة للتحالفات زادت من تعقيدات المشاكل بين دول القرن الأفريقي.

فإثيوبيا التي قطعت علاقاتها مع السودان منذ اتهامها له بإيواء منفّذي محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا، بدأت تقترب من الحكومة السودانية لجرّها إلى جانبها ضد أريتريا، وأعلنت، في تشرين الأول ١٩٩٩ أنها لم تعد تتمسك بمطالبتها الخرطوم تسليم المتهمين بمحاولة الاغتيال، وتراجعت في الوقت نفسه عن مهمتها المكلفة بها من «اللجنة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف»



شهد شهر أيار ٢٠٠٠ معارك ضارية بين إثيوبيا وإريتريا حول مناطق متنازع عليها أودت بآلاف القتلى. وفي ٢٥ أيار (٢٠٠٠) أعلنت أثيوبيا انتصارات حاسمة بعد موافقة أسمرا على الانسحاب من المناطق التي احتلتها قبل عامين لدى بدء النزاع. وأهم هذه المناطق التي استعادتها إثيوبيا مدينة زال أمبسا. ومع تواصل الحرب (أواخر أيار ٢٠٠٠) وقصف إثيوبيا لأسمرا وبروز احتمالات تقدم جيشها باتجاه مدينة عصب للسيطرة على مينائها الحيوي المطل على البحر الأحمر، ظهرت مؤشرات قوية إلى احتمال طرح مشروع «دولة العفر الكبرى» في ضوء تداعيات هذه الحرب. ومعروف ان العفر في منطقة القرن الأفريقي يحتلون منطقة على شكل مثلث يدعى «المثلث العفري» ويضم أراضي في مناطق الحدود المشتركة بين اثيوبيا واريتريا وجيبوتي (الخريطة من «الحياة»، ٣٠ أيار ٢٠٠٠، ص١).

(إيغاد) لحل الأزمة الصومالية، لتؤيّد، في المقابل، مبادرة عرضها الرئيس الجيبوتي اسماعيل عمر غيللي في هذا الشأن (راجع أعلاه). وأيّد السودان أيضًا المبادرة نفسها. وكشفت الحكومة الأثيوبية هذا التحالف بوضوح عندما أعلن الناطق باسمها هايلي كيروس بعد انتهاء قمة «إيغاد» التي عقدت في جيبوتي نهاية تشرين الأول ١٩٩٩، وقال: «إن أريتريا تفرض على كل دول الجوار المتضررين منها أن يتفقوا ضدها لحماية مصالحهم المشتركة». وفي هذا الإطار أيضًا كانت قطر نجحت في جمع الرئيسين الأريتري أساياس أفورقي والسوداني عمر البشير في الدوحة للتوقيع على اتفاق يمهّد لعودة العلاقات بين بلديهما. لكن السنة (١٩٩٩) انتهت ولم ينفّذ الاتفاق، ولم تتم إعادة العلاقات.

قره باخ

(تُكتب أيضًا «كاراباخ» و«كاراباغ»، ويطلق عليها تاريخيًا «آرتساخ»).

(راجع، بالنسبة إلى التعريف، والنبذة التاريخية حتى تموز ١٩٩٣، «أرمينيا»، ج١، ص٢٣٩-٢٤٤).
(المراجع الأساسية للمادة المكملة التالية: ملحق جريدة «أزتاك» البيروتية الأرمنية، عدد تشرين الثاني ١٩٩٨؛ و«لوموند ديبلوماتيك» الفرنسية الشهرية، عدد كانون الأول ١٩٩٨؛ والأرشيف الصحافي اليومي للمؤلف).

مبادرات حل دولية: جرى تدويل الصراع في قره باخ، بين أرمينيا وأذربيجان، في نهاية العام ١٩٩١، بالتزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث بدأت تظهر جليًا مصالح روسيا وإيران وتركيا والغرب في منطقة القوقاز. وأصبحت آلية الوساطة في حالات الصراع أحد أهم عوامل التأثير على العملية السياسية في المنطقة.

ففي أوائل العام ١٩٩١، كانت روسيا أول دولة تعرض وساطتها بعد الزيارة الثنائية التي قام بها رئيسا روسيا وكازاخستان، بوريس يلتسن ونور سلطان نزار باييف إلى قره باخ ووقّعا إعلانًا مشتركًا في روسيا بمشاركة ممثلين من أرمينيا وأذربيجان وقره باخ.

المحاولة الثانية قامت بها إيران في شباط وآذار ١٩٩٢، حيث بلغ نشاطها ذروته في ٨ أيار ١٩٩٢، في طهران، مع تبنّي الاتفاق الرباعي لمشكلة قره باخ. ووقّع الاتفاق مسؤولون رفيعو المستوى من إيران وأذربيجان وأرمينيا وروسيا. لكنه أُلغي عندما استؤنفت العمليات العسكرية في منطقة الصراع. فعلقت على أثرها ايران وساطتها الناشطة.

وبدأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وساطتها المباشرة بشأن الصراع في قره باخ في حزيران ١٩٩٢، على الرغم من أن اتصالاتها الأولى مع الأطراف المتنازعة تعود إلى شباط من العام نفسه. وبدأت عملية السلام باجتماع وزراء خارجية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هلسنكي في ٢٤ آذار ١٩٩٢. هذا الاجتماع وضع أسس ميثاق «مجموعة مينسك» بعضوية ١١ دولة (الولايات المتحدة، روسيا، ألمانيا، فرنسا، تشيكيا، السويد، ايطاليا، روسيا البيضاء، تركيا، أذربيجان وأرمينيا) مكلفة الإعداد لمؤتمر سلام يعقد في عاصمة روسيا البيضاء ضمن إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبمقتضى ميثاق «مجموعة مينسك» حصلت قره باخ على حق المشاركة كفريق مهم. ووجّه نداء لإنهاء الحصارات وفتح ممر إنساني باتجاه قره باخ.

لكن تعامل رئيس مجموعة مينسك مع ممثلي قره باخ بشكل غير مباشر وعبر الوفد الأرمني (إذ نص ميثاق هلسنكي في العام ١٩٩٢ على أن تمثّل قره باخ من خلال أرمينيا وأذربيجان) لم يرض القره باخيين الذين طالبوا بأن يُنظر إلى قره باخ كطرف ينبغي التفاوض معه. وبناءً على هذا الوضع طالبت حكومة قره باخ بتوضيح صفة مشاركتها التي تأكدت في الدورة الثالثة لمجموعة مينسك المنعقدة في روما (تموز ١٩٩٢).

استمرّ نشاط مجموعة مينسك دون انقطاع وبمشاركة قره باخ الفاعلة حتى أيلول ١٩٩٣، عندما فشلت الأطراف المتنازعة في الاتفاق على وقف إطلاق النار بسبب هجمات عسكرية جديدة شنّتها القوات الأذرية على قره باخ.

وفي أيار ١٩٩٤، استؤنفت المفاوضات حول قره باخ في بيشكيك (عاصمة قيرغيزستان) برعاية

روسية لعقد اتفاق شامل لتسوية النزاع؛ لكنها فشلت بعد أن رفضت الأطراف المصادقة على الاتفاق الذي نصّ على وقف لإطلاق النار، يتبعه انتشار قوة فصل من مجموعة الدول المستقلة قوامها ١٨٠٠ عنصر اعتبارًا من ٢٤ أيار ١٩٩٤. لكن المعارك العسكرية استمرت، ولم يسكت السلاح إلا في كانون الأول ١٩٩٤، دون أن يعني ذلك وصولًا إلى حل أو إلى السلام. بل كانت هناك حالة هي أشبه بحرب «مجمدة» ما تزال قائمة إلى اليوم (١٩٩٩). وكانت قره باخ أعلنت استقلالها، إلا أن المجتمع الدولي لم يعترف به.

ولقد تراوحت مشاريع التسوية، بعد ذلك، بين الحل المرحلي والشمولي؛ ولكنها في كلتا الحالتين نصّت على إبقاء قره باخ ضمن حدود أذربيجان، في حين تشدّد قره باخ على ثلاث نقاط رئيسية تحرص على التفاوض بشأنها مع الجانب الآذري مباشرة، وهي:

- لا يمكن القبول في الظروف الحالية بالبقاء في كيان أذربيجان والرضوخ لها مباشرة.
- لا يمكن البقاء كجزيرة معزولة محاطة بالأراضي الآذرية، بل يجب أن تكون لقره باخ حدود مشتركة مع أرمينيا.
- يجب أن تقدم لقره باخ ضمانات أمنية من قبل المجتمع الدولي وجمهورية أرمينيا.

ويعود آخر اقتراح لمجموعة مينسك إلى تموز ١٩٩٧، ويتضمن خطة تسوية من مرحلتين:

- الأولى، استعادة أذربيجان للأراضي التي احتلها الأرمن، وعودة اللاجئين جراء الحرب، وفك الحصار عن أرمينيا.
- الثانية، تحديد الوضع القانوني النهائي لقره باخ. والفكرة الأساسية، هنا، تدور حول منح قره باخ – التي يجري ربطها بأرمينيا من خلال ممر – أوسع هامش من الاستقلال الذاتي إلى حد يجعلها عمليًا مستقلة استقلالًا تامًا، وإن بقيت، من الناحية القانونية، في إطار السيادة الأذرية.

وسارع معارضو هذا المشروع إلى القول بضرورة وضع كل جوانب المشكلة قيد النقاش، ذلك أن لا شيء يضمن، برأيهم، عدم تعديل باكو لموقفها فور استردادها أراضيها المحتلة.

وفي أواخر ١٩٩٨، عادت مجموعة مينسك وطرحت صيغة تسوية جديدة تهدف إلى إنشاء «دولة مشتركة» بين أذربيجان وقره باخ.

وبعدها، زخّمت الولايات المتحدة من وساطتها، وأرسلت (في تشرين الأول ١٩٩٩) مساعد وزير الخارجية الأميركي ستروب تالبوت إلى باكو لمناقشة قضية قره باخ، وجرى الحديث عن تفاصيل لتسوية وشيكة هناك. كما زار تالبوت أرمينيا وروسيا وفرنسا، وجاءت هذه الزيارات قبل أقل من ثلاثة أسابيع من قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (اسطنبول، ١٧–١٨ تشرين الثاني ١٩٩٩).

الانتخابات لتأكيد قره باخ شخصيتها المستقلة: عندما أدرك زعماء قره باخ أن مستقبلهم كمنطقة مستقلة ذاتيًا في خطر، ارتأوا الحل الديمقراطي المتمثل في الاستفتاء والانتخاب لإعلان الاستقلال عن أذربيجان. وقاطع الأذريون استفتاء الاستقلال، في حين أدلت الأغلبية



رئيس قره باخ أركادي غوكاسيان تحت شعار الإقليم.

الساحقة من الأرمن بأصواتها من أجل الاستقلال. كما أجريت انتخابات عامة للبرلمان شملت تمثيلًا نسبيًا للمقاعد الخاصة بالسكان الأذريين الذين قاطعوا هذه الانتخابات أيضًا. وافتتح البرلمان في كانون الثاني ١٩٩٢.

وقد قابل حكّام أذربيجان هذه التطورات بتصعيد هجماتهم العسكرية في محاولة للقضاء على إعلان الاستقلال من جانب واحد. وأصبحت مهمتهم أكثر سهولة، وانسحبت قوات الجيش السوفياتي وغدت قره باخ ساحة مفتوحة للمعارك.

وفي تحدٍ جديد، انتخب الأرمن في قره باخ، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٦ روبرت كوتشاريان بالاقتراع المباشر أول رئيس للجمهورية بنسبة ٨٦,١١٪. وتجاهلت السلطات الآذرية هذا الاقتراع معتبرة أنه «خطأ دبلوماسي فادح» يمكن أن يلقي بثقله على عملية المفاوضات المتعددة الأطراف (التي ترعاها «مجموعة مينسك» في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا).

وفي ٣ أيلول ١٩٩٧، انتخبت قره باخ وزير خارجيتها أركادي غوكاسيان رئيسًا بغالبية ساحقة. وقبل ذلك كان روبرت كوتشاريان قد عيّن رئيسًا للحكومة في جمهورية أرمينيا في عهد الرئيس ليفون دير بدروسيان. وفي ليلة ٢١–٢٢ آذار ٢٠٠٠، تعرض أركادي غوكاسيان لمحاولة اغتيال فاشلة لدى خروجه من القصر الجمهوري وسط ستيباناكرت (عاصمة الإقليم).

هل من علاقة بين قره باخ (ومجمل الوضع القوقازي) ومجزرة برلمان يريفان؟ (مناقشة): في تشرين الأول ١٩٩٩، دخل مسلحون، بينهم نايري أونانيان مع خمسة أشخاص من أقاربه، قاعة برلمان أرمينيا في العاصمة يريفان، وأطلقوا النار وصرعوا ٨ وجرحوا ٢٠. وعلى رأس المستهدفين رئيس الوزراء (ووزير الدفاع سابقًا) وازغين سركيسيان الذي لقي حتفه. وسركيسيان (مولود ١٩٥٩) من أبناء قره باخ، وكان له الفضل في إعادة تنظيم الجيش الأرمني على أسس حديثة.

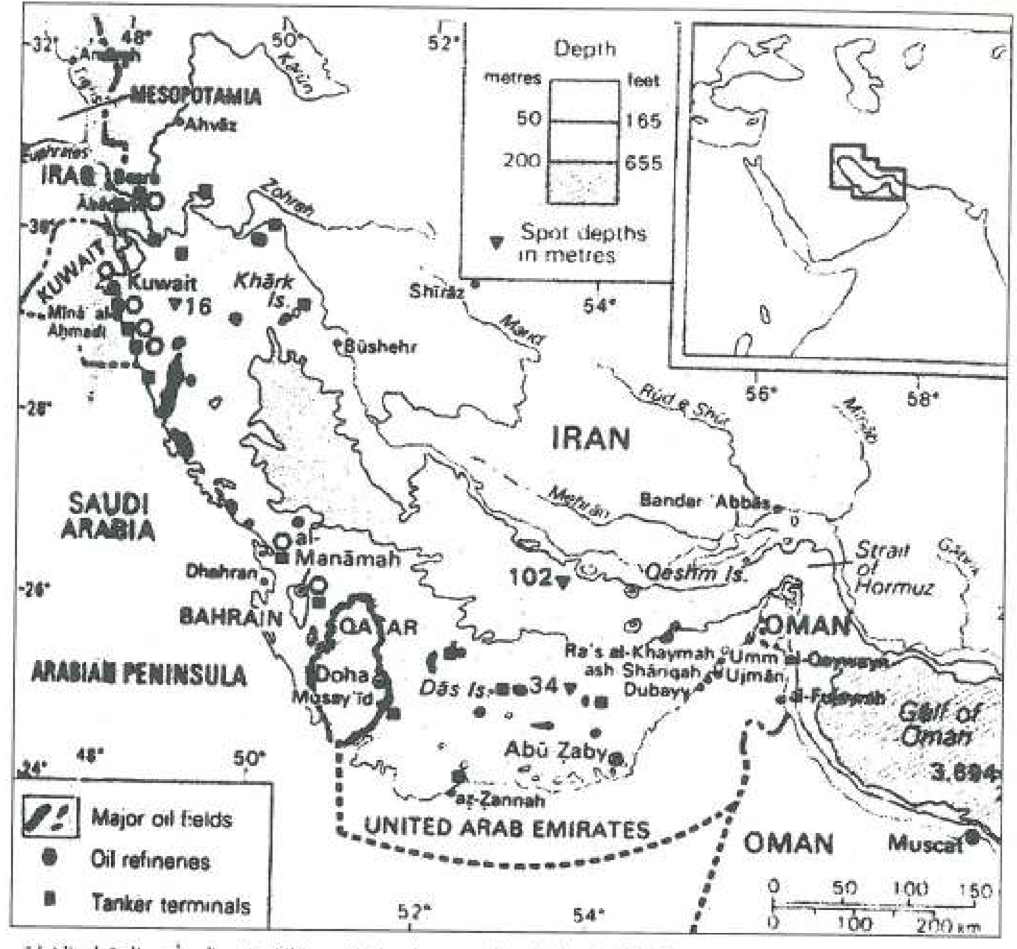
وهو من الموالين لموسكو، حتى ان رئيس الوزراء السوفياتي السابق نيكولاي ريجكوف ورئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين أكّدا أثناء تشييع القتلى ان الضربة التي تلقتها أرمينيا إنما هي ضربة سياسية موجّهة إلى روسيا. وقال بوتين إن جميع الذين قُتلوا في البرلمان من أصدقاء روسيا.

وفي التحليلات التي تناولت المجزرة «السياسية» في يريفان أن أمورًا قادت إليها، على رأسها المناورات الجارية وراء الكواليس في شأن التسوية في قره باخ، والصراعات بين الدول الكبرى على منطقة القوقاز عمومًا.

فقبل الحادث بيوم واحد أجرى ستروب تالبوت نائب وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت محادثات حول قره باخ مع الرئيس الأرمني روبرت كوتشاريان بعد أن قدم من باكو (عاصمة أذربيجان) حاملًا، على ما يبدو، اقتراحات جديدة في شأن التسوية. ثم توجّه إلى موسكو لمواصلة البحث في الموضوع نفسه مع وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف. إلا أنه اضطر للعودة إلى يريفان إثر المجزرة. وقد بدا ان سركيسيان (رئيس الوزراء المغدور) كان حجر عثرة في طريق تنفيذ المخططات الأميركية. فالولايات المتحدة تريد أن تتولى ضخّ النفط في القاع الأذري من جرف قزوين إلى البحر المتوسط عبر الأراضي التركية خلافًا لمصالح موسكو (راجع «القوقاز وقزوين» في هذا الجزء). إلا أن مشروعًا من هذا النوع يبقى عرضة للخطر طالما أن هناك تهديدًا باستئناف الحرب بين أرمينيا وأذربيجان. والأميركيون في عجلة من أمرهم لأنهم أدركوا أن موسكو جادة في حربها ضد الشيشان، وهي، من خلال هذه الحرب، تتلمس الطريق إلى استراتيجية جديدة في القوقاز عمومًا.

وكانت سلسلة من المفاوضات السرية قد جرت بين أرمينيا وأذربيجان شارك في بدايتها الرئيسان الأرمني روبرت كوتشاريان والأذري حيدر علييف في الولايات المتحدة بحضور وزيرة خارجيتها مادلين أولبرايت.

ويذكر أنه راح ضحية المذبحة، إلى جانب رئيس الوزراء سركيسيان، رئيس البرلمان، ونائبا رئيس الوزراء، ورئيس وزراء قره باخ السابق (ليونارد بتروسيان) وعدد آخر من الوزراء والنواب. وليس من السهل الآن تحديد هوية القوى الداخلية والخارجية التي وقفت وراء هذه العملية، إلا أن الوضع في القوقاز الجنوبي، أو ما وراء القوقاز، مهيأ لحصول بلبلة واضطراب. إذ إن أوراق اللعبة الجيوسياسية على رقعة القوقاز وقزوين تتلطخ بالدم يومًا بعد يوم. ويتحول الإرهاب عاملًا خطيرًا يهدّد القوقاز بشماله وجنوبه. ولا غرابة أن يسارع رئيس الوزراء الروسي إلى توظيف الأحداث في يريفان لتبرير إصراره على غزو شيشانيا بدعوى مكافحة الإرهاب (عن «الوسط»، العدد ٤٠٦، ٨ تشرين الثاني ١٩٩٩، ص٨).



موقع قطر في الخليج العربي حيث علامات مختلفة تشير إلى أهم الحقول النفطية، ومصافي التكرير ومصبات الأنابيب النفطية كما هو مبين في الزاوية أسفل الخريطة

قطر

بطاقة تعريف

الاسم: المعنى الغالب المعطى لإسم «قطر» هو المعنى الهندسي، أو الإراثي تحديدًا، أي المتعلق بالإراثة أو الطوبوغرافيا: رسم الأماكن ووصف حالتها الطبيعية. فقيل عن قطر «طوبوغرافية شبه الجزيرة»، وكذلك يفسّر الغربيون الإسم بعبارة Topographique de la Péninsule. وهذا المعنى الذي يورده الكتاب السنوي الفرنسي «كيد ١٩٩٩» ليس بعيدًا تمامًا عن المعنى الذي يجتهد به القطريون أنفسهم، فيقولون: ثمة اجتهادات حاولت الإمساك بجذور تسمية هذا البلد «قطر»، ومنها ان قطر جاءت من «قطر المطر» حيث كانت شبه الجزيرة القطرية أغزر مطرًا مما حولها؛ ومنها «انها من القطر بمعنى البخور» إذ كانت محطة لاختبار البخور قبل نقله من شرقي آسيا إلى الأناضول وجنوبي روسيا؛ ومنها انها من معنى «الطابور من الإبل إذ كان يصدر من قطر الكثير من الإبل».

الموقع والمساحة: شبه جزيرة على الساحل الغربي للخليج العربي، يحدّها من الجنوب المملكة العربية السعودية، ومن الغرب خليج سلوى الذي يفصلها عن البحرين، ومن الشمال والشرق مياه الخليج العربي. مساحة قطر ١١ ٤٣٧ كلم^2. يبلغ طولها نحو ١٥٠ كلم وعرضها نحو ٣٠ كلم.

الجزر التابعة لقطر: لدولة قطر العديد من الجزر التابعة لها، وهي بمثابة أرخبيل ممتد في المياه الإقليمية القطرية، منها ما هو قريب جدًا من سواحلها ويكاد يلتصق بها مثل الجزر الواقعة عند رأس ركان، ومنها ما هو بعيد عدة أميال مثل جزيرة حالول التي كانت في ١٩٦٢ محل نزاع بين قطر وأبو ظبي والتي تبعد عن الدوحة نحو ٩٤ كلم إلى الشرق وفيها خزانات للنفط البحري ومنطقة لاستخراج اللؤلؤ تسمى «نجوت بنت هلال» أو «رقان هلال»، كما يوجد فيها نبع كبير لغاز القطران تحت البحر ومحطة أرصاد جوية ومساكن ونواد حديثة للعمّال والموظفين في قطاع النفط، وتمتاز بعمق مياه سواحلها الصالحة لرسو السفن. ومن الجزر القطرية أيضًا جزيرة البشرية الخالية من السكان والتي تقابل مدينة «أم سعيد» وتبعد عن الوكرة نحو ٢٨ كلم، وعن الدوحة مسافة ٥٠ دقيقة بالزورق. وجزيرة العلية التي تبعد ١٣ كلم عن الدوحة شمالًا. وجزيرة السافلية وهي أقرب الجزر إلى الدوحة وتبعد عنها ٧ كلم، وتعمل الحكومة على إيصالها بالدوحة عن طريق إنشاء سدة ترابية داخل مياه الخليج. وجزيرة أم تيس وتبعد ٧ كلم عن الرويس في الشمال. وجزيرة رأس ركان التي تقع مقابل قرية الرويس، وفيها مصائد للأسماك وتعتبر أكثر مناطق قطر مطرًا.

جزر حوار: عبارة عن أرخبيل من ١٦ جزيرة صغيرة تسمى «حوار» نسبة إلى أكبر جزيرة في الأرخبيل الذي لا يبعد عن السواحل القطرية سوى ميل واحد بحيث يمكن الوصول إليه سيرًا على الأقدام في وقت الجزر. وجزيرة حوار – أي الجزيرة الأكبر – يبلغ طولها ٢٠ كلم وعرضها ٤ كلم.
«حوار» هي الآن، ومنذ سنوات طويلة، محل نزاع بين قطر والبحرين. إذ كانت بريطانيا قد منحتها للبحرين، التي تبعد عنها ٣٧ كلم، في العام ١٩٣٨. وفي ٢٣ كانون الأول ١٩٤٧، عادت بريطانيا وأكدت قرارها ذاك. وفي ٨ تموز ١٩٩١، رُفعت قضية النزاع أمام محكمة العدل الدولية، ولا تزال هذه المحكمة تنظر بالقضية. وفي ١٧ نيسان ١٩٩٢، وبعد تنبّه الحكومة القطرية إلى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للجزر وتركيز اهتمامها عليها وتحويل بعضها إلى مراكز سياحية وإنشاء مراكز للأرصاد في بعضها ومخازن للنفط البحري في بعضها الآخر، اتخذت قرارًا بتحديد المياه الإقليمية بـ ١٢ ميلًا إضافة إلى شريط من ٢٢ ميلًا حيث تحتفظ قطر بممارسة حقوقها السيادية. وبعد عشرة أيام من هذا القرار، أي في ٢٧ نيسان ١٩٩٢، اعترضت البحرين على شريط الـ ٢٢ ميلًا. وفي ٦ حزيران ١٩٩٢، رفعت الدولتان القضية أيضًا أمام محكمة العدل (راجع النبذة التاريخية، وخاصة قسمها الأخير «كرونولوجيا أهم أحداث ١٩٩٤–٢٠٠٠»).

العاصمة: الدوحة (نحو ٣٠٠ ألف نسمة).

أهم المدن: الريان (نحو ١٢٧ ألف نسمة)، وكره (نحو ٣٣ ألف نسمة) والرويس.

اللغات: العربية (رسمية)، وتستعمل الانكليزية على نطاق واسع.

السكان: أشارت تقديرات العام ١٩٩٧ إلى أن عدد السكان في قطر يبلغ نحو ٦٠٠ ألف نسمة، وسيكون نحو ٧٥٠ ألفًا في العام ٢٠٢٥.
الإسلام دين الدولة ودين الأغلبية الساحقة من السكان (٩٨٪).
الدراسات الديمغرافية تحدّد نسبة القطريين من إجمالي سكان قطر بـ ٥٢–٥٧٪. والبقية موزعون بين الوافدين العرب وأكثرهم خبراء وفنيون ومدرّسون، والوافدين من ايران وباكستان والهند... وأغلبيتهم الساحقة عمّال يدويون.

الحكم: دولة قطر إمارة بها مجلس شورى، وأميرها هو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (منذ حزيران ١٩٩٥)، وكان قبلًا ومنذ ١٩٧٢ الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني. وبموجب الدستور المؤقت الذي أعلن في تموز ١٩٧٢، تكون السلطة التنفيذية بين أيدي مجلس الوزراء الذي يعيّنه رئيس الدولة، ويساعده في ذلك مجلس استشاري من ٢٠ عضوًا (رفع هذا العدد إلى ٣٠ في كانون الأول ١٩٧٥).

منذ تسلّمه الحكم في حزيران ١٩٩٥، باشر الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني اتخاذ مبادرات وقرارات متوالية لتوسيع دوائر «المشاركة الشعبية» سواء لجهة التمثيل الشعبي أو لجهة المشاركة في الحكم، كان آخرها قراره، في تموز ١٩٩٩، تعيين لجنة لإعداد مشروع دستور دائم للبلاد (راجع «كرونولوجيا أهم أحداث ١٩٩٤–٢٠٠٠» في باب النبذة التاريخية).

الاقتصاد: يمثل النفط (راجع النبذة التاريخية) العمود الفقري للاقتصاد القطري. ويأتي بعده الغاز الطبيعي الذي بدأ إنتاجه منذ ١٩٤٩ عندما تمّ إنتاج النفط من حقل دخان، إلا أنه لم يُستغل كمصدر للطاقة إلا في مطلع الستينات عندما تمّ نقله بواسطة الأنابيب التي أنشئت في ١٩٦٢. ويصدر، حاليًا، بكميات هائلة، كما ان عدة منشآت صناعية أصبحت تعتمد عليه اعتمادًا كبيرًا مثل مصنع الإسمنت الوطني، والمجمع البتروكيماوي الضخم في مدينة أم سعيد الذي بدأ عمله في نهاية ١٩٨٠، وقد أنجزت الوحدة الإنتاجية الأولى منه شركة تكنيب Technip الفرنسية. كما تشارك قطر في شركة الشمال البتروكيماوية الفرنسية بحصة تبلغ ٤٠٪ من الرأسمال التأسيسي. وتشرف الشركة على المجمع الكيماوي في مدينة دنكرك الفرنسية. ومن المشاريع القطرية الضخمة شركة لإخصاب الأراضي في أم سعيد، ومصنع لتحلية المياه قرب الدوحة.

أخذت دولة قطر تسيطر على ثرواتها الطبيعية من نفط وغاز ومشتقاتهما منذ بداية السبعينات، كما أدركت أن النفط الذي يعتبر عصب الاقتصاد الوطني ويساهم بحوالي ٩٥٪ من الدخل القومي هو ثروة مآلها النضوب في يوم ما. لذلك فإنها ركّزت في الخطة التنموية العشرية ١٩٧٣–١٩٨٢ على تنويع مصادر الثروة وعلى تصنيع البلاد. وقد أدّت هذه الخطة إلى نمو سكاني هائل وسريع. فقبل اكتشاف النفط كان عدد السكان في قطر بضعة آلاف، فأصبح نحو ١٠٠ ألف، ثم قفز مع الخطة التنموية إلى حوالي ٢٢٢ ألفًا.
السياسة الاقتصادية الحالية (١٩٩٨–١٩٩٩) تركّز على أن يكون الاقتصاد القطري في خلال السنوات الخمس المقبلة على الأكثر من بين أهم اقتصادات دول الخليج. وتقوم هذه الخطة على التوسّع في تصدير الغاز إلى حدود ٣٠ مليون طن سنويًا قبل حلول العام ٢٠٠٥، وكذلك التوسّع في بعض الصناعات الثقيلة التي تستفيد من الغاز كمادة أولية، أو ترتبط به بصورة غير مباشرة، مثل صناعات الحديد والصلب والاسمنت والألمنيوم وغيرها.
وتتميّز قطر، التي تحتل حاليًا المرتبة الثالثة في العالم على صعيد حجم احتياط الغاز الذي تملكه بعد روسيا وايران، بأنها قادرة على أن تكون المصدّر الأول نظرًا إلى إمكان تصدير معظم ما تنتجه بسبب محدودية الاستهلاك المحلي.

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم: عرفت قطر، مثلها مثل باقي السواحل الغربية للخليج العربي، مراكز للتجمعات البشرية من أقدم الأزمنة. فإنسان العصر الحجري الحديث خلّف آثارًا كثيرة كشفت أعمال الحفر والتنقيب عن الكثير منها، بما في ذلك تلك التي جرت في قطر. ومعنى هذا أن الإنسان سكن تلك البقاع قبل خمسة أو ستة آلاف سنة على الأقل.

في العصور الإسلامية الأولى: كانت قطر في العصور الإسلامية الأولى تشكل والبحرين إقليمًا واحدًا يمتد إلى حدود اليمامة والذي كانت عاصمته آنذاك مدينة «هجر» في الاحساء. وقد تمّ فتح ذلك الإقليم في عهد أبي بكر الصديق على يد خالد بن الوليد في سنة ١٢هـ/ ٦٣٣م. بعد أن انتصر على مسيلمة الكذاب قائد بني حنيفة. فأصبح الإقليم تابعًا من الناحية الإدارية للخلافة الإسلامية ثم للأمويين وللعبّاسيين من بعدهم إلى

أن وقعت ثورة القرامطة في العام ٩٠٠ حيث احتلّ أبو سعيد الحسن الجنابي، قائد الثورة، عاصمة الإقليم وجلب إليها الحجر الأسود بعد أن هاجم مكة (٩٢٧–٩٢٨). ودام حكم القرامطة في الإقليم إلى العام ١٠٧٥، ولم ينته وجودهم عمليًا إلا في القرن الثاني عشر عندما احتل المغول الإقليم بقيادة جنكيزخان ثم هولاكو لمدة تزيد على القرن.

في التاريخ الحديث: في مطلع القرن السادس عشر، وقعت قطر، وكانت آخذة في التمايز عن باقي مناطق الإقليم (الذي كان يضمها والبحرين ويمتد إلى حدود اليمامة)، تحت السيطرة البرتغالية شأنها في ذلك شأن بقية مناطق الخليج العربي.

وبعد التخلص من البرتغاليين خضعت للنفوذ الفارسي حتى أواخر القرن الثامن عشر، حيث أصبحت قطر محكومة من أبنائها.

وينتمي حكامها إلى قبيلة العاضد، وقد أسس محمد بن أبي سعيد آل أبي كوارة شيخ قبيلة كوارة مدينة الدوحة عاصمة البلاد في ١٨٤٦، ثم غادرها ونزل بها من بعده الشيخ محمد بن ثاني.

النفوذ البريطاني: بدأ هذا النفوذ يتسرب إلى قطر منذ ١٨٢٠ في إطار الخطة الاستعمارية الرامية للسيطرة على منطقة الخليج بكامله لتأمين طريق التجارة إلى الهند وسد الطريق أمام القوى الاستعمارية الأخرى (فرنسا، هولندا...) في تلك المنطقة. ولم تأتِ سنة ١٨٦٨ حتى فرضت بريطانيا على قطر معاهدة تجعلها تحت «الحماية» البريطانية. وفي السنة التالية، ١٨٦٩، أعلن شيخ قطر تبعيته للسلطنة العثمانية دون أن تعترض بريطانيا على ذلك لعدم تعرض مصالحها للخطر. وظلت تلك التبعية الاسمية قائمة إلى قبيل الحرب العالمية الأولى، أي إلى أن أعلنت الدولة العثمانية في ١٩١٣ تنازلها عن مصالحها وحكمها الشكلي في قطر لأهلها.

معاهدة ١٩١٦: في خضمّ الحرب العالمية الأولى، وفي الوقت الذي وقعت فيه معاهدة سايكس – بيكو السرية، ضغطت بريطانيا من جديد على حكام قطر ووقعت معهم معاهدة في ١٩١٦ تؤكد معاهدة ١٨٦٨ وتجعل من بريطانيا المحتكر الوحيد لصيد اللؤلؤ والتنقيب عن النفط، وتفرض على الشيخ الحاكم بألا يتنازل ولا يرهن ولا يتخلى عن أي جزء من بلاده لأي دولة أو سلطة سوى بريطانيا. كما تعهد الشيخ أيضًا بألا يعقد أي اتفاق أو معاهدة أو أي نوع من العلاقات مع أي دولة أجنبية بدون موافقة بريطانيا. وفي مقابل ذلك، أعربت الحكومة البريطانية عن استعدادها للدفاع عن قطر.

ظل الوضع كذلك إلى أن نالت قطر استقلالها التام في ١٩٧١ وأصبحت تسمى «دولة قطر».

اكتشاف النفط: بدأ التنقيب عن النفط في قطر سنة ١٩٣١ عندما حصلت شركة أنغلو – برسيان Anglo-Persian Oil Co. من شيخ قطر على ترخيص للقيام بمسح جيولوجي. وفي ١٩٣٥ فازت الشركة المذكورة على امتياز استخراج النفط باسم «شركة نفط العراق»، ثم تحوّل إسمها إلى «شركة النفط والتنمية في قطر»، ثم أصبحت تُعرف بـ«شركة نفط قطر».

كان أول حقل نفطي اكتشفته تلك الشركة يقع بالقرب من قرية «دخان»، وذلك في شهر تشرين الأول ١٩٣٨.

إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية أخّر الاستثمار، وجعل الشركة لا تعلن عن ذلك الاكتشاف إلا في ١٩٤٩. وبسبب ضحالة عمق مياه خليج سلوى الذي لا يسمح لناقلات النفط بالوصول إلى سواحل دخان، فقد مدّت أنابيب من حقول دخان الواقعة غربي البلاد إلى ميناء «أم سعيد» الواقعة على السواحل الشرقية. وتمّ تصدير أول دفعة من النفط القطري في شهر كانون الأول ١٩٤٩. إلا أن ذلك الاستثمار الذي استمرّ حتى ١٩٥٢ لم يحقق النتائج المرجوّة للشركة، لذلك

تحوّل حق الاستثمار إلى شركة «شل» الهولندية التي وسعت ميدان التنقيب وتوصلت سنة ١٩٦٠ إلى اكتشاف حقل ثان في العدّ الشرقي وهو حقل بحري يقع على بعد ٩٢ كلم إلى الشرق من قطر. وبعد بضعة أشهر اكتشف حقل آخر في منطقة ميدان محزم يبعد عن الحقل السابق نحو ١٦ كلم. وقد أدّت تلك الاكتشافات المتتالية بالشركة إلى مضاعفة الجهود وزيادة التركيز على التنقيب في المنطقة نفسها إلى أن اكتشفت حقلًا آخر في بولحنين سنة ١٩٧٠ بعد أن وقع الاتفاق مع أبو ظبي على تحديد الحدود البحرية بين البلدين في ١٩٦٩، ثم بدأ استثمار هذا الحقل في ١٩٧٢. وبالإضافة إلى ذلك فقد اتفقت قطر وأبو ظبي على أن يتقاسما بالتساوي عوائد نفط حقل البندق الواقع على الحدود المشتركة. وهكذا أصبح إنتاج النفط البحري في ١٩٧٢ يساوي الإنتاج من النفط البري أو يفوقه.

ومع تصاعد الدور المهم للنفط في الاقتصاد الوطني، تمّ إنشاء شركة النفط الوطنية بموجب المرسوم رقم ١٣ الصادر في ١٩٧٢، ثم إنشاء مجلس حكومي أعلى بموجب المرسوم رقم ١٠ الصادر في ١٩٧٤، مهمته وضع السياسة النفطية وبحث كل القضايا المتعلقة بالنفط وتنسيق الصناعات النفطية ومشتقاتها.



الأمير السابق الشيخ خليفة

جزر حوار: في السنة نفسها التي أعلن فيها اكتشاف أول حقل نفطي في قطر، أي سنة ١٩٣٨، منحت بريطانيا البحرين جزر «حوار» (راجع «بطاقة تعريف»).

الاستقلال: لما أعلنت بريطانيا عن رغبتها الخروج من الخليج وسحب قواتها منه قبل نهاية ١٩٧١، كان ثمة اتجاه في المنطقة لإنشاء دولة تضم الإمارات المتصالحة وقطر والبحرين. إلا أن الأمر انتهى بأن ظلت الدولتان الأخيرتان خارج هذا المشروع. فقامت دولة الإمارات العربية المتحدة، وأعلنت قطر استقلالها في أول أيلول ١٩٧١، وانضمت إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وتولى أمير دولة قطر الشيخ أحمد بن علي آل ثاني الإمارة في ٤ أيلول، وعُقدت معاهدة صداقة مع بريطانيا. وفي ٢٢ شباط ١٩٧٢، تولّى الإمارة بديلًا منه الشيخ خليفة بن حمد (استمرّ حتى ١٩٩٥) وهو ابن عم الشيخ أحمد.

أيّدت قطر ونفذت مقررات جامعة الدول العربية ومؤتمرات القمة العربية بالنسبة إلى قطع النفط (عام ١٩٧٣) عن الولايات المتحدة الأميركية بسبب دعمها لاسرائيل في حرب ١٩٧٣، كما بالنسبة إلى اتفاقات كامب ديفيد.

وعملت قطر على تحقيق فكرة التعاون السياسي بين دول الخليج العربي، وشاركت في الاجتماع التأسيسي لمجلس التعاون الخليجي (أيار ١٩٨١) بعد أن اتضح لهذه الدول ضرورة أن تكون لها قوة ذاتية للدفاع، والحفاظ على المنطقة بمنأى عن صراع القوى الكبرى.

كانت حرب الخليج (الأولى) ومسألة التوسط لحلها في أساس جولة أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (نيسان ١٩٨٤) إلى باكستان، الهند، كوريا الجنوبية واليابان.

وكان اتفاق حول تعيين الحدود بين قطر والسعودية قد وقّع في العام ١٩٦٥، وترك منطقة العبيد، جنوبي خط الحدود، موضوع تنازع بين

السعوديين وأبو ظبي. وتقاسمت أبو ظبي وقطر المجال البحري حيث أكبر كمية من إنتاجهما النفطي. وفي ١٩٨٦، تجدّد النزاع حول جزر حوار بين قطر والبحرين (راجع بطاقة تعريف والكرونولوجيا). وفي الأول من تشرين الثاني ١٩٩١، قرّر مجلس الوزراء القطري وقف العمل باتفاقية الحدود المبرمة مع السعودية (١٩٦٥)؛ ولكنه، وبعد أقل من أربعة أشهر، وتحديدًا في ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٢، عاد عن هذا القرار بعد اجتماع (في المدينة المنورة) بين الملك السعودي فهد بن عبد العزيز والأمير الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني.

كرونولوجيا أهم أحداث ١٩٩٤–٢٠٠٠

١٩٩٤ (وفد اسرائيلي)

في ٥ كانون الثاني، وفي افتتاح الدورة ٢٢ لمجلس الشورى، ألقى أمير الدولة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني خطابًا رحّب فيه بالاتفاق الذي تمّ التوصّل إليه بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في شأن منح الفلسطينيين الحكم الذاتي في قطاع غزة – أريحا.

وفي أواخر الشهر نفسه، كثر الحديث عن اتصالات قطرية – اسرائيلية تجري لتحديد موعد ومكان لانعقاد اجتماع على مستوى عال بين الجانبين قريبًا للبحث في التعاون في مجال الطاقة وفي مشروع إمداد قطر اسرائيل بالغاز الطبيعي. وفي موازاة هذا الحديث، كان تلفزيون قطر يعرض حلقات من سلسلة تحقيقات عن العراق بعنوان «الحصار» خارقًا بذلك السياسة الإعلامية الخليجية المعتمدة إزاء العراق. وكانت الكويت أكثر البلدان انتقادًا لهذه الحلقات.

وفي ٢ أيار، وبعد استضافة سلطنة عمان وفدًا اسرائيليًا كبيرًا حضر اجتماعات لجنة موارد المياه المنبثقة من المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بإحلال السلام في الشرق الأوسط، بدأت في الدوحة اجتماعات لجنة الحد من التسلّح المنبثقة من المفاوضات المتعددة. واستقبلت الدوحة وفدًا اسرائيليًا يضم أربعة من كبار مسؤولي وزارتي الخارجية والدفاع.



الأمير حمد بن خليفة



ولي العهد الشيخ جاسم

١٩٩٥ (مبايعة الشيخ حمد بن خليفة أميرًا لقطر)

في ٢٧ حزيران، أعلن في الدوحة أن ولي عهد قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بويع أميرًا للدولة، وتلقى البيعة من أفراد العائلة الحاكمة مكان والده الشيخ خليفة الذي كان خارج البلاد. وبدأ الشيخ حمد لتوه يلعب دور لافت سواء على الصعيد الإقليمي أو العربي أو الدولي.

وفي ١١ تموز، أصدر الشيخ حمد قرارًا بتوليه رئاسة الحكومة، وعيّن أخاه عبد الله نائبًا لرئيس الوزراء، واحتفظ معظم الوزراء الأساسيين بحقائبهم.

كانت الدوحة واحدة من العواصم العربية القليلة غير المعنية مباشرة بعملية السلام التي سعت إلى تطبيع علاقاتها مع اسرائيل. وعلى رغم النفي القطري لمشروع مد إسرائيل بالغاز وإقامة خط جوي مباشر بين الدوحة وتل أبيب، إلا أن اللقاءات المتكررة على المستوى الوزاري والمشاركة اللافتة في تشييع جثمان رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين في تشرين الثاني، واستقبال قطر وفودًا اسرائيلية عكست في مجملها الاتجاه نحو التطبيع.

وقد واكبت هذه التوجهات مساع في اتجاه آخر نحو بغداد إذ كرست الدوحة سياسة متقاربة مع العراق وأعادت علاقاتها الدبلوماسية معها ما بدا خروجًا على الموقف الجماعي لدول مجلس التعاون. وتفاقم الوضع بانسحاب الشيخ حمد بن خليفة من مؤتمر قمة مسقط احتجاجًا على تعيين دول المجلس (كانون الأول) أمينًا عامًا سعوديًا ورفضها المرشح القطري.

وعلى غير المتوقع، لم يشهد العام ١٩٩٥ أي تقدّم باتجاه حل خلاف قطر الحدودي (جزر حوار) مع البحرين بشكل خاص، والسعودية. فبقيت هاتان المسألتان، ومسألة عودة الشيخ خليفة إلى البلاد من القضايا المؤجلة التي ستخيم بظلالها على مجريات أحداث العام الجديد.

١٩٩٦ (تصعيد الخلاف مع البحرين وتجميد التطبيع مع اسرائيل)

كان في مقدم الأحداث البارزة التي شهدتها قطر منذ الشهر الأول من العام ١٩٩٦ لقاء أمير الدولة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والده الأمير السابق الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في روما (١٠ كانون الأول)، وهو أول لقاء بينهما منذ تولي الشيخ حمد مقاليد الحكم في ٢٧ حزيران ١٩٩٥. ومهّد لهذه المصالحة التوصّل إلى تسوية بين الحكومة القطرية والأمير السابق أعلنتها وزارة العدل في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٥.

وفي ٢٠ شباط، أعلنت الدوحة إحباط محاولة انقلابية كانت تستهدف «زعزعة الأمن والاستقرار في قطر»، وأعلن عن اعتقال مجموعة تورطت بالمحاولة. وللمرة الأولى في قطر عيّنت امرأة وكيلة وزارة، إذ اختيرت السيدة شيخة أحمد آل محمود وكيلة لوزارة التربية والتعليم والثقافة.

في ٢٣ تشرين الأول، صدر قرار أميري بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي المعدل للحكم، وحدد اختصاصات للأمير في إطار توجيه يركز على توزيع المسؤوليات وتوسيع دائرة المشاركة في القرار. وسجل ذلك تطورًا دستوريًا مهمًا، وصدر في ٢٣ تشرين الأول قرار آخر قضى للمرة الأولى بتعيين رئيس لمجلس الوزراء وحدد صلاحياته. وفي ٢٩ تشرين الأول عيّن الأمير أخاه الشيخ عبد الله بن خليفة رئيسًا لمجلس الوزراء، وشكلت في اليوم الثاني حكومة برئاسته ضمت ١٥ وزيرًا.

وفي الشهر نفسه (تشرين الأول) وقّع اتفاق ترسيم الحدود القطرية – السعودية. وأعلن في الدوحة توقيع عقد ترسيم الحدود مع شركة فرنسية. وكان البلدان اتفقا على إنهاء الترسيم أثناء اجتماع عقد في الرياض في ٧ نيسان.

في ١٨ تشرين الثاني، أعلن الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني انه سيتمّ وضع نظام أساسي للحكم

لتعميق تجربة المشاركة الشعبية، وان الحكومة تسعى إلى اجراء انتخابات بلدية ستكون الأولى في قطر. وكان أصدر قرارًا بزيادة عدد أعضاء مجلس الشورى من ٣٠ إلى ٣٥ عضوًا.

مسألة التطبيع مع اسرائيل:

زار وزير خارجية قطر غزة عن طريق العريش في ١٨ تشرين الثاني، بعدما أعلن أن بلاده جمدت العلاقات مع إسرائيل وقررت تأجيل فتح مكتب تجاري في الدولة العبرية احتجاجًا على سياسة رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو. وكان سلفه شمعون بيريز زار الدوحة في أول نيسان وعقد محادثات مع أمير الدولة أسفرت عن اتفاق على تبادل للتمثيل التجاري بين البلدين، ثم فتحت اسرائيل مكتبًا تجاريًا في قطر. وردًا على سياسات نتانياهو ألغت الدوحة زيارة كانت مقررة لوفد اقتصادي إلى اسرائيل. ورفض وزير الخارجية القطري الاجتماع مع وزير الخارجية الاسرائيلي دافيد ليفي على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان رفض في أيار المشاركة في ندوة بحضور رئيس الوزراء شمعون بيريز إثر عملية «عناقيد الغضب» الاسرائيلية ضد لبنان.

مسألة الخلاف الحدودي مع البحرين:

في ٧ كانون الأول، عقدت القمة الخليجية في الدوحة التي تغيبت عنها البحرين، وذلك للمرة الأولى منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي. وانتهت القمة بتصعيد قطري مع البحرين التي أكدت تمسكها بعدم حضور أي اجتماع خليجي يعقد في قطر إذا لم تسحب الدوحة قضية الخلاف الحدودي من محكمة العدل الدولية. وكانت قطر والبحرين قدمتا أواخر أيلول مرافعاتهما المكتوبة إلى المحكمة.

كان الخلاف بين البلدين انفجر منتصف الثمانينات. ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى الاشتباك المسلح، إلى أن جاء اتفاق ١٩٩٠ الذي وقّعته الدولتان في قمة الدوحة، والذي نص على معالجة القضية في إطار وساطة سعودية، ثم عرضها على المحكمة الدولية إذا أخفقت هذه الوساطة.

وقد شهد النزاع الكثير من التجاذب الدبلوماسي بين البلدين منذ ذلك الحين، وكانت الوساطة السعودية تلعب دورًا فاعلًا في ترطيب أجواء الخلاف، ما أدّى إلى إطالة أمد النظر فيه أمام المحكمة الدولية. وكانت الدوحة والمنامة تعربان دائمًا عن ترحيبهما بالوساطة السعودية وعن عدم رغبتهما في تصعيد خلافاتهما إلى حد المواجهة.

١٩٩٧ (المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، وتعديل في نظام الحكم)

سعت قطر خلال ١٩٩٧ إلى تكريس المزيد من مظاهر «المشاركة الشعبية» واستضافت المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمالي أفريقيا في الدوحة بين ١٦–١٨ تشرين الثاني. والمؤتمر أثار جدلًا واسعًا قبل انعقاده واستهدفته حملات عربية بسبب انعقاده رغم تعنّت رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو مع الفلسطينيين. وتمسكت قطر بعقد المؤتمر باعتباره «التزامًا دوليًا»، وشاركت فيه ٦٥ دولة وأكثر من ألف رجل أعمال، وكانت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأميركية أبرز شخصية حضرت المؤتمر.

وحضر المؤتمر أيضًا وفد رسمي اسرائيلي، كما حضر الجلسة الختامية رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق شمعون بيريز، وقاطع معظم الدول العربية المؤتمر، وفي مقدمها السعودية ومصر وسورية ولبنان والمغرب ودولة الإمارات والبحرين بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية. ولكن القطريين نجحوا في دفع المؤتمر باتجاه المطالب والمصالح العربية، إذ دان أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الممارسات الاسرائيلية، وشدّد على سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط. وصدر «إعلان الدوحة» في ختام المؤتمر، بعد اعتراضات اسرائيلية على تضمينه فقرة تشدّد على مبدأ الأرض مقابل السلام.

وقد تزامن انعقاد المؤتمر مع أزمة حادة في العلاقات القطرية – المصرية تبودلت خلالها حملات إعلامية عنيفة، لكن وساطة سعودية نجحت في تطويقها. ورعى الملك السعودي فهد بن عبد العزيز في الرياض قمة مصالحة بين الرئيس المصري حسني مبارك والشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (٣ كانون الأول).

في ٤ كانون الثاني، أعلن في الدوحة أن أمير قطر ووالده الأمير السابق الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني اتفقا على العمل معًا «لدفع مسيرة التقدم والازدهار بما يعود بالخير على الشعب القطري ويحقق له الأمن والاستقرار والتقدم». واتفقا على إنهاء الخلافات العائلية وبدء صفحة جديدة.

في ١٣ نيسان، جاء إلى الدوحة وفد من فلسطينيي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ في أول زيارة من نوعها لدولة خليجية. ورأس الوفد عضو الكنيست الاسرائيلية عبد الوهاب الدراوشة.

في ٢٦ تشرين الثاني، عقدت محكمة الجنايات الكبرى (محكمة مدنية) في قطر أولى جلساتها لمحاكمة ١١٠ أشخاص اتهموا بمحاولة انقلابية فاشلة أعلن عن إحباطها عام ١٩٩٦، وبين هؤلاء ٧٠ مثلوا أمام المحكمة و٤٠ في الخارج.

١٩٩٨ (انتخابات ودستور ومحاكم علنية)

بدت مظاهر التحوّل في قطر أكثر وضوحًا خلال ١٩٩٨، وخطت الدوحة خطوات نحو «تعزيز المشاركة الشعبية» في صنع القرار. والمعلم التاريخي الأساسي في هذا الأمر كان إصدار أمير الدولة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (في ٢١ تموز) قانونًا ومرسومًا لتنظيم أول انتخابات لاختيار ٢٩ عضوًا في «المجلس البلدي المركزي» عن طريق الاقتراع المباشر، وأتيحت للمرأة فرصة المشاركة في هذه الانتخابات التي حدّد موعدها في ٨ آذار ١٩٩٩.

وبلغ عدد المرشحين ٢٨٠ بينهم ٧ سيدات. وساندت الشيخة موزه بنت ناصر المسند زوجة الأمير مؤتمرات ونشاطات نسائية، كما رعت لجنة تحضيرية نسائية برئاسة الشيخة عائشة بنت خليفة آل ثاني لإعداد المرأة القطرية للانتخابات.

وشكل الثالث من تشرين الأول يومًا مميزًا، إذ توجّه القطريون والقطريات لتسجيل أنفسهم في قيد الناخبين.

وأعلن أمير قطر، لدى افتتاحه الدورة الـ ٢٧ لمجلس الشورى في ١٦ تشرين الثاني عزمه على تشكيل لجنة لوضع دستور دائم لقطر، يكون من بنوده الأساسية تشكيل مجلس منتخب (برلمان) عن طريق الاقتراع المباشر. وكان ذلك هو الحدث الأبرز في قطر في العام ١٩٩٨.

وعكست جلسات محاكمة ١٢٠ شخصًا اتهموا بمحاولة انقلابية فاشلة مؤشرات جديدة أيضًا، إذ حرصت السلطات على أن تكون المحاكمة علنية في محكمة مدنية، وسُمح للصحافيين بحضورها، وحضر إحدى الجلسات وفد من منظمة العفو الدولية. وشكل إدلاء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بشهادته كشاهد إثبات في إحدى الجلسات بناءً على طلب الإدعاء، حدثًا له دلالاته.

وشهدت الدوحة نشاطًا دبلوماسيًا واسعًا خلال ١٩٩٨، إذ استضافت اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية، واجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق. وفي حزيران، زار أمير قطر البوسنة، وزار وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني العراق وليبيا.

وبين حزيران ١٩٩٨ وأيار ١٩٩٩، قامت الدوحة بدور وساطة بين أريتريا والسودان، وتوجت مبادرتها بتوقيع الرئيسين السوداني والأريتري «اتفاق صلح» في الدوحة رعاه أمير الدولة.

ودخلت العلاقات القطرية – الإماراتية مرحلة جديدة بعدما شهدت فتورًا، وشكّل البلدان لجنة مشتركة برئاسة وزيري الخارجية لدعم العلاقات.

وعلى صعيد الخلاف الحدودي مع البحرين، جدّد المسؤولون القطريون تمسّكهم بإبقاء القضية أمام محكمة العدل الدولية، وكان البلدان قدّما مرافعات في المحكمة، ومن المقرر تقديم

مرافعات أخرى في العام ١٩٩٩. كما شدّد المسؤولون القطريون على انهم لن يسحبوا القضية من المحكمة إلا إذا تمّ التوصّل إلى حل أخوي ودي يقبله الطرفان.

١٩٩٩ (متابعة المسار الديمقراطي وفاعلية في الدور الخارجي وعلاقة رائدة مع البحرين)

شباط: رأى رئيس أركان القوات المسلحة القطرية العميد الركن حمد بن علي العطية ان اتفاقًا دفاعيًا كانت بلاده وقعته مع فرنسا (١٩٩٨) «يساعد في دعم الاستقرار والسلام في المنطقة»، وقال إن اللجنة العسكرية العليا القطرية – الفرنسية التي اجتمعت في الدوحة (آخر شباط) هي نتاج «اتفاقية مشتركة» للدفاع وقّعها البلدان.



المرشحة موزه المالكي أثناء حملتها الانتخابية (آذار ١٩٩٩)

آذار: جرت (في ٨ من الشهر) أول انتخابات بلدية في قطر لانتخاب ٢٩ عضوًا للمجلس البلدي المركزي من بين أكثر من ٢٠٠ مرشح، ويبلغ عدد الناخبين ٢٢ ألفًا. ولم يحالف الحظ المرشحات القطريات الست في الفوز في انتزاع أي من المقاعد البلدية. والجدير ذكره أنه قد تمّ إحضار مراقبين أجانب مع وجود قضاة قطريين أشرفوا على الانتخابات وفرزوا الأصوات وأعلنوا النتائج. وبلغت نسبة مشاركة الناخبين والناخبات ٧٩,٧٪.

وزار وزير الدفاع الأميركي وليام كوهين الدوحة، وأعلن بعد محادثاته فيها عن اتفاق على إقامة «خط ساخن» لتسهيل الاتصالات بين الحكومتين الأميركية والقطرية، موضحًا أنه عرض على قطر المشاركة في نظام إنذار مبكر خاص بمنصّات إطلاق الصواريخ في إيران والعراق. لكن وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني أكّد معارضة الدوحة الضربات العسكرية، وقال إن المناورات العسكرية الإيرانية «لا تشكل خطرًا مباشرًا» على بلاده، ودعا إلى علاقات ودية بين دول الخليج.

وزار رئيس الحكومة اللبنانية الدكتور سليم الحص الدوحة وأجرى محادثات مع أمير دولة قطر الذي أعلن عن مساندة بلاده ودعمها «الموقف اللبناني والقرار الدولي رقم ٤٢٥» الخاص بانسحاب اسرائيل غير المشروط من الأراضي اللبنانية.

وناقش الأمير حمد والعاهل الأردني الملك عبد الله بن الحسين، في عمان، «ترتيبات البيت العربي والعثرات التي تواجهها عملية السلام»، إضافة إلى العلاقات بين بلديهما وسبل «التعاون والعمل المشترك».

نيسان: زار أمير الدولة الباكستان والهند. وكان رئيس الأركان الهندي في زيارة للدوحة تهدف إلى «تقوية العلاقات في المجال الدفاعي».

وفي حديث إلى الصحافة المحلية، أكّد أمير دولة البحرين حرصه على حل الخلاف مع قطر:



الملك الأردني عبد الله بن الحسين وأمير قطر لدى وصوله إلى عمان (٢٣ آذار ١٩٩٩)



أمير قطر والرئيس الإيراني محمد خاتمي خلال لقائهما في الدوحة (أيار ١٩٩٩)

«كلنا بلد واحد وشعب واحد ويجب التكامل بين قطر والبحرين في مختلف المجالات...».

أيار: الأبرز على الصعيد الداخلي افتتاح المجلس البلدي المركزي أعماله بكلمة ألقاها أمير الدولة قال فيها إن «خطوات أشمل في المسيرة الديمقراطية» ستلي انتخابات المجلس البلدي، في إشارة إلى سعي الدولة إلى وضع دستور دائم وإجراء انتخابات برلمانية. ومن جهة أخرى، وقّعت شخصيات قطرية تضم أساتذة في الجامعة ومثقفين عقدًا لتأسيس «جمعية مناصرة الحريات الفكرية»، وستكون الجمعية الأولى من نوعها في قطر.

على الصعيد الخارجي، اتجهت اللجنة العليا المشتركة بين دولة قطر ودولة الإمارات إلى إقامة شراكة واسعة بين البلدين. وجرى تبادل زيارات بين وزيري خارجية البلدين.

وزار الرئيس الايراني محمد خاتمي (ضمن أول جولة عربية له) قطر، وقلّده أميرها «قلادة الاستقلال» (ارفع وسام قطري). وبعد محادثات خاتمي والأمير حمد، وُقعت في حضورهما سبعة اتفاقات ومذكرات تفاهم في مجالات العمل والعمّال والاستثمارات المتبادلة والشباب والرياضة والسياحة والتعاون الإذاعي والتلفزيون ومكافحة المخدرات (في قطر آلاف من الايرانيين المقيمين). ومن ناحية ثانية، كان موضوع زيارة خاتمي لألمانيا ودعم الخط الإصلاحي في ايران على رأس الموضوعات التي بحثها أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع المستشار الألماني غيرهارد شرودر أثناء زيارة الأمير لبون.

ووقّعت قطر والسعودية على الخرائط النهائية لترسيم الحدود البرية بينهما بعد زمن من العمل المشترك وبعد اختيار الجانبين شركة فرنسية لإعداد الخرائط الحدودية.

على صعيد الخلاف الحدودي مع البحرين، حضّت صحف بحرينية قطر على سحب هذا الخلاف في محكمة العدل الدولية، وزار ولي العهد البحريني الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة قطر والتقى أميرها، كما التقى، في الدوحة، الرئيس الايراني محمد خاتمي. وبعد أيام قليلة، أعلن وزير الخارجية القطري ان بلاده «ماضية في الدعوى المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية في شأن جزر حوار»، مؤكدًا أن الدوحة «تستبعد أي محاولة لتأجيل النظر» في الدعوى. وأضاف: «أعتقد أن هذه آخر مهلة للطرفين لأن القرار في يد المحكمة وليس في يدنا أو يد الإخوان في البحرين». ولم يغلق الوزير القطري باب الوساطة بين البلدين. وفي ٢٨ من الشهر (أيار) قدمت كل من قطر والبحرين مذكرتها الثالثة لمحكمة العدل. ووُصفت المذكرة القطرية بأنها «قوية وتضمنت ردًا على ادعاءات البحرين، وترى الدوحة ان القضية دخلت مرحلة الردود».

حزيران: زار ولي العهد القطري الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني باريس وأجرى مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الحكومة الفرنسية ليونيل جوسبان محادثات حول العلاقات القطرية – الفرنسية والتطورات في العراق. وأعلن ولي العهد فوز شركة «تكنيب» الفرنسية بعقد لإنشاء وحدة بتروكيماوية في قطر بقيمة ٧٥٠ مليون دولار.

وفي زيارة للسعودية وللإمارات، وفي إطار تحرّك قطري لتضييق الفجوة بين دول مجلس التعاون التي أبدت مواقف متباينة بشأن التقارب الذي أبدته السعودية من ايران، استطاع أمير دولة قطر أن «يزيل العتب المتبادل»، خاصة بين السعودية والإمارات.

تمّوز: اجتمع وكيلا قطر والبحرين لدى محكمة العدل الدولية في لاهاي مع رئيس المحكمة القاضي شويبل الذي «استمع إلى آراء الطرفين في شأن إجراءات المرحلة المقبلة» في إطار النظر في قضية الخلاف الحدودي بين البلدين. وفي حال عدم تحديد «جولة كتابية رابعة» من المرافعات، يتوقع أن ينتقل وكيلا قطر والبحرين إلى تقديم المرافعات الشفوية مباشرة. وفي ٦ تموز، أعلن في البحرين أن المحكمة قررت خلال اجتماعها (في ٣٠ حزيران) ان «الخلاف الحدودي بين الدولتين جاهز للنظر فيه من دون حاجة إلى أي مذكرات كتابية إضافية».

في ١٣ تموز، شهدت الدوحة أول حدث من نوعه منذ استقلالها (١٩٧١)، إذ أصدر أمير الدولة قرارًا بتشكيل لجنة لإعداد دستور دائم تتكوّن من ٣٢ عضوًا، ونص القرار على أن تتولى اللجنة إعداد مشروع الدستور خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، برئاسة الدكتور عبد الله بن صالح الخليفي والسيد مبارك علي الخاطر نائبًا له.

وقررت المحكمة الجنائية الكبرى في قطر التي تنظر في قضية المحاولة الانقلابية التي أعلنت السلطات إحباطها في العام ١٩٩٦ حجز الدعوى

للحكم إلى جلسة تعقد في الأول من كانون الأول المقبل (١٩٩٩). وفي آخر تموز أُلقي القبض على الشيخ حمد بن جاسم بن حمد آل ثاني، المتهم الأول في قضية المحاولة الانقلابية. وكان الشيخ حمد يقيم في الخارج ويتنقل بين بلدان عدة منها سورية ولبنان والبحرين؛ وكان يتولى في وقت سابق منصبي وزير الاقتصاد وقائد الشرطة. وقد أعلنت وزارة الداخلية القطرية القبض عليه «بعد متابعة أمنية طويلة»، لكنها لم تشر إلى كيفية نقله من الخارج إلى الدوحة.

على صعيد العلاقات الأميركية – القطرية، أكد الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية (٩ تموز) أهمية هذه العلاقات، وقال: «إن قطر حليف نقدره ولدينا علاقات وثيقة معه، ونعمل معًا في مجالات عدة بما في ذلك احتواء العراق ودعم عملية السلام والمحافظة على أمن الخليج ومكافحة الإرهاب». وبعد أسبوع، اعتبرت السفيرة الأميركية في قطر اليزابت ميكون ان تشكيل لجنة لإعداد الدستور الدائم هي «تطوّر تاريخي مهم».





فوق، أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع الرئيس اللبناني إميل لحود في بيروت. وفي أسفل، مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في غزة (آب ١٩٩٩).

وإزاء اسرائيل، ذكرت وكالة الأنباء القطرية (٢٤ تموز) ان وزير الخارجية حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني تلقّى رسالة من نظيره الاسرائيلي دافيد ليفي، هي الأولى بين الجانبين منذ تولي إيهود باراك رئاسة الحكومة في اسرائيل. وأضافت الوكالة ان الرسالة التي «سلمت عبر القنوات الدبلوماسية» تتعلق بـ«المستجدات في عملية السلام». وكانت قطر جمّدت علاقاتها مع اسرائيل احتجاجًا على سياسات رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق بنيامين نتانياهو، لكنها أبقت على وجود مكتب التمثيل التجاري الاسرائيلي في الدوحة (في أواخر أيلول، عادا والتقيا في نيويورك على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما التقى الوزير القطري أيضًا رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية).

آب: في أول زيارة يقوم بها زعيم دولة خليجية لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، زار أمير قطر غزة (٧–٨ آب)، والتقى عرفات ووفدًا من «حماس» ترأسه الشيخ أحمد ياسين، وقال ردًا على سؤال عن قضية المكتب التجاري الاسرائيلي في الدوحة: «أعتقد أنه لن يؤثر على العلاقة بيننا وبين الفلسطينيين. وكما تعرفون ان هناك دولًا

عربية لديها سفارات ولديها تطبيع كامل مع اسرائيل، وأعتقد بأن هذا لم يؤثر على علاقاتها مع فلسطين حسبما أعرف».

ومن غزة، وصل أمير قطر إلى لبنان (٨-١٠ آب) وبحث مع الرئيس إميل لحود التطورات الإقليمية وسبل دعم العلاقات الثنائية، وأعرب عن مساندة قطر لبنان بشأن الانسحاب الاسرائيلي الكامل من المنطقة المحتلة في الجنوب. فيما بحث مع رئيس الوزراء اللبناني الدكتور سليم الحص في الأمور ذات الاهتمام المشترك وتنمية العلاقات الاقتصادية. ولبّى الأمير دعوة رئيس المجلس النيابي نبيه برّي وألقى كلمة في جلسة عامة خصصها المجلس لهذه الغاية.

تشرين الثاني: في خطاب افتتح به، في ٩ تشرين الثاني، دورة جديدة لمجلس الشورى، قال أمير الدولة ان لجنة إعداد الدستور ستصوغ «دستورًا جديدًا» من مقتضياته تشكيل مجلس تشريعي منتخب عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر، ما سيتمثل تتويجًا لشعبنا إلى تكريس المشاركة الشعبية كأساس في الحكم».

وفي اليوم نفسه، أجرى الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، في الدوحة، مباحثات مع الملك الأردني عبد الله بن الحسين الثاني، تصدرتها تطورات العملية السلمية في الشرق الأوسط.

كانون الأول: إبان زيارة رسمية لأمير دولة قطر المنامة (٢٣ كانون الأول)، اتفقت الدولتان، قطر والبحرين، على «ألا يحول الخلاف الحدودي الذي تنظر فيه محكمة العدل الدولية دون التنسيق والتعاون بينهما». وشكلت الدولتان لجنة عليا مشتركة برئاسة وليي العهد في البلدين «لتطوير مختلف مجالات التعاون الأخوي ومن بينها درس إنشاء جسر يربط بين البلدين والسماح لمواطني البلدين بالتنقل بالبطاقة الشخصية ودرس أي مواضيع اقتصادية أخرى». وقد اعتبر هذا الاتفاق بين قطر والبحرين سابقة سياسية تحسب للقيادتين، لأنهما لم يتركا للاختلاف في موضوع الحدود أن يسمّم علاقاتهما في المجالات الأخرى.

٢٠٠٠ (عودة الخلاف الحدودي):

كانون الثاني: في ٦ من هذا الشهر عقدت، في الدوحة، القمة القطرية - البحرينية الثانية التي ضمّت أميري الدولتين الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والشيخ حمد بن عيسى آل ثاني. وشدّدت القمة على التكامل بين البلدين.

في ١٩-٢١ من الشهر، زار أمير قطر الجزائر (زيارته الثانية منذ تولي بوتفليقة الرئاسة في الجزائر) وتونس.

ركّزت محادثات الأمير في الجزائر على الجهود الدبلوماسية لحشد تأييد الزعماء العرب لفكرة عقد قمة استثنائية لبناء سياسة «إجماع عربي لدعم محادثات السلام بين اسرائيل وسورية والفلسطينيين وفي شأن تسوية الأزمة العراقية». كما ركّزت على «ديناميكية العلاقات الثنائية».

وفي تونس، وضع الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والشيخ حمد حجر الأساس لكلية الطب الجديدة التي تساهم قطر في تمويلها. وكذلك ركّزت محادثاتهما على عقد قمة عربية استثنائية، إضافة إلى العلاقات الثنائية.

شباط: في ٢٩ منه، صدرت الأحكام في قضية المتهمين بالمحاولة الانقلابية (١٩٩٦)، وخلت من الإعدام، وبرّأت ٨٥ متهمًا، فيما دانت ٣٣ متهمًا وقضت بالحبس المؤبد لهم عن تهمة محاولة عزل الأمير عن الحكم.

آذار: تبلورت فكرة تطبيق «مشروع حكومة إلكترونية» E-government، فشكل مجلس التخطيط (مؤسسة حكومية) «لجنة الشبكة الوطنية للمعلومات» لدرس هذه الفكرة بهدف

«تقديم كل الخدمات الحكومية للمواطن والمقيم عبر الشبكة الإلكترونية» (الأنترنت). والتفكير في هذا المشروع بدأ منذ عام. وسيدخل المرحلة التحضيرية (وهي مرحلة الدراسة) خلال شهرين، أي أواخر هذا الربيع (العام ٢٠٠٠). وفي ٢٠ من الشهر زار الأمير دمشق، ودعا فيها إلى عقد قمة عربية.

أيار: في ١٩ منه، أعلنت البحرين أنها أوقفت أعمال اللجنة العليا القطرية - البحرينية المشتركة حول الخلاف الحدودي بين البلدين.

وفي ٢٤ من الشهر، لم تنجح زيارة أمير قطر للبحرين في إنهاء الخلاف. وفي ٢٩ من الشهر، باشرت محكمة العدل الدولية في لاهاي الاستماع إلى المرافعات الشفوية للطرفين في أطول دعوى معروضة أمام المحكمة إذ كانت بدأت العام ١٩٩١ عندما رفعت الدوحة من جانب واحد دعواها ضد المنامة. ويتوقع أن تنتهي المرافعات في ٣٠ حزيران ٢٠٠٠، تمهيدًا لإصدار الحكم في تشرين الأول ٢٠٠٠.



أمير قطر (إلى يسار الصورة) في زيارة أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في المنامة (٢٤ أيار ٢٠٠٠).

معالم تاريخية وثقافية

مجلدات «دليل الخليج»: مؤلف هذه المجلدات الانكليزي جون جوردن لوريمر، وتعدّ من أشهر الوثائق البريطانية عن الخليج، ويتكوّن هذا العمل الثقافي - التاريخي - الجغرافي من ١٤ مجلدًا، ٧ منها تؤلف القسم التاريخي، و٧ القسم الجغرافي. أعدّه وأصدرته الإدارة الخارجية لحكومة الهند بين عامي ١٩٠٥ و١٩١٥ بناءً على أوامر اللورد كروزن بعد رحلته التاريخية للمنطقة سنة ١٩٠٣.

ومن المعروف ان استخدام «دليل الخليج» كان مقصورًا فقط على الموظفين البريطانيين حتى أوائل الخمسينات من هذا القرن عندما سمحت الحكومة البريطانية بالاطلاع على هذا السفر المهم. ومنذ ذلك الوقت وُجد هذا الدليل في عدد قليل من المكتبات.

قامت حكومة قطر بترجمة هذا العمل، وأعادت طبعه. طبع القسم التاريخي منه لأول مرة في ١٩٦٧، ثم طبع القسم الجغرافي في ١٩٦٩، ثم أعيد الطبع بقسميه في ١٩٧٦ على نفقة أمير قطر الشيخ خليفة.

لم يترك «دليل الخليج» أي شاردة أو واردة، ولا كبيرة أو صغيرة تخص المنطقة إلا وذكرها. فقد رسم خرائطها وصوّر مواقعها وفصّل تاريخها وذكر رجالها ومدنها وقراها وقبائلها وقادتها وسكانها وأنسابهم، حتى أنه أحصى حيواناتها وما ينبت فيها من نبات وشجر، كما ذكر معادنها وما يحويه بحرها من ثروات. وهو بذلك موسوعة تاريخية جغرافية شاملة عن كل ما يتعلق بهذه المنطقة. وهو يؤرّخ للمنطقة منذ وطأتها أقدام البرتغاليين إلى بداية دخول القرن العشرين.

صحافة وإصدارات: تعد مجلة «الدوحة» إحدى المجلات الثقافية التي ساهمت بنصيب كبير في نشر الثقافة العالمية على مستوى العالم العربي، فهي كمثيلاتها من المجلات الثقافية العربية مثل مجلة «العربي» و«الفيصل» و«التوباد» و«الهلال» و«الثقافة العربية».

بدأ صدور «الدوحة» في ١٩٦٩، لكنها توقفت في ١٩٨٦. وكانت في البداية نشرة إعلامية تغطي أخبار دولة قطر. ثم بدأ يطغى عليها الجانب الثقافي والفكري، ثمّ طوّرت في ١٩٧٥ لتصير مجلة ثقافية بحتة. وكان يشرف عليها الدكتور ابراهيم الشوش وهو صحفي سوداني، كما أشرف عليها أيضًا الطبيب صالح، وبعد ذلك تولاها رجاء النقاش.

أما مجلة «الصقر»، رياضية، صدرت في شباط ١٩٧٧، وكانت تصدر عن وزارة الدفاع القطرية، وتوقفت في ٥ آب ١٩٨٦.

ومن الدوريات المهمة التي أصدرتها رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في قطر مع بداية احتفالات العالم الإسلامي بدخول القرن الخامس عشر الهجري، مجلة «الأمة» التي صدر عددها الأول في محرم عام ١٤٠١هـ، واستقرّت في الصدور لمدة ست سنوات متتالية.

وفي قطر دورية «المأثورات الشعبية» التي تصدر عن مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية وتتخذ من مدينة الدوحة مقرًا لها. ظهر أول أعدادها في كانون الثاني ١٩٨٦. وتهتم المجلة بالتوثيق بواسطة الصور والتقنيات الأخرى، والدراسات.

عمومًا، حققت الصحافة في قطر قفزات واضحة، واتسع نطاقها وتشعبت اهتماماتها وتخصصاتها بعد أن أتاحت لها الدولة الحوافز، ووفرت لها الدعم المادي والمعنوي. ولقد أحرزت الصحافة القطرية تقدمًا بصدور قانون المطبوعات والنشر في ١٩٧٩. فأصبحت هناك صحف يومية وأخرى أسبوعية، وشهرية، ومجلات دورية، وأصبحت هذه الصحف مؤسسات قائمة بذاتها تصدر عن دور نشر تمتلك مطابع حديثة. وتعد مجلة «العروبة» الأسبوعية التي كان صدورها عام ١٩٧٠ إيذانًا بمولد الصحافة الأهلية في قطر، وبعدها صدرت أول جريدة يومية سياسية هي «جريدة العرب» في آذار ١٩٧٢.

وتقوم وزارة الإعلام والثقافة بتبني العديد من الإصدارات الثقافية مساهمة منها في تشجيع الأقلام القطرية ودفعها إلى التأليف والإنتاج الفكري.

الجامعة: ابتدأت جامعة قطر منذ ١٩٧٣ بكليتين، إحداها للبنين والأخرى للبنات، وأخذت تتوسع وتتعدد أنشطتها وكلياتها عامًا بعد عام إلى أن أصبحت تضم سبع كليات رئيسية بالإضافة إلى أربعة مراكز للبحوث ومركز للكومبيوتر. وتصدر جامعة قطر مجموعة كبيرة من الحوليات والأبحاث والكتب، وتعقد كل عام دراسي موسمًا ثقافيًا يتم فيه استدعاء رجال الفكر من شتى أنحاء العالم العربي، واستضافة سياسيين بارزين على مستوى العالم: استضافت، على سبيل المثال، الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان الذي ألقى محاضرة تناول فيها السياسة الفرنسية وأبعادها؛ وكذلك المستشار الألماني الغربي هلموت شميت الذي حاضر عن دور ألمانيا في القضية الفلسطينية.

دار الكتب القطرية: تعد هذه الدار أحد المعالم الثقافية المهمة في قطر. فقد أنشئت في العام ١٩٦٢ من مكتبتين كانتا موجودتين هما المكتبة العامة ومكتبة وزارة التربية والتعليم. وقد أسهمت هذه الدار بقسط وافر في تنشيط الحركة الثقافية، وإنشاء مكتبات فرعية في المدن القطرية.

وفي الدار «قاعة المخطوطات» التي أُقيمت مع افتتاح الدار، وتضم مخطوطات أصلية يبلغ عددها ١٨٢١ مخطوطة، ومخطوطات مصورة على لوحات وعددها ٢٢١، ومصورة على ميكروفيلم وعددها ٣٦١.

متحف قطر الوطني (ومتاحف أخرى): تزخر دولة قطر بالعديد من المتاحف الوطنية والإقليمية. ويبلغ مجموعها ستة متاحف. وثمة متحف سابع يُعمل حاليًا على إنشائه وهو متحف الأسلحة، وهو عبارة عن قصر صغير تحوّل إلى متحف بمبادرة من رجل أعمال يهوى جمع الأسلحة.

يعتبر عدد المتاحف في قطر كبيرًا إذا ما قورن بمساحة الدولة وعدد سكانها. وأهم هذه المتاحف هو «متحف قطر الوطني» في العاصمة الدوحة، الذي نال مجموعة من الجوائز العالمية في الإبداع المعماري المستلهم للتراث كجائزة الآغا خان لفنون العمارة الإسلامية، وجائزة منظمة المدن العربية.

ومتحف قطر الوطني أو «القصر القديم» الذي يضم بيوت حكام قطر سابقًا، وهم الشيخ عبد الله بن جاسم وولداه الشيخ حمد والشيخ علي، يعود تاريخ انشائه كقصر إلى العام ١٩٠١، وشيّد في عهد الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني حاكم قطر في ذلك الحين. وفي العام ١٩٧٢، أمر أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بإصلاحه وترميمه ليكون متحفًا وطنيًا العام ١٩٧٥.

يضم المتحف القصر القديم أو قصر الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني، الذي أشرف على تصميمه وبنائه المهندس العربي عبد الله الميل. ويتكوّن القصر من بيت الشيخ عبد الله وبيتي ولديه حمد وعلي، ومجلس أوسط وآخر أصغر والمجلس الرسمي الأكبر، ومسكن كاتب الشيخ والباب الشمالي للقصر، ومسكن إمام مسجد القصر والباب الشرقي ومسكن الحرس، ومخزن الميرة والطعام (هو الآن مقر شرطة حراسة المتحف وشباك التذاكر). هذا، إضافة إلى القصر الجديد الذي أنشئ أثناء ترميم القصر القديم، ويتكوّن من ثلاثة طوابق: العلوي للإدارة والمكتبة، والأوسط لعرض فيلم يحكي قصة ظهور شبه جزيرة قطر، والثالث تحت مستوى سطح الأرض للأركيولوجيا والتاريخ الطبيعي وعلوم المسلمين وفنونهم في القرون الوسطى، والصيد والخيل والإبل وحياة البادية والتاريخ الحديث والجيولوجيا والبترول. أما القسم الثالث فهو قسم المسكوكات الإسلامية.

أما القسم البحري فيتميز بعرض شيّق للأحياء المائية الإقليمية، وما يتعلق بصيد الأسماك والغوص. وقد افتتح هذا القسم العام ١٩٧٧ وزوّده أمير البلاد بلؤلؤ نادر، كما زوّد قسمًا آخر بمجموعة أوسمة ونياشين بات لبعضها قيمة تاريخية مع تغير الأنظمة ورؤساء الدول.

المتاحف الأخرى في قطر:

– متحف الخور الإقليمي الواقع في مدينة الخور، ويعود تاريخ إنشائه إلى ١٩٥٠، وكان مقرًا للشرطة وتمّ ترميمه في ١٩٨٧ ليصبح متحفًا اقليميًا يعرض أسلوب حياة أهل المدينة إضافة إلى مكتشفات أثرية تعود إلى العصر النيوليتي والبرونزي الوسيط، وتمّ افتتاحه رسميًا في ١٩٩١.

– متحف التقاليد الشعبية في العاصمة الدوحة، ويعود تاريخ إنشائه إلى ١٩٢٠، وتمّ ترميمه في ١٩٨٣ ليكون متحفًا «أتنوغرافيًا»، وافتتح في ١٩٨٤.

– متحف الزبارة الإقليمي، شمال غربي قطر، وهو القلعة المشهورة (الزبارة) التي يعود تاريخها إلى ١٩٣٨، وكانت مركزًا لسلاح الحدود لغاية ١٩٨٦، وفي أواخر ذلك العام تمّ تحويله إلى متحف خاص بالآثار وعرض المكتشفات التي يعود تاريخها إلى القرن السابع عشر، وافتتح المتحف في ١٩٨٨ رسميًا.

– متحف الحرف والفنون الجميلة في الدوحة، ويرجع تاريخه إلى ١٩٢٥، وهو عبارة عن قلعة شيّدت في عهد حاكم قطر الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني، وتمّ ترميمه في ١٩٧٨ وافتتح في ١٩٨٤، ويضم الحرف اليدوية إضافة إلى نتاج الفنانين التشكيليين المحليين.

– متحف الوكرة الإقليمي، اثنوغرافي، قائم في مدينة الوكرة القريبة من العاصمة، ويعود تاريخ إنشاء المبنى إلى العام ١٩٨٤.

(مراجع هذا الباب: مجلة «العربي»، العدد ٤١٢، آذار ١٩٩٣، ص١٣٣–١٤٨؛ «العربي»، العدد ٤٨٠، تشرين الثاني ١٩٨٨، ص١٣٧–١٤٩؛ «الحياة»، ٨ كانون الثاني ١٩٩٣؛ و«الوسط»، العدد ٢٦٠، ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٧).

مدن ومعالم

* **أم سعيد (مسيعيد)**: مدينة صناعية حديثة، تقع على بعد ٤٥ كلم جنوبي العاصمة الدوحة، وتمتاز سواحلها بمياه عميقة، قابلة لزيادة التعميق لقلة نتوءاتها الصخرية، ولذلك أُنشئ فيها ميناء لتصدير نفط الحقول البرية في أم دخان غربي البلاد، حيث افتتح رصيفه الأول سنة ١٩٧٦، ثم تلا ذلك تنفيذ عدد من الأرصفة تباعًا، ثم إقامة مجموعة من الصناعات الثقيلة. كما أُقيم في الشطر الثاني من أم سعيد مدينة سكنية للموظفين والعمّال، فيها كافة الخدمات والمرافق، كالمدارس والمستوصفات والمتاجر...

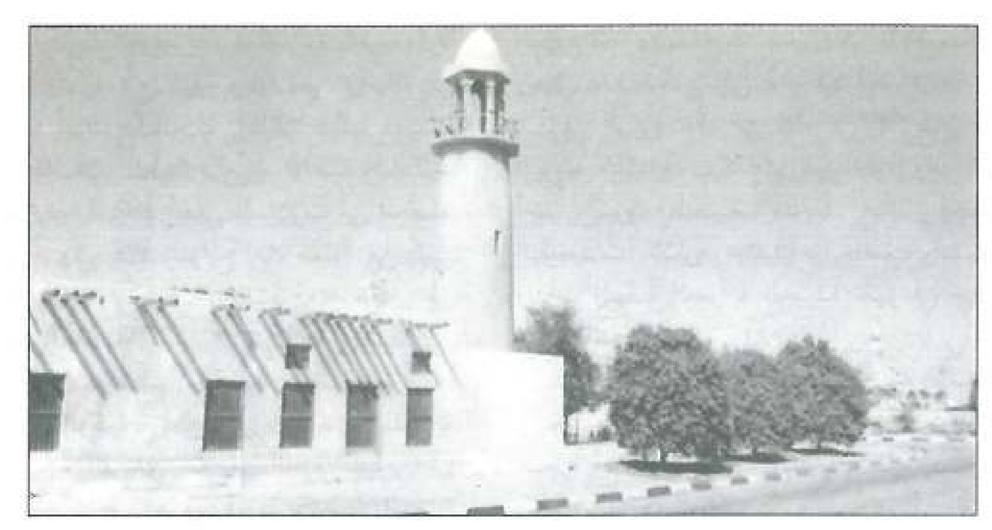
* **الدوحة**: عاصمة قطر. تعد أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة، ونحو ٤٥٠ ألفًا مع حيّ الريان. ما يعني ان ٦٠–٦٥٪ من سكان قطر يقيمون في العاصمة.

وكلمة «دوحة» في معنى من المعاني هي كل ما التف من البحر، وفي معنى آخر هي الشجرة الوارفة. ومن ثم تتعدد الدوحات. فهناك دوحة في عمان وأخرى في الكويت، لذلك كثيرًا ما يُشار إلى العاصمة القطرية باسم «دوحة قطر».

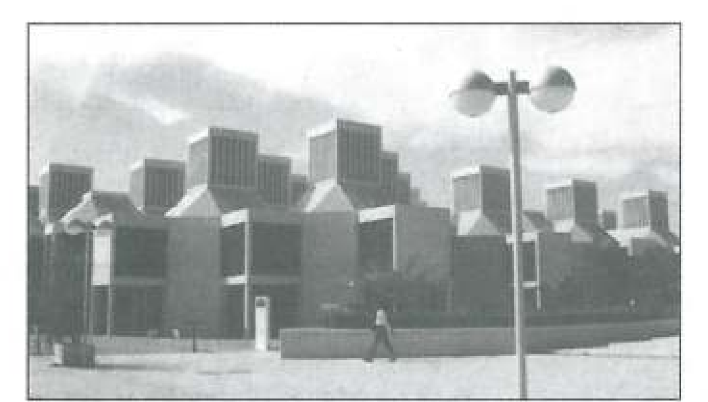
تعد الدوحة (العاصمة القطرية) من أكثر العواصم الخليجية احتفاظًا بملامحها التراثية المعمارية، سواء بالحفاظ على القديم وترميمه أو بدمج الطراز العربي الخليجي في تصميم الأبنية الحديثة.

من أهم معالم الدوحة التاريخية قلعة «الكوت». وفي كل برج من أبراجها ثقوب عديدة منها كانت تمتد فوهات بنادق المدافعين والحراس. بُنيت في ١٩٢٥ في عهد الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني لتكون سجنًا للخارجين على القانون. وفي ١٩٨٥، افتتحت القلعة رسميًا كمتحف للحرف والفنون الجميلة.

* **الشحانية**: منطقة فيها محمية طبيعية، تقع في الجهة الغربية من حي الريّان (٤٥ كلم عن قلب الدوحة). والمحمية تستهدف المحافظة على قطعان المها (الوضيحي)، هذا الحيوان الذي



مسجد قديم في الوكرة



من فنون العمارة في قطر



مجسّم عملاق للؤلؤ، مصدر الثروة قبل النفط

أوشك على الانقراض من الجزيرة العربية لولا جهود دول الخليج البيئية ومنها قطر. وإضافة إلى ذلك، تُعرف الشحانية عالميًا بأنها موضع للمحافظة على الخيول العربية الأصيلة، إذ يتم في مزارعها استيلاد أصفى السلالات من الحصان العربي؛ وفي هذه المزارع ٩٠ حصانًا من أثمن خيول العالم ترتع في رحاب ٣٠٠ هكتار من الأرض الخضراء.

* **الوكرة:** من أبرز المدن القطرية (والخليجية العربية). تقع في الجزء الجنوبي من منتصف الساحل الشرقي لقطر، وتتوسط المسافة بين الدوحة شمالًا ومدينة أم سعيد (مسيعيد) جنوبًا. تبلغ مساحتها ٢٧ كلم٢، وهي من المدن المزدهرة، وفيها مرفأ صغير لصيد الأسماك، ويصل عدد سكانها إلى نحو ٤٢ ألفًا.

في الوكرة عدد من الأماكن الأثرية خاصة البيوت التقليدية، وكذلك المساجد. وقد رُمّم أحد البيوت ليصبح متحفًا خاصًا لحفظ الموجودات الأثرية والبيئية الخاصة بالمدينة. وبدأت النهضة العمرانية الجديدة تظهر في جميع مناطق المدينة.

كان أهالي الوكرة يشتغلون بصيد الأسماك والبحث عن اللؤلؤ في أعماق الخليج، وكذلك التجارة مع بعض المناطق والمرافئ البعيدة. ومع اكتشاف النفط اتجهت غالبية السكان إلى العمل في مجالات جديدة أتاحها الدخل المتوافر من النفط. وتمّ إنشاء بلدية الوكرة في ١٩٧٣.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **حمد بن خليفة آل ثاني (١٩٥٠-):** الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر الحالي. ولد في مدينة الدوحة. تلقّى دراسته الابتدائية والإعدادية والثانوية في مدارس قطر، ثم التحق بكلية ساند هيرست العسكرية الملكية في المملكة المتحدة، وتخرّج منها في تموز ١٩٧١.

انضمّ إلى القوات المسلحة القطرية برتبة مقدم وعيّن قائدًا للكتيبة المتحركة الأولى التي تسمّى الآن «كتيبة حمد المتحركة»، ثم رقّي إلى رتبة لواء وعيّن قائدًا عامًا للقوات المسلحة القطرية.

لعب دورًا رئيسيًا في تطوير القوات المسلحة القطرية وزيادة عدد أفرادها، واستحداث وحدات جديدة وتجهيزها بأحدث الأسلحة والاهتمام بتدريب الضباط والأفراد على أحدث أساليب التدريبات العسكرية.

بويع وليًا للعهد في ٣١ أيار ١٩٧٧، وعيّن وزيرًا للدفاع في التاريخ ذاته.

عيّن رئيسًا للمجلس الأعلى للتخطيط وكان يتولى إدارة شؤون البلاد خلال السنوات الأخيرة.

شغل منصب رئيس المجلس الأعلى لرعاية الشباب منذ إنشاء هذا المجلس عام ١٩٧٩ حتى ١٩٩١. وأولى عناية كبيرة بالأنشطة الرياضية والشبابية من خلال المجلس الأعلى لرعاية الشباب والأندية والأجهزة الرياضية المختلفة، وأنشأ أول اتحاد رياضي عسكري حيث حصل على عضوية الاتحاد الرياضي العسكري الدولي.

رعى العديد من المؤتمرات في الميادين المختلفة إلى جانب حضوره العديد من المؤتمرات الخليجية والعربية. قام بزيارات للعديد من الدول، وحصل على كثير من الأوسمة من دول عربية وأجنبية تقديرًا لجهوده في تقوية العلاقات الثنائية

وتطوير مجالات التعاون مع هذه الدول. حصل في عام ١٩٧٥ على وسام عُمان من سلطنة عمان، وعلى وشاح النيل من مصر (١٩٧٦) ووسام الملك عبد العزيز (١٩٧٦) ووسام غران أوفيسييه دو لا ليجون دو نوغ من فرنسا (١٩٨٠) والوسام المحمدي من المغرب (١٩٨١) ووسام الاستحقاق اللبناني (١٩٨٦).

في ٢٧ حزيران ١٩٩٥، بويع الشيخ حمد أميرًا للدولة (راجع «كرونولوجيا أهم أحداث ١٩٩٤-٢٠٠٠» في باب النبذة التاريخية). وفي اليوم نفسه، بثت وكالة الأنباء القطرية ان «الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد رأس الاجتماع الاستثنائي الثاني لعام ١٩٩٥ الذي عقده مجلس الوزراء صباحًا في مقره في الديوان الأميري، وألقى كلمة قال فيها:

«مرت بلادنا خلال الفترة الماضية بظروف صعبة لا تخفى عليكم أدت إلى صعوبة استمرار الوضع خلالها. تلك الظروف التي أدّت بي مضطرًا وكلي أسف إلى أن أحزم أمري بعد موافقة ومبايعة وتأييد من العائلة الحاكمة الكريمة والشعب القطري الكريم، وأتسلم مقاليد الحكم في البلاد خلفًا لوالدي الذي سيبقى والدًا للجميع عزيزًا له المحبة والتقدير.

إنني، ويعلم الله، لم أسع إلى هذا المنصب بهذه الطريقة حبًا فيه، فهو مسؤولية وأمانة ثقيلة أسأل الله سبحانه وتعالى أن يعينني على أدائها، لكنها الضرورة من أجل الوطن ومصلحته التي هي هدفي وغايتي بعد رضا الله الذي أعاهدكم أمامه أن أبذل كل ما أستطيع من جهد لرفعة هذا الوطن وتقدمه ورفاهية مواطنيه».

* **خليفة بن حمد آل ثاني (١٩٣٢-):** أمير دولة قطر، تولى الحكم في ٢٢ شباط ١٩٧٢ واستمرّ فيه حتى ٢٧ حزيران ١٩٩٥ عندما حلّ محله نجله ولي العهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

أصبح الشيخ خليفة وليًا للعهد عام ١٩٤٨، ثم عمل قائدًا لقوات الأمن ومسؤولًا عن المحاكم المدنية في دولة قطر إلى أن أصبح نائب حاكم الدولة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢، بالإضافة إلى منصب وزير التربية، ثم وزير المالية وشؤون البترول في أيلول ١٩٧١، وأخيرًا منصب رئيس الوزراء في العام نفسه. كما تولى عام ١٩٧٢ منصب رئيس الهيئة الاستشارية لاحتياط الدولة، وذلك حتى شباط من العام نفسه حيث أصبح أميرًا للدولة بعد خلع ابن عمه الشيخ أحمد بن علي بن عبد الله.

في ٢٧ حزيران ١٩٩٥، أعلن في الدوحة ان ولي عهد قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بويع أميرًا للدولة مكان والده الشيخ خليفة. كما أعلن ان مطار الدوحة أغلق وتمّ وقف كل الرحلات من قطر وإليها، فيما كان الشيخ خليفة موجودًا في سويسرا في زيارة خاصة بعدما زار تونس، وكان مقررًا أن يبدأ زيارة رسمية لألمانيا...

* **قاسم بن محمد بن ثاني (١٨٢١-١٩١٣):** مؤسس إمارة آل ثاني في قطر. ولد في قطر وكانت زعامتها لأبيه. قام بالإصلاح على أثر فتنة كبيرة، فولّي الإمارة واتخذ الدوحة مقرًا له. فصل قطر عن البحرين بعد معارك وكاد يستولي على البحرين. دخل مع الانكليز في معاهدة. حاول الاستيلاء على الأحساء فقاومه الأتراك. استضاف الإمام عبد الرحمن بن فيصل السعود (١٨٩٠) نحو شهرين أثناء مطاردة آل الرشيد له. توترت علاقته بالسعوديين على أثر امتداد نفوذ الملك عبد العزيز في نجد، وقصده ابن سعود للصلح، إلا أنه توفي قبل وصوله (تمت المصالحة بين الطرفين بعد ذلك). عُني بتجارة اللؤلؤ، وأعتق عددًا من العبيد، فأنشأوا قرية في قطر سمّوها «السوداني». عمّر طويلًا وكان مزواجًا. عُرف بالفروسية والكرم والخطابة، وبنظم الشعر العامي («موسوعة السياسة»، ج٤، ط٢، ١٩٩٠، ص٧١٨).

القوقاز وقزوين

القوقاز:

في الروسية Kawkaz، وكثيرًا ما تُعرّب أو تكتب في العربية «القفقاس» (كما في الموضوع الذي ورد في «أبخازيا»، ج١، ص٢٥–٣٠).

منطقة جبلية تقع جنوبي روسيا الأوروبية، وتمتدّ بين البحر الأسود في الغرب ومنخفضات كوما في الشمال، وبحر قزوين في الشرق، وتحدها في الجنوب تركيا وايران.

تبلغ مساحة القوقاز ٤٤٠ ألف كلم٢، وتنقسم، طبيعيًا، إلى ثلاث مناطق: القوقاز الشمالي (الواقع في روسيا الاتحادية، القسم الأوروبي)، والقوقاز الكبير في الوسط، وترانسقوقازيا أو القوقاز الجنوبي.

تغطي القوقاز الشمالي أحواض كوبان (الأراضي السوداء) وتيريك (وهي كناية عن سهوب نصف صحراوية)، تفصلهما هضاب ستافروبول، وهي المنطقة التي كسبها الجيش الروسي بعد حرب طويلة (١٨١٧–١٨٦٤).

ولا يزال القوقاز اليوم منطقة متنازع عليها بين عدة شعوب. الروس يتواجدون بأعداد كبيرة في منطقة كوبان (القوقازية)، أما الشعوب القوقازية الأصيلة فعديدة، أهمها: الشيشانيون، الشركس، القابارد، الأوسيت والداغستان.

والمنطقة التي هي بمثابة محور للقوقاز الكبير (طوله ١٣٠٠ كلم، وعرضه ١٥٠–٢٠٠ كلم) تعتبر حدًا فاصلًا بين أوروبا وآسيا. والمناطق الجليدية في القوقاز تحتلّ مساحة ١٤٣٠ كلم٢. وهناك مراع للأبقار في الجهة الغربية، وللأغنام في الجهة الشرقية. والقوقاز الجنوبي تتوزّعه ثلاث دول هي أرمينيا وأذربيجان وجيورجيا، وأحواضه غنية بزراعة الكرمة والشاي والحنطة، تقابله الهضاب والجبال البركانية في القوقاز الصغير حيث تنشط تربية الماشية.

الحرب القوقازية الحالية (حرب أولى ١٩٩٤–١٩٩٦، وثانية ١٩٩٩) هي، إلى حد كبير، امتداد لحرب القرن الماضي (الحرب الأولى في التاريخ الحديث) المعروفة بثورة الإمام شامل الداغستاني (راجع «أبخازيا»، ج١؛ و«شيشانيا»، ج١١) التي فرزت كيانًا عرف بـ«دولة الإمامة» وضم أراضي داغستان وفاياناخ (أي ما يعرف حاليًا بجمهوريتي شيشانيا وأنغوشيا). وهذه الحرب لم تنته بأسر شامل بعد معارك دامت ثلاثة عقود تقريبًا، بل ان الشيشانيين واصلوا القتال في الجبال واعتبر عدد منهم القبول بالانضمام إلى الامبراطورية الروسية «خيانة».

وفي ١٩٤٤، قرّر ستالين ترحيل الشيشانيين بتهمة التعاون مع الغزاة الألمان، وأرغمهم على الاستيطان في ما يشبه معسكرات الإقامة الجبرية في كازاخستان ومناطق أخرى من الاتحاد السوفياتي.

ورغم إعادة الاعتبار إليهم سنة ١٩٥٧ فإنهم ظلوا «موضع شبهة» ولم يتمكن الكثيرون منهم من ارتقاء السلّم الوظيفي بسبب الانتماء العرقي. وتكفي الإشارة إلى ان العاصمة غروزني لم يكن فيها سوى مدرسة واحدة تعلّم التلاميذ بلغتهم الأم، وقد أزيلت منها كل المساجد.

وأحيت التحولات الليبرالية في مطلع التسعينات آمالًا لدى الشيشانيين عزّزها تحالف سلطات موسكو مع الجنرال جوهر دودايف الذي تمرّد على الحكومة المحلية المتهمة بالتواطؤ مع الحركة الانقلابية في موسكو (١٩٩١). إلا أن موسكو غيرت موقفها مع استتباب السلطة في يد يلتسن، واستمر دودايف في مطالبته بالاستقلال، ما أدّى في النهاية إلى حرب ١٩٩٤–١٩٩٦ (راجع «شيشانيا»، ج١١).

ولأن بحر قزوين، الواقع شرقي القوقاز، يدخل، وإلى حد كبير، في المشهد الجيوبوليتيكي

والاستراتيجي الواحد مع القوقاز، فلا بدّ من التعريف به لمامًا قبل الانتقال إلى الكلام على الحرب القوقازية الحالية.

قزوين، البحر والحوض:

عُرف هذا البحر باسم «كاسبيس» للمرة الأولى عند المؤرخ هيرودوتس نسبة إلى قبيلة كاسبيس التي كانت تعيش في الأقاليم الجنوبية الغربية لشاطئه. وعُرف كذلك في إيران باسم «بحر الخزر».

أوسع بحر مقفل في العالم. لكنه آخذ في الانحسار بفعل العوامل البيئية، فقد تدنت مساحته من ٤٢٢ ألف كلم٢ في العام ١٩٣٧ إلى ٣٧١ ألف كلم٢ في العام ١٩٧٠.

يقع عند تخوم أوروبا وآسيا بين القوقاز شمالًا، وهضاب أوست–تور شرقًا، وجبال البورز جنوبًا. طول شواطئه ٦٤٣٦ كلم، منها، في الجنوب ١١٤٦ كلم شواطئ إيرانية، والشواطئ الباقية عائدة إلى أذربيجان وداغستان إلى الغرب، وروسيا إلى الشمال، وكازاخستان إلى الشمال والشرق، وتركمانستان إلى الجنوب – الشرق.

بحر قزوين شهير بنوعين من الثروة: النفط والكافيار. وهو يرتبط بالبحر الأبيض وبحر البلطيق والبحر الأسود وبحر آزوف بواسطة قنوات، وبموسكو بواسطة نهر الفولغا. فدوره الاقتصادي فائق الأهمية بالنسبة إلى دول حوضه، خاصة لجهة نقل واستثمار الغاز والنفط على ضفافه حيث تقوم المرافئ، وأهمها: باكو، إستراخان، ماختشكالا، أتيراو، كراسنوفودسك، بهلوي.

بالنسبة إلى نفط قزوين، لنا عودة إليه في ما يلي من موضوعات، خاصة تحت العنوان الفرعي «خلفية اقتصادية أساسية للحرب: مشاريع الطاقة وأنابيب النفط». فيبقى أن نلمّ ببعض الشيء بثروة قزوين الثانية: الكافيار (بيض سمك الزجر).

ظل الكافيار سلعة تدر ذهبًا حقيقيًا على روسيا القيصرية والاتحاد السوفياتي، إذ كان ما يصدّر منه إلى الخارج يشكل ٩٠٪ من إنتاجه، علمًا ان ما يزيد عن ٨٠٪ من إنتاج الكافيار العالمي محصور في بحر قزوين، وخاصة في جزئه الشمالي. بيد أن تدهور البيئة أدّى إلى انكماش الإنتاج وخلق خطرًا على سمك الزجر الذي يُستخرج منه الكافيار. فقد تلوثت مياه قزوين بمشتقات النفط بفعل عمليات الحفر في الجرف القاري الأذري وإلقاء نفايات المصانع المطلة على البحر، ما دفع سمك الزجر إلى اللجوء إلى المناطق الجنوبية القريبة من إيران.

ومن المعروف أن الكافيار الرمادي الإيراني يعتبر من أغلى الأصناف في العالم. ولكن عددًا من ملالي ايران كان نهى عن الكافيار وحرّمه لأنه «من سمك بلا حرفش». وظل هذا التقليد قائمًا على رغم إصدار فتوى من قم تصنف الزجر «سمكًا بحرفش». وتدر ٨٠ طنًا من الكافيار سنويًا على ايران نحو ١٠٠ مليون دولار.

ومنذ بداية التسعينات سجلت ظاهرة جديدة في بحر قزوين، إذ عاد منسوب المياه ليسجل ارتفاعًا بعدما كان آخذًا في الانخفاض منذ الثلاثينات (كما تقدم معنا). فأغرقت المياه مساحات شاسعة، ما أدّى إلى تعطيل عدد من المنشآت الخاصة بصيد الأسماك واستخراج الكافيار. لكن الخطر الأساسي لا زال قائمًا ويتمثل بإلقاء نحو ١١،٤ بليون متر مكعب من المياه الملوثة سنويًا في البحر، وبازدياد أعمال الحفر والتنقيب في الجرف القاري.

في زمن الاتحاد السوفياتي كانت حصة أذربيجان من إنتاج الكافيار محصورة في أربعة أطنان سنويًا. أما الآن فإن شركة «أذرباليك» المتخصصة أعلنت عن نيتها إيصال الإنتاج إلى ٣٠–٤٠ طنًا، ما يعني صيد ٧٠٠ طن من سمك الزجر، فيما يرى حماة البيئة ان استخراج ١٠ أطنان سنويًا قد يؤدي إلى كارثة تبيد سمك الزجر. أضف إلى ذلك ان الفوضى الاقتصادية التي دبّت في البلدان المطلة على بحر قزوين مع سياسة «الانفتاح» شجعت على ظهور عصابات تقوم بصيد السمك واستخراج الكافيار وبيعه من دون التقيد بأي ضوابط بيئية أو اقتصادية.

على صعيد آخر، برز، في ١٩٩٣–١٩٩٤، خلاف بين روسيا وأذربيجان ظاهره علمي حقوقي– دولي وحقيقته سياسية اقتصادية، ويتعلق بتعريف قزوين بين بحر أم بحيرة. وقد قام هذا الخلاف بعدما وقّعت أذربيجان اتفاقية مع كونسورتيوم دولي لاستخراج النفط من حقول في قزوين قريبة من منطقة باكو (عاصمة أذربيجان).

فعلى الرغم من أن الخرائط الروسية نفسها، القديمة والجديدة، تشير إلى أن قزوين هو بحر، فإن موسكو أخذت تتمسك بالتعريف الدولي للبحيرة الذي ينص على انها مساحة مائية مغلقة وليس لها منفذ إلى الأوقيانوس العالمي، وتعتمده لتطبقه على قزوين الذي يغدو، بذلك، خارجًا عن إطار القوانين الدولية المطبقة على الجرف القاري، فيصبح، بالتالي، مسوغًا لموسكو ألا تعترف بالاتفاقية النفطية التي وقعتها أذربيجان.

ومن المعروف ان روسيا كانت، منذ زمن الامبراطورية وفي العهد السوفياتي، تعتبر بحر قزوين ملكًا لها، ولم تكن ايران منافسًا لها، إذ عقدت بين الدولتين معاهدتان (١٩٢١ و١٩٤٠) لتنظيم علاقاتهما الاقتصادية، وحصل الاتحاد السوفياتي بموجبهما على حرية كاملة في عرض البحر. ولكي لا تدع مجالًا للشك في شأن «السيادة» على بحر قزوين قرّرت موسكو السوفياتية تأسيس أسطول حربي قاعدته في باكو.

وكان من الطبيعي أن تتغير هذه الصورة إثر انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور خمس دول مستقلة، بالإضافة إلى روسيا وايران، على ساحل قزوين. ولكن روسيا ظلت، مع ذلك، متمسكة باتفاقيتي ١٩٢١ و١٩٤٠، انطلاقًا من اعتبار ان روسيا هي «الوريث الشرعي» للاتحاد السوفياتي. فيكون على الدول المطلة على قزوين أن تعترف لروسيا بالالتزامات الدولية المترتبة على الاتجار مع الاتحاد السوفياتي السابق بما في ذلك ما يتعلق ببحر قزوين. وموسكو تقر، في الوقت نفسه، بأن الوضع في قزوين تغيّر، ولذا تقترح الاتفاق على نظام قانوني جديد، والاستمرار في تطبيق المعاهدات السابقة إلى حين صياغته.

خلفية اقتصادية أساسية للحرب القوقازية الحالية (الثانية والثالثة): مشاريع الطاقة وأنابيب النفط: بإقراره مشروع قانون حول الإستثمارات النفطية، في ١٣ حزيران ١٩٩٥، فتح البرلمان الروسي الباب واسعًا أمام رؤوس أموال أجنبية ضخمة، تقدر بعشرات مليارات الدولارات، لتوظيفها في هذه المشاريع. وجاء هذا القانون في إطار اهتمام موسكو المتزايد بمشاريع الطاقة الدائرة في الجمهوريات السوفياتية السابقة في منطقة القوقاز، حيث يأمل الكرملين إبقاء هيمنته عليها.

ومن المعروف أن بحر قزوين هو خزان حقيقي للنفط والغاز الطبيعي؛ ولم يجر حتى الآن استغلال سوى ٧٪ من احتياطه من النفط المقدّر بـ٨٥٠ مليون طن، ومن الغاز الطبيعي المقدّر بـ٨٧٠٠ مليار متر مكعب، علمًا أن مساحة هذا البحر المقفل هي نحو ٦٠٠ ألف كلم²، وتشاطئه أذربيجان (الأغنى في هذه الثروة خاصة في منطقة العاصمة باكو) وروسيا وتركمانستان وايران.

ولم يمض سعي الجمهوريات الثلاث: أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان لتدعيم استقلالها، اعتمادًا على ثرواتها النفطية، دون توترات سياسية بسبب مشاريع نقل النفط والغاز إلى العالم الخارجي بواسطة الأنابيب والطرق التي يجب أن تسلكها هذه الأنابيب. فتواجهت، في هذا الخصوص، روسيا وتركيا، وبدرجة أقل ايران.

العقد الأول وقّعه الرئيس الأذري ألتشيباي (أول رئيس للجمهورية) مع اتحاد شركات غربية. لكن الرئيس الحالي حيدر علييف، الذي جاء إثر انقلاب حزيران ١٩٩٣، بادر لتوّه إلى إلغاء العقد واستبداله بعقد آخر (٢٠ أيلول ١٩٩٤) دخلت فيه روسيا طرفًا بحصولها على ١٠٪ من الحصة التي كانت مخصصة لأذربيجان.

على الضفة الأخرى من بحر قزوين، عقدت كازاخستان، في أيار ١٩٩٢، اتفاقًا مع شركة «شفرون» الأميركية لاستثمار آبار منطقة تنغويز على بحر قزوين. أما آبار المناطق الداخلية، وكازاخستان غنية جدًا بها، فقد عقدت اتفاقات بشأن استثمارها مع شركات غربية أخرى، أخصها فرنسية وبريطانية. لكن كازاخستان تعاني، في هذا الصدد، من مشكلة مزدوجة: سوء أداء مصانعها التي أصبحت قديمة وكثيرًا ما تتوقف عن العمل، والضغوطات الروسية المتأتية أساسًا من نزعة موسكو في الإبقاء على هيمنتها على المنطقة ومن اضطرار كازاخستان تمرير نفطها وغازها الطبيعي عبر الأراضي الروسية. ومع ذلك استمرّ رئيسها، نور سلطان نازاربايف يراهن على الدعم الغربي، من خلال الاستثمارات الغربية، للتفلت من الوصاية الروسية. فأثناء زيارته لندن (مطلع ١٩٩٤) أطلق نداء بقوله: «لا أعتقد أن السلاح يمكن أن يقدم شيئًا مهمًا للدفاع عن بلادنا. فالضمانة الأساسية لأمننا هي في وجود رؤوس أموال غربية ضخمة». والرئيس الأذري، حيدر علييف، يفكر بالطريقة نفسها تقريبًا، إذ يستخدم سلاح النفط ليس فقط من أجل تأمين هامش مناورة واسع إزاء موسكو، بل أيضًا من أجل دعم قضية بلاده في نزاعها السياسي والعسكري مع أرمينيا.

الولايات المتحدة الأميركية بدت حذرة إزاء ما يرتسم في القوقاز من مشاريع نفطية، وكانت شبه صامتة في مرحلة أولى (١٩٩١–١٩٩٥). لكن تبدلًا في موقف الحذر هذا سرعان ما طرأ عقب قرار تركمانستان تصدير ثرواتها من الطاقة، خاصة الغاز الطبيعي، عبر خط أنابيب يمر في ايران وتركيا، وجرى الاتفاق بإنشائه مع شركة «بوتاس» التركية على أن تموّله الدول الثلاث. وبهذا القرار، استبعد الرئيس التركماني كل مشاركة روسية في المشروع، وأدار، في الوقت نفسه، ظهره لقرار الرئيس الأميركي بيل كلينتون فرض الحظر على ايران في ٣٠ نيسان ١٩٩٥.

وكان من حق دخول إيران في مثل هذا المشروع الاقتصادي الضخم أن يثير مخاوف الولايات المتحدة من إقامة محور أنقرة – طهران – عشق آباد، ترى إليه الاستراتيجية الأميركية محورًا إسلاميًا، والإسلام، في نظرها، كان بدأ يشكل تهديدًا لمصالحها كما الشيوعية في السابق. فقام سفيرها في أنقرة يشجّع حكومتها على مشروع باكو–جيهان (جيهان في تركيا على البحر المتوسط). أضف إلى ذلك ان الحرب في الشيشان زادت من المخاوف الأميركية إزاء موسكو وكشفت عن «لعبة كبرى» تدور فصولها في القوقاز، وحيث تبدو فيها روسيا «قيصرية» في أطماعها في المنطقة شبيهة بروسيا «السوفياتية»، خاصة وانها تستهدف، في جملة ما تستهدف، شركة «شفرون» الأميركية، إذ لم يتردد وزير الطاقة الروسي في وضع العراقيل أمام عملها في خطوط أنابيب نفط كازاخستان، كأن يطلب منها مزيدًا من التمويل والإنفاق مقابل حصص لا تدر عليها بالأرباح المأمولة.

من هنا رأت واشنطن أن تركيا تبدو شريكًا ملائمًا وعارفًا بـ«أصول» اللعبة الرأسمالية أكثر من سواها في دول المنطقة. فبدأت ترتسم فكرة التخفيف من المراهنة على روسيا «الرأسمالية» حديثًا، وإنشاء خطي أنابيب: واحد يصل إلى نوفوروسييسك Novorossiisk في روسيا على البحر الأسود، والآخر إلى جيهان في تركيا على البحر المتوسط، مع استبعاد أميركي لكل إمكانية تمرير الخط الثاني في الأراضي الايرانية، والاستعاضة عنها بجورجيا أو أرمينيا، وهذا ما سيفيد حتمًا أذربيجان (باعتبار ان منطلق الخطين هي باكو العاصمة) في مختلف أوجه علاقاتها الإقليمية، خاصة علاقاتها بأرمينيا.

اتفاقية أذربيجان – جورجيا – تركيا (١٩٩٩): في ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٩، وقّع رؤساء جمهوريات أذربيجان وجورجيا وتركيا، على اتفاقية نهائية لمد خط أنابيب للنفط من باكو إلى الميناء التركي جيهان على المتوسط يمر عبر جورجيا، بحضور الرئيس الأميركي كلينتون شاهدًا. ودعم كلينتون منذ البداية هذا المشروع

الذي سينضمّ إليه لاحقًا مشروع نقل الغاز الطبيعي من تركمانستان وكازاخستان وأذربيجان إلى تركيا عن طريق الخط نفسه. وكانت الشركات التي تنقب عن البترول في بحر قزوين عارضت هذا المشروع لارتفاع تكاليفه التي قد تصل إلى ٣ بلايين دولار وفضلت نقله عن طريق خط باكو – سوبسه الميناء الروسي على البحر الأسود ليتابع بعد ذلك رحلته إلى الغرب عبر ناقلات بترول ضخمة تمر عبر مضيق البوسفور التركي.

ودعمت روسيا هذا الخط (باكو – سوبسه) ومارست ضغوطًا سياسية على جمهوريات القوقاز لرفض مشروع باكو – جيهان. إلا أن الولايات المتحدة استطاعت إقناع كازاخستان وتركمانستان بنقل بترولهما عبر أنبوب يمر تحت بحر قزوين إلى باكو لينضم إلى البترول الأذري لدعم الجدوى الاقتصادية للمشروع. إذ على هذا الخط أن ينقل مليون برميل يوميًا ليصبح ذا جدوى اقتصادية، بينما تنتج أذربيجان حاليًا ١١٥ ألف برميل يوميًا فقط.

نجحت واشنطن أيضًا بإقناع شركة BP Amoco صاحبة ٣٤٪ من أسهم اتحاد شركات التنقيب عن البترول في القوقاز بالموافقة على المشروع، بعدما اضطرت تركيا إلى إعلان تحملها أي خسائر أو مخاطر تنتج عن المشروع وتحملها ١,٤ بليون دولار من موازنة المشروع التي تتوقع أنقرة ألا تتجاوز الـ ٢,٤ بليون دولار، كما اضطرت أنقرة إلى تخفيض أرباحها من المشروع إلى ١٠٠ مليون دولار سنويًا، أي انها تحتاج إلى أكثر من ١٤ سنة لتسديد فاتورة المشروع مع فوائدها.

وكل ذلك في سبيل رفع وصاية روسيا عن جمهوريات القوقاز وربطها اقتصاديًا بتركيا والغرب. إذ إن المشروع سيغني هذه الجمهوريات عن الحاجة إلى موسكو لتسويق بترولها من الغاز الطبيعي عبر الخط نفسه وهو ما قد يعوّضها عن تنازلاتها في خط البترول، إذ إن حاجات أنقرة من الغاز الطبيعي ستبلغ ٥٣ بليون متر مكعب عام ٢٠٤٠ فيما تواجه الآن عجزًا يبلغ ملياري متر مكعب.

وفي اليوم نفسه الذي وقّعت فيه الدول الثلاث الاتفاقية المذكورة كانت تُعقد، في اسطنبول، قمة منظمة الأمن والتعاون الأوروبية. وكان الوفد الروسي فيها يجد نفسه في موقف حرج في مواجهة الضغوط الأميركية والأوروبية لوضع حد للحرب في شيشانيا.

وفي أوج هذه الحرب (معارك داخل غروزني) أعلنت وزارة الطاقة التركية، في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٠، أن أذربيجان وجورجيا توصّلتا خلال مفاوضات في أنقرة إلى اتفاق مبدئي على التفاصيل التقنية المتعلقة بمشروع مد أنابيب «باكو – جيهان». وشارك في المفاوضات المستشار الخاص للرئيس الأميركي بيل كلينتون لشؤون بحر قزوين جون وولف ومسؤولون من كونسورتيوم «أذربيجان انترناشيونال أوبيريتيغ كومباني» المكلف استغلال النفط في بحر قزوين.

ويقول خبراء ومراقبون إن هذا المشروع يحقّق لتركيا بسط نفوذها إلى قزوين، فيما تقابله روسيا باستياء كونه يحرمها من عائدات مرور النفط في أراضيها، ويربطون بين مستقبل النفوذ الروسي في القوقاز والطموحات الأميركية في الاستفادة من الثروات الطبيعية في المنطقة، خاصة في ضوء تخبّط روسيا في حملتها العسكرية في شيشانيا وقرار أوروبا (٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٠) اتخاذ إجراءات تجارية ضدها بسبب هذه الحرب.

وفي رد روسي أولي، أبدى الرئيس بالوكالة (بعد استقالة بوريس يلتسن في اليوم الأخير من العام ١٩٩٩) فلاديمير بوتين تصلبًا في مواقف موسكو، وهدّد باستخدام «سلاح الكهرباء» أي قطع التيار عن الدولتين «المتمردتين» جورجيا وأذربيجان.

حرب القوقاز الثانية (١٩٩٤-١٩٩٦): راجع «شيشانيا»، ج١١.

حرب القوقاز الثالثة (١٩٩٩-٢٠٠٠):

داغستان: انتهى صيف ١٩٩٩ على وقع عمليات تفجير في روسيا أودت بحياة المئات من

الأشخاص، وكان لها صدى في القوقاز الشمالي عبر عمليات عسكرية تقوم بها مجموعات مسلحة شيشانية يقودها شامل باسايف وحليفه (الأردني الاصل والوهّابي النزعة) عبد الرحمن خطاب، وتوصلت إلى غزو مناطق في داغستان لـ «تحريرها» من السيطرة الروسية وإقامة «دولة إسلامية» فيها. ولقد اضطرت هذه المجموعات إلى التراجع إذ لم تلقَ دعمًا من أية جهة داغستانية، فعادت إلى الهجوم في مطلع أيلول (١٩٩٩)، كما عادت في الوقت نفسه موجة من التفجيرات التي طالت موسكو نفسها ومدنًا روسية أخرى. وردّت السلطات الروسية بسرعة وقصفت «قواعد الإرهابيين» في شيشانيا، وفرضت حصارًا شاملًا على الجمهورية الفتية، وبات السياسيون والعسكريون والرأي العام، في المنطقة، كما في العالم، يتحدثون عن أن المسألة باتت مسألة الاستقرار في القوقاز الشمالي أو الحرب فيها.

داغستان، من الزاوية الروسية، هي الجمهورية – المفتاح، لأنها تشكل القاعدة الخلفية للجيش من جهة، ولأن توسيع نطاق الاضطرابات لتشملها قد يعني تسريع تفكك الاتحاد الروسي والمنطقة بأسرها. وداغستان («بلاد الجبال») هي الأكبر مساحة والأكثر سكانًا في القوقاز الشمالي. تحيط بها الجبال من ناحية الغرب، وبحر قزوين من الشرق، وتمتد على مساحة ٥٠ ألف كلم² وتعد نحو ٢,١ مليون نسمة مقسّمين إلى أكثر من ٤٠ مجموعة إتنية، والروس فيها لا يشكلون أكثر من ١٠٪ من سكانها، ودورهم السياسي والاقتصادي آخذ في التضاؤل.



خطاب (يمين الصورة) وشامل باسايف (٥ أيلول ١٩٩٩)



طفل بين الفارين من مناطق القتال في داغستان (١١ آب ١٩٩٩)

وداغستان هي أكثر جمهوريات روسيا الاتحادية تبعية للسلطة المركزية في موسكو التي تتكفل بـ ٩٠٪ من ميزانيتها. والمشاريع الكبرى في داغستان باتت لا تعمل إلا عند حدود طاقاتها الدنيا، وزراعتها في أدنى مستوى من الإنتاجية، والأجور فيها أقل ثلاث أو أربع مرات من الأجور في باقي جمهوريات الاتحاد، والبطالة تتراوح تقديراتها بين ٣٠ إلى ٨٠٪. فالوضع، عمومًا، نموذجي لحالة أمنية غير مستتبة، إذ كثرت المواجهات بين العصابات الإجرامية، وتجّار المخدرات، كما كثرت أعمال الخطف واحتجاز الرهائن؛ وأدّى إلى بروز ظاهرتين متناقضتين: ازدياد في شعبية الشيوعيين، وبدا ذلك واضحًا في نتائج عدة انتخابات جرت في البلاد منذ ١٩٩٣؛ وتنامي التيارات الإسلامية الأصولية، أهمها «الوهابية» (نسبة إلى الداعية الإسلامي السعودي محمد بن عبد الوهاب في القرن الثامن عشر) التي يبدي أصحابها إعجابهم بالنموذج السعودي. ويمكن التمييز، داخل هذه التيارات، بين فئتين: واحدة تدعو إلى «إسلام نقي» وأصحابها غير ناشطين سياسيًا؛ والأخرى يقال لأصحابها «الإسلاميون» وهم ناشطون سياسيًا، ويدعون إلى دولة إسلامية تحكمها الشريعة وتحقق العدل الاجتماعي. وبموجب الإحصاءات الرسمية في العام ١٩٩٩، أصبح في داغستان ١٦٧٠ مسجدًا بعد أن كان هناك ٤٠ مسجدًا قبل عشر سنوات فقط، و٦٥٠ مدرسة دينية، و٣٥٠٠ شيخ. ما يعني ان أكثرية الداغستانيين أصبحوا يعون أنهم ينتمون إلى «الأمة الإسلامية». والأحزاب الإسلامية الأكثر نشاطًا في البلاد: «النهضة» و«جماعة المسلمين» و«اتحاد مسلمي روسيا»، إضافة إلى المئات من المجموعات الإسلامية الموزّعة على مختلف إتنيات الشعب الداغستاني. وقد توصلت بلدتان جبليتان في الجنوب الغربي، وهما شابنماخي وكارامخي، إلى الإعلان عن انضمامهما للوهّابية وإقامة حكم الشريعة.

يعارض الإسلاميون الداغستانيون السلطات المحلية بتهمة خضوعها لموسكو، كما يعارضون رجال الدين الإصلاحيين. وفي مطلع ١٩٩٩، وصلت التناقضات الداخلية إلى أوجها باغتيال

مسجد محج قلعة (عاصمة داغستان) وهو أكبر مسجد في روسيا الاتحادية

من احتفالات عيد المولد النبوي الشريف في داغستان (١٩٩٩)

مفتي الجمهورية سعيد محمد أبو باكروف الذي تمتّع بشعبية كبرى وكان معارضًا للراديكاليين والوهّابيين، ومؤيدًا في الوقت نفسه لتطبيق الشريعة على أن لا تتعارض مع الاتحاد الروسي.

وللعوامل الخارجية دور مهم في الوضع الداغستاني. فالأرقام الرسمية تشير إلى أن ١٥٠٠ من شباب داغستان يدرسون في معاهد وجامعات الشرق الأوسط، وإلى أن المئات، بل الآلاف من الوعّاظ قدموا من بلدان أجنبية (خاصة باكستان ومصر والأردن)، إضافة إلى منظمات إسلامية قريبة من بلدان الشرق الأوسط (خاصة العربية السعودية) تنشط في داغستان. وثمة رأي يقول إن المنشق السعودي الشهير وعدوّ الولايات المتحدة الرقم واحد، أسامة بن لادن قد تمكّن من التسرّب، بأفكاره وبعض رجاله إلى داخل داغستان. كما ان وزير الداخلية قد أعلن أكثر من مرة عن اعتقال عدد من الأشخاص المتهمين بأعمال غير شرعية، بينهم عرب وأفغان وطاجيك.

لقد بدا، للوهلة الأولى، ان النفوذ المتعاظم للإسلام السياسي قد يدفع داغستان إلى التحالف مع شيشانيا التي أعلنت سلطاتها رسميًا عن قيام الدولة الإسلامية وتبنّت الشريعة دستورًا أسمى لها. وقد أيّد عدد كبير من مسؤولي الشيشان فكرة قيام كيان موحّد مع داغستان قد يتخذ إسم «الإمامة»؛ وقد ذهب الراديكاليون منهم، وعلى رأسهم شامل باسايف ومولى فادي اودوغوف، إلى تكرار دعوتهم إلى الجهاد لتحرير المسلمين من «الكفرة» الروس، كما انهم أنشأوا فعليًا مجلسًا إسلاميًا (الشورى) في داغستان من أعضاء لا نفوذ كبيرًا لهم في البلاد.

جهود ذهبت هباء: ومع ذلك فإن كل هذه الجهود بدا أنها، منذ أواخر آب ١٩٩٩، قد ذهبت هباء. فالداغستانيون أدركوا ان الوحدة مع شيشانيا تعني، في أحسن الأحوال، عملية إعادة توزيع للأرباح وللسلطات بين كيانين فقيرين؛ وانها، في أسوأ الأحوال، عملية إخضاع داغستان للسيطرة الشيشانية. والحالتان رفضتهما أغلبية الداغستانيين الذين يريدون الاحتفاظ بثرواتهم المتمثلة أساسًا بالأرض الزراعية والنفط والكافيار، كما لا يريدون انفصالًا عن روسيا يؤدي بهم، لا محالة، إلى حرب أهلية بين الاتنيات قد تنتهي، رغم كلفتها المرتفعة، إلى الفشل. إذ لا يزالون يذكرون الحرب الشيشانية (١٩٩٤-١٩٩٦) وما بُذل فيها من دماء، ومع ذلك فإن شيشانيا لا تزال محسوبة، في نظر العالم، في خانة روسيا الاتحادية، ولم تعترف بها حتى اليوم سوى البوسنة وجمهورية تركيا لشمالي قبرص، ولا يزال الرئيس الشيشاني، أصلان مسخادوف، في زياراته الخارجية، يحمل جواز السفر الروسي.

ووسط الأجواء السياسية المسيطرة لدى المسؤولين في موسكو والمعبّرة عن ضرورة الاحتفاظ بالمناطق القوقازية ومنع الانفصال، استقبل الرئيس الروسي بوريس يلتسن، في آخر آب ١٩٩٩، ماغومدالي ماغومدوف رئيس مجلس الدولة في داغستان، وحيّا من خلاله «إخلاص» شعب داغستان لدستور روسيا، ووعد بمساعدة قيمتها ٣٠٠ مليون روبل (أكثر من ١٢ مليون دولار) تخصص لإعادة الإعمار في المنطقة الحدودية. وقد جاء هذا الاجتماع في وقت كانت المعارك لا تزال مندلعة في المنطقة الحدودية من داغستان بفعل الحملة التي أطلقها الزعيم الشيشاني باسايف، كما كانت العلاقات بين الاثنيات الداغستانية تنذر باندلاع الحرب الأهلية الداغستانية. لكن ما هي إلا أيام حتى تمكن الجيش الروسي، وقوات السلطات الداغستانية، من السيطرة على الوضع، وإعادة الحملة الشيشانية من حيث أتت. وبعدها بوقت قصير قرّر الروس حملتهم على شيشانيا.

شيشانيا: في مطلع أيلول ١٩٩٩، وبانتهاك واضح لاتفاق تشيرنوميردين – مسخادوف (الأول كان رئيسًا للوزراء الروسي والثاني لا يزال رئيسًا لشيشانيا) في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٦، دخلت القوات الروسية الأراضي الشيشانية تحت يافطة رسمية تقول بملاحقة «الإرهابيين الإسلاميين» المتهمين بافتعال أحداث داغستان (آب ١٩٩٩). لكن هذه الحملة ما لبثت أن تحوّلت إلى حرب شاملة، خاصة في العاصمة غروزني. ولم تخلُ الحملة الروسية على شيشانيا من حسابات سياسية داخلية يجريها لمصلحته الفريق الحاكم في موسكو، وعلى رأسه الرئيس يلتسن ورئيس الوزراء فلاديمير بوتين، خاصة وان الموعد مع الدوما (المجلس النيابي) بات وشيكًا (كانون الأول ١٩٩٩)، وكذلك الانتخابات الرئاسية في آذار العام ٢٠٠٠.

في خلفية استراتيجية واقتصادية لهذه الحرب يمكن القول إن روسيا لا تزال متمسكة بموقفها الداعي ان الجزء الأكبر من النفط يجب أن يمرّ في أراضيها كما كان الوضع أيام الاتحاد السوفياتي، وذلك من خلال استعمال خط أنابيب باكو – نوفوروسيسك الذي أُعيد وضعه قيد التنفيذ في تشرين الثاني ١٩٩٧ بعد تسوية مع السلطات الشيشانية. لكن، في ١٧ نيسان ١٩٩٩، تمّ افتتاح خط أنابيب يربط بين باكو وسوبسه (مرفأ جيورجي على ضفاف البحر الأسود) ويدخل بصورة مباشرة في إطار نظام أمن الحلف الأطلسي. فيكون هذا الخط، ومن خلال شراكة دول «غوام» (جيورجيا، أوكرانيا، أذربيجان ومولدافيا) والدول الغربية المموّلة، قد فتح أول ثغرة في الاحتكار النفطي الروسي. أضف إلى ذلك ان الرئيسين، الأذري والتركي، قد أكّدا في أواسط تشرين الأول ١٩٩٩، تصميمهما على إنشاء خط أنابيب يربط باكو بجيهان (جيهان مرفأ تركي على المتوسط). وبذلك، يصبح نفط القوقاز الجنوبي بأكمله متفلتًا من روسيا.

إحدى الفرضيات المقدمة لتفسير عودة الحرب في القوقاز (صيف ١٩٩٩) تتحدث عن محاولة «دولية – أطراف قوقازية» لقطع «الأنبوب الاستراتيجي الروسي» بصورة نهائية. وقبيل هذه الحرب وأثناءها، وبفعل عمليات التخريب التي طال بعضها أهدافًا نفطية، اضطرت روسيا، منذ ربيع ١٩٩٩، إلى نقل نفطها الخام بواسطة شاحنات برية سلكت طريقًا بعيدة عن شيشانيا. ولحق الزعيم الشيشاني المتمرد شامل باسايف بهذه الطريق البعيدة وجعل عبور النفط الروسي عليها مستحيلًا عندما أطلق حملته في داغستان (آب ١٩٩٩)، كما أنه شكّل تهديدًا جديًا للمشروع النفطي الروسي الكبير: بناء خط أنابيب تنغويز (كازاخستان) – نوفوروسيسك عبر صحراء كالميكز شمالي داغستان الذي وضع حجره الأساس في أيار ١٩٩٩.

وعندما أعادت القوات الروسية سيطرتها على شمالي شيشانيا، سارع وزير الطاقة الروسي إلى تجديد مقترحاته على السلطات الأذرية، ملتزمًا لديها نقل ١٢ مليون طن من النفط الخام في العام الواحد بواسطة أنبوب يتجنب غروزني. وفي الوقت نفسه، مارست السلطات الروسية ضغوطًا على الحكومة الجيورجية باتهامها أنها فتحت حدودها «أكثر من اللزوم» مع شيشانيا، وعمدت إلى رفع الحصار، آخر أيلول ١٩٩٩، عن أبخازيا (راجع «أبخازيا»، ج١)، ما يعني إمكانية العودة إلى الاضطرابات في منطقة الساحل الجيورجي على البحر الأسود.

في ٢٩ أيلول ١٩٩٩، وبعد أيام من قصف الطيران الروسي مواقع شيشانية على وقع تصريحات سياسية تمهّد للعملية العسكرية ضد الشيشان مثل قول رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين إن هناك جهات تريد «استخدام الخنجر الشيشاني لتقطيع الزبدة الروسية» وإنشاء دولة جديدة تمتد من بحر قزوين إلى البحر الأسود، عبرت القوات الروسية الحدود من داغستان إلى شيشانيا واحتلت شطرها الشمالي و «بدأت عمليات خاصة لتصفية القادة الراديكاليين والسعي إلى تشكيل حكومة متعاونين مع موسكو...».

وبعد يومين على هذا الاجتياح، سحبت الحكومة الروسية اعترافها بالرئيس الشيشاني أصلان مسخادوف وقررت اعتبار وضعه «غير شرعي». وأقدمت على تفعيل «برلمان شيشاني منحل» يقيم أعضاؤه في روسيا تمهيدًا لتشكيل «حكومة شيشانية في المنفى» موالية لموسكو، فيما دعا مسخادوف إلى إدخال قوات سلام دولية إلى جمهورية شيشانيا، وطلب من البلدان الغربية «الامتناع عن تمويل الحرب الروسية» ضد بلاده التي أدت (حتى الآن، ٤ تشرين الأول ١٩٩٩) إلى مقتل ٤٠٠ وجرح ألف شيشاني، واعتبر أحداث داغستان (قبل نحو شهر، راجع أعلاه) مفتعلة ودبرها أشخاص مقربون من يلتسن، وذكر أن القائد الميداني الشيشاني شامل باسايف «انجرّ إلى المغامرة».

وما إن انتصف الشهر (تشرين الأول ١٩٩٩) حتى وصلت الحملة الروسية إلى إحدى الضواحي الشمالية للعاصمة الشيشانية غروزني من دون أي مقاومة من جانب الشيشانيين المتحصنين في مخابئ سرية. وزاد الروس من قصفهم للعاصمة، ومن تضييقهم الحصار على البلاد حتى أخذوا يعيقون حركة الهاربين واللاجئين الشيشانيين. فكان لافتًا إعراب رئيس جمهورية إنغوشيا المجاورة عن غضبه العارم إزاء إقدام موسكو على قطع طريق الهروب أمام الفارين من شيشانيا والمحنة التي يتعرض لها عشرات الآلاف من الذين تمكنوا من الهرب (٢٤ تشرين الأول ١٩٩٩). وقدّر رئيس إنغوشيا، روسلان أوشيف، عدد اللاجئين الشيشانيين في بلاده بنحو ١٧٠ ألف لاجئ.

وفي اليوم الذي دخلت فيه القوات الروسية (١٢ تشرين الثاني ١٩٩٩) مدينة غوديرميس، ثاني مدينة شيشانية، واستهدفت قذائفها وسط غروزني، وجّهت موسكو اتهامات خطيرة إلى الولايات المتحدة بأنها تريد «إضعاف» روسيا وإبعادها عن أراضي الاتحاد السوفياتي السابق وإطالة أمد النزاع المسلح في القوقاز، ورفضت في الوقت نفسه وساطة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وأكدت أنها «لن تسمح بمناقشة الموضوع القوقازي في مجلس الأمن».

وفي هذا اليوم بالذات (أي ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٩) أطلق الرئيس الشيشاني أصلان مسخادوف مبادرة سلمية أعلن فيها استعداده لحل الميليشيات غير الشرعية وشجب «الإرهاب والعدوان» ودعا إلى حوار سلمي مع موسكو، وذلك عبر كلمة مسجلة أرسلها إلى «مؤتمر الشعب الشيشاني» الذي كان منعقدًا في موسكو وحضره ٨٠٠ مندوب يمثلون الشتات الشيشاني في مختلف أنحاء روسيا. وبهذه المبادرة يكون مسخادوف قد وافق على بندين مهمين من المطالب التي سبق للكرملين ان طرحها لبدء الحوار. لكن مسخادوف لم يعلن عن بند آخر يتعلق بتسليم القائد الميداني شامل باسايف الذي تعتبره موسكو «زعيمًا للإرهاب» ومسؤولًا عن اجتياح داغستان. إلا أن مسخادوف شدّد على أنه «يشجب الإرهاب والعدوان»، وذكر ان أحداث داغستان «نظمت بطلب» من جهة لم يحددها، وأوضح أنها وفّرت

ذريعة لبدء الحرب ضد الشيشان، وأكد ان مركز «السلفية» يوجد في داغستان.

وفي اليوم التالي، أبدت موسكو (وكانت عملياتها العسكرية مستمرة في شيشانيا زحفًا وقصفًا وتطويقًا للمواقع باتجاه العاصمة غروزني) استعدادها لإيجاد حل سياسي للحرب. لكن في المقابل كانت لا تزال تُسمع أصوات الجنرالات الروس الذين بدأوا يتحدثون، منذ إطلاق الحملة الروسية على شيشانيا، عن احتمال تمردهم على القيادة السياسية إذا قررت وقف الزحف العسكري. وثمة حديث، في تحليل الموقف الداخلي الروسي من هذه الحرب، ان هناك حلفًا غير معلن بين ممثلي الجناح المتشدّد في المؤسسة العسكرية مع رئيس الحكومة فلاديمير بوتين المعتبر الموجّه الفعلي للحرب، رغم ان رئيس الدولة، بوريس يلتسن هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وفي أواسط كانون الأول ١٩٩٩، توصلت وحدات روسية إلى دخول غروزني. وبعد أيام قليلة بدأت هذه الوحدات تتعرض لمقاومة عنيفة. ودخول القوات الروسية الأراضي الشيشانية، ثم العاصمة غروزني، الذي بدا سهلًا إلى حينه، فسّره عيسى منايف المسؤول عن غروزني بكلامه: «لا نريد إرغام القوات الروسية على التراجع، بل نسعى إلى استدراجها إلى عمق المدينة وإنزال أكبر قدر من الخسائر بها» (٦ كانون الثاني ٢٠٠٠).

وبالفعل، استعاد الشيشانيون المبادرة في سلسلة هجمات على الجيش الروسي، وبدأت عملياتهم تثير قلقًا متزايدًا في روسيا (استقال يلتسن في آخر يوم من العام ١٩٩٩، واستلم المهمات الرئاسية بالوكالة رئيس الحكومة فلاديمير بوتين). وفي ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٠، اعترفت القيادة العسكرية الروسية بأنها تواجه صعوبة في اختراق الدفاعات الشيشانية، وذكرت ان التقدم لمسافة ٣٠٠م في اليوم الواحد يعتبر «نجاحًا»، وأعلنت عن عثورها على جثة الجنرال الروسي ميخائيل مالوفييف الذي كان الشيشانيون أعلنوا أسره قبل أسبوع.

ومما زاد في إرباك روسيا تطورات دولية أربعة متصلة بحربها القوقازية وفي غير مصلحتها (كانون الثاني ٢٠٠٠): قرار واشنطن استقبال وزير الخارجية الشيشاني الياس أحمدوف، إطلاق الرئيس التركي سليمان ديميريل إبان زيارته لجورجيا حملة دبلوماسية وسياسية لإبعاد الروس عن القوقاز وآسيا الوسطى مؤكدًا على استقلالية جمهوريات القوقاز، قرار حركة «طالبان» (أفغانستان) الاعتراف بشيشانيا دولة مستقلة تحت قيادة رئيسها أصلان مسخادوف ووضع إمكانياتها في تصرف الشيشان (وافتتحت شيشانيا فعلًا سفارتها الأول في كابول)، وإرجاء صندوق النقد الدولي القرض لروسيا بقيمة ٦٤٠ مليون دولار.

لكن القنوات الدبلوماسية استمرت تواكب معارك حرب الشوارع الضارية في غروزني، فزار موسكو (كانون الثاني ٢٠٠٠) وفد أوروبي، ووفد آخر لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وحظيت روسيا بتأييد علني وواضح لحملتها القوقازية من الصين.

وفي الأسبوع الأول من شباط ٢٠٠٠، أعلن الروس عن سقوط غروزني في يدهم، وفي ٢٩ من الشهر نفسه أعلنوا عن انتهاء الحرب في شيشانيا، واعترفوا، في ما بعد، بأنهم لا يزالون يتعرضون لهجومات الثوار في بعض مناطق شيشانيا، وتمكنوا، في ١٣ آذار ٢٠٠٠، من أسر القائد الشيشاني سلمان رادويف. في أواخر آذار ٢٠٠٠، جرت الانتخابات الرئاسية في روسيا وفاز بها فلاديمير بوتين.

فلاديمير بوتين: ولد في العام ١٩٥٢ في مدينة لينينغراد (سانت بطرسبورغ حاليًا) في عائلة عمّالية متواضعة. وبعد تخرّجه من كلية الحقوق، التحق بجهاز الأمن «كي.جي.بي.»، وعمل في محطة الاستخبارات التابعة له في ألمانيا الشرقية. وإثر استقالته عام ١٩٩٠، انتسب إلى الجهاز الإداري لمحافظة سانت بطرسبورغ وصار نائبًا للمحافظ. وانتقل إلى موسكو عام ١٩٩٦ وعمل في الديوان الرئاسي. عيّنه الرئيس يلتسن رئيسًا لهيئة الأمن





في الصورة الأولى الزعيم الشيشاني أصلان مسخادوف، وفي الثانية الرئيس الروسي بوتين يؤدي اليمين الدستورية أمام سلفه يلتسن (٧ أيار ٢٠٠٠). وانقضى شهر أيار ٢٠٠٠ على استمرار المقاومة الشيشانية وتصاعدها، وفي الوقت نفسه على تقديم الشيشانيين اقتراحات لوقف الحرب آخرها استقالة الرئيس مسخادوف والتخلي عن المطالبة باستقلال الجمهورية، واعتبار موسكو هذه الأفكار «خطوة على الطريق الصحيح».

(وزارة) في آذار ١٩٩٨، ثم أصبح سكرتيرًا لمجلس الأمن القومي مع احتفاظه بوزارة الأمن. وفور اندلاع القتال في القوقاز، عيّن رئيسًا للحكومة وارتفعت شعبيته بسرعة. وباستقالة يلتسن في ٣١ كانون الأول ١٩٩٩ صار بوتين رئيسًا للدولة بالوكالة، ثم رئيسًا أصيلًا بعد انتخابه في آذار ٢٠٠٠.

قمة منظمة الأمن والتعاون الأوروبية في اسطنبول (١٨–١٩ تشرين الثاني ١٩٩٩): ضمت هذه القمة ٥٤ دولة من كندا غربًا حتى روسيا شرقًا. وحضرها رؤساء الدول الأعضاء في مقدمهم الرئيس الأميركي بيل كلينتون ونظيره الروسي بوريس يلتسن ورؤساء الدول الأوروبية ما عدا يوغوسلافيا، وشاركت وفود على مستوى وزراء الخارجية من مصر والمغرب والأردن وتونس وكوريا الجنوبية واليابان بصفة مراقب، ووفد اسرائيلي برئاسة رئيس الوزراء ايهودا باراك. كما شاركت، على هامش القمة، منظمات إنسانية واقتصادية ودولية وعسكرية وممثلون عن الأقليات. وبحث الرؤساء المشاركون مواضيع أمنية ضمن إطار إعلان باريس الذي صدر عن المنظمة سنة ١٩٩٠، ودعا إلى إحلال السلام في العالم وتجنّب المزيد من الحروب وتخفيف التوتر العسكري، خصوصًا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

وفي مقدمة ما ضمّه برنامج القمة الوضع في شيشانيا على الرغم من اعتراض الرئيس الروسي واعتبار ذلك تدخلًا في الشؤون الروسية الداخلية. وبعد مفاوضات عاصفة تضمن الإعلان الختامي حلًّا وسطًا تمّ التوصّل إليه بصعوبة يعترف بدور لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إيجاد حل تفاوضي في شيشانيا. لكن هذه التسوية لم تشمل وقف الهجوم الذي يشنّه الجيش الروسي في هذه الجمهورية الانفصالية، وقد تمّت تسريبات صحافية تتحدث عن صفقة روسية – أميركية في القمة تقوم على مقايضة المواقف الأميركية نحو شيشانيا بالمواقف الروسية نحو العراق. ولم تؤثر أجواء القمة ميدانيًا في شيشانيا، إذ استمرّت العمليات العسكرية الروسية (غارات جوية وقصف مدفعي على غروزني) وأصبحت القوات الروسية، غداة مؤتمر القمة على مشارف العاصمة، فيما

استمرّ قادة الجيش الروسي يحذرون السياسيين من إصدار أوامر بوقف عملياته.

وأكثر ما لفت في القمة، وكواليسها، وعلى هامشها، الدعم الأميركي الكبير لتركيا الذي تبدّى في الخطاب الذي ألقاه أمام أعضاء البرلمان التركي، وقال فيه «إن مستقبل تركيا سيكون حاسمًا في صياغة القرن الواحد والعشرين»، وفي دعوته الملحاح التي وجّهها إلى الاتحاد الأوروبي وحثّه على التعجيل بانضمام تركيا إليه، وفي الضغوطات الأميركية الحاسمة في إقرار مشروع إقامة أنابيب لنقل نفط وغاز بحر قزوين إلى ميناء جيهان على حساب روسيا. فتركيا، حاليًا، وبعد زوال الحرب الباردة، محطة ممتازة للإطلالة الأميركية على ثلاث بؤر توتر، أو احتمال توتر، كبرى: القوقاز وآسيا الوسطى، البلقان والشرق الأوسط. وهو ما يجعل من الحليف التركي، لما له من امتدادات، في كل منها، من طبيعة جغرافية أو ثقافية أو عرقية أو دينية أو اقتصادية، أو كل ذلك أو بعضه متضافرًا، يحتلّ مكانة استراتيجية قد تضاهي تلك التي كانت له أيام المواجهة مع الاتحاد السوفياتي السابق، أو قد تفوقها.

النفط... صانع الحروب والنتائج
هل جاء دور نفط قزوين بعد الخليج!؟
(مناقشة)

في ما يلي المقاطع الأخيرة من مقال ناصيف نصّار، كاتب وصحافي لبناني، نشرته «الحياة»، ٤ كانون الأول ١٩٩٩ (العناوين وضعها المؤلف):

نظام اقتصادي جديد يزيد من اعتماده على نفط الشرق الأوسط (١٩٩٠–١٩٩٥): بعد سقوط الامبراطورية السوفياتية وانتهاء الحرب الباردة، ظهر تحوّل خطير في النظام الاقتصادي الجديد الذي تقوده واشنطن. وكان ذلك التحول نتيجة تقرير نشرته في ربيع ١٩٩٥ «مؤسسة مراقبة الوضع المالي» خلاصته ان نسبة النمو الاقتصادي في العالم ستكرس الاعتماد على نفط الشرق الأوسط خلال السنوات المقبلة. وفي تقدير هذه المؤسسة المعنية بالدراسات والأبحاث، ان الاستهلاك العالمي يحتاج إلى ٨ ملايين برميل إضافي من إنتاج دول الخليج بحلول سنة ألفين، إذا استمرت صادرات النفط في دول أخرى بالتراجع والانحسار.

وتوقعت وزارة الطاقة الأميركية ازدياد استهلاك البترول خلال الأعوام المقبلة، الأمر الذي سيؤدي تلقائيًا إلى ارتفاع كبير في أرقام واردات الولايات المتحدة من النفط الخام ومشتقاته. وتشير تقارير وزارة الطاقة إلى أن طلب أميركا على بترول الخليج ازداد بنسبة ٣٨٪ عام ١٩٩٦، وانه قد يصل إلى أكثر من ٥٠٪ عام ٢٠٢٠. والسبب هو زيادة الحاجة إلى النفط لدى أميركا الشمالية وآسيا وأوروبا. ويقدر الخبراء ان الصين وحدها ستستهلك نحو ٦٠ مليون برميل يوميًا، في حال وصولها إلى وضع اقتصادي مريح يستهلك فيه مواطنها ما يستهلكه الفرد في اليابان حاليًا. وهذا يعني امتصاص الإنتاج العالمي كله تقريبًا. وعندما نعرف ان الاستهلاك العالمي لا يزيد على ٧٥ مليون برميل يوميًا... يمكننا أن نتصوّر ما تحدثه حاجة الصين في المستقبل لهذه السلعة الحيوية.

بداية تخفيف الولايات المتحدة من الاعتماد على نفط الخليج: حدث أثناء مؤتمر المكسيك للغاز الطبيعي أن أعلنت السيدة ساندرا ويزلي، نائبة مساعد وزير الطاقة الأميركي، ان بلادها ستخفّف من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، وانها ستعطي الأولوية لكندا والمكسيك وفنزويلا. ولم يكن هذا القرار مرتجلًا، بل جاء حصيلة دراسات قامت بها وزارة الطاقة بالتعاون مع المؤسسات ذات الاختصاص. واشترك في تقديم المقترحات بعض المستفيدين والمستشارين من أمثال هنري كيسنجر وبرنارد لويس وجيمس بيكر وبرنت سكوكروفت وزبغنيو بريجنسكي والصحافي توماس فريدمان. وتقرر في نتيجة البحث أن تخفّف الولايات المتحدة من اعتمادها على نفط الشرق الأوسط لئلا تفاجأ بأزمات طارئة كالتي حدثت بين ١٩٧٣ و١٩٧٩. ونصحت وزارة الخارجية الأميركية أيضًا بضرورة التزام الحذر والحيطة أثناء التعامل مع بلدان منطقة الخليج خوفًا من ظهور أنظمة معادية مثل ايران وليبيا. ثم طالبت بالمشاركة في تطوير مشاريع نفطية في بلدان حوض بحر قزوين تكون البدائل لمصادر الطاقة المنتجة في الشرق الأوسط.

قرار التحوّل إلى نفط قزوين ودور اسرائيل: ويستدل من النشرات الخاصة بصناعة الطاقة ان الاحتياطي النفطي لبحر قزوين يضم أكثر من مئتي بليون برميل تقدر قيمتها بأربعة آلاف بليون دولار. إضافة إلى احتياطي مماثل من الغاز الطبيعي.

قرار التحوّل الأميركي عام ١٩٩٧ لم يكن أميركيًا صرفًا. ذلك ان اسرائيل تدخلت بواسطة مراكز القوى المؤثرة على إدارة كلينتون وقرارات الكونغرس، ونجحت إلى حد ما في إقناع المسؤولين الأميركيين بأهمية توسيع الخيارات. ولكي تضعف من متانة العلاقة بين الدول العربية الخليجية والولايات المتحدة، طرحت نفط بحر قزوين كبديل من نفط العرب وإيران، وفي حسابها ان إضعاف لحمة التعاون بين واشنطن والدول العربية المصدّرة للنفط، سيؤدي منطقيًا إلى إضعاف أهمية الدور السياسي والاستراتيجي الذي تتعامل به الولايات المتحدة، وأوروبا واليابان مع عواصم المنطقة. ولكي تقنع اسرائيل الولايات المتحدة بجدوى هذا التحوّل وجديته، كلفت مستشار بنيامين نتانياهو أفيغدور ليبرمان ووزير الصناعة السابق ناتان شارانسكي بإجراء الاتصالات اللازمة مع موسكو وذلك بهدف مدّ أنبوب غاز طبيعي من روسيا إلى اسرائيل. وسافر شارانسكي (وهو معتقل سابق لدى النظام السوفياتي) إلى روسيا في نهاية كانون الثاني ١٩٩٧ وذلك للبحث في عملية تنفيذ المشروع، وقدّم اقتراحًا للحكومة الروسية يقضي باستيراد الغاز ونقله في أنابيب عبر جورجيا وأرمينيا إلى قيساري في وسط تركيا. ومن هناك ينقل في أنبوب إلى المتوسط، ثم يدخل اسرائيل من ثلاث نقاط: حيفا وتل أبيب وأشدود. ولمنع الاحتكاك مع سورية تقرّر إبعاد الأنبوب مسافة ٩٠ كلم عن الساحل السوري. وذكر الخبراء في حينه ان المشروع يكلف ٩٠٠ مليون دولار ويمكن تنفيذه خلال عامين.

بعد الدعوة التي وجّهها نتانياهو لنائب رئيس بلدية موسكو فلاديمير راسين، شعر الرئيس بوريس يلتسن بأن هناك «لعبة وسخة» تحاك ضده، خصوصًا عندما استقبلت الصحف الاسرائيلية راسين بافتتاحيات التبجيل مؤكدة أنه الأوفر حظًا لخلافة يلتسن. ثم توالت الأحداث المثيرة للشكوك إثر لقاء رئيس الحكومة السابق فيكتور تشيرنوميردين مع نتانياهو في لشبونة. ويبدو أن تشيرنوميردين كان رئيسًا لشركة روسية تدعى «غاز فروم» تمثّل تجمعًا دوليًا اسمه «لاسار» يحرّكه من وراء الستار صاحب فكرة مشروع الغاز رجل الأعمال اليهودي الروسي يوسي رام. وعندما استفسر يلتسن عن الممولين الأساسيين اكتشف ان رئيس اللجنة اليهودية – الروسية فلاديمير غوسينسكي هو أحد كبار المتبرعين بدعم المشروع. وغوسينسكي يملك في روسيا عدة مصارف وشركات بناء ومحطات تلفزيون وراديو

وصحف. ويبدو أن شكوك يلتسن ازدادت بعد اجتماعه مع نتانياهو (شباط ١٩٩٧) واستماعه إلى النتائج الإيجابية التي قد تترتب عن إنجاز هذه الصفقة. ولمّح نتانياهو في حديثه إلى أن الأموال التي سيجنيها المشروع يمكن أن تريح روسيا اقتصاديًا، بحيث تجمّد عمليات بيع الأسلحة والمفاعلات النووية إلى دول معادية لإسرائيل مثل ايران والعراق وسورية. وكانت من نتيجة الشكوك المريبة التي أثارها ذلك اللقاء، أن أجرى يلتسن انقلابًا داخل الحكومة والإدارات انتهى بإلغاء صفقة الغاز لإسرائيل وإقصاء كل المتورطين في تمويلها.

مشاريع أميركية نفطية لعزل إيران: فشل مشروع فك العلاقة الروسية – العربية لم يمنع الولايات المتحدة واسرائيل من استئناف مشروع البدائل النفطية في منطقة بحر قزوين. وكانت واشنطن قد استقبلت في خريف ١٩٩٧ الرئيس الأذربيجاني حيدر علييف والرئيس الجيورجي ادوارد شيفاردنادزه، وذلك بهدف تعديل مسار خط الأنابيب المزمع تنفيذه عبر بلاد الشيشان المضطربة إلى البحر الأسود. ويقوم مشروع منطقة بحر قزوين على ثلاثة خطوط أنابيب: الأول من باكو عبر جورجيا إلى ميناء سيحان التركي ويكلف ٢,٥ بليون دولار. والثاني ينقل النفط من كازاخستان وتركمانستان ويكلف بليونَي دولار. والثالث بطول ألفي ميل ينقل الغاز الطبيعي من تركمانستان تحت مياه بحر قزوين وعبر أراضي أذربيجان وجورجيا إلى تركيا ويكلف ثلاثة بلايين دولار. وبما أن اسرائيل انتقدت واشنطن واتهمتها بالتراجع عن قوانين مقاطعة إيران وليبيا على رغم استمرار سياسة العداء للدولة العبرية، لذلك استبعدت إدارة كلينتون أي مشروع يقود إلى مدّ خطوط الأنابيب عبر الأراضي الإيرانية لأنه يمنح طهران فرصة التحكم السياسي في منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى. وكان من نتيجة هذا التوجّه أن أُقصي نجم الدين أربكان عن رئاسة الحكومة التركية لأنه عارض فكرة إبعاد إيران عن صفقة القرن. ويبدو ان روسيا، وبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا، لا تقبل عزل ايران لأنها تمثّل موقعًا مركزيًا في جميع المشاريع المطروحة. إضافة إلى هذا فإن يلتسن يعتقد بأن الولايات المتحدة ليست بحاجة إلى نفط بحر قزوين، بقدر ما هي بحاجة إلى تطويق روسيا بأنظمة مرتبطة بواشنطن. وفي ضوء هذه المخاوف التاريخية لن يقبل بشكل كامل الاستقلال السياسي والاقتصادي لأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان. كما لن يقبل بتعاونها الوثيق مع شركات غربية في قطاع النفط من دون أن تكون روسيا من أبرز المنتفعين ماليًا. وبما أن أنابيب النفط الروسية تمر كلها عبر الشيشان، فإن الحرب الدائرة هناك منذ أكثر من ثلاث سنوات، تهدف إلى خلق قيادة في غروزني تكون أكثر تعاونًا مع موسكو، وأقل خطرًا على مصالحها الحيوية.

سيظل النفط مرشحًا لرسم مسارات القرن الواحد والعشرين: يستنتج من كل ما تقدم ان النفط الذي تسبب في احتدام الصراع على الثروات بحيث خلق مشاكل سياسية واقتصادية وعسكرية استمرّت طوال هذا القرن... سيظل مرشحًا لرسم مسارات القرن المقبل، لا فارق أكان ذلك عبر التنافس على امتلاك الطاقة الهائلة المتوقعة في وسط آسيا... أم عبر الحفاظ على مصادر الثروات في منطقة الخليج.

وفي مطلق الأحوال فإن المشاريع السبعة المطروحة لتمرير خطوط النفط في القوقاز وآسيا الوسطى، تشير إلى انبعاث روح القرن التاسع عشر من حيث تعامل شركات النفط مع مناطق النفوذ. كما تشير إلى تجديد سياسة الحرب الباردة بين الامبراطورية الأميركية الحديثة من جهة... وبين الامبراطوريات العتيقة مثل ايران وتركيا وروسيا من جهة أخرى.

وإلى أن تتحقق هذه المشاريع وتستقر الأوضاع في أفغانستان والشيشان وايران وجورجيا، ستظل منطقة الخليج هي المصدر الرئيسي للطاقة حتى الربع الأول من القرن المقبل.

قيرغيزستان

(للخريطة راجع «كازاخستان» في هذا الجزء)

بطاقة تعريف

الموقع: في آسيا الوسطى: إحدى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية (السوفياتية سابقًا). تحيط بها كازاخستان من الشمال والشمال الغربي، والصين من الشرق، وطاجيكستان من الجنوب، وأوزبكستان من الغرب.

المساحة: ١٩٩٩٠٠ كلم^2.

العاصمة: بيشكيك Bichkek (منذ ١٩٩١، وكانت تدعى قبلًا، أي منذ ١٩٢٦، فرونزه Frounzé) وتعد نحو ٦٥٠ ألف نسمة، ٢٥٪ منهم فقط من القيرغيز. وأهم المدن أوش (نحو ٢٥٠ ألف نسمة)، جلال آباد (نحو ٨٣ ألف نسمة).

اللغة: القيرغيزية، لهجة تركية جنوبية. حلّت محل الروسية ابتداء من أيلول ١٩٨٩. تكتب بالحرف العربي، وحلّت محله الأبجدية اللاتينية في العام ١٩٢٨، ثم الأبجدية السيريلّية في العام ١٩٤٠. وعادت الأبجدية اللاتينية منذ ١٩٩٢.

السكان: آخر إحصاء رسمي جرى في العام ١٩٨٩، وبموجبه بلغ عدد السكان ٤,٤٨٠ مليون نسمة. والتقديرات الحالية (١٩٩٩) تشير إلى أنهم يبلغون نحو ٥,١٥٠ مليون نسمة، منهم ٥٠٪ قيرغيز، و١٨٪ روس، و١٨٪ أوزبك، و٢,٥٪ أوكرانيون. وهناك أقليات صغيرة من الأويغور، والكازاخ، والطاجيك، وألمان الفولغا (الذين هجّروا في ١٩٤١). وقد غادر البلاد نحو ٣٠٠ ألف روسي وألماني منذ الاستقلال. ويسكن في المدن نحو ٣٤٪ من السكان. والقيرغيز مسلمون سنّيون، ولم يكن في البلاد أكثر من ٤٢ مسجدًا طيلة الفترة السوفياتية. وقد تمّ بناء ١٨ مسجدًا في العام ١٩٩١.

في طاجيكستان، على الطرف الثاني من الحدود، هناك أقلية مهمة من القيرغيزيين. أما الأقلية القيرغيزية في أفغانستان فقد غادر معظم أفرادها عقب الغزو السوفياتي في العام ١٩٧٩. وهناك سكان قيرغيزيون في منطقة كسينجيانغ الصينية.

الحكم: لا ينص الدستور على أن قيرغيزستان دولة إسلامية. فدستورها، في هذا القبيل مثل دساتير باقي جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية حيث تربت السلطات على الروح العلمانية، ولا تتجرأ، حتى الآن، على توظيف العامل الإسلامي لتوحيد المجتمع خوفًا من إغاظة الروس الأرثوذكس داخل آسيا الوسطى وخارجها (في قيرغيزستان ١٧٪ من غير المسلمين، وفي أوزبكستان ٦,٥٪، وفي تركمانستان ٨٪، وفي طاجيكستان ٤٪، وفي كازاخستان ٣٤٪). وحتى على الصعيد الإثني لا يلعب الإسلام الآن دورًا جوهريًا في توحيد الأمة. فالمصالح العشائرية والقبلية والإقليمية أقوى من الانتماء الديني (خصوصًا في تركمانستان وكازاخستان). لذلك، لا تستطيع هذه الجمهوريات أن تنضم إلى منظمة المؤتمر الإسلامي أو تتعاون مع بنك التنمية والإعمار الإسلامي من دون أن تعلن رسميًا أنها دول إسلامية. الدستور المعمول به في قيرغيزستان صادر في ٥ أيار ١٩٩٣. والبرلمان الحالي (مجلس ممثلي الشعب) منتخب في ٥ شباط ١٩٩٥، ومؤلف من ٧٠ نائبًا. وأهم الأحزاب: حزب قيرغيزستان الشيوعي الذي أُعيدت هيكليته على أسس جديدة في العام ١٩٩١؛

وحزب قيرغيزستان الحرة، وهو حزب قومي تأسس في العام ١٩٩١، ويتزعمه توشوبيك تورغانالييف.

الاقتصاد: منذ ١٩٩٨، والحكومة القيرغيزية تضع في أولوياتها خفض مستوى الفقر وزيادة العمالة. فالفترة الانتقالية التي تجتازها قيرغيزستان التي لا تملك ثروات طبيعية تذكر عصيبة للغاية. وكان استبدال الروبل السوفياتي بالسوم القيرغيزي (في العام ١٩٩٣) قد قلّل من مستوى التضخم النقدي الفائق من ١٢٥٩٪ العام ١٩٩٢ إلى ١٤,٨٪ العام ١٩٩٧، وكانت البلاد طوال هذه الفترة تعاني من أزمة اقتصادية خانقة. وإلى ذلك، كان ثمة خلل في التوازن الاجتماعي والعشائري، ما جعل رئيس الجمهورية عسكر أكايف يزيد من عدد «الجنوبيين» في المراكز العليا للسلطة (٥٤٪ من السكان يقيمون في الجنوب). ثم إن البطالة والفقر يشكلان مشكلة كبيرة، فهناك ٦٠٪ من القيرغيزيين على شفير الفاقة و٢٠٪ فقراء مدقعون، ما يجعل الناس يلوذون بالإسلام أكثر فأكثر.

تتوزع اليد العاملة على: ٣٦٪ في الزراعة (وتساهم بـ ٢٨٪ من الناتج المحلي الخام)، و٢٪ في المناجم (٢٪)، و٢٥٪ في الصناعة (٢٨٪)، و٣٧٪ في الخدمات (٤٢٪).

أهم المنتوجات الزراعية: الحنطة، القمح، الشعير، البطاطا وقصب السكر. وأهم الثروات المنجمية: الفحم الحجري، النفط الخام، الغاز الطبيعي، الذهب، الزئبق، واليورانيوم. أهم الصناعات: الصناعة الميكانيكية، المحركات الكهربائية، الزجاج والسجّاد. في العام ١٩٩٣، جرى تخصيص ٢٦,٢٪ من الاقتصاد، ثم توقفت برامج التخصيص في العام ١٩٩٤.

في أيار ١٩٩٣، أصبحت قيرغيزستان البلد الأول في «أسرة الدول المستقلة» الذي يعتمد عملة وطنية جديدة: «سوم». وقدّم صندوق النقد الدولي وهيئات مانحة أخرى (في السنوات الثلاث ١٩٩١–١٩٩٣) أكثر من ١٠٠ مليون دولار لقيرغيزستان.

نبذة تاريخية

تاريخ قيرغيزستان المعروف يبدأ مع الإسلام: جاء في المصادر العربية ان القيرغيزيين كانوا بدوًا واعتادوا الترحال مع قطعان ماشيتهم من مكان إلى آخر. ولم يكونوا مستوطنين، فلم يعيشوا في القرى أو المدن. وكانوا يأكلون اللحوم والرز والدخن، لكنهم لا يأكلون لحم الجمال. وتقضي معتقداتهم السابقة أن يعبدوا النار والسماء والكواكب والنجوم، ولديهم أماكن للعبادة، ويقفون خلال إقامة الصلاة ووجوههم صوب الجنوب.

وعلى رغم أن تاريخ القيرغيزيين كان موضع دراسة جيّدة، فإن هناك مشاكل كثيرة تتطلب مزيدًا من الأبحاث والجهود. إحداها هي مشكلة الأصل القومي، إذ لم يتوصل العلماء إلى رأي موحد في شأن أصل القيرغيزيين والفترات القديمة من تاريخهم.

وتتوافر معلومات جيدة عن تاريخ انتشار الإسلام وسط القيرغيزيين. فهم أحدث شعب مسلم في آسيا الوسطى. بدأ القيرغيزيون يعتنقون هذا الدين في النصف الثاني من القرن السابع عشر، على رغم ان الإسلام بدأ يتغلغل في آسيا الوسطى في فترة الفتوحات العربية الكبرى في القرن السابع.

برج «بوتان»، يعود إلى القرن الحادي عشر

ومهّد الطريق للإسلام في قيرغيزستان احتلال هذا البلد على أيدي الأوزبكيين، أو في صورة أدق احتلاله من قبل إمارة كوكند (القرن التاسع عشر) التي كانت تقع في أراضي أوزبكستان الحالية.

وجاء بعد الفاتحين (كانت البلاد موضع تنازع بين الأتراك والمغول قبل قيام إمارة – أو خانة – كوكند) الأيشانيون والدراويش والحجاج. اعتنق الإسلام كبار النبلاء الإقطاعيين، ملّاك الأراضي والمراعي وقطعان البقر والأغنام. وتبعهم بعد ذلك الناس العاديون.

لم تسر عملية اعتناق الإسلام وترسيخه بسهولة وبسرعة. أولًا وقبل كل شيء لم يبدِ القيرغيزيون الاندفاع والحماسة. ثانيًا، انهم كانوا بدوًا في الجبال يعشقون الحرية وصعبي المراس. ثالثًا، كان المعتقد الوثني المحلي لا يزال قويًا في صفوفهم. ولم يبدأ الإسلام يمارس تأثيره على القيرغيزيين إلا بعدما أخذ يتغلغل في تقاليدهم وعاداتهم، متغلبًا على الدين المحلي (الشامانية). وكان أول من اعتنق الإسلام في البلاد الأيشانيون الذين يتبعون الطرق الصوفية. وبدأت زيارات القيرغيزيين إلى الأماكن المقدسة والحج إلى مكة والمدينة في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين (عن قسطنطين ماتفييف، باحث روسي مختص بشؤون المسلمين وتاريخهم في جمهوريات آسيا الوسطى، «الحياة»، العدد ١١٥٦٠، ١٢ تشرين الأول ١٩٩٤، ص٧).

قبيل الثورة البولشفية ومعها: لعبت المدارس العامة دورًا مهمًا وكبيرًا في المحافظة على التقاليد القيرغيزية على رغم أن هذه المدارس كانت قليلة العدد قبل الثورة في روسيا (١٩١٧). كانت نسبة المتعلمين في قيرغيزستان في حينه تبلغ ٢٪. وتضمن الجهاز التعليمي ١٠٣ مدارس ابتدائية وثلاث مدارس متوسطة ومدرسة ثانوية واحدة. وبلغ مجموع عدد التلاميذ ٧٠٤١ طفلًا بينهم ٣٦٠ قيرغيزيًا (من المفيد جدًا هنا، استطرادًا وللدلالة على الأهمية القصوى التي أولاها النظام السوفياتي للتعليم، أن نذكر أنه في غضون ٦٠–٧٠ سنة فقط أصبح لكل ألف مواطن قيرغيزي ٣,١٨ طبيبًا – إحصاءات عام ١٩٩٥ – وهي من أعلى النسب في العالم).

قبل الثورة في روسيا كان المعلمون في قيرغيزستان هم رجال دين أوزبكيون وتتار، وقاموا بتدريس الأطفال قراءة وكتابة القرآن. وكانت تلك المدارس كتاتيب ترتبط بالمساجد. ويحصل المتخرجون منها على وظائف بسرعة بسبب قلة الأشخاص المتعلمين. ومنذ ١٩١٧، تغير الكثير. وفي ١٩٣٥ بلغ إجمالي عدد المدارس، على اختلاف أنواعها، أكثر من ألفي مدرسة ضمت ٤٠٠ ألف تلميذ (المرجع السابق).

في أجواء الثورة البولشفية (١٩١٧) عرفت البلاد اضطرابات وثورات بتأثير من أحداث

المنطقة ومن أفكار نخبتها السياسية الشيوعية (راجع «فرغانة» في باب مدن ومعالم). وفي ١٤ تشرين الأول ١٩٢٤، أعلنت منطقة مستقلة إداريًا في إطار الاتحاد السوفياتي، وحملت إسم «قره قيرغيزيا»، وفي الأول من شباط ١٩٢٦، تحولت إلى «جمهورية مستقلة ذاتيًا»، وفي ٥ كانون الأول ١٩٣٦، أصبحت «جمهورية اشتراكية سوفياتية».

الاستقلال: في شباط ١٩٩٠، عرفت فرونزة (الإسم السابق للعاصمة بيشكيك) اضطرابات حملتها إلى البلاد أجواء ما كان يدور في حينه من أحداث في جمهوريات الاتحاد السوفياتي بفعل إطلاق الزعيم السوفياتي غورباتشوف للبيروسترويكا، وهي الأحداث التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفياتي (١٩٩٠-١٩٩١). وفي خضمّ هذه الاضطرابات، وتحديدًا في ١٢ شباط ١٩٩٠، أعلنت قيرغيزستان تخليها عن الشعارين الكبيرين: «الاشتراكية» و«السوفياتية». وفي أيار وحزيران، جرت صدامات دموية بين القيرغيزيين والأوزبكيين من سكان البلاد. وفي ٢٨ تشرين الأول ١٩٩٠، انتخب البرلمان عسكر أكاييف رئيسًا للجمهورية.

وحتى أواسط شهر آب ١٩٩١، شهدت قيرغيزستان لعبة حكم داخلية بين عسكر أكاييف (مولود ١٩٤٤) وهو من الشخصيات الشيوعية التي كان غورباتشوف قد اختارها، وبين قيادة الحزب الشيوعي القيرغيزي التي كانت متشدّدة. وتمكن أكاييف من فرض نظرته المستقلة على الشيوعيين المسيطرين على أجهزة الدولة ومؤسساتها.

وعندما وقع انقلاب موسكو ضد غورباتشوف، ظن قادة الحزب الشيوعي القيرغيزي ان الوقت قد حان للتخلص أيضًا من عسكر أكاييف. واجتمع قادة هذا الحزب، في ١٩ آب ١٩٩١، للاحتفال بنجاح الانقلاب، فما كان من أكاييف إلا أن التحق بـ«حركة قيرغيزستان الديمقراطية» (ائتلاف أحزاب) وحاصر معهم ليلًا مكاتب اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ومنعوا قادته من الخروج من المبنى، ولم يسمحوا بأي تحرك عسكري لدعم الانقلابيين في موسكو وحرّكوا تظاهرات معادية لهم. وما إن فشل انقلاب موسكو، حتى تخلّص أكاييف دفعة واحدة من منافسيه الشيوعيين. فأصدر، في ٢٤ آب ١٩٩١، قرارًا بمصادرة ممتلكات الحزب ومنعه من العمل واستثنائه من مؤسسات الحكم وسط تأييد شعبي هائل، وفتح الآفاق أمام تجربة ديمقراطية لتحل محل نظام حكم الحزب الواحد. ولم تمضِ أيام قليلة حتى أعلن أكاييف استقلال قيرغيزستان (٣١ آب ١٩٩١، في يوم واحد مع أوزبكستان). ولم يستسلم الشيوعيون، بل شكلوا تنظيمًا باسم جديد هو «خلايا الشيوعيين في قيرغيزستان».

أهم أحداث العقد الأول من الاستقلال (١٩٩١-٢٠٠٠): انضم أكاييف إلى «أسرة الدول المستقلة»؛ وأول زيارة خارجية قام بها كانت لتركيا، حيث وقّع اتفاقات تعاون تجارية واقتصادية وثقافية وسياسية مع المسؤولين في أنقرة.

وللحصول على المساعدات والتكنولوجيا الغربية، سار أكاييف على خطى الرئيس الروسي بوريس يلتسن، ولم يعترف بأية عقبات تعيق الانفتاح المنشود على الدول الغربية. «فإذا ساعدتنا اليابان فنحن مستعدون لفتح أبوابنا أمام الديانة الشنتدية»، على حد تعبيره في تصريح علني (١٩٩٣). وفي هذا السياق، لم يتردد الرئيس عسكر أكاييف من زيارة اسرائيل (١٨-٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣)، فكان الرئيس المسلم الوحيد الذي يزور الدولة العبرية بعد الرئيس أنور السادات. وكانت اسرائيل قد اعترفت باستقلال قيرغيزستان في كانون الثاني ١٩٩٢، وأقامت الدولتان علاقات دبلوماسية في آذار ١٩٩٢، وفي أيلول من السنة نفسها زار وفد اسرائيلي بيشكيك لتدشين مشروع بناء مزارع نموذجية بمساعدة اسرائيليين، وبعد نحو شهر زار وفد قيرغيزي





قيرغيز يتظاهرون ضد زيارة رئيسهم لاسرائيل (كانون الثاني ١٩٩٣)

اسرائيل ووقّع اتفاق تعاون في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، إلى أن توّج هذا السياق بزيارة أكاييف إلى اسرائيل.

وهذه السياسة الانفتاحية، التي رافقها، منذ انطلاقتها، نشاط البعثات التبشيرية الدينية التي عملت على تحويل بعض المسلمين إلى الديانتين البوذية والبروتستانتية، سرعان ما أدّت إلى رد فعل، إذ التقى ممثلو المسلمين في المساجد في نيسان ١٩٩٢ وطالبوا بمنع نشاط المبشرين الأجانب في البلاد ووقّعوا عريضة تطالب الحكومة باتخاذ إجراءات لحماية المسلمين، كما طالبوا بإدخال التعليم الديني في المدارس الأمر الذي تحقق منذ مطلع ١٩٩٣. لكن استفتاء ٣١ كانون الثاني ١٩٩٤ جاء ليؤكد تأييد الأغلبية الساحقة من القيرغيزيين سياسة رئيسهم الانفتاحية. فقد جرى هذا الاستفتاء إثر المجابهة بين الرئيس أكاييف والمعارضة التي طلبت حجب الثقة عنه، وشارك في الاقتراع ٩٥,٦٪ من الناخبين، وأيد أكاييف في شأن تثبيت صلاحياته ومواصلة سياسته الداخلية والخارجية ٩٦,٧٪ منهم، وفي ٥ و١٩ شباط ١٩٩٥، جرت انتخابات نيابية، وفي ١٤ كانون الأول ١٩٩٥، انتخابات رئاسية أُعيد فيها انتخاب عسكر أكاييف لولاية جديدة بأكثرية ٧١,٦٪ من الأصوات. وكسب أكاييف جولة انتخابية جديدة في ١٠ شباط ١٩٩٦ في استفتاء عام حول تقوية صلاحيات الرئيس (٩٤,٥٪).

لم ينفك عسكر أكاييف، المعتبر الرئيس الأكثر ديمقراطية في آسيا الوسطى، من تقوية سلطاته الرئاسية. ومن أجل هذا الهدف جاء إصلاح الدستور (١٩٩٦)، ثم كانت استقالة رئيس الحكومة عباس جوماغولوف وتعيين كوبانيشبيغ جوماليف خلفًا له (في ٢٥ آذار ١٩٩٨) حيث اكتفى أعضاء البرلمان بالموافقة على هذا التعيين وبدون مناقشة مسبقة، وكذلك تخفيض ولاية رئيس البرلمان إلى عامين.

لكن رغبة الرئيس هذه اصطدمت بخلل كبير في أداء الدولة وضعف أجهزتها، كما برفض قطاعات واسعة من الشعب. فشهدت بيشكيك مظاهرات متوالية قام بها، بصورة خاصة، الذين لا تتوافر لهم المساكن، والمحالون على التقاعد. وقدّم اثنان من معاوني المفتي عبد الرحمن كيمسنبغ استقالتهما لاتهامهما بنزعتهما الوهابية (المعتقد السائد في السعودية)، كما استقال، من

دار الإفتاء، المفتي السابق صادقجان كمالوف المعتبر ليبراليًا. وفي أيار ١٩٩٨ أعلن في بيشكيك ان قيرغيزستان تنوي تشديد الرقابة على المساجد في حملة ضد الإسلاميين، وان الرئيس أكاييف طلب من وزير الأمن التحرّك ضد كل حالات التطرّف الديني، كما طلب من لجنة الدولة للشؤون الدينية الإشراف على المساجد. وأعلنت بيشكيك أيضًا أنها وافقت على التعاون مع جمهورية طاجيكستان المجاورة في التصدي لما يصفه القادة العلمانيون بأنه خطر متنام. والجدير ذكره ان زعماء دول آسيا الوسطى أيّدوا الصحوة الإسلامية بعد انهيار الشيوعية (١٩٩١) إلا أنهم بدأوا يشعرون بالقلق من «النجاحات» التي حققتها حركة طالبان الإسلامية المتشددة في أفغانستان المجاورة وتنامي التيار الإسلامي المتشدد داخل بلدانهم.

وانتقل إسلاميو قيرغيزستان المتشددون إلى الحركة المسلحة ابتداء من آب – أيلول ١٩٩٩ إثر اختطافهم لرهائن أجانب بينهم أربعة يابانيين والقائد العام لقوات الأمن الداخلي في قيرغيزستان التي أعلن رئيسها عسكر أكاييف «تعبئة جميع القوى لمحاربة زهاء ٤٠٠ مسلّح احتلوا مناطق في جنوب الجمهورية» (أي في مثلث فرغانة). وقد تزامنت هذه الأحداث مع القمة الخماسية في بيشكيك التي جمعت رؤساء الصين وروسيا وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، والتي أعلن، على أثرها، وزير الدفاع الروسي استعداد بلاده لتقديم مساعدة عسكرية إلى القيرغيزيين لاحتواء الحركة الإسلامية المسلحة في الجنوب. وقد استثمرت موسكو قمة بيشكيك لعقد اتفاقيتين عسكريتين مع قيرغيزستان.

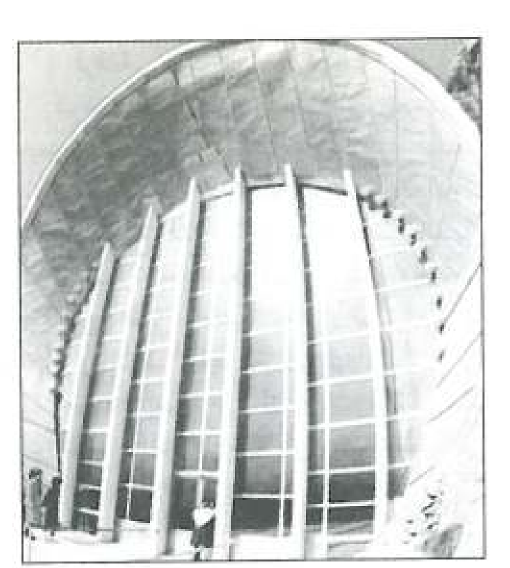
هذه التطورات الخطيرة جاءت في سياق وضع اقتصادي صعب. فليس للبلاد من موارد مهمة تؤمن لها قدرًا كافيًا من العملات الأجنبية. والدين الخارجي وصل إلى المليار دولار في العام ١٩٩٨. وقانون التخصيص، الأكثر ليبرالية في آسيا الوسطى، استخدمه المقربون لمصالحهم الخاصة قبل أي أمر آخر. والجنوب، الذي بدأ في صيف ١٩٩٩ يعرف حركة إسلامية متشددة ومسلحة، هو في الوقت نفسه منطقة عبور (وتجارة) الأفيون القادم من أفغانستان. وعلى الرغم من التنازلات المهمة التي قدمتها بيشكيك لموسكو: انضمامها إلى الاتحاد الجمركي، جامعة «سلافية» واعتبار الروسية لغة التعامل والاتصال في البلاد، فإن السكان من الأصل الروسي قد هبطت نسبتهم إلى ١٤٪ في العام ١٩٩٨ بعد أن كانوا يشكلون ١٨٪ من إجمالي عدد السكان قبل ذلك بسنوات قليلة.



مدن ومعالم

* **أوش Och**: قاعدة المنطقة الجنوبية في وادي فرغانة. تعد نحو ٢٥٠ ألف نسمة (الأوزبك فيها أكثر عددًا من القيرغيزيين). شهيرة بصناعة الأقمشة (الحرير، القطن)، وبالصناعات الغذائية.

وأبرز ما تشتهر به أوش مواقعها الدينية التي هي في غاية الأهمية بالنسبة إلى السكان المحليين ولأهالي آسيا الوسطى عمومًا. وأوش مكان يحج إليه السكان، وكان السوفيات يعتبرونها «رمزًا للظلامية». وفي ضواحي المدينة، على رأس جبل صغير، يقع مقام «تاج سليمان» التي كان أهالي وادي فرغانة يقصدونه للزيارة والتبرك مثيرين بذلك حفيظة السلطات السوفياتية التي ربطت قيرغيزستان وآسيا الوسطى بدار مركزية للافتاء في طشقند عاصمة أوزبكستان.



متحف خاص بدراسات تاريخ المنطقة في مدينة أوش

* **بيشكيك Bichkik**: إسمها سابقًا (قبل ١٩٩١ ومنذ ١٩٢٦) فرونزه Frounzé. ومع الاستقلال أعادت السلطات إسمها الأصلي، أي بيشكيك. عاصمة البلاد. تعد نحو ٦٥٠ ألف نسمة، الروس فيها أكثر عددًا من القيرغيزيين. تقع على الحدود مع كازاخستان عند أسفل سفوح سلسلة جبال قيرغيزستان، في وسط وادي تشوي المأهولة بكثافة. مركز ثقافي وجامعي. تتركز فيها الصناعات الغذائية وصناعة التبغ.



حديقة عامة في وسط العاصمة بيشكيك (فرونزه سابقًا)

* **جلال آباد Djelalabad**: تعد نحو ٨٣ ألف نسمة. تشتهر بصناعة الأقمشة والصناعات الغذائية.

« **فرغانة، مثلث Fergana**: مثلث حدودي بين قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، وتحيط بها من ثلاث جهات سلاسل جبلية، وتغلب السهول على تضاريسه. في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان معظم أراضي السهل خاضعًا لسيطرة خانية كوكند (خوقند) وحكامها الأوزبكيين الذين خاضوا حروبًا ضد دويلات مجاورة وخصوصًا إمارة بخارى التي انشقّت عن خانية خوقند، إضافة إلى اشتباكات مستمرة مع الامبراطورية الروسية الزاحفة على آسيا الوسطى من الشمال.

وبعد سقوط خانية خوقند في أواخر سبعينات القرن التاسع عشر وضم أراضيها إلى روسيا، شهد سهل فرغانة تقدمًا اقتصاديًا وازدهرت فيه زراعة القطن التي كانت تغذي مصانع النسيج الروسية، وأخذ السهل يصبح مأهولًا أكثر فأكثر.

وبعد الثورة البولشفية، شهدت المنطقة حربًا طويلة شنتها مجموعات من المجاهدين تحت شعارات دينية إسلامية وقومية. ورغم قمع تلك الحركات فإن السكان ظلوا متمسكين بالدين، إلا أن مشاكل داخلية بدأت بفعل تقسيم وادي فرغانة على الجمهوريات المجاورة، ونشبت المشاكل بسبب تداخل مناطق إقامة القوميات. فأصبح كثيرون من الأوزبكيين داخل قيرغيزستان، وثمة جالية طاجيكية كبيرة في منطقة بخارى وسمرقند الأوزبكيتين. وظهرت هذه المشاكل بعد تفكيك الاتحاد السوفياتي، ونشأت في سهل فرغانة حركات دعت إلى إقامة دولة إسلامية متأثرة بذلك بالحربين الأهليتين في أفغانستان وطاجيكستان. وهناك، من ناحية ثانية، خلاف بين الأوزبكيين والقيرغيزيين على امتلاك الأراضي في وادي فرغانة، ما يهدّد دائمًا بتكرار المجازر التي وقعت هناك عام ١٩٩٠ وأسفرت عن مصرع ما لا يقل عن ٤٠٠ شخص.

« **فرونزه Frounzé**: راجع بيشكيك في هذا الباب.

الكاريبي، حوض

(معروف باسم آخر أيضًا: «بحر الأنتيل» و«جزر الأنتيل»، راجع «الأنتيل، جزر»، ج٣، ص٢٥٧–٢٦٥؛ وراجع بلدان المنطقة كلًا في موقعه في الموسوعة؛ واستكمالًا نذكر الحدث السياسي الأبرز الذي شهدته المنطقة في السنوات الأخيرة).

«**إعلان بريجتاون**»، **قمة الكاريبي (أيار ١٩٩٧)**: في أيار ١٩٩٧، عقدت في بريجتاون (عاصمة جزيرة بربودا الصغيرة) قمة شاركت فيها ١٤ دولة إلى جانب الولايات المتحدة، وانتهت بإبراز الخلافات، خصوصًا التجارية، بين واشنطن ودول المنطقة. وكان من المفترض أن تطلق القمة «الشراكة من أجل الازدهار والأمن في الكاريبي» بين الجانبين. ولكن القمة أسفرت عن وضع «خطة عمل» للشؤون الأمنية تترجم بتعزيز تعاون هذه الدول مع واشنطن لمكافحة تهريب المخدرات، إذ إن ثلث كمية المخدرات التي توزّع في الأسواق الأميركية تمر عبر الكاريبي. وستزوّد واشنطن هذه الدول لهذا الغرض خصوصًا طائرات «سي ٢٦» و١٠ زوارق لخفر السواحل.

وانتقد رئيس حكومة جامايكا بيرسيفال باترسون، رئيس مجموعة الكاريبي (كاريكوم) في حينه التي تضم ١٢ من دول الكاريبي، السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة لعزل كوبا، وطالب ضمنًا برفع الحظر الأميركي عنها. وقال في حضور الرئيس بيل كلينتون، خلال مؤتمر صحافي عقد في ١٠ أيار ١٩٩٧، إثر انتهاء اجتماعات القمة، ان «وجهات نظر قادة دول الكاريبي معروفة جيدًا في ما يتعلق بكوبا»، وأضاف ان «كوبا أرض كاريبية».

ووقّع كلينتون ورؤساء دول الكاريبي «إعلان بريجتاون» الذي لم يقدم إلى هذه الدول على الصعيد التجاري إلا مجرد وعد بتسهيل دخول بعض صادراتها إلى الأسواق الأميركية. كما لم تحصل هذه الدول، وهي معظمها جزر صغيرة تعتمد أساسًا على زراعة الموز إلى جانب السياحة، على تنازلات في شأن نقطة مهمة بالنسبة إليها هي معارضة واشنطن للمعاملة التفضيلية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لصادرات الموز من الكاريبي.

وفي ما يتعلق باحتمال طرد المهاجرين المقيمين في صورة غير قانونية في الولايات المتحدة استنادًا إلى قانون الهجرة الجديد، وعد كلينتون قادة دول الكاريبي انه «لن يتم طرد أعداد كبيرة» من المهاجرين، لكنه أضاف ان القانون سيطبّق. والمطلب الرئيسي لهذه الدول هو الحصول على المنافع التجارية ذاتها التي تتمتع بها المكسيك بفضل انتمائها إلى اتفاق التبادل الحر في أميركا الشمالية (نافتا) أي إلغاء الرسوم الجمركية التي ما زالت مفروضة على بعض منتجاتها. ومنذ ١٩٨٤ أُعفيت ٩٠٪ من السلع التي تصدّرها هذه الدول ودول أميركا الوسطى من الرسوم الجمركية. وتعهّد كلينتون بالطلب من الحزب الجمهوري الذي يسيطر على الكونغرس الأميركي (كلينتون من الحزب الديمقراطي) إلغاء الرسوم الجمركية المتبقية (١٠٪)، لكن هذا الإجراء قد يكلف الخزانة الأميركية بليوني دولار على مدى خمس سنوات.

كازاخستان

بطاقة تعريف

الموقع: في آسيا الوسطى، إحدى الجمهوريات السوفياتية السابقة. يحدها من الغرب والجنوب الغربي بحر قزوين (طول شاطئها عليه ٢٣٢٠ كلم)، ومن الغرب والشمال روسيا، ومن الشرق الصين، ومن الجنوب قيرغيزستان وأوزبكستان وتركمانستان.

المساحة: ٢٧١٧٣٠٠ كلم².

العاصمة وأهم المدن: أستانا Astana (أكمولا سابقًا، وقبلها ألما أتا)؛ وأهم المدن: ألماتي (سابقًا ألما أتا)، وغيرها (راجع باب مدن ومعالم).

اللغة: قبل الاستقلال (١٦ كانون الأول ١٩٩١) كانت اللغة الروسية هي السائدة، ولم تكن لغة الكازاخ (فرع من التركية) حاضرة إلا في علاقات السكان الأصليين ببعضهم البعض، ولكنها تحولت، بعد الاستقلال، إلى لغة رسمية للدولة. وفضلت كازاخستان المحافظة على الحرف الروسي لأسباب عديدة من بينها ان نصف عدد السكان من الروس المستوطنين، وان السلطات رغبت في صياغة علاقات هادئة مع روسيا للحفاظ على السلام الأهلي. وعلى رغم اعتبار الكازاخية لغة وطنية فإن الروسية هي اللغة الثانية في عرف السلطات والأولى في الإدارة والاقتصاد والاتصال بين الأقليات.

في تموز ١٩٩٧، صدر قانون جديد خاص باللغة، فأكد على دور اللغة الكازاخية الأساسي والمهيمن، وأتاح استعمال الروسية في الإدارات.

السكان: يبلغ تعدادهم ١٦٤٧٠٥٠٠ نسمة (إحصاء ١٩٩٧)، منهم ٤٤,٣٪ كازاخ، و٣٥,٨٪ روس، و٥,١٪ أوكرانيون، و٣,٦٪ ألمان، و٢,٢٪ أوزبك، و٢٪ تتار، و١,١٪ بيلوروسيون (بيلوروسيا أو روسيا البيضاء)، و٠,٦٪ أذريون، و٥,٣٪ من جنسيات مختلفة. ويتكون سكان كازاخستان من نحو ١٠٠ إثنية. وتبلغ الكثافة السكانية ٦ أشخاص في الكلم². وهناك نحو ٥٥٪ من السكان يقيمون في المدن. والمهاجرون إلى الخارج يبلغون نحو ٣,٣ مليون نسمة، أي نحو ٢٠٪ من مجموع السكان. ويتوزعون دينيًا إلى مسيحيين أرثوذكس (أكثريتهم الساحقة من السلاف) ومسلمين سنّة (في البلاد ١٧٠ مسجدًا).

يتحدر الكازاخ من أصل تركي، ويُعتبرون أكثر شعوب آسيا الوسطى بأسًا. وخلال الحرب العالمية الثانية التي خاضها الاتحاد السوفياتي، أظهر الكازاخ بسالة في مقاومة ألمانيا النازية، ونال أكثر من ١٠٠ كازاخي، من أصل حوالي ٣ ملايين، لقب «بطل الاتحاد السوفياتي»، وهي أعلى نسبة لمثل هذا العدد من المشاركين في الحرب.

الحكم: جمهوري. وكازاخستان عضو في «أسرة الدول المستقلة». الدستور المعمول به صادر في ٣٠ آب ١٩٩٥، وقد جرت عليه بعض التعديلات، آخرها في أواخر ١٩٩٨ بهدف إجراء الانتخابات الرئاسية قبل موعدها المحدد في العام ٢٠٠٠. ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر ولولاية مدتها خمس سنوات. ويتألف البرلمان من مجلس الشيوخ (٤٧ عضوًا)، ومجلس النواب (٦٧ عضوًا ينتخبون بالاقتراع المباشر).

أهم الأحزاب: الحزب الاشتراكي (الشيوعي سابقًا، جرى حلّه في ٧ أيلول ١٩٩١)، تأسس في العام ١٩٩١. حزب الوحدة الشعبية، تأسس في ١٩٩٣ وتزعّمه نور سلطان نزاربايف. الحزب الجمهوري، تأسس في ١٩٩٢، وتزعّمه كمال أورمنتيف. حزب العدالة والنهضة البيئية. حزب مؤتمر شعب كازاخستان، تأسس في ١٩٩١.

وقبل هذه الأحزاب، كانت البلاد شهدت تأسيس عدد من الأحزاب: الحزب الوطني الديمقراطي «جيلتوكسان» (١٩٩٠)، وحركة «أزاد» القومية وتعني «الحرية» (١٩٩٠). ونشأت حركة قومية أخرى تدعى «ألاش»، متشدّدة ضد الروس وتطالب بإخراجهم من البلاد.

الاقتصاد: تتوزع اليد العاملة في البلاد على ٢٦٪ في الزراعة (التي تساهم بـ ٣٧٪ من الناتج المحلي الصافي)، ٨٪ في المناجم (٢٥-٣٠٪ من الناتج المحلي الصافي)، ٢٧٪ في الصناعة (٢٠-٢٥٪)، ٣٩٪ في الخدمات (١٣٪). وتبلغ نسبة البطالة ٤٪ (١٩٩٦). وقد نالت كازاخستان مساعدات من صندوق النقد الدولي بقيمة ٤٤٦ مليون دولار (١٩٩٦).

أهم المزروعات القمح، الشعير، الرز، القطن، الشمندر السكري، الكرمة.

وأهم المناجم الفحم الحجري، الفضة، البوكسيت، الفوسفات، القصدير، الزنك، المنغانيز، الذهب، الحديد، اليورانيوم والكروم (٦٠٪ من الإنتاج العالمي).

ويقدّر احتياطي النفط في كازاخستان بنحو ٢٠٠٠ مليون طن (١٩٩٦)، واحتياطي الغاز الطبيعي بنحو ١٨٠٠ مليار متر مكعب.

وأهم صناعات كازاخستان صناعة الفولاذ، تكرير النفط، الفوسفات، الفوسفور، الأسمدة، الأسمنت والأقمشة.

وتحتل كازاخستان المرتبة الثالثة في العالم في إنتاج اليورانيوم (١٩٩٥)، والسابعة في الفضة، والثامنة في الأغنام والفحم الحجري، والتاسعة في الفوسفات، والعاشرة في الشعير والبوكسيت، والثانية عشرة في النحاس، والرابعة عشرة في القمح. وتخطط كازاخستان لزيادة حجم استخراج المعادن الثمينة ستة أضعاف بحلول العام ٢٠٠٠.

اعتمدت الحكومة، في ١٩٩٧، سياسة التقشف بالنسبة إلى المشاريع الكبرى. فهبط معدل التضخم إلى ١١,٢٪، وزاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,١٪، والإنتاج الصناعي بنسبة ٤٪. وبلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية ١,٥ مليار دولار، أكثر من ثلثيها في قطاع استخراج الغاز والبترول، كما بلغ إجمالي هذه الاستثمارات بدءًا من ١٩٩٢ إلى أواخر ١٩٩٧ نحو ٥ مليارات دولار.

نبذة تاريخية

مدخل: في إطار جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية (مناقشة): كازاخستان أكبر هذه الجمهوريات الخمس (كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان، طاجيكستان وقيرغيزستان) وأغناها بالمواد الأولية، خاصة البترول والغاز. حدود هذه الجمهوريات مصطنعة تمامًا عندما رسمت لأول مرة في العام ١٩٢٤ طبقًا لمساعي البلاشفة إلى إقامة كيانات قومية في آسيا بالاعتماد على معايير اللغة والثقافة الشعبية ونمط الحياة. وقد أدى تطبيق النظرية القومية الستالينية إلى تقطيع سياسي للمنطقة لم تعرفه قط في تاريخها. وعلى هذا النحو رأت النور خمس «أمم» في آسيا الوسطى: التركمان والكازاخ (القازاخ) والقيرغيز والطاجيك والأوزبك، وحصلت على الحق في تشكيل جمهوريات اتحادية تحمل إسمها.

وتسمى منطقة آسيا الوسطى «بلاد ما وراء النهر»، في حين ان نهرين يحدّانها شرقًا وغربًا: السير داريا (٢٢١٢ كلم) والآمو داريا (١٤١٥ كلم)، وبالعربية جيحون وسيحون بالاستعارة من أسماء أنهار الجنة. ولكن وعورة هذين النهرين النابعين من جبال شاهقة يصل ارتفاعها إلى ٧ آلاف م. تجعل منهما حاجزًا أكثر منه معبرًا. فآسيا الوسطى واحدة من أكثر مناطق المعمورة انحصارًا: فهي المنطقة الإقليمية الوحيدة في العالم التي ليس لها أي منفذ على البحر. وفضلًا عن ذلك فإنها تقدم، بالملايين الـ٥٦ من سكان جمهورياتها الخمس، مشهدًا لفسيفساء اتنية مبرقشة ومحصورة بين كتل بشرية قومية كبرى: ٧٢ مليون ايراني، ١٤٣ مليون باكستاني، ١٤٨ مليون روسي، ٩٦٠ مليون هندي، ١٢٢٤ مليون صيني. وبمعنى ما، فإن آسيا الوسطى، المؤلفة من خمس دول منحصرة بين خمسة جيران عمالقة، تبدو أشبه بمركز فارغ محاط بامتلاءات.

وهذا ليس فقط من وجهة نظر جيوبوليتيكية، بل كذلك، وعلى الأخص، من وجهة نظر تاريخية. فآسيا الوسطى هي أيضًا واحدة من أكثر مناطق العالم المتحضر جهلًا بتقاليد الدول القومية. فعلى امتداد الحقبة الإسلامية التي كانت فيها آسيا الوسطى تابعة فعليًا أو شكليًا للخلافة العباسية، كان سكان «ما وراء النهر» يشكلون جزءًا من «الأمة» بالمعنى الديني للكلمة. وبصفتهم هذه كانت لهم مشاركة مميزة في الثقافة العربية الإسلامية. وباستثناء الإمارة الإسماعيلية التي قامت في جبال البروز على أساس ديني، فإن السلطنات التي تمركزت في سمرقند وبخارى والري وخوارزم إنما كانت تقوم وتتسع أو تضيق تبعًا لقوة السلطان أو الأمير المحلي، ونادرًا ما كانت تتطابق مع أي واقع إثني. ولم يتغيّر واقع الحال هذا بعد قيام الخلافة العثمانية، وإن غدت بلاد ما وراء النهر محطًا للصراع بين الدولة الصفوية الشيعية في ايران والدولة العثمانية السنية في تركيا. وعندما غزت القوات الروسية للمرة الأولى في التاريخ الحديث آسيا الوسطى واستولت على مدينة طشقند عام ١٨٦٥، ثم على سمرقند عام ١٨٦٨، كانت آسيا الوسطى الحضرية - لا البدوية - متوزعة بين دول ثلاث يحكمها سلاطين محليون يتلقبون على الطريقة العربية باسم «أمير المؤمنين» أو على الطريقة التركية باسم «الخان» ولا يتجاوز نفوذهم الفعلي نطاق عواصمهم: بخارى، خيوى وكوكند. وعليه، يمكن القول إن أول لقاء لآسيا الوسطى مع الحداثة كان من خلال هذا الحضور الروسي الذي أخذ شكل استعمار مباشر. وقد تجدد مدخل آسيا الوسطى إلى الحداثة في ظل ثورة ١٩١٧ البولشفية.

فالتداخل الإثني الذي كان قائمًا في مجتمعات آسيا الوسطى قبل ترسيم حدودها من قبل البلاشفة عزّزه في أثناء الحكم السوفياتي تدفّق العناصر «الأجنبية» على المنطقة من جراء سياسة التهجير والإسكان الجماعيين التي طبّقها ستالين ابتداءً من الثلاثينات.

فقد صبّت على مدن آسيا الوسطى وأريافها جميع العناصر التي كان سيد الكرملين يشتبه في ولائها، بدءًا بالكوريين الذين أمر ستالين باقتلاعهم من منطقة فلاديفوستوك خوفًا من وقوعهم تحت النفوذ الياباني، وانتهاءً بتتار القرم وألمان الفولغا الذين تمّ نفيهم جماعيًا إلى أرياف آسيا الوسطى للحؤول دون تعاونهم المحتمل مع المحتل الألماني.

وإلى هؤلاء ينبغي أن نضيف مستوطني «الأراضي العذراء» من مئات الألوف من الروس والسلافيين الذين تمّ استقدامهم إلى كازاخستان ابتداءً من ١٩٥٤ لتحويل السهوب إلى «أوقيانوس من القمح».

وقد تلت موجة هؤلاء المليون موجة أخرى من الروس أيضًا الذين تدفقوا على أوزبكستان ليساهموا في إعادة بناء مدينة طشقند التي ضربها زلزال عنيف في ٢٦ نيسان ١٩٦٦، وليشاركوا في عملية التصنيع. وهذا ما تسبّب في احتكاكات اتنية وجدت فرصتها للانفجار في أكثر من مناسبة.

والواقع ان المصنع الوحيد الذي أفلح الاتحاد السوفياتي في إقامته بصورة دائمة في آسيا الوسطى هو مصنع القوميات. وقد تكون المفارقة كبيرة، لكن الشيء الوحيد الذي ورثته الجمهوريات الآسيوية الخمس من الاتحاد السوفياتي بعد سقوطه، من دون أن تدخل عليه أي تغيير، هو حدودها القومية.

فهذه الحدود المصطنعة منذ ترسيمها في ١٩٢٤، صارت «طبيعية» بعد تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١. فرغم ان الجمهوريات الخمس قطعت نهائيًا مع النموذج السوفياتي السابق واختارت جميعها الانتقال إلى اقتصاد السوق، فقد أبدت حرصًا مشتركًا على التمسّك بهويتها القومية المنفصلة. ففور استقلالها في بحر ١٩٩١ راحت تعيد تعميد أسماء مدنها وشوارعها، وتكتشف أو تخترع لها أبطالًا قوميين في نوع من إعادة كتابة للتاريخ.

فقد أُعيد الاعتبار إلى تيمورلنك بوصفه بطلًا قوميًا أوزبكيًا ورفعت تماثيله في ساحات طشقند وسمرقند مكان تماثيل لينين. وكفّ قتيبة بن مسلم، فاتح ما وراء النهر، عن أن يكون قائدًا عربيًا ليصير أوزبكيًا. وأُقيمت في كل مكان احتفالات كبرى بالبخاري والترمذي وبهاء الدين النقشبندي مؤسس الطريقة الصوفية النقشبندية، كما بالخوارزمي والفارابي وابن سينا.

وفي الوقت الذي تمّت فيه هذه الاستعادة للإسلام وللثقافة الإسلامية ضمن إطار قومي، حرصت جمهوريات آسيا الوسطى الخمس المستقلة على تمييز نفسها لغويًا. فطاجيكستان، الناطقة بالايرانية، لم تتبن الأبجدية الفارسية - العربية. أما الجمهوريات الأربع الأخرى، وكلها ناطقة بالتركية، فلم تضع نفسها أبجديًا تحت زعامة العراب التركي. فمنها ما حافظ على الأبجدية الكيريلية الروسية، ومنها ما اخترع أبجدية لاتينية جديدة، ومنها ما أدخل تعديلات على الأبجدية اللاتينية بحيث تتميز عن تلك المطبقة في تركيا. وذلك هو مثال تركمانستان التي تبقى أقرب الجمهوريات الآسيوية نطقًا إلى التركية الأم. لكن على أهمية هذا العامل الثقافي، فإن رهان المستقبل في الجمهوريات الخمس يبقى من طبيعة اقتصادية. فجميع الجمهوريات شهدت غداة الاستقلال تدهورًا اقتصاديًا. وإجمالًا فإن دخل الفرد فيها لا يرتفع في أحسن الحالات (تركمانستان) إلى أكثر من ٣٤٧٠ دولارًا، وينخفض في أسوأها (طاجيكستان) إلى ٩٢٠ دولارًا في السنة. وهي جميعها تعيش وضعية انتقالية، وإن كانت تراهن على مخزونها من النفط والغاز للحؤول دون تدهورها من العالم الثالث إلى العالم الرابع (هذا المدخل عن جورج طرابيشي، في تحقيقه لكتاب: Pierre Chuvin و Pierre Gentelle: «Asie Centrale, l'Indépendance, le Pétrole et l'Islam», *Le Monde*, Paris, 1999 (نشرت التحقيق «الحياة»، ٨ آب ١٩٩٩، ص١٧).

في التاريخ القديم: كانت كازاخستان مأهولة بالسكان منذ العصور القديمة. وقطنها منذ القرن السابع ق.م. «الساكيون» الذين تبين أنهم أسلاف

الكازاخ المعاصرين. كما عاش هناك «المساخيتيون» الذين امتزجوا مع «الساكيين» في مطلع العصر الحديث. وكان الكازاخ وثنيين قبل أن يعتنق القسم الأكبر منهم الإسلام في القرن السادس عشر.

مسجد على الطراز المعماري الكازاخي
(«الحياة»، ١١ تشرين الأوّل ١٩٩٤)

اعتناق الإسلام: بدأ الإسلام بالتغلغل في كازاخستان في الفترة بين القرنين الثامن والتاسع. وانتشرت في البداية في الأجزاء الجنوبية حيث استقرّ السكان المتوطنون.

وأصبح الإسلام الدين المهيمن في الأجزاء الشمالية من كازاخستان في القرن السادس عشر وسط فئة النبلاء. وعندما انضمّ الكازاخ إلى روسيا في صورة طوعية في الفترة بين القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر بدأ الإسلام ينتشر على نطاق واسع بين السكان.

وربّما يبدو مثيرًا للاستغراب ان حكومة روسيا كانت أول من أبدى اهتمامًا بالموضوع ولم تعترض على اعتناق الكازاخ الإسلام. وكانت هناك أسباب كثيرة وراء هذا الموقف. إذ سعت الحكومة الروسية إلى فرض سيطرتها على جماهير الكازاخ بسهولة أكبر بمساعدة الإسلام. ثم ان الصين حاولت أن تقتطع وتضم إليها بعض أراضي الكازاخ، فاستخدمت روسيا الدين الإسلامي لمناهضة السياسة الصينية في البلاد.

لكن، عندما ساد القانون والنظام سهوب كازاخستان وضعف خطر العدوان الصيني بدأت الحكومة الروسية تحد من انتشار الإسلام في كازاخستان. كما برز حينها سبب آخر لهذا التوجّه الروسي، ويتعلق بمخاوف جدية من نزعات الوحدة التركية الإسلامية. فقررت روسيا محاربة الإسلام بسن قوانين جديدة، أصدرت أولها في ١٨٦٨، والثاني في ١٨٩١. وسمحت الحكومة بموجب هذين القانونين أن يكون للكازاخ إمام واحد فقط لإقليم واحد في كازاخستان. ولم تكتف بالحد من انتشار الإسلام بل حاولت أن تنشر الديانة المسيحية وسط الكازاخ وتفتح شبكة واسعة من المدارس العلمانية وتقبل انضمام الكازاخ إلى المعاهد والكليات الفنية والجامعات والجيش. وقد تطلب نشر المعرفة العلمانية والتعليم وسط الكازاخ إصدار الصحف والمجلات والكتب. وبدأت أول صحف باللغة الكازاخية تصدر في نهاية القرن التاسع عشر، ولعبت دورًا

كبيرًا في تعريف الكازاخ على ثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم.

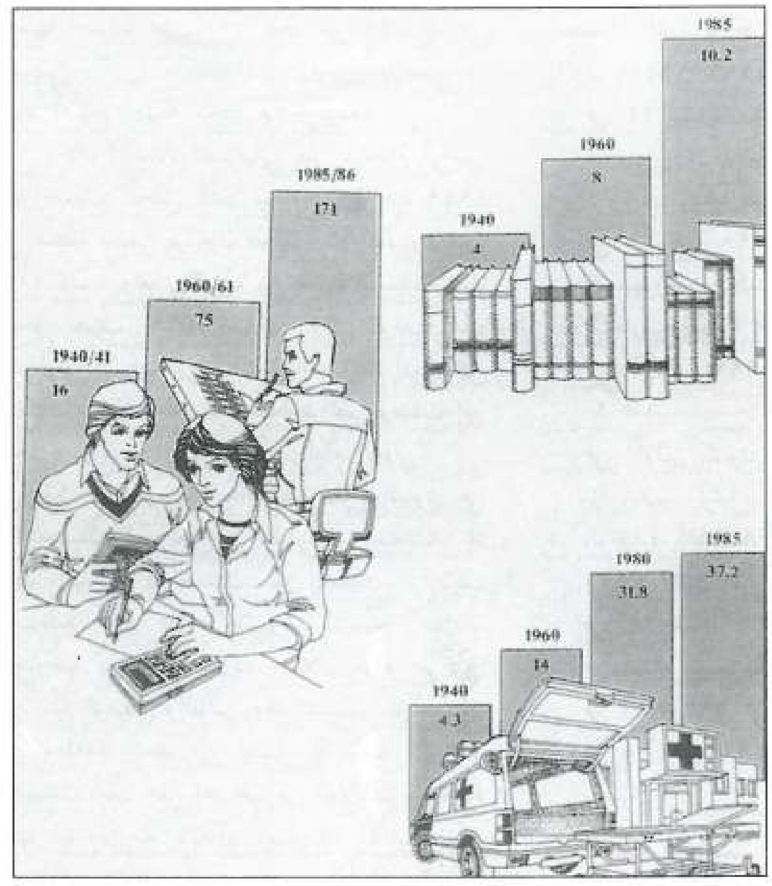
العهد السوفياتي: بعد الثورة البولشفية في روسيا (١٩١٧) انتقلت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في كازاخستان بقفزة واحدة من الطابع الإقطاعي إلى الاشتراكي. وأدّى ذلك بالطبع إلى انقطاع بين الماضي والحاضر. وترافقت العملية مع انتشار كبير للتعليم في شكله الحديث، وأصبحت كازاخستان من أكثر الجمهوريات ثقافة في الاتحاد السوفياتي. ولم تكن نسبة المتعلمين قبل ثورة ١٩١٧ تتجاوز واحد إلى اثنين في المئة من السكان، وبحلول الفترة ما بين ١٩٣٦–١٩٣٩ أصبح المتعلمون الغالبية الساحقة من السكان.

كان شمالي كازاخستان المحاذي للحدود الروسية على الدوام محط أطماع الروس. فهذه المنطقة القليلة السكان والغنية بالمياه والأراضي الزراعية والثروات الطبيعية كانت تغري الروس. هكذا استقرت فيها قلاع عسكرية روسية في عهد القياصرة، وتحولت إلى أراض للاستيطان الروسي الكثيف في العهد السوفياتي.

قاد ستالين، تحت شعار مواجهة التعصّب القومي، سياسة إجلاء بالقوة للكازاخ من شمالي البلاد إلى مختلف أنحائها. وأدّت هذه السياسة إلى تناقص عدد السكان من ٣,٨ ملايين عام ١٨٩٧ إلى ٢,٩ مليون في ١٩٣٤، وإلى نحو مليون قتيل، وإلى إحداث خلل هائل في التركيب الاجتماعي في البلاد.

في العام ١٩٥٩، وصل عدد الروس المستوطنين في كازاخستان إلى حوالى ٤ ملايين نسمة مقابل ٢,٧٩٥ مليون نسمة من الكازاخ الذين تحولوا إلى أقلية في بلدهم.

ولم يكتف ستالين، ومن جاء بعده، بتحويل شمالي كازاخستان إلى أرض استيطان روسية، وإنما حوّلوا هذا البلد إلى مستودع للشعوب والقوميات الأخرى التي عوقبت بترحيل أقسام منها



رسوم بيانية تظهر التقدم الذي حققته كازاخستان في قطاعات ثلاثة خلال نحو النصف القرن الأخير من العهد السوفياتي: إلى اليسار تطوّر عدد طلاب المعاهد العليا لكل ١٠ آلاف مواطن، الرسم الأعلى إجمالي تطوّر عدد الكتب والمنشورات (بملايين النسخ)، وتحت عدد الأطباء لكل ١٠ آلاف مواطن (المصدر: منشورة لوكالة نوفوستي السوفياتية، ١٩٨٨).

واقتلاعها وفرض إقامتها في كازاخستان. فتمّ نقل التتار من شبه جزيرة القرم إلى كازاخستان بتهمة التعاون مع الألمان خلال الحرب العالمية الثانية، ونقل إليها، بدوافع وقائية، مئات الآلاف من الألمان من منطقة الفولغا، وكذلك أوكرانيون وإثنيات أخرى عوقبت بدورها، وبلغ تعدادها حوالي ٣٠ اثنية، لتتحوّل كازاخستان بذلك إلى مستودع إثني ضخم على حساب سكان البلاد الكازاخ الأصليين.

وبعد التحوّل الضخم في تركيب السكان جرى تركيز الإدارة في أيدي الروس والمنشآت الصناعية في شمالي البلاد وحول المدن ذات الأكثرية الروسية. والعاصمة (السابقة) ألما أتا نفسها احتوت على ٤٠٪ فقط من الكازاخ، في حين ان أكثرية سكانها من الروس. ما يعني ان البلد أصبح مهددًا حقيقة في وجوده.

وكان الاتحاد السوفياتي قد استخدم أراضي كازاخستان كحقل للتجارب النووية منذ ١٩٤٩ في منطقة تسمى بوليغون طولها ١٦٠ كلم وعرضها ١٠٠ كلم، وتقع بالقرب من مدينة سيميبالاتنسك (نحو نصف مليون نسمة). ولم تتوقف هذه التجارب إلا في أواخر الثمانينات وبعد أن تدخّل مثقفون من كازاخستان ووقّعوا عرائض وصلت إلى الخارج وأثارت اهتمام الرأي العام الدولي.

لكن ثمة وجهًا إيجابيًا للموضوع النووي في كازاخستان ظهر بعد نيل هذا البلد استقلاله. إذ أخذ رئيس كازاخستان نور سلطان نزاربايف يستخدم قوة بلاده النووية لترسيخ علاقاته الخارجية بما يتيح لبلاده احتلال موقع مركزي في آسيا الوسطى والعالم. وقد انتسبت كازاخستان إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وحصلت أيضًا على اعتراف من الولايات المتحدة بأنها بلد وارث لاتفاق «ستارت» الأميركي – السوفياتي إلى جانب روسيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا، ما يعني ان كازاخستان ستكون بلدًا نوويًا لسنوات عديدة، كما ان الأسلحة والقواعد النووية المتمركزة في أراضيها (١٠٨ صواريخ س.س. ١٨ يحمل كل منها عشر عبوات نووية) ستكون، حتى إشعار آخر، في عهدة الرئيس نزاربايف الذي لن يقوى على استخدامها لأسباب تقنية، لكنه بالمقابل لن يسمح باستخدامها إذا ما قرّر ذلك. وهو لا يخشى من صراع مباشر مع الدول النووية لكنه يخشى من صراعها مع بعضها البعض وانعكاس ذلك على أمن بلاده. لذا حصل على ضمانات أمنية على هذا الصعيد من روسيا والصين والولايات المتحدة، وحقّق بذلك إنجازًا مهمًا على صعيد تأكيد سيادة بلاده على أراضيها وعلى الموجودات القائمة على هذه الأراضي.

عهد الاستقلال: في ما يلي بعض التواريخ المفصلية التي تؤرّخ للاستقلال ولسنوات عقده الأول (١٩٩٠–١٩٩٩):

- في ٢٤ نيسان ١٩٩٠، تمّ إنشاء رئاسة وطنية للجمهورية، وانتخب البرلمان نور سلطان نزاربايف رئيسًا للجمهورية.
- في ٢٦ آب ١٩٩٠، تمّ الإعلان عن سيادة الجمهورية وملكيتها لثرواتها الطبيعية، ومنع التجارب النووية على أراضيها.
- في نيسان ١٩٩١، نزاربايف وقّع اتفاقية ٩ + ١.
- في أول كانون الأول ١٩٩١، انتخب نزاربايف رئيسًا للجمهورية (وكان المرشح الوحيد) بأغلبية ٩٨,٨٪ من الأصوات.
- في ١٦ كانون الأول ١٩٩١، أعلن الاستقلال.
- في ٢٩ شباط ١٩٩٢، ساهمت كازاخستان في إنشاء مجموعة الدول المستقلة.
- في ٢ آذار ١٩٩٢، انضمت إلى الأمم المتحدة.
- في ٢٥ أيار ١٩٩٢، وقّعت معاهدة صداقة مع روسيا.
- في ٢٥ أيلول ١٩٩٢، زار نزاربايف فرنسا.
- في أيلول ١٩٩٣، زار الرئيس الفرنسي ميتران كازاخستان.
- في ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٣، أصبح لكازاخستان نقدها الوطني (تانغه).

- في ٧ آذار ١٩٩٤، جرت انتخابات تشريعية.
- في ٢٧ أيار ١٩٩٤، أصبحت كازاخستان عضوًا مشاركًا من أجل السلام في الحلف الأطلسي.
- في حزيران ١٩٩٤، اقترحت كازاخستان إقامة «اتحاد أوروبي – آسيوي» يكون بديلًا من «أسرة الدول المستقلة».
- في ٢٥ نيسان ١٩٩٥، أعيدت أسلحة نووية إلى روسيا.
- في ٢٩ نيسان ١٩٩٥، جرى استفتاء شعبي وافق فيه ٩٥,٤٪ على تمديد ولاية الرئيس إلى الأول من كانون الأول العام ٢٠٠٠.
- في ٣٠ آب ١٩٩٥، جرى استفتاء آخر حول الدستور الجديد الذي نال ٨٩٪.
- بين ٩ و٢٣ كانون الأول ١٩٩٥، جرت انتخابات تشريعية، فاز بها حزب الوحدة الشعبية بـ٢٤ مقعدًا، و١٢ مقعدًا للحزب الديمقراطي، و٥ مقاعد للحزب الزراعي، و٥ مقاعد لاتحاد النقابات، ومقعدين للحزب الاشتراكي.

وفي العام ١٩٩٧، تمحورت الحياة السياسية في كازاخستان حول ظاهرتين: الأولى، الاستمرار في تقوية سلطة الرئيس وتهميش دور البرلمان الذي تسيطر عليه الأحزاب الداعمة للحكومة (حزب الوحدة الوطنية والحزب الديمقراطي). والثانية، البدء في تكتل أحزاب المعارضة وتوحدها استعدادًا للانتخابات التشريعية العام ١٩٩٩، والرئاسية العام ٢٠٠٠. فألف الحزب الشيوعي، والحزب الاشتراكي، وحزب لاد Lad (وأكثرية أعضائه وأنصاره من ذوي الأصل الروسي والناطقين بالروسية)، وحزب عظمت Azamat (أي «المواطن»، وهو حزب أعضاؤه من الاثنيات كافة، وليبرالي) والحركة العمّالية، ألّفت هذه الأحزاب «الجبهة الشعبية»، بزعامة غاليم أبيلسيتوف، على أساس المطالبة بمزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية، كما ارتكزت على التململ الاجتماعي نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية (عدة شهور مرّت ولم تُدفع الأجور، بطالة متزايدة وإفقار عام وإضرابات...). وقد أدّى هذا الوضع إلى حركة هجرة من البلاد: ٧٢٪ من المهاجرين قصدوا روسيا، و١٨٪ ألمانيا، بحيث أصبح عددهم في فترة ١٩٩٢–١٩٩٧ نحو ١,٦٥ مليون شخص، ما أدّى إلى انخفاض في عدد السكان. كما ان الجريمة ازدادت، خاصة تلك المتصلة بتجارة المخدرات (٤٠٠٪ في غضون خمس سنوات).

وفي العام نفسه (١٩٩٧)، أجرت الحكومة إصلاحًا إداريًا مهمًا. فتدنى عدد المناطق من ١٩ إلى ١٤، وأُلغيت عدة وزارات، ونُقلت العاصمة روسيا من ألما أتا إلى أستانا Astana (وكانت تدعى أكمولا Akmola) في ١٠ كانون الأول ١٩٩٧.

وفي ما يتصل بالتعاون الدولي، وضعت نزاعات عدة كازاخستان في مواجهة مع روسيا، خاصة في مواضيع تتعلق بالاستثمارات البترولية الروسية في منطقة من بحر قزوين، ومع قيرغيزستان وأوزبكستان حول استعمال مياه الري ومنتوجات الطاقة. وتوصلت موسكو وأستانا (أكمولا)، في شباط ١٩٩٨، إلى اتفاق حول الوضع القانوني لبحر قزوين (راجع «القوقاز وقزوين» في هذا الجزء). وكذلك، وقعت كازاخستان مع موسكو، في تشرين الثاني ١٩٩٧، عدة اتفاقات مهمة حول التعاون العسكري وحول وجود القوات الروسية في كازاخستان. وخلال زيارة الرئيس نور سلطان نزاربايف إلى الولايات المتحدة، اتفق البلدان على استثمارات في قطاع المحروقات تبلغ نحو ٢٦ مليار دولار وتمتد إلى أربعين سنة. وأتاحت المعاهدة، التي وقعت في موسكو (نيسان ١٩٩٧) بين الصين وروسيا وثلاث جمهوريات في آسيا الوسطى لها حدود مشتركة مع الصين، لكازاخستان بأن تطمئن عسكريًا لجهة حدودها مع الصين (١٧٠٠ كلم). وأصبحت كازاخستان رهانًا مهمًا في علاقات الدول الكبرى الجيوبوليتيكية إزاء آسيا الوسطى.

وإزاء العلاقات مع إسرائيل، فقد أقامت كازاخستان علاقات ديلوماسية معها منذ ١٩٩٢، وزارها وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز في ٣٠ آب ١٩٩٥، وقال إن العلاقات بين الدولتين «حميمة» نظرًا إلى أن كازاخستان كانت ملجأ لعديد من اللاجئين اليهود في الماضي. ووقّع بيريز على اتفاقات في ميادين الثقافة والسياحة. وأعلن، في أيار ١٩٩٩، إن اسرائيل اشترت واحدًا من أكبر مجمّعات إنتاج اليورانيوم «بمبلغ لا يقل عن ٣٠٠ ألف دولار» من كازاخستان. ويُعالج المجمع شهريًا زهاء ١٣٠–١٥٠ طنًا من خامات اليورانيوم وهي المادة التي تستخدم عادة في تصنيع السلاح النووي، وكانت إسرائيل تطمح إلى «وضع اليد» عليها منذ سنوات.

ومع إيران، كانت زيارة الرئيس نزاربايف طهران، في ١١ أيار ١٩٩٦، معلمًا أساسيًا في العلاقات بين الدولتين. وجاءت هذه الزيارة عشية الاحتفال بتدشين «طريق الحرير الجديد». واجتمع نزاربايف مع الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني، ووُقّع اتفاق نفطي بين البلدين تستلم بمقتضاه إيران كميات من النفط الخام الكازاخي على الحدود بين البلدين، وتصدر الكمية ذاتها من نفطها المكرر عبر موانئها في الخليج وتحصل على فارق الكمية. وقال نور سلطان نزاربايف بعد توقيع الاتفاق إن هناك ١٧ اتفاقًا بين البلدين تنتظر التوقيع. وفي تموز ١٩٩٩، بذلت كازاخستان جهودًا لتسوية قضية مصير اليهود الإيرانيين الـ١٣ الذين اعتُقلوا بتهمة التجسّس.

والبارز في علاقات كازاخستان العربية زيارة الرئيس نزاربايف مصر، في شباط ١٩٩٣، وتوقيعه والرئيس المصري حسني مبارك على اتفاق وضع أسس العلاقات والتعاون بين البلدين، فيما وقع الوزراء المختصون في البلدين على اتفاقات تعاون في مجالات العلاقات الخارجية، والإعلام، والاقتصاد، والدعوة والشؤون الدينية، والتبادل التجاري وتشجيع الحماية المتبادلة للاستثمار. وفي خريف ١٩٩٨، قام نزاربايف بجولة عربية شملت السعودية وسلطنة عمان والبحرين، وأكد أن هذه الجولة تهدف إلى إعادة علاقات كازاخستان، وهي أكبر جمهورية إسلامية مساحة وغنية بالمواد الطبيعية والنفط والغاز، مع العالم الإسلامي خصوصًا مع العالم العربي وجذب الاستثمارات الأجنبية لبلاده؛ وأشار إلى أن كازاخستان تتمتع بعلاقات جيدة مع السعودية ومصر وكل دول الخليج. وأعلن نزاربايف، بعد أشهر قليلة، أي في كانون الثاني ١٩٩٩ وإبان زيارته لدولة الإمارات العربية المتحدة وبعدها لقطر، ان الرياض تساهم في تنفيذ الخطة العامة لبناء العاصمة الجديدة لكازاخستان ومقر البرلمان فيها، فيما تُساهم عُمان في مشاريع النفط والغاز وتبلغ استماراتها في هذا المجال ٢٥٠ مليون دولار، وصل منها ١٧٥ مليونًا. وأن قطر تساهم في مشاريع النفط والغاز، وسيبلغ حجم استثماراتها في هذا القطاع في كازاخستان إلى ٣٠٠ مليون دولار، وصل منها ٤٠ مليونًا، وتشارك قطر أيضًا في إنشاء مقر وزارة الخارجية في العاصمة الجديدة لكازاخستان بمبلغ ١٠ ملايين دولار. وقال إن محادثاته مع الشيخ زايد أمير دولة الإمارات أسفرت عن توقيع اتفاق للتعاون التجاري والاقتصادي «يشكل بداية ضرورية وإطارًا مهمًا للتعاون بين رجال الأعمال في البلدين» اللذين سيوقّعان اتفاقين لحماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي.

وفي عودة إلى الصعيد الداخلي، فالحدث الأبرز، في العام ١٩٩٩، إعلان الرئيس نور سلطان نزاربايف عن إجراء الانتخابات الرئاسية قبل أوانها المحدد في العام ٢٠٠٠، على أساس «الترشيح البديل» (أي أن يكون هناك أكثر من مرشّح واحد)، وهو أمر يجري للمرة الأولى في كازاخستان، وإقدامه على تعديل الدستور بهدف تمديد الولاية من خمسة أعوام إلى سبعة، وإضافة شروط أخرى منها أداء امتحان في اللغة الكازاخية كتابةً وقراءة.

ومُنع أكيجان كاجيغيلدين، رئيس الوزراء السابق (١٩٩٤–١٩٩٧)، الذي يعد من أكبر



الرئيس الأميركي كليتون يتوسط الرؤساء (من اليسار) الكازاخستاني نور سلطان نزار بايف، والأوزبكستاني إسلام كريموف، والتركي سليمان ديميريل خلال توقيع اتفاق خط أنابيب باكو – جيهان (١٨ تشرين الثاني ١٩٩٩).

منافسي الرئيس، من المشاركة في الانتخابات. وبعد الغربلة لم يبق في قائمة المنافسين العشرة سوى ثلاثة هم: مرشح الشيوعيين سريكال زين العابدين (وقد نال ١٣٪ من الأصوات)، ومدير الجمارك الجنرال غني قاسموف (٤٪)، والنائب أنجلس عباسوف (١٪). أما نزاربايف فقد نال ٧٨,٣٪ من أصوات الناخبين البالغ عددهم ٧,٥ مليون ناخب. وقد جرت هذه الانتخابات في كانون الثاني ١٩٩٩. وفي أيلول (١٩٩٩) أُلقي في موسكو القبض على كاجيغيلدين، وأكدت نيابتها العامة انها اعتقلته «بناء على طلب كازاخستان» حيث وجهت إليه تهمة التهرّب من دفع ضرائب قيمتها ٤٠ ألف دولار. وكان كاجيغيلدين قد أسس، غداة اختلافه مع الرئيس نزاربايف (١٩٩٧)، تنظيمًا معارضًا باسم «حزب الشعب الجمهوري» الذي مُنع من المشاركة في الانتخابات النيابية.



الرئيس الكازاخستاني مستقبلًا وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت (١٥ نيسان ٢٠٠٠).

مدن ومعالم

* **أستانا Astana (أكمولا Akmola):** عاصمة كازاخستان الحالية. في ١٩٩٤، اقترح الرئيس نور سلطان نزاربايف، وقرّر البرلمان، نقل العاصمة من مدينة ألما أتا إلى أكمولا (تسلينوغراد سابقًا) التي أُعيد إطلاق إسم أستانا عليها، وتقع في شمالي البلاد.

وأسباب هذا القرار إزدحام ألما أتا بالسكان (يسكنها ١،٥ مليون نسمة فيما كانت قد شيدت لاستيعاب ٤٠٠ ألف فقط)، تعرضها للهزات الأرضية والتلوّث، قرب أكمولا من مركز شبكة السكك الحديد الروسية والطموح إلى تأمين سيطرة كازاخستان على شمالي البلاد حيث ٤٠٪ من السكان هم من الروس. وقضى الأمر الرئاسي بنقل كل المكاتب الرئاسية والحكومية وخدمات الإذاعة والتلفزيون إلى أكمولا قبل نهاية سنة ١٩٩٦. وعرضت الحكومة منافع ضريبية لتشجيع المستثمرين على الانتقال إلى أكمولا. وكان نزاربايف قد أشار في خطابه أمام البرلمان (١٩٩٤) إلى أن إبعاد العاصمة عن الحدود الجنوبية المحاذية لقيرغيزستان والقريبة من طاجيكستان والصين ونقلها إلى الشمال «ضروري من الناحية العسكرية»، إضافة إلى أن قرب أكمولا من خطوط المواصلات الروسية سيكفل لكازاخستان الوصول إلى الأسواق الخارجية. وهي تقع على بعد نحو ألف كلم شمالي العاصمة السابقة ألما أتا في منطقة السهوب السيبيرية.

وفي ١٠ كانون الأول ١٩٩٧، أعلن الرئيس نزاربايف رسميًا «أن أكمولا أصبحت عاصمتنا، كل القرارات الكبيرة لبلادنا ستتخذ هنا من الآن وصاعدًا». وأكّد أنه أراد المحافظة على التوازن الإثني في البلاد، وقال إن أكمولا «مركز أساسي للاتصال ويتناسب مع استراتيجية تطوّر كازاخستان حتى العام ٢٠٣٠ (...) كان من المهم القيام بذلك لدى بدء مرحلتنا الجديدة (ما بعد الشيوعية)... إننا نريد أن نجعل منها مركزًا صناعيًا كبيرًا وأن نأتي بالكازاخيين إلى الشمال من جميع المناطق حيث لا يجدون عملًا».

أسّس القوزاق، أحفاد الروس، أكمولا في العام ١٨٣٠. وكانت في القرن التاسع عشر حصنًا ومحطة للقوافل على «طريق الحرير» بين آسيا الوسطى وأوروبا. ويبلغ عدد سكانها حاليًا نحو ٣٠٠ ألف نسمة، يؤلف الروس أكثر من نصفهم بينما لا تزيد نسبة الكازاخ على ٢٠٪.

من معالم أكمولا «السوفياتية» ما يرمز إليه نصب هائل من الحديد الأسود وتحته عبارة «هنا ترقد النساء ضحايا الثلاثينات والأربعينات وبداية الخمسينات»، إذ كان يقوم في المكان أكبر معسكر اعتقالات سوفياتي خصص للنساء، ويحمل إسم «جير»، وهي الأحرف الأولى من عبارة روسية تعني «معسكر أكمولا لزوجات الخونة»، ومعروف بين السكان باسم «النقطة ٣٦»، أو النقطة التي كانت زوجات «الخونة» ينقلن إليها بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤٥. ثم تحوّل المعسكر في وقت لاحق إلى معتقل مختلط، وظل كذلك حتى قرّر نيكيتا خروتشوف إقفاله العام ١٩٥٤. وحاليًا تقوم في المكان مزارع للدواجن، وبني بالقرب منها متحف صغير يؤرخ للمعسكر، إذ هناك صور فوتوغرافية لعدد من النساء قبل اعتقالهن، وبينهن كثير من الفنانات، وشقيقة المارشال ميخائيل توخشفسكي (أحد أبرز جنرالات الجيش الأحمر الذين شملتهم التصفيات في العهد الستاليني). وبعد أن باتت أكمولا، بدءًا من كانون الأول ١٩٩٧، عاصمة لكازاخستان بدلًا من ألما أتا، قام الرئيس نور سلطان نزاربايف بإزاحة الستار عن النصب التذكاري القائم عند مدخل المدينة.

* **أكمولا Akmola:** راجع المادة السابقة «أستانا».

* **ألما أتا Alma Ata (ألماتي Almaty):** تعني في الكازاخية «بستان التفاح». كانت تدعى

بين ١٨٥٤ و١٩٢١ ڤيرنين Viernyï، ودعيت ألما أتا منذ ١٩٢١، وهي عاصمة البلاد (نحو ١،٥ مليون نسمة) إلى أن تقرر جعل أكمولا (راجع أعلاه) عاصمة بدلًا عنها. مركز ثقافي وعلمي (جامعة، متحف أركيولوجي). عقدة موصلات. صناعات غذائية (كحول وخمور)، ونسيجية (القطن)، وجلدية، وكيميائية وميكانيكية.

عن نقل العاصمة من ألما أتا إلى أكمولا قال المسؤولون إن موقع ألما أتا غير مناسب لدولة بهذا الاتساع، فهي تقع في أقصى شرقي البلاد، كما انها معرضة باستمرار للهزات الأرضية. هذه هي الأسباب المعلنة، ولكن الأسباب الخفية هي محاولة لوجود السلطة المركزية في وسط البلاد، في المنطقة الشمالية التي تسكنها أغلبية روسية وتهدد بانفصالها، خاصة بعد إعلان الكاتب الروسي الشهير الكسندر سولجنتسين ان هذه الأراضي هي جزء من روسيا المقدسة.

ثمة وضع ديني تعيشه ألما أتا وباقي المدن الكازاخية، ويتعلق بـ«الحملة التبشيرية الضخمة التي يقودها مجلس الكنائس العالمي. آثارها في كل مكان. كتب ملونة ومجلات جذابة ومبشّرون مقنعون وكل وعود الغرب البرّاقة. يفسّرون آيات الإنجيل في التلفزيون، ويقيمون حفلات موسيقية في الأندية، ويقدمون الهدايا والهبات المالية ووعود الهجرة والعمل في الخارج. يوجد في ألما أتا أربعة مساجد وثلاث عشرة كنيسة. ومسجد المفتي الرسمي لم يكتمل بناؤه منذ ست سنوات ولا يبدو أنه سيكتمل في القريب العاجل (...) لم يترك المبشرون مدينة إلا وحاولوا أن ينشروا نفوذهم فيها. لقد أقاموا إحتفالًا كبيرًا في الأستاد الرياضي الكبير في ألما أتا احتفالًا بدخول ٢٥٠ ألف مواطن كازاخي إلى المسيحية، وهم يحلمون بتكرار ذلك في كل مدينة» (عن مجلة «العربي»، العدد ٤٥٥، تشرين الأول ١٩٩٦، ص٥٩-٦٠).

زعماء، رجال دولة وسياسة

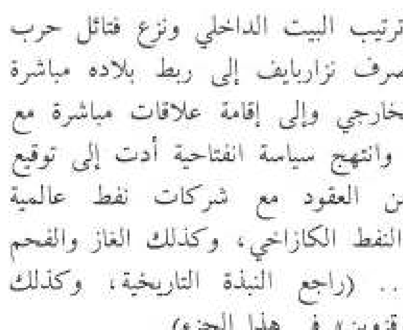
* **نزاربايف، نور سلطان Nazarbaev, N.S.** (١٩٤٠-): الرئيس الحالي وأول رئيس لجمهورية كازاخستان المستقلة. تخرّج في قسم الاقتصاد من جامعة موسكو، وانضمّ إلى الحزب الشيوعي السوفياتي، وارتقى فيه حتى وصل إلى مرتبة السكرتير العام لهذا الحزب في كازاخستان في العام ١٩٨٩. كان مقرّبًا من الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف الذي دعمه لاحتلال زعامة الحزب في ألما أتا، ولاستيعاب النزعة القومية الصاعدة ورفض الكازاخ للأمين العام السابق للحزب الشيوعي في كازاخستان غينادي كوبين (١٩٨٧-١٩٨٩).

وتردّد نزاربايف في إدانة الانقلاب العسكري الذي أطاح غورباتشوف (٢ آب ١٩٩١)، وبرّر موقفه المتردد في ما بعد بالقول إنه حال دون انتقال وحدات عسكرية مرابطة في كازاخستان إلى موسكو لدعم الانقلابيين وانه كان منشغلًا في تنفيذ هذه المهمة بواسطة الهاتف.

انتُخب نزاربايف رئيسًا لكازاخستان في الأول من كانون الأول ١٩٩١ وحصل على ٩٦،٨٪ من الأصوات. وحكم باسم الحزب الاشتراكي الكازاخي الذي ورث الحزب الشيوعي السابق، وما زال رئيسًا (آخر انتخاب له في مطلع ١٩٩٩).

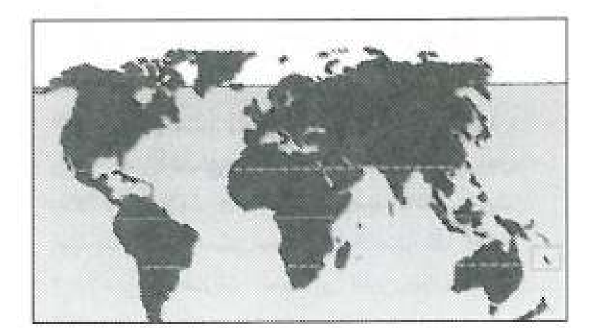
يأخذ على الزعيم الروسي بوريس يلتسن نزعته القومية وديماغوجيته، ويُعتبر بنظر مواطنيه الكازاخ قوميًا معتدلًا ومتساهلًا مع الروس المستوطنين

والغرباء. أظهر براعة براغماتية ومرونة في سياسته. أعطى الأولوية بداية لترتيب البيت الداخلي، وأكّد على ذلك بقوله: «روسيا باقية ونحن باقون. فلا بد أن نتعاون من أجل البقاء معًا». وهو بخلاف مواطنيه القوميين المتطرفين، يعتقد ان طرد المستوطنين الروس غير ممكن وان ثمنه هو التضحية بنصف البلاد وبشمالها «الروسي» على الأقل، ناهيك عن إدراكه ان بلاده بحاجة ماسة إلى المستوطنين الروس الذين يمسكون فعليًا بزمام الأمور في البلاد.



بعد ترتيب البيت الداخلي ونزع فتائل حرب إثنية، انصرف نزاربايف إلى ربط بلاده مباشرة بالعالم الخارجي وإلى إقامة علاقات مباشرة مع «الكبار». وانتهج سياسة انفتاحية أدت إلى توقيع سلسلة من العقود مع شركات نفط عالمية لاستثمار النفط الكازاخي، وكذلك الغاز والفحم والذهب... (راجع النبذة التاريخية، وكذلك «القوقاز وقزوين» في هذا الجزء).

كاليدونيا الجديدة



في المربع، كاليدونيا الجديدة

بطاقة تعريف

الإسم: الإسم «كاليدونيا» أطلقه المستكشف جيمس كوك في العام ١٧٧٤ تيمنًا باسم وطنه الأصلي «اسكوتلندا».

الموقع: مجموعة جزر في الباسيفيك، على مسافة ١٨ ٣٦٨ كلم من باريس، و١١ ٢٣٦ كلم من لوس أنجلوس، و١٩٧٨ كلم من سيدني (في أوستراليا).

المساحة: ١٨ ٥٧٥ كلم^2.

أهم المدن: نوميا Nouméa، وهي قاعدة البلاد، تعد حاليًا نحو ٧٧ ألف نسمة، ونحو ٩٠ ألفًا مع الضواحي. وهناك مدينة مون دور (نحو ٢١ ألف نسمة)، دومبيا (١٥ ألف نسمة)، ليفو (١٠ آلاف)، بيتا (٨ آلاف)، بوانديميه (٥ آلاف).

اللغات: الفرنسية (رسمية). وهناك عشرات اللغات القبلية المحلية، بينها ٢٩ لغة محكية يتكلمها الميلانيزيون.

السكان: كان تعدادهم، في العام ١٨٨٧ نحو ٦٢ ٥٠٠ نسمة، يشكّل الأوروبيون منهم ٣٠٪، والميلانيزيون ٦٨٪ (يتوزعون على ٣٣٣ قبيلة)، وغيرهم ٢٪. وقد أشار إحصاء نيسان ١٩٩٦ إلى أن تعداد السكان بلغ ١٩٦ ٨٣٦ نسمة، منهم ٨٦ ٧٨٨ ميلانيزيًا، و٦٧ ١٥١ أوروبيًا، و١٧ ٧٦٣ من جزر واليس وفوتونا، و٥١٧١ تاهيتيًا، و٥٠٠٣ أندونيسيين، و٢٨١١ فيتناميًا. ودينيًا، يتوزع سكان كاليدونيا الجديدة على ٩٢ ألفًا من الكاثوليك (٤٧ ألفًا من الأوروبيين، و٣٠ ألفًا من الميلانيزيين، و١٠ آلاف من جزر واليس)، و٣٤ ألفًا من البروتستانت، و٤ آلاف مسلم (من أندونيسيا).

الحكم: كاليدونيا الجديدة إقليم من أقاليم ما وراء البحار الفرنسية، وذلك منذ ٢٨ كانون الأول ١٩٥٦. وبدأت تتمتع بنظام خاص، في إطار هذه الوضعية، بموجب قانون ٩ تشرين الثاني ١٩٨٨. المفوض الفرنسي السامي: دومينيك بور D. Bur، منذ آب ١٩٩٥، يمارس السلطة التنفيذية، وتعاونه لجنة استشارية مؤلفة من رؤساء ونواب رؤساء المقاطعات الثلاث، ومن رئيس ونائب رئيس الكونغرس. بدأ العمل بنظام المقاطعات في ١٤ تموز ١٩٨٩.

القبائل: بين ١٨٦٥ و١٨٨٦ كانت الدولة مالكة للأرض، ومنحت كل قبيلة من قبائل البلاد محمية، وكانت تعين وتخلع زعمائها، وتنشئ القبائل أو تحلها أو تنزع منها حصتها من الأرض. وفي ١٨٧٧، تمّ إنشاء «الزعامة القبلية الكبرى» التي جمعت، في ما يشبه الاتحاد، عدة قبائل كانت الدولة تعين زعماءها وتوكل إليهم مسؤولية حفظ الأمن. وفي

١٩٨٨، أنشئ «المجلس الاستشاري العرفي» أو التقليدي، لكن الدولة احتفظت بالسلطات الدبلوماسية والمالية والأمنية والقضائية والإعلامية والقرارات الاقتصادية الكبرى. وبين الأول من آذار و٣١ كانون الأول ١٩٩٨، جرى استفتاء شعبي حول إجراءات نظامية تمهّد لحق تقرير المصير نال أغلبية ٥٧,٠٢٪ من أصوات المستفتين الذين بلغ عددهم ٥١٣٤٩.

الأحزاب: في كاليدونيا الجديدة عشرات الأحزاب، منها ما يطالب بالاستقلال التام، ومنها بحكم ذاتي، وبعضها بالإبقاء على الوضع الراهن أو الارتباط المباشر بفرنسا. أقدمها تأسس في العام ١٩٥٢، وهو حزب الاتحاد الكاليدوني، بزعامة موريس لونورمان، وأحدثها في العام ١٩٩٥، مثل حزب «كاليدونيا الجديدة للجميع» ويتزعمه ديديه لورو، وحزب «الجيل الكاليدوني» بزعامة جان - ريمون بوستيك.

الاقتصاد: تتوزّع اليد العاملة على ٢٠٪ في الزراعة (التي تساهم بـ٣٪ من الناتج المحلي الصافي)، و١٦٪ في الصناعة (٢٠٪ من الناتج المحلي الصافي)، و٦٠٪ في الخدمات (٧٢٪)، و٤٪ في المناجم (٥٪). وبلغ معدّل البطالة ١٦٪ (في العام ١٩٨٩).

نحو ١٠ آلاف من السكان يملكون نحو ٢٢٩ ألف هكتار من الأراضي. وأهم المنتوجات الزراعية: الفاكهة، الخضار، الحنطة، القمح، الذرة، الرز، البن. وفي البلاد ثروة سمكية مهمة: ٦٢٦١ طنًّا (في العام ١٩٩٢)، وتبلغ مساحة منطقة الصيد ٧ ملايين كلم²، وخُصّص لها ٣٣٨ مركبًا.

يشكل النيكل الثروة المنجمية الأهم في البلاد. تمّ اكتشافه في العام ١٨٦٤، وتمتلك البلاد احتياطيًا منه يقدر بـ ٢٠–٢٥٪ من الاحتياطي العالمي (تحتل كاليدونيا الجديدة المرتبة العالمية الثالثة في إنتاجه). وبعد النيكل يأتي الكروم، المانغانيز، الحديد، الكوبالت (كاليدونيا الجديدة ثاني منتج في العالم)، النحاس، القصدير والزنك.

نبذة تاريخية

الاستعمار: في ٥ أيلول ١٧٧٤، وصل الانكليزي جيمس كولنيت (مساعد المستكشف الشهير جيمس كوك) إلى المنطقة، وكان أول مستكشف لكاليدونيا الجديدة. وفي ١٨٤١، توصلت جمعية لندن التبشيرية إلى نشر المسيحية البروتستانية بين عدد من السكان الأصليين في جزر «الوايوتي» Louyauté. وفي ١٢ كانون الأول ١٨٤٣، وصل مرسلون مريميون (كاثوليك فرنسيون) يتقدمهم المونسنيور دوار Douarre الذي أقام في بالاد (شمالي البلاد). وبعد مقتل ١٢ بحارًا فرنسيًا على يد السكان الأصليين (تشرين الثاني ١٨٥٠)، احتل الفرنسيون، في ٢٤ أيلول ١٨٥٣، البلاد؛ وفي ١٨٥٩، وصل ٤٣ مستوطنًا فرنسيًا. وبدءًا من ٢٨ كانون الثاني ١٨٦٠، اعتبرت البلاد مستعمرة فرنسية يديرها المستوطنون الذين باشروا بإدخال زراعة القطن (١٨٦١)، كما اكتشف أحد المستوطنين، ويدعى هيغنسون، النيكل (١٨٦٤) في دومبيا، ووصلت، في السنة نفسها، أول دفعة من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة (٢٥٠ شخصًا، وفي ١٨٧١، أُبعد إليها عدد من العرب إثر انتفاضة في الجزائر). وفي ١٨٦٥، بدأت زراعة السكر. ومن العام ١٨٦٨، بدأت السلطات الفرنسية تطبّق نظام المحميات التي كانت تمنحها للسكان الأصليين، واستمرت بتطبيقه حتى العام ١٩٤٦.

ثورات الكاناك وحق الاقتراع: «كاناك» Canaque، إسم أُطلق على سكان بعض المناطق في أوقيانيا الأصليين، ويأتي من كلمة «كاناكا» التي تعني «الإنسان» في اللغة البولينيزية، ودعا الأوروبيون الميلانيزيين بهذا الاسم. ومنذ السبعينات أعاد الناشطون من أجل استقلال كاليدونيا الجديدة استعماله في خطابهم السياسي ومطاليبهم. والسمة الأساسية للعالم الكاناكي هي علاقته الماورائية (الدينية) بأرضه الأم حيث الأجداد والمعتقدات والحياة العاطفية.

أول ثورة على الاستعمار الفرنسي خاضها كاناك كاليدونيا الجديدة كانت في العام ١٨٧٨، وقد تزعّمها أتائي Ataï، وقد قُتل فيها ١٤٠٠ ثائر (٢٠٠ من البيض و١٢٠٠ ميلانيزي)، وعمدت السلطات، على أثرها، إلى تجميع الميلانيزيين في محميات خاصة بهم بلغت مساحتها ٣٧٠ ألف هكتار.

في ١٨٩٥، أنشأت السلطات «المجلس العام» الذي بدأ السكان الأصليون من ممارسة بعض الوظائف قليلة الشأن في إطاره. ثم انفجرت ثورة ثانية في ١٩١٧ قرب كوني Koné، وثالثة في ١٩٢٢.

في ١٩ تشرين الأول ١٩٤٠، أعلنت السلطات الفرنسية المحلية في كاليدونيا الجديدة عن انضمامها إلى «فرنسا الحرة» (ديغول). وبين ١٩٤٢ و١٩٤٥، قامت على أرض البلاد قاعدة أميركية ضمت ٥٠ ألف رجل. وفي ٢٢ آب ١٩٤٥ (بعد أيام من انتهاء الحرب العالمية الثانية) تمّ إنشاء مجلس نيابي، ومُنح حق الاقتراع لبعض السكان الأصليين، وغالبيتهم من المحاربين القدماء، والرعاة (رجال دين) والزعماء القبليين، ولم يتعدَّ عددهم ١٤٤٤ ناخبًا كاناكيًا من أصل ٩٥٠٠ ناخب.

استقلال ذاتي وتمسّك بالرابطة مع فرنسا: منذ ١٩٤٦، بدأت كاليدونيا الجديدة تخضع لنظام «الأقاليم الفرنسية ما وراء البحار»، يحكمها مفوض سام يعاونه مجلس حكومي. وفي ١٩٧٦، نالت استقلالًا إداريًا ذاتيًا، وفي تموز ١٩٨٤، استقلالًا داخليًا. ولما لاحظت «الجبهة الوطنية لتحرير الكاناك الاشتراكية» (FLNKS)، التي تضم ميلانيزيين، استحالة جمع الأغلبية حول الاستقلال الناجز، قرر زعيمها جان ماري تجيباأو مقاطعة انتخابات تشرين الثاني ١٩٨٤ التي فاز بها أنصار «التجمّع من أجل كاليدونيا في إطار الجمهورية» الفرنسية (RPCR) بزعامة جاك لافلور Lafleur والذي يضم الأوروبيين والميلانيزيين المعارضين للاستقلال وباقي المجموعات المهاجرة. وقد أعقبت هذه الانتخابات فترة من الاضطرابات وأعمال العنف، وقدّم خلالها مشروع «بيزاني» الذي يقترح منح الإقليم نظام الدولة المستقلة والمرتبطة بفرنسا.

وفي مطلع العام ١٩٨٥، قبل جان ماري تجيباأو بمشروع الإصلاح الإقليمي الذي يقسم كاليدونيا الجديدة إلى أربع مناطق: الشمال، الوسط، جزر لوايوتي (غالبية سكانها من المطالبين بالاستقلال) ومنطقة الجنوب التي تضم قاعدة البلاد نوميا Nouméa، والأكثر سكانًا والمتمتعة بالبنى التحتية في البلاد.

وفي ١٣ أيلول ١٩٨٧، جرى استفتاء أظهر تمسّك الكاليدونيين بالبقاء في إطار «الجمهورية الفرنسية»، إذ صوّت لصالح هذا الوضع ٩٨,٣٪ من الـ٥٨,٩٪ الذين شاركوا في الاقتراع. وكان تجيباأو قد دعا إلى مقاطعة هذا الاستفتاء، ونظم مهرجانًا لهذه الغاية لم يحضره أكثر من ألفي ميلانيزي (من أصل ٦٢ ألف ميلانيزي). وفي العام ١٩٨٨، تمّ اتفاق بين تجيباأو ولافلور، رعته الحكومة الفرنسية برئاسة روكار، وتضمّن تحديد مدة عشر سنوات كمرحلة انتقالية لاستقلال ذاتي للمقاطعات، يموّلها المتروبول الفرنسي، وتكون بمثابة مقدمة لاستفتاء حول تقرير المصير يجري في

العام ١٩٩٨. ولم يترك إغتيال تجيباأو (١٩٨٩) أثرًا على هذا الاتفاق.

اتفاق ٥ أيار ١٩٩٨: وقّعت هذا الاتفاق، في نوميا، الحكومة الفرنسية (برئاسة جوسبان)، و«التجمّع من أجل كاليدونيا في إطار الجمهورية» (RPCR، برئاسة جاك لافلور). و«الجبهة الوطنية لتحرير الكاناك الاشتراكية» (FLNKS، برئاسة واميتن Wamyten الذي ترعّم الجبهة بعد تجيباأو). وقد وضع هذا الاتفاق كاليدونيا الجديدة على طريق التحرّر السياسي، وأنهى نظام «إقليم ما وراء البحار» الذي كانت تحكم بموجبه كمستعمرة فرنسية، وحدّد إجراءات كبرى: نقل صلاحيات الدولة إلى مجلس تنفيذي جديد، العمل على إقامة «مواطنية كاليدونية»، حماية العمل، وتنظيم، في مدة ١٥ إلى ٢٠ سنة، استفتاء حول سيادة كاليدونيا الجديدة التامة أو عدمها.

مدن ومعالم

* **نوميا Nouméa**: قاعدة كاليدونيا الجديدة. تعد نحو ٧٧ ألف نسمة. تأسست في العام ١٨٥٤ على شبه جزيرة في أقصى جنوب غربي الجزيرة الكبرى. معهد «أوقيانيا» الفرنسي يقع بالقرب منها. مرفأ. مركز إداري وتجاري وصناعي (تتم معالجة النيكل في ضواحيها). ومن صناعاتها: اللحوم المعلبة والأخشاب.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **تجيباأو، جان ماري Tjibaou, J.M.** (١٩٣٦-١٩٨٩): سياسي كاليدوني. تلقّى تعليمًا كاثوليكيًا، ورُسم أبًا (رجل دين) في العام ١٩٦٥. وبعد أن أتمّ دراسته في علم الاجتماع وعلم الاثنيات (في فرنسا) وعالج موضوع الهوية الثقافية للميلانيزيين (١٩٦٨-١٩٧٢) تخلى عن مهمته الدينية، وانخرط في العمل الاجتماعي والسياسي. أصبح رئيس بلدية هينغين Hienghène، ومستشار مقاطعة الساحل (١٩٧٧). أطلق مفهوم «استقلال الكاناك»، وترعّم الحركة الاستقلالية، لكنه كان دائمًا مناصرًا للحوار حتى مع أخصامه وفي أكثر الأوقات أزمةً وحراجةً. وقّع، في حزيران ١٩٨٨، اتفاقات ماتينيون Matignon مع ميشال روكار وجاك لافلور. اغتاله، في ١٩٨٩، أحد المتطرفين من أنصاره.

كاميرون



بطاقة تعريف

الموقع: في أفريقيا الغربية، تطل على خليج غينيا (٢٥٠ كلم) ولها حدود مشتركة مع كل من نيجيريا (١٧٢٠ كلم)، تشاد (١١٢٢ كلم)، أفريقيا الوسطى (٨٢٢ كلم)، الكونغو (٥٢٠ كلم)، الغابون (٣٠٢ كلم)، وغينيا الاستوائية (١٨٣ كلم). وطول شواطئها ٣٦٤ كلم.

المساحة: ٤٧٥ ٤٤٢ كلم^2.

العاصمة: ياونده. وأهم المدن: دوالا، نكونغسمبا، بافوسام، ماروا، غاروا، بامندا، كومبا (راجع باب «مدن ومعالم»).

اللغات: الفرنسية (يتكلمها ٧٥٪ من السكان) والانكليزية (٢٥٪)، واللغتان رسميتان. وهناك ٢٢٠ لغة ولهجة أفريقية محلية (قبائل).

السكان: يبلغ عددهم (بحسب تقديرات العام ١٩٩٩) نحو ١٥ مليون نسمة، وتشير التقديرات العلمية إلى أنهم سيبلغون نحو ٣٣ مليونًا في العام ٢٠٢٥. يتوزعون دينيًا على: ٤٥٪ إحيائيون (اتباع معتقدات أفريقية محلية)، ٢١٪ كاثوليك، ٢٠٪ مسلمون، ١٤٪ بروتستانت.
٧١,٥٪ منهم يسكنون الأرياف، و٢٨,٥٪ المدن. وينتمي سكان الكاميرون إلى أكثر من ٢٠٠ عرق وقبيلة، أهمها: الباميليكس، الكيرديس، الباهوان، الباساس، الدوالا، البامون، البولوس، الفانغ، التيكار والعرب السوداتيون...

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ٢ حزيران ١٩٧٢، وعُدّل عدة مرات، والتعديل الأخير جرى في ١٠ كانون الثاني ١٩٩٦.
تقسم البلاد إلى ١٠ مناطق، و٥٨ مقاطعة. أنشئ مجلس للشيوخ في العام ١٩٩٦. تكون الجمعية

الوطنية (البرلمان) من ١٨٠ عضوًا ينتخبون بالاقتراع الشامل لمدة خمسة أعوام. وينتخب رئيس الجمهورية، بالاقتراع الشامل أيضًا، لولاية مدتها سبعة أعوام؛ والرئيس الحالي هو بول بيا (رئيس منذ ٦ تشرين الثاني ١٩٨٢، وولايته الحالية بدأت مع إعادة انتخابه في تشرين الأول ١٩٩٧).

أحزاب الكاميرون: في الكاميرون حاليًا (ومنذ ١٩٩٠) نحو مائة حزب، أهمها: «التجمع الديمقراطي للشعب الكاميروني» (RDPC) الذي تأسس في العام ١٩٦٦ في العاصمة ياونده باسم «الاتحاد الوطني الكاميروني» (UNC) إثر دمج عدة أحزاب حكومية ومعارضة، وقد حلّ «التجمّع» محله بدءًا من ٣١ آذار ١٩٨٥، وبقي الحزب الحاكم الوحيد حتى كانون الأول ١٩٩٠. زعيمه رئيس الجمهورية بول بيا، وأمينه العام جوزف – شارل دوميا.

وهناك «اتحاد شعوب الكاميرون» (UPC) الذي تأسس في ١٠ نيسان ١٩٤٨، وحظر في ١٩٥٥ و١٩٦٠، وقاد حرب عصابات قمعها الجيش الفرنسي (أكثر من ٣ آلاف قتيل). وأُعيد تأسيس هذا الحزب في العام ١٩٩١، وانقسم إلى جناحين في العام ١٩٩٧، جناح بزعامة فريدريك كودوك والآخر بزعامة نده نتومزه. و«الاتحاد الوطني للديمقراطية والتقدم» (UNDP)، تأسس في ١٩٩١ بزعامة بللو بوبا ميغاري. و«الجبهة الاجتماعية الديمقراطية»، تأسست في ١٦ آذار ١٩٩٠، ويتزعمها جون فرو ندي، وتنتشر في المناطق الشمالية الغربية حيث السكان يتكلمون الانكليزية. «الحركة الاجتماعية من أجل الديمقراطية الجديدة»، ويتزعمها يوندو بلاك. «الاتحاد الديمقراطي للكاميرون»، تأسس في ١٩٩١، ويتزعمه أدامو ندام نجويا.

الاقتصاد: تتوزّع اليد العاملة: ٦٣٪ في الزراعة (التي تساهم بـ ٢٢٪ من الناتج المحلي الصافي)، ١٠٪ في الصناعة (١٨٪ من الناتج المحلي الصافي)، ٢٥٪ في الخدمات (٤٨٪)، ٢٪ في المناجم (١٢٪).
تشكل الزراعة الثروة الأولى في البلاد، ومعها الأحراج (الغابات) والثروة السمكية (٨٠ ألف طن من الأسماك في العام ١٩٩٤). وأهم المزروعات البن (وتأتي الكاميرون في المرتبة ٢٢ في إنتاجه)، والكاكاو (المرتبة ٧)، والموز، والقطن، والفول السوداني، والذرة البيضاء، والرز.
في الكاميرون إحتياطي نفطي يقدّر بـ ٥٥ مليون طن، بدأ استغلاله منذ العام ١٩٧٨؛ وإحتياطي من الغاز يقدّر بـ ١١٠ مليار متر مكعب. وهناك مناجم التيتان، والذهب، والبوكسيت والحديد، ولا تزال غير مستغلة. وأهم صناعاتها: الألومينيوم، الورق، الأسمنت، الغذائيات.
تصدّر الكاميرون النفط، الكاكاو، البن، الأخشاب والألومينيوم، خاصة إلى هولندا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا والغابون. وتستورد من فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة، غينيا، ايطاليا، البرازيل، هولندا واليابان.
يعتبر مرفأ دوالا أهم مرفأ في الكاميرون حيث تتم فيه ٩٠٪ من حركة النقل البحري، وتعتبر تيكو المرفأ الثاني.

نبذة تاريخية

مثل أفريقي نموذجي: «تعتبر الكاميرون أحد الأمثلة الصارخة على التقسيم الاستعماري الاعتباطي للقارة الأفريقية، وهو تقسيم دفع بالدول الأفريقية المستقلة حديثًا إلى التمسّك بمبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار حرصًا على توازنها الداخلي ودفاعًا عن استقلالها الهش. وهكذا فقد ورثت الكاميرون عن القوى الاستعمارية الكبرى (ألمانيا وبريطانيا وفرنسا) حدودًا معقدة ومناطق متنوعة جغرافيًا ومناخيًا وسكانًا مختلفين قبليًا وحضاريًا وثقافيًا.

وبطبيعة الحال فقد انعكس ذلك في ما بعد على تطوّرها السياسي وعلى طبيعة السلطة فيها» (موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٦٣).

قبل الاستعمار الألماني وأثناءه: ثمة مؤرّخون يستدلون على نزول الفينيقيين والقرطاجيين واليونان على ساحل الكاميرون، وهناك ذكر للبيغمة (Pygmées، قبائل أفريقية سكنت الأدغال منذ القديم) في الألياذة، كما هناك وصف مسهب للكاميرون في الكتابات العربية القديمة وخاصة لامبراطورية «قانم» (أو كانم) التي أدخلت الإسلام إلى البلاد ووصلت فتوحاتها إلى الأداموا (شمالي الكاميرون).

في القرن الخامس عشر، وصل الملاح البرتغالي فرناندو بو F. Poo إلى شواطئ الكاميرون، وفي الربع الأخير من القرن المذكور بدأ البرتغاليون يتوغلون في البلاد ويستكشفون معالمها. ومنذ القرن السابع عشر بدأ يتعاقب على البلاد تجّار العبيد البرتغاليون والإسبان والألمان والأميركيون بهدف «اصطياد» (خاصة في المناطق الساحلية) الزنوج والمتاجرة بهم في المستعمرات الأميركية (وعرف القرن الثامن عشر بزحمة المفاوضات البريطانية حول المنطقة وإرسال المبشرين البريطانيين إليها).

لكن الألمان كانوا السبّاقين إلى فرض استعمارهم على الكاميرون. ففي العام ١٨٦٨، قامت على الساحل أول محطة تجارية تابعة لشركة إدوارد وورمن E. Woermann. وفي ١٢ تموز ١٨٨٤، توصل وورمن إلى إقناع زعماء الدوالا بالتوقيع على معاهدة حماية ألمانية، وتمّ الإعلان عن إقامة «محمية الكاميرون الألمانية» German Kamerun Protectorate.

حكم الألمان هذه المستعمرة بقساوة شديدة، وقمعوا بوحشية انتفاضات قبائل الباسا والبولو، وسحقوا ثورة ملك دوالا «مانغا بيل» Manga Ball، وتمكنوا من اعتقاله ومحاكمته وشنقه (١٩١٤). لكن الألمان، من جهة ثانية، وضعوا أُسس الدولة الحديثة في الكاميرون، واستصلحوا الأراضي ومدّوا السكك الحديدية وشقوا الطرق وفتحوا المدارس والمستشفيات. وفي ١٩١٣، وقعت ألمانيا وبريطانيا معاهدة جعلت من نهر أكبايافي حدودًا طبيعية بين الكاميرون ونيجيريا.

الاستعمار الفرنسي والبريطاني: ظل نظام الحماية الألمانية قائمًا حتى ١٩١٦ حين تمكنت القوات المشتركة الفرنسية – الانكليزية من طرد الألمان (نحو ١٨٠٠ ألماني) وعزل آخر حاكم ألماني للكاميرون. وكانت هذه الحملة نتيجة طبيعية لهزيمة الألمان في الحرب العالمية الأولى.

بعد معاهدة فرساي (٢٨ حزيران ١٩١٩)، وضع الكاميرون، نظريًا، تحت انتداب عصبة الأمم، ثم تحت الاحتلال الفرنسي (أربعة أخماس البلاد) والاحتلال البريطاني (خمس البلاد) عمليًا.

في ٢٧ آب ١٩٤٠، أعلنت السلطات الاستعمارية في الكاميرون انضمامها إلى «فرنسا الحرة» (ديغول). وفي ١٩٤٥، تحوّل نظام الانتداب في الكاميرون إلى نظام الوصاية. وبين ١٩٥٥ و١٩٦٢، ثار حزب «اتحاد شعوب الكاميرون»، وقُتل زعيمه روبن أم نيوبي في ١٣ أيلول ١٩٥٨، وفي آخر يوم من هذه السنة، أعلن عن قيام الكاميرون الفرنسي المستقل ذاتيًا.

الاستقلال: في الأول من كانون الثاني ١٩٦٠، أعلن عن استقلال الجزء الشرقي (الفرنسي) من الكاميرون. وفي ٥ أيار ١٩٦٠، انتخب أحمدو أهيدجو رئيسًا، وهو مسلم من قبيلة البول Peul. وفي شباط ١٩٦١، جرى استفتاء انشقّ، على أثره، الكاميرون البريطاني إلى مناطق شمالية انضمت إلى نجيريا، ومناطق جنوبية انضمت إلى الكاميرون (الفرنسي سابقًا، والمستقل منذ كانون الثاني ١٩٦٠). وفي الأول من تشرين الأول ١٩٦١، تمّ

الإعلان عن تأسيس «جمهورية الكاميرون الاتحادية». وفي العام ١٩٦٦، أعلنت أحزاب المنطقتين عن وحدتها. وفي ٢٠ أيار ١٩٧٢، جرى استفتاء حول الدولة الموحّدة التي نال القبول بها ٩٩,٩٧٪ من الأصوات، وصدر إصلاح دستوري، وتمّ الانتقال إلى مرحلة دولة الكاميرون الموحّدة والناطقة باللغتين الفرنسية والانكليزية. وكتعبير عملي على وحدة البلاد، تمّ، وعلى وجه السرعة (١٩٧٤)، إنجاز طريق سكة حديد عابر للكاميرون بطول ٦٢٢ كلم ويصل بين ياونده ونغاونديره. وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٨٢، استقال أهيدجو لأسباب صحية، ثم ما لبث بعد شهور قليلة أن غادر الكاميرون ليعيش في فرنسا والسنغال حتى وفاته في داكار في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٩.

ثمن الاستقلال، «إتحاد شعوب الكاميرون»: جاء استقلال الكاميرون بعد سنين طويلة من القمع الذي مارسته السلطات الاستعمارية ضد حركة شعبية أدارها وتزعّمها حزب «اتحاد شعوب الكاميرون» الذي تأتس في نيسان ١٩٤٨ في ضواحي مدينة دوالا برعاية «التجمّع الديمقراطي الأفريقي» (هو تجمّع الأحزاب السياسية المعادية للاستعمار في أفريقيا الغربية الفرنسية، تأسس عندما قرّر القادة الأفريقيون المجتمعون في باماكو عاصمة مالي في ٦ تشرين الأول ١٩٤٦ تأسيس تجمّع الأحزاب السياسية المعادية للاستعمار في بلدان غربي أفريقيا الناطقة بالفرنسية، وذلك بمبادرة مندوب ساحل العاج فيليكس هوفويت بوانيي). ولقد سعى «اتحاد شعوب الكاميرون» إلى إسماع صوت الكاميرونيين في المحافل الدولية والتعبير عن رغبته في التحرّر والاستقلال. فاشترك في لجان التنسيق التابعة للتجمّع الديمقراطي الأفريقي، وفي مؤتمر الشعوب الأفرو آسيوية، وفي مؤتمر باندونغ، بل استطاع أن يوصل صوته إلى منبر الأمم المتحدة. وبعد العام ١٩٥١، انحاز زعماء «التجمّع الديمقراطي الأفريقي» انحيازًا واضحًا إلى فرنسا، فوجد «اتحاد شعوب الكاميرون» نفسه معزولًا، وهدفًا للسلطات الاستعمارية الفرنسية، إلا أنه كان قد حصل على تأييد كبير من الكاميرونيين الذين التفّوا حول شعاري الوحدة والاستقلال. وكان الاتحاد قد نجح في السيطرة على عدد من المنظمات والجمعيات، وعقد مؤتمره الأول من ١٠ إلى ١٣ نيسان ١٩٥٠، وانتخب زعيمًا تقليديًا له هو جوميس ماسياس. وفي مؤتمره الثاني (٣٠ أيلول ١٩٥٢) اختار الاتحاد فيليكس رولاند مومييه زعيمًا له. ولكن السلطة الاستعمارية سعت لتصفية هذا القائد الجديد والسكرتير العام ونواب رؤساء الاتحاد. ففي ٢٥ أيار ١٩٥٣، تعرّض السكرتير العام للاتحاد روبين أوم نيوبي لمحاولة اغتيال بعد مهمة ناجحة في الأمم المتحدة، ثم أصيب نائب رئيس الاتحاد آبل كينغوي بجروح خطيرة في كمين نُصب له. وفي ٢٢ أيار ١٩٥٥، اشترك ممثلو «اتحاد شعوب الكاميرون»، مع عدد من المنظمات الأخرى، في إصدار بيان مشترك أعلنوا فيه عن ان السلطات الاستعمارية لا تمثّل أحدًا. ثم قاموا بتظاهرات سلمية. لكن السلطة الاستعمارية، بشخص مفوضها السامي رولان بريه، أمرت الجيش بإطلاق النار على المتظاهرين، وسقط أكثر من ٥ آلاف ضحية.

وفي ١٣ تموز ١٩٥٥، تمّ حلّ «اتحاد شعوب الكاميرون» و«الشبيبة الديمقراطية للكاميرون» و«الاتحاد الديمقراطي لنساء الكاميرون». فتبنى الاتحاد العمل السري، وعمد سكرتيره إلى تنظيم حركة مقاومة في منطقته (ساماغا البحرية)، وأعلن التمرّد المسلح، وتأسيس «المجلس الوطني التنظيمي» الذي سوف يشرف على كل النشاطات شبه العسكرية. ثم غادر مومييه وكينغوي وأواندييه الكاميرون الفرنسي وأقاموا في الكاميرون البريطاني. غير أنهم طردوا من هناك.

وفي الانتخابات النيابية للعام ١٩٥٦ دعا «اتحاد شعوب الكاميرون» إلى مقاطعتها، فلبى ٨٥٪ الدعوة. ووجدت السلطة في ذلك مبررًا لتصفية الاتحاد، وعمدت إلى قتل روبن أوم نيوبي في مخبئه والسلاح بيده. ثم قامت بتصفية فيليكس مومييه في جنيف على يد أحد رجال مخابراتها.

وعندما أعلن المجلس الوطني التنظيمي تحوّله إلى «جيش تحرير وطني كاميروني» بزعامة سينغاب مارتن قررت فرنسا إرسال حملة عسكرية بقيادة الجنرال بريان لقمع هذه الثورة، ورفضت الانصياع لقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى تنظيم انتخابات حرة بإشراف دولي. وفي شباط ١٩٥٨، تخلى الفرنسيون عن حكومة أندري ماري مبيدا الذي كان صنيعتهم وأتوا بأحمدو أهيدجو بدلًا عنه، وكان هذا من مؤيديهم.

بين ١٩٦٠ و١٩٦٢، قامت الحملة العسكرية الفرنسية بعمليات تمشيط هائلة وخاصة في المناطق التي تؤيد «اتحاد شعوب الكاميرون». ثم حاول الاتحاد أن يعيد تنظيم نفسه بعد أن أنهكته التصفيات. وفي ١٩٦١، اتخذت كوادر الحزب سلسلة من الإجراءات أدّت إلى عودة التحاق أواندييه بحركة المقاومة السرية ومعه زعماء آخرون مثل أوسينده أفانا (قتله جيش أهيدجو في ١٥ آذار ١٩٦٦). وقرر المؤتمر أيضًا الشروع بالثورة في مناطق جديدة مثل الجبهة المؤقتة على حدود الكونغو برازافيل، ومتابعة النشاط الدبلوماسي الدولي.

غير ان الخلافات الداخلية والعزلة والمصاعب المادية استنزفت الاتحاد. وفي ١٨ آب ١٩٧٠ أوقفت السلطات الفرنسية إرنست أواندييه رئيس المجلس الثوري لاتحاد شعوب الكاميرون. وبعد محاكمة صورية أدانها الرأي العام الدولي نفّذ فيه حكم الإعدام في ١٥ كانون الثاني ١٩٧١ (هذه المقاطع الواردة تحت العنوان الفرعي «ثمن الاستقلال...»، عن «موسوعة السياسة»، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٦٥-٦٦).

عهد أحمدو أهيدجو: سعى الرئيس أهيدجو، لتدعيم الوحدة الوطنية، إلى تأسيس حزب حاكم واحد انطلاقًا من حزب «الاتحاد الكاميروني» الذي تأسس منذ ١٩٥٨ برعاية فرنسية. وفي انتخابات نيسان ١٩٦٠ النيابية حصل هذا الحزب على كل مقاعد الشمال، وكان ذلك مقدمة لانتخاب أهيدجو رئيسًا للجمهورية في أيار ١٩٦٠. وبعد ذلك توصّل أهيدجو إلى دمج كل التجمّعات والأحزاب الصغيرة في اتحاد كاميروني وطني في العام ١٩٦٦.

وبرغم عدم وجود نقابة أو نقابات بشكل رسمي (إلا بعد ١٩٧٠، عندما نشأت نقابة واحدة هي «الاتحاد الوطني لعمّال الكاميرون»)، فقد حدثت عدة تحركات نقابية؛ ذلك ان سياسة الإنماء المركزي والليبرالية المبرمجة لنظام أهيدجو أتاحت لمجموعة من الشركات الأجنبية المتجذرة في البلاد أن تحقق أرباحًا طائلة على حساب سكان الأرياف الذين عانوا من أوضاع معيشية صعبة للغاية.

غير ان كل الحركات المعارضة لم تشكل خطرًا على نظام أهيدجو الذي كانت كل الأوساط المالية الدولية تكيل له المديح وتشيد بتعاونه معها. وظلت فرنسا، رغم انسحابها، أول مصدر للكاميرون وأول زبون لها. فقد احتكر الفرنسيون معظم المنتوجات الزراعية (من قطن وفستق سوداني وموز ومطاط وخشب)، واحتكروا ثروات المناجم، وكذلك النفط.

وخلال العام ١٩٧٩ وأوائل ١٩٨٠ حصلت سلسلة من الاضطرابات السياسية: الكشف عن مؤامرة انقلابية، سحق تمرّد قام به سكان مقاطعة دولي، معارضة سرية بقيادة عناصر سياسية جنوبية، كتابات مناوئة للحكومة في الخارج.

وأُعيد انتخاب أحمدو أهيدجو لولاية جديدة (١٩٨٠). وفي خطاب ألقاه، في شباط ١٩٨٠، نفى أهيدجو كل الاتهامات عن خرق حقوق الإنسان في ظل نظامه. وفي تشرين الثاني ١٩٨٢، أي بعد ٢٢ عامًا من الحكم، استقال أهيدجو، وسلّم السلطات إلى رئيس الوزراء بول بيا دون أن يذكر أسبابًا رسمية لاستقالته.

عهد بول بيا: ظل أهيدجو محتفظًا برئاسة حزب «الاتحاد الوطني للكاميرون» الحاكم،

وسرى اعتقاد بأن بيا سيبقى على نهج أهيدجو إلى أن جرى تشكيل حكومة جديدة (١٩٨٣)، ثم إعلان بيا (في ٢٢ آب ١٩٨٣) عن وقوع مؤامرة وعن اعتقال إثنين من مساعدي أهيدجو، وقيامه بترتيب إتحادي جديد فأعاد تنظيم المقاطعات التي قفز عددها من ٧ إلى ١٠ مقاطعات. وبعد أقل من أسبوع، أي في ٢٧ آب ١٩٨٣، أُعلن عن استقالة أهيدجو من رئاسة الحزب ليحل بيا محله في دورة طارئة. ولجأ أهيدجو إلى فرنسا وراح يصدر البيانات المعارضة لبيا.

أعلن بيا عزمه على إحلال الديمقراطية في البلاد وخفف من السيطرة على الصحافة. لكنه (وهو مسيحي، وأحمدو أهيدجو مسلم) واجه معارضة الجماعات الإسلامية الشمالية القوية، وتمكن خلال ستة أشهر أن يعيد الاستقرار إلى المنطقة. وفي كانون الثاني ١٩٨٤ وافق البرلمان على تعديل دستوري أعاد للبلاد إسم «جمهورية الكاميرون»، وألغى إسم «الجمهورية الاتحادية» الذي تمّ تبنّيه منذ العام ١٩٧٢.

وفي نهاية شباط ١٩٨٤ جرت محاكمة الذين أُعلن عن تورطهم في المحاولة الانقلابية، وكان بينهم أهيدجو الذي حوكم غيابيًا. ثم جرت محاولة انقلابية أخرى (نيسان ١٩٨٤) فاشلة كان أهيدجو نفسه يقف وراءها، وقادها العقيد صالح ابراهيم رئيس الحرس الجمهوري. وفي أيار ١٩٨٤، أعدم ٤٦ شخصًا من مدبري الانقلاب.

تميزت السنوات اللاحقة بعدم الاستقرار: المناطق التي كانت تحت الاستعمار البريطاني (وسكانها أنكلوفون) عادت تطالب بالنظام الاتحادي من منطلق انها مناطق محرومة قياسًا على ما تجنيه المناطق «الفرنسية» من موازنة الدولة، والأزمة الاقتصادية زادت من تفاقمها بدءًا من العام ١٩٨٦، أي مع الانخفاض في إنتاج النفط والمواد الزراعية. وكان من شأن هذا الوضع أن يزيد من التململ ومن نمو المعارضة التي استطاعت، رغم القمع الشديد الذي واجهته من السلطة، أن تنتزع، في العام ١٩٩١، السماح بتعدد الأحزاب، وبإجراء انتخابات نيابية. وقد فاز في هذه الانتخابات حزب الاتحاد الوطني الذي يتزعمه الرئيس بول بيا (كان قد انتخب لولاية جديدة في ٢٤ نيسان ١٩٨٧). وفي ١١ تشرين الأول ١٩٩٢، انتخب بول بيا مجددًا رئيسًا للجمهورية، وكان منافسه جون فرو ندي الذي وُضع في الإقامة الجبرية بعد أيام من الانتخابات وبعد إعلان لحالة الطوارئ.

أراض متنازع عليها مع نيجيريا: في كانون الثاني ١٩٩٤، ساد توتّر شديد بين الكاميرون ونيجيريا إثر إقدام الأخيرة على احتلال جزيرتين كاميرونيتين، حيث ان البلدين يتنازعان شبه جزيرة باكاسي Bakassi الغنية بالبترول وتبلغ مساحتها ألف كلم^2. وهذه الخلافات الحدودية في مناطق سواحلهما الأطلسية المشتركة تعود إلى عشية استقلال البلدين (مطلع الستينات). والمناطق المتنازع عليها لا تفصلها حدود معروفة كونها صحراوية وغير آهلة إلا بعدد قليل من القبائل التي تعيش على الثروة السمكية الوفيرة على مدخل خليج غينيا. وعلى بعد كيلومترات عدة من الحدود الكاميرونية، وتحديدًا في إقليم أكيب توجد ثروة معدنية ونفطية تستثمرها شركة «موبيل» الأميركية و«إلف» الفرنسية. ولم تكف الحكومة الكاميرونية، منذ استقلالها، عن المطالبة بجزيرتَي داموند وجابانه اللتين تعتبرهما نيجيريا جزءًا من ترابها الوطني.

في آذار ١٩٩٤، أقدمت الكاميرون على رفع نزاعها الحدودي مع نيجيريا إلى مجلس الأمن، وإلى محكمة العدل الدولية. وطلب مجلس الأمن من الدولتين مواصلة الحوار لتسوية «خلافهما الحدودي على شبه جزيرة باكاسي بالوسائل السلمية». وكانت الكاميرون تعلّق أهمية خاصة على معاهدة التعاون العسكري التي وقعتها مع فرنسا عقب الاستقلال، وتسمح لها بالحصول على الحماية اللازمة في حال تعرضها لاعتداء

خارجي. وبالفعل، عمدت فرنسا إلى إرسال ما سمتهم «مستشارين» إلى ياونده. ومن المعروف أن الشركات الفرنسية تسيطر على غالبية النشاط النفطي في الكاميرون، إذ تتولى شركة «ألف أكيتان» إنتاج ما يصل إلى حوالى ٨٥ ألف برميل يوميًا.

وتجددت الاشتباكات بين الدولتين حول شبه جزيرة باكاسي في شباط ١٩٩٦. وبعدها، حققت الكاميرون، على الصعيد الدولي، نصرًا دبلوماسيًا، وذلك بالحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي الذي يعترف بصلاحيتها البت في النزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا حول شبه جزيرة باكاسي.

بيا رئيسًا لولاية جديدة: على الصعيد السياسي الداخلي، تميّزت انتخابات تشرين الأول ١٩٩٧ الرئاسية بفوز بول بيا (٩٢٪ من أصوات الناخبين) بولاية جديدة لمدة سبع سنوات. وقد قاطع هذه الانتخابات الحزبان الرئيسيان في المعارضة اللذان كانا يزاحمان حزب الرئيس بيا «التجمّع الديمقراطي للشعب الكاميروني» (RDPC)، وهما: «الجبهة الاجتماعية الديمقراطية» (SDF) التي يتزعمها جون فرو ندي، و«الاتحاد الوطني للديمقراطية والتقدم» (UNDP) بزعامة مايغاري بللو بوبا. وتشكلت حكومة ائتلاف سيطر حزب الرئيس على غالبية حقائبها، وترأسها الرئيس السابق للوزراء بيتر مافاني موسونج، وضمّت ثلاثة وزراء من حزب الاتحاد الوطني للديمقراطية والتقدم، ومنهم زعيم الحزب مايغارين بللو بوبا (وزير دولة لشؤون التنمية الصناعية والتجارية)، ووزيرًا واحدًا عن اتحاد الشعب الكاميروني.

مدن ومعالم

* **دوالا Douala**: أكبر مدن الكاميرون وأهم مرافئها. تقع عند ملتقى عدة أنهر ساحلية (خليج غينيا). قاعدة المقاطعة الساحلية. تعد نحو ١٫٤ مليون نسمة. صيد السمك. صناعات غذائية، كيميائية ونسيجية، تتغذى بالطاقة من مفاعلات إيديا. الحركة التجارية في مينائها تصل إلى حدود ٤ مليون طن في العام.

* **نكونغسمبا Nkongsamba**: مدينة كاميرونية. تعد نحو مائة ألف نسمة. شهيرة بإنتاج البن، وبالسياحة (شلالات إيكوم).

* **ياونده Yaoundé**: عاصمة الكاميرون، وقاعدة مقاطعة الجنوب، تربطها بمدينة دوالا طريق سكة حديد. تعد نحو مليون نسمة (تقديرات ١٩٩٩). صناعات غذائية. جامعتها ثنائية اللغة (الفرنسية والانكليزية) تأسست في العام ١٩٦٢. الغالبية العظمى من سكان ياونده تدين بالمسيحية (كاثوليك وبروتستانت) إذ كانت الإرساليات ناشطة فيها منذ أوائل القرن التاسع عشر. وتعتبر كرسيها الأسقفي، في الوقت الحاضر، إحدى أهم الأسقفيات الكاثوليكية في أفريقيا.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **أهيدجو، أحمدو Ahidjo, Ahmadou** (١٩٢٤–١٩٨٩): رئيس جمهورية الكاميرون منذ ١٩٦٠ إلى اعتزاله في ١٩٨٢. ولد في مدينة غاروا Garoua (شمالي البلاد، وتعد حاليًا –١٩٩٩– نحو ٢٢٠ ألف نسمة)، مسلم، يتحدر من أسرة متواضعة. حصل على دبلوم معهد الدراسات السياسية والاجتماعية في ياونده (١٩٤١). عمل موظفًا في البريد والتلغراف من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٦. انتُخب نائبًا من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٢. رئيس الجمعية الإقليمية فرئيس الجمعية التشريعية من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧. عيّن مستشارًا للاتحاد الفرنسي من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٨، فنائبًا لرئيس الوزراء فرئيسًا للوزراء ١٩٥٧–١٩٥٨، ثم أصبح رئيسًا للكاميرون المستقل في أول كانون الثاني ١٩٦١. وبعد اتحاد الكاميرون الفرنسي (سابقًا) مع الكاميرون البريطاني (سابقًا) في أول تشرين الأول ١٩٦١، أصبح أهيدجو رئيسًا للدولة الاتحادية، وكذلك رئيسًا لها في ١٩٧٢ بعد أن تحولت الكاميرون إلى دولة موحّدة بسيطة، وتوالى انتخابه رئيسًا للجمهورية حتى ١٩٨٢ حين استقال وخلفه رئيس وزرائه بول بيا.

في بدايات حكمه، كان منحازًا للغرب انحيازًا كاملًا، إذ إن بلدان المعسكر الاشتراكي حاولت دعم معارضيه والمتمردين ضده. وقدمت له فرنسا المساعدات العسكرية وغيرها، رغم انه كان يرفض الوصاية الفرنسية. كانت مناطق الجنوب هي مناطق تمركز أكثر معارضيه (راجع النبذة التاريخية).

* **بيا، بول Biya, Paul** (١٩٣٣–): الرئيس الحالي (منذ ١٩٨٢) لجمهورية الكاميرون. من مواليد الجنوب، مسيحيي ويتقن الفرنسية والانكليزية. كان اليد اليمنى للرئيس أهيدجو خاصة في السياسة الداخلية (راجع النبذة التاريخية).

كردستان

(راجع:
- «كردستان ايران» في «ايران»، ج٤، ص١٧٢–١٧٩؛
- «كردستان تركيا» في «تركيا»، ج٦، ص٢٤١–٢٥٥؛
- «كردستان العراق» في «العراق»، ج١٢، ص١٦٣–١٧٥).

الجالية الكردية في أوروبا الغربية

وجود الجالية الكردية في أوروبا حديث العهد، ويعود إلى الستينات والسبعينات من القرن العشرين حين أخذ العمّال الأتراك يهاجرون إليها بحثًا عن العمل. وكان بينهم كثير من الأكراد الذين استقروا بشكل خاص في ألمانيا وفرنسا وهولندا. ولم يكن للأحزاب القومية الكردية تأثير كبير عليهم. إلا أن بقاءهم في أوروبا وتطوّر الأمور في تركيا أفسحا لهم المجال لاكتشاف هويتهم سياسيًا والحديث عنها من دون خوف كما كان الحال في تركيا. واستمرّت الهجرة الاقتصادية خلال ستينات وسبعينات القرن العشرين من دون توقف على رغم ان الهجرة السياسية أخذت منذ أوائل ثمانينات القرن العشرين تزداد وتتسع بسرعة لا سابق لها على حساب الهجرة الاقتصادية.

لم تكن ظاهرة اللجوء السياسي إلى أوروبا معروفة لدى الأكراد في خمسينات القرن العشرين. وكان الانقلاب العسكري في تركيا عام ١٩٦٠ العامل الأول لدفع بعض الأكراد الأتراك للجوء إلى دول أوروبية. وازدادت طلباتهم في اللجوء مع الانقلاب الثاني عام ١٩٧١ والثالث عام ١٩٨٠ لتصل ذروتها وتستمر في التصاعد مع اندلاع الحركة المسلحة التي قادها حزب العمّال الكردستاني منذ ١٩٨٤.

أما بالنسبة إلى الأكراد العراقيين فإن لجوءهم السياسي إلى الغرب بدأ مع الحركة الكردية المسلحة عام ١٩٦١. وازداد بعد انهيارهم عام ١٩٧٥. فقد التجأ مئات من المشاركين في الحركة إلى أوروبا وإلى أميركا. وكان أكثرهم من المتعلمين وحملة الشهادات ممن رفضوا العودة إلى العراق وتسليم أنفسهم إلى السلطات المركزية خوفًا من المصير الذي كان ينتظرهم. فاستفادوا من فرصة تعاطف عدد من البلدان الغربية مع ظروفهم. فاستقرّوا بشكل خاص في انكلترا وألمانيا وهولندا وأميركا كلاجئين سياسيين. وحافظ غالبيتهم على روابطهم بالقضية الكردية فعملوا لها على الأرضية الغربية حسب حدودها وقوانينها.

وازدادت هجرة الأكراد العراقيين والتجاؤهم إلى أوروبا الغربية أثناء الحرب العراقية – الايرانية. ووصلت ذروتها بعد عمليات الأنفال وقصف مدينة حلبجة (١٩٨٨)، ومن ثم اتسع نطاقها بعد انهيار انتفاضة ١٩٩١. وأدت الحروب المتعددة منذ ١٩٩٤ بين الحزبين الكرديين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وعدم الاستقرار في المنطقة وتدهور حال المعيشة إلى تطوّر لا سابق له في ظاهرة اللجوء والهجرة إلى أوروبا الغربية.

أما الأكراد الإيرانيون فإن حضورهم السياسي في أوروبا كان محدودًا جدًا في زمن الشاه. لكنهم أخذوا يزدادون عددًا مع اندلاع الحرب بين الحركة القومية الكردية والنظام الإسلامي في ١٩٧٩ ومع بداية الحرب بين العراق وإيران. والهجرة السياسية هذه ما زالت مستمرة ولكن بحجم أخف جدًا من السابق بسبب ضعف الحركة الكردية في إيران.

ولم يصبح لجوء أكراد سورية إلى أوروبا الغربية حركة واسعة إلا مع بداية تطبيق سياسة

الحزام العربي حول المناطق الكردية في ١٩٧١. فازدادت الضغوط عليهم ودفعت بعدد منهم إلى البحث عن موطن آخر.

وتبين آخر التقديرات (١٩٩٦) أن عدد أفراد الجالية الكردية في أوروبا الغربية وحدها تزيد بقليل عن ٨٠٠ ألف شخص. وتأتي ألمانيا على رأس الدول المستقبلة لهم بما يزيد عن نصف مليون، ومن ثم فرنسا حيث يقدّر عدد الأكراد فيها بـ ٨٠ ألفًا. وهولندا تحتل المرتبة الثالثة وفيها ٤٦ ألفًا، والسويد ٣٢ ألفًا، والنمسا ٣٠ ألفًا، وسويسرا ٢٤ ألفًا، وبريطانيا ٢١ ألفًا، وبلجيكا ١٦ ألفًا والدانمارك ٥ آلاف. ويقدر عددهم في كل من اليونان والنروج وفنلندا بعدة آلاف. واعتمادًا على التقديرات أيضًا فإن أكراد تركيا يشكلون أعلى نسبة في أوروبا ويشكلون ما يقرب من ٨٠٪ من مجموع الأكراد المهاجرين. يأتي بعدهم أكراد العراق (١٠٪)، وأكراد سورية (٦٪)، وأكراد إيران (٤٪).

وجدت الجالية الكردية في الغرب مجالاً للتعبير عن نفسها وعن هويتها وطموحاتها لم تكن تعرفه في أي من البلدان التي يعيش فيها الأكراد. ووجدوا التعاطف والتشجيع لقضيتهم من لدن الأفراد والمؤسسات غير الرسمية وحتى الرسمية في بعض الحالات.

أما البلد الذي يعيشون فيه بأفضل ما يمكن أن يعيشه مهاجر فهو السويد. وقد لا يكون من باب العبث أن يتحدث الأكراد عن «كردستان السويد». فالمساعدات التي يحصلون عليها تتجاوز المساعدات التي تحصل عليها الجاليات الكردية في الدول الأخرى. وهم يشكلون أكثر التجمعات نشاطًا من الناحية الثقافية. فأكثر الكتب الكردية الصادرة في أوروبا تطبع في السويد. وليس غريبًا أن يتحدث أكراد تركيا عن «النهضة» الآتية من السويد في ما يتعلق بثقافتهم ولغتهم. وقد وصل تأثرهم وانخراطهم في الحياة السويدية إلى درجة استطاعت معها إحدى الشابات الكرديات أن تصبح نائبًا في البرلمان (هلكوت حكيم، أستاذ مساعد في جامعة باريس، «الحياة»، ٥ كانون الثاني ١٩٩٩، ص١٧).

وكان من أبرز النشاطات التي قام بها أفراد الجاليات الكردية في الغرب المؤتمر الكردي القومي الذي عقد في أمستردام (هولندا) في أيار ١٩٩٩. وقد حضر هذا المؤتمر أكراد من العراق، إيران، تركيا وسورية، وأفراد يمثلون الأقليات القومية والدينية المتواجدة في كردستان، وأكثرية الحضور كانوا من أكراد المهجر. وقد طرح المؤتمر نفسه كأعلى هيئة سياسية لكردستان، ودعا إلى الوحدة القومية وحق تقرير المصير، وشكل العديد من اللجان لمتابعة مختلف القضايا التي تهم الأكراد، وتمّ انتخاب هيئة قيادية.

كردستان تركيا

القضية الكردية كما يطرحها عالم الاجتماع التركي إسماعيل بيشكجي (مناقشة): كتاب عالم الاجتماع التركي إسماعيل بيشكجي يحمل عنوان «كردستان مستعمرة دولية»، عام ١٩٩٠ (عرّبه زهير عبد الملك، دار APEC للطبع والنشر، السويد، ١٩٩٨)، وبسببه أودع المؤلف السجن. تناوله، تحقيقًا، نوري طالباني («الحياة»، ٤ تموز ١٩٩٩، ص١٩)، ومنه الأفكار الرئيسية التالية التي يتضمنها الكتاب:

– عملت محاكمات العام ١٩٧١ في أنقرة ضد الأكراد على تنامي وعيهم القومي. ومع الثمانينات ازداد تطوّر المجتمع الكردي، وأخذ الكرد ينظرون إلى مواقفهم وسلوكهم بشكل يختلف عما كان سائدًا في الماضي. فقد أخذوا يتكلمون بلغتهم القومية أمام المحاكم والهيئات الرسمية الأخرى.

– إن كردستان بلد لا يتمتع حتى بصفة البلد المستعمر، وإن الأكراد شعب يجد نفسه في وضع أسوأ من حالة الشعوب المستعمرة الأخرى. فكردستان لم تستعمر بل قُسّمت بين دول عديدة ساهمت جميعها في إنكار حقوقها القومية. وسياسة

الإنكار هذه شملت حتى الأكراد الذين يعيشون في أرمينيا ودول الاتحاد السوفياتي السابقة. فقد نظمت ضدهم أكبر عملية تهجير قسري جماعي عام ١٩٤٤.

– الأكراد ليسوا أقلية لأنهم يعيشون في وطنهم وعلى أرضهم، وهم السكان الأصليون لهذه البلاد، ولم يأتوا إلى كردستان من إقليم أو منطقة أخرى. «وعلى العكس من ذلك، وصل الأتراك، على سبيل المثال، إلى الأناضول في القرن الحادي عشر. فالأكراد ينتمون، شأن العرب والفرس، إلى السكان الأصليين في الشرق الأدنى». إن من الصعوبة بمكان الحديث عن أقلية يتراوح عددها بحدود ٣٠ مليون نسمة.

– شكّلت معاهدة لوزان التي جزّأت كردستان عام ١٩٢٣ تعاقدًا امبرياليًا على تقسيم كردستان والأمة الكردية. فقد أدّت هذه المعاهدة إلى إنشاء دولة تركية مستقلة. أما بالنسبة إلى الأكراد، فقد رسخت «الاضطهاد والعبودية واستعمار كردستان، بل إخضاعها لنظام استعماري دولي».

– إن موقع كردستان الاستراتيجي في قلب الشرق الأدنى والموارد النفطية الموجودة فيه كانا من العوامل الرئيسية الخارجية لتقسيم كردستان. ولقد «تعاونت الحكومات العربية والتركية والإيرانية مع الامبرياليين الانكليز والفرنسيين لخلق هياكل اقتصادية وسياسية وعسكرية داخل أربعة بلدان على الأقل من بلدان الشرق الأدنى تتوافق ومصالح الامبريالية». وقد رفض الأكراد هذا المصير، «فمنذ الربع الأول من القرن العشرين والأكراد يكافحون بعناد المصير الذي فرضته عليهم الدول الامبريالية الكبرى والمتعاونون الإقليميون معهم».

– كان هناك تعاون وثيق بين الكماليين والامبرياليين خلال عملية تجزئة كردستان. ومارس الكماليون ضد الأكراد كل أساليب إنهائهم: لغةً وثقافةً وقوميةً.

– يزعم حكّام تركيا ان الأكراد يتمتعون بالحريات العامة وبالمساواة. إن ذلك مرهون بشرط أساسي وهو «إنكارهم لهويتهم القومية».

– لعبت الأمم المتحدة دورًا كبيرًا في إزالة الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، لكنها فشلت في لعب أي دور إيجابي بالنسبة إلى القضية الكردية بسبب تجزئة كردستان، وبفضل الجهود المشتركة للدول التي تقتسم كردستان لعرقلة أي جهد يهدف على عرضها أمام إحدى هيئات الأمم المتحدة.

– «إن الأكراد أمة بلا دولة، والهدف الرئيسي للاستعمار الدولي أن يحول دون تأسيس دولة كردية، الأمر الذي يسهّل الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية ولآبار النفط والمياه والمعادن الأخرى من ثروات كردستان». لقد وصل الأمر بتركيا انها منعت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة من التحقيق في استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الكرد في كردستان العراق الذين لجأوا إلى تركيا في أيلول ١٩٨٨.

– لقد شكّل الصراع المسلّح الذي بدأه حزب العمّال الكردستاني في ١٥ آب ١٩٨٤ حدثًا مهمًا في التاريخ الكردي. وكان الانقلاب العسكري (التركي) الذي نفّذ في ١٩٨٠ قد أدّى إلى نزوح عدد كبير من المثقفين الأكراد إلى أوروبا الذين لعبوا دورًا أساسيًا في عرض المسألة الكردية أمام الرأي العام الأوروبي. إن العمليات العسكرية والممارسات العنصرية والتهجير الجماعي للسكان والمذابح التي قامت بها السلطات التركية من ١٩٢٥ إلى ١٩٣٨ جرى تنفيذها بهدوء من دون أن يشعر بها أحد. لكن العمليات العسكرية التي نفّذها الجيش التركي منذ أواسط ١٩٨٣ كشفت عن حقيقة الوضع في كردستان. وبدأ قطاع واسع من الرأي العام العالمي يهتم بتلك الأحداث الدامية.

– إن الأكراد أصبحوا يهتمون بجميع أجزاء كردستان، ويبتهجون لأنباء الانتصارات التي يحققها المقاتلون الأكراد أينما كانوا ويحزنون لأي هزيمة تلحق بأي جزء من وطنهم. «إن الشراكة في الأحزان والأفراح والشعور بالفخر» أصبحت ملازمة لهم أينما كانوا. وبالمقابل، أخذت الدول

التي تقتسم كردستان بتوثيق صلاتها بالقوى التقليدية الكردية والشيوخ وكبار المالكين حتى يضمنوا السيطرة بواسطتهم على عدد كبير من الناس. لقد تحوّل هؤلاء إلى فئات عميلة تحصل على مكافآت مادية ومعنوية. مهمتهم تنحصر في تنفيذ الأوامر الصادرة إليهم من قبل الأجهزة العسكرية والأمنية والمخابراتية. وهذه الظاهرة ليست خاصة بتركيا، بل بجميع الدول التي تقتسم كردستان.

القبض على أوجلان ومحاكمته: في ١٩٩٨، غادر أوجلان دمشق التي كانت توفّر له ملاذًا آمنًا ودعمًا، في وقت كانت أنقرة تصعّد من لهجتها ضد سورية وتتهمها بإيواء «الإرهابي» أوجلان وأنصاره، حتى ذهبت إلى حد التهديد بالحرب إذا بقي أوجلان في سورية.

أشار خروج أوجلان من سورية إلى حقيقة إقليمية جديدة في الشرق الأوسط، وخاصة إلى التحالف التركي - الاسرائيلي الذي بات يطوّق سورية من الشمال والجنوب، وخيار سورية نزع فتيل انفجار لن يكون من مصلحتها، وذلك بإبعادها أوجلان.

كانت الأبواب الإقليمية مسدودة في وجه أوجلان. فقصد روسيا التي كان يرأس حكومتها يفغيني بريماكوف، الخبير في قضايا الشرق الأوسط وصاحب علاقة مديدة مع قادة أكراد عراقيين وغيرهم. لكن بريماكوف ما لبث أن اتخذ قراره بإبعاد أوجلان، ذلك ان روسيا كانت تعيش أزمة اقتصادية خانقة كانت دفعتها قبل أشهر إلى إعلان الإفلاس وتجميد دفع الديون الخارجية. وقد أرفقت ذلك بمجموعة تدابير أغضبت صندوق النقد الدولي وكبار المستثمرين الأجانب، ما يعني ان روسيا باتت في أمس الحاجة إلى اتخاذ مواقف إيجابية إزاء الغرب والولايات المتحدة وحتى تركيا.

غادر أوجلان روسيا إلى إيطاليا، لأن نوابًا في البرلمان تبرعوا باصطحابه، ولأن أوجلان اعتبر ان



رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد



أوجلان مكبّلًا

استضافة روما البرلمان الكردي في المنفى إشارة إيجابية جدًا. وبدورها، بدأت الحكومة الإيطالية تتعرض لضغوطات تركية وأميركية، ولم تلقَ دعمًا أو مساعدة من الحكومات الأوروبية لحل مسألة أوجلان. فمارس داليما، رئيس الحكومة الايطالية، ضغوطًا على أوجلان لإقناعه بتغيير خطابه السياسي. وبالفعل أطلق أوجلان (زعيم

حزب العمّال الكردستاني) عددًا من التصريحات المعتدلة. إذ جدّد عرض وقف النار من طرف واحد، وانه تخلّى عن مطلب الاستقلال والانفصال وبات يرضى بحكم ذاتي وبالحقوق الثقافية، وأجرى نقدًا ذاتيًا لممارسات حزبه السابقة، ووجّه اللوم إلى قيادات كردية متطرفة معتبرًا انها مسؤولة عن بعض الانحرافات، وعرض محاكمته أمام محكمة دولية، واعتبر أنه أودع قضية شعبه الوجدان الأوروبي. وحاول داليما، إثر ذلك، أن يجعل الحكومات الأوروبية متجاوبة مع «أوجلان الجديد» وقابلة بأن تتحمل مع ايطاليا وزر قضية أوجلان والأكراد، ولكن دون جدوى. فشرع داليما في تغيير لهجته من أجل تحضير مواطنيه لخطوة سلبية. وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٩٩، عُلم أن أوجلان غادر إيطاليا على متن طائرة صغيرة؛ وتعمّد القول قبل السفر انه يفعل ذلك برضاه وان «القضية الكردية تمر في أصعب مراحلها». وكان يعتقد انه سيجد عاصمة تقبل منحه اللجوء ولو أدّى الأمر إلى محاكمته في لاهاي أو غيرها.

وعُلم بعد أيام أنه توجّه إلى مينسك (عاصمة روسيا البيضاء)، ومنها عاد إلى موسكو حيث أُعلن ان السلطات رفضت نزوله من الطائرة. وفي أول شباط (١٩٩٩)، أعلن عن رفض السلطات الهولندية السماح لطائرة من الهبوط في مطار روتردام «لأنها تقل ضيفًا غير مرغوب فيه». وليس سرًا أن الزعيم الكردي حاول جاهدًا أن يقصد الأراضي الهولندية لاجئًا، غير ان الحكومة الهولندية رفضت بالأصالة عن نفسها، ونيابة عن الولايات المتحدة ولعدم توافر موقف أوروبي قوي.

في ٢ شباط (١٩٩٩)، حطت طائرة فالكون قادمة من سويسرا في جزيرة كورفو اليونانية وسرت شائعة أخرى بأن أوجلان بات في أثينا في حين قال آخرون ان العاصمة اليونانية لم تستقبله وإنما وعدته بمساعدته في البحث عن عاصمة أخرى. وفي مساء اليوم نفسه منع الطيران الحربي البلجيكي هبوط طائرة في بروكسيل كانت قادمة من جنوبي ايطاليا. ومنذ ذاك المساء (٢ شباط ١٩٩٩) بقي أوجلان في السفارة اليونانية في نيروبي (عاصمة كينيا). وفي كينيا رصدته المخابرات الأميركية التي كانت موجودة بقوة في البلاد بعد حادثة تفجير السفارة الأميركية فيها، وأبلغت الأتراك وضغطت على اليونانيين والكينيين، وجرى تسليم أوجلان إلى المخابرات التركية في ١٦ شباط ١٩٩٩. وتزايدت المؤشرات، بعد ذلك، لتورّط جهاز الاستخبارات الاسرائيلي «الموساد» أيضًا في عملية تسليم أوجلان للسلطات التركية. وأدّى اعتقال أوجلان إلى إقالة مسؤولين أمنيين في كينيا وإطاحة وزراء الخارجية والداخلية والنظام العام في اليونان. وبعد يومين بدأ استجواب أوجلان في سجن جزيرة إيمرالي في بحر مرمرة، فيما استمرّت الاحتجاجات الكردية في الخارج، وكذلك استمرّت عملية اعتقال الناشطين الأكراد في مناطق تركية عدة. وواصلت القوات التركية عمليتها البرية - الجوية الكبيرة ضد مقاتلي «حزب العمّال الكردستاني» في شمالي العراق.

في حزيران ١٩٩٩ خصصت جلسة محاكمة أوجلان للدفاع عن نفسه. فنفى أن يكون عمل على تقسيم الأراضي التركية، أو إقامة دولة كردية مستقلة. وقال إنه جاهد من أجل حصول الأكراد على حقوقهم الديمقراطية داخل حدود الجمهورية التركية. وأكّد أن حزبه نفّذ بعض العمليات المسلّحة من دون علمه، وأنه كان يخالف أوامره بين الحين والآخر، محاولًا بذلك أن يبعد عن نفسه تهمة وجّهها إليه الإدعاء العام بقتل ٣٠ ألف شخص.

ثم اتّهم أوجلان أوروبا عمومًا، وايطاليا خصوصًا، بخداعه وتسليمه إلى السلطات التركية، مؤكدًا ان اليونان وايطاليا حاولتا الإيقاع بين الشعبين التركي والكردي لإضعاف الجمهورية التركية.

وجدّد أوجلان، في دفاعه، دعوته إلى الحوار من أجل إنهاء الصراع المسلّح جنوب شرقي الأناضول. فقال إنه لا يزال يتمتع بالسلطة على

حزب العمّال الكردستاني، ويستطيع أن يجبره على ترك السلاح، وإن محاكمته هذه فرصة كبيرة وأخيرة لحل المسألة الكردية حلًا سلميًا. وتصاعدت لهجته عندما هتف ان القمع «لم ولن يفلح في إخماد الثورات الشعبية». وختم ان الكفاح الكردي سيستمر في وجوده ومن دونه، وقال إنه مستعد لإلقاء نفسه في النار إذا كان ذلك سيحلّ القضية الكردية.

وفي ٢٩ حزيران ١٩٩٩ (ويصادف هذا التاريخ تاريخ حكم بالإعدام صدر في حق الشيخ سعيد الذي قاد ثورة كردية إسلامية مسلحة ضد الدولة التركية عام ١٩٢٥) صدر حكم الإعدام على أوجلان، فأعربت العواصم الأوروبية عن قلقها إزاء هذا الحكم، وشهدت تظاهرات احتجاج نظمها الأكراد وأنصارهم. ودعت ألمانيا بصفتها رئيسة للدورة الحالية للاتحاد الأوروبي تركيا إلى عدم تنفيذ حكم الإعدام، فيما اكتفى الناطق باسم البيت الأبيض في واشنطن بالقول إن أوجلان كان «إرهابيًا دوليًا». وإلى اليوم – آذار ٢٠٠٠ – لم ينفّذ هذا الحكم.

من هو عبد الله أوجلان؟: ولد في ١٩٤٩ في بلدة في إقليم سانليورفه على الحدود مع سورية وسط عائلة فلاحين مؤلفة من ستة أولاد. انطلق في العمل السياسي أثناء دراسته الجامعية حيث كان يدرس العلوم السياسية في أنقرة. وسُجن في ١٩٧٢ لسبعة أشهر بسبب «نشاطات موالية للأكراد».

وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٨، كان عبد الله أوجلان (أوجلان تعني «الآخذ بالثأر») لا يزال طالبًا في كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة عندما بادر لتأسيس حزب العمّال الكردستاني المعروف اختصارًا بـ PKK، وهي الأحرف الأولى من إسم الحزب باللغة التركية، وذلك في اجتماع عقد في قرية فيس التابعة لقضاء ليجه في محافظة ديار بكر. وجوهر فكر أوجلان ورفاقه من مؤسسي الحزب هو أن «كردستان الشمالية» أي مناطق جنوب شرقي تركيا هي تحت الاستعمار التركي، ويجب تحريرها وإقامة دولة مستقلة فيها للشعب الكردي، تتسع لتشمل كل كردستان الشرق الأوسط. وفي هذه النقطة يظهر التباين في الرأي والممارسة مع أكراد العراق الذين يدعو زعماؤهم إلى فصل نضال كل منطقة كردية عن الأخرى والتحرّك وفقًا لظروف البلد الذي يقطنون فيه.

وتفرّغ أوجلان للكفاح المسلّح «لعدم إضاعة الوقت في القضية الكردية بجدالات سياسية»، وبرز كأهم قيادي في الحزب الذي عُرف باسم «أبو جولار» (حيث لقّب عبد الله أوجلان بـ «أبو» نسبة إلى ذلك). وفرّ أوجلان من تركيا قبل وقوع الانقلاب العسكري في أيلول ١٩٨٠، وعاش منذ ١٩٨١ في المنفى، وفي أغلب الأوقات في دمشق أو في سهل البقاع اللبناني حيث أقام مقر قيادته العام ومخيمًا لتدريب مناصريه، وأغلق هذا المخيم في ١٩٩٢ بضغوط من أنقرة على سورية ولبنان.

وفي ١٥ آب ١٩٨٤، قرّر أوجلان البدء بالكفاح المسلّح ضد أنقرة بعدما اعتبر أن عديده أصبح كافيًا لذلك. وقد ترجمت عمليات «حزب العمّال الكردستاني» غالبًا بهجمات ضد البلدات الكردية التي ترفض التعاون معه. و «أبو» هو العدو اللدود لأنقرة التي تعتبره «قاتلًا دمويًا» وتصنّف منظمته بـ «الإرهابية».

في آذار ١٩٩٣، أعلن أوجلان وقفًا لإطلاق النار من جانب واحد – انهار في أيار – مطالبًا في المقابل بفتح حوار سياسي مع أنقرة. لكن الحكومة التركية لم تعترف بهذه الهدنة. وفي كانون الأول ١٩٩٥ أعلن أوجلان هدنة جديدة من جانب واحد، وهدنة أخرى في أول أيلول ١٩٩٨. ورفض الجيش التركي كل هذه الهدنات.

أعلنت أنقرة أن أوجلان لجأ في منتصف تشرين الأول ١٩٩٨ إلى موسكو قبل اعتقاله (أو إجباره على الإقامة الجبرية) في روما. وكانت تركيا حصلت من سورية في وقت سابق على تعهّد بوقف دعمها حزب العمّال الكردستاني وزعيمه.

حزب العمّال الكردستاني: (حول تاريخ تأسيسه وأهدافه، راجع أعلاه). اتخذ هذا الحزب الكفاح المسلح أسلوبًا لتحقيق أهدافه. وإذ تعرضت قياداته للملاحقة، غادر أوجلان في ٧ تموز ١٩٧٩ تركيا إلى سورية فلبنان الذي كان ملاذًا وساحة مفتوحة لكل المنظمات والفصائل اليسارية والفلسطينية والعالمية. فوجد فيه أوجلان تربة خصبة لتصليب عوده وتدريب مقاتليه بالمشاركة مع منظمات فلسطينية، ثم بإقامة معسكرات خاصة به في سهل البقاع. واستمرّت هذه المعسكرات حتى إغلاقها في منتصف التسعينات.

لم يبدأ النشاط العسكري لحزب العمّال الكردستاني عمليًا ضد الدولة التركية سوى في ١٥ آب ١٩٨٤ حين نفّذ أولى عملياته العسكرية في قضاء «أروح» في محافظة سعرت، وقُتل جندي تركي وجرح ستة آخرون، معلنًا بذلك بدء النشاط المسلح ضد القوات الحكومية التركية.

واعتمد الحزب، في عملياته العسكرية، على آلة بشرية ضخمة كانت تتنامى تدريجيًا، وقدّر عدد أفراد مقاتليه الدائمين في السنوات الأخيرة بـ ١٠–١٥ ألف مقاتل. وكان أوجلان يردّد أحيانًا أن عدد المقاتلين داخل تركيا وخارجها يمكن أن يصل إلى ٥٠ ألفًا. وتنوّعت عمليات الحزب ضد القوات الحكومية التي قادتها «جبهة التحرير الوطني الكردستاني» (ERNK وهي الجناح العسكري للحزب تأسست في ٢١ آذار ١٩٨٥) فاستهدفت قوافل الجنود، وعملت على نصب كمائن ومهاجمة مخافر، ومتعاونين من المواطنين مع الدولة. ولم تخل العمليات العسكرية من نتائج كارثية أصابت المدنيين وعمل الإعلام التركي على إبرازها للتدليل على «إرهابية» أوجلان وحزبه. وبلغت ذروة نشاطات الحزب في السنوات الثلاث الأولى من التسعينات حين كانت له السيطرة الميدانية في مناطق جنوب شرقي تركيا ليلًا. وساعده في ذلك انطلاقه من قواعده في شمال العراق في مرحلة كانت فيه هذه المنطقة خارج السيطرة الفعلية لأية قوة، عراقية كانت أم كردية أم تركية.

كان ينتشر بصورة شبه دائمة حوالي ١٥٠–٢٠٠ ألف جندي تركي في المناطق الكردية. وكانت الموازنة السنوية لما يسمّيه الأتراك «مكافحة الإرهاب» تقارب ٨ بلايين دولار سنويًا. وأضحى الوضع أكثر استنزافًا للخزينة التركية مع فقدان الموارد المالية من جراء توقف العلاقات التجارية مع العراق ومنها خط نفط كركوك – يوحورطاليق.

وخلال الصدامات العسكرية بين الحزب والقوات التركية، وقع آلاف الضحايا تقدرها أنقرة بثلاثين ألف ضحية مدنية وعسكرية. إلا أن التقديرات عمومًا تشير إلى أن مجموع قتلى الأكراد خلال ١٥ عامًا لا يقل عن ٥٠ ألف قتيل، فضلًا عن تهجير مئات الألوف، وتدمير نحو ٣ آلاف قرية أو مزرعة عائدة لمواطنين أكراد.

وكان شمال العراق، تدريجيًا، المنفذ الذي أتاح للدولة التركية تطبيقًا فاعلًا لسياسة استخدام القوة لإبادة حزب العمّال الكردستاني. فاستطاعت أنقرة بعد حملات متواصلة منذ خريف ١٩٩٢ على شمال العراق وضع يدها عسكريًا على تلك المنطقة يعاونها في ذلك مسعود بارزاني.

ثم كان اعتقال الرجل الثاني في حزب العمّال الكردستاني، شمدين صاقيق، ربيع العام ١٩٩٨، ليكشف بُنى الحزب ومصادر دعمه؛ ثم لتنتقل أنقرة، مجسّدة تحالفها مع اسرائيل، إلى الخطوة الحاسمة في تهديد سورية خريف ١٩٩٨، ولينهي «اتفاق أضنة» بين دمشق وأنقرة مسألة وجود أوجلان الذي ظهر بعد ذلك في موسكو. وحين وصل إلى ايطاليا في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٨، وأُعلن عن ذلك، كانت المرة الأولى التي يتحدد فيها مكان أوجلان. وكان ذلك بداية النهاية المتوقعة، إلى أن سقط، في صفقة دولية، في قبضة الأتراك في ١٦ شباط ١٩٩٩.

بعد وقوع أوجلان في قبضة الحكومة التركية دخل حزب العمّال الكردستاني مرحلة جديدة، بل يمكن القول «إننا نشهد حزبًا مغايرًا». فبعد شهرين من الارتباك عاشته قيادة الحزب بغياب زعيمه، انتقل الحزب إلى تحالفات جديدة

وتراصفات سياسية بدا فيها ان ايران موشكة إلى أن تأخذ بجناحها المتشدد، وهو الموقع الذي لعبته دمشق خلال العقدين الماضيين. كما تعززت أواصر الحزب مع الاتحاد الوطني الكردستاني (طالباني، في كردستان العراق)، وتحوّل تحالف طالباني مع حزب العمّال إلى واحدة من أكثر النقاط إشكالية مع الحزب الديمقراطي (مسعود بارزاني).

ولكن التطوّر الأهم كان في ما انبثق عنه المؤتمر السادس لحزب العمّال الكردستاني في آذار ١٩٩٩. فمع أن المؤتمر أعاد انتخاب عبد الله أوجلان (وهو في سجنه) رئيسًا للحزب، إلا أنه أصدر قرارات أخرى، منها إنشاء مجلس رئاسة للحزب من سبعة أشخاص، وتشكيل حزب العمّال الكردستاني – الجنوب، في ضوء تفكك وضعف التنظيمات الكردية العراقية التي كانت تؤيده. كما فصل المؤتمر بين القيادتين العسكرية والسياسية حين تسلّم عثمان أوجلان شقيق عبد الله أوجلان قيادة الجناح السياسي بينما تسلّم جميل بايك (المعروف بـ جمعة) القيادة العسكرية. وفصلت تنظيمات النساء عن الحزب لتكون تنظيمًا مستقلًا تحت إسم «اتحاد أحرار نساء كردستان».

ولم يحل هذا المؤتمر دون بروز خلافات في الرأي: إلقاء السلاح وتحوّله إلى حزب سياسي فقط (رأي عثمان أوجلان)، أو الاستمرار في العمل العسكري أقله إلى حين إصدار العفو عن عبد الله أوجلان. وحديث الخلافات داخل الحزب ما لبث أن حلّ محله حديث الانشقاقات.

ففي النصف الأول من الشهر الأول من العام ٢٠٠٠، أُعلن ان حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (طالباني، كردستان العراق) أجرى تغييرات مهمة في مواقفه (التي كانت مؤيدة وحليفة في السابق) من حزب العمّال الكردستاني ستكون لها انعكاسات ملموسة على خريطة التحالفات السياسية. وفي هذه الأثناء كان الواقع السياسي والميداني يشير إلى أن الأزمة الداخلية لحزب العمّال الكردستاني في تركيا أخذت بالتصاعد أواخر ١٩٩٩ – مطلع ٢٠٠٠.

وقد شكّل تمرّد قطاع تونجيلي وأرضروم من حزب العمّال (بداية كانون الثاني ٢٠٠٠) إشارة خطيرة إلى بلوغ الحزب مرحلة الانحدار من القمة التي بلغها أواسط التسعينات. فللمرة الأولى تعمد اللجنة المركزية لحزب العمّال إلى الإعلان عن انشقاق إحدى القيادات المناطقية التي يقودها هاملي يلدريم ورفضها قرار أوجلان التخلي عن السلاح والانسحاب من كردستان تركيا. ويعد يلدريم، وهو أحد مؤسسي حزب العمّال، من أبرز القادة الميدانيين.

ومن جهة أخرى، تلقّى حزب العمّال ضربة سياسية وعسكرية أخرى عندما اندلع خلافه مع الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي الذي كانت أنقرة تتهمه على الدوام بمساعدة الجناح العسكري لحزب العمّال وإيوائه. وقد انتقلت هذه الخلافات إلى العلن في أعقاب إغلاق مقرات ومؤسسات تابعة للحزب في مدينة السليمانية أواخر تشرين الثاني ١٩٩٩. وكان الاتحاد الوطني أوقف صحيفة «ولات»، ومستشفى، وواجهات نقابية يديرها حزب العمّال من مدينة السليمانية. وردّ حزب العمّال على تلك الإجراءات بشنّ حملة إعلامية دشّنها بتصريحات لعثمان أوجلان في الفضائية الكردية التي تبث من بلجيكا اتّهم فيها قيادة طالباني بـ«معاداة حزب العمّال لقاء ٨٠ مليون دولار تلقّاها من الحزب الديمقراطي الكردستاني» (مسعود بارزاني). وردّ طالباني ان «على حزب العمّال أن يذهب إلى أرضه ويقاتل وأن يصنع السلام هناك، لا أن يصنع سلامًا في كردستان تركيا وحربًا في كردستان العراق (...) لن أسمح لهم بتأسيس قاعدة عسكرية في مناطق الاتحاد الوطني الكردستاني ولا بمهاجمة تركيا من داخل الأراضي العراقية».

وفي آخر موقف لحزب العمّال الكردستاني، إعلان قيادته المجتمعة في شمال العراق (شباط ٢٠٠٠) تخلّيه عن السلاح ووقف عملياته العسكرية نهائيًا ضد الجيش التركي، «والعمل على المستوى الشعبي لدعم مسيرة الحزب في التحوّل إلى حزب سياسي».

وإيديولوجيًا، أخيرًا، فإن ما قاله صلاح الدين واسماعيل زابر («الحياة»، ١٨ تموز ١٩٩٩، ص١٠) يوجز على خير وجه الجانب الايديولوجي لحزب العمّال الكردستاني:

«في ١٥ آب من عام ١٩٨٥ بدأ حزب العمّال الكردستاني التركي حملته العسكرية التي أدخلته إلى عالم الأحزاب «الثورية». هذا الدخول المتأخر لم يشفع للحزب لإنعاش خطّه الإيديولوجي والاستراتيجي ويبدأ بداية طليقة من قيود وإحباطات اليسار بنسخته الماركسية الستالينية التي تسيّدت ساحة النضال السياسي في الشرق الأوسط. فقيادة الحزب التي أفلتت من حصار الإنقلاب العسكري التركي الذي قاده الجنرال كنعان إفرين انخرطت على الفور ومن دون عقبات عملية أو عوائق إيديولوجية في السياق الذي رسمته أحزاب اليسار اللبنانية والفلسطينية لنفسها في عاصمة الثورة بيروت. هذه الحقيقة طبعت سلوك الحزب الجديد وذهبت عميقًا لتشكّل عقيدته وفلسفة تحالفاته وأدائه. وهي عقيدة لم يبرأ منها قط، على رغم أن الظروف الدولية قلبت وخلطت المسرح السياسي إقليميًا ودوليًا. فقائد الحزب عبد الله أوجلان، الهارب من أنقرة إلى بيروت اندمج على الفور في عالم اليسار البيروتي الذي أفسح له موقعًا أوسع مما انتظره».

كردستان العراق

الحملات التركية على كردستان العراق: شنّت القوات التركية عدة حملات عسكرية على هذه المنطقة بهدف ملاحقة ثوار حزب العمّال الكردستاني. ومن أكبرها وأوسعها حملة ربيع ١٩٩٨، التي غطت مساحة حوالي ١٦ ألف كلم واشترك فيها ٤٠ ألفًا من القوات التركية بإشراف ٢٤ جنرالًا (راجع «كردستان العراق»، ج١٢، ص١٦٣–١٧٥). واستمرت القوات التركية في معاودة دخولها شمال العراق بحثًا وملاحقةً لثوّار حزب العمّال. وآخر العمليات التي نفذتها، في هذا السياق، كانت في مطلع تموز ١٩٩٩، أي بعد إصدار حكم الإعدام بحق أوجلان، وأعلنت عن مصادرتها لكمية كبيرة من البنادق والذخيرة، ودمّرت مخابئ عدة لمقاتلي الحزب. وفي ١٠ تموز ١٩٩٩، أعلنت القوات التركية عن بدء انسحابها من شمال العراق.

واشنطن ترعى إتفاقًا بين الحزبين «الاتحاد» و«الديمقراطي»: في أيلول ١٩٩٨، وبرعاية واشنطن، توصّل الحزبان الكرديان العراقيان: الديمقراطي الكردستاني (مسعود بارزاني) والاتحاد الوطني الكردستاني (جلال طالباني) إلى إبرام اتفاق ينهي خلافاتهما.

لكن الحزبين لم يتوصلا إلى اتفاق تفصيلي، واستمرّ التوتّر بينهما. وعاودت الولايات المتحدة، في حزيران ١٩٩٩، رعايتها لمفاوضات حول اتفاق شامل لتنفيذ اتفاق واشنطن (أيلول ١٩٩٨) بينهما، وبمشاركة، هذه المرة، ممثلين عن بريطانيا وتركيا. ولكن واشنطن، وبعد عشرة أيام من المفاوضات، أعربت عن خيبة أملها من عدم توصّل الحزبين إلى اتفاق تطبيقي شامل، وإن كانا قد اتفقا على المضي في محادثاتهما في شمال العراق لتسوية القضايا العالقة: تطبيع العلاقات وتشكيل الإدارة الكردية الموقتة.

وفي أواسط كانون الثاني العام ٢٠٠٠ جرى الحديث بقوة عن حصول تحوّل إيجابي كبير في العلاقات بين الحزبين، الاتحاد والديمقراطي، سيكون من شأنه تحويل الهدنة الموقتة بينهما (التي أتت نتيجة محادثاتهما واتفاقهما عليها في واشنطن وبرعاية أميركية) إلى اتفاق ينهي حال التوتر ويدشن مرحلة من التعاون. وينص اتفاق واشنطن على توحيد الإدارة الكردية وإعادة المهجّرين وتوزيع عادل للمداخيل المالية من الضرائب على الواردات عبر المعابر الدولية مع العراق وتطبيع العلاقات بين سكان المنطقتين وأحزابهما السياسية. وكان زعيم حزب الاتحاد، جلال طالباني، سبّاقًا إلى المبادرة بالتطبيع مع الحزب



الزعيمان الكرديان: طالباني (إلى يمين الصورة) وبارزاني ووزيرة الخارجية الأميركية أولبرايت (١٩٩٩).

الديمقراطي (مسعود بارزاني)، إذ أعلن قبوله الحكومة الإقليمية في أربيل، التي يرأسها نيجيرفان بارزاني، حكومة مشتركة.

وجاء هذا التحوّل الإيجابي في علاقة الحزبين متزامنًا مع الحملة الإعلامية التي شنّها ضد الحزب الديمقراطي (طالباني) حزب العمّال الكردستاني (التركي) متهمًا إياه بالتواطؤ مع «عدوه» الحزب الديمقراطي (بارزاني) والانضمام إليه في مناطق دهوك من شمال العراق في القتال إلى جانب القوات التركية ضد قوات حزب العمّال.

وكذلك ترافق هذا التحوّل مع دعوة طالباني للتصدي بقوة للمجموعات الإسلامية المتطرفة «التي تقوم بأعمال إرهابية تحت ستار الدين الحنيف». وجاءت هذه الدعوة بعد محاولة فاشلة لاغتيال أحد الجامعيين وإصابته بجروح في ما يُعتقد أنه ردّ على مقالات له تهاجم التطرف الإسلامي.

توصيف اقتصادي – اجتماعي لواقع الحال:

لم تمنع الخلافات العسكرية والسياسية بين الحزبين (الاتحاد والديمقراطي) من إنجاح عمل لجنة التنسيق العليا التي تهتم بمعالجة الملفات الاقتصادية والتنموية بحيث أصبحت أعمال هذه اللجنة وفروعها تشرف على مجمل النشاط الاقتصادي اليومي بنفس القدر الذي تشرف فيه على التخطيط المستقبلي. وبهذا السياق يمكن القول من دون مبالغة إن الإدارة الكردية في المنطقتين استفادت إلى أقصى قدر من وجود منظمات الأمم المتحدة، العاملة على تنفيذ القرار ٩٨٦ (النفط مقابل الغذاء) الصادر عن مجلس الأمن، لتعزيز خبراتها وتعميق الإصلاحات البنيوية اللازمة لاستغلال الفرصة الذهبية المتاحة أمامها.

ولعلّ أكبر إنجاز حققته الكوادر الكردية الشابة هو نجاحها في تعمير أكثر من ٨٠٪ من القرى التي كانت دُمّرت وهُجّرت منذ بداية الثمانينات والبالغ عددها ٤٥٠٠ في أقل التقديرات. واقتضى إنجاز ذلك الهدف انضباطًا للإدارات والمنظمات السياسية المسيطرة على المنطقة، والتزامها بتوفير أفضل الفرص لاستغلال المساعدات الدولية. وعنى ذلك في كثير من الأحيان التضحية بالكثير من التقاليد الموروثة من عهد الدولة المركزية وبيروقراطيتها الخبيرة بالفساد والإفساد. وقد أفضت النجاحات التي حققتها

الإدارة الكردية في أربيل والسليمانية إلى تلافي الكوارث التي تسبّب بها الحصار وقرارات الحظر الدولي الذي فرض على كل العراق منذ العام ١٩٩١. ومع ان هنالك الكثير من النقص في الحاجات الإنسانية اللازمة للحياة، فضلًا عن سلع الرفاهية والمتع الثقافية والفكرية والتكنولوجيا، إلا أن كردستان لم تشهد نسبة وفيات مرتفعة في صفوف الأطفال أو وفاة عدد كبير من المواطنين بسبب نقص الأدوية واللقاحات الحيوية المضادة، كما ان الإقليم الكردي تمكن من إنتاج نسبة كبيرة من المواد الغذائية والخضروات والألبان والبيض واللحوم إلى حد ان الإقليم بدأ تصدير الكميات الزائدة منها إلى باقي أنحاء العراق.

واقتضى تعمير آلاف القرى الكردية قسطًا كبيرًا من الأموال المخصصة للمنطقة أنفقت على بناء البيوت المهدمة أولًا ومد الطرقات والجسور إليها في عملية سباق ماراثوني مع الزمن ومع المتناقضات السياسية التي تنعكس بين آونة وأخرى في شكل جولات من الاقتتال الداخلي تشل عملية البناء، وبعيدها أحيانًا إلى نقطة الصفر. ويعتبر كثير من مسؤولي الإدارة الكردية أوضاع السكان الريفيين أفضل بكثير من أوضاع أهل المدن نتيجة لوجود الحاجات الأساسية في متناول أيديهم أو انهم يتمتعون بها من دون أن يدفعوا ثمنًا يثقل موازنتهم.

على المستوى ذاته يتمتع اقتصاد إقليم كردستان بقوة هائلة مقارنة بالإقتصاد العراقي ككل. فعلى سبيل المثال يبلغ سعر صرف الدينار العراقي في كردستان (ويدعى بالطبعة السويسرية، وهي غير شرعية في العراق) ١٠٠ ضعف قيمة الدينار العراقي الرسمي (ويسمى «دينار طبع» إشارة إلى طبعه محليًا). وأدّى هذا إلى جذب كثير من المهنيين والأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات للعمل في المؤسسات والجامعات والمعامل الواقعة تحت الإدارة الكردية. ويكسب الأستاذ الجامعي في ٨ أيام عمل شهريًا في جامعة أربيل أو السليمانية ١٠ أضعاف الراتب الشهري الذي يتقاضاه في جامعة بغداد أو البصرة أو الموصل.

ولكن الحكومة لم تنظر إلى إيجابيات هذا الوضع بالقدر الكافي، لا سيّما انه عامل يسهم في وقف نزيف العقول العراقية التي تهجر البلد تحت وطأة الشروط الإنسانية الصعبة، بل أصدرت خلال الشهرين الماضيين تعليمات جديدة تمنع انتقال المواطنين للعمل في الإقليم الكردي.

وينطبق الأمر ذاته على المجال الرياضي، إذ يستقر في مدن الإقليم عشرات من اللاعبين، بعضهم أعضاء في المنتخب العراقي أو مدربون لنوادي الدوري العراقي الممتاز. ويبدو مسؤولو النوادي الكردية في السليمانية وأربيل ودهوك مسرورين لوجود هؤلاء الذين يعتبرونهم سببًا في ارتفاع مستوى الرياضة في الإقليم. وينقل المواطنون الأكراد طرائف كثيرة نجمت عن تفاوت أسعار العملة العراقية بين بغداد وكردستان منها أن مشجعي النوادي الكردية المرافقين لنواديهم في مباريات الدوري يقيمون في فنادق بخمسة نجوم. وبكلمات أخرى أصبحت كردستان مع مرور الوقت ما كانت تمثله الكويت للعراقيين من ناحية البحبوحة الاقتصادية.

ويصرّ الأكراد على ان الإدارة الكردية تبقى برغم كل التحولات الجارية جزءًا من الكيان العراقي، ولا تزال القوانين العراقية الأساسية سارية المفعول، باستثناء تلك التي تميز بين المواطنين لأسباب تتعلق بالإنتماء السياسي أو القومية. ومع ان العلم العراقي لا يزال علم الكيان الرسمي، إلا أن البرلمان الكردي في أربيل يوشك على بحث اقتراح لقانون ينشئ علمًا خاصًا بالإدارة الكردية يرفع إلى جانب العلم العراقي. وكان مشروع العلم (يتكون من ثلاثة ألوان، هي الأحمر والأبيض والأخضر وتقع في وسطه شمس، هو إلى حد ما العلم الذي رفعته جمهورية مهاباد في الأربعينيات) موضع تجاذب طويل بين جانب متطرف يريد إزالة العلم العراقي من كل إقليم كردستان وآخر يرفض ذلك ويتمسك بالعلم العراقي إلى جانب العلم الكردي (عن صلاح الدين واسماعيل زاير، «الحياة»، ١٥ تموز ١٩٩٩).

كرواتيا



خريطة دول البلقان حيث كرواتيا في الطرف الغربي والشمال الغربي

بطاقة تعريف

جمهورية كرواتيا (١٩٩١): كانت كرواتيا إحدى الجمهوريات الست التي شكّلت يوغوسلافيا الاتحادية حتى حزيران ١٩٩١، أي حتى تاريخ إعلان انفصالها من جانب واحد وبصورة متزامنة مع إعلان سلوفينيا. اعترفت بها المجموعة الأوروبية في كانون الثاني ١٩٩٢، ثم الولايات المتحدة الأميركية في نيسان من السنة نفسها، ثم قُبلت عضوًا في الأمم المتحدة.

تعيّن الحدود الكرواتية فرعين من الأراضي واقعين على جانبي النتوء الذي تشكّله البوسنة الهرسك التي كانت لمدة طويلة النقطة المتقدمة للامبراطورية العثمانية: الفرع الشمالي من كرواتيا وهو كناية عن سهول واقعة بين نهر ساف ونهر دراف؛ والفرع الجنوبي الذي يضيق أكثر فأكثر كلما اتجه نحو الجنوب الشرقي، ويمتد بطول ٥٠٠ كلم على ساحل البحر الأدرياتيكي. وتسيطر على هذا الساحل منحدرات وعرة حيث الأودية لا تسمح إلا بممرات قليلة إلى الداخل. وهذا الساحل الكرواتي الواسع يعود إلى قرار اتخذه تيتو في العام ١٩٤٥ والقاضي بضمّ دلماسيا Dalmatie إلى كرواتيا. ودلماسيا هذه لم تكن جزءًا من كرواتيا منذ نحو تسعة قرون باستثناء السنوات ١٩٣٩-١٩٤٥؛ وسكانها كاثوليك نتيجة سيطرة مدينة البندقية، ثم الامبراطورية النمساوية عليها لمدة طويلة.

الموقع: في أوروبا (منطقة البلقان). تحيط بها سلوفينيا، وطول حدودها معها ٥٠١ كلم، وهنغاريا (٣٢٩ كلم)، والبوسنة (٩٣٢ كلم)، وصربيا - الجبل الأسود (٢٥٦ كلم). فيكون طول حدودها البرية ٢٠٢٨ كلم، وطول شاطئها على الأدرياتيكي ١٧٧٨ كلم.

المساحة: ٥٦ ٥٣٨ كلم^2.

العاصمة: زغرب. وأهم المدن: دوبروفنيك، سبليت، ريجيكا، أوسيجيك، زادار، بولا (راجع باب مدن ومعالم).

اللغة: الكرواتية. ضبطها في القرن التاسع عشر يودوفيت غاي Ljudevit Gaj.

السكان: كان عدد سكانها، على الأراضي الكرواتية الحالية، ٢,١٨ مليون نسمة في العام ١٨٥٧؛ وأصبح ٣,١٦ مليون في العام ١٩٠٠؛ و٤,١٦ مليون في العام ١٩٦١؛ و٤,٧٨ مليون في العام ١٩٩١ (عشية الانفصال والاستقلال). ويقدر حاليًا (في العام ١٩٩٩) بنحو ٤,٩ مليون نسمة. منهم نحو ٣,٨ مليون كرواتي، و٦٥٠ ألف صربي، و٤٣ ألف مسلم، و٢٣ ألف هنغاري، و٢١ ألف إيطالي، و١٣ ألف تشيكي.

٧٦,٥٪ من الكروات كاثوليك، و١١,١٪ أرثوذكس، و١,٢٪ مسلمون، و٠,٤٪ بروتستانت، و٣,٩٪ غير مؤمنين، و٦,٩٪ من مختلف المعتقدات الدينية.

لا يعيش جميع الكرواتيين في كرواتيا. هناك أكثر من ٧٠٠ ألف منهم في البوسنة الهرسك حيث يشكلون نحو ١٧٪ من سكانها، كما يشكلون غالبية سكان الهرسك الغربية خاصة في المناطق الواقعة على جانبي وادي نريتفا Neretva؛ أهم ممر باتجاه سارايفو والداخل البوسني.

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ٢٢ كانون الأول ١٩٩٠، وقد ألغى النظام الشيوعي. رئيس الجمهورية ينتخب بالاقتراع الشامل ولولاية ٥ سنوات. البرلمان (سابور): مجلس للنواب من ١٢٧ عضوًا منتخبين بالاقتراع الشامل، منهم ٨٠ عضوًا بالاقتراع النسبي، و٢٨ بالاقتراع الأغلبي، و١٢ بالاقتراع النسبي ويمثلون كرواتيي الدياسبورا (الشتات)، و٧ يمثلون الأقليات. ومجلس المناطق من ٦٨ عضوًا، منهم ٦٣ ينتخبون بالاقتراع الشامل لمدة ٤ سنوات، و٥ يعينهم رئيس الجمهورية. والبلاد مقسّمة إلى ٢١ كانتونًا، و٦٦٩٤ كومونة.

أهم الأحزاب: الاتحاد الديمقراطي الكرواتي (HDZ)، تأسس في ١٩٨٩ بزعامة فرانيو توجمان Franjo Tudjman؛ الحزب الاشتراكي - الليبرالي الكرواتي (HSLS)، تأسس في ١٩٨٩ بزعامة درازن بوديسا؛ الحزب الليبرالي (LS) تأسس في ١٩٩٧، بزعامة فالو غوتوفاك؛ الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SDP)، وهو الحزب الشيوعي الكرواتي سابقًا، ويتزعمه إيفيكا راكان؛ الحزب الشعبي الكرواتي (HND)؛ حزب كرواتيا للحق (HSP)، ويعود تاريخ تأسيسه إلى العام ١٨٦٩، وأُعيد تأسيسه من جديد في ١٩٩٠، ويتزعمه أنتو دابيك؛ الحزب الفلاحي الكرواتي؛ الديمقراطيون المستقلون (HND)، تأسس في ١٨ نيسان ١٩٩٤ بزعامة جوزف مانوليك؛ العمل الدالماسي (DA)، تأسس في ١٩٩٠؛ جمعية إيستريا الديمقراطية (IDS)؛ الحزب القومي الصربي (SNS)، تأسس في ١٩٩٣؛ الحزب الاستقلالي الديمقراطي الصربي؛ والاتحاد الديمقراطي المسيحي الكرواتي.

كرايينا Krajina: منطقة حدودية تحتل ٢٥٪ من أراضي كرواتيا، إذ تبلغ مساحتها ٥٠٠ ١٣ كلم^2، منها ٧٠٩٧ كلم^2 كان ٧٠٪ من سكانها من الصرب قبل ١٩٩١، وتمّ طرد ٢٥٠ ألف كرواتي من مجموع ٤٠٠ ألف من سكانها الكروات. قاعدتها مدينة كنين Knin.

في ١٩ كانون الأول ١٩٩١، أعلنها البرلمان المحلي «جمهورية صربية». وفي ١٩٩٢، انتخب ميلان بابيك رئيسًا لها، وفي حزيران من السنة نفسها أُجبر على الاستقالة، وانتُخب محله (١٩٩٣-١٩٩٤) ميلان مارتيك. وفي ٥ آب ١٩٩٥، أعادت كرواتيا ضمّها إثر عملية «العاصفة»، وذلك بعد نحو ثلاثة أشهر من نجاحها في استرداد سلافونيا الشرقية.

سلافونيا الشرقية: (راجع، تعريفًا وتطورات عسكرية وسياسية، «سلافونيا الشرقية»، ج٩، ص١١٤-١١٦؛ وراجع «صربيا»، ج١١، ص٢٢٦ و٢٣٤). في ١٥ كانون الثاني ١٩٩٨، أُعيدت سلافونيا الشرقية، بما فيها فوكوفار Vukovar، إلى السيادة الكرواتية، تطبيقًا لاتفاقيات دايتون (١٤ كانون الأول ١٩٩٥).

الاقتصاد: تتوزّع اليد العاملة الكرواتية، قطاعيًا، بالنسب التالية: ١٣٪ في الزراعة التي تساهم بـ ١٤٪

من الناتج المحلي الصافي؛ ٢٪ في المناجم (تساهم بـ٣٪ من الناتج المحلي الصافي)؛ ٣٣٪ في الصناعة (٤٨٪)؛ ٥٢٪ في الخدمات (٣٥٪). وكانت اليد العاملة تتكون في العام ١٩٩٦ من نحو مليون و٧٠٠ ألف شخص، وشكلت البطالة نسبة ١٥،٧٪.

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية ٢،٢٧٩ مليون هكتار، والأراضي المزروعة ١،٤٨٥ مليون هكتار، والغابات ٢،٠٧٤ مليون هكتار. وأهم الزراعات: القمح، الذرة، البطاطا، قصب السكر، الكرمة، الشعير.

في الطاقة، بلغ إنتاجها (العام ١٩٩٦) ١،٥ مليون طن من النفط، و٢،٤ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

أهم الصناعات: الهيدروكهربائيات، الصناعة النووية، بناء السفن، الصناعات الميكانيكية والكهربائية، الكيميائيات والعقاقير، البلاستيك، الأقمشة، الأدوات التجميلية، المفروشات.

يعتبر الأسطول التجاري الكرواتي البحري (٥٨٢ سفينة) عصب الاقتصاد الوطني، ويشكل ركيزة أساسية في كل خطط التنمية التي نفذت على مدى العقود الماضية. وتدعم هذا الأسطول شبكة من السكك الحديد. وكانت كرواتيا تعتبر إحدى أكبر عشر دول منتجة للسفن في العالم.

أما السياحة فتعتبر أحد أبرز مصادر العملات الصعبة في الاقتصاد الكرواتي. إلا أن مكانتها تراجعت خلال السنوات التي تلت انهيار الاتحاد اليوغوسلافي وبروز نزاعات مسلحة خاصة في كراينا.

وتضم كرواتيا أكثر من ١٧٥٠ كلم من الشواطئ الجميلة والكثير من الجزر والخلجان، وهي تجمع في مناطقها الساحلية الطابع المتنوع والغنى للحضارات المتعاقبة التي مرّت على البلقان وربطت حضارات أوروبا بباقي الثقافات المتوسطية. وحاليًا، يبذل المسؤولون جهدًا كبيرًا لإعادة السياحة إلى سابق عهدها من الازدهار (اعتبر العام ١٩٨٥ عام الذروة بالنسبة إلى حركة السياحة). وما يشجعهم على ذلك أن عدد السياح الذي كان ٦٢٩ ألفًا في العام ١٩٩١، ارتفع في العام ١٩٩٥ (العام الذي استردت فيه كرواتيا سلافونيا الشرقية وكراينا) إلى نحو ٢،٥ مليون سائح.

نبذة تاريخية

قديمًا: أثبت «رجل كراپينا» (المعاصر لرجل نيندرتال) ان أراضي كرواتيا الحالية كانت مأهولة في ذلك الزمن، كما أثبتت جدرانيات السيراميك المكتشفة في هفار Hvar (مغاور ماركو وغراباك) عن حضارة تعود إلى العصر النيوليتيكي عرفها السكان هناك.

في العام التاسع للميلاد نشبت حروب بين الإيلليريين الإغريق والإيلليريين الرومان، سيطر هؤلاء بنتيجتها على كرواتيا الحالية، وكذلك على البوسنة – الهرسك وبلدان البلقان. ومن الإيلليريين في كرواتيا برز أباطرة رومان، منهم أورليان، بروبوس، ديوكليتس، وغيرهم. وفي العام ٣٩٥، أُقيم خط حدودي (خط ثيودوس) قسّم ما بين الامبراطورية الرومانية الشرقية والغربية، ومرّ بالحدود الحالية الفاصلة بين صربيا والبوسنة. وفي ٤٧٦، انهارت الامبراطورية الرومانية الغربية، وبعد أربع سنوات، اغتيل آخر الأباطرة الرومان الغربيين، يوليوس نبوس، في سبليت Split المدينة الكرواتية. ومن القرن الرابع إلى القرن السادس كانت كرواتيا عرضة لغزوات القوط والهانس والأوستروغوت والجيبيد واللومبارديين.

في القرون الوسطى: في القرن السادس خضعت كرواتيا للامبراطورية الرومانية الشرقية (بيزنطية). وفي العام ٦١٤، هدّد وجودها تحالف الآفار Avars والسلاف الذين وصلوا حتى البحر الأدرياتيكي ودمّروا في طريقهم مدينة سالون (قرب سبليت) عاصمة دلماسيا. فطلب امبراطور بيزنطية هرقل الأول الدعم من الكرواتيين أعداء الآفار أو الهورفات (التي تعني بالفارسية القديمة «الحلفاء») الذين قد يكونون إيرانيين (أول ذكر لهم كان في العام ٥٢٠ ق.م.) هاجروا إلى شمالي البحر الأسود (القرن الثاني – الثالث ق.م.)، ثم إلى أوروبا الوسطى حيث أسسوا مملكة لهم حول كراكوفيا (هورفات)، وهناك اندمجوا بالسلاف (جبال الكارابات تحمل إسمهم). وفي العام ٦٢٥، انتصر الكروات على الآفار، ووصلوا إلى الشاطئ الأدرياتيكي، وأقطعهم الامبراطور هرقل الأراضي التي اكتسبوها، في حين تراجع الآفار إلى ما وراء الدانوب. وقامت للكروات إمارتهم الأولى في الجنوب في حدود العام ٨٠٠، ثم أخذت تتوسع وتقوى حتى بات الكروات بمثابة حلفاء مستقلين لبيزنطية أكثر منهم تابعين لها. وبين ٦٣٠ و٨٨٠، كانت المسيحية تتمّم انتشارها في البلاد.

في القرن التاسع كان هناك، إذًا، دوقية كرواتية؛ وأصبحت، في القرن العاشر مملكة مستقلة، واتخذ ملكها، في القرن الحادي عشر، ورغم إرادة البندقية لقب «ملك دلماسيا». لكن الملكية، في أواخر هذا القرن، وتحديدًا في العام ١٠٩١، انطفأت جذوتها وانتقلت كرواتيا لتصبح تحت سلطة ملك هنغاريا مع احتفاظها باستقلالها الداخلي، ثم انتقلت إلى سلطة الامبراطور النمساوي الذي تمكن من احتواء غزو الأتراك وإيقاف تقدمهم عند هضاب كرواتيا في حين انهم كانوا قد تمكنوا من السهل الهنغاري. وبعد تراجع الامبراطورية العثمانية، عاد الكرواتيون ليخضعوا من جديد للسلطة الهنغارية.

بين القومية الكرواتية والاتحاد مع الصرب: بين جميع شعوب يوغوسلافيا الاتحادية (السابقة) أظهر الكرواتيون، على لسان زعمائهم، ميلًا لقيام دولة مشتركة تكون لهم فيها حصة محترمة في السلطة؛ لكنهم واجهوا، في الوقت نفسه، صعوبات لتحقيق هذه الرغبات أكثر من سواهم من الشعوب اليوغوسلافية. وهذا التناقض يجد تفسيره في حالة العداء القائمة بينهم وبين الصرب (راجع «صربيا»، ج١١).

لقد حُرم الكرواتيون من الاستقلال السياسي منذ القرن الثاني عشر، علمًا أنهم تمكنوا من الخروج من تحت «النير العثماني» لكن ليبقوا جزءًا من الامبراطورية النمساوية، وليحملوا شعورًا بخطر «جرمنتهم» (أن يصبحوا ألمانًا)، ثم بخطر «هنغرتهم» (هنغاريا).

وبسبب قلقهم حول إمكانيتهم المحافظة على هويتهم الوطنية، طالب بعض رجال النخبة منهم بقيام اتحاد سياسي مع شعوب سلافية أخرى في الجنوب من بلادهم كانت أقل ازدهارًا وتقدمًا منهم بسبب وقوعها مدة طويلة تحت السيطرة العثمانية التي قطعت أوصالها وأبعدتها عن التأثيرات الأوروبية. فقامت في كرواتيا حركات ثقافية (مثل «الحركة الإيلليرية» التي قادها ليودفت غاي، و«الحركة اليوغوسلافية» التي دعا إليها المونسنيور ستروسماير) هدفت إلى التقارب بين الشعوب، وأهم ما حققته وضع لغة صربية – كرواتية مشتركة (أخذت من الصربية وأخذت من الكرواتية الأدبيتين). وعلى عكس هذه الحركات الثقافية، قامت حركات (مثل «الحزب الكرواتي للحق» الذي تأسس في العام ١٨٨١) تدعو لقومية كرواتية صرفة، تسخر من الصرب وتعمل للبقاء في إطار الامبراطورية النمساوية – الهنغارية، وتأمل في أن تصبح هذه الامبراطورية مؤلفة من ثلاث ممالك (بإضافة كرواتيا إليها).

في إطار حالة الإرباك والإبهام التي خلّفها انهيار الامبراطورية النمساوية – الهنغارية في الحرب العالمية الأولى، قام على عجل اتحاد بين

الكروات والصرب (١٩١٨)، وكان الدافع الأساسي إليه الخوف من أن تحظى إيطاليا بدلماسيا التي وعدها الحلفاء بها إن هي (إيطاليا) دخلت الحرب إلى جانبهم، إضافة إلى رغبة صربية عارمة في توحيد السلاف في دولة واحدة. فتشكلت، ابتداءً من ١٩١٩، مملكة واحدة ضمت الصرب والكروات (يوغوسلافيا). وسيطر الصرب على شؤون المملكة، سياسيًا وعسكريًا، وقويت النزعة القومية الكرواتية الرافضة لهذه الهيمنة وحملت لواءها حركات متعددة، منها حركة «الأوستاشي» Oustachis المسؤولة عن اغتيال الملك ألكسندر في العام ١٩٣٤. وجرت محاولات تستجيب لرغبة الاستقلال الكرواتي الذاتي منها قرار ملك يوغوسلافيا (في آب ١٩٣٩) في جعل كرواتيا «بانوفن» (منطقة) متمتعة باستقلال ذاتي واسع. لكن هذا القرار لم يرَ النور بسبب الغزو الألماني في العام ١٩٤١ (راجع «من مملكة الصربيين والكرواتيين والسلوفينيين إلى مملكة يوغوسلافيا»، في المادة «صربيا»، ج١١، ص٢٢٢).

دولة مستقلة ثم جمهورية يوغوسلافية ثم جمهورية كرواتيا (١٩٤١-١٩٩١): فكك هتلر وحلفاؤه يوغوسلافيا، وشكلت كرواتيا دولة مستقلة دارت في فلك الرايخ الألماني، وكان يتزعمها القائد الأوستاشي أنتي بافيليتش، وفي أيامها تعرّض الصرب، على يد الأوستاشي، لمجازر «التطهير العرقي» أودت بحياة مئات الألوف منهم (راجع «صربيا»، ج١١).

بعد الانتصار الذي حقّقه «الأنصار» بزعامة تيتو، والتحرير، جعل تيتو من كرواتيا إحدى جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافي الست.

في حزيران ١٩٩١، أعلنت كرواتيا انفصالها عن الاتحاد اليوغوسلافي واستقلالها (اعترفت بها المجموعة الدولية في كانون الثاني ١٩٩٢)، وذلك بعد فشلها في التوصل إلى اتفاق مع صربيا حول مستقبل الإتحاد، وبعد أن كانت قد أعادت نظام التعددية الحزبية وأجرت أولى الانتخابات الحرة (١٩٩٠) التي أسفرت عن فوز الرئيس توجمان.

رفض صرب كرواتيا هذا الانفصال، ودعمهم الجيش الاتحادي، وأعلنوا الحرب التي أبقتهم أسياد «جمهورية كرايينا الصربية» (ربع مساحة كرواتيا؛ راجع بطاقة تعريف، وما يلي من كلام تحت عنوان «كرونولوجيا»). وفي ١٩٩٢، تدخلت الأمم المتحدة بقوات دولية، ولم يجرِ التوصّل إلى أي اتفاق، حتى كان آذار ١٩٩٤ الذي شهد اتفاقًا يقضي بإنشاء فدرالية «كرواتية – مسلمة» في البوسنة الهرسك، متحدة مع كرواتيا.

كرونولوجيا أهم الأحداث (١٩٩٠-٢٠٠٠)، إسترداد كرايينا وسلافونيا الشرقية:

١٩٩٠:

آذار: الجيش اليوغوسلافي الاتحادي ينزع سلاح قوات الدفاع الإقليمي الكرواتي.

٢٢ نيسان و٦ أيار: أول انتخابات حرة منذ العام ١٩٤٥، وفوز حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي (بزعامة فرانيو توجمان).

٣٠ أيار: البرلمان ينتخب توجمان رئيسًا.

١٧ آب: حواجز واضطرابات في كينن (قاعدة مقاطعة كرايينا) ومطالب صربية باستقلال ذاتي للمقاطعة.

٢٢ كانون الأول: صدور دستور كرواتي جديد.

١٩٩١:

كانون الثاني – أيار: اضطرابات تعم البلاد.

١٧ آذار: كرايينا تعلن انضمامها إلى صربيا (لم يجد هذا الإعلان طريقه إلى التنفيذ).

٢ نيسان: أول حواجز صربية مسلحة في سلافونيا الشرقية، خاصة في عاصمتها فوكوفار.

٩ نيسان: تأسيس الحرس الوطني الذي سيصبح الجيش الكرواتي.

١٥ أيار: المندوب الكرواتي في مجلس رئاسة الاتحاد اليوغوسلافي، ستيب مزيك، رئيسًا للاتحاد، ولكن دون أن يلقى تعاونًا معه.

١٩ أيار: استفتاء حول الاتحاد مع إمكانية إعلان الاستقلال. المشتركون في كرواتيا ٨٣٪، ٩٤٪ منهم وافقوا مع إعطاء استقلال ثقافي ذاتي للأقلية الصربية.

١٣ حزيران: أول قصف مدفعي للجيش اليوغوسلافي في سلافونيا الشرقية، وابتداء الحرب.

٢٥ حزيران: البرلمان الكرواتي يعلن انفصال كرواتيا عن الاتحاد.

٢٧ حزيران: تدخّل الجيش اليوغوسلافي في سلوفينيا.

٧ آب: أعلن، في بريوني، وبرعاية الاتحاد الأوروبي، تعليق إعلان الاستقلال لمدة ثلاثة أشهر، وإعادة الجيش اليوغوسلافي إلى ثكناته.

٨ تشرين الأول: إعلان الاستقلال، واستقالة مزيك (الرئيس الكرواتي للاتحاد اليوغوسلافي).

٢٣ تشرين الأول: أول هجوم على دوبروفنيك التي تستمر الاعتداءات عليها حتى ٢٠ تموز ١٩٩٢.

٧ تشرين الثاني: افتتاح مؤتمر لندن برئاسة اللورد كارينغتون.

١٨ تشرين الثاني: سقوط فوكفار (قاعدة سلافونيا الشرقية) بيد الصرب، والجيش اليوغوسلافي يقيم فيها حكومة باعتبارها «منطقة صرب سلافونيا المستقلة».

٤ كانون الأول: إقرار «القانون الدستوري حول حقوق الصرب والأقليات الأخرى».

١٩٩٢:

٢ كانون الثاني: خطة فانس (وزير خارجية أميركي سابقًا): خروج الجيش اليوغوسلافي، نزع سلاح الميليشيات، وضع المناطق المحتلة تحت إشراف الأمم المتحدة.

كانون الثاني: الصرب يسيطرون على ٣٠٪ من أراضي كرواتيا، وهذه الأراضي يسكنها ٥٠٧ آلاف نسمة، منهم ٢٧٤ ألف صربي.

٣ كانون الثاني: اتفاق لوقف إطلاق النار بين الجيش الكرواتي والجيش اليوغوسلافي، وتوجمان يقبل بخطة الأمم المتحدة.

٢١ شباط: الأمم المتحدة تقترع على إرسال قوات دولية (القبعات الزرق) إلى المناطق الكرواتية الثلاث ذات الأكثرية السكانية من الصرب (كرايينا، سلافونيا الشرقية والغربية)، وهذه القوات تصل في ٤ نيسان (كتيبة فرنسية).

١٦–١٧ أيار: اتفاق سبليت حول مشروع كونفدرالية كرواتية – بوسنية.

٢ آب: انتخابات رئاسية، وإعادة انتخاب توجمان بأكثرية ٥٦،٧٣٪ من الأصوات، وانتخابات نيابية كذلك.

٢٠ أيلول: انسحاب آخر جنود الجيش اليوغوسلافي.

٣٠ أيلول: في جنيف، اتفاق وقف إطلاق النار بين الصرب والكروات (الصرب كانوا يحتلون ٢٥٪ من أراضي كرواتيا). في لندن، اللورد أوين، مساعد رئيس مؤتمر السلام، يدين سياسة التطهير العرقي التي ينفّذها الكروات في البوسنة حيث تطرح خطة السلام الدولية الحل على أساس الكانتونات.

١٩٩٣:

٢٢ كانون الثاني: هجوم كرواتي على الصرب قرب زادار (جسر ماسلينيكا) حيث القوات الدولية العاملة على تأمين اتصالات الشمال / الجنوب.

٢٨ كانون الثاني: الكروات يستردون مطار زادار وسدّ بيروكا.

٧ شباط: أول انتخابات للمجلس المحلي.

آب: تزايد تأثير «التيار الهرسكي» في السياسة الكرواتية. وهذا التيار يضم ساسة كرواتيين ترجع أصولهم إلى منطقة الهرسك في الجمهورية

البوسنية، ويضغطون باتجاه توقيع اتفاقات مع الجانب الصربي تتيح لكرواتيا ضم الأراضي البوسنية ذات الغالبية الكرواتية.

١٩٩٤:

٩ كانون الثاني: في بون، لقاء توجمان وعزت بيغوفيتش (رئيس البوسنة – الهرسك)، حيث يعرض توجمان إقامة حلف مع الجمهورية الإسلامية في حال وقوع انفصال بين البوسنة والهرسك. وبعد أيام، بيغوفيتش يرفض العرض.

١٦ شباط: الرئيس توجمان يعتذر عن كتاب له يشكك في التقديرات بأن النازيين قتلوا ستة ملايين يهودي في معسكرات للإبادة الجماعية.

١٨ آذار: في واشنطن، إطار اتفاق كرواتي – مسلم حول إقامة كونفدرالية بين كرواتيا وفدرالية البوسنة – الهرسك المتوقعة.

١٩٩٥:

أيار: استرداد سلافونيا الشرقية (عملية «البرق»).

٤–٧ آب: استرداد كرايينا (عملية «العاصفة»)؛ حيث تمّ تحرير ١٠ آلاف كلم^2 خلال أربعة أيام.

١٣–١٧ أيلول: عملية «ميسترال»، وتحرير البوسنة الغربية.

١٢ تشرين الثاني: اتفاق حول إعادة دمج سلافونيا الغربية في كرواتيا، بجعلها منطقة منزوعة السلاح، ثم وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة لمدة عام واحد (قابل للتجديد مرة واحدة) حتى إجراء انتخابات عامة.

١٩٩٦:

١٥ كانون الثاني: الأمم المتحدة ترسل بعثة دولية، مدنية وعسكرية (٥ آلاف رجل) إلى سلافونيا.

٢٣ آب: اتفاقية اعتراف متبادل بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٢٦ تشرين الثاني: نحو ١٠٠ ألف متظاهر في زغرب ضد سياسة الرئيس توجمان.

١٩٩٧:

١٥ حزيران: إعادة انتخاب توجمان رئيسًا للجمهورية.

آب: اتفاق مع اسرائيل على إقامة علاقات كاملة. واعتذرت زغرب عن «الجرائم» التي ارتكبتها إدارة أوستاشا الكرواتية إبان الحرب العالمية الثانية.

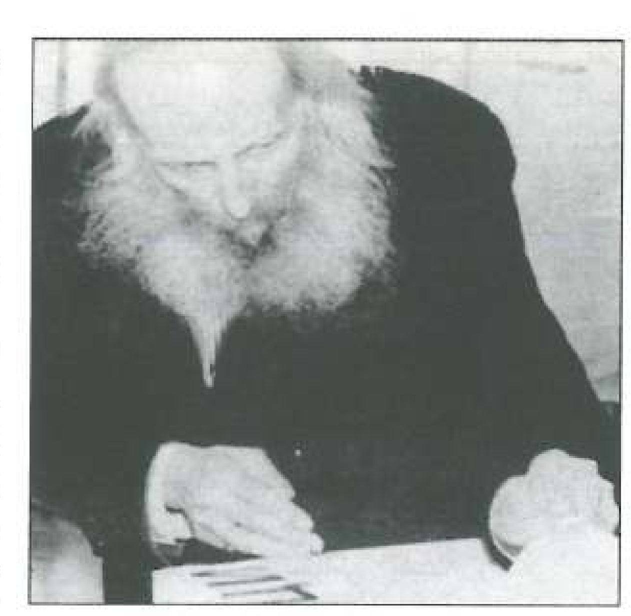
٢٦ تشرين الثاني: نحو ١٠٠ ألف متظاهر ضد قرار إلغاء إحدى الإذاعات الحرة.

١٩٩٨:

وضع استرداد سلافونيا الشرقية إلى السيادة الكرواتية حدًا لما نصّت عليه اتفاقيات دايتون (١٤ كانون الأول ١٩٩٥). وبقي هناك ١٨٠ مراقبًا من «منظمة الأمن والتعاون الأوروبي»، كما استمرت مشكلات ترسيم الحدود قائمة في بريفلاكا مع الجبل الأسود، وبخصوص الحدود البرية والمياه الإقليمية مع سلوفينيا (راجع «سلوفينيا»، ج٩، ص١٥٩–١٦٠).

في أول كانون الثاني، بدأ العمل بـ«الرسم على القيمة الإضافية» وكان البرلمان قد اقترع عليه وأجازه منذ العام ١٩٩٥. وقد أعلنت بعثة صندوق النقد الدولي عن موافقتها على المشاريع الحكومية. وأما معارضة الإصلاحات الاقتصادية فجاءت، بشكل خاص، من نقابات الأجراء، إذ زادت الأسعار بنسبة ٦٪.

في آخر كانون الثاني، انشقّ عن الحزب الاجتماعي الليبرالي (حزب المعارضة الأساسي بين ١٩٩٢ و١٩٩٥) حزب آخر اتخذ اسم الحزب «الليبرالي». وكان نزاع سياسي قد نشب بين درازن بوديسا (مرشح الرئاسة في العام ١٩٩٢) وفلادو غوتوفاك (مرشح الانتخابات الرئاسية في ١٩٩٧)، ما حدا بالأخير إلى الانشقاق وتأسيس الحزب «الليبرالي»، في حين أن بوديسا كان يأخذ



عجوز يقترع (خريف ١٩٩٥)

جانب الاعتدال وإبقاء الأبواب مفتوحة أمام إمكانية التحالف مع «المجموعة الديمقراطية الكرواتية» (في الحكم).

وفي كانون الثاني أيضًا، أعلن وزير البناء، ماركو سيراك، عن إطلاق برنامج الـ ١٨١٤ كلم لطريق دولية يتم إنشاؤها بين العام ١٩٩٨ و٢٠٠٠، وأجرى عقدًا بشأنها مع شركة «بكتل» الأميركية، وهي تربط زغرب بمدينة دوبروفنيك. وجاء هذا المشروع في سياق موجة واسعة من الخصخصة التي ستطال الصحافة والتلفزيون، والتي قُصد منها فتح البلاد على الاستثمارات الأجنبية.

وكذلك، حققت كرواتيا، في مطلع ١٩٩٨، تقاربًا مع الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، من دون أن تتمكن من الانضمام إليهما.

١٩٩٩:

تموز: الرئيس توجمان يشارك في «مؤتمر البلقان» (حضره رؤساء وممثلو أكثر من ٤٠ دولة)، ويتمكن من إدخال مطلب بلاده في الإعلان الختامي للقمة بأنه «يحق للدول الأعضاء في ميثاق الاستقرار أن تختار المنظمة السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية في المنطقة التي ستنضم إليها». ويعطي هذا البند الحق لكرواتيا الابتعاد عن التنظيمات التي ستنشأ مستقبلًا في منطقة البلقان.

ووقّع توجمان وعضو هيئة الرئاسة البوسنية علي عزت بيغوفيتش، على هامش مؤتمر البلقان في ساراييفو، اتفاقًا لترسيم الحدود المشتركة بين كرواتيا والبوسنة – الهرسك (يبلغ طول الحدود ١٠٠١ كلم)، وكانت مشاكلها الناجمة عن عدم وضوحها في عهد يوغوسلافيا السابقة، أدت إلى توترات بين البلدين خلال السنوات السبع الأخيرة.

آب: أُجريت عملية جراحية في الإمعاء للرئيس توجمان، تدهورت صحته على أثرها.

٢٦ تشرين الثاني: أُعلن عن إعاقة توجمان الموقتة تمنعه من ممارسة مهامه، وخلفه رئيس البرلمان فلاتكو بافليتش لفترة موقتة.

١١ كانون الأول: وفاة الرئيس فرانيو توجمان (راجع باب «زعماء...»).

٢٠٠٠:

انتخابات رئاسية (كانون الثاني – شباط ٢٠٠٠): في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٠، جرت هذه الانتخابات، وكانت المعارضة الديمقراطية (٦ أحزاب) تسعى إلى الفوز فيها لترسيخ المكاسب الكبيرة التي حصلت عليها في الانتخابات البرلمانية التي جرت قبل نحو ٣ أسابيع، ووعدت أثناءها بإلغاء الصلاحيات الواسعة للرئيس. إلا أن ذلك يتطلب دستوريًا اقتراح ما لا يقل عن ثلثي عدد أعضاء البرلمان (١٠١ من ١٥١ نائبًا) في حين ان لها ٩٥ نائبًا.

تنافس في الانتخابات الرئاسية تسعة مرشحين يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية، ينتمي ستة

منهم إلى الأحزاب اليسارية واليمينية، وثلاثة رشحوا بصفة مستقلين. وقد قامت المنافسة الرئيسية بين ثلاثة مرشحين هم: تراجان بوديشا (مولود ١٩٤٨)، وهو رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي شارك في الائتلاف الفائز في الانتخابات البرلمانية؛ وماتي غرانيتش (مولود ١٩٤٧) وهو نائب رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي، ووزير الخارجية في حكومة توجمان؛ وستيبي ميسيتش (مولود ١٩٣٤) وهو نائب رئيس الحزب الشعبي وآخر رئيس ليوغوسلافيا السابقة.

وأخفق العضو المسلم في هيئة الرئاسة البوسنية علي عزت بيغوفيتش في إصدار قرار من الهيئة يمنع الكروات البوسنيين من المشاركة في انتخابات دولة أجنبية (كرواتيا) إذ وقف العضوان: رئيس الهيئة الحالي (كرواتي) أنتي بيلافيتش، وجيفكو راديشيتش (صربي) ضد الاقتراح.

ويمنح الدستور الكرواتي رئيس الجمهورية سلطات واسعة. فهو يتمتع بحق النقض لإلغاء أي قرار يتخذه البرلمان بأقل من ثلثي أعضائه. كما يتحكم وحده في الأمور العسكرية والدفاعية والأمنية باعتباره القائد العام للقوات المسلحة الكرواتية.

وفي اليوم التالي، أعلنت النتائج، فحقق المعارضون لنظام توجمان الراحل فوزًا كاسحًا بعدما أزاحوا مرشح حزب الاتحاد الديمقراطي ماتي غرانيتش عن الجولة الحاسمة التي جرت في ٧ شباط (٢٠٠٠). وقد تأهّل لهذه الجولة كل من المعارضين اللذين ينتميان إلى يسار الوسط، وهما: ستيبي ميسيتش (نائب رئيس الحزب الشعبي وآخر رئيس ليوغوسلافيا السابقة) الذي حلّ في المقدمة بحصوله على ٤٢٪ من أصوات الناخبين، وتلاه دراجان بوديشا (رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي) وحصل على ٢٨٪ من الأصوات. أما ماتي غرانيتش (نائب رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي ووزير الخارجية في عهد توجمان) فجاء ثالثًا في الترتيب بحصوله على ٢٢٪، وبذلك استبعد من الجولة الثانية والحاسمة.

وفي ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٠ شكلت الأحزاب الديمقراطية التي فازت في الانتخابات البرلمانية حكومة جديدة برئاسة زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي إيفيتسا راتشان الذي وصفها بأنها «تمثّل يسار الوسط السياسي في كرواتيا، وتضع تحقيق الديمقراطية لكل المواطنين والاندماج مع المؤسسات الأوروبية في صدارة مهماتها». وتضم الحكومة ٢٣ وزيرًا ينتمون إلى ستة أحزاب.

وفي ٧ شباط ٢٠٠٠، جرت الجولة الحاسمة للانتخابات الرئاسية، وتنافس فيها ميسيتش وبوداجا. وفاز ميسيتش بحصوله على نسبة ٥٦،٢١٪ من الأصوات، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات ٦١٪ من الناخبين الكرواتيين. وتعهّد ميسيتش في أول خطاب رئاسي له بالعمل على حصول بلاده على عضوية كل من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. وسارعت الولايات المتحدة على تهنئته بالفوز. وحضرت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت مراسم أداء القسم الرئاسي (١٨ شباط).

مدن ومعالم

* **أوسييك Osijek**: مدينة ومرفأ على نهر دراف Drave وفي وسط سهل فسيح. تعد نحو ١١٠ آلاف نسمة. صناعات مختلفة (منظفات، أقمشة، مواد بناء، صناعات ميكانيكية). أصيبت المدينة بخسائر جسيمة في الحرب الصربية – الكرواتية (١٩٩١).

* **بولا Pula**: مدينة في جنوب غربي شبه جزيرة إيستريا. تعد نحو ٦٦ ألف نسمة. آثار رومانية (مدرّج، بوابات، معبد، مسرح). كاتدرائية تعود إلى القرن السابع عشر. متحف. مرفأ. مركز صناعي، ثقافي وسياحي.

* **دلماسيا Dalmatie**: منطقة في غربي البلقان، تمتد على طول الأدرياتيكي، في كرواتيا، من جزيرة باغ Pag إلى مداخل كوتور Kotor في الجبل الأسود (مونتينيغرو). مساحة منطقة دلماسيا ١٢١٠٣ كلم^{2}، وتعد نحو مليون نسمة. ويتكوّن أرخبيل دلماسيا من ٦٠٠ جزيرة، منها نحو ٦٠ جزيرة مأهولة وتقع بموازاة الشاطئ. تراجعت الزراعة في دلماسيا، وكذلك الصيد، لمصلحة الصناعة (بناء السفن، معامل الألومينيوم) والسياحة.

* **دوبرفنيك Dubrovnik**: مدينة، تعد نحو ٥٣ ألف نسمة. أجمل مدن دلماسيا (على البحر الأدرياتيكي)، وبفضل تاريخها المرتبط بتاريخ مدينة البندقية التي كانت تسيطر عليها، ثم بالتاريخ التركي، أصبحت دوبرفنيك، حتى العام ١٩٩٠، إحدى أهم المراكز السياحية الأوروبية. منشآت تعود إلى العهد الروماني، وقوطية من القرن الرابع عشر – الخامس عشر، ومن عصر النهضة (قصور)، ومن العهد الباروكي (كاتدرائية كنيسة ومدرسة يسوعية). تسببت الحرب الصربية – الكرواتية (١٩٩٠–١٩٩١) بتخريب أجزاء في مركزها التاريخي وكذلك في أحيائها الحديثة ومينائها التجاري (بلغ القصف الصربي أشدّه في ٦ كانون الأول ١٩٩٠، إذ كانت القذائف تتساقط عليها بمعدل واحدة كل ثلاث دقائق. وقدّر عدد القذائف التي سقطت في شهور أربعة بعشرات الآلاف).

كانت دوبرفنيك تحمل إسم راغوز Raguse التي تأسست في القرن السابع على يد شعب ثقافته لاتينية كان قد طرد من مستعمرة رومانية سابقة



منطقة سياحية في دوبروفنيك

تدعى «إبيدوريا» (تحمل اليوم إسم كافتات Cavtat) عقب غزو الآفار والسلاف للمنطقة. تعاقب على حكمها البيزنطيون، ثم البنادقة (بدءًا من ١٢٠٣)، ثم الهنغاريون (١٣٥٨)، وبعدهم الصرب، العثمانيون (١٥٢٦). ولكن المدينة، رغم ذلك، حافظت لمدة ثمانية قرون على نوع من استقلال ذاتي بإقامتها لجمهورية تجارية كانت مصالحها تمتد لتشمل كل العالم المتوسطي. بدأ انحطاطها بعد القرن السادس عشر، ودمّرها زلزال في العام ١٦٦٧، واحتلها الفرنسيون من العام ١٨٠٨ إلى ١٨١٣ وأُعطيت للنمسا بموجب معاهدة فيينا (١٨١٥). أصبحت جزءًا من يوغوسلافيا ابتداء من العام ١٩١٨. وبفضل إرثها التاريخي، خاصة المعماري والهندسي (كنائس، قصور، أديرة قوطية، زخارف باروكية، أسوار) اعتبرت جزءًا مهمًا من التراث العالمي للإنسانية.

* **ريكا Rijeka**: مدينة ومرفأ في شمالي كرواتيا، في عمق خليج كفارنر Kvarner. تعد نحو ١٧٠ ألف نسمة. يتصدر مرفأها لائحة المرافئ الكرواتية، ويُستخدم في الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير إلى الدول المجاورة. ومع انتعاش مرفأ سبليت Split بعد افتتاح خط سكك الحديد مجددًا سيحوله إلى منافس رئيسي لمرفأ ريكا.

تشتهر ريكا ببناء السفن، وبمرفأ نفطي ملحق بمرفأ أوميسالي في جزيرة كرك Krk.

تاريخيًا، كانت تدعى فيوم Fiume، وكانت مرفأً حرًا في العام ١٧٢٣. عرفت ازدهارًا كبيرًا في مطلع القرن العشرين بصفتها منفذًا لهنغاريا. بعد الحرب العالمية الأولى طالبت بها كل من ايطاليا ويوغوسلافيا، واحتلتها، في العام ١٩١٩، مجموعة بقيادة غابريل دنّونزيو. اعتبرتها معاهدة رابالو Rapallo (١٩٢١) مدينة حرة، لكنها ما لبثت أن عادت إلى ايطاليا في ١٩٢٤. وتحت إسمها السلافي «ريكا» أصبحت تابعة ليوغوسلافيا من ١٩٤٧ (معاهدة باريس)، وهي مدينة كرواتية بدءًا من ١٩٩١.

* **زادار Zadar**: مدينة على الساحل الأدرياتيكي في منطقة دلماسيا. تعد نحو ٧٨ ألف نسمة. جامعة. آثار رومانية. كنائس. متحف أركيولوجي. مرفأ لصيد السمك والتجارة.

كانت زادار مرفأً رومانيًا، ثم بيزنطيًا، وتنازعتها بعد ذلك البندقية وهنغاريا إلى أن انتهت إلى الأولى بين ١٤٠٩ و١٧٩٧، ثم إلى فرنسا (١٨٠٩–١٨١٣)، وبعدها إلى النمسا (١٨١٣–١٩١٨). أعطتها معاهدة رابالو (١٩٢١) لإيطاليا. احتلتها يوغوسلافيا في ١٩٤٤، وضمت إليها في ١٩٤٧ باعتبارها جزءًا من كرواتيا التي أصبحت مستقلة بدءًا من ١٩٩١.

* **زغرب Zagreb**: عاصمة كرواتيا. تعد نحو ٨٥٠ ألف نسمة (ونحو ١،١ مليون نسمة مع الضواحي). تقع في سهل الساف Save. مركز صناعي مهم (معادن، أقمشة، أجهزة كهربائية)، وتجاري (معرض دولي) وثقافي (جامعة).

كانت مدينة رومانية قبل أن تصبح كرواتية. أصبحت تحت السيطرة الهنغارية منذ القرن الحادي عشر. وفي القرون الوسطى، كانت المدينة سوقًا تجارية مهمة؛ ولعبت، مبكرًا، دورًا سياسيًا وثقافيًا إلى جانب دورها التجاري. كانت عاصمة كرواتيا – سلافونيا في العام ١٨٦٧، ثم عاصمة مملكة كرواتيا في العام ١٩٤١، ثم عاصمة جمهورية كرواتيا في إطار الاتحاد اليوغوسلافي (كانون الثاني ١٩٤٦)، ثم عاصمة كرواتيا المستقلة بدءًا من ١٩٩١.

* **سبليت Split**: مدينة على الساحل الدلماسي. تعد نحو ١٩٦ ألف نسمة. نشأت في حوالي العام ٣٠٠. قصر ديوكليسين هو الأثر الروماني الوحيد المتبقية جدره حتى الآن. وقد كان قصرًا وقلعة في آن. وفي المدينة نصب دينية ومدنية تعود إلى القرون الوسطى وإلى عصر النهضة. وفيها متحف أركيولوجي وإثنوغرافي.

مركز صناعي (بناء السفن، صناعات إسمنتية، منتوجات كيميائية) وسياحي. كانت المدينة من الممتلكات النمساوية، ثم الهنغارية، ثم أصبحت تابعة للبندقية (١٤٢٠–١٤٩٧)، ولفرنسا (١٨٠٦–١٨١٣)، لتعود للنسما في العام ١٨١٤، وتصبح يوغوسلافية بدءًا من ١٩١٨.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **توجمان، فرانيو Tudjiman, Franjo** (١٩٢٢–١٩٩٩): أول رئيس لجمهورية كرواتيا المستقلة. ولد في قرية قرب زغرب. بدأ حياته السياسية مؤيدًا لدعاة استقلال كرواتيا برعاية الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية. ثم خلال هذه الحرب بالذات، ترك دراسته الجامعية وانتقل إلى جانب قوات الأنصار بقيادة جوزف تيتو الذي أصبح توجمان مقربًا إليه ومنحه في العام ١٩٦٠ رتبة جنرال ليكون أصغر جنرال في الجيش اليوغوسلافي في ذلك الوقت. وبدأ منذ ١٩٦٥ يتخلى عن معتقداته الشيوعية ليعود إلى جذوره القومية الكرواتية، وكان من الموقّعين في العام ١٩٦٧ على وثيقة تؤكّد «الهوية المستقلة للغة الكرواتية» التي قادته إلى المعتقلات والسجون. وانصرف بعد ذلك إلى تأليف الكتب ذات النزعة القومية، وأهمها خمسة كتب ركّز فيها على التاريخ والقومية الكرواتية، وسبّبت له سخط الصرب واليهود، لأنه أنكر أن يكون الألمان قد قتلوا ٧٠٠ ألف منهم في أراضي يوغوسلافيا السابقة أثناء الحرب العالمية الثانية، وحدّد الرقم الحقيقي بـ ٦٠ ألفًا، ثم عاد واعترف (بعد مدة قصيرة من تبوّئه سدة الرئاسة في كرواتيا المستقلة) بالأخطاء التي وقعت فيها كتبه تجاه اليهود واعتذر لهم رسميًا، كما غفر له الألمان وقوفه ضدهم «لأنه ليس من الحكمة أن يُحاسب المرء على نزوات شبابه».

أُحيل توجمان، في العام ١٩٨٠ وقبل أشهر قليلة من وفاة تيتو، على القضاء بسبب ان مؤلفاته اعتبرت نشاطًا معاديًا لسلامة الدولة، وبسبب دعواتها إلى القومية الكرواتية إلى حد التطرف، وحُكم عليه بالسجن سنتين ونصف السنة مع تجريده من رتبته العسكرية.


توجمان (إلى يمين الصورة) والرئيس الفرنسي جاك شيراك (٢٥ أيلول ١٩٩٥)

بعد مغادرته السجن، انتقل إلى زغرب، ثم غادر إلى كندا عام ١٩٨٧، وتنقل بين الولايات المتحدة وأوروبا حتى ١٩٨٩ حين غادر إلى زغرب حيث سُمح بالتعددية الحزبية. فأسس توجمان حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي الذي تبنى استقلال كرواتيا، ثم انتُخب توجمان، في ٣٠ أيار ١٩٩٠، رئيسًا لجمهوريتها (راجع النبذة التاريخية).

يوصف توجمان بأنه رئيس يتمتع بسلطة قوية تستند إلى تأييد شعبي واسع، وبأنه من أكثر رؤساء جمهوريات يوغوسلافيا السابقة تقليدًا لشخص تيتو، في ما يتعلق بضرورة الطاعة له وتنفيذ أوامره بأسلوب عسكري، والتشبّه به في أبّهته وأماكن استراحته ومنها جزيرة بريوني المشهورة التي استمرّت منتجعًا خاصًا برئيس الجمهورية والقلّة من المقربين إليه.

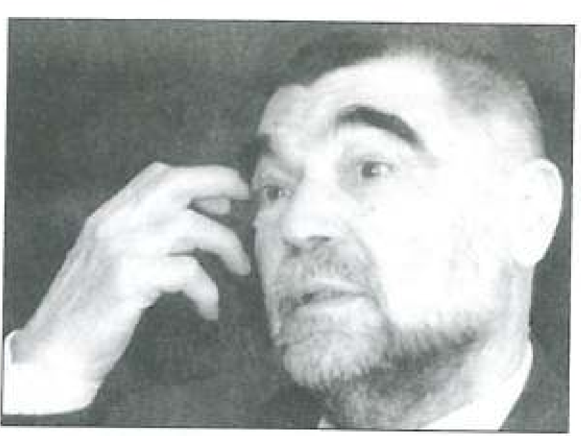
في مطلع تشرين الثاني ١٩٩٩، أُدخل توجمان المركز الطبي في زغرب للمعالجة من مرض أُصيب به. لكنه توفي في صباح ١١ كانون الأول ١٩٩٩. وكان توجمان أجرى تعديلات في قيادة الحزب في أعقاب دخوله المستشفى، للحفاظ على وحدة حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي، بتشكيل مجلس استشاري للرئاسة يهيمن عليه أعضاء بارزون في الحزب الحاكم «يتولى الحفاظ على استقرار الوضع العام وترتيب الأمور السياسية في حال عجز الرئيس عن ذلك».

* **تيتو، جوزيب بروز Tito, Josip Broz** (١٨٩٢–١٩٨٠): راجع «يوغوسلافيا» في الجزء الأخير من هذه الموسوعة.

* **راديك، ستيبان Radic, Stjepan** (١٨٧١–١٩٢٨): رجل دولة يوغوسلافي كرواتي ومؤسس حزب الفلاحين الكرواتيين إلى جانب شقيقه أنطوان. انتُخب عام ١٩٠٨ نائبًا في مجلس الديت عن مقاطعة كرواتيا، وكان مركز المجلس مدينة زغرب عملًا بالاتفاق الهنغاري – الكرواتي لعام ١٨٦٨ وبتقاليد دولة كرواتيا. وفي ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٨، أعلن دعمه للجمهورية وعداءه للأسرة الصربية الحاكمة. وفي أول كانون الأول ١٩١٨، أسّس الحزب الجمهوري للفلاحين الكرواتيين، ورفض مبدأ الاتحاد مع صربيا، ثم باشر النشاط الذي امتدّ عشر سنوات ضد مملكة الصرب والكرواتيين والسلوفينيين (نسبة لسلوفينيا)، إذ كان يرفض التخلي عن السيادة الكرواتية قبل العودة المسبقة للشعب. وفي ربيع ١٩١٩ رفع عريضة تحمل ١٥٠ ألف توقيع لصالح جمهورية كرواتية مستقلة إلى القائم بالأعمال الإيطالي في فرنسا. وفي الجمعية الوطنية اليوغوسلافية المنتخبة عام ١٩٢٠، كان راديك على رأس مجموعة مؤلفة من ٦٣ نائبًا كرواتيًا (الكتلة الكرواتية) معادية للمركزية، وقد وجّه هؤلاء النواب اعتراضهم على المركزية إلى الحلفاء أثناء انعقاد مؤتمر جنوى عام ١٩٢٢.

في الانتخابات العامة التي جرت عام ١٩٢٣ ظهر راديك كزعيم للأمة الكرواتية، ونال حزبه ٦٨ مقعدًا في الجمعية الوطنية في بلغراد. ورفض الانضمام إلى حكومة يرئسها نيقولا بازيك، وقام بجولة في الخارج بهدف تحريك الرأي العام الدولي، إلا أنه لم يلقَ استقبالًا مشجعًا في لندن وفيينا، فتوجّه إلى موسكو عام ١٩٢٤، وأسّس بعد عودته إلى بلاده كتلة معارضة. ثم عمد بازيك إلى حل حزب الفلاحين الكرواتيين باعتبار هذا الحزب عضوًا في الأممية الثالثة، وأوقف راديك، ثم أُفرج عنه عام ١٩٢٥، وعيّنه وزيرًا للتربية. ولم يتخلّ راديك، داخل الحكومة، عن مضايقة بازيك الذي اضطرّ إلى تقديم استقالته في نيسان ١٩٢٦. وفي ١٩٢٨، قررت مجموعة من نواب الحزب الراديكالي الصربي التخلص من راديك. فقام النائب الصربي رازيك بإطلاق النار أثناء انعقاد الجمعية في ٢٠ حزيران ١٩٢٨ فقتل شخصين وجرح آخرين كان راديك أحدهما. وبعد موت راديك، متأثرًا بجروحه، خلفه مساعده راسيك على رأس الحزب (عن «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٢، ط١، ١٩٨١، ص٧٨٠–٧٨١).

* **ميسيتش، ستيبي Mesic, Stipe** (١٩٣٤–): رئيس جمهورية كرواتيا الحالي (ابتداءً من شباط ٢٠٠٠). ولد في بلدة أوراخوفيتسا (شرق كرواتيا). تخرّج من كلية الحقوق في زغرب حيث عُرف بنزعته القومية



الرئيس الحالي ستيبي ميسيتش

داخل الحركة الطلابية. وواصل نهجه القومي المعارض للنظام الاشتراكي، فحكم عليه بالسجن لمدة عام، ورغم ذلك سمح له النظام بأن يكون رئيس بلدية. كان صديقًا للرئيس الأول لكرواتيا فرانيو توجمان، وقلّما افترقا، إلى أن حلّ العام ١٩٩٤. فأسس ميسيتش حزبًا معارضًا باسم «حركة الديمقراطيين المستقلين الكروات» وتولى رئاسته حتى انضم عام ١٩٩٧ إلى «الحزب الشعبي الكرواتي»، وأصبح نائبًا لرئيسه. وكان توجمان وميسيتش قد اشتركا في تأسيس «حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي» على أسس قومية عندما سمحت حكومة يوغوسلافيا السابقة بتشكيل التنظيمات السياسية أواخر ١٩٨٩، وتولى توجمان رئاسته وأصبح ميسيتش نائبه. وعندما فاز الحزب بغالبية المقاعد البرلمانية في انتخابات ١٩٩٠، أصبح توجمان رئيسًا لجمهورية كرواتيا (وكانت لا تزال إحدى الجمهوريات الست التي تشكل جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية) وأسندت رئاسة الحكومة إلى ميسيتش، ثم انتقل الأخير إلى منصب ممثل كرواتيا في هيئة الرئاسة اليوغوسلافية، إذ كان الترتيب الدوري السنوي لرئاسة الهيئة (رئيس الجمهورية الاتحادية) من حق كرواتيا (من ١٥ أيار ١٩٩١ إلى ١٤ أيار ١٩٩٢). وقد تولاه ميسيتش في الوقت الذي كان يدعو إلى إنهاء وجود يوغوسلافيا، وقال كلمته المشهورة أمام أعضاء الهيئة في بلغراد بكل جرأة «أنا آخر رئيس جمهورية لهذه الدولة التي لن يكون لها وجود بعدي». وقبل أن تنتهي فترة رئاسته كانت يوغوسلافيا قد انهارت.

كشمير

بطاقة تعريف

الإسم: ترد تحت إسم «ولاية جامو وكشمير» Jammu-Cachemire في الدستور الهندي الذي يقسم البلاد إداريًا إلى ٢٥ ولاية.

الموقع: تقع في الطرف الشمالي من الهند على الحدود مع باكستان والصين والتيبت.

المساحة: ٢٢٢ ٢٣٦ كلم^2. تسيطر باكستان على قسم منها مساحته ٧٨ ٢١٨ كلم^2 ويُعرف باسم «أزاد كشمير»، أي كشمير الحرة، ويتضمن على منطقة بالتيستان Baltistan وهنزا Hunza، وتسيطر الصين، منذ ١٩٦٢ على قسم آخر مساحته ٤٢ ٧٣٥ كلم^2. وهي أكبر ولايات القارة الهندية.

العاصمة: سريناغار Srinagar صيفًا ويبلغ عدد سكانها نحو ٦٥٠ ألف نسمة، وجامو (نحو ٢٠٠ ألف نسمة). ومدينة بيشاور إحدى أهم مدن كشمير الباكستانية.

اللغة: الكشميرية هي اللغة الأهم، وهناك لغات ولهجات عديدة، منها: الدوغري، الغوجري، الأوردو، الباهاري... واللاداخي (سكان القسم الواقع تحت السيطرة الصينية).

السكان: نحو ٩ ملايين نسمة، نحو ٩٠٪ منهم مسلمون، والمراجع المؤيدة لوجهات النظر الهندية تورد أنهم لا يتعدون الـ ٧٠٪، والباقي من الهندوس.
كشمير موضوع نزاع بين الهند وباكستان منذ بدء المشكلة بين البلدين إبان تقسيمات ١٩٤٧. وفي الواقع ان حرف «الكاف» في إسم «باكستان» الذي ركبه مؤسسو الدولة في العام ١٩٤٧-١٩٤٨ يشير إلى «كشمير».

نبذة تاريخية

كشمير إبان أحداث ١٩٤٧-١٩٤٩: يُروى، في تاريخ المنطقة، انه في العام ١٨٤٦ أقدمت بريطانيا، التي كانت تسيطر على معظم أنحاء القارة الهندية على بيع كشمير بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه استرليني إلى المهراجا غلاب سنج وأسبغت عليه حمايتها وكان من طائفة الدوجرا إحدى طوائف الديانة الهندوسية.

وبعد ذلك بمائة عام انفجر وضع كشمير أزمة سياسية وعسكرية بين باكستان والهند لا تزال فصولها من دون حل.

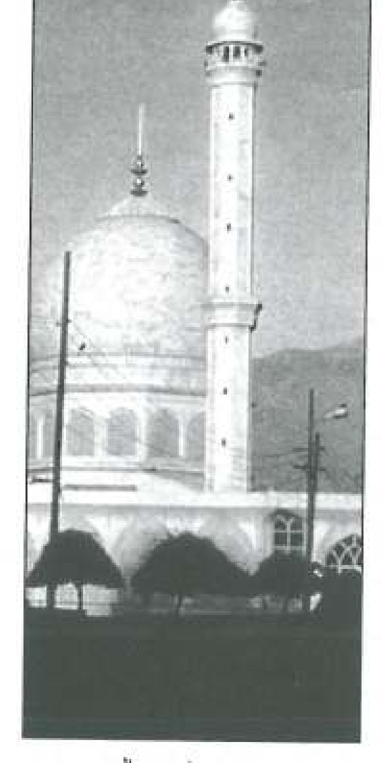
بدأت هذه الأزمة قبيل ١٥ آب ١٩٤٧، تاريخ تقسيم القارة الهندية بين الهند وباكستان. إذ كان على ولاية كشمير، مثل بقية الولايات الهندية، أن تقرر إلى أي الدولتين تنضم. وكان التقسيم قد اقتضى قبل ذلك منح الهند شريطًا ضيقًا من الأرض التي تلي حدود كشمير. وفي الموعد المضروب (١٥ آب ١٩٤٧)، ماطل المهراجا هري سنج ولم يفصح عن قراره بالانضمام إلى أي من الدولتين. غير انه عقد اتفاقًا مع حكومة باكستان (أو انه اضطر إلى عقد هذا الاتفاق لأن سكان الولاية كانوا يرغبون في الانضمام إلى باكستان) بإبقاء الوضع في كشمير



سريناغار، ١٩٤٨ (لوموند ديبلوماتيك، تموز ١٩٩٧، ص١٨)



تظاهرة تطالب بالاستقلال



مسجد حضرت بال

كما كان عليه في ظل الاستعمار البريطاني.
وبموجب هذا الاتفاق أصبحت الحكومة الباكستانية تمثّل كشمير دبلوماسيًا ومسؤولة عن أمنها عسكريًا. كان الاتفاق، في ظاهره، خطوة على طريق انضمام كشمير إلى باكستان.

لكن المهراجا هري سنج ظل يماطل حتى اندلعت الثورة في كشمير تتعجّل قرار الانضمام إلى باكستان. فأرسل هري سنج جيشه، فاستباح مدينة بونج معقل الثورة والقرى التي حولها وقتلوا الآلاف من سكانها، وفرّ عشرات الألوف إلى الحدود الباكستانية يستنجدون برجال القبائل في المنطقة. فشنّ هؤلاء هجومًا مضادًا استطاعوا أثناءه من استرداد ثلث كشمير وهو المسمّى الآن «آزاد كشمير». وفرّ المهراجا هري سنج إلى سريناغار (العاصمة الحالية) في الجزء الواقع تحت السيطرة الهندية. ومن هناك كتب إلى اللورد مونتباتن (الحاكم الانكليزي للهند) يطلب انضمام كشمير إلى الهند. فسارعت الهند بإرسال مندوب رسمي يحمل طلب الانضمام، وأقرّته بعد أن أضافت مادة مهدّئة للوضع المضطرب تقول: «على أن يُستفتى شعب كشمير، في المستقبل، حول تقرير مصيره...». وتعهّد نهرو آنذاك في رسالته إلى رئيس وزراء الباكستان ان جيوشه ستنسحب من كشمير فور استتباب الأمن فيها.

وفي لقاء في لاهور (٢٩ تشرين الأول ١٩٤٧) بين محمد علي جناح مؤسس باكستان واللورد مونتباتن، واعتذر عن عدم حضوره البانديت نهرو، عرض محمد علي جناح اقتراحات محددة لحل النزاع ووقف حالة الحرب في كشمير، وتقضي بإنذار القوات المتحاربة بالكف عن القتال خلال ٤٨ ساعة وإلا تدخلت قوات باكستانية - هندية مشتركة لوقف القتال، وبانسحاب القوات الهندية وقوات القبائل الباكستانية من كشمير، وبإجراء استفتاء عاجل تحت إشراف الدولتين لتقرير مصير كشمير. ووعد اللورد مونتباتن بالرد على المقترحات فور عودته إلى دلهي. لكنه لم يفِ بوعده.

وفي تموز ١٩٤٨، أوفدت الأمم المتحدة لجنة للمساعي الحميدة التي نجحت، بعد نحو شهر، في الحصول على موافقة الحكومتين الباكستانية والهندية على وقف القتال، وتحديد خط لوقف إطلاق النار، وإجراء الاستفتاء المرتقب بين شعب كشمير لتقرير المصير. وأصدرت كل من الهند وباكستان أوامرها بوقف القتال اعتبارًا من أول كانون الثاني ١٩٤٩، وحدّد خط وقف إطلاق النار بعلاماته وأسلاكه الشائكة في ٢٧ تموز ١٩٤٩ توطئة لحل نهائي للنزاع. وهذا الخط لا زال حتى الآن (العام ٢٠٠٠) هو خط الحدود الموسومة بأنها مؤقتة بين «أزاد كشمير الباكستانية» و «جامو وكشمير الهندية».

أبرز تطورات قضية كشمير ١٩٥١-٢٠٠٠

١٩٥١-١٩٦٥

- ١٩٥١، جرت انتخابات رمزية في كشمير، تعهدت الهند بنتيجتها بإقامة حكم ذاتي في كشمير، إلا انها قلّلت في الواقع من درجة الحكم الذاتي في الولاية تدريجيًا على مدى السنوات.
- ١٩٥٧ (في ٢٦ كانون الثاني)، ضمت الهند كشمير بشكل قانوني ونهائي.
- ١٩٥٩، احتلت الصين ما يقارب ٣٨ ألف كلم² من مساحة الإقليم المحاذية لحدودها والمسمّاة «لاداخ». ورأت الهند ان الاحتلال الصيني غير مشروع.
- وفي أيلول (١٩٥٩)، نشبت حرب جديدة بين الهند وباكستان حول كشمير، وتوقف القتال مرة جديدة مع نداء الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار.
- وفي كانون الأول (١٩٥٩)، اندلعت حرب باكستانية - هندية حول باكستان الشرقية (بنغلادش) وانتهت باستسلام أكثر من ٩٠ ألف جندي باكستاني.
- ١٩٦٥، اندلعت حرب جديدة حول كشمير بين البلدين استمرت شهرًا واحدًا.

إتفاق سيملا (١٩٧٢): عقدت الدولتان، من دون وسيط وفي محاولة لنزع قضية كشمير من التداول الدولي، اتفاقية سيملا التي نصّت على ان كشمير مسألة حدودية ينبغي حلها كسائر الخلافات الأخرى بين البلدين عبر المفاوضات الثنائية. وسلبت الاتفاقية حق أهل كشمير الذي منحته الأمم المتحدة لهم بخيار الاستفتاء في تقرير مصيرهم. فدوافع الاتفاقية أن الهند ترى في كشمير «أقلية هندوسية» وباكستان ترى فيها «أكثرية مسلمة»، والأمران يجب أن لا يؤدّيا بكشمير إلى الاستقلال بنظر الدولتين. فانفصالها، من وجهة نظر الهند، كسكين «يجري في جسد الهند»، كما وصف الزعيم الهندي جواهر لال نهرو انفصال باكستان سابقًا. فعملية انفصال أخرى تجربها كشمير هذه المرة قد تعني نهاية الاتحاد الهندي المؤلف من مئات المعتقدات والقوميات... إذ قد تلحق بها البنجاب وأسام والتاميل... أما باكستان، من جانبها، فيعني لها استقلال كشمير دحضًا لشعارها التأسيسي بأن «باكستان وطن المسلمين جميعًا في شبه القارة الهندية».

منعطف رئيسي (١٩٨٨-١٩٨٩): اعتبر العام ١٩٨٨ بداية للحرب الأخيرة التي اعتبرت بدورها متواصلة إلى الآن (أوائل العام ٢٠٠٠)، وذلك مع قيام «جبهة تحرير جامو وكشمير» بأول حملة تفجير لها. وهذه الجبهة تطالب بالاستقلال التام والناجز لكشمير انطلاقًا من تنفيذ قرار الأمم المتحدة المعروف بقرار عام ١٩٤٨ في تقرير مصير كشمير عن طريق إجراء استفتاء عام يضع الشعب الكشميري أمام خيارين إما الانضمام إلى الهند أو باكستان وإما الانفصال والاستقلال.

وسياسيًا، شكّل العام ١٩٨٩ منعطفًا رئيسيًا في السياسة الهندية. وذلك مع خسارة نيودلهي، بانهيار الاتحاد السوفياتي (الموشك في ذلك العام)، حليفًا استراتيجيًا ومساعدات اقتصادية وسياسية وعسكرية كبيرة. عندها بدأت الهند البحث عن حليف استراتيجي جديد وجدته في الولايات المتحدة في ضوء معالم المرحلة الجديدة.

ثم جاءت التغيرات داخل الهند (في السنوات القليلة اللاحقة) لتثبت هذا المنعطف. فأدّى اغتيال رئيس الوزراء الهندي وزعيم حزب المؤتمر راجيف غاندي إلى تحوّل في سياسات الهند تجاه العالم العربي والقضية الفلسطينية (التي كانت هي الأخرى تشهد تحولات مهمة)، كما دشّن بداية العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. وافتتحت قنصلية لاسرائيل في نيودلهي (١٩٩٢) وتطوّر التفاعل الثقافي والاقتصادي والسياسي بين البلدين. وعلى رغم ان اعتراف الهند باسرائيل كان متمشيًا، من جهة مع نمط عالمي عام (وحتى، وإلى حد ما، مع نمط عربي، أو نمط بعض البلدان العربية)، فإن هذه الخطوة شكلت، من جهة أخرى، تحولًا مهمًا في السياسة الخارجية لأن الهند كانت تقليديًا من أقوى المتعاطفين مع القضايا العربية، والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

وأدّت قضايا مثل العولمة وفتح الاقتصاد الهندي المغلق وتدفّق الاستثمارات الأجنبية، خصوصًا الأميركية، إلى تغيير دينامية علاقة الهند بالمنتج الأميركي. ولقيت سياسات الهند الاقتصادية والنهج العلماني لحكومتها، بخلاف الطابع الإسلامي للدولة في باكستان، استحسان الإدارة الأميركية. ورأت أميركا في الهند، انسجامًا مع موقفها المتشدد من الحركات الإسلامية الأصولية في العالم، شريكًا مناسبًا وجاهزًا لإقامة قاعدة لها في منطقة جنوب آسيا. ويواجه ذلك ما أصبحت الولايات المتحدة تراه في باكستان من مشاكل اقتصادية وعدم استقرار سياسي.

أهم أحداث سنوات ١٩٩٠-١٩٩٩: - في كانون الثاني ١٩٩٠، فتح الجيش الهندي النار على مجموعة متظاهرين في سريناغار (عاصمة كشمير) ما أسفر عن مقتل ٢٨ شخصًا. فاشتعلت انتفاضة جديدة على الحكم الهندي في الولاية. واتهمت الهند باكستان بأنها تسلّح الثوّار وتدريبهم

في معسكرات في أراضيها، ونفت باكستان التهمة مرارًا.

– وفي شباط ١٩٩٠، علّقت الهند عمل برلمان كشمير المحلي ووضعت الولاية تحت حكم فدرالي مباشر من نيودلهي.

– وفي أيار ١٩٩٠، اغتيل مفتي كشمير مولوي محمد فاروق «برصاص مسلحين مجهولين». وخلال تشييعه قُتل ما لا يقل عن ٥٠ شخصًا برصاص الجيش الهندي (التقارير تحدثت عن مقتل نحو ٢٥ ألف شخص في كشمير في السنوات التسع الأخيرة ١٩٨٣–١٩٩٠).

– وفي أيار ١٩٩١، معارك بين الثوار الكشميريين والجيش الهندي.

– في نيسان ١٩٩٢، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي أن لا دور للأمم المتحدة في ما يخص مسألة كشمير.

– في تشرين الأول / تشرين الثاني ١٩٩٣، حاصر الجيش الهندي مجموعة من الثوار في مزار حضرت بال، وقتلت القوات الهندية ٣٢ شخصًا كانوا يشاركون في تظاهرة احتجاج على الحصار في بلدة بيجبهارا. وانتهت عملية الحصار باستسلام الثوار إلى الجيش الهندي.

– في كانون الثاني ١٩٩٤، فشل دبلوماسيون باكستانيون وهنود في حل الخلافات بين البلدين حول كشمير، ورفضت باكستان متابعة المحادثات متهمةً الهند باستمرار ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في كشمير.

– في آذار ١٩٩٥، طوّقت القوات الهندية بلدة شرار الشريف حيث تمركز ثوار في مزار البلدة، واندلعت تظاهرات عنيفة في كشمير مع احتراق المزار. وفي هذه الأجواء سحبت الحكومة الهندية مشروعها القاضي بالسماح بانتخاب أول مجلس اشتراعي في كشمير منذ ١٩٨٧.

– في كانون الثاني ١٩٩٦، التقت مجموعة من الضباط الهنود والباكستانيين في المنطقة التي تفصل شطري كشمير في محاولة للتخفيف من التوتر المتصاعد.

– وفي آذار ١٩٩٦، حاصرت قوات الأمن الهندية مزار حضرت بال إثر مقتل ٧ أشخاص في معركة مع الثوار.

– وفي أيار ١٩٩٦، عادت الحكومة الهندية وسمحت بإجراء أول اقتراع عام في كشمير في سياق الانتخابات الهندية العامة؛ وفي حزيران ١٩٩٦، أعلن دبلوماسيون هنود وباكستانيون، إثر لقائهم في إسلام أباد، عن خطة سلام من ثماني نقاط، وشدّدوا على أنهم سيبذلون ما في وسعهم لإيجاد حل لمشكلة كشمير.

– في شباط ١٩٩٧، أعلن الجيش الهندي وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة أسبوع في حربه ضد الثوار.

– في أيار ١٩٩٨، أجرت الهند سلسلة من التفجيرات النووية في راجشتان القريبة من الحدود مع باكستان. وردّت الأخيرة بست تفجيرات نووية. وساهمت هذه الأجواء بازدياد حوادث إطلاق النار على الحدود بين البلدين.

– في أيلول ١٩٩٨، أعلن رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجبايي ونظيره الباكستاني نواز شريف، إثر اجتماعهما في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن استئناف البلدين محادثات السلام في شأن كشمير.

– في شباط ١٩٩٩، وصل فاجبايي إلى باكستان في رحلة برية مدشنًا خطًا للحافلات بين البلدين، ووقع مع شريف في لاهور على إعلان للسلام بين البلدين.

لكن في أيار من العام نفسه (١٩٩٩)، عادت أحداث كشمير العسكرية على أعنف مما عرفته في السابق، وانتهت في تموز (١٩٩٩) بخروج الهند من دون أن تحقق أهدافها العسكرية، لكنها حققت نصرًا دبلوماسيًا تاركة غريمتها الباكستانية غارقةً في وضع داخلي وخارجي لا تُحسد عليه. وكانت الولايات المتحدة دعت مرات عدة، منذ اندلاع المعارك في أيار ١٩٩٩، إلى انسحاب القوات التي تدعمها باكستان من الشطر الهندي

من كشمير. وصوّتت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي على قرار في هذا الصدد، وأعلن رئيسها ان «على العالم أن يقف إلى جانب الهند في مسألة التوغّل في كشمير».

أبرز تطورات الأعوام الأخيرة ١٩٩٥–٢٠٠٠

١ – الأصوليون الإسلاميون في كشمير: احتلت كشمير، في الأشهر الأخيرة من العام ١٩٩٥، حيّزًا مهمًا في رئيسيات الصحف العالمية بسبب إقدام جماعة دينية متطرفة على إعدام الرهينة النروجي المختطف هانز أوسترو بقطع رأسه عن جسده، في محاولة يائسة للفت الأنظار إلى قضية كشمير. وقد أدرجت وسائل الإعلام، في حينه، عشرة تنظيمات إسلامية متطرفة:

– جماعة «حركة الأنصار» التي يُعتقد أن أكثر من نصف أنصارها من أصوليين إسلاميين قدموا من دول أخرى.

– حزب المجاهدين، وتعتبر هذه الجماعة الأكبر عددًا (تضم نحو ٤ آلاف مقاتل)، ويُعتقد أن من بينهم أكثر من ألف مقاتل غير كشميري.

– جماعة لاشكار–طيبة التي يُعتقد أنها تضم الكثير من المجاهدين الأفغان.

– المجاهدون المسلمون.

– جماعة العمر، وتعتبر الفصيل العسكري لحزب «قوامي»، وتستمد تسميتها من إسم زعيمها عمر فاروق، وتنحصر مناطق عملياتها في ضواحي العاصمة سريناغار.

– البرق، وتعتبر الجناح العسكري لحزب رابطة الشعب بزعامة عبد الغني لون المنضم لائتلاف مؤتمر الحرية لعموم الأحزاب.

– الإخوان المسلمون، ويتزعمهم كوكاباري، ويعتقد أنهم يُوالون الحكومة الهندية.

– جماعة جواد مير وياسين مالك، التي انضمّت، في ١٩٩٥، إلى ائتلاف مؤتمر الحرية لعموم الأحزاب.

– جماعة الفران، وتتضارب كثيرًا الأقوال حول هويتها وخططها وزعامتها.

– حزب الله المجاهدين، حزب أصولي لا يقبل بديلًا عن الانفصال عن الهند والانضمام إلى باكستان، أو حسب أدبياته، العودة إلى «الوطن الأم» والتحرر من «الاستعمار الهندي».

وقد حرصت الحكومة الباكستانية، مرارًا، على التنصل من أعمال هذه التنظيمات وإدانتها.

والجدير ذكره ان «جبهة تحرير جامو وكشمير» تبقى التنظيم الأهم في كشمير، والأقل تطرفًا أو حدة في طرحها الاستقلالي. وقد اشتهرت، عالميًا، عندما أقدمت مجموعة من قواتها على التحصّن في مسجد حضرت بال وهو أكبر مساجد كشمير وأهمها. ومن أدبياتها أنها جبهة علمانية. فهي، وإن كانت تدعو إلى استقلال كشمير عن الهند، إلا أنها لا تطالب بالانضمام إلى باكستان.

٢ – انتخابات ومؤتمر (١٩٩٦): جرت انتخابات هندية «في ولاية كشمير» (في ٧ و١٦ و٣٠ أيلول ١٩٩٦)، شكّلت، برأي الحكومة الهندية «انتصارًا لبطاقات التصويت على البنادق»، وكانت نسبة المشاركة في التصويت نحو ٥٠٪، ولم تشوبها سوى أعمال عنف محدودة، وقد فاز فيها «حزب المؤتمر الوطني»، أقدم حزب سياسي في كشمير. وقد جرى تنظيم هذه الانتخابات للمرة الأولى منذ قبل عشر سنوات.

فاز المؤتمر الوطني بـ ٥١ مقعدًا من أصل ٨٧ فحصل بذلك على غالبية المقاعد التي يتألف منها المجلس المحلي، وأصبح رئيس الحزب فاروق عبد الله رئيسًا لوزراء الولاية. وكان فاروق عبد الله شغل هذا المنصب إثر انتخابات ١٩٨٧، وقبل ذلك في ١٩٨٢ إثر وفاة والده الشيخ محمد عبد الله الملقّب «أسد كشمير». وقامت الحكومة الهندية بحل حكومة كشمير في ١٩٩٠ بعدما بدأت الثورة. ويؤيد المؤتمر الوطني إبقاء كشمير ضمن الاتحاد الهندي إلا أنه يطالب بمزيد من

الحكم الذاتي للمنطقة، ووافقت نيودلهي على هذا المبدأ.

وقاطعت المنظمات الإسلامية هذه الانتخابات استنادًا إلى مطالبتها الأساسية بإجراء استفتاء حول تقرير مصير كشمير برعاية الأمم المتحدة. ولم يفلح المقاتلون الانفصاليون في تعطيل العملية الانتخابية على رغم أنهم نظموا تظاهرات احتجاج ونفّذوا بضعة هجمات بالقنابل اليدوية.

وفي الشهر نفسه (أيلول ١٩٩٦)، عقد في بريطانيا مؤتمر دولي حول كشمير اعتبر، في نظر المتفائلين بإيجاد حل لقضية كشمير، فرصة تاريخية من نواح عدة. فقد التقى للمرة الأولى قادة كشميريون من شطري البلاد (شطر الهند وشطر باكستان)، ومن أوروبا والولايات المتحدة، واستطاعوا أن يتشاوروا ويتبادلوا الآراء في شأن مستقبلهم في عالم متغير. كما كانت المرة الأولى التي يشارك في مؤتمر كهذا وفد هندي. وقد عقد بمبادرة من الدكتور أيوب ذوقار رئيس «الحركة العالمية لتحرير كشمير» ومقرها لندن، والدكتور غلام نبي فاي رئيس «المجلس الكشميري – الأميركي» في واشنطن. ورفض المؤتمر الانتخابات كحل لمشكلة كشمير، لكنه أضاف ان وجود حكومة منتخبة أفضل من الحكم العسكري الحالي.

ومما نُشر من مداولات هذا المؤتمر يمكن الوقوف على الوضع عامة في القسم الآخر، القسم الباكستاني من كشمير (أزاد كشمير)، وذلك كما يلي في العنوان الفرعي التالي: «الوضع في أزاد كشمير»، وبقلم سلطان شاهين، كاتب سياسي هندي شارك في المؤتمر الدولي حول كشمير في بريطانيا («الحياة»، أول تشرين الأول ١٩٩٦):

٣ – الوضع في أزاد كشمير: و «أما باكستان فإنها عاملت الشطر الذي تسيطر عليه من كشمير بدرجة لا تقل جورًا (عن معاملة الهند لشطرها)، إذ ابتلعت ثلثي أراضي هذا الشطر واعتبرته منطقة عسكرية لا مكان لها في الدستور. ولم يجد نفعًا إعلان قاضي المحكمة العليا في كشمير الذي اعتبر ان هذه المنطقة، التي تُعرف بـ «الأقاليم الشمالية» وبضمنها غيلجيت وبالتيستان، جزء من كشمير. وأطلق على الثلث المتبقي من المنطقة إسم «أزاد كشمير» (كشمير الحرة)، ولديها رئيس وزراء ورئيس. لكن كشمير الحرة أبعد ما تكون عن كونها حرة، إذ تدير إسلام أباد هذه المنطقة عبر وزارة شؤون كشمير التي يرأسها دائمًا شخص غير كشميري لا توجد لديه أي فكرة عن المقاطعة. وتشهد المنطقة (أزاد كشمير) انتخابات في صورة منتظمة، لكن يندر أن تكون حرة أو عادلة. وتمارس إسلام أباد سلطتها بتعيين حكومة وفق مشيئتها.

«وعندما تسلّم رئيس الوزراء الباكستاني السابق نواز شريف السلطة لم يكتف بتنحية رئيس حكومة أزاد كشمير المنتخب رجاء ممتاز حسين راثور، بل أمر أيضًا باعتقاله. وتجنبت بناظير بوتو، إثر تسلمها السلطة في إسلام أباد، إلغاء حكومة أزاد كشمير التي كان يرأسها سردار قيوم. لكن سردار قيوم اتهم إسلام أباد بتزييف الانتخابات التي جرت أخيرًا وخسر فيها موقعه.

«ويستمر الحال على هذا المنوال منذ ١٩٥٠ عندما عُزل سردار ابراهيم رئيس أزاد كشمير حينها من منصبه أثناء وجوده في نيويورك لعرض قضية كشمير في الأمم المتحدة. ومن المؤشرات إلى تزايد وعي الكشميريين قرار ٣٥ شخصًا ألا يخوضوا الانتخابات لأنهم رفضوا توقيع التعهّد الإلزامي بالعمل من أجل ضم كشمير إلى باكستان. ويذكر ان المواطن الكشميري في باكستان لا يمكن أن يقدم طلبًا للحصول على وظيفة ما لم يوقّع تعهدًا إلزاميًا يؤكد فيه على إيمانه بفكرة ضم كشمير إلى باكستان.

«لا يثير الاستغراب إذًا أن يختار الكشميريون التمتّع بالاستقلال مرة أخرى لو أُتيحت لهم الفرصة. ويؤكد معظم القادة الكشميريون في أحاديث خاصة أنهم يؤيدون الاستقلال الكامل. لكن بعضهم يتبنى موقفًا مؤيدًا لباكستان عند

التحدث علنًا لأن إسلام أباد تدعمه في الكفاح المسلح ضد الهند. إلا أن هؤلاء القادة يتذكرون الوحشية التي عامل بها الجيش الباكستاني أبناء شعبه في باكستان الشرقية سابقًا (بنغلادش) عندما طالبوا بالاستقلال عن باكستان. وبالفعل، لا يعامل الجيش الهندي الكشميريين بوحشية تفوق ما فعله الجيش الباكستاني في بنغلادش أو معاملته للمهاجرين المسلمين الهنود في كراتشي. هذا هو السبب وراء الولاء الظاهري الكاذب الذي يستمر بعض الكمشيريين في إبدائه لفكرة الانضمام إلى باكستان، فهم جميعًا يؤيدون الخيار الثالث: الاستقلال» (سلطان شاهين، مرجع مذكور أعلاه).

٤ – نقاط سياسية مهمة خلال الحرب الأخيرة (أيار – تموز ١٩٩٩): النقطة الأولى تمثلت بدعوة الولايات المتحدة (منتصف حزيران ١٩٩٩) باكستان إلى سحب قواتها التي تسللت إلى ولاية كشمير الهندية، ما اعتبرته باكستان انحيازًا سافرًا إلى جانب الهند.

النقطة الثانية تمثلت بما جاء في البيان الختامي لقمة مجموعة الثماني المنعقدة في كولونيا (ألمانيا) في ٢٠ حزيران ١٩٩٩، حيث أيّدت المجموعة الهند ضمنًا في صراعها ضد باكستان، فدانت انتهاكات خط المراقبة في منطقة كشمير ودعت إلى وقف فوري للقتال بين البلدين: «نتابع ببالغ القلق استمرار المواجهة العسكرية في كشمير في أعقاب تسلّل مسلحين في انتهاك لخط المراقبة (...) نعتبر أي عمل من شأنه تغيير الوضع القائم غير مسؤول».

النقطة الثالثة متعلقة بما جاء على لسان أحد أبرز قادة الثوّار الكشميريين سيد صلاح الدين من اتهامات الولايات المتحدة واسرائيل بالتورط في أحداث كشمير إلى جانب الهند، حيث كشف ان لدى الثوار أدلة على أن اسرائيل تقوم منذ أكثر من عشر سنوات بتدريب وحدات كوماندوس هندية على أعمال فرض سياسات الأمر الواقع على الأرض وقمع انتفاضة السكان المسلمين الذين تتعرض مناطقهم إلى برنامج تهنيد منظم يدفع بهم إلى الهجرة إن أرادوا البقاء أحياء. كما كشف صلاح الدين عن وقوع بعض القتلى من الاسرائيليين العاملين في الجانب الهندي من كشمير وذلك في مواجهات جرت قبل أقل من عامين.

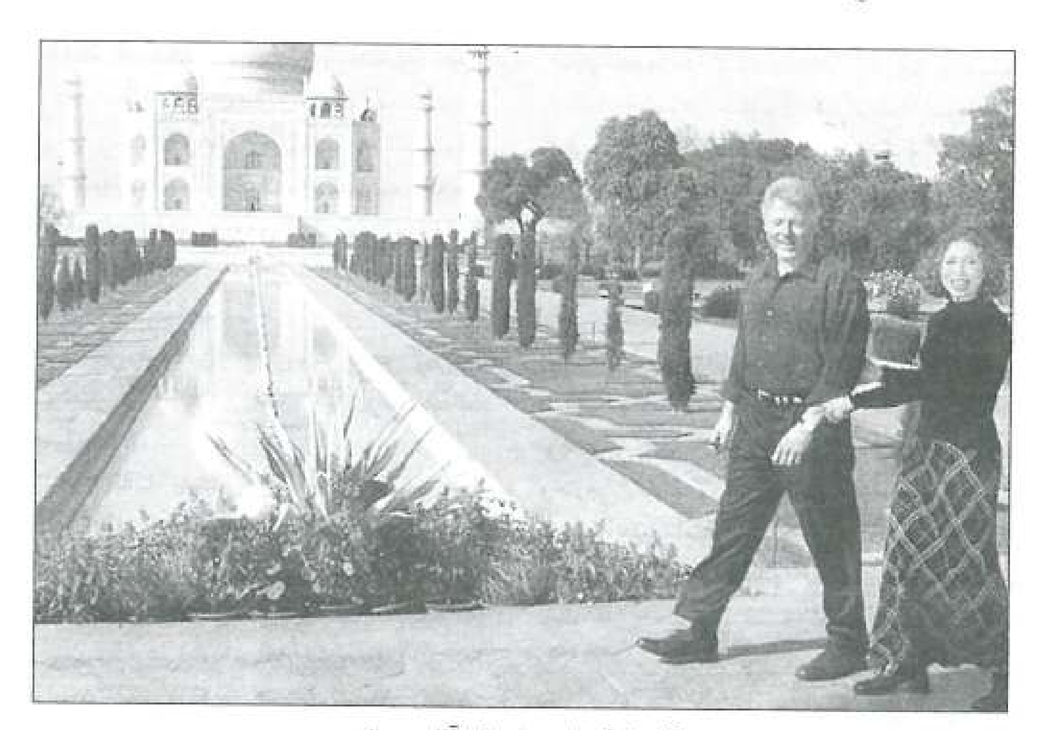
النقطة الرابعة متصلة بالموضوع الديني – السياسي الذي كان يثار بشكل دائم مع كل حدث في كشمير. وبموازاته كثيرًا ما كان يُثار موقف مسلمي الهند من قضية كشمير، فكان يُرجع إلى استطلاع للرأي قامت به إحدى المنظمات المستقلة في العام ١٩٩٨ في أوساط المسلمين في عدد من الولايات الهندية ذات الكثافة الإسلامية (علمًا أن في الهند عددًا من المسلمين يفوق عدد مسلمي باكستان، الدولة الإسلامية التي انفصلت عن الهند على قاعدة دينية وعلى أساس أنها تمثل المسلمين في القارة الهندية) أظهر أن غالبية المسلمين الهنديين يدعون إلى ضرورة تمسّك الهند بمقاطعة كشمير وعدم التخلي عنها لباكستان، لأن إخوتهم – مسلمي كشمير – سوف يكونون في وضع أسوأ لجهة الحريات والحقوق تحت هيمنة الدولة الباكستانية المسلمة.

النقطة الخامسة، وهي اعتبار أحداث أيار – تموز ١٩٩٩ شبه حرب رابعة بين الهند وباكستان، واعتبار محصلتها النهائية لم تختلف كثيرًا عن محصلة الحروب السابقة بين البلدين. إذ خرجت الهند منها متوّجة بنصر دبلوماسي لعلّه الأول في نوعه، في حين ان باكستان تغرق في وضع داخلي وخارجي صعب، أي ما يمكن وصفه «هزيمة سياسية ودبلوماسية وعسكرية» لا ينفع معه إكثار إسلام أباد من ترداد انها «حققت أهدافها لجهة لفت نظر العالم إلى قضية كشمير المنسية (...) وان الرئيس الأميركي مهتم شخصيًا بموضوع استئناف الحوار الهندي – الباكستاني لحل جميع الخلافات بما في ذلك الخلاف حول كشمير».

وأما النقطة الأخيرة (السادسة) فتتناول موقع الهند وباكستان من واشنطن في ضوء التحولات الجيوبوليتيكية الجديدة التي كرست الهيمنة الأميركية على العالم وسمحت لحليفيها (الهند ابتداءً من أوائل التسعينات، وباكستان منذ الحرب الباردة) بلعب دور مهم على الصعيد الإقليمي. وذلك مع ملاحظة الترجيح الأميركي الواضح، في مسألة كشمير، لكفة الهند.

فنيودلهي عمدت إلى تحسين علاقاتها بواشنطن منذ ١٩٩١. وعلى الرغم من الخلافات التي اتسمت بها العلاقات الثنائية بسبب إحجام الهند عن توقيع معاهدة وقف انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥ ومعاهدة وقف التجارب الذرية عام ١٩٩٦. إلا أن الولايات المتحدة ما لبثت أن أصبحت الشريك التجاري الأول للهند. وقد بلغ معدل المبادلات التجارية بين البلدين تسعة مليارات دولار سنويًا، فيما بلغت نسبة الصادرات الهندية إلى الولايات المتحدة ٢٠٪ من مجموع صادراتها، ووصلت نسبة الاستيراد إلى ١٠٪ (أرقام ١٩٩٦)، وتعتبر الولايات المتحدة المستثمر الأول في الاتحاد الهندي. وقد ارتفع مستوى التوظيفات الأميركية المباشرة من ٨٩ مليون دولار عام ١٩٨٩ إلى ملياري دولار عام ١٩٩٦ (الاحصائيات عن l'Etat du Monde، ١٩٩٧). كما بدأت الولايات المتحدة منذ ١٩٩٢ إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع الاتحاد الهندي.

وجاءت زيارة الرئيس الأميركي بيل كليتنون (آذار ٢٠٠٠) للهند وباكستان، وما أجراه من محادثات وما أعلنه في عاصمة كل من الدولتين، لتتوّج التحوّل في سياسة الولايات المتحدة إزاء حليفها القديم (باكستان): «ينبغي لباكستان أن تحترم خط المراقبة في كشمير وتوافق على فتح حوار مع الهند...»، وحذّرها من «مخاطر مواجهة العزلة الدولية»، وربط بين الإرهاب وكشمير. ووقّع كليتنون مع الهند جملة من العقود الاقتصادية وصلت قيمتها إلى بليوني دولار.



كليتنون في تاج محل (٢٢ آذار ٢٠٠٠)



كمبوديا

بطاقة تعريف

الإسم: تشتق لفظة «كمبوديا» من اللغة السنسكريتية «كمبوشا» التي تعني «مولود الماء».

الموقع: تقع مملكة كمبوديا في شبه جزيرة الهند الصينية من قارة آسيا. تحيط بها فيتنام وطول حدودها معها ١٢٢٨ كلم، وتايلاند (٨٠٣ كلم)، ولاوس (٥٤١ كلم). أما طول شواطئها (على خليج سيام) فيبلغ ٤٣٣ كلم.

المساحة: ١٨١٠٣٥ كلم^2.

العاصمة: بنوم بنه (منذ ١٨٦٦)، وأهم المدن: باتمبنغ، سيم ريب، كومبونغ شام وكومبونغ سوم (راجع باب مدن ومعالم).

اللغات: الخميرية (رسمية)، الفرنسية، الانكليزية والفيتنامية. تنتمي الخميرية إلى العائلة اللغوية المسمّاة «مون خمير» Môn-Khmer، واللغة السنسكريتية في أساسها.

الأديان: البوذية، ويعتنقها ٩٠٪ من السكان، وكان هناك في العام ١٩٧٥: ٢٥٠٠-٣٠٠٠ دير بوذي، ٥٤٠٠٠ راهب بوذي و٤٠٠٠٠ مبتدئ في الرهبنة. وبعد مرور ١٥ سنة فقط، أي في العام ١٩٩٠، كان هناك ٥٠٠ معبد بوذي وعدة آلاف من الرهبان فقط. في العام ١٩٨٠، مُنع على كل شخص دون الخمسين من عمره أن يصبح كاهنًا بوذيًا، وفُرض على كل الذين بقوا رهبانًا أن يتلقوا دروسًا في الماركسية. في العام ١٩٨٨، أُعيد العمل بالطقوس البوذية، وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٨٩، قدّمت الحكومة اعتذارها إلى البوذيين، وفي ٣٠ نيسان ١٩٨٩ عُدّل الدستور بحيث عادت البوذية لتكون دين الدولة.
المسلمون كانوا يشكلون ٢٪ من السكان (نحو ٢٥٠ ألفًا)، أباد الخمير الحمر ٧٠٪ منهم، ودمّروا جميع المساجد في البلاد. أُعيدت لهم حريتهم الدينية تحت الحكم الفيتنامي، وفُتحت من جديد المدارس القرآنية.
المسيحيون الكاثوليك كانوا يشكلون ١٠٪ من السكان في العام ١٩٥٩، وتدنى عددهم إلى ٦٥ ألف كاثوليكي و٣ آلاف بروتستانتي في العام ١٩٧٠ (تهجير ٢٥٠ ألفًا من أصل فيتنامي، بينهم ٦٠ ألف

كاثوليكي). بين ١٩٧٥ و١٩٧٩ أُبيد ٥ آلاف كاثوليكي و٣ آلاف بروتستانتي. في العام ١٩٨٩، كان هناك ٢٠٠٠ كاثوليكي و٢٠٠٠ بروتستانتي.

السكان: يبلغ تعدادهم (تقديرات ١٩٩٩) نحو ١١ مليون نسمة. كان تعدادهم ٥,٧٣ مليون نسمة في العام ١٩٦٢، منهم ٥,٣٣ مليون من الخمير، و٢١٨ ألفًا من الفيتناميين، و١٦٣ ألفًا من الصينيين، و١٤ ألفًا من مختلف الجنسيات. نحو ٥٨٪ منهم يسكنون الأرياف.

الحكم: مملكة. الدستور المعمول به صادر في ٢١ أيلول ١٩٩٣. يُنتخب الملك من قبل مجلس العرش المكوّن من سبعة أعضاء. وقد نودي بالأمير نورودوم سيهانوك ملكًا في ٢٢ تشرين الأول ١٩٩١. قتل الخمير الحمر ١٤ من أبنائه وأحفاده، ولا زال لديه سبعة أولاد من ثلاث زوجات.

يتألف مجلس النواب من ١٢٠ عضوًا.

أهم الأحزاب:

- حزب الشعب الكمبودي (الحزب الشيوعي سابقًا الذي أعلن منذ تشرين الثاني ١٩٩١ قطيعته مع الاشتراكية ودعا إلى دعم سيهانوك)، يتزعمه هن سن، وشي سيم.
- الجبهة الوطنية الموحّدة من أجل كمبوديا مستقلة، محايدة، مسالمة ومتعاونة (FNCINPEC)، تأسست في آذار ١٩٨١، بزعامة نورودوم رناريده، ابن الملك سيهانوك، وتضم بين ٣-٤ آلاف عضو، ومناطق انتشارها الرئيسية في شمال وغرب كمبوديا، وتدعمها ماليزيا وسنغافورة (وكذلك فرنسا والولايات المتحدة بصورة غير مباشرة).
- القوات المسلحة للتحرير الوطني لشعب الخمير، تأسست في العام ١٩٧٩، ويتزعمها سون سن (أحد معاوني لون نول سابقًا)، واستمرّت الولايات المتحدة بدعمها مدة طويلة.
- الحزب الديمقراطي الليبرالي البوذي، تأسس في العام ١٩٩٢ بزعامة سون سن.
- حزب الأمة الخميرية، تأسس في ١٩٩٥ بزعامة سام رنسي.
- حزب كمبوشيا الديمقراطية (الخمير الحمر): الجيش الوطني لكمبوشيا الديمقراطية ANKD)، تأسس في العام ١٩٦٠، تزعمه خيو سامفن الذي حلّ محل بول بوت منذ أيلول ١٩٨٥. ومن زعمائه إينغ ساري (مولود ١٩٢٩، صهر بول بوت، انضم إلى الحكومة في ١٩٩٦)، وتاموك نيون شي. يضم ١٦-٢٠ ألفًا، سلّحتهم الصين والولايات المتحدة في العام ١٩٩٣ (كانوا نحو ١٥٠ ألفًا في العام ١٩٩٠، وتمكنوا من السيطرة على جزء من المناطق الغربية لكمبوديا).

أراض متنازع عليها: لا زالت كمبوديا تطالب باسترداد عدة آلاف من الكيلومترات المربّعة التي ضمّتها فيتنام وتايلاند.

الاقتصاد: تتوزّع اليد العاملة الكمبودية على: ٦٠٪ في الزراعة (التي تساهم بـ٤٥٪ من الناتج المحلي الصافي)، ٢٠٪ في الصناعة (١٧٪ من الناتج المحلي الصافي)، ١٩٪ في الخدمات (٢٧٪)، و١٪ في المناجم (١٪). وتعتبر كمبوديا من الدول الأفقر في العالم، وتعتمد إلى حد كبير على المساعدات الخارجية التي تعادل نحو ٤٠٪ من مجموع النفقات العامة (١٩٩٨).

أهم منتوجاتها الزراعية قصب السكر، المانيوك، الذرة، الجوز، البطاطا الحلوة، الصوجا، التبغ، القطن والكاوتشوك.

يعتبر صيد السمك قطاعًا اقتصاديًا رئيسيًا للبلاد: ١١٢٥٠٠ طن في العام ١٩٩٥، منها ٨١٣٠٠ طن من السمك النهري، و٣١٢٠٠ طن من السمك البحري.

الصناعة لا تزال بدائية ويدوية. وهناك بعض الصناعات التعليبية.

تجارة التهريب ناشطة، خاصة تهريب الأحجار الكريمة (٥٠٪ من تايلاند).

السياحة أخذت تنشط منذ العام ١٩٩٥ حيث بلغ عدد السيّاح ٢١٩٦٨٠ سائحًا (كان ٣ آلاف في العام ١٩٩٢، و١٥٠٠ في العام ١٩٩١). المباني الأثرية، خاصة الدينية، هي أهم مواقع الجذب السياحي في البلاد (راجع «الآثار» في باب مدن ومعالم).

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم والوسيط: أظهرت التنقيبات والدراسات الأثرية، التي جرت خاصة في مدينة أنغكور Angkor الواقعة في مكان العاصمة القديمة للملوك الخمير (بنيت في العام ٨٨٩) عن حضارة عريقة للكمبوديين تعود إلى حوالى العام ٢٠٠٠ ق.م.، وعن ان أول مملكة لهم هي مملكة «فو-نان» Fou-Nan التي ترجع إلى القرون الأولى للميلاد في جنوب البلاد، وإن تلك المملكة كانت حضارتها تعتمد أساسًا على الحضارة الهندية واللغة السنسكريتية.

فكانت هذه التنقيبات في أساس اعتبار ان تاريخ كمبوديا يبدأ، منذ نحو ٤ آلاف سنة، مع مجيء قبائل الخمير، مع بعض القبائل المجاورة، من المناطق الشمالية - الغربية للبلاد. وقد سلكت العقائد البوذية وأنماط حياة السكان وتقاليدهم الطريق نفسها. وبعد قرون من الحروب القبلية كتب النصر للخمير فأسسوا المملكة التي تحمل إسمهم، خاصة بعد غزوهم لأكثر أجزاء فو-نان على خليج سيام، ثم توسيعهم لحدود مملكتهم حتى شملت كذلك فيتنام، لاوس وتايلاند (القرن السادس والسابع). فكانت هذه الحقبة حقبة ازدهار وإشعاع، اجتماعيًا وثقافيًا، فتفتحت الفنون على أشكالها، وبالأخص في النحت والبناء.

في القرن الثامن، انقسمت المملكة الكمبودية إلى عدة دويلات، على رأس كل منها أمير يتنازع سواه السلطة المركزية. واستغلت جاوا (اندونيسيا) هذا الوضع، وسيطرت على البلاد من منتصف القرن الثامن إلى أوائل القرن التاسع حيث تمكّن أحد الأمراء (كان أسيرًا في جاوا) من إعادة توحيد كمبوديا تحت سيطرته، وشهدت البلاد في عهده (٨٠٢-٨٥٠، ويدعى جايا فارمان الثاني) نهضة عمران كبرى. وبعد فترة من الضعف والانقسام (القرن العاشر)، عادت كمبوديا إلى ازدهارها، وامتدّ نفوذها إلى لاوس والسيام (تايلاندا وفيتنام).

وفي القرن الثالث عشر انتشرت الديانة البوذية وأصبحت دين الشعب بعد أن كانت محصورة في الطبقة الحاكمة. ومع هذا الدين أخذ الشعب يرفض فكرة «تأليه ملوكه» (فكرة رسّخها الملوك السابقون)، ما أدّى إلى انتفاضات متكررة أضعفت المملكة التي كانت تتعرض في الوقت نفسه إلى الضغط المغولي، وبعده بعقود قليلة بدأت تتعرض لغزوات السياميين (التايلانديين) الذين تمكّنوا في آخر الأمر من احتلال العاصمة أنغكور في العام ١٤٣١. لكن آخر ملوك أنغكور وهو بونهيا يات Ponhéa Yat تمكن من طرد السياميين، ومع ذلك رحل عن المنطقة وأسس في ١٤٣٤ عاصمة جديدة هي مدينة بنوم بنه في المنطقة المسمّاة بـ«الأذرع الأربعة» أي الأذرع المائية الأربعة، وهي نهر الميكونغ الأعلى، ونهر الميكونغ الأسفل، ونهر تونلي ساب ونهر باساك.

جذور المسلمين في كمبوديا: ترجع جذور الأقلية المسلمة الكمبودية التي يطلق عليها إسم «شام» أو «تشام» (من دون أن يكون ثمة علاقة بالشام سورية) إلى حضارة سادت في شرق آسيا لأكثر من ألف عام وكوّنت مملكة «الشامبا» التي كانت تعبيرًا عن التأثيرات الهندية في هذه المنطقة، وظلت هذه المملكة مزدهرة حتى هُزمت في فيتنام في القرن الخامس عشر بعد حروب طاحنة مع الخمير من ناحية، والصينيين من ناحية أخرى. ويُقال إن الإسلام وصل إلى هذه الاصقاع عبر التجّار المسلمين.

في التاريخ الحديث، التدخّل الفيتنامي: بعد ذلك بعقود قليلة، وتحديدًا في عهد الملك أنغ شان (١٥١٥-١٥٦٦) أُنشئت عاصمة جديدة في لوفيك Lôvek قرب نهر ميكونغ. وفي كانون الثاني ١٥٩٤، استولى السياميون (التايلانديون) على لوفيك، وأحرقوا كتابات الخمير ونصوصهم المقدسة، ودمّروا القصر الملكي بعد أن حملوا منه أهم نصبين مقدسين. فأصبحت أودونغ Oudong

(بعد لوفيك) مقرًا ملكيًا للخمير، وبقيت كذلك حتى العام ١٨٦٤ عندما جعل الملك نورودوم من بنوم بنه عاصمة جديدة (لا زالت إلى يومنا).

في العام ١٦٥٨، طلب ملك كمبوديا مساعدة ملك الفيتنام له ليتمكن من الوقوف في وجه ضغوطات السياميين من الخارج ومنافسيه على العرش في الداخل. فاشترط الملك الفيتنامي عليه أن يكون بمقدور الفيتناميين أن يقيموا بسلام في المناطق الكمبودية الحدودية بين البلدين. وما هي إلا مدة قصيرة حتى أخذ هؤلاء الفيتناميون يتصرفون وكأنهم أسياد المنطقة. وتزايد التدخّل الفيتنامي شيئًا فشيئًا خلال القرن الثامن عشر حتى تمكنوا من ضم المناطق التي تشكل بلاد كوشنشين Cochinchine. وفي العام ١٨٣٤، فرضوا على العرش الكمبودي أميرة صبية تدعى أنغ ماني Ang Mei (١٨٣٤-١٨٤١) كانت ألعوبة في يد حاميها المقيم الفيتنامي في العاصمة الكمبودية، إضافة إلى أنها لم تكن سوية العقل وظهرت عليها بوادر جنون. وفي هذه الفترة سعى الفيتناميون إلى فتنمة الخمير بجعلهم يتخلون عن تقاليدهم، خاصة في الشؤون الإدارية، ويفقدون عاداتهم، ولغتهم ومعتقدهم الديني.

وفي العام ١٨٤١، أعلن عن ضم كمبوديا إلى فيتنام، وقام المقيم الفيتنامي الأعلى بنقل الوزراء الكمبوديين والملكة نفسها إلى سايغون.

كوندومينيوم فيتنامي – سيامي: في كانون الأول ١٨٤٥، توصّل السياميون، الذين حاولوا مرارًا وعبثًا وضع كمبوديا تحت سيطرتهم، إلى اتفاق مع فيتنام يقضي بوضع كمبوديا تحت حكم مشترك (كوندومينيوم) فيتنامي – سيامي، بحيث يُعين الطرفان الملوك الخمير. والملك الخميري الأول الذي اتفقت عليه حكومة هوي Hué (عاصمة فيتنام) وحكومة بانغكوك Bangkok (عاصمة تايلاندا) وعيّناه في آخر سنة ١٨٤٧ كان أنغ دونغ Ang Duong.

ملوك النهضة الوطنية: حاول أنغ دونغ (١٨٤٥-١٨٥٩) إعادة تثبيت ركائز مملكته السياسية، لكن خلافات الأمراء والغزوات الخارجية حالت دون هذا الأمر. وفي المقابل، أجرى إصلاحات مهمة. فأنشأ مرفأ كامبوت Kampot ليكون منفذًا حرًا على البحر وربطه بالعاصمة بطريق طوله ١٤٠ كلم. وشجّع التجارة وضمن الأمن، فتدفق على البلاد التجّار الصينيون والهنديون. ضرب قطعًا نقدية فضية، وأعاد تنظيم النظام الضرائبي، وأصلح الإدارة العدلية، وشجّع التعليم العام، وأجبر الكهنة البوذيين على مضاعفة إقامة المدارس في المعابد.

وفي محاولة لاستيعاب وإبعاد مطامح السياميين والفيتناميين عن البلاد، طلب الملك أنغ دونغ، سرًا، في العام ١٨٥٣، من فرنسا أن تتدخل. فأمر نابوليون الثالث رئيس بعثته في سيام (تايلاندا) والصين أن يوقّع معاهدة تحالف وتجارة مع أنغ دونغ. لكن سوء تصرف هذا الدبلوماسي الفرنسي، دو مونتيني De Montigny، أضاع الفرصة حينها، إلى أن جاء الملك نورودوم الأول (١٨٥٩-١٩٠٤) الذي خلف أباه أنغ دونغ.

ففي ١١ آب ١٨٦٣، وإثر استقباله لقائد الأسطول البحري الفرنسي دودار دو لاغري Doudart de Lagrée ممثلًا الأميرال دو لا غرانديير De La Grandière، وضع نورودوم الأول مملكته تحت الحماية الفرنسية، وتفرّغ بذلك للعمل في الشأن الاقتصادي والاجتماعي. فألغى العبودية من دون أن يعطي أية تعويضات لمالكي العبيد، وتابع الإصلاح الإداري (قلّل من عدد المقاطعات) والضرائبي، وأحيا في شعبه إرادة الوحدة والاستقلال.

بعد موت نورودوم الأول (٢٤ نيسان ١٩٠٤) خلفه أخوه سيسوفات Sisovath (١٩٠٤-١٩٢٧). وأهم ما حقّقه هذا الملك انه استردّ من سيام مقاطعة باتمبنغ Battambang مع أربعة من أقضيتها الخمسة. وكذلك استردّ مقاطعتي ملو

بري وتونلي ريبو على الضفة اليمنى من نهر ميكونغ، وإقليم كاس كونغ على خليج سيام.

وشجّع الملك مونيفونغ Monivong (١٩٢٧-١٩٤١)، الابن الأصغر لسيسوفات، التنوّع الثقافي وإنتاج المواد الأولية وإعدادها للتصدير بصورة منتظمة، ووسّع شبكة الطرقات البرية، وتميّز بفكره المنفتح.

أما الملك نورودوم سيهانوك، أحد أحفاد نورودوم الأول من جهة والده والملك سيسوفات من جهة والدته، فقد اعتلى العرش في العام ١٩٤١، واعتبر باني كمبوديا المعاصرة.

نضال من أجل التحرير الوطني: في فترة الحماية الفرنسية لم تعر فرنسا أهمية لكمبوديا، إذ كانت المستعمرة المهملة قياسًا على باقي المستعمرات الفرنسية في آسيا. وصحيح أن فرنسا احترمت شخصية كمبوديا وأبقت على عرشها الملكي، لكنها لم تعمل على إعداد بنوم بنه للاستقلال ولا على تهيئة شعب الخمير لإدارة شؤونه بنفسه.

إن الكثافة السكانية الضعيفة نسبيًا في كمبوديا وغياب الملكيات العقارية الكبرى كانا من العوامل الرئيسية التي غيّبت عن البلاد المعضلات الاجتماعية الكبرى والخطرة. ومع ذلك، فقد انتظمت حركة قومية خلال الحرب العالمية الثانية بعد أن سمحت حكومة فيشي للنفوذ الياباني بأن يتغلغل في بلدان الهند الصينية (اتفاقيات ٢٩ تموز ١٩٤١). فتحت تأثير القيادة العسكرية اليابانية، ألغت كمبوديا، في آذار ١٩٤٥، معاهدات الحماية الموقّعة في ١٨٦٣ و١٨٨٤ وأعلنت الاستقلال، وكان يرأس حكومتها أحد القوميين الكمبوديين، سون نغوك تان، الذي طرده الفرنسيون فور عودتهم في تشرين الأول ١٩٤٥.

الملك نورودوم سيهانوك قاد، من جهته، نضالًا سلميًا يهدف إلى الاستقلال وتمتين العلاقات تدريجيًا مع فرنسا في الوقت نفسه. وفي العام ١٩٤٧، صدر دستور كان بمثابة تسوية بين الديمقراطية البرلمانية وبين العرش الملكي، ما أوجد في البلاد حالة من النزاع بين برلمانية على النمط الغربي وعرش يعمل على التمسّك بسلطاته خاصة في ظل ملك يتمتع بشعبية كبيرة. فظهرت عدة حركات سياسية، كان أهمها «الحزب الديمقراطي» الذي فاز بأغلبية المقاعد في المجلس النيابي، لكن من غير أن يكون متمتعًا بقواعد متينة. فعجز عن إدارة الحكومة مع قيام ائتلاف من الشخصيات المعارضة له. وهكذا ظل النظام يتراجع وتتآكله سلسلة من الأزمات الحكومية حتى العام ١٩٥٥-١٩٥٦ عندما قام الملك وأمسك بنفسه قضايا الدولة.

وكان الملك نورودوم سيهانوك قد لعب دورًا رئيسيًا في نيل الاستقلال. فأُلغيت معاهدات الحماية في العام ١٩٤٩، وأصبحت كمبوديا حرة نظريًا، واعترفت بها عدة دول، ولكنها بقيت فعليًا خاضعة للنفوذ الفرنسي، ما سهّل على رئيس الوزراء السابق سون نغوك تان (عاد من المنفى في ١٩٥١) أمر توجيه المعارضة ضد الملك، ثم تصعيدها إلى حرب عصابات سرعان ما تمكن جيش الخمير من إخمادها. وخاطب سيهانوك شعبه، في ١٥ حزيران ١٩٥٢، واعدًا إياه بأن تصبح كمبوديا حرة بصورة تامة في مدة أقصاها ثلاثة أعوام. فزار فرنسا (حيث اصطدم بلا مبالاة باريس)، وكندا، والولايات المتحدة. وبعد أن قضى مدة قصيرة في المنفى (في تايلاندا)، أطلق نداء استجاب له شعب الخمير بمقاطعتهم للمستعمرين الفرنسيين ولبضائعهم. وبعد أن توجّه سيهانوك إلى «القوات الحية» للأمة الكمبودية (حزيران ١٩٥٣) داعيًا إياها إلى الاستنفار، نالت كمبوديا أخيرًا الاستقلال (٩ تشرين الثاني ١٩٥٣). وفي كانون الأول ١٩٥٣ ونيسان ١٩٥٤، تمكن سيهانوك، على رأس جيشه، من طرد قوات فييت مينه (راجع «فيتنام»، ج١٣) التي كانت قد دخلت إلى أراضي الخمير (كمبوديا). فكانت كمبوديا دولة حرة ومستقلة إزاء فرنسا كما إزاء فيتنام عند توقيع اتفاقيات جنيف الشهيرة في ٢٠ تموز ١٩٥٤.

حياد واشتراكية: يسجّل المؤرخون لسيهانوك نجاحه في قيادة الحركة الوطنية الاستقلالية لبلاده، مع إبقائها، في الوقت نفسه، بمنأى عن النزاع الذي كان يعصف في البلدان الهند صينية، وخاصة في فيتنام؛ وتمتعه بشعبية كبيرة، ما جعل النظام الكمبودي برمّته يتجه شيئًا فشيئًا إلى أن يصبح متمحورًا حول شخص الملك.

في العام ١٩٥٥، تخلى سيهانوك عن العرش لمصلحة والده الذي بقي ملكا حتى وفاته في العام ١٩٦٠. لكن العرش، بعد ذلك، استمرّ شاغرًا في حين استمرت الملكية قائمة بشخص سيهانوك الذي أراد من خلال هذه اللعبة أن يبقى متمتعًا بهالة الملك وامتيازاته مع تخليه عن بعض الوظائف وتحوّله إلى زعيم سياسي. فطلب، في العام ١٩٥٥، إجراء بعض التعديلات الإصلاحية على الدستور، إذ رأى ان النظام البرلماني الذي كان مطبقًا في كمبوديا لا يتلاءم مع بنية المجتمع ومع أخلاقية شعبه، وأسس حركة شعبية واسعة دعاها «المجموعة الاشتراكية الشعبية» كان هو زعيمها وملهمها. وفي النظام الأساسي لهذه المجموعة أنها «تنزع إلى تشكيل كادر من المتطوعين للعمل المشترك والتضامني والمترفّع عن المصلحة الذاتية بهدف تحقيق الاتحاد بين أبناء الوطن الخميري، وأيضًا بهدف ولادة كمبوديا من رحم ديمقراطية حقيقية، اشتراكية مؤمنة بالمساواة بين جميع أبنائها، وكذلك من أجل عودة الوطن إلى عظمته الماضية. وهذه العودة تحاول المجموعة أن تحققها بإعطاء ثلاثية «الأمة - الدين - الملك» معناها الحقيقي، هذه الثلاثية التي لا يمكنها أن تستمر وأن تخدم الوطن إلا إذا عادت مؤسسات الدولة تستلهم مصلحة جماهير الشعب وتعمل بمراقبة فعلية ومباشرة ودائمة من هذا الشعب».

فكان سيهانوك يرغب إذًا بتأسيس نظام مبتكر. وقد أعلن في الصدد هذا: «نحن اشتراكيون، لكن اشتراكيتنا تستلهم الأخلاقية البوذية والتقاليد الدينية للحياة الوطنية أكثر مما تستلهم العقائد المستوردة من الخارج».

وكانت «المجموعة الاشتراكية الشعبية» تعقد مؤتمرًا وطنيًا سنويًا في بنوم بنه يدوم عدة أيام ويحضره مندوبون من مختلف مناطق البلاد. وكانت تحقق انتصارات انتخابية كاسحة؛ ولم يكن الحزب الديمقراطي، أو حركة اليسار المتطرف ليفوز، كل منهما، إلا بأصوات عدد قليل من الناخبين. فكانت الحياة السياسية الكمبودية شبه متطابقة مع نشاط الأمير سيهانوك الذي اعتبر نفسه أنه يعكس الإرادة الشعبية. هكذا، مزج النظام في كمبوديا، في السنوات التي أعقبت الاستقلال مباشرة، بين الملكية المطلقة والديمقراطية المباشرة؛ وهو نظام ظهر ممكنًا بسبب التركيب الاجتماعي المنسجم إلى حد كبير (نحو ٩٠٪ من قومية واحدة ودين واحد: الخمير) من جهة، والنزعة المحافظة التي طبعت سكان الريف من جهة ثانية. فكانت الممارسة اليومية هي العنصر المعوّل عليه أكثر بكثير من النصوص.

وبصورة إجمالية، حقق الحزب (المجموعة الاشتراكية الشعبية) تغييرات واسعة على النطاق الاقتصادي والاجتماعي، منها إنشاء المصرف الوطني الكمبودي، كما أصبح ميناء سيهانوك بابًا مشرّعًا في وجه التجارة البحرية الدولية، وأنشأ جامعة بوذية في العاصمة ومدرسة للإدارة وكلية للطب.

وكانت سياسة الحياد إزاء حرب فيتنام، ومحاولات الحصول على المساعدات الاقتصادية من كل البلدان الراغبة في خطة التنمية هي المعلم الأبرز في سياسة نورودوم سيهانوك حتى إطاحة نظامه في العام ١٩٧٠.

كمبوديا بلاد خرّبتها الحرب

وضع عام: قبل الحرب الصينية، كان سهل كمبوديا الواسع والخصب يبدو قليل السكان، وبصورة نافرة مقارنةً مع السهول التايلاندية والفيتنامية المجاورة التي هي كثيفة السكان (كثافة السكان ١٨ في كمبوديا، و٢٠٣ في فيتنام).

وتخلّف كمبوديا عن جارتيها يعود إلى الانحطاط الذي بدأ يدب في أوصال امبراطورية الخمير منذ نهاية القرون الوسطى.

في السنوات الأولى من التسعينات، بدت كمبوديا بلدًا مهدّمًا، أتت عليه حرب متواصلة لمدة أكثر من عشرين سنة، وقضى فيها نحو مليون شخص خلال ست سنوات (١٩٧٥-١٩٨٠)، وتهجّر مئات الألوف من سكانها.

أقامت اتفاقيات باريس، الموقّعة في تشرين الأول ١٩٩١ برعاية الأمم المتحدة، مجلسًا وطنيًا أعلى يجمع زعماء فصائل الحرب الأساسية في كمبوديا (القوميون الذين يتزعمهم سيهانوك وأنصار سون سن، الخمير الحمر) وحكومة هن سن Hun Sen القريبة من الفيتناميين، وترأس المجلس الأمير سيهانوك. وكانت مهمة قوات الأمم المتحدة (نحو ٢٠ ألف رجل) فرض احترام وقف إطلاق النار ونزع سلاح الجزء الأكبر من قوات مختلف الفصائل، وخاصة من الخمير الحمر، وإعادة نحو ٣٥٠ ألف لاجئ كمبودي، وإجراء انتخابات حرة في نيسان - أيار ١٩٩٣. وفي أيلول ١٩٩٣، جرى التصديق على دستور جديد ثبّت نظام الملكية البرلمانية من جديد، وعيّن الأمير سيهانوك ملكًا. وبعدها أنهت الأمم المتحدة مهمة قواتها الدولية (Apronuc).

وكمبوديا، التي لم يتعدّ إنتاجها الوطني الصافي الـ ٢٠٠ دولار للشخص الواحد في السنة (السنوات الأولى من التسعينات)، هي إحدى الدول الثلاث الأفقر في جنوب شرقي آسيا مع لاوس وبورما. وفي هذه السنوات (أي النصف الأول من التسعينات) كانت غالبية الأرقام المؤشرة إلى إنتاجها أدنى مما كانت عليه في العام ١٩٦٠. فالاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية لم يتأمّن رغم العودة إلى زراعة حقول الرز (ودائمًا في السنوات المشار إليها)، ومردود الرز (١,٤ طن في الهكتار) هو الأدنى في المنطقة، والبنى التحتية (خاصة الطرقات البرية والنهرية) في وضع سيء للغاية، والنقص في كوادر الإداريين والتقنيين كبير جدًا بسبب التصفية الجسدية التي تعرضوا لها على يد الخمير الحمر خاصة بين ١٩٧٥ و١٩٧٩، وهجرتهم إلى الخارج. وبكلمة موجزة، كانت كمبوديا (في ١٩٩٢-١٩٩٣) في وضعية الحاجة العامة والملحة لإعادة بنائها من جديد.

منعطف سنة ١٩٧٠: شهدت تلك السنة منعطفًا مصيريًا إذ انطلق فيها توازن جغراسي (جيوبوليتيكي) في المنطقة يعود إلى المرحلة الاستعمارية، كما جرى فيها انقلاب أطاح نظام سيهانوك. وقد قاد هذا الانقلاب المارشال لون نول Lon Nol الذي اعتبر الأمير سيهانوك مقربًا أكثر من اللزوم من الشيوعيين الفيتناميين، وأدّى ذلك إلى هجرة الأغلبية الساحقة من المجموعة الفيتنامية التي كانت تقيم في بنوم بنه ومقاطعتها (نحو ٢٥٠ ألف فيتنامي)، قاصدة فيتنام الجنوبية، وذلك في أعقاب اضطرابات ومجازر موجّهة ضدهم.

أما سيهانوك فقد لجأ إلى بكين حيث لاقى دعمًا قويًا من الزعيم الصيني شو ان لاي لتجميع كل الأطراف المعارضة للون نول، وأصدر الأمير سيهانوك بيانًا من بكين موقعًا أيضًا من خصومه السابقين (أي الشيوعيين الكمبوديين) أعلن فيه عن تكوين جبهة وطنية موحّدة لكمبوديا FUNK. واستمر التحالف بين الشيوعيين وأنصار سيهانوك إلى العام ١٩٧٥.

انفراط التحالف وفرار لون نول: وفي حين كان الأمير سيهانوك يقوم بالدعاية الإعلامية على النطاق الدولي، كان الشيوعيون المعروفون باسم «الخمير الحمر» يقومون بعمليات عسكرية مكنتهم، في ١٩٧٢، من تحرير عدة مناطق من كمبوديا عاد إليها سيهانوك في آذار ١٩٧٣.

لكن العلاقات بين الخمير الحمر وسيهانوك وبينهم وبين حكومة فيتنام بدأت تسوء خاصة بعد معاهدة باريس (٢٧ كانون الثاني ١٩٧٣) بين الولايات المتحدة وجمهورية فيتنام الديمقراطية وجمهورية فيتنام (سايغون) والحكومة الثورية

الموقتة (راجع فيتنام، ج١٣)، حيث اتهم الخمير الحمر فيتنام بالتخلي عنهم، فطالبوا بانسحاب القوات الفيتنامية التي كانت في السنوات ١٩٧١ و١٩٧٢ و١٩٧٣ قد لعبت دورًا أساسيًا في الانتصارات التي حققها الخمير الحمر ضد لون نول وحليفته الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك اندلع صراع مسلح داخل صفوف الخمير الحمر انتهى بتصفية العناصر الموالية لفيتنام، ودخلت قوات الجبهة الوطنية الموحدة لكمبوديا FUNK إلى العاصمة بنوم بنه في ١٧ نيسان ١٩٧٥ بعد أن فرّ منها لون نول وكل المسؤولين «الجمهوريين» بصحبة السفير الأميركي، وهكذا دخلت كمبوديا مرحلة جديدة هي مرحلة حكم الخمير الحمر.

والجدير ذكره أن في ١٩٧٢–١٩٧٣، قصف الطيران الحربي الأميركي كمبوديا (بمعدل ٤٠ ألف طن من القنابل شهريًا، ما عادل ثلاثة أضعاف ما سقط على اليابان خلال الحرب العالمية الثانية) وكاد أن يُفرغ المناطق المستهدفة الريفية من سكانها الذين كانوا يفرون في الاتجاهات كافة، في داخل البلاد أو إلى خارجها. وكان هذا القصف يستهدف بصورة أساسية الطرق والمواقع التي كان يستخدمها شيوعيو فيتنام الشمالية (عُرفت بـ«خط هو شي منه») لنقل إمداداتهم والأسلحة لثوار فيتنام الجنوبية. فقُتل ٦٠٠–٨٠٠ ألف شخص، وجُرح مئات الألوف، ونزح نحو ربع سكان كمبوديا باتجاه المدن، خاصة العاصمة بنوم بنه التي أصبح عدد سكانها يفوق المليوني نسمة.

حكم الخمير الحمر (١٩٧٥–١٩٧٩): لم تنته محنة الشعب الكمبودي بهروب لون نول كما كان متوقعًا بل تعرّض هذا الشعب، خلال حكم العهد الجديد، حكم الخمير الحمر، إلى أبشع حملة قمعية دموية ارتكبت في حقه باسم «الثورة». ذلك ان الحكومة الملكية للاتحاد القومي الخميري GRUNK ما إن تسلّمت مقاليد الحكم حتى بدأت حملة «تطهير العاصمة والبلاد» من الجيوب المعادية بنقل حوالي مليونين من سكان المدن والقرى إلى الأرياف دون تأمين أبسط المرافق الضرورية للحياة، الأمر الذي أدّى إلى حصول كارثة اجتماعية واقتصادية كبرى.

لوحة تمثّل الرعب أثناء حكم بول بوت، وهو الأكثر دموية في القرن العشرين (لوموند ديلوماتيك، آذار ١٩٩٩، ص١٤).

وبعد بضعة أشهر عاد الأمير سيهانوك (٩ أيلول ١٩٧٥) بعد أن



من الصور المرعبة التي نشرت في ١٩٧٩، وتمثّل كمية من الجماجم والعظام التي عثر عليها في منطقة ستانغ ترانغ، وكانت خاتمة سلسلة اكتشافات متشابهة عن جرائم الخمير الحمر.

وعده الخمير الحمر بأنه سيظل رئيسًا مدى الحياة. إلا أنه ما كاد يستقر حتى طلب منه الخمير الحمر (في آذار ١٩٧٦) بأن يقدم استقالته، ووُضع في الإقامة الجبرية. وفي ١٤ نيسان ١٩٧٦، شكل الخمير الحمر حكومة جديدة تولى رئاستها بول بوت Pol Pot رئيس الحزب الشيوعي الكمبودي، وعُيّن خيو سامبان رئيسًا للمجلس الشعبي، أي رئيسًا للدولة التي أصبحت تُسمى «كمبوديا الديمقراطية». وبذلك أصبح الحزب الشيوعي الكمبودي يحكم بشكل منفرد ومطلق بعد أن تخلص من كل أنصار ومؤيدي سيهانوك.

فخلال أربع سنوات مرت كمبوديا بأبشع مجزرة عرفها تاريخها إذ قُتل خلال تلك الفترة القصيرة ما لا يقل عن ٣ ملايين مواطن بشكل وحشي بغض النظر عن مئات الآلاف من المشردين في كامل أنحاء جنوب شرقي آسيا وفي العالم. ولم ينج من تلك الحملة حتى بعض القادة الشيوعيين أنفسهم مثل سوفيم نائب رئيس الدولة وعدة وزراء، وللتدليل على بشاعة تلك الحملة الدموية، فقد كان المسؤولون يرددون في كل مناسبة «ان كمبوديا الجديدة ليست في حاجة إلا إلى مليون واحد أو مليونين من الشبان الخمير لتحقيق نهضتها». وتذكر بعض الإحصاءات أن عدد الذين أعدموا رسميًا بلغ ٣٠٠ ألف شخص وعدد الذين ماتوا لأسباب أخرى كالجوع والتعذيب والقتل كان حوالي ٣ ملايين نسمة (عن «موسوعة السياسة»، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص١٤٦–١٤٧).

الاحتلال الفيتنامي (١٩٧٩): كانت فيتنام منذ أن بدأت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكمبودي في تصفية العناصر الموالية لفيتنام تترصد الفرصة المؤاتية لتصفية حكومة بول بوت وفرض سيطرتها على كمبوديا. وقد أُتيحت لها تلك الفرصة فعلًا ببلوغ النقمة الشعبية والدولية ضد الأعمال الوحشية للخمير الحمر أوجها في ١٩٧٨، إذ بعد مضي ٢٣ يومًا من تأسيس «الجبهة الوطنية الموحدة لإنقاذ الشعب الخميري» FUNSK (٢٥ كانون الأول ١٩٧٨) الموالية لفيتنام، دخلت الجيوش الفيتنامية إلى كمبوديا

يصطحبها الآلاف من الكمبوديين الذين كانوا قد فرّوا من البلاد. وفي ٧ كانون الثاني ١٩٧٩، سقطت العاصمة بنوم بنه في أيديهم وأعلنت «جمهورية كمبوديا الشعبية» بقيادة لجنة ثورية من ثمانية أشخاص كانوا كلهم فيما مضى مسؤولين في الحزب الشيوعي الكمبودي، ورأس تلك اللجنة هنغ سامرين Heng Samrin. أما بول بوت وأنصاره الذين قدّر عددهم بحوالى ٣٥ ألف رجل مسلح فقد التجأوا إلى منطقة الشمال الشرقي على الحدود الصينية وأخذوا يواصلون القتال ضد الفيتناميين واللجنة الثورية بعد أن تلقوا دعمًا كبيرًا من الصين الشعبية كما فتحت لهم تايلاندا أراضيها ليجروا عليها التدريبات العسكرية. وابتداء من أواخر آب ١٩٧٩، اندلعت عدة ثورات صغيرة مسلحة تحمل إسم «الخمير سيراي»، أي الخمير الأحرار ذوي الاتجاه القومي الذين كانوا في الواقع امتدادًا لحركة المقاومة التي كانت تساند الأمير سيهانوك ضد الخمير الحمر منذ ١٩٧٥.

وفي تشرين الأول ١٩٧٩، أنشأ الأمير سيهانوك «الكونفدرالية العامة للخمير» المعارضة لكل من بول بوت وهنغ سامرين. أما اللجنة الثورية التي كانت خاضعة خضوعًا تامًا لفيتنام فبدأت في محاكمة المسؤولين السابقين ومنهم بول بوت ويانغ ساري وخيو سامفان وغيرهم بتهمة التقتيل الجماعي للشعب الكمبودي. ولتدعيم قاعدة حكمها قررت الجبهة الوطنية الموحدة لإنقاذ الشعب الخميري FUNSK في مؤتمرها الثاني (٢٩-٣٠ أيلول ١٩٧٩) إجراء انتخابات شعبية لوضع دستور جديد للبلاد (المرجع المذكور سابقًا، ص١٤٧).

مؤتمر دولي: إلا أن ذلك الإجراء، إجراء الانتخابات، لم يخمد جذوة المعارضة للوضع الجديد (وإن كان دلّ على تحسّن في أداء الحكم الموالي أو الخاضع لفيتنام قياسًا على حكم بول بوت السابق)، بل واصلت الكونفدرالية العامة للخمير، بزعامة سيهانوك، بدعم من الصين الشعبية ومن العديد من الدول، العمل على إخراج الجيش الفيتنامي من كمبوديا. ورغم الإدانة الصارمة لحكم الخمير الحمر ولأساليبهم القمعية اللاإنسانية فقد قررت الأمم المتحدة تكليف أمينها العام الدكتور كورت فالدهايم بالدعوة إلى مؤتمر دولي خاص بكمبوديا.

رفضت الدول الاشتراكية، على رأسها الاتحاد السوفياتي (السابق) المؤتمر بحجة أن انعقاده يعدّ تدخلًا في شؤون كمبوديا الداخلية، واقترحت انعقاد ندوة لدول جنوب شرقي آسيا بما فيها كمبوديا لمعالجة الوضع. وقصد الاتحاد السوفياتي من وراء ذلك، في جملة ما قصد، تحقيق اعتراف دبلوماسي بالنظام القائم في كمبوديا. كما ان وزراء خارجية كل من فيتنام وكمبوديا ولاوس قرروا (في اجتماعهم في بنوم بنه، أوائل حزيران ١٩٨١) الوقوف ضد أي تدخّل أجنبي في شؤون كمبوديا.

إلا أن ذلك لم يمنع كورت فالدهايم من توجيه دعوات رسمية إلى الدول التي أبدت رغبتها في حضور المؤتمر الدولي الذي انعقد فعلًا في منتصف تموز ١٩٨١ بمشاركة ٥٣ دولة. وقد لعبت رابطة دول شرقي آسيا (تايلاندا، ماليزيا، أندونيسيا، سنغافورة والفيليبين) بالإضافة إلى اليابان دورًا فعّالًا في ذلك المؤتمر، إذ تقدمت بخطة سلام تدعو إلى دخول قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة إلى كمبوديا وانسحاب الجيش الفيتنامي ونزع السلاح من كل الفصائل الكمبودية المتصارعة وإقامة منطقة مجردة من السلاح وعازلة على طول الحدود الفيتنامية - الكمبودية كإجراء طويل المدى لإحلال السلام والاستقرار في الهند الصينية. ولم تلق هذه الخطة أي قبول من فيتنام والنظام القائم في كمبوديا (المرجع المذكور سابقًا، ص١٤٧-١٤٨).

لكن هذا المؤتمر لم يؤدّ، عمليًا، إلا إلى تشكيل «لجنة خاصة» مكلفة متابعة العمل لإجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية.

حكومة للمعارضة في المنفى: بضغط من الصين وتايلاندا، التقى زعماء المعارضة (نورودوم سيهانوك، سون سن، خيو سامبان) الذين كانوا على خلاف، في سنغافورة في أيلول ١٩٨١، ولم يُسفر لقاؤهم إلا عن الإعراب عن «رغبة تشكيل حكومة ائتلاف». وبعد ذلك بقليل، وتحديدًا في ٢١ شباط ١٩٨٢، أعلن عن اتفاق سيهانوك والخمير الحمر، وفي كوالا لامبور (ماليزيا)، تمّ تشكيل حكومة منفى ائتلافية لكمبوشيا الديمقراطية المعادية للوجود الفيتنامي في كمبوديا (٢٢ حزيران ١٩٨٢)؛ و«كمبوشيا الديمقراطية» اعترفت بها الأمم المتحدة فور إعلانها برئاسة الأمير سيهانوك، وشغل خيو سامبان منصب نائب الرئيس، وسون سن رئيس الحكومة.

في مؤتمر عدم الانحياز في نيودلهي (آذار ١٩٨٣) بذلت الصين جهدها ليحتل الأمير سيهانوك مقعد كمبوديا في المؤتمر. لكن فشل مساعيها جعلها تتهم الاتحاد السوفياتي مجددًا بـ«اغتيال إرادة الكمبوديين». وفي أواخر الشهر نفسه، جدددت دول «أسيان» (منظمة دول جنوب شرقي آسيا)، عقب مؤتمر وزاري مشترك مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية (عقد في بانكوك) إدانتها الاحتلال الفيتنامي لكمبوديا (والاحتلال السوفياتي لأفغانستان).

في العام ١٩٨٤، هاجم الجيش الفيتنامي معسكرات اللاجئين في الشمال الغربي من البلاد. وفي العام ١٩٨٥، خسرت فصائل المعارضة (بزعامة سيهانوك، والمعترف بها من الأمم المتحدة بأنها تمثل الشرعية الكمبودية) بعض المواقع في الأجزاء التي كانت تسيطر عليها. وفي العام نفسه (١٩٨٥) بدأت الحكومة الكمبودية بناء «حائط» بطول ٧٠٠ كلم على طول الحدود مع تايلاندا، وانتهى العمل به في العام ١٩٩٠.

أهم أحداث ١٩٨٦-١٩٩٩

١٩٨٦

- رفض فيتنام (٢٠ آذار) اقتراح الأمير سيهانوك إقامة حكومة رباعية: ثلاثة من المعارضة وهنغ سامرين.

١٩٨٧

- «بوم كره» (٢٠ أيار) وغضب ضد الخمير الحمر في بنوم بنه، وإحراق صور وتماثيل لسيهانوك لتحالفه معهم.
- لقاء سيهانوك وهون سن Hun Sen في فير - أن - تاردينوا في فرنسا (٢-٤ كانون الأول).

١٩٨٨

- اتفاق سيهانوك وهون سن حول نظام تعددي في كمبوديا أثناء لقائهما في سان جرمان - أن - لاي في فرنسا (٢٠-٢٢ كانون الثاني).
- استقالة سيهانوك من رئاسة المقاومة (٣٠ كانون الثاني)، ثم العودة عن هذه الاستقالة (١٦ شباط).
- إعلان فيتنام عن سحب ٥٠ ألفًا من جنودها من أصل ١٢٠ ألفًا من كمبوديا قبل نهاية السنة (٢٧ أيار).
- اتفاقات عقدها سون سن، خيو سامبان وسيهانوك حول السياسة التي يجب اتباعها إزاء فيتنام في بانكوك (٥ تموز).
- استقالة سيهانوك من رئاسة المقاومة مرة جديدة ولجوءه إلى فرنسا (١١ تموز).
- في بوغور (أندونيسيا، ٢٤-٢٨ تموز)، لقاء هون سن، خيو سامبان، سون سن والأمير راناريد (ابن الأمير سيهانوك) وممثلي دول الأسيان ولاوس وفيتنام، من دون أن يسفر اللقاء عن أي اتفاق.
- لقاء سيهانوك وهون سن في فير - أن - تاردنوا (فرنسا، ٧-٨ تشرين الثاني).

- فيتنام تعلن (٢ كانون الأول) عن سحب ١٨ ألفًا من جنودها في كمبوديا، ووضع ٥٠ ألفًا من مجنديها تحت إمرة الجيش الكمبودي.
- لقاء سيهانوك وخيو سامبان في فرنسا (١٤ كانون الأول)، وإعلان الأخير اعترافه بسيهانوك زعيمًا للخمير حتى بعد انسحاب فيتنام.

١٩٨٩ (دولة كمبوديا)

- اتفاق الصين وفيتنام (٦ كانون الثاني) حول الانسحاب الفيتنامي نهائيًا في أيلول (١٩٨٩) تحت إشراف دولي.
- تعيين سيهانوك رئيسًا للمقاومة (١٢ شباط).
- إعلان فيتنام رسميًا (٥ أيار) عن انسحابها النهائي من كمبوديا قبل نهاية أيلول.
- إسم رسمي جديد لكمبوديا، وهو «دولة كمبوديا» (٣٠ نيسان).
- لقاء سيهانوك وهون سن في جاكرتا (٢–٣ أيار).
- مؤتمر دولي فاشل حول كمبوديا في باريس (٢٨ آب).
- انسحاب كامل لـ ٢٦ ألف فيتنامي (١٦–٢٦ أيلول).

١٩٩٠ (تدخّل الأمم المتحدة وخطة سلام)

- ست عمليات تخريب في بنوم بنه وهجوم على مدينة باتمبنغ (٧ كانون الثاني): تهديم المقر العام للقوات الحكومية.
- سيهانوك يلغي العلم والنشيد الوطني المعتمدين من قبل الخمير الحمر، وكذلك إسم «كمبوشيا» (٣ شباط).
- سيهانوك يلتقي هون سن في بانكوك ويتفق معه على تدخّل الأمم المتحدة (٢١ شباط).
- مؤتمر في جاكرتا (٩–١٠ أيلول) حول كمبوديا: الحكومة وفصائل المعارضة الثلاث تقبل بخطة السلام.
- الولايات المتحدة توقف دعمها للمعارضة وتعلن عن انها ستتفاوض مع فيتنام (١٨ تموز).
- الإعلان عن إطار خطة السلام (٢٥ تشرين الثاني): وضع كمبوديا تحت إشراف سلطة مؤقتة للأمم المتحدة (أبرونوك Apronuc) إلى حين إجراء انتخابات حرة، وإقامة مجلس وطني أعلى ومؤقت من ١٢ عضوًا.

إحصاءات بالخسائر: في العام ١٩٩٠، أُعلن عن احصاءات رسمية حول خسائر البلاد البشرية وبعض الخسائر المادية منذ ١٩٧٥، وأهم ما جاء فيها:

عدد القتلى بلغ ٣٣١٤٧٦٨: مذابح جماعية، عمليات قتلٍ واغتيال، مجاعة (٨٠٠ ألف بالمجاعة)، وقد قُضي أثناءها على ٩١٪ من الأطباء، ٨٣٪ من الصيادلة، ٥٨٪ من أطباء الأسنان، ٥٢٪ من موظفي الصحة والعاملين في المستشفيات، ٤٥٪ من الممرضات.

أما التهديم فقد طال ٥٨٥٧ مدرسة، ١٩٨٧ معبدًا بوذيًا، ١٠٨ بين جامع وكنيسة كاثوليكية في بنوم بنه، ٧٩٦ منشأة طبية، البنك المركزي وأكثر المصانع.

وكان بول بوت يردد: «لا تحتاج كمبوديا الثورية إلا إلى مليون شخص».

الخسائر الفيتنامية منذ ١٩٧٩: ٦٠ ألف رجل. مصادر فيتنام تقول أنهم ٢٥ ألفًا، بينهم ١٥ ألفًا قتلوا في ١٩٨٠–١٩٨١، وذلك على مجموع الفيتناميين الذين أرسلتهم الحكومة الفيتنامية إلى كمبوديا و البالغ عددهم ٢٠٠ ألف.

وفي تيول سلنغ Tuol Sleng (كمبوديا) «متحف الإبادة»: أكبر مركز للاعتقال والتعذيب (من نيسان ١٩٧٥ إلى كانون الثاني ١٩٧٩): أكثر من ٢٠ ألف مفقود، ٧ منهم فقط بقوا أحياء.

١٩٩١ (سيهانوك رئيسًا للمجلس الوطني الأعلى، ثم رئيسًا للدولة)

- الخمير الحمر يهاجمون مدينة باتمبنغ (١٠ شباط).
- الخمير الحمر يسيطرون على مدينة كومبونغ تراش (١٥ نيسان).
- وقف مؤقت لإطلاق النار (أول أيار)، قطعه الخمير الحمر بعد نحو شهر.
- في بكين، توصلت الأطراف الكمبودية الأربعة إلى اتفاق، وانتخب سيهانوك رئيسًا للمجلس الوطني الأعلى (٢٧ تموز).
- سون سن يحل محل سيهانوك رئيسًا للمقاومة (٢٩ تموز).
- في أيلول، طوفانات تشرّد ٢٠٠ ألف شخص وتخرّب ٤٠٠ ألف هكتار من حقول الرز.
- مؤتمر باريس (٢٣ تشرين الأول): اتفاقيات سلام، والدول الموقّعة عشر وهي: الدول المتمتعة بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن (روسيا، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا والصين) واليابان وأندونيسيا وأوستراليا وتايلاندا وألمانيا.
- سيهانوك يعود إلى بنوم بنه (١٤ تشرين الثاني)؛ وبعد ثلاثة أيام، وصلت إلى بنوم بنه بعثة تمثل الخمير الحمر (لأول مرة منذ ١٩٧٨).
- سيهانوك رئيسًا للدولة (٢٠ تشرين الثاني) واعتبار الانقلاب الذي أطاحه في العام ١٩٧٠ غير شرعي.
- اتفاق مع تايلاندا (٢٢ تشرين الثاني) حول عودة ٣٧٠ ألف لاجئ كمبودي.

١٩٩٢

- تعيين شيا سيم Chea Sim رئيسًا للدولة (٦ نيسان).
- الخمير الحمر يرفضون خطة نزع السلاح.

١٩٩٣ (سيهانوك ملكًا من جديد)

- عودة سيهانوك إلى بنوم بنه (٩ شباط)، بعد أن غاب عنها منذ تشرين الثاني ١٩٩٢.
- انتخابات لجمعية تأسيسية تحت إشراف الأمم المتحدة (٢٣–٢٨ أيار)، فازت بها «الجبهة الوطنية الموحدة من أجل كمبوديا مستقلة» FNCINPEC بـ ٤٥,٤٧٪ من الأصوات، و «حزب الشعب الكمبودي» (الشيوعي سابقًا) بـ ٣٨,٢٢٪، وتشكلت حكومة وطنية مؤقتة (٣ حزيران).
- انفصال ست مقاطعات في شرقي البلاد لرفضها نتائج الانتخابات، وغالبية سكانها من أنصار «حزب الشعب الكمبودي» (١٠–١٧ حزيران).
- الجمعية التأسيسية تمنح سيهانوك «كامل الصلاحيات الخاصة» (١٤ حزيران).
- الجمعية التأسيسية تعيد نظام الملكية بأغلبية ١١٣ صوتًا ضد ٥ أصوات وتغيب صوتين (١٥ أيلول)، ومبايعة سيهانوك ملكا (٢١ أيلول)، وسيهانوك يعود من بكين إلى بنوم بنه (٢٣ أيلول).
- نهاية مهمة «الأبرونوك» Apronuc، أي «السلطة المؤقتة للأمم المتحدة في كمبوديا» وانسحابها من البلاد (١٥ تشرين الثاني).

عملية «كمبوديا» الدولية (أول كانون الثاني ١٩٩٢ – ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٣): أُنيطت هذه العملية الدولية بـ «السلطة المؤقتة للأمم المتحدة في كمبوديا» (أبرونوك)، وقد بلغ عدد عناصرها (في آذار ١٩٩٣) ٢٢ ألف عنصر من ٦٠ بلدًا، منهم ١٦ ألف عسكري (من ٣٢ بلدًا) و٣٥٨٥ شرطيًا و٢٥٠٠ موظف مدني إضافة إلى ٥٠ ألف موظف كمبودي. وقد أدارت هذه السلطة خمس مهمات:

١. نزع سلاح ٧٠٪ من عناصر الفصائل العسكرية الأربعة. ونزع الألغام (٦٠٠ ألف – ٤ ملايين لغم، كانت تسبب بمقتل نحو ٥٠٠ شخص شهريًا) وتدمير الأسلحة.
٢. خلق «بيئة سياسية محايدة» تتيح المجال لإجراء انتخابات حرة لجمعية تأسيسية.
٣. العمل على إعادة النهوض بالبلاد وإعمارها.
٤. العمل على عودة ٣٥٠ ألف لاجئ كمبودي.
٥. حماية سيادة ووحدة كمبوديا.

وقد أنفقت هذه «السلطة الدولية»، لإتمام مهماتها، ٢٢ مليار دولار، وفقدت ٢٢ من رجالها.

١٩٩٤ (معارك حكومية – خمير حمر)

المحصلة العامة لتلك السنة انه بعد انسحاب قوات الأمم المتحدة عادت البلاد تتخبط من جديد في الاضطرابات التي نجمت عن الأزمات الاقتصادية (ارتفاع الأسعار) والاجتماعية (فوارق طبقية)، وعودة القمع، وبروز معالم تآكل وتفكك في النظام الجديد.

وعادت الأضواء تسلّط من جديد على المعارضة المتمثلة بالخمير الحمر الذين ظنّ كثيرون أنهم تمّ الإلقاء بهم في الأدغال، خاصة بعد اختطافهم لثلاثة سواح غربيين، وحديث الرشوة التي تنتشر في صفوف الجنود الحكوميين المتعاونين مع الخمير الحمر. وكان السفير الأوسترالي في كمبوديا قد سرّب إلى الصحافة في نهاية العام ١٩٩٤، أخبارًا تثير الرعب حين قال «يخشى القرويون وسكان الأرياف قوات الحكومة مثل خشيتهم من قوات الخمير الحمر، فهم لا يتورعون عن ارتكاب أبشع الجرائم من أجل حفنة قليلة من المال».

فنجح الخمير الحمر في لم شملهم، ولم تعد بينهم حالات هروب كثيرة، بسبب ان السلطات الحكومية أساءت معاملة المنضمين إليها منهم. فعادوا إلى احتلال قواعدهم على الحدود التايلاندية. في آذار (١٩٩٤)، تخلوا عن مدينة بايلين Pailin (غربي كمبوديا على الحدود مع تايلاندا)، لكن المدينة عانت من عمليات النهب والسلب، وانهمك جنرالات الجيش بالمغانم. وفي ١٩ نيسان، عاد الخمير الحمر واستولوا عليها من دون مقاومة تذكر من القوات الحكومية. وأبدت الحكومات الغربية قلقها من عودة الشيوعيين إلى الحكم.

في أواخر السنة، قررت الحكومة التنسيق مع البرلمان لإصدار تشريعات دستورية تحظر نشاط الخمير الحمر إثر المحاولة الانقلابية (٢ تموز) التي قادها نائب رئيس الوزراء الأمير نورودوم تشاكر أبونج والجنرال سين سونغ. لكن الأمير سيهانوك وقف بوجه الحكومة وهددها بعدم العودة للبلاد والاعتكاف في مكان معالجته في الصين فيما لو نفّذت خطواتها.

اعتقل الأمير تشاكر أبونج والجنرال سين، الشريكان في الانقلاب، معًا، غير أن الأول تمّ إبعاده إلى ماليزيا بعد ثماني ساعات من اعتقاله وكان في وداعه في مطار بنوم بنه رئيس الحكومة شقيقه الأمير نورودوم راناريد (وكلاهما من أنجال الأمير سيهانوك) بينما أودع الجنرال سين سونغ في السجن للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى.

١٩٩٥ (مؤتمر دولي حول إعادة إعمار كمبوديا)

- منع قطع الأخشاب (ابتداء من مطلع السنة)، وكان قد قُضي على ثلث المساحة الحرجية في البلاد خلال ٢٥ سنة.
- عودة سيهانوك من بكين (٤ كانون الثاني).
- مؤتمر دولي حول إعادة إعمار كمبوديا عقد في باريس (١٤ آذار).
- الخمير الحمر يقتلون أكثر من ٢٠ شخصًا من الموظفين الحكوميين (٢٦–٢٧ تموز).
- الأمير نورودوم سيربود، الأخ غير الشقيق للملك نورودوم سيهانوك، اتهم (٢١ تشرين الثاني) باشتراكه في محاولة اغتيال هون سن، فطرد من البرلمان ولجأ إلى فرنسا، وحُكم عليه غيابيًا بالسجن لمدة عشر سنوات.

١٩٩٦

في الشهرين الأولين من العام ١٩٩٦ اندلعت معارك عنيفة بين الخمير الحمر والقوات الحكومية في المناطق الشمالية الغربية من البلاد، أعقبها في الأشهر التالية انضمام الآلاف من المتمردين إلى صفوف الخمير الحمر، وهروب خمسة من كبار قادة الخمير الحمر إلى تايلاندا، منهم سون سن Son Sen. وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٩٦، وقع اتفاق سلام بين الحكومة وفصيل من الخمير الحمر يتزعمه إينغ ساري Ieng Sary الذي كان أعلن انضمامه إلى صفوف الحكومة وأسس «الحركة الديمقراطية الوطنية الموحدة» في آب ١٩٩٦.

١٩٩٧

استُهل العام ١٩٩٧ بتخلي سيهانوك عن لقبه «حامي الأمة» الذي كان يحمله منذ العام ١٩٤١. وأما الأحداث السياسية الكبرى لهذا العام فقد بدأت على جبهة الخمير الحمر باغتيال سون سن (١٠ حزيران) في إطار تصفية الحسابات بين فصائل الخمير الحمر، ثم بإعلان إذاعة هؤلاء (في ١٨ حزيران) بأن قائدهم التاريخي بول بوت سلم نفسه إلى منشقين عنه، مشيرة إلى أنه سيسلم إلى محكمة دولية لمحاكمته على جرائمه بين ١٩٧٥ و١٩٧٩. وقد تعاطى رئيس الوزراء الكمبودي هون سن Hun Sen بحذر مع النبأ. وكان بول بوت اختلف مع رفاقه السابقين من الخمير الحمر قبل أسبوع ووقعت اشتباكات انسحب على أثرها مع حوالي ٢٠٠ من أنصاره إلى الأدغال.

وجاء استسلام بول بوت في وقت شهدت بنوم بنه أعنف مواجهات مسلحة بين أنصار رئيسي الوزراء المتخاصمين: الأمير نورودوم راناريد (أحد أنجال الأمير سيهانوك) وهون سن، اللذان كانا يتناوبان على رئاسة الحكومة. وكان الخلاف بينهما يتصاعد نتيجة إجراء الأمير راناريد محادثات مع مقاتلي الخمير الحمر فيما يعارض هون سن بقوة أي تفاوض مع هذه الحركة. وانتهت المصادمات بسيطرة قوات هون سن على العاصمة وعلى مناطق الاشتباكات في شمال غربي البلاد، فيما كان يقود راناريد قواته من باريس. وكان الرجلان يرأسان حكومة ائتلافية شكلت في العام ١٩٩٣ إثر الانتخابات التي أشرفت عليها الأمم المتحدة.

في آخر تموز (١٩٩٧) انضمّ خيو سامبان إلى رئيس الوزراء الأول المخلوع راناريد؛ وأعلن إيم نغوان (رئيس أركان الخمير الحمر) أن بول بوت اعترف بجرائمه، كما أعلن أن حركة الخمير الحمر «أصبحت تُسمّى من الآن فصاعدًا حزب التضامن الوطني وتقود الحزب لجنة من ٩ أعضاء لا يوجد بينهم سوى واحد من الحرس القديم هو خيو سامبان».

وانقضى شهر آب ١٩٩٧ على معارك عنيفة بين أنصار راناريد وهون سن الذي بات الرجل الأقوى في البلاد. ووصلت المعارك إلى المناطق الحدودية مع تايلاندا. وتمسّك هون سن بموقفه الداعي إلى أن زعماء المعارضة، وعلى رأسهم راناريد، لن يستطيعوا العودة إلى كمبوديا إلا إذا تعهدوا بوقف عمليات المقاومة المسلحة وأي دعم للخمير الحمر.

١٩٩٨–١٩٩٩

في مطلع شباط ١٩٩٨، أنشأ الخمير الحمر «حركة الفلاحين الفقراء» في محاولة لإعادة توحيد القوى الوطنية ولإطاحة هون سن. فردّ هذا الأخير بإجراء محاكمة غيابية للأمير راناريد بتهمة تهريب السلاح والتعاون مع الخمير الحمر. وفي أواخر آذار (١٩٩٨)، أطبقت القوات الحكومية على قاعدة أنلونغ فينغ، آخر معاقل الخمير الحمر في شمال غربي كمبوديا. وأصدر الملك نورودوم سيهانوك عفوًا عن نجله راناريد.

وفي ١٥ نيسان ١٩٩٨، مات بول بوت في قرية صغيرة شمالي كمبوديا (كانت إشاعات كثيرة قد حيكت حول مكان وجوده طيلة شهور سابقة). فأعرب الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، عن الأسف لأن موت بول بوت حال دون محاكمته أمام محكمة دولية. والرأي نفسه أبدته حكومتا كمبوديا والولايات المتحدة.

. تا موك Ta Mok الذي برز قائدًا للخمير الحمر، لم يعد يسيطر إلا على مناطق قليلة ودون شأن يذكر، واعتبر أنه الشخص الرئيسي الذي عمل على إبعاد بول بوت عن قيادة الخمير الحمر، وكان قد سعى مع بعض قادة الخمير الحمر (نون شيا، خيو سامبان وغيرهما) لإجراء مفاوضات حول انضمامهم إلى حكومة بنوم بنه.

ولإقامة السلام وإجراء انتخابات تشريعية في ظروف مقبولة انضمت المجموعة الدولية إلى خطة سلام وضعتها اليابان، وتقضي بأن يُتاح المجال للأمير راناريد وأنصاره بالاشتراك في الانتخابات

(موعدها المرتقب ٢٨ تموز ١٩٩٨) مقابل تخليهم عن العمل المسلح وعن حلفهم العسكري مع الخمير الحمر.

وجرت الانتخابات في موعدها، وذلك للمرة الأولى منذ ٣٠ سنة، وشارك فيها ٩٣,٧٤٪ من الناخبين الذين صوّتوا إلى جانب ضرورة التمسّك بالحكومة الائتلافية. ونال حزب الشعب الكمبودي (بزعامة هون سن) ٦٤ مقعدًا، وحزب «الجبهة الموحدة الوطنية لكمبوديا مستقلة، محايدة، سلمية وتعاونية» FUNCIPEC (بزعامة الأمير راناريد) ٤٣ مقعدًا، والحزب الليبرالي القومي (بزعامة سام رنسي) ١٥ مقعدًا. أما التشكيلات السياسية الأخرى (٣٦ تشكيلًا) فلم تفز بأي مقعد.

وفي كانون الأول ١٩٩٨، استسلم الزعيمان السياسيان للخمير الحمر خيو سامبان ونيون تشيا إلى السلطات الكمبودية. ورحّبت الحكومة بعودتهما وسمحت لهما بالعيش في حرية في منطقة في غربي البلاد كان الخمير الحمر يسيطرون عليها وتتمتع، حاليًا، بوضع يشبه الحكم الذاتي.

في ٩ شباط ١٩٩٩، انضمّ ١٧٠٠ مقاتل من الخمير الحمر إلى صفوف الجيش الكمبودي وأقسموا يمين الولاء للملك سيهانوك، واعتُبروا الفلول الأخيرة للخمير الحمر، كما اعتُبرت عودتهم مؤشرًا إلى عودة السلام إلى بلاد عصفت بها الحرب لأكثر من ٣٠ عامًا.

وفي ٦ آذار ١٩٩٩، اعتقل تا موك (أحد القادة العسكريين للخمير الحمر) أثناء دخوله إلى شمال كمبوديا قادمًا من تايلاندا، وكان آخر الزعماء الفارين للخمير الحمر. وجاء اعتقاله مع تزايد الضغوط على الحكومة الكمبودية لمحاكمة زعماء الخمير الحمر أمام محكمة دولية. وكان فريق من خبراء القانون التابعين للأمم المتحدة أوصى بمحاكمة ما بين ٢٠ و٣٠ من قادة الخمير الحمر السابقين أمام محكمة دولية بتهمة الإبادة وارتكاب جرائم ضد البشرية، عندما قُتل حوالى ١,٧ مليون شخص خلال فترة حكمهم (بزعامة بول بوت) بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٩.

إلا أن وزير الخارجية الكمبودي هور نام هونغ رفض، إثر اعتقال تا موك، توصيات الأمم المتحدة بشأن المحاكمة الدولية، وأشار إلى أنه سيتم فقط محاكمة تا موك الذي سيمثل أمام محكمة كمبودية، واستبعد إحالة المسؤولين السابقين في الخمير الحمر للمحاكمة في الخارج.

مدن ومعالم

* **الآثار**: وهي العامل الأساسي في جذب السياح الأجانب إلى البلاد. أهمها:

– في بنوم بنه: جناح نابوليون الثالث (في قصر خمارين Khemarin) ويضم العرش الذي أهداه الامبراطور الفرنسي لنورودوم الأول في العام ١٨٧٦، وكانت زوجته الامبراطورة أوجيني قد استخدمته أثناء تدشين قناة السويس.

– في أنغكور Angkor (عاصمة الخمير من ٩٠٠ إلى ١٤٣١): ٦٠٠ معبد تمّ إنشاؤها بين ٨٠٠ و١٤٣١، منها معبد «أنغكور فات» (المدينة – المعبد) الذي بناه سورياقارمان الثاني ١١١٣–١١٥٠، وتبلغ مساحته ١٦٢,٦ هكتارًا؛ والمعبد الهرمي الشكل الذي يحيط به حائط طوله ١٢٨٠م ويستوعب ٨٠ ألف مؤمن؛ ومعبد بانتي سري، وهو كناية عن قلعة بناها راجندرافارمان ٩٤٤–٩٦٨، على بعد ٢٦ كلم شمال – شرقي أنغكور فات، شهيرة بتماثيلها، بحماماتها الملكية وبديرها؛ ومعبد أنغكور توم، «المدينة الكبرى»، بناه سورياقارمان الأول ١٠٠٢–١٠٥٠؛ ومعبد بايون، بناه جايافارمان السابع ١١٨١–١٢١٨، وله ١٣ برجًا وأربع واجهات.

– مواقع أثرية خارج أنغكور: ٢٠٠ معبد على رقعة مساحتها ٤٠٠ كلم^2، وهي معابد مبنية في القرن العاشر – القرن الحادي عشر.

* **أنغكور Angkor**: مدينة وموقع أركيولوجي في كمبوديا، تقع شمال – غربي بحيرة تونلي ساب (شهيرة بكونها تحتوي أكبر احتياطي من السمك في العالم). تنتشر أنغكور على مساحة ٣٠٠ كلم^2، وشكلت عاصمة لملوك الخمير من القرن التاسع إلى القرن الخامس عشر. من مبانيها الخشبية التي ارتفعت خلال هذه القرون لم يبقَ سوى العدد الكبير المعروف اليوم من المعابد المبنية من حجر الصلصال أو من حجر مصنوع من تربة صلبة حمراء اللون. وعن أهم هذه المعابد راجع «الآثار» أعلاه.

بدأت أنغكور تنكشف للعالم ابتداء من العام ١٨٦٠، وبدأت المدرسة الفرنسية للشرق الأقصى تعمل على ترميمها وتجديدها منذ ١٨٩٨. أُهملت تمامًا منذ ١٩٧٢ (بسبب الحرب الأهلية)، وكانت تتعرض لأعمال تخريب ونسف. ولم تمنع الحرب الأهلية الأونيسكو من اعتبارها إرثًا حضاريًا ودعوة المجموعة الدولية إلى تقديم المساعدات وبدء ورشة ترميمها والمحافظة عليها.

* **أودونغ Udong**: عاصمة سابقة لكمبوديا. بنيت في القرن السابع عشر، واستمرت حتى ١٨٦٦. لم تعد اليوم سوى قرية صغيرة، بقربها قبور لعدد كبير من الملوك الخمير.

* **باتمبنغ Battambang**: مدينة واقعة غربي بحيرة تونلي ساب. تعد نحو ١٥٠ ألف نسمة (تقديرات ١٩٩٢). في العام ١٨٦٧ تخلت فرنسا عن مقاطعة باتمبنغ لسيام بموجب معاهدة باريس، وأُعيدت لكمبوديا في العام ١٩٠٧، ثم استولت سيام عليها من جديد في ١٩٤١ بمساعدة اليابانيين، واستردتها كمبوديا في ١٩٤٨. باتمبنغ شهيرة بأنها منطقة خصبة التربة وغنية بمحاصيلها الزراعية (أخشاب ومنتوجات زراعية). خرّبتها الحرب الأهلية ابتداء من ١٩٧٠.

* **بنوم بنه Phnom Penh**: عاصمة كمبوديا تقع عند ملتقى ميكونغ وتونلي ساب (الأذرع الأربعة). فاق عدد سكانها المليوني نسمة بسبب العدد الهائل من النازحين والعائدين إليها جراء الحرب الأهلية، ولم يكن عدد سكانها يتخطى ٩٢ ألفًا في العام ١٩٩٣، في حين أنه كان ٢,٥ مليون نسمة في العام ١٩٧٥، أي في العام الذي وصل فيه الخمير الحمر إلى الحكم.

كانت بنوم بنه عاصمة مؤقتة بعد العام ١٤٣٢. وعادت عاصمة (وما زالت) ابتداء من العام ١٨٦٦ عندما اتخذها الملك نورودوم مقرًا له ولحكومته.

* **سيهانوكفيل Sihanoukville**: معروفة أيضًا باسم كومبونغ سوم. مدينة تقع على خليج سيام. أنشأتها فرنسا في العام ١٩٦٠، تربطها طريق بري وسكة حديد بالعاصمة بنوم بنه. كانت تعد نحو ٤٠ ألف نسمة في العام ١٩٧٢. ميناؤها آخذ بالنشاط من جديد بعد تعثر بسبب الحرب الأهلية وانعدام الأمن.

* **كومبونغ سوم Kompong Som**: راجع أعلاه «سيهانوكفيل».

* **كومبونغ شام Kompong Cham**: مدينة في جنوب شرقي كمبوديا، يجتازها نهر الميكونغ. كان عدد سكانها نحو ٨٠ ألفًا في العام ١٩٧٢. غنية بحقول الرز وأشجار الهفيا. أتت الحرب الأهلية على منشآت المنطقة الزراعية والصناعية (صناعة الدواليب). الإنتاج يعود تدريجيًا إليها.



معبد وحديقة أنغكور: أكبر مدينة دينية أثرية في العالم



زعماء، رجال دولة وسياسة

* **بول بوت Pol Pot** (١٩٢٥-١٩٩٨):
إسمه بالولادة سالوث سار Saloth Sar. سياسي وعسكري شيوعي، ارتبط اسمه بالمجازر الفظيعة التي ارتكبت عندما كان يشغل أعلى المناصب الحكومية والحزبية.

جاء عنه في «موسوعة السياسة» (ج٣، ط١، ١٩٨٣، ص٩٣-٩٤؛ والمؤلف عمل محررًا رئيسيًا في الموسوعة المذكورة):

ولد سالوث سار في عائلة مزارعين ميسورة في مقاطعة كومبونغ توم شمالي بنوم بنه. أتمّ دراسته الأولى في معبد بوذي حيث قضى عامين راهبًا بوذيًا قبل أن يلتحق بثانوية فنية. وفي عام ١٩٤٩، وبتوصية من أحد أشراف القصر الملكي، حصل على منحة دراسية للتخصص في مدرسة الراديو والكهرباء في باريس حيث بقي حتى ١٩٥٢. وكانت إقامته في العاصمة الفرنسية ذات أثر حاسم على تكوينه السياسي والايديولوجي، فقد تعرّف هناك، من خلال الحزب الشيوعي الفرنسي، على الماركسية، وتعرّف على معظم رفاقه الكمبوديين أمثال يينغ ساري وسون سن وغيرهما من الذين شاركوا في الكفاح ضد الاستعمار ومن ثم في قيادة نظام «كمبوديا الديمقراطية».

شارك سالوث سار بعد عودته إلى كمبوديا في النضال ضد الاستعمار الفرنسي «سرًا» على حد تعبيره. فقد كان يعمل أستاذًا للتاريخ والجغرافيا والأخلاق في مدرسة خاصة في بنوم بنه، وفي الوقت نفسه يناضل في صفوف حزب الخمير الشعبي الثوري الذي أنشئ عام ١٩٥١ بعد انشقاق داخل الحزب الشيوعي للهند الصينية. وكان بول بوت داخل هذا الحزب يقود حملة ضارية ضد القيادة التي كان يعتبرها «تحريفية» و«موالية للفيتناميين». وفي عام ١٩٥٩، ونتيجة لخيانة رئيس الحزب سيو هنغ وما تبعها من قمع مارسه نظام سيهانوك ضد أعضاء الحزب، أخضع الحزب نفسه لعملية تطهير واسعة وانتخب قيادة



بول بوت

جديدة كان سالوث سار (بول بوت) أحد أعضائها. وفي ٣٠ أيلول ١٩٦٠ قررت هذه القيادة تأسيس حزب شيوعي جديد وانتخبت توش ساموث أمينًا عامًا له. إلا أن ساموث سرعان ما «اختفى» في ١٩٦٢ فحلّ محله بول بوت. وفي حينه طرح العديد من التساؤلات حول «اختفاء» توش ساموث: هل اختطفه العدو (نظام سيهانوك سرًا واغتاله)، كما زعم ذلك بول بوت في ١٩٧٨ في حديث مع بعض الصحافيين اليوغوسلاف؟ أو انه كان «مطية لهانوي» كما ورد ذلك في كتاب أسود أصدرته الحكومة الكمبودية في تشرين الأول من السنة نفسها؟ أو أنه «أعدم» بأمر من بول بوت كما أوحت بذلك مصادر فيتنام الشمالية؟..

في العام ١٩٦٣ التجأ بول بوت ومجموعة صغيرة من أتباعه إلى الأدغال هربًا من القمع، ومن هناك أخذوا ينظمون حرب عصابات ضد السلطة المركزية، ولم يخرجوا إلى العلنية إلا ليستلموا السلطة في عام ١٩٧٥. وقد تعرضوا في

تلك الفترة إلى مصاعب جمة، فقد كانت الحكومة الملكية تطاردهم دون رحمة، في حين كان الفيتناميون لا يأبهون لهم لأن أهدافهم المرحلية آنذاك كانت ترمي إلى وجود كمبوديا محايدة وقادرة على تأمين قواعد خلفية لتحركاتهم وحماية خطوط تموينهم، لذلك فقد كانوا يدعمون نظام سيهانوك بقوة. أما الخمير الحمر بقيادة بول بوت فلم يلقوا تجاوبًا إلا من الصينيين الذين كانوا آنذاك يناصرون الثورة الثقافية (في الصين). ورغم هذه العزلة فقد استمرّ بول بوت في حربه ضد سيهانوك إلى أن أطاح انقلاب عسكري بقيادة المارشال لون نول حكم سيهانوك في آذار ١٩٧٠، وتدخّل الأميركيون لحمايته ولملاحقة الثوار الفيتناميين داخل كمبوديا نفسها. ولقد أتاح هذا الانقلاب لبول بوت وحزبه فرصة ذهبية غير متوقعة، إذ بين ليلة وضحاها أخذ يتلقى الدعم من الفيتناميين ويرفع شعارات سيهانوك القومية والمعادية للأميركيين لبسط سيطرته على الأرياف.

وتجدر الإشارة إلى أن بول بوت بقي كل هذه المدة بعيدًا عن الأضواء، فقليلون جدًا كانوا يعرفون انه رئيس الحزب الشيوعي السري. وعندما تشكلت حكومة ثورية في المنفى، رفض المشاركة فيها مكتفيًا بشغل منصب المسؤول العسكري عن الجيش. وبعد سقوط بنوم بنه في ١٧ نيسان ١٩٧٥ بقي مدة سنة بعيدًا عن الأضواء، وذلك قبل أن يصبح عام ١٩٧٦ رئيسًا للوزراء ويتخذ إسم بول بوت (كان إلى حينه يُعرف باسمه الأصلي سالوث سار). وفي عام ١٩٧٧ أعلن عن وجود حزب شيوعي كمبودي علني انتخبه أمينًا عامًا له. وقد ارتبط إسمه خلال مروره القصير بالحكم بأفظع مرحلة دموية مرت بها كمبوديا، إذ أمر بإفراغ المدن من سكانها ونقلهم إلى الأرياف، وشنّ حملة دامية وشرسة ضد معارضيه من كل الاتجاهات. إلا أن الخطأ الكبير الذي ارتكبه كان معارضته الشديدة للهيمنة الفيتنامية وتحالفه مع الصين لعزل فيتنام وتحجيمها. وقد كلفه ذلك ثمنًا غاليًا إذ بادر الفيتناميون إلى تشجيع كل معارضيه على إطاحة نظامه بالمال والسلاح والرجال. وقد تمّ لهم ذلك فعلًا في مطلع كانون الثاني ١٩٧٨ حين أرغموا بول بوت وأنصاره على العودة مرة أخرى إلى الأدغال وحمل السلاح مجددًا، بدعم من الصين، ضد النظام الجديد الموالي لهانوي في كمبوديا (إلى هذا الحد انتهى ما جاء في «موسوعة السياسة»، المرجع المذكور في مطلع هذه المادة).

اعتزل بول بوت العمل السياسي والعسكري عام ١٩٨٥. ارفضّ عنه رفاقه بانضمام أكثرهم إلى الحكومة في بنوم بنه، واعتقلوه وحاكموه كمسؤول أول عن المجازر التي ارتُكبت في عهده، ومات معزولًا (راجع النبذة التاريخية، و «تا موك» في هذا الباب).

* **تا موك Ta Mok**: أحد قادة الخمير الحمر الأبرز، الرجل الثاني، عسكريًا، بعد بول بوت. لا توجد حتى اليوم (أوائل العام ٢٠٠٠) معلومات حول ميلاده أو نشأته. والمعروف أن إسمه الحقيقي هو تشهيت تشيون الذي استبدله كغيره من الشيوعيين باسم حركي هو «تا موك» وترجمته الحرفية «الرجل العجوز». فقد أحد ساقيه في معركة ضارية مع قوات لون نول في أوائل السبعينات، فاستبدلها بساق خشبية. تولى سكرتارية الحزب الشيوعي في المناطق الجنوبية الغربية بعد وصول الخمير الحمر إلى السلطة في العام ١٩٧٥، فبدأ يُعرف بنزعته العنفية الدموية وأعمال القتل والإبادة الجماعية. وبخروج الخمير الحمر من الحكم على أيدي القوات الفيتنامية تولى تا موك المنصب القيادي الثاني في ما عُرف بالجيش الوطني لكمبوديا الديمقراطية. وعُرف عنه، كما جاء على لسانه لدى اعتقاله في العام ١٩٩٩ وبدء التحقيق معه، أنه قد لعب الدور القيادي في الانقلاب على زعامة بول بوت في ٢٧ تموز ١٩٩٧ ثم في نيسان ١٩٩٨. كما يُقال على



تا موك

نطاق واسع ان رواية موت بول بوت موتًا طبيعيًا أمر مشكوك فيه، وان الأرجح هو قتله على يد رفيقه تا موك.

اعتقلته السلطات الكمبودية في ٦ آذار ١٩٩٩، ففتح، مع هذا الاعتقال، ملف محاكمة دولية لأكثر من ثلاثين من قادة الخمير الحمر بتهمة الإبادة الجماعية وجرائم بحق البشرية. وكان رئيس الحكومة هون سن ميّالًا إلى الأخذ بهذه المحاكمة، لكنه عاد عن هذا الموقف عقب اعتقال تا موك متذرعًا بأن المادة ٣٢ من الدستور الكمبودي لا تجيز تسليم الدولة لرعاياها إلى أطراف أجنبية لمحاكمتهم في الخارج.

* **خيو سامبان Khieu Samphan** (١٩٣١-): سياسي وعقائدي متشدّد ارتبط اسمه بتجربة الخمير الحمر الدموية في الحكم.

ولد في سفاي رينغ (كمبوديا)، وأتمّ دراسته الثانوية والجامعية في بنوم بنه. سافر عام ١٩٥٤ إلى فرنسا لإكمال دراسته العليا، فنشط في صفوف الطلاب الكمبوديين الذين انتخبوه أمينًا عامًا لرابطة الطلاب الخمير في فرنسا. أعدّ أطروحة دكتوراه في الحقوق عام ١٩٥٩ في جامعة باريس، وكان موضوعها «اقتصاد كمبوديا ومشكلات التصنيع فيها»، أوضح فيها «أن كمبوديا لن تتغلب على تخلفها إلا بالانعزال الكامل عن العالم الخارجي، وذلك للإفلات من نظام الاستغلال العالمي الرأسمالي، وبالعودة إلى جماعية العمل والقضاء الكامل على وسائل الإنتاج الرأسمالية». وعندما اصطدمت هذه الأفكار بالواقع ولاقت معارضة العمّال والفلاحين عمد خيو سامبان ورفاقه، بمساعدة بضعة آلاف من رجال العصابات، إلى تطبيقها بالنار والحديد، فكان من نتيجة ذلك أن غرقت كمبوديا في بحر من الدم استطاع الفيتناميون ومؤيدوهم استغلاله لإسقاط نظامهم» (موسوعة السياسة، ج٣، ط١، ١٩٨٣، ص٩٦).

عاد إلى بلاده (من باريس) في العام ١٩٦٠، وفي ١٩٦٢، انتُخب نائبًا في البرلمان الكمبودي، وعُرف بمواقفه الصلبة في محاربة الرشوة والفساد. في ١٩٦٧، لجأ، مع نائبين هما «هويون» و «هونيم» إلى الأدغال وبدأوا بحرب عصابات ضد نظام سيهانوك والجنرال لون نول، وقد أُطلق على سامبان ورفيقيه لقب «الأشباح الثلاثة» لقدرتهم على العمل السري. وعقب انقلاب لون نول (١٩٧٠)، انضمّ الثلاثة إلى «حكومة الاتحاد الوطني الملكية الكمبودية» برئاسة سيهانوك. وقد عيّن سامبان نائبًا لرئيس وزراء حكومة المنفى هذه ووزيرًا للدفاع فيها. وبعد انتصار الخمير الحمر، عين سامبان، في ١٩٧٦، رئيسًا لجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية، وبول بوت رئيسًا للوزراء. وفي ١٥ كانون الأول ١٩٧٩، حلّ محل بول بوت رئيسًا للوزراء في التشكيلة التي ألّفها الخمير الحمر باسم «الجبهة الكبرى للاتحاد الوطني» ضد الفيتناميين الذين غزوا البلاد. ثم عُيّن نائبًا للرئيس (سيهانوك) في حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية التي تشكلت في كوالا لامبور (٢٢

حزيران ١٩٨٢). في ٥ تموز ١٩٨٨، اتفق مع سون سن والأمير سيهانوك حول السياسة التي يجب اتّباعها إزاء فيتنام، واعترف (في ١٤ كانون الأول ١٩٨٨) بسيهانوك زعيمًا للخمير الحمر حتى بعد انسحاب الفيتناميين.

عاد ساميان إلى بنوم بنه في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩١، وما لبث أن غادرها إلى بانكوك، ليعود مجددًا إلى البلاد ويعيّن رئيسًا لحكومة التضامن والسلامة العامة المؤقتة في ١١ تموز ١٩٩٣.

بعد سقوط آخر قواعد الخمير الحمر (١٩٩٧)، سعى، مع بعض قادة الخمير الحمر السابقين، إلى مفاوضة الحكومة في مسألة التحاقهم بها.



رانارِيد (إلى يسار الصورة) وهون سن عندما كانا مؤتلفين

* **رانـاريـد نـورودوم Ranariddh N.** (١٩٤٤-): الابن البكر للأمير (الملك) نورودوم سيهانوك، والدته الأميرة فابكنهول (١٩٢٠-١٩٦٨) راقصة الباليه سابقًا. يحمل دكتوراه دولة (دبلوم فرنسية) في القانون العام، وعمل أستاذًا، ولم يكن له من العمر أكثر من ١٨ سنة، في جامعة أكس أن بروفنس Aix-en-Provence (فرنسا). أسّس «الجبهة الموحدة الوطنية لكمبوديا مستقلة، محايدة، سلمية وتعاونية» FUNCINPEC في آذار ١٩٨١. رئيس أول للوزراء (الرئيس الثاني هون سن) حتى ٦ آب ١٩٩٧ عندما حلّ محله أونغ هوت Ung Huot، بعد أن تمكّن هون سن من إطاحته (راجع «هون سن» في هذا الباب، وراجع النبذة التاريخية).

* **سيسوفات Sisovath** (١٨٤٠-١٩٢٧): ملك كمبوديا خلال الحقبة الممتدة من ١٩٠٤ إلى ١٩٢٧. خلف أخاه الملك نورودوم الأول (١٨٥٩-١٩٠٤) الذي تميزت ولايته بالاضطرابات بسبب معارضة أعيان البلاد لإصلاحاته، ما حمل حكومة جول فيري الفرنسية على وضع كمبوديا تحت الانتداب الفرنسي. فوقعت اضطرابات إضافية وضعت الجيش الوطني بمواجهة الجيش الفرنسي المستعمر. وجاء حكم سيسوفات ليضع حدًا للاضطرابات الداخلية وللصراع مع الفرنسيين، وليكمل بناء الوحدة القومية والنهضة الوطنية. فراح يتعاون مع (تايلاند)، وليحيي، ثانيًا، الثقافة الوطنية الخميرية. فقد حققت «بعثة المدرسة الفرنسية للآثار في الشرق الأقصى» إنجازات كبيرة في إحياء المعالم الأثرية الخميرية. وتميز عهد سيسوفات بإنجازات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، كإنشاء المراكز الدينية، وشق الطرقات في أنحاء البلاد، وبناء المستشفيات والمدارس، والعناية بالصحة العامة، ما ضاعف عدد السكان الكمبوديين وقلّل من نسبة الوفيات حتى أصبحت أدنى نسبة في آسيا. إلا أن البلاد بقيت معتمدة على قطاعها الزراعي دون أي تقدّم صناعي.

* **لون نول Lon Nol** (١٩١٣-١٩٨٥): رجل دولة كمبودي. ولد في «كومبونغ لو»، في مقاطعة بري فنغ. أصبح قائدًا عامًا للجيش في العام ١٩٥٩. عرف بأفكاره المحافظة ونزعته

القومية المتعالية. شارك في غالبية الحكومات التي تشكلت منذ ١٩٥٩، وأصبح رئيسًا للوزراء في ١٩٦٩. قاد انقلابًا عسكريًا (آذار ١٩٧٠) أطاح الأمير سيهانوك وتسلّم زمام السلطة، وأعلن قيام الجمهورية (تشرين الأول ١٩٧٠). ثار في وجهه الموالون لسيهانوك والخمير الحمر تدعمهم فيتنام الشمالية، في حين ساندته الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية، فتحولت كمبوديا ساحة حرب أهلية تسعّرها قوى محلية ودولية.

منح لون نول نفسه لقب مارشال، وانتُخب رئيسًا للجمهورية مدى الحياة (حزيران ١٩٧٢)، وحكم، رغم إصابته بمرض الفالج، في مناخ سياسي ساده الفساد. غادر كمبوديا في نيسان ١٩٧٥ ومات في كاليفورنيا.

* **نورودوم Norodom** (١٨٣٥-١٩٠٤): الأمير أنغ فودي، ملك كمبوديا متخذًا إسم نورودوم ومعتليًا العرش سنة ١٨٦٠ وبقي عليه حتى وفاته. تآمر عليه أشقاؤه، فلجأ إلى سيام التي أعادته إلى العرش في العام ١٨٦٢. وللإفلات من الوصاية السيامية عليه وضع مملكته تحت الحماية الفرنسية (١٨٦٣). جعل بنوم بنه عاصمته. دافع الفرنسيون عنه في وجه الطامعين بعرشه من الكمبوديين، ورضي بصعوبة رغبة السلطات الاستعمارية في إعادة تنظيم الإدارة وفي تحديث البلاد.

* **نورودوم سيهانوك Norodom Sihanouk** (١٩٢٢-): ملك كمبوديا. انتُخب ملكًا عام ١٩٤١ بينما كانت الحرب العالمية الثانية في أوجها. ومنذ بداية الخمسينات، كانت الامبراطورية الفرنسية الآفلة تخوض آخر معاركها في المنطقة في ما عُرف بـ«حرب الهند الصينية»، وما إن هدأت تلك الحرب حتى تبعتها حرب فيتنام التي ما لبثت أن عمّت المنطقة وامتدّ لهيبها إلى كمبوديا بصورة خاصة. فقد تواجهت في تلك الحرب ثلاث دول: الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي والصين، إضافة إلى فيتنام التي ما إن أنجزت وحدتها واستقلالها حتى بدأت تتطلع إلى التوسّع غربًا (أي إلى كمبوديا).

كان على نورودوم سيهانوك مواجهة ذلك الوضع الإقليمي المتحرك والمتفجر، فتحوّل إلى



نورودوم سيهانوك (إلى يسار الصورة) والزعيم الصيني شو ان لاي في بكين ١٩٧٢

مناضل من أجل استقلال بلاده بدءًا من العام ١٩٥٣، ثم أصبح واحدًا من «قادة العالم الثالث التقدميين» عندما كان هذا المفهوم واعدًا، إلى جانب الزعيمين، المصري عبد الناصر، والهندي نهرو، وسواهما. فلم يتردّد سيهانوك في ١٩٥٥ من التخلي عن العرش ليصبح رئيس دولة. وبين ١٩٦٠ و١٩٧٠ تحوّل الرئيس سيهانوك حليفًا قوي النبرة للجنرال ديغول في دعوته إلى رفض التدخّل الأميركي في منطقة الهند الصينية. ومذاك، ما انفكت الأحداث تجرف الأمير سيهانوك، فتحوّل «أميرًا أحمر» ووضع ثقله إلى جانب «الخمير الحمر» (من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٥)، ثم ابتعد عنهم، ليعود إليهم من جديد في مواجهة الغزو الفيتنامي لبلاده على رغم ما ارتكبه هؤلاء من مجازر في حق شعبهم. سافر إلى بكين في ١٩٧٩، ومنها إلى فرنسا مهاجمًا في آن معًا الخمير الحمر (الذين انتقلوا إلى أدغال بعض المناطق لمواصلة حربهم ضد النظام الجديد) والنظام الجديد الذي قام في بنوم بنه نتيجة الدعم الفيتنامي المباشر. إلا أنه عاد وتحالف مع الخمير الحمر وبقية الأطراف الكمبودية غير الشيوعية، بهدف إسقاط النظام الشيوعي الموالي لفيتنام، وذلك بتأييد من الصين والولايات المتحدة وتايلاندا.

«كل ذلك والأمير يكر أو يفر، يتخذ المبادرات أو ينزوي، يرتاد منافي بكين أو الغرب ويعود... وهكذا في دوامة تكاد لا تنتهي، حتى كانت الانتخابات (١٩٩٣، وبرعاية الأمم المتحدة) التي شهدت انتصار الحزب الذي يتزعمه ابنه نورودوم راناريد، إلى جانب الحزب الشعبي الكمبودي (الشيوعي سابقًا والموالي لفيتنام)، فإذا بالأمير سيهانوك «ينقلب» على المنتصرين، وعلى ابنه تحديدًا، ويعلن تسلّمه السلطة من جديد» (صالح بشير، «الحياة»، ١٢ حزيران ١٩٩٣؛ واستكمالاً، راجع النبذة التاريخية).

* **هون سن Hun Sen** (١٩٥١–): رئيس وزراء كمبوديا الحالي. وقد شغل هذا المنصب لأسباب، منها أن حزب الشعب الكمبودي الذي يرأسه فاز بمعظم المقاعد في البرلمان الذي شكل غداة الانتخابات العامة التي أجريت في تموز ١٩٩٨. وكان سابقًا قد تقاسم منصب رئيس الوزراء مع الأمير نورودوم راناريد نجل الملك نورودوم سيهانوك. وكان قد تمّ التوصّل إلى هذا الترتيب في تشرين الأول ١٩٩٣، من خلال تشكيل حكومة ائتلافية كجزء من تسوية دولية للصراع في كمبوديا. وفي إطار هذا الائتلاف تولى الأمير نورودوم راناريد منصب رئيس الوزراء أولًا وأصبح هون سن رئيس الوزراء ثانيًا. ولم يتقاسم الرجلان السلطة حقًا، وإنما تنافسا عليها كخصمين سياسيين، إلى أن تمكن هون سن من تدبير انقلاب عزل راناريد من منصبه (راجع النبذة التاريخية).

ولد هون سن لأسرة ريفية في مقاطعة كومبيونغ شام شرقي كمبوديا. انضمّ إلى حركة الخمير الحمر بزعامة بول بوت. وحين تمكنت الحركة من الاستيلاء على السلطة (١٩٧٥)، ارتقى هون سن ليصبح نائبًا لقائد إحدى الكتائب في القطاع الشرقي من البلاد. وحين بدأت عمليات التطهير تتفشى داخل صفوف الخمير الحمر في ١٩٧٧، فرّ هون سن إلى فيتنام. وبحلول نهاية ١٩٧٨، حين غزت القوات الفيتنامية أراضي كمبوديا، كان هون سن قد أصبح عضوًا في اللجنة المركزية للجبهة الكمبوتشية الوطنية المتحدة للخلاص الوطني التي اتخذتها فيتنام قناة سياسية لغزو كمبوديا واحتلالها.

عيّن هون سن وزيرًا للخارجية في جمهورية كمبوتشيا الشعبية لدى تأسيسها في كانون الثاني ١٩٧٩. وسرعان ما أظهر مهارته السياسية وتغلب على الوضع الانقسامي لمراكز النفوذ ليصبح رئيسًا للوزراء، وليقود وفد بلاده في مفاوضات باريس التي حسمت الصراع في كمبوديا في تشرين الأول ١٩٩١. لكن حزب الشعب الكمبودي الذي يتزعمه لم يفز إلا بأقلية المقاعد في المجلس

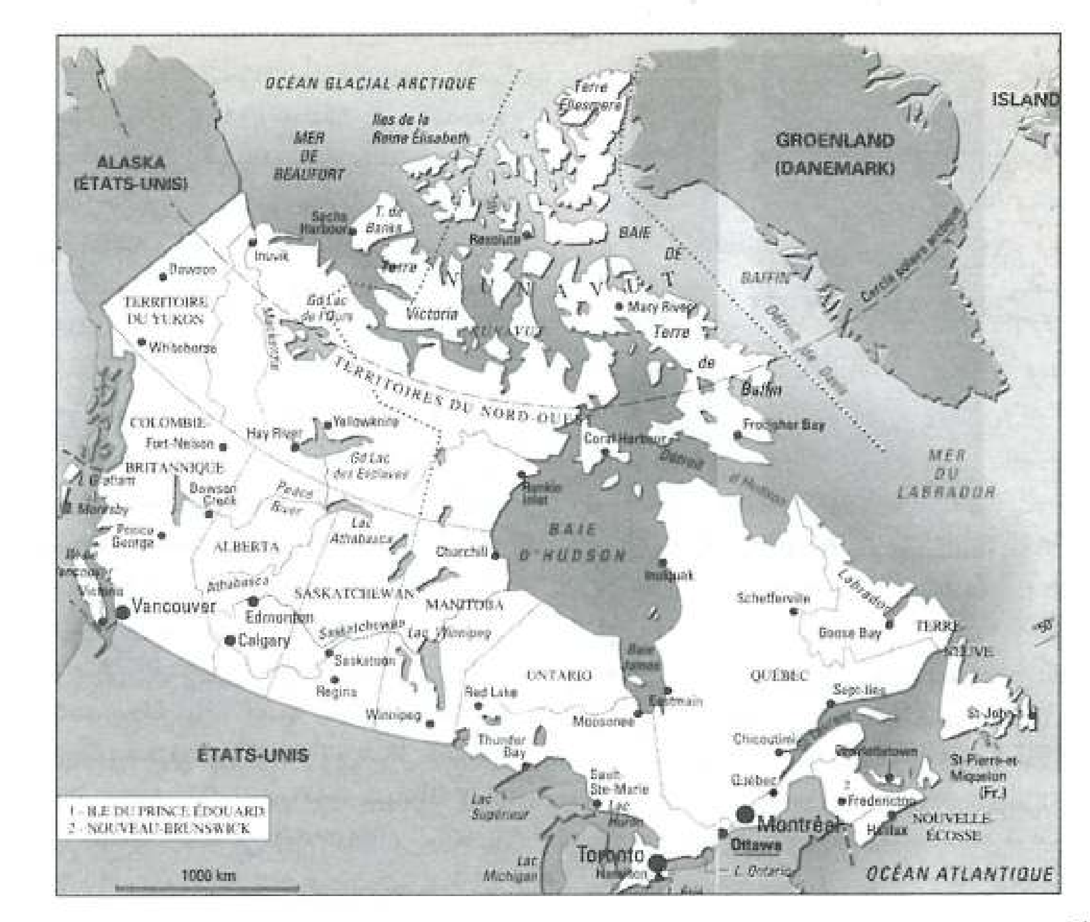
النيابي الذي تلا انتخابات أشرفت عليها الأمم المتحدة في أيار ١٩٩٣. مع ذلك لوّح باستخدام القوة ليصرّ على مشاركة حزبه السلطة ضمن ائتلاف حكومي، ثم عمد بعد ذلك إلى زعزعة هذا الائتلاف تحقيقًا لمصالحه (عن مجلة «المشاهد السياسي»، العدد ١٧١، تموز ١٩٩٩، ص٣٩).

* **ينغ ساري Ieng Sary** (١٩٢٩–): أحد قادة الخمير الحمر المنشقين والمنضمين إلى الحكومة الكمبودية. شغل منصب وزير خارجية «جمهورية كمبوديا الديمقراطية» (دولة الخمير الحمر والحزب الشيوعي الكمبودي). ظل ممثلًا لكمبوديا، رغم سقوط حكم الخمير الحمر وانتقاله إلى الفيتناميين والموالين لهم، حتى العام ١٩٩١، وحضر بهذه الصفة الجمعيات العمومية للأمم المتحدة في نيويورك، وأقام بشكل دائم في بكين، ونافس الأمير نورودوم سيهانوك (قبل إعلان الملكية رسميًا في العام ١٩٩٣).



ينغ ساري

في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٦، أجرى ينغ ساري، وهو على رأس فصيل من الخمير الحمر، اتفاق سلام مع الحكومة؛ وكان قبلها، أي في ٢٨ آب ١٩٩٦، قد أعلن عن إنشائه الحركة الديمقراطية الوطنية الموحّدة.



كندا

بطاقة تعريف

الإسم: «كندا» Canada إسم مأخوذ من كلمة «كنتا» Kanata الإيروكوية Iroquois. والإيروكوا اسم ست مجموعات هندية في أميركا الشمالية تعود في أصولها إلى منطقة بحيرة شامبلن وجنوب بحيرتَي إريه وأونتاريو. وكنتا تعني «القرية» وقد ظهرت هذه الكلمة للمرة الأولى في العام ١٥٣٥ حيث كانت تدل على مقاطعة سان لوران قبل أن تصبح مستعملة على النطاق الشعبي كإسم لمستعمرة «فرنسا الجديدة» (نوفيل فرنس)، أي للمستعمرة التي ستصبح مقاطعة كيبيك في ما بعد. وقد أصبح هذا الإسم (كندا) رسميًا بموجب القانون الدستوري الذي قسّم المقاطعة إلى كندا العليا Haut-Canada وكندا السفلى Bas-Canada، ثم تعمّم ليصبح شاملًا البلاد ابتداء من العام ١٨٦٧، أي أثناء إنشاء «الدومينيون البريطاني لكندا».

الموقع: في أميركا الشمالية. حدودها: ٨٨٩٢ كلم مع الولايات المتحدة (منها ٢٤٧٦ كلم مع ألاسكا، و٦٤١٦ كلم من ناحية الجنوب). يبلغ طول شواطئها ٢٤٤ ألف كلم (أكبر خليج في العالم خليج هدسون: ١٢ ٢٦٨ كلم طول شواطئه، ومساحته ٨٢٢ ٣٢٤ كلم²).

المساحة: ٩ ٩٧٠ ٦١٠ كلم² (ثاني أكبر بلد بعد روسيا)، منها ٧٥٥ ١٨٠ كلم² تحتلها المياه الداخلية (بحيرات وبرك وأنهار).

العاصمة: أوتاوا (العاصمة الكونفدرالية)، وأهم المدن: تورونتو، مونريال، فانكوفر، أوتاوا – هول، إدمونتون، كالغاري، كيبيك، وينيبغ، هاميلتون، لندن، سانت كاترين نياغارا، كيتشنر، هاليفاكس، فيكتوريا، ويندسور (راجع باب مدن ومعالم).

اللغات: جاء في إحصاء ١٩٩٦ ان: ١٦ ٨٩٠ ٦١٥ يتكلمون الانكليزية، و٦ ٦٣٦ ٦٠٠ يتكلمون الفرنسية (واللغتان رسميتان). أما اللغات غير الرسمية فيتكلمها ٤ ٥٩٨ ٢٩٠، منهم ٧١٥ ٦٤٠ يتكلمون الصينية، و٤٨٤ ٥٠٠ الايطالية، و٤٥٠ ١٤٠ الألمانية، و٢١٣ ٤١٠ البولونية، و٢١٢ ٨٩٠ الإسبانية، و٢١١ ٢٩٠ البرتغالية، و٢٠١ ٧٨٥ البنجابية، و١٦٢ ٦٩٥ الأوكرانية، و١٤٨ ٥٥٥ العربية، و١٣٣ ٨٠٥ الهولندية، و١٣٣ ٢١٥ التاغلوغية (الفيليبينية)، و١٢١ ١٨٠ اليونانية، و١٠٦ ٥١٥ الفيتنامية، و٧٦ ٨٤٠ الكرية (Cri)، و٢٦ ٩٦٠ الأسكموية، و١ ١٩٨ ٨٧٠ لغات غير رسمية أخرى. التشريع الصادر في العام ١٨٦٧ سمح باستعمال الفرنسية أو الانكليزية في المناقشات البرلمانية الدائرة في أوتاوا وكيبيك وداخل المحاكم الفدرالية والمحاكم الكيبيكية. وفي ١٩٢٧، بدأت تصدر طوابع بريدية في اللغتين الفرنسية والانكليزية. وآخر التشريعات بخصوص استعمال اللغتين الرسميتين صدر في العام ١٩٨٨.

الأديان: جاء في إحصاء ١٩٩١ ان ١٢ ٣٣٥ ٠٠٠ كاثوليك، و٩ ٧٨٠ ٠٠٠ بروتستانت، و٢ ١٢٧ ٠٠٠ من أديان مختلفة: ٢٥٣ ٠٠٠ مسلم، و١٦٣ ٠٠٠ بوذي، و١٥٧ ٠٠٠ هندوسي، و١٤٧ ٠٠٠ سيخ، و٣٨٧ ٠٠٠ يهودي، و٣ ٣٨٦ ٠٠٠ بدون (لا يعتنق أي دين).

السكان: كان عدد الكنديين لا يتجاوز ٣٠٠ ألف في العام ١٨٠٠، وأصبح ٢,٣٥ مليون في ١٨٥٠، و٥,٣٧ مليون في ١٩٠١، و١٤,٠١ مليون في ١٩٥١، و٣٠,٣ مليون في ١٩٩٧، وتشير التقديرات إلى أنهم سيصبحون نحو ٣٦,٦ مليون نسمة في العام ٢٠٢٥. نحو ٧٧٪ منهم يسكنون في المدن، ونحو ٦٠٪ ينتشرون في سكناهم على المحور الاقتصادي لمدينة سان لوران (المسمّاة «الممر»، الكوريدور) الممتد من مونريال إلى تورونتو وويندسور الذي يساهم بـ٥٥٪ من الناتج المحلي الصافي (راجع «السكان الأصليون» في آخر هذا الباب، بطاقة تعريف).

الحكم: كندا دولة فدرالية. عضو في الكومنولث. الدستور المعمول به صادر في ١٧ نيسان ١٩٨٢ (وقد حلّ محل دستور أول تموز ١٨٦٧) بعد أن أقرّه البرلمان الكندي في ٢ كانون الأول ١٩٨١ (٢٤٦ صوتًا مقابل ٢٤)، ومجلس الكومونات البريطانية في ١٧ شباط ١٩٨٢ (٣٣٤ صوتًا مقابل ٤٤)، وذلك رغم معارضة كيبيك التي لم تشأ تقليص نطاق الاستقلال الإداري الذاتي التي كانت تتمتع به المقاطعات.

رئيس الدولة: الملكة إليزابت الثانية، يمثلها حاكم عام تعينه لولاية مدتها ٥–٧ سنوات بناء على رأي رئيس الوزراء الكندي الذي يعاونه مجلس خاص. ويختار رئيس الوزراء أعضاء حكومته.

السلطة التشريعية: برلمان فدرالي من مجلس شيوخ انتخب في كانون الأول ١٩٩٤، ١٠٤ أعضاء: ٢٤ عضوًا يمثلون أونتاريو، و٢٤ كيبيك، و١٠ اسكوتلندا الجديدة، و١٠ برونسويك الجديدة، و٦ الأرض الجديدة، و٦ كولومبيا البريطانية، و٦ مانيتوبا، و٦ ألبرتا، و٦ ساسكاتشون، و٤ جزيرة الأمير إدوارد، وعضو واحد لكل من يوكون والأقاليم الشمالية الغربية.

مجلس الكومونات (النواب): عدد النواب ٣٠١ ينتخبون لمدة خمسة أعوام بالاقتراع الشامل والمباشر.

أهم الأحزاب:

- الحزب الليبرالي، تأسس في العام ١٨٦٧، يتزعمه جان كريتيان J. Chrétien (مولود ١٩٣٤) منذ ٢٣ حزيران ١٩٩٠.
- الحزب المحافظ، تأسس في ١٨٥٤، غيّر اسمه في العام ١٩٤٢ وأصبح الحزب التقدمي المحافظ بعد أن استوعب في صفوفه الحزب التقدمي. يتزعمه جان شاريت J. Charest.

- الكتلة الكيبيكية، تأسست في ١٩٩٠، ويتزعمها جيل دوسيب.
- الحزب الإصلاحي، تأسس في ١٩٨٧، على يد برستون مانينغز (مولود ١٩٤٩، ابن ألبرت مانينغز رئيس وزراء مقاطعة ألبرتا من ١٩٤٣ إلى ١٩٨٦).
- الحزب الديمقراطي، تأسس في ١٩٦١ باندماج تعاونية الكومنولث الكونفدرالية ومؤتمر العمل الكندي، معروف بنزعته الاشتراكية، ويتزعمه ألكسا ماكدونوغ.
- حزب الخضر، تأسس في ١٩٨٣، ويتزعمه دوبورا روبرتس.

الكونفدرالية الكندية: تتألف من ١٠ مقاطعات و٣ أقاليم (راجع الباب التالي).

الاقتصاد: تتوزع اليد العاملة على: ٤،٤٪ في الزراعة التي تساهم بـ٥٪ من الناتج المحلي الصافي، ٤٪ في المناجم (٧٪ من الناتج المحلي الخام)، ١٨،٢٪ في الصناعة (٢٠٪)، ٧٣،٤٪ في الخدمات (٦٨٪). وكانت نسبة البطالة ٨،٩٪ (شباط ١٩٩٨). في كندا نحو ١،٧ مليون شخص من المعتبرين فقراء.
تبلغ مساحة الأراضي المروية ٧٣٠ ألف كلم^2، ومساحة الغابات ٣ ملايين و٤١٧ ألف كلم^2. وتقع ٨٢٪ من الأراضي الزراعية في غربي البلاد. وأهم المزروعات القمح، الشعير، الذرة والبطاطا.
الثروة الغابية تغطي ٤٥٣ مليون هكتار، حوالي نصفها يُستغل للإنتاج، خاصة إنتاج عجين الورق (كندا أول منتج لورق الجرائد في العالم، إذ تؤمن لوحدها ٣١٪ من الإنتاج العالمي).
الثروة الحيوانية تتكون أساسًا من اصطياد أو تربية الحيوانات الفروية (١٥٠٠ مزرعة) وتجعل كندا المنتج الأول في العالم للفرو. وصيد السمك في البحر أو في البحيرات الكبرى يشكّل أيضًا قطاعًا رئيسيًا، وكندا هي المصدّر الأول للسمك في العالم.
في كندا احتياطي منجمي هائل يضعها في المرتبة الثالثة في إنتاج الغاز الطبيعي، والمرتبة العاشرة في إنتاج الفحم، والحادية عشرة للنفط. آبار النفط تتركز خاصة في مقاطعة ألبرتا، وتعتبر مهمة أيضًا آبار ألاسكا ومناطق الأركتيكا الكندية. وكندا هي المنتج الأول للأورانيوم، والزنك والأمينت (المتوافر خاصة في كيبيك)؛ والمنتج الرابع للنيكل والبوتاس؛ والمنتج الرابع للنحاس والمانغنيز والكوبالت؛ والمنتج الخامس للرصاص والذهب والفضة؛ والسابع للحديد؛ والحادي عشر للقصدير.
الطاقة الكهرمائية، خاصة في كيبيك وأونتاريو وكولومبيا البريطانية تمثّل ٦٠٪ من إجمالي إنتاج الكهرباء في البلاد. وعلى هذه الطاقة، وخاصة بسبب تدني ثمنها، تستند بصورة أساسية صناعات عديدة: صناعة الحديد، صناعة استخراج الحديد والنيكل والرصاص والزنك والألومينوم (كندا ثالث منتج)، واستخراج الأمينت، والصناعة الكيميائية، ومصانع الورق الكبرى. وأما قدرة الطاقة النووية لكندا فقد تضاعفت بين ١٩٧٠ و١٩٩٠، وتمثل ١٥٪ من الإنتاج الإجمالي. وتتمركز الصناعات التحويلية في المدن. وبعد صناعة استخراج المعادن التي تأتي في مقدمة القطاع الصناعي الكندي تأتي الصناعات الزراعية والغذائية، ثم صناعة الأخشاب والورق، ثم الصناعات الكيميائية والأقمشة. وهذه القطاعات المختلفة للصناعة الكندية قد تأثرت بإعادة البناء الاقتصادي الذي يفرضه مسار العولمة.

مشكلة الهوية: يتركز ثلاثة أرباع سكان كندا، أي نحو ٢٢ مليونًا، في رقعة صغيرة من البلاد محصورة في الجنوب الشرقي ما بين بحيرة أونتاريو ووادي سان لوران. وفي هذا القسم من كندا، وهو الأقدم إعمارًا فيها، يتجمّع المكونان السكانيان الرئيسيان للاتحاد الكندي: من جهة أولى الكنديون الناطقون بالفرنسية (راجع «كيبيك» في الباب التالي)، ويرجعون في أصولهم إلى الفرنسيين الذين هاجروا إلى كندا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ويؤلفون نحو ربع إجمالي السكان الكنديين ويتركزون في مقاطعة كيبيك وعلى الأخص في مونريال التي هي بالملايين الثلاثة من سكانها أكبر مدن الاتحاد الكندي قاطبة. ومن الجهة الثانية الكنديون الناطقون بالانكليزية، ويؤلفون نحو ثلاثة أرباع إجمالي السكان، ويتوزعون بدورهم إلى مجموعتين: السكان الذين من أصل بريطاني ويبلغ تعدادهم نحو عشرة ملايين (٣٣٪ من إجمالي السكان) ويقيمون بوجه

خاص في مقاطعة أونتاريو وعاصمتها تورنتو التي يناهز تعداد سكانها المليونين والنصف؛ والسكان الذين من أصول متنوعة، ولا سيّما من الأوروبيين الذين تبنوا الانكليزية والذين تتوزع أماكن سكناهم في وسط كندا وغربيها وعلى امتداد الحدود مع الولايات المتحدة.
وإلى هؤلاء وأولئك ينبغي إضافة نحو نصف مليون من السكان الأصليين من الأسكيمو والهنود الحمر والخلاسيين الذين لا تتعدى نسبتهم إلى إجمالي السكان ١،٥٪؛ والذين ينتشرون في الأماكن الشمالية والقطبية من كندا، والذين رغم ضآلة عددهم وضآلة انتشارهم فإنهم يطرحون إشكالًا حقيقيًا على صعيد الهوية بعد التطوّر الكبير الذي أصابته في كندا حركة الحقوق المدنية.
والواقع ان مشكلة الهوية مطروحة في الاتحاد وبصورة جدية بين الغالبيتين الكبريين: الأنكلوفون والفرنكوفون. وأصل المشكلة يعود إلى الشروط التاريخية التي تمّ بها استعمار كندا أو استيطانها منذ مطلع القرن السابع عشر (راجع «أصول المشكلة»، في الباب التالي: «الكونفدرالية الكندية، كيبيك»).

السكان الأصليون: يبلغ تعدادهم (إحصاء ١٩٩٦) ٧٩٩ ٠١٠ نسمة. ويتوزعون على: الهنود الأميركيون، الخلاسيون Métis، والإينويت Inuit أو الأسكيمو.
الهنود الأميركيون في كندا كانوا يعدون نحو ٢٠٠ ألف في العام ١٥٠٠، وتراجع عددهم إلى نحو ١٠٠ ألف في العام ١٩٠٠، وعاد وارتفع إلى ٢٨٦ ٢٠٨ ألفًا في العام ١٩٦١، وبلغ في إحصاء ١٩٩٦ نحو ٥٥٤ ٢٩٠ شخصًا؛ وتجمّعهم الأساسي في أونتاريو، وكولومبيا البريطانية ومانيتوبا، وألبرتا، وساسكاتشيوان وكيبيك (حيث التجمّع الأقل البالغ نحو ٤٧ ألفًا).
أما المعتبرون خلاسيين (متولد من أبيض وهندي أميركي) فيبلغ تعدادهم ١٩٠ ٢١٠ نسمة (إحصاء ١٩٩٦). وهم في تزايد، شأنهم شأن الهنود الأميركيين، وأشارت التقديرات إلى أن عددهم الإجمالي (هنود وخلاسيون) سيبلغ في العام ٢٠٠٠ نحو ٦٠٠ ألف.
لغاتهم ولهجاتهم تبلغ الخمسين، وتتوزع على عشر لغات رئيسية. وقد اعترف لهم بوضع خاص، خاصة في ما يتعلق بأراضيهم التي لا يمكن التصرف بها أو بيعها إلا بموافقة «مجلس الجماعة» أو «مجلس القبيلة»، وإذن تمنحه وزارة الشؤون الهندية (الفدرالية). وبدأت السلطات الاستعمارية تعترف بنظام خاص لهم منذ العام ١٧٦٣، أي مع «الإعلان الملكي» الذي يعترف بحق الهنود في أراضي لم يُتصرف بها إلى حينه بعد ٢٠٠ عام من الوجود الفرنسي. وأخذ هذا النظام يتطور حتى كان العام ١٩٦٠ حيث أصبح بإمكان الهنود الاشتراك في العملية الانتخابية؛ وفي ١٩٨٢، اعترف الدستور الكندي بـ«الحقوق القائمة، القديمة أو الناتجة عن معاهدات متعلقة بالشعوب الأصلية». وفي العام ١٩٩٠، أكدت المحكمة العليا حق ملكية الهنود في مناطقهم التقليدية، وحق التقاضي في ما يتعلق بثرواتها الطبيعية.
أهم المنظمات المهتمة بشؤون الهنود: المجلس الوطني للسكان الأصليين والجمعية التمثيلية للأمم الأولى: رئيسها أوفيد مركرودي (ينتمي إلى منظمة «صرخة مانيتوبا»)، وذلك منذ ١٢ حزيران ١٩٩١.
وفي كندا ٦٠٣ قبائل هندية معترف بها تعيش في ٢٦٣٤ محمية.
وإلى الهنود، هناك الإينويت أو الأسكيمو الذين توصّلوا إلى تنظيم أنفسهم في إطار مؤتمر أعلن عن تأسيسه في العام ١٩٧٧، واعترفت به الأمم المتحدة كهيئة غير حكومية.
كان عددهم في كندا ١١ ٨٣٥ شخصًا في العام ١٩٦١، وأصبح ٢٥ ٣٩٠ في العام ١٩٨١، و٣٦ ٢١٥ في العام ١٩٩١، و٤١ ٠٨٠ في العام ١٩٩٦ (نحو ٢٤ ألفًا منهم في الأقاليم الشمالية الغربية، و٨ آلاف في كيبيك، و٤ آلاف في مقاطعة الأرض الجديدة، و١٥٠٠ في أونتاريو).
أما العدد الإجمالي للأسكيمو (إينويت) فيبلغ ١٢٤ ألفًا (٤٥ ألفًا في غرونلاند، ٣٦ ألفًا في ألاسكا، ٤١ ألفًا في كندا، وألفين في روسيا).
أصبح للإينويت إقليم خاص في كندا الاتحادية، ابتداء من نيسان ١٩٩٩، ويحمل إسم إقليم «نونافوت» (راجع باب «الكونفدرالية الكندية»).

العرب والمسلمون في كندا: وجودهم، وبالتالي اكتساب غالبيتهم الجنسية الكندية، يعودان إلى هجرتهم؛ وأول عربي هاجر إلى كندا هو اللبناني ابراهيم أبو نادر (١٨٨٢). ويقارب عدد أفراد الجاليات العربية في كندا اليوم النصف مليون، وأكبرها الجالية اللبنانية. تليها المصرية ثم بقية الجاليات العربية. وتضم مونريال، في مقاطعة كيبيك، أكبر تجمّع عربي (خاصة لبناني)، تليها تورونتو ثم أوتاوا، وبعدها إدمونتون، فانكوفر، لندن، أونتاريو، ثم ساحل ميري تايمز على المحيط الأطلسي. وأصاب أفراد الجاليات العربية والإسلامية هناك نجاحًا ملحوظًا في مختلف المجالات والميادين، بما فيها السياسي: جوزف قزي انتُخب رئيس وزراء حكومة مقاطعة جزيرة الأمير إدوارد (توفي في ١٩٩٧)، وماك حرب، نائب في أوتاوا، ومارك أسعد نائب في كيبيك، وداود البوشي نائب في أونتاريو (الأربعة من أصل لبناني)، وهدى بابان نائبة في كيبيك وهي مغربية الأصل؛ وكذلك في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث احتلّ عدد منهم مراكز مرموقة. وأكبر الجاليات الإسلامية (غير العربية) الجالية الإيرانية التي يبلغ عدد أفرادها نحو ١٢٠ ألفًا.

ونتيجة لتزايد طلبات اللجوء السياسي إلى كندا، خاصة من بعض الجزائريين الأصوليين المناوئين للنظام الجزائري، في السنوات الأخيرة، برزت (أواخر ١٩٩٩ – مطلع ٢٠٠٠) أمام الحكومة مشكلة التشكيك بفعالية أجهزتها الأمنية وعدم تشدّدها كفاية في منح حق اللجوء والضرب على أوتار الإرهاب، ما أدّى إلى بعض التضييق الذي أعربت بعض الجاليات الإسلامية، إزاءه، عن خشيتها من أن تصبح هدفًا لإجراءات تعسفية محتملة. كما أعربت بعض الأوساط الكندية التي تبدي تعاطفًا مع القضايا العربية عن خشيتها أن يؤدي موضوع إثارة الإرهاب إلى انحراف كندا عن حيادها الدولي وما تتمتع به من رصيد إنساني. وكانت «كندا سجلت أعلى نسبة عالمية في قبول طلبات اللجوء (٨٠٪) قياسًا على الولايات المتحدة الأميركية (١٧٪) وألمانيا (٢٪) وفقًا لما أشارت إليه الناطقة الرسمية باسم وزارة الهجرة والجنسية في كندا» («الحياة»، ٤ كانون الثاني ٢٠٠٠، ص١٨).

الكونفدرالية الكندية

تقسم كندا، فدراليًا، إلى عشر مقاطعات وثلاثة أقاليم.

المقاطعات هي: ألبرتا، كولومبيا البريطانية، جزيرة الأمير إدوارد، مانيتوبا، برونسويك الجديدة، اسكوتلندا الجديدة، أونتاريو، ساسكاتشيوان، الأرض الجديدة وكيبيك.

والأقاليم هي: إقليم المناطق الشمالية – الغربية، إقليم يوكون وإقليم نونافوت.

(بطاقة تعريف سريعة نبدأ بالأقاليم الثلاثة، ثم بالمقاطعات مستبقين مقاطعة كيبيك إلى آخر هذا الباب للبحث فيها ببعض التفصيل لأهميتها الاستثنائية في خريطة كندا التاريخية والقومية والسياسية).

الأقاليم

إقليم المناطق الشمالية الغربية: يتضمن هذا الإقليم، في جملة ما يتضمن من هذه المناطق، على الأرخبيل الأركتيكي الكندي، وفيه: جزر الملكة اليزابت، أي جزيرة إيلليسمير Ellesmere (١٩٦ ٢٣٦ كلم^2)، وجزيرة ديفون Devon (٤٣ ١٧٨ كلم^2)، وجزر سفردرب Sverdrup، وجزر باري Parry، وجزيرة بانكس Banks (١٠ ٦٢٨ كلم^2)، وجزيرة فيكتوريا (٢١٧ ٢٩١ كلم^2)، وجزيرة أرض بافن Baffin (٥٠٧ ٤٥١ كلم^2). وتكون المساحة الإجمالية لهذا الإقليم ٣ ٤٢٦ ٣٢٠ كلم^2، ويسكنه ٦٧ ٥٠٠ نسمة (إحصاء ١٩٩٧)، منهم نحو ٣٧٪ من الإينويت Inuit (المعروفون أيضًا بـ«الأسكيمو») و١٧٪ من الهنود، والباقون بريطانيون وفرنسيون وألمان. وأهم مدن هذا الإقليم يللونايف Yello-wknife (نحو ١٦ ألف نسمة).

إقليم يوكون Yukon: والإسم يعني في اللغة الهندية الأصلية «الساقية الكبرى». مساحته ٤٨٣ ٤٥٠ كلم^2، ويسكنه ٣١ ٦٠٠ نسمة (١٩٩٧)، منهم نحو ٩ آلاف بريطاني، و١٦٠٠ ألماني، و١٣٠٠ فرنسي، والباقون هنود أصليون. أهم بلداته وايتهورس Whitehorse (نحو ١٨ ألف نسمة).

إقليم نونافوت Nunavut: ويعني باللغة الأصلية لشعب الإينويت Inuits (أو الأسكيمو «أرض الشعب»، ويقال أيضًا «نونافيك» Nunavik. أُنشئ هذا الإقليم في الأول من نيسان ١٩٩٩، وتحدّد موقعه في الأراضي الواقعة ما وراء خط العرض ٦٠ درجة، ويتضمن ٢٨ قرية يسكنها ٢٧ ألف نسمة، ٨٥٪ منهم من الإينويت (الأسكيمو)، ومساحته ٥٠٠ ألف كلم^2. تؤمن أوتاوا (الحكومة الفدرالية) ٩٥٪ من موازنة هذا الإقليم. وتعود بداية إنشاء هذا الإقليم إلى الاستفتاء الذي تم في العام ١٩٨٦، ثم إلى الاتفاق الذي وقعته الحكومة مع الأينويت (١٦ كانون الأول ١٩٩١) القاضي بإنشاء «نونافوت» (أرض الشعب) في الأقاليم الشمالية الغربية من البلاد، وصدّق هذا الاتفاق باستفتاء اشترك فيه ٨ آلاف منتخب من الإينويت (تشرين الثاني ١٩٩٢)، ودخل حيّز التنفيذ في نيسان ١٩٩٩.

المقاطعات

ألبرتا Alberta: انضمت إلى الاتحاد في العام ١٩٠٥. وألبرتا إسم الابنة الرابعة للملكة فيكتوريا، وهي زوجة الماركيز دو لورن الذي كان حاكمًا لكندا. مساحة المقاطعة ٦٦١ ١٨٥ كلم^2، ويسكنها ٢,٩ مليون نسمة (١٩٩٧): نحو ٨٠٠ ألف بريطاني، و٢٥٠ ألف ألماني، و٩٥ ألف فرنسي، و٢٥ ألف ايطالي. أهم مدنها: إدمونتون، كالغاري، ليثبريدج. ثرواتها زراعية (الحنطة)، منجمية (الفحم، الغاز الطبيعي، النفط).

كولومبيا البريطانية: كانت منطقتها الجنوبية تسمى قبل ١٨٥٨ «كولومبيا» Columbia نسبة إلى إسم أهم أنهارها في الجنوب، و«كاليدونيا الجديدة» لمناطق الوسط. مساحتها ٩٤٧ ٨٠٠ كلم^2، يسكنها نحو ٤ ملايين نسمة (١٩٩٧): بريطانيون نحو ١,٣ مليون، ألمان نحو ٢٠٠ ألف، فرنسيون نحو ١٠٠ ألف، إيطاليون نحو ٥٥ ألفًا، صينيون نحو ٤٦ ألفًا (وهناك أكثر من ١٠٠ ألف من سكانها من أصل صيني جاءوا في العام ١٨٦٠ للعمل في بناء «الخط الباسيفيكي الكندي»)، دانماركيون نحو ٢٢ ألفًا. أهم مدنها: فيكتوريا وفانكوفر. ٧٥٪ من أراضيها غابات (وتتضمن ٥٤٪ من إجمالي المحميات الغابية الكندية)، وفيها أهم مصائد السمك، ومنها ينطلق المشروع الضخم الهادف إلى ربطها بآلاسكا بواسطة خط سكة حديد. انضمت إلى الاتحاد منذ ١٨٧١.

جزيرة الأمير إدوارد: أطلق على هذه المقاطعة اسم الأمير إدوارد (نجل ملك بريطانيا، دوق دو كانت Kent، والد الملكة فيكتوريا، وقائد الجيش البريطاني في أميركا الشمالية البريطانية) منذ ١٧٩٩. مساحتها ٥٦٠٠ كلم^2، ويسكنها ١٣٧ ٢٠٠ نسمة (١٩٩٧)، منهم نحو ٩٣ ألفًا من البريطانيين، و١٥ ألفًا من الفرنسيين، وألف ألماني. أهم مدنها: شارلوتاون (تأسست في

١٧٦٧، وتعد حاليًا نحو ٣١ ألف نسمة). أهم ثرواتها: زراعة البطاطا، وصيد السمك. انضمت إلى الاتحاد منذ ١٨٧٣.

مانيتوبا Manitoba: من كلمة هندية أصلية تعني «عبور الفكر النيّر». مساحتها ٦٤٩٩٥٠ كلم^{2}، ويسكنها ١١٤٥٢٠٠ نسمة (١٩٩٧)؛ منهم نحو ٤١٦ ألفًا من البريطانيين، و١٢٥ ألفًا من الألمان، ومثلهم من الأوكرانيين، و٨٨ ألفًا من الفرنسيين. أهم مدنها وينّبغ Winnipeg، وتعد نحو ٧٠٠ ألف نسمة، وبراندون Brandon. تغطي الغابات ٥٠٪ من أراضيها، وأهم مناجمها: الذهب، الزنك، النفط. وتشكل زراعة القمح ٥٠٪ من إجمالي مزروعاتها من الحنطة. انضمت إلى الاتحاد منذ ١٨٧٠.

برونسويك الجديدة N^{lle} Brunswick: من إسم الملك جورج الثالث من الأسرة الملكية «برونسويك». مساحتها ٧٣٤٤٠ كلم^{2}، ويسكنها ٧٦٢ ألف نسمة (١٩٩٧). نحو ٦٥٪ منهم يتكلمون الانكليزية، و٣٢٪ الفرنسية. وقد جرى، في السنوات الأخيرة، تقسيمها إلى منطقة أنكلوفونية وأخرى فرنكوفونية. أهم مدنها: فردريكتون Fredericton (نحو ٧٣ ألف نسمة)، وسان جون (عاصمة أكاديا Acadie بين ١٦٩١ و١٧٠١، وتعدّ حاليًا نحو ١٣٠ ألف نسمة)، ومونكتون Moncton، وعليها مرفأ تجاري مهم (نحو ١٠٨ آلاف نسمة). أهم ثرواتها: الأخشاب، صيد السمك وزراعة البطاطا. انضمت إلى الاتحاد منذ ١٨٦٧.

اسكوتلندا الجديدة N^{lle} Ecosse: من إسم الملك جاك السادس الاسكوتلندي (جاك الأول الانكليزي). من اللاتينية «نوفا سكوتيا»، ودعيت أكاديا Acadie حتى العام ١٧١٣، بما فيها جزيرة رأس بريتون. مساحتها ٥٥٤٩٠ كلم^{2}، ويسكنها ٩٤٧٩٠٠ نسمة (١٩٩٧)، منهم نحو ٦١٣ ألفًا من البريطانيين، و٨٢ ألفًا من الفرنسيين، و٤١ ألفًا من الألمان. أهم مدنها هاليفاكس (نحو ٣٤٨ ألف نسمة)، وعليها مرفأ. ثرواتها: الأخشاب (٧٥٪ من مساحتها تغطيها الغابات)، مصائد السمك. انضمت إلى الاتحاد منذ ١٨٦٧.

أونتاريو Ontario: الإسم من الايروكوية (إحدى اللغات الهندية الأصلية) «كوناداريو» Konadario وتعني «المياه الحيّة» أو «ماء الحياة». مساحتها ١٠٦٨٥٨٢ كلم^{2}، ويسكنها ١١٤٠٧٧٠٠ نسمة (١٩٩٧)، ٧٦٪ منهم يتكلمون الانكليزية، و٣٪ الفرنسية، والباقون لغات مختلفة (منها العربية). أهم مدنها: تورونتو، هاميلتون، وأوتاوا العاصمة الفدرالية، ولندن، ووبندسور، وكيتشنر (راجع باب مدن ومعالم). ثروات المقاطعة: في الشمال، الذهب، الفضة، الأمينت، الأورانيوم؛ في الجنوب، صناعات مختلفة. وتأتي المواد الأولية من مقاطعة ألبرتا ومقاطعة كيبيك. انضمت إلى الاتحاد منذ ١٨٦٧.

ساسكاتشيوان Saskatchewan: الاسم من كلمة هندية أصلية تعني «ساقية سريعة التدفق». مساحتها ٦٥٢٣٢٠ كلم^{2}، ويسكنها ١٠٢٣٥٠٠ نسمة (١٩٩٧)، نحو ٨٤٪ يتكلمون الانكليزية، و٢٪ الفرنسية، والباقون لغات مختلفة. أهم مدنها: ريجينا Regina (نحو ٢٠٠ ألف نسمة)، ساسكاتون (نحو ٢٢٤ ألف نسمة). ثرواتها: القمح (تنتج المقاطعة منه ٦٠٪ من إنتاج كندا للقمح)، البوتاس، البترول، الغاز وبعض المعادن. انضمت إلى الاتحاد منذ ١٩٠٥.

الأرض الجديدة ولابرادور: مساحتها ٤٠٤٧٢٠ كلم^{2}، ويسكنها ٥٦٣٦٠٠ نسمة (١٩٩٧)، منهم ١٠٥٥ من الأسكيمو. جميع السكان تقريبًا يتكلمون الانكليزية. أهم مدنها: سان جون (نحو ١٧٩ ألف نسمة)، وكورنر بروك (نحو ٢٤ ألف نسمة). الثروات: صيد السمك (المور، الحيتان)، الأخشاب والورق، الحديد، النيكل، الأمينت، النحاس، الذهب، الأورانيوم. انضمت إلى الاتحاد منذ ١٩٤٩، وتنازعت مع مقاطعة كيبيك حول المنطقة المحاذية للابرادور وحول جزيرة أسّومسيون Assomption اللتين كان أسقف كيبيك، في العام ١٨٢١، قد وضعهما تحت سلطة القاصد الرسولي في الأرض الجديدة، ثمّ عادت بريطانيا وانتزعتهما من كيبيك في العام ١٩٢٦.

كيبيك Québec

الإسم: يُقال لها «المقاطعة الجميلة». وإسم كيبيك من إحدى اللغات الهندية الأصلية، وتعني «الممر الضيق» أو «المضيق» (نسبة إلى مضيق سان لوران).

عُرفت بـ«فرنسا الجديدة» أو «كندا» بين ١٥٣٤ و١٧٦٣؛ وبـ«مقاطعة كيبيك» بين ١٧٦٣ و١٧٩٠؛ و«كندا السفلى» بين ١٧٩١ و١٨٤٠؛ و«جمهورية كندا السفلى» في ١٨٣٧–١٨٣٨؛ و«كندا الموحدة» بين ١٨٤٠ و١٨٦٧؛ و«مقاطعة كيبيك» منذ ١٨٦٧ إلى اليوم.

المساحة: ١٥٤٠٦٨٠ كلم^{2}.

السكان: كان عددهم ٣٢١٥ نسمة في العام ١٦٦٦، و٥٠ ألفًا في حوالي العام ١٧٣٠، وأصبح ٢,٠٠٦ مليون في العام ١٩١١، و٧,٠٨٠ مليون في ١٩٩١، و٧,٤٢٠ مليون في العام ١٩٩٧.

٧٤,٦٪ منهم من أصل فرنسي، و٤,٢٪ من أصل بريطاني، و٢٠٪ من أصول مختلفة. السكان الأصليون أقل من ١٪، أي ما مجموعه ٦٥٥٧٠ نسمة (٥٨٠٨٨ من الهنود الأميركيين الأصليين، و٧٤٨٢ من الاينويت «الأسكيمو»).

العاصمة وأهم المدن: كيبيك (العاصمة)، شارلسبورغ، بوبور، مونريال، سان لوران، لافال، لونغوي.. (راجع مدن ومعالم).

اللغات: في العام ١٩٦٩ صدر قانون فدرالي يتناول اللغات الرسمية، وجرى تبنّي القانون ٦٣ لكيبيك الذي يقضي بتشجيع اللغة الفرنسية. وفي ٣١ تموز ١٩٧٤، صدر القانون ٢٢ الذي يجعل من الفرنسية اللغة الرسمية الوحيدة في كيبيك. وفي ٢٦ آب ١٩٧٧، صدر «ميثاق اللغة الفرنسية» (القانون ١٠١) الذي يحصر كتابة الإعلانات الخارجية بالفرنسية. وفي ١٣ كانون الأول ١٩٧٩، أعلنت المحكمة العليا في كيبيك عدم دستورية ثلاثة فصول من القانون ١٠١. وفي العام ١٩٨٤، واستنادًا إلى الدستور الكندي الجديد (رغم أن كيبيك لم تقره)، أعلنت المحكمة العليا عدم شرعية إجبار الأهل، الذين يأتون إلى كيبيك من مقاطعات أخرى، على تسجيل أبنائهم في مدارس فرنسية. وفي ٢٢ كانون الأول ١٩٨٦، أعلنت المحكمة عدم دستورية المادة ٥٨ من القانون ١٠١ التي تجعل من الفرنسية اللغة الوحيدة المسموح بها في كتابة الإعلانات التجارية. وفي ١٥ كانون الأول ١٩٨٨، أعلنت المحكمة العليا عدم دستورية أحكام القانون ١٠١ التي تفرض حصرية استعمال الفرنسية في الإعلانات وفي أسماء الشركات التجارية؛ وبعد أسبوع واحد اقترع البرلمان الكيبيكي (٩١ صوتًا ضد ٢٦) على القانون ١٧٨ الذي تمسّك بكتابة الأسماء التجارية في الخارج بالفرنسية، وسمح باللغتين (الفرنسية والانكليزية) في داخل المحلات التجارية. وفي ٢٣ حزيران ١٩٩٣، صدر قانون يجيز استعمال الانكليزية في الكتابة الإعلانية التجارية.

في العام ١٩٩٦، جرى إحصاء أظهر أن ٧١٠ آلاف كيبيكي يتكلمون الانكليزية كلغة أم، و٥,٧٧٠ ملايين يتكلمون الفرنسية كلغة أم. ويتكلم اللغات غير الرسمية ٤١١ ألفًا: ٦٢ ألفًا الإيطالية، ٤٦ ألفًا الإسبانية، ٣٥ ألفًا العربية، ٣٣ ألفًا الصينية، ٢٨ ألفًا اليونانية، ٢٠ ألفًا الفيتنامية، ١٨ ألفًا البرتغالية، ١٠ آلاف البولونية، ٧ آلاف التامول، ٦ آلاف الإيرانية.

الأديان: ٨٧,٣٪ من الكيبيكيين كاثوليك، واحتفظت الكنيسة الكاثوليكية بدور مهيمن في العديد من القطاعات (مستشفيات، مدارس، صحافة، جامعات) حتى العام ١٩٦٨. وهناك نحو ٩٧ ألف أنغليكاني، و١٩ ألف برسبيتري، و٢٨ ألف معمداني (وجميعها مذاهب بروتستانتية)، ونحو ٩٨ ألف يهودي. وثمة عدد من المسلمين، العرب وغيرهم، من الذين اكتسبوا الجنسية في السنوات الأخيرة. والأمر نفسه بالنسبة إلى مكتسبي الجنسية الكندية والمقيمين في كيبيك، من جنسيات أخرى.

الحكم: الجمعية الوطنية (البرلمان) من ١٢٥ نائبًا ينتخبون بالاقتراع الأكثري، وبدورة واحدة، لمدة خمسة أعوام. السلطة التنفيذية بيد مجلس لوزراء كيبيك (بمثابة حاكم للمقاطعة).

الثروات: تؤمن كيبيك ٤٥٪ من إجمالي الإنتاج الكندي من الطاقة الهيدروكهربائية (خاصة من خلال مجمع خليج جيمس). الأخشاب: معجون الورق، نحو ٢٠ مليون طن. نحو ٣٪ من إجمالي احتياطي المياه الحلوة في العالم. نحو ١٤٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من الألومينيوم والثروة الغابية. أهم صناعاتها: الألومينيوم، الكهرباء، العقاقير، أدوات وآلات النقل والاتصالات، الورق، الإلكترونيات.

أهم أحزاب كيبيك: – حزب كيبيك الليبرالي (مستقل عن الحزب الليبرالي الفدرالي)، نشأ منذ ١٨٤٨–١٨٥٠، يتزعمه دانيال جونسون منذ العام ١٩٩٣ (استقال من منصبه في آذار ١٩٩٨).

– الحزب الكيبيكي، أسسه، في ١٤ تشرين الأول ١٩٦٨، رينيه ليفيك R. Levesque، يدعو إلى سيادة كيبيك مع شراكة اقتصادية مع كندا. وصل إلى السلطة ثلاث مرات، وأجرى استفتاءين شعبيين على مصير كيبيك عامي ١٩٨٠ و١٩٩٥.

– حزب العمل الديمقراطي لكيبيك، نشأ في حزيران ١٩٩٤، يتزعمه ماريو دومون M. Dumont.

حركات التحرير (خلفية ومآل): لم تزل كيبيك، رغم انضمامها إلى الاتحاد الفدرالي الكندي في الأول من تموز ١٨٦٧ كمقاطعة فرنكوفونية يتيمة فيه، تعيش وسط عالم أنكلوفوني استحال عليه أن يتآلف معها أو أن تنصهر هي فيه على غرار المقاطعات الأخرى. فلم تغب النزعة الوطنية من ذاكرة الكيبيكيين ولا مطالبيهم بالاستقلال، تحريضًا من فرنسا في أحيانٍ كثيرة، وبوضوح كبير كما العبارة الشهيرة التي أطلقها الجنرال ديغول في مطار كيبيك: «عاشت كيبيك حرة» (٢٤ تموز ١٩٦٧)، والتي فجّرت أزمة دبلوماسية بين كندا وفرنسا.

منذ مطلع ستينات القرن العشرين بدأت كيبيك تعيش حالة «وطنية» أُطلق عليها عبارة «الثورة الهادئة»، وذلك بعد أن عمل سياسيوها، منذ مطلع القرن، على الحفاظ على ستاتيكو Statu Quo كيبيك الدستوري القاضي بعدم المساس بما يهدد وحدة كندا السياسية.

لكن «الثورة الهادئة»، التي فجّرها بعض الزعماء الكيبيكيين الراديكاليين أمثال رينيه ليفيك وجان لوساج، أحدثت تغييرات عميقة باتجاه «الوطنية الكيبيكية»، خاصة لجهة إرسائها الأساس لولادة العديد من الحركات الفكرية والأحزاب السياسية التي تمحورت، على اختلاف أساليبها، حول استقلال كيبيك كهدف وطني مشترك.

ومن أبرز تلك الحركات:

١ – حركة الأليانس Alliance، وهي أول الأحزاب السياسية التي ظهرت بين عامي ١٩٥٧ و١٩٦٢، تزعمها ريمون باردو، وكانت مدعومة من اليمين والكنيسة الكاثوليكية، وعلى رغم دعوتها إلى إقامة جمهورية جديدة، إلا أنها لم تحظ بتأييد شعبي.

٢ – حركة التجمّع للاستقلال، ظهرت في ١٩٦٢ بزعامة مارسيل شابو وأندريه دالماني، شعارها «كيبيك للكيبيكيين»، وبرنامجها السياسي ينطلق من مسلّمات اللغة والدين كعاملين مميزين للشخصية الكيبيكية. شارك هذا الحزب في انتخابات ١٩٦٦ وحصل على ٥,٦٪ من الأصوات، وترك بصمات واضحة على مجمل الأحزاب والحركات الانفصالية التي تعاقبت من بعده.

٣ – جبهة تحرير كيبيك، أُنشئت في ١٩٦٢، واستندت إلى ايديولوجية ثورية، وعرّفت نفسها بأنها «حركة سياسية اجتماعية اشتراكية تناهض البورجوازية المدعومة من المصالح الامبريالية»، وتسعى إلى «زج الكيبيكيين في العمل الثوري لتخليص كيبيك من رموز الاستعمار القديم». لجأت إلى العنف المسلح، فقامت بزرع القنابل ووضع المتفجرات في علب البريد وبورصة مونريال ومخازن الجنود والفنادق. وأبرز أعمالها العنفية اعتمادها أسلوب الخطف والقتل (خاصة إبان أزمة تشرين الأول ١٩٧٠). فطاولت عملياتها الإرهابية سياسيين ودبلوماسيين، منهم الدبلوماسي الانكليزي جيمس ريتشارد كروس ووزير العمل والهجرة بيار لابورت (أطلقت عليه إسم وزير البطالة والتذويب، وعثر عليه مقتولًا في صندوق سيارة في سانت هوبير). وهذه الأحداث دفعت الحكومة إلى إعلان حال الطوارئ وإنزال الجيش إلى الشوارع الرئيسية، واعتقال حوالي ٥٠٠ من أعضاء الجبهة. ومنذ ذلك التاريخ حظرت الحكومة أي نشاط للجبهة، فاختفت هذه عن المسرح السياسي ولم تظهر، إلى اليوم (شباط ٢٠٠٠) إلا مرتين، الأولى في أعقاب الاستفتاء الشعبي على مصير كيبيك عام ١٩٩٥ (وقد لفتت الصحف حينها إلى وجود خلايا مسلحة للجبهة)، والثانية على شبكة الانترنت في أواسط تموز ١٩٩٨.

أصول المشكلة: كان الفرنسيون سبّاقين إلى اكتشاف كندا. والملّاح الفرنسي جاك كارتييه هو أول من استحوذ باسم الملك فرنسوا الأول على أرض كندية في ٢٤ تموز ١٥٣٤، ثم صعد، في رحلة ثانية، مجرى نهر سان لوران الذي ينبع من البحيرة العليا ويجتاز بحيرة أونتاريو ويمر بمدينتي مونريال وكيبيك قاطعًا مسافة ٣ آلاف كلم قبل أن يصب في المحيط الأطلسي. وفي رحلته الثالثة (١٥٤١) حمل جاك كارتييه معه مزارعين وماشية. وفي ١٦٠٨، أسس المستعمر الفرنسي صمويل شامبلان مدينة كيبيك. ثم تدفقت الموجة الأولى من المستوطنين الفرنسيين الذين سيؤسسون مدينة «فيل ماري» التي ستعرف لاحقًا باسم مونريال. وفي ١٦٦٣، ضمّ الملك لويس الرابع عشر «فرنسا الجديدة»، وهو الاسم الذي أُطلق في حينه على كندا، إلى ممتلكات العرش الفرنسي. ولكن ابتداءً من آخر القرن السابع عشر طفق مصير كندا ينقلب رأسًا على عقب مع تدخّل قوات التاج البريطاني واستيلائها على إقليم أكاديا في الجنوب الشرقي من «فرنسا الجديدة» (كندا). ولم يكتف الانكليز بهذا الاحتلال بل أطلقوا على القسم البحري الذي احتلوه من كيبيك إسمًا جديدًا هو «نوفا سكوتيا» أي اسكوتلندا الجديدة، وبنوا له عاصمة باسم هاليفاكس بالتوأمة مع المدينة الانكليزية المعروفة بالاسم نفسه. ولئن اعترف الفرنسيون بهزيمتهم، فقد تمتعوا بالمقابل بفترة من السلم دامت نصف قرن. وعادت نار الحرب إلى الاشتغال في ١٧٥٦ بين بريطانيا وفرنسا واتخذت إسم «حرب السبع سنوات»، واشتركت فيها بروسيا إلى جانب انكلترا، والنمسا إلى جانب فرنسا. وقد امتد حريق الحرب إلى كندا حيث مني الفرنسيون بهزيمة كبرى وفقدوا إقليم كيبيك بأسره، بالإضافة إلى ولاية لويزيانا في الولايات المتحدة. ومنذئذ، تحوّل الكيبيكيون من «فرنسيين» إلى «ناطقين بالفرنسية». وما هي إلا سنوات قليلة (بعد انتهاء حرب السبع السنوات) حتى تعززت قطيعتهم مع بلدهم الأصلي في

أعقاب الثورة الفرنسية الكبرى (١٧٨٩) إذ ناصروا الملكية والملكيين ضد الجمهورية والثوار، وبقوا يعتبرون أنفسهم الاستمرار الحقيقي لفرنسا الشرعية والملكية والكاثوليكية. وبما أن أعداءهم في كندا يعتنقون البروتستانتية والأنغليكانية، فقد تحوّلت كاثوليكيتهم، بالإضافة إلى لغتهم الفرنسية، إلى علامة فارقة تدل على هويتهم. فاستتبعوا أنفسهم لسلطة الكنيسة الكاثوليكية وجعلوا الهيمنة في تربيتهم وحياتهم الثقافية، وحتى السياسية، للمؤسسة الإكليريكية.

فقد كان الكنديون الأنكلوفون على العموم، ومنذ قيام الاتحاد الكندي عام ١٨٦٧، أكثر ميلًا إلى الديمقراطية والليبرالية، في حين رأى الكنديون الفرنكوفون، على العموم، في الديمقراطية، بوصفها حكومة العدد الأكبر، خطرًا على هويتهم القومية.

لكن، مع «الثورة الهادئة» التي أطلقها جان لوساج، رئيس الحكومة المحلية في كيبيك، ابتداءً من ١٩٦٠، وهو سياسي ليبرالي، صارت النخبة الكيبيكية تميل إلى ترميم العلاقة بين الديمقراطية والهوية القومية، على أساس أن الديمقراطية لا تكون هي الديمقراطية حقًا إلا بقدر ما تسمح للهوية القومية بالتعبير عن نفسها. فأخذت «الثورة الهادئة»، مع لوساج ومن خلال إسقاطاتها في العقود التالية، بالحداثة، وتمكنت من تحرير كيبيك من الطابع الإكليريكي والمحافظ الذي لازمها منذ بداية تاريخها ودفعت بالمقاطعة قدمًا إلى الأمام على طريق التصنيع والتحديث والعلمنة.

كرونولوجيا أهم الأحداث السياسية في العقود الأخيرة:

- في ٥ تشرين الأول ١٩٦١، أرسلت كيبيك بعثة عامة تمثلها في باريس (اعترفت فرنسا بها رسميًا في أول كانون الثاني ١٩٦٥).
- ١٩٦٣، تنامي التيار الانفصالي، وولادة «جبهة تحرير كيبيك» (في آذار) وقيامها بعمليات إرهابية وتزعمها بيار بوغو P. Bougault (اختفت عن المسرح السياسي في العام ١٩٧٢، راجع أعلاه).
- ١٩٦٦، دانيال جونسون (١٩٢٦–١٩٦٨) رئيسًا لوزراء كيبيك (٥ حزيران).
- ١٩٦٧، الجنرال ديغول في زيارة ليكيبك (٢٢–٢٦ تموز)، وإطلاقه لعبارته الشهيرة من على شرفة أوتيل مدينة مونريال: «عاشت كيبيك حرة»؛ واحتجاج رسمي من الحكومة الكندية الاتحادية، وإلغاء زيارته لأوتاوا.
- ١٩٦٨، جان جاك برتران (١٩١٦–١٩٧٣) رئيسًا لوزراء المقاطعة (٢٦ أيلول).
- ١٩٧٠، روبير بوراسا R. Bourassa (١٩٣٣–١٩٩٦) رئيسًا للوزراء، وفوز الحزب الليبرالي في الانتخابات (نيسان).
- ١٩٧٤، القانون ٢٢ يجعل الفرنسية لغة رسمية وحيدة في كيبيك (٣١ تموز)؛ وجيروم شوكيت J. Choquette يؤسس «الحزب القومي» (كانون الأول).
- ١٩٧٦، فوز «الحزب الكيبيكي» في انتخابات ١٥ تشرين الثاني، إذ كان الأنكلوفون في المقاطعة قد تخلوا عن الحزب الليبرالي الذي اعتبروه أنه وراء «القانون ٢٢»، وعدة مئات منهم غادروا كيبيك إلى مقاطعات أخرى.



رينيه ليفيك

انتخاب رينيه ليفيك R. Lévesque رئيسًا لحكومة كيبيك.

- ١٩٨٠–١٩٨١، ترودو Trudeau يقوّي من نظام المركزية، ويخيّب آمال الذين وقفوا إلى جانب دستور يزيد من سلطات المقاطعات.
- ١٩٨١، انتخابات يفوز بها ليفيك والحزب الكيبيكي بـ٨٠ مقعدًا من أصل ١٢٢ (١٣ نيسان).
- ١٩٨٤، ليفيك يتخلى عن رئاسة الحزب الكيبيكي (٢٩ حزيران).
- ١٩٨٥، مؤتمر للحزب الكيبيكي (كانون الثاني)، و٦٥٪ من المؤتمرين يؤجلون مسألة «السيادة» إلى ما بعد الانتخابات العامة؛ بيار مارك جونسون (مولود ١٩٤٦، ورئيس الحزب الكيبيكي) رئيسًا للوزراء (٢٩ أيلول)، وفوز الحزب الليبرالي في انتخابات ٢ كانون الأول، وتعيين روبير بوراسا رئيسًا للوزراء.
- ١٩٨٧، الجمعية الوطنية الكيبيكية لا تقر اتفاقية «بحيرة ميتش» (٣ حزيران) بين رئيس الوزراء الكندي ونظرائه رؤساء وزراء المقاطعات العشرة وتشترط انه إذا أقرت المقاطعات الباقية المطالب الوزارية الخمسة التي كانت كيبيك قد تقدمت بها، توافق كيبيك على الدستور الكندي الذي يدرج نظامًا خاصًا بها بصفة «المجتمع المختلف».
- ١٩٨٨، قوانين وأحداث حول اللغة (راجع «اللغات» سابقًا)؛ وإقرار معاهدة التبادل الحر مع الولايات المتحدة (٣٠ كانون الأول).
- ١٩٨٩، فشل المفاوضات حول التصديق على اتفاقية بحيرة ميتش، إذ عارضتها مقاطعات مانيتوبا، برونسويك الجديدة والأرض الجديدة. حل الجمعية الوطنية (٩ آب)، وانتخابات جديدة فاز بها الحزب الليبرالي.
- ١٩٩١، مؤتمر للحزب المحافظ يؤكد على حق كيبيك في تقرير مصيرها (٢٦ تشرين الأول).
- ١٩٩٢، استفتاء يرفض اتفاق شارلوتاون في كيبيك وكندا: مشروع حول الإصلاح الدستوري.
- ١٩٩٣، الحزب الكيبيكي (الانفصالي) يحقق فوزًا ساحقًا في الانتخابات (٥٤ مقعدًا، تشرين الأول ١٩٩٣).
- ١٩٩٤، دانيال جونسون رئيسًا للوزراء (١١ كانون الثاني)، ويخلفه جاك باريزو J. Parizeau (١٢ أيلول) إثر الفوز الساحق للحزب الكيبيكي في البرلمان الإقليمي (٧٧ مقعدًا من أصل ١٢٥).
- ١٩٩٥، استفتاء، في ٣٠ تشرين الأول، حول «السيادة» (استقلال المقاطعة)، يشترك فيه ٩٣,٥٢٪ من الناخبين، ٥٠,٥٨٪ رفضوا؛ استقالة باريزو (٣١ تشرين الأول)، ولوسيان بوشارا L. Bouchara، زعيم الحزب الكيبيكي، رئيسًا للوزراء (٢٩ كانون الثاني ١٩٩٦).

استفتاء ١٩٩٥: للمرة الثانية (المرة الأولى في العام ١٩٨٠) يُمنح الكيبيكيون فرصة للاستفتاء والاختيار بين البقاء ضمن الفدرالية أو الانفصال عنها.

وجرى الاستفتاء حول هذا الخيار في تشرين الأول ١٩٩٥، وجاءت النتيجة متقاربة إذ نال معارضو الانفصال والاستقلال ٥٠,٦٪ فيما نال المؤيدون (الحزب الكيبيكي بزعامة جاك باريزو) ٤٩,٤٪، وبلغ الإقبال ٩٥٪ من الناخبين. وسارع رئيس الوزراء الكندي (الاتحادي) جان كريتيان إلى مخاطبة مواطني كيبيك، داعيًا رئيس وزرائهم جاك باريزو للتعاون في سبيل وضع أفضل لكيبيك في إطار الاتحاد.

وأهم ما لوحظ في هذا الاستفتاء أن خيار بقاء كيبيك في الاتحاد تراجع من نسبة ٦٠٪ (في استفتاء ١٩٨٠) إلى نسبة ٥٠,٦٪ في استفتاء ١٩٥٠. وهو مؤشر جلّي إلى ان الدعوة الاستقلالية الكيبيكية تعاظم شأنها.



جاك باريزو (أيلول ١٩٩٤)



لوسيان بوشار (٣١ تشرين الثاني ١٩٩٨)

والنتيجة المتقاربة جدًا في استفتاء ١٩٩٥ بين خيار البقاء أو الانفصال، ستدفع السلطات الفدرالية، دون شك، إلى السعي من أجل عقد دستوري جديد بين المقاطعات، وهو الأمر الذي فشلت في إنجازه مرتين: مشروع اتفاق بحيرة ميتش (١٩٨٩)، ومشروع اتفاق شارلوتاون (١٩٩٢).

ولوحظ أن أصواتًا عديدة من روّاد انفصال كيبيك أعادت إلى كتلة المهاجرين الجدد السبب في فشل مشروعهم وتأمين الغالبية الضئيلة في الاستفتاء لمصلحة البقاء في الاتحاد. إذ إن هؤلاء المهاجرين الجدد القادمين من بلدان الجنوب على وجه العموم، ومنهم قسم لا بأس به من اللبنانيين، أدلوا بأصواتهم لبقاء كيبيك في إطار الاتحاد الكندي.

الوضع العام لكيبيك في إطار الوضع العام لكندا (١٩٩٧-١٩٩٩)

نهاية العجز: في ٢٤ شباط ١٩٩٨، نشرت الحكومة الاتحادية موازنة العام الضريبي ١٩٩٧-١٩٩٨، وكانت خالية من العجز للمرة الأولى خلال نحو ثلاثين سنة، وبعد أن كان العجز في المالية الفدرالية العامة قد وصل، قبل أربعة أعوام، إلى مستوى لا سابق له: ٤٢ مليار دولار. وبهذا العجز الذي شكّل ٦٪ من الناتج الإجمالي الصافي، وبدين تخطى الـ ٧٠٪ من هذا الناتج، عرفت كندا أسوأ وضع مالي بين الدول السبع (مجموعة الدول السبع الصناعية الأغنى). وخلال سنوات قليلة تحولت الأولى بين هذه الدول في فائض الميزانية. وعرفت المقاطعات تطورًا مماثلا لتطور الدولة الفدرالية. فبين ١٩٩٢ و١٩٩٧، انخفض عجز حكومات المقاطعات والأقاليم أكثر من ٧٠٪. وسجّل النمو معدلًا زاد عن ٣،٥٪ في العام ١٩٩٧، في حين سجّل التضخّم نسبة أدنى من ١٪، وانخفضت البطالة، فكانت ٨،٦٪ في نهاية ١٩٩٧.

وقد توصلت الحكومة الاتحادية، وحكومات المقاطعات، إلى هذه النتيجة باعتمادها سياسة عصر النفقات، خاصة في ما يتعلق بنفقات برامج الحماية الاجتماعية وغيرها، أي مجموع النفقات باستثناء خدمة الدين العام. فجاءت الموازنة الفدرالية المتشددة في شباط ١٩٩٨ لتزرع نوعًا من «طمأنينة اقتصادية»، ولتفتح الطريق أمام عودة الخطاب السياسي إلى حرارته.

وضع سياسي وحزبي عام: ظهرت أحزاب اليمين، على المستوى الفدرالي، ضعيفة ومقسّمة. مثل حزب الإصلاح (المعروف بشدة محافظته)، بزعامة برستون مانينغ Preston Manning، المعارضة في مجلس الكومونات.

وبالنسبة إلى الحزب التقدمي (محافظ)، الذي حكم بين عامي ١٩٨٤ و١٩٩٣، فاستمرّ تمثيله هامشيًا، إذ لم يحتل أكثر من ٢٠ مقعدًا نيابيًا فدراليًا من أصل ٢٩٥، وزاده ضعفًا أن زعيمه جان شاريت، الذي تمتع بشعبية كبيرة، قد تخلى عنه ليصبح زعيمًا للحزب الليبرالي في كيبيك منذ نيسان ١٩٩٨. فاندفع الحزبان، ومعهما مختلف التشكيلات اليمينية، للعب ورقة المقاطعات وانتهاج سياسة «قضايا المقاطعة» أو «الدولة - المقاطعة» (خاصة في مقاطعتي ألبرتا وأونتاريو) في وجه الحكم الاتحادي.

والوضع هذا مشابه إلى حد كبير على جبهة اليسار. فالحزب الديمقراطي الجديد (اجتماعي - ديمقراطي)، بزعامة ألكسا ماك دونوغ Alexa Mc Donoigh، لم يستطع إيصال مرشحيه في عدد من المقاطعات، وليس له سوى ٢١ مقعدًا في البرلمان (مجلس الكومونات). وكذلك الكتلة الكيبيكية (الحزب الذي يدعو إلى انفصال كيبيك واستقلالها)، بزعامة جيل دوسيب Gilles Duceppe، فحضورها يكاد يقتصر على كيبيك، ودورها في أوتاوا دور المعارض على الدوام. والأحزاب الاجتماعية - الديمقراطية الأخرى (التي كانت حاكمة في بعض المقاطعات)، ركّزت سياستها على مهاجمة حالة العجز في الموازنة وعلى تقديم مشاريع برامج اجتماعية.

في أوتاوا (العاصمة الاتحادية)، اختارت الحكومة الليبرالية، برئاسة جان كريتيان، خطًّا وسطًا بالتزامها تخصيص نصف فائض الميزانية لشؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنصف الآخر لتسديد الدين والتخفيض الضرائبي. فبعد عدة سنوات من التقشف أظهر الليبراليون ميلًا لترميم دور الدولة المركزية، بتدخلهم، بصورة خاصة، في المجال الاجتماعي. وفي السياسة الخارجية، أعاد الحزب الليبرالي إنعاش تقاليده القائمة على أولوية الاهتمام بالتجارة، ثم باستكمالها بإعطاء أهمية كبيرة لقضايا حقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية ومسألة نزع السلاح. فلعب وزير الخارجية، لويد أكسوورثي L. Axworthy، دورًا مهمًا في المفاوضات التي أسفرت، في كانون الأول ١٩٩٧، عن توقيع اتفاقية حظر الألغام ضد الأشخاص.

اتحاد اجتماعي ورهانات دستورية: كان لهذا التدخّل المركزي الذي باشرته الحكومة الفدرالية (في أوتاوا) بعض النتائج على الوضع الاتحادي الكندي. فبعد أن كانت الحكومة الاتحادية قد خطت خطوات، ولو متلعثمة، في اتجاه اللامركزية ولمصلحة المقاطعات (خاصة كيبيك) وفي عدد من المجالات، عادت ووضعت بعض البرامج التي تتيح لها التدخّل في المجال القضائي، ومجال الصحة والتعليم في المقاطعات.

هذه الدينامية المركزية ترافقت مع منازعات دستورية. وفي أيلول ١٩٩٧، اتفق قادة الأقاليم والمقاطعات الانكليزية، بدعم خفي من أوتاوا، على تحديد إطار جديد للمناقشات الدستورية. فكان «إعلان كالغاري» Calgary الذي يعترف بـ «الميزة الفريدة للمجتمع الكيبيكي داخل كندا»، لكنه يؤكد في الوقت نفسه على مبدأ المساواة الذي يطال جميع الكنديين وكل المقاطعات، ما جعل كيبيك تعارض هذا الإعلان. فردّت الحكومة المركزية برفض كل إمكانية لاجراء استفتاء جديد في كيبيك حول «سيادتها» بعد استفتاء العام ١٩٩٥.

وفي شباط ١٩٩٨، باشرت المحكمة العليا أعمالها للإجابة على ثلاثة أسئلة أحالتها عليها الحكومة الفدرالية وتتعلق بشرعية إعلان للاستقلال أحدي الجانب من قبل حكومة مقاطعة كيبيك، فضلًا عن وضع قاعدة أغلبية ٥٠٪ + ١ في مسائل السيادة والحدود موضع النقاش. ما جعل المساعي نحو اقتراع جديد وقريب على «سيادة» كيبيك أكثر صعوبة. وأبدى الرأي العام الكيبيكي تساهلًا في مسألة «الوقت»، دلّ عليه وصول جان شاريت على رأس الحزب الليبرالي في كيبيك، في حين وعد زعيم الحزب الكيبيكي (الاستقلالي) ورئيس حكومة المقاطعة لوسيان

بوشار L. Bouchard مواطنيه بـ«الفوز» في الانتخابات القادمة (تشرين الثاني ١٩٩٨).

وجرت هذه الانتخابات (٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٨) في دورة واحدة على أساس الغالبية وتنافس فيها ٦٥٦ مرشحًا لانتخاب ١٢٥ عضوًا في الجمعية الوطنية (البرلمان المحلي).

والأحزاب المتنافسة الكبرى: الحزب الكيبيكي الداعي إلى استقلال المقاطعة بزعامة لوسيان بوشار رئيس وزراء المقاطعة، والحزب الليبرالي المؤيد لبقاء المقاطعة في الاتحاد بزعامة جان شاريت، وحزب كيبيك للعمل الديمقراطي ماريون دومون.

نبذة تاريخية

في التاريخ القديم والوسيط: يرجّح المؤرّخون وصول قبائل آسيوية إلى الأرض الكندية عبر مضيق بيرنغ Béring منذ نحو ٢٠ ألف سنة ق.م. أما الأسكيمو فقد استوطنوا المناطق الشمالية الشرقية قادمين من ألاسكا في القرن السادس – القرن السابع، ثم تبعهم «النورّواء» Norrois (الشماليون) أي الفايكنغ قادمين من آيسلندا. وفي حوالي العام ٥٥٠، أبحر الراهب الايرلندي القديس برندن St Brendan (بحسب ما تكشفه مخطوطتان محفوظتان منذ القرون الوسطى)، مع ١٧ راهبًا آخرين، وبواسطة مركب جلدي، ووصلوا إلى «الأرض الموعودة للقديسين»، الأرض الجديدة، بعد رحلة استمرت سبعة أعوام نزلوا خلالها في غرونلاند. وعاد بعدها برندن ليقضي عمره في الدير في ايرلندا (في العام ١٩٧٧، قام المغامر تيموتي سفرين Timothy Severin برحلة مشابهة وبواسطة مركب جلدي مشابه).

في القرن التاسع، أقام أيسلنديون منفيون من بلادهم في غرونلاند؛ ومن هناك عملوا على استغلال الأخشاب في لابرادور والأرض الجديدة (المناطق الشمالية من كندا). وفي العام ١٠٠٠، نزل النروجي لايف إريكسون Leif Eriksson على جزيرة بافن Baffin (هلولاند) ثم لابرادور (ماركلاند)، وأخيرًا الأرض الجديدة التي دعاها فنلاند Vinland بسبب شجرة الكرمة الأصلية المعروفة في أميركا اللاتينية. ورحلة إريكسون هذه أكدها هلج إنغستاد Helge Ingstad الذي اكتشف في العام ١٩٦٠ الموقع الوحيد (في جون ميدوز) الذي كان للفايكنغ والمكتشف حتى الآن في الأرض الجديدة.

في ١٠٠٤-١٠٠٥، أمضى تورفالد Thorvald، شقيق لايف، فصل الشتاء في فنلاند، واكتشف أثناء ذلك منطقة سان لوران حيث لقي مصرعه على يد السكان الأصليين (الهنود)، ونقل الناجون من رفاقه جثمانه إلى غرونلاند في العام ١٠٠٧. وفي العام ١٠١٠، أقام الأيسلندي تورفين كارلسفني Thorfinn Karlsefni، صهر لايف، مع ستين رجلًا وخمس نساء في فنلاند حيث وضعت زوجته مولودهما وكان صبيًا ودعياه سينوري (وسينوري هذا كان أول أوروبي يولد في القارة الأميركية).

وفي العام ١٠١٤، عاد المستوطنون الأيسلنديون إلى جزيرة غرونلاند بسبب هجمات الهنود عليهم ولفقد نسائهم.

في العام ١١٢١، لقي الأسقف الغرونلاندي إريك حتفه في فنلاند.

في ١٣٤٧، بدأ سكان غرونلاند يتاجرون بأخشاب لابرادور مع آيسلندا.

في ١٣٥٦، قاد النروجي بول كنوتسون P. Knutson مجموعة من المستوطنين، مات معظمهم في أميركا، وعاد الباقون إلى النروج في ١٣٦٤.

في ١٤٧٦، البحّار الدانماركي جوهانس سكولب Johannes Scolp والنبيل البرتغالي جواو فاز كورتي ريل João Vaz Corte Real، انطلقا من الدانمارك واكتشفا خليج هدسون وخليج ونهر سان لوران، بعد أن كلفهما الملك البرتغالي ألفونس والملك الدانماركي كريستيان الأول إيجاد طريق للحرير نحو الصين، وعادا إلى الدانمارك دون توصلهما إلى إيجاد ممر إلى آسيا.

وحوالي العام ١٤٨٥، أقام كريستوف كولومبوس بعض الوقت في آيسلندا حيث أجرى تحقيقًا حول وجود فنلاند.

وفي ٢٤ حزيران ١٤٩٧، توصّل جان كابوت J. Cabot (من جنوى، ١٤٥٠-١٤٩٩) إلى اكتشاف كندا. وبهذا الاكتشاف بدأ تاريخ كندا الحديث.

التاريخ الحديث، الاكتشافات الفعلية: اعتبر اكتشاف جان كابوت بداية لاكتشافات فعلية تحققت خلال القرن السادس عشر على يد جاك كارتييه J. Cartier. وكان رحّالة انكليز وبرتغاليون وإسبان قد وصلوا إلى السواحل الشمالية الأميركية، قبله بوقت قصير، ولكنهم لم يجرأوا على المغامرة في داخل الأراضي. أما جاك كارتييه فقد قام بالمهمة بتكليف من مليكه، الملك الفرنسي فرنسوا الأول وبهدف إيجاد ممر من شمالي القارة الأميركية نحو آسيا.

بين ١٥٣٤ و١٥٣٦، دلف كارتييه إلى خليج سان لوران، ثم عبر مضيق «بل إيل» Belle-Isle، وصعد النهر حتى ستاداكونا Stadacona (دُعيت في ما بعد كيبيك Québec)، ومن هناك وصل إلى قرية هوشيلاغا Hochelaga (في موقع مدينة مونريال الحالية).

في ١٥٤١، جرت أول محاولة لإقامة أول مستوطنة قرب ستاداكونا، لكنها فشلت. إذ إن المنطقة (وادي سان لوران) لم تقدم للمستكشفين والمستوطنين لا الذهب ولا الأحجار الكريمة، كما انها لم توصلهم إلى ممر نحو آسيا. لكنها، في المقابل، قدمت لهم تجارة الفرو التي استمرت تشكّل النشاط الاقتصادي الأهم لوادي سان لوران حتى القرن التاسع عشر.

فرنسا الجديدة: قبل كارتييه ورحلاته الاستكشافية بنحو عشرة أعوام، كان فلورنتان جيوفاني دافيرازانو، مبعوث الملك الفرنسي فرنسوا الأول، وصل إلى كندا وأطلق عليها إسم «فرنسا الجديدة».

وبدءًا من ١٥٨٨، أخذ ملك فرنسا، نزولًا عند إلحاح التجّار، يمنح بعضهم حقوقًا تجارية حصرية في تلك الأراضي ويشترط عليهم أن ينقلوا معهم أشخاصًا راغبين في العمل والإقامة هناك ومساعدتهم على ذلك. وبدأت تلك السياسة الاستيطانية تؤتي ثمارها منذ مطلع القرن السابع عشر، وتؤدي إلى بداية الاستعمار الحقيقي، خاصة مع إنشاء مدينتي «أنابوليس رويال» على يد مونتس Monts عام ١٦٠٤، وكيبيك على يد شامبلان Champlain عام ١٦٠٨، ثم مع السياسة التي انتهجها رئيس الوزراء الفرنسي الكاردينال ريشيليو Richelieu والقاضية بتشجيع إقامة المستوطنات الثابتة في وادي سان لوران. فنشأت «شركة فرنسا الجديدة» (سميت كذلك «شركة المائة مشارك») في العام ١٦٢٧ بهدف نقل المستوطنين الفرنسيين إلى منطقة كيبيك ومساعدتهم على الإقامة فيها.

لكن الإنكليز كانوا أنشط في نقل مستوطنيهم، وأكثر استعدادًا للمواجهة المستقبلية مع الفرنسيين. ولم تمض عقود قليلة على إنشاء «شركة فرنسا الجديدة» حتى بدت هذه عاجزة تمامًا عن الاستمرار في مهماتها، فلم يكن هناك أكثر من ألف مستوطن فرنسي بين ١٦٣٠ و١٦٤٠

في وادي سان لوران. وكان الانكليز قد سدّوا المداخل إلى سان لوران منذ ١٦٢٨، وفي السنة التالية أصبحوا متحكمين بكيبيك.

عوّضت الجمعيات الدينية الفرنسية بعض الشيء عن فشل «شركة فرنسا الجديدة»، فأنشئت جمعية «نوتردام دو مونريال» مستعمرة على ضفاف نهر سان لوران، ما لبثت أن أصبحت مدينة كبرى، وقد أطلقت الجمعية عليها في بادئ الأمر اسم «فيل ماري» (أي «مدينة ماري») لتصبح في ما بعد «مونريال» الحالية. وفي العام ١٦٦٣، ضمّ كولبير Colbert، كبير وزراء الملك لويس الرابع عشر، الأقاليم الكندية إلى العرش الفرنسي، تلبية لنداء المستوطنين الفرنسيين الذين كانوا يتعرضون لهجمات متكررة من السكان الأصليين، أي هنود الإيروكوا Iroiquois الذين كانوا يتلقون الدعم والتشجيع من الهولنديين، ثم الانكليز. وكان يحكم «فرنسا الجديدة» حاكم عام يعينه الملك الفرنسي، يعاونه مجلس أعلى يقوم في آن واحد بدور البرلمان والمحكمة العليا. وكان أسقف يدير الشؤون الدينية للمستعمرة بدءًا من ١٦٥٩.

سعى كولبير إلى تنويع اقتصاد «فرنسا الجديدة»، لكن النشاط الاقتصادي الأساسي لهذه المستعمرة بقي محصورًا في تجارة الفرو. واستمرّ المستكشفون والتجّار الفرنسيون يتوغلون في المناطق الداخلية، ويوسعون رقعة المستعمرة الفرنسية التي كان إقليم أكاديا (من «فرنسا الجديدة») امبراطورية واسعة الأرجاء جغرافيًا ومركزها وادي سان لوران.

في العام ١٦٧٢، وبسبب حروبها المكلفة، خفضت فرنسا من نفقاتها المخصصة لمستعمرتها. وفي السنة التالية، كلّف حاكم «فرنسا الجديدة»، لويس دو بوياد L. de Buade الأب جاك ماركيت ولويس جولييه أمر اكتشاف مجرى نهر الميسيسيبي باتجاه الجنوب. وفي ١٦٧٨، باشر روبير كافولييه دو لا سال R.C. de La Salle رحلته في مجرى النهر باتجاه مصبه الذي بلغه في العام ١٦٨٢، وحيث أعلن ضم مناطق شاسعة عند حوض النهر الأسفل على خليج المكسيك إلى المستعمرة الفرنسية، وأطلق عليها، تخليدًا للملك لويس الرابع عشر، إسم «لويزيانا» (نسبة إلى إسم «لويس»). وبذلك أصبحت المستعمرة الفرنسية في أميركا الشمالية مترامية الأرجاء (٣ آلاف كلم من الشمال عند خليج هدسون إلى الجنوب على خليج المكسيك)، لكنها غير مستوطنة إلا بالنزر القليل من مساحتها، كما ان حكومة المتروبول الفرنسي كانت مترددة في تأمين الوسائل الضرورية لاستغلال الأراضي التي باتت تسيطر عليها. وبين ١٦٩٦ و١٧١٤، عصفت بالمستعمرة أزمة اقتصادية، تلاشت ببطء، وبدأت بعدها المستعمرة تتجه ناحية نشاطات اقتصادية جديدة (تكثيف الزراعات، الاهتمام بتربية الماشية، محاولات أولى في تجارة الأخشاب، استغلال مناجم الحديد).

النزاع الفرنسي – البريطاني: (يجدر، بادئ ذي بدء، الإشارة إلى إحصاء ذات دلالة مهمة على مجريات هذا النزاع. ففي العام ١٧٠٠، كان عدد المستوطنين الفرنسيين لا يتجاوز ١٥ ألفًا مقابل ٢٧٥ ألف بريطاني).

والهنود الإيروكوا، بدعم من الهولنديين وخاصة البريطانيين، ضايقوا المستوطنين والمرسلين الفرنسيين وحدّوا كثيرًا من مهماتهم الاستعمارية والتبشيرية، والسلام الذي وقّعه الطرفان: المستوطنون الفرنسيون والايروكوا، في العام ١٦٦٧، لم يجدِ نفعًا، فجرّد الفرنسيون حملة عسكرية قمعية.

وبموازاة هذا الوضع برز الصراع الفرنسي – البريطاني حول تنافسهما على المحميات الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى، مصدر الفرو. هذا في الشكل، أما في العمق فكان صراعًا حول السيطرة على أميركا الشمالية وثرواتها وطرق مواصلاتها ومناطقها الشاسعة غير المأهولة وغير المستثمرة.

وجاءت حرب رابطة أسرة أوغسبورغ في أوروبا (١٦٨٨–١٦٩٧) لتشكّل دافعًا لأول مواجهة مباشرة بين المستعمرات البريطانية والفرنسية. فمن الجانب البريطاني، انخرطت في المعركة مستعمرات نيويورك وانكلترا الجديدة (شمال شرقي الولايات المتحدة الحالية) تدعمهما الشركة الانكليزية لخليج هدسون (تأسست في ١٦٧٠). وقد أراد البريطانيون تحقيق هدفًا مزدوجًا: القضاء على الوجود الفرنسي في أكاديا والأرض الجديدة ليصبحوا أسياد المصائد على الساحل الأطلسي، وتقوية مواقع شركة خليج هدسون بطرد الصيادين الكنديين من أراضيهم في الشمال.

أنهت معاهدة ريسويك Riswick (١٦٩٧) العمليات العسكرية، لكنها حرمت فرنسا مما كان قد حققه لها بيار لو موين ديبرفيل P. Le Moyne d'Iberville في مناطق خليج هدسون وفي إقليم الأرض الجديدة.

وعاد النزاع مجددًا أثناء حرب الخلافة الإسبانية (١٧٠١–١٧١٤). وعلى الرغم ان البريطانيين لم يحققوا فيها نصرًا نهائيًا في القارة الأميركية فإن معاهدة أوترخت Utrecht التي وقّعها لويس الرابع عشر في العام ١٧١٣ اشترطت تفككًا جزئيًا لفرنسا الجديدة (المستعمرات الفرنسية في كندا). وقد اضطرّ الملك على تقديم تنازلات كثيرة للبريطانيين. فتخلى لهم عن الأرض الجديدة وأقاليم خليج هدسون وأكاديا (التي دعاها الانكليز «اسكوتلندا الجديدة»).

ضمنت بريطانيا لسكان أكاديا (اسكوتلندا الجديدة) حرية معتقدهم وطقوسهم، ولكنها اضطرتهم على قسم يمين الولاء للعرش الانكليزي، كما تركت لهم حرية ترك المستعمرة إلى سواها، وأن يقرّروا ذلك خلال سنة واحدة. وفي الحقيقة أن أشخاصًا قليلين اختاروا المغادرة، لكن جميعهم رفضوا أداء قسم يمين الولاء بتقديمهم ذرائع شتى. فارتابت السلطات البريطانية بأمرهم، وأخذت تقتلعهم وتهجّرهم باتجاه الجنوب، وتأتي بسكان من مستعمرة انكلترا الجديدة ليقيموا مكانهم. وقد لقي كثيرون من الأكاديين حتفهم في هذه الظروف، والذين استمروا أحياء بينهم عادوا في ما بعد إلى وطنهم الذي أصبحت المنطقة الغربية منه مقاطعة «برونسويك الجديدة». والغالبية العظمى من الكنديين الفرنكوفونيين الذين يقيمون حاليًا في هذه المقاطعة هم أحفاد أولئك.

ثبّتت معاهدة أوترخت، إذًا، قوة بريطانيا البحرية والاستعمارية في أميركا الشمالية. لكن «فرنسا الجديدة» بقيت مع ذلك قادرة على معاكسة وعرقلة مفاعيل هذه المعاهدة. فبنت، ناحية الشرق، قلعة لويسبورغ التي كانت تهدد مباشرة المستعمرات الانكليزية على الأطلسي، كما شيّدت، لناحية الغرب، سلسلة من المواقع المحصنة للدفاع عن المنافذ التي تؤدي إلى كيبيك.

وعندما اندلعت حرب الخلافة النمساوية في ١٧٤٠، سقطت قلعة لويسبورغ في يد الانكليز، ولم تعد للفرنسيين إلا في ١٧٤٨ إثر توقيع معاهدة أكس لا شابيل. وإذا كان السلام قد استتب لفترة في أوروبا، إلا أنه كان غائبًا بين المستعمرات في أميركا. فمنذ ١٧٤٩، نشبت معارك في وادي أوهيو Ohio جنوبي البحيرات الكبرى حيث كان الانكليز ينوون نقل أعداد من مستوطنيهم وإسكانهم هناك. وفي ١٧٥٤، أي قبل عامين من حرب السنوات السبع كانت الجيوش الانكليزية، بقيادة جورج واشنطن، تقاتل ضد الفرنسيين.

شهد العامان الأولان من حرب السنوات السبع انتصارات فرنسية في أميركا. وبدءًا من ١٧٥٨، أخذت بريطانيا تكثف من حشدها العسكري، وتمكّن أسطولها البحري من منع وصول الإمدادات الفرنسية. فعادت قلعة لويسبورغ وسقطت من جديد (١٧٥٨)، ثم جاء دور كيبيك (١٧٦٠)، ثم مونريال التي استسلمت باسم المستعمرة الفرنسية بكاملها (١٧٦٠). فكانت معاهدة باريس التي وقعها لويس الخامس عشر في ١٧٦٣، والتي تخلى بموجبها الفرنسيون عن

«فرنسا الجديدة» لإنكلترا، باستثناء جزر سان بيار وميكلون. أما اسبانيا فقد كسبت، من جانبها، المنطقة الواقعة غربي الميسيسيبي من لويزيانا.

المستعمرة البريطانية: كندا، التي حملت منذ معاهدة باريس المشار إليها إسم «مقاطعة كيبيك»، شكلت المستعمرة الأميركية الخامسة عشرة التابعة للتاج البريطاني. وبذلك، انضافت «مقاطعة كيبيك» للمستعمرات الـ١٣ التي ستشكل بعد وقت قصير الولايات المتحدة، ولمستعمرة اسكوتلندا الجديدة التي تضمنت أكاديا وجزر رأس بريتون والأمير إدوارد.

ومباشرة بعد معاهدة باريس (١٧٦٣) صدر إعلان ملكي يعد كندا بحكومة تكون مشابهة لحكومات المستعمرات البريطانية. ونظريًا، تمتع الكنديون الانكليز والكنديون الفرنسيون بالمساواة إزاء القانون، وعمليًا وجد الفرنسيون أنفسهم مستبعدين من كل وظيفة إدارية مهمة. لكن بصورة عامة تصرّف الحكام الانكليز بلباقة واحترام تجاه الأقلية الفرنسية، فضمنوا لهم حرية المعتقد (وهو أمر لم يكن ساريًا في بريطانيا نفسها آنذاك) وأبقوا على اللغة الفرنسية ولم يفرضوا على الكنديين الفرنسيين سوى القانون الجنائي الانكليزي.

وفي هذه الأثناء اندلعت الثورة الأميركية الاستقلالية، فحاول الكنديون الفرنسيون تأييدها إلا أن وجهاءهم فضّلوا الوقوف إلى جانب بريطانيا. وعلى أثر معاهدة فرساي ١٧٨٣ التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأميركية هاجر العديد من الأميركيين الموالين لبريطانيا إلى كندا واستقرّ حوالي ١٧ ألفًا منهم في مقاطعة كيبيك ذات الأغلبية الفرنسية في القسم الأعلى من سان لوران وبحيرة أونتاريو وما لبثوا أن طالبوا بتبني القوانين والمؤسسات السياسية البريطانية. وقد استجابت بريطانيا لمطالبهم، فأصدرت في ١٠ حزيران ١٧٩١ القانون الدستوري الكندي الذي قسّم منطقة سان لوران إلى مقاطعتين: المقاطعة الفرنسية ودعاها مقاطعة «كندا السفلى» وتمتد من لابرادور حتى بحيرة سان فرنسوا، والمقاطعة الانكليزية التي حملت إسم «كندا العليا» وتمتد من بحيرة سان فرنسوا إلى أراضي خليج هدسون. وكان لكل مقاطعة نظامها السياسي الخاص الذي كان يشمل حاكمًا عامًا ومجلسًا تنفيذيًا مسؤولًا أمامه فقط ومجلسًا تشريعيًا يعين الملك أعضاءه وجمعية تشريعية منتخبة من السكان. وبموجب هذا النظام الدستوري بات كل من الكنديين الفرنسيين والكنديين الانكليز يسيطر على الحكم في مقاطعته، مع فارق أساسي وهو ان الشعب الفرنسي في مقاطعة «كندا السفلى»، وإن كان قد أوصل إلى الجمعية التشريعية أغلبية النواب فإن أغلبية أعضاء الإدارة والمجلسين التنفيذي والتشريعي كانوا من الانكليز.

أما مقاطعة اسكوتلندا الجديدة فقد تدفّق إليها، إثر إعلان الاستقلال الأميركي، سيل من الأميركيين الموالين لوطنهم الأم بريطانيا قدر بأكثر من ٢٥ ألف شخص، كما تدفّق أكثر من ١٥ ألف شخص إلى المنطقة المطلة على نهر سان جان وعلى الضفة الشمالية لخليج فوندي. وعلى أثر هذه الهجرات انشأت بريطانيا في ١٧٨٤ مقاطعتين كنديتين جديدتين هما: برونسويك الجديدة وجزيرة كاب بريتون التي ألحقت في ما بعد بمقاطعة اسكوتلندا الجديدة (١٨٢٠).

بلغ عدد سكان المقاطعات الكندية في مطلع القرن التاسع عشر حوالي ٤٣٠ ألف نسمة موزّعين على: ٢٥٠ ألفًا في كندا السفلى (المقاطعة الفرنسية)، ٧٠ ألفًا في كندا العليا، ٦٥ ألفًا في اسكوتلندا الجديدة، ٣٥ ألفًا في برونسويك الجديدة، ٩ آلاف في جزيرة الأمير ادوارد، وألفان في جزيرة كاب بريتون.

وعندما اندلعت الحرب بين بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية في ١٨١٢ تحوّلت الأراضي الكندية إلى ساحة حرب. وقد تمكن الكنديون الانكليز من طرد الأميركيين وساعدهم في ذلك الكنديون الفرنسيون. وفي ١٨١٤ انتهت الحرب بمعاهدة غاند Gand (مدينة في بلجيكا).

وبعد انتهاء الحروب النابوليونية في أوروبا تدفّق على كندا سيل من المهاجرين الفرنسيين (العسكريين وعائلاتهم)، ثم تبعهم سيل من المهاجرين البريطانيين الذين هجروا بلادهم هربًا من البطالة الناشئة عن ظهور الثورة الصناعية الأولى، وقد قدّر عدد المهاجرين منهم بين ١٨٢٧ و١٨٣٢ بنحو ١٢٠ ألفًا. ولم تكد تنتهي سنة ١٨٣٢ حتى كان عدد سكان كندا قد قفز من ٤٣٠ ألفًا إلى ١,٤٠٠ مليون نسمة في غضون نحو ثلاثة عقود فقط.

انتفاضات عام ١٨٣٧: هذا الموضوع أوجزته «موسوعة السياسة» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص١٥٧–١٥٨). بالتالي:

بقدر ما كان عدد السكان يتزايد كانت الأوضاع السياسية تتأزم في كل المقاطعات الكندية تقريبًا. وكان أحد الأسباب الرئيسية لذلك الشرخ القائم بين الحكومات التنفيذية وأجهزتها الإدارية من جهة، والجمعيات التشريعية الممثلة للشعب ولكن غير المتمتعة بحق رسم السياسة العامة للمقاطعات من جهة ثانية. ومن هذا المنطلق فقد انقسمت الطبقة السياسية بين فئتين: الفئة الأولى ويمثلها حزب شعبي يضم غالبية النواب والسكان الذين كانوا يطالبون بإصلاحات سياسية وبمشاركة أوسع في إدارة البلاد. والفئة الثانية وتتشكل أساسًا من جميع المستفيدين من الوضع القائم ويضم حكّام المقاطعات وأعضاء المجالس التنفيذية والتشريعية والتجّار.

وفي كندا الانكليزية، وبالتحديد في مقاطعة كندا العليا، احتدم الصراع بين الشعبيين من جهة وبين تحالف العائلات الذي كان يمثّل مصالح كبار الموظفين والتجّار من جهة ثانية، حول الأراضي الأميرية المخصصة للكنيسة الأنكليكانية أو التي تنازلت عنها السلطات للمقربين منها. وكان على رأس الإصلاحيين الشعبيين الزعماء بيدويل Bidwell ورالف Ralph وبولدوين Baldwin وماكنزي Mackenzie. وقد استمرّ الصراع سنين طويلة. وعندما كان الشعبيون ينجحون في فرض مطالبهم وانتزاع الاعتراف بأولوية الجمعية التشريعية في تسيير شؤون المقاطعات عمد الحاكم السير فرنسيس بوندهيد إلى حل الحزب الشعبي. وعندما أدرك الإصلاحيون أن لا أمل لهم بتحقيق مطالبهم بالطرق الدستورية الشرعية أعلن زعيمهم ماكنزي الثورة في كانون الأول ١٨٣٧ وزحف على تورونتو عاصمة المقاطعة (كندا العليا)، ولكن النتيجة كانت مأسوية، فقد دُحر الثوّار أمام الجيش الحكومي وأعدم ٢٣ منهم ونفي ٨٣ إلى أوستراليا.

أما في مقاطعة كندا السفلى (ذات الأغلبية الفرنسية) فكان الصراع السياسي أكثر تعقيدًا، إذ كانت المجابهة تدور بين ١٢٠ ألف فرنسي كاثوليكي، معظمهم من طبقة الفلاحين، وبين ١٠ آلاف بريطاني بروتستانتي يهيمنون على مفاتيح المال والتجارة، وكان العنصر الفرنسي يسيطر سيطرة تامة على الجمعية التشريعية في حين كان البريطانيون الكنديون يستحوذون على الأغلبية في المجالس التنفيذية والتشريعية. وقد بدأ الصراع في عام ١٨١٥ بين لويس بابينو L. Papineau رئيس الجمعية التشريعية في مونريال من جهة وبين حاكم المقاطعة الانكليزي والأغلبية الانكليزية في المجلسين التنفيذي والتشريعي من جهة ثانية. وكان هذا الصراع يدور حول مطالبة بابينو زعيم الحزب الكندي بحق الجمعية التشريعية بالتصرف بمخصصات الميزانية في المقاطعة ورفض الحاكم وحاشيته التي لُقبت بـ«طغمة القصر» لهذا المطلب. وأيّدت انكلترا الحاكم في رفضه. وتفاقم الصراع في عام ١٨٣٤ عندما رفع الزعماء الكنديون الفرنسيون «٩٢ مطلبًا» ضد تجاوزات النظام. فرفضها الحاكم كلها وأيّدته لندن في ذلك، لا بل أجازت له حرية التصرف بميزانية المقاطعة دون أخذ موافقة الجمعية التشريعية المسبقة على ذلك. وعندها، أعلن بابينو وأنصاره المقاطعة الاقتصادية واللجوء إلى العنف. فما كان

من حاكم المقاطعة (كندا السفلى التي ستصبح «كيبيك») غوسفور Gosford إلا أن أمر باعتقال زعماء الحركة، ما أدّى فورًا إلى اندلاع الثورة (١٨٣٧). وحقّق الثوّار، في مرحلة أولى، بعض الانتصارات، ولكنهم ما لبثوا أن انهزموا. ونتيجة لذلك أمرت بريطانيا بتعليق الدستور في المقاطعة، وأوفدت حاكمًا جديدًا، هو اللورد دورهام Durham وخوّلته صلاحيات دكتاتورية واسعة. فأمر هذا الأخير بنفي ثمانية زعماء «وطنيين»، وإثر ذلك اندلعت الاضطرابات من جديد، وقمعت مرة أخرى، وتبع ذلك تنفيذ حكم الإعدام بـ١٢ متمردًا.

الكونفدرالية: في العام ١٨٣٨، عيّنت الحكومة في لندن اللورد دورهام حاكمًا عامًا للمستعمرة البريطانية في أميركا الشمالية (كندا)، وكلفته التحقيق في الأسباب العميقة لتذمّر المقاطعات.

وفي تقريره، أوصى اللورد دورهام بإقامة اتحاد بين كندا العليا وكندا السفلى: الأنكلوساكسون، باعتبارهم الأغلبية في كامل البلاد، فتنشأ حالة قادرة على خنق مقاومة الكنديين الفرنسيين وبصورة آلية. لكنه أوصى أيضًا (في تقريره) بالأخذ بمبدأ حكومة تكون مسؤولة أمام الجمعية التشريعية، ما يؤدي إلى تأمين نظام للمستعمرة أكثر ليبرالية ويبقيها في الوقت نفسه في إطار الامبراطورية البريطانية.

أخذت حكومة لندن بتوصيات اللورد دورهام، وأصدرت في العام ١٨٤٠ «ميثاق الاتحاد» acte d'Union. فأصبحت «كندا العليا» و«كندا السفلى» كندا موحّدة وخاضعة لسلطة حكومية واحدة، وأصبحت الجمعية التشريعية مؤلفة من ٨٤ نائبًا منتخبًا بالاقتراع النسبي المتساوي بين المقاطعتين السابقتين. لكن اللغة الفرنسية لم تعد تعتبر لغة رسمية في منطقة كيبيك. وفي ١٨٦٧، عاد «ميثاق أميركا البريطانية» وسمح من جديد باستعمال اللغة الفرنسية في بعض النصوص الحكومية.

بدءًا من ١٨٥٠، أخذ النظام البرلماني يفرض نفسه تدريجيًا في كل المستعمرات البريطانية في كندا. فبعد اسكوتلندا الجديدة وكندا الموحّدة، أخذت المقاطعات تكتسب، الواحدة بعد الأخرى، حق أن يكون لديها حكومة أو سلطة تنفيذية تكون مسؤولة أمام جمعيات منتخبة: جزيرة الأمير إدوارد حصلت على هذا الحق في ١٨٥١، برونسويك الجديدة في ١٨٥٤، الأرض الجديدة في ١٨٥٥. لكن هذه المقاطعات لم يكن أي رابط يجمع بينها سوى تبعيتها للتاج البريطاني. وقد دفعها التقدم الذي أحرزته جارتها الجنوبية، الولايات المتحدة الأميركية، إلى أن تقلّدها من خلال إقامة فدرالية كندية. فنمت هذه الفكرة بسرعة، بعد أن كانت طُرحت، وللمرة الأولى رسميًا، في مؤتمر كيبيك الذي ضمّ ممثلين عن المقاطعات الشرقية وعن كندا الموحّدة. والتوصيات التي تبناها هذا المؤتمر اعتمدت كأساس لميثاق «أميركا البريطانية». وقد كرّس هذا الميثاق المبدأ الفدرالي، وصدّق عليه البرلمان البريطاني، وأصبح ساريًا ابتداءً من اليوم الأول من تموز ١٨٦٧. ومعه، أصبحت كندا «دومينيون»، أي دولة مرتبطة بالتاج البريطاني، منطلقة من أربع مقاطعات: كيبيك وأونتاريو (اللذان كانا يشكلان كندا الموحّدة سابقًا)، واسكوتلندا الجديدة، وبرونسويك الجديدة. وفي ١٨٧٠، انضمت مانيتوبا، وبعدها في ١٨٧١ انضمت كولومبيا البريطانية، وفي ١٨٧٣ جزيرة الأمير إدوارد.

إن المنطقة الواقعة بين كولومبيا البريطانية ومانيتوبا كانت تشكل، في حينه، ما دُرج على تسميته «الأقاليم الشمالية الغربية»، وكانت، لمدة طويلة، معتبرة من ممتلكات «شركة خليج هدسون»، ثم وُضعت تحت إدارة معاون للحاكم الفدرالي، ولم تتمتع بحكومة خاصة بها إلا ابتداءً من العام ١٩٠٥. ثم تمّ إنشاء مقاطعتين جديدتين هما ألبرتا وساسكاتشيوان، ولم تدخل مقاطعة الأرض الجديدة الفدرالية إلا في العام ١٩٤٩.

وأما المؤسسات السياسية للدومينيون الكندي فقد استوحت نموذجين رئيسيين: نموذج الولايات المتحدة الأميركية لجهة البنية الفدرالية، ونموذج بريطانيا لجهة النظام البرلماني الذي يطبّق مسؤولية الحكومة أمام المجالس التمثيلية. وهذا الوجه المزدوج للمؤسسات الكندية هو، في الحقيقة، محصلة الوضع الخاص للبلاد التي كانت تابعة لبريطانيا، وهي في الوقت نفسه جزء لا يتجزأ من القارة الأميركية. والتوازن الذي حافظت عليه كندا طيلة القرن العشرين جاء مرتكزًا على هذه الثنائية: التمسّك بالعلاقات المميزة مع بريطانيا (خاصة في إطار الكومنولث) وتنمية العلاقات مع الولايات المتحدة.

الاستقلال: على الرغم من عدد سكانها الضئيل جدًا قياسًا على مساحتها، تمكّنت كندا، وبسرعة قياسية، في فرض نفسها كقوة اقتصادية عالمية. فالمنهجية المعتمدة من قبل الحكومة الفدرالية في تثمين ثرواتها، واستعمال التكنولوجيا الحديثة في الاستثمار وعلى مختلف الصعد، وتنمية التجارة الخارجية، كلها عوامل حاسمة في تقرير التطوّر الاقتصادي الهائل الذي عرفته كندا. وبلوغها الاستقلال الاقتصادي افترض مسارًا استقلاليًا متناميًا على الصعيد السياسي.

فمنذ السنوات الأولى من القرن العشرين، أخذت كندا تفاوض، وبصورة مستقلة عن رغبة بريطانيا، في أمورها التجارية. ثم أكّدت استقلالها السياسي إبان حرب البوير (١٨٩٩–١٩٠٢) التي اشتركت فيها بكتيبة ولكن من دون أن تساهم في إدارة العمليات العسكرية. وخلال الحرب العالمية الأولى، انضمت كندا إلى الحلفاء علمًا أن الشرائح الكبرى من سكانها تعود في أصولها إلى دول النزاع، وأرسلت ٥٠٠ ألف من رجالها إلى أوروبا للقتال تحت قيادة كندية أو بريطانية. وفي نهاية الحرب، اشتركت في مؤتمر السلام ووقّعت معاهدة فرساي، ثم احتلت مقعدها في عصبة الأمم بصفتها دولة مستقلة.

وتميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بتراكم المشكلات الاقتصادية، ما خلق الظروف لظهور قوى سياسية جديدة إلى جانب الحزبين الكبيرين (الأحرار والمحافظون، على النمط البريطاني)، كان أبرزها الحزب الزراعي أو التقدمي الذي عارض بشدة السياسة التصنيعية التي كان ينتهجها الحزب المحافظ. وفي انتخابات ١٩٢١، التي شاركت فيها المرأة الكندية لأول مرة، انتصر حزب الأحرار بزعامة ماكنزي كينغ الذي بقي في الحكم، بفضل أصوات التقدميين، حتى العام ١٩٣٠. وقد تميّز عهده بفتح أسواق جديدة للصادرات الكندية وبتشجيع الهجرة الأوروبية خاصة، وبتخفيض الضرائب. ثم جاء ارتفاع أسعار القمح ليدرّ على البلاد ثروات هائلة دفعت بأكثر من مليون شخص إلى الهجرة إليها. وعاشت كندا فترة توسّع اقتصادي وصناعي وزراعي مذهلة، أضِف إليها إنجازًا سياسيًا كبيرًا باعتراف بريطانيا باستقلال كندا السياسي عنها (١٩٢٦).

لكن الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى أدّت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات الكندية وإلى هبوط الأسعار الغذائية، ما شلّ الزراعة وقضى على «كارتلات القمح» وانتشرت البطالة في المدن والأرياف. وفي ظل هذه الظروف جرت انتخابات ١٩٣٠ فهزم الأحرار وانتقلت السلطة إلى ريتشارد بينّيت R. Bennet رئيس حزب المحافظين الذي جعل الخروج من الأزمة الاقتصادية هدفه الأول، فاتخذ عدة إجراءات جذرية، مثل تقديم المساعدات الاجتماعية، وإيقاف الهجرة، ورفع أسعار المنتجات الزراعية...

وسياسيًا، تأكّد اعتراف بريطانيا باستقلال كندا السياسي عنها في مقررات وستمنستر عام ١٩٣١ التي أصبحت كندا بموجبها صاحبة السيادة الكاملة في توقيع المعاهدات الدولية وفي التمثيل الدبلوماسي، ولم يعد من حدود لاستقلالها السياسي سوى ما تختاره بملء

إرادتها للحفاظ على الكومنولث التي أصبحت من الأعضاء المؤسسين فيه. وعلى أثر انتخابات ١٩٣٥ عاد الأحرار إلى الحكم وعملوا على تطوير الاقتصاد، خاصة عبر اتفاقيتين أساسيتين وقّعوهما مع بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية (١٩٣٨). وازداد التفاهم الأميركي – الكندي في عهد الأحرار وبلغ أوجه عام ١٩٤٠ بالتوقيع على حلف عسكري للدفاع المتبادل عرف بـ «حلف أوغدنسبورغ».

في الحرب العالمية الثانية وبعدها: أعلن البرلمان الكندي الحرب على ألمانيا، بعد أقل من أسبوع من دخول بريطانيا هذه الحرب. وقاتلت كندا، إلى جانب الحلفاء طيلة خمس سنوات، وحوّلت اقتصادها إلى المجهود الحربي. لكن البلاد انقسمت حول مسألة التجنيد الإجباري التي عارضتها مقاطعة كيبيك بقوة، علمًا أنها لم تكن أقل اندفاعًا في المشاركة بالحرب من سواها من المقاطعات. وبرزت القوات الكندية، أكثر ما برزت، في الغارة على «دييب» Dieppe، أثناء معركة مونتي كاسينو في ايطاليا، وأثناء إنزال الحلفاء في النورماندي.

وخرجت كندا في هذه الحرب بثقل أقوى على المسرح الدولي، ولعبت دورًا مهمًا في إنشاء الأمم المتحدة. واستمرّ حزب الأحرار (الليبراليون) في الحكم بقيادة ماكنزي كينغ حتى العام ١٩٤٨، ثم بقيادة لويس سان لوران حتى ١٩٥٧ حين انتصر المحافظون بزعامة جون جورج ديفنبيكر J.J. Diefenbaker الذي انضمت في عهده مقاطعة «الأرض الجديدة» (Terre-Neuve) إلى الاتحاد. وفي ١٩٦٣، جرت انتخابات أعادت الأحرار إلى الحكم من جديد بقيادة ليستر بيرسون L. Pearson.

في هذه الفترة (١٩٤٥–١٩٦٥)، انتهجت كندا سياسة خارجية نشطة. فشاركت في كل عمليات حفظ السلام (لا يزال هذا الأمر ساريًا تقريبًا إلى اليوم، العام ٢٠٠٠) التي قامت بها قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، ووقّعت على معاهدة موسكو لوقف التجارب النووية (١٩٦٣) والتزمت موقف الولايات المتحدة الأميركية في كل القضايا العالمية الحسّاسة (الحلف الأطلسي، الحرب الباردة...).

وعلى الصعيد الدستوري، حدث تطوّر حاسم بالنسبة إلى استكمال مقومات الاستقلال الكندي الناجز. فقد عقد، في تشرين الأول ١٩٦٤، رئيس الوزراء الاتحادي ورؤساء حكومات المقاطعات مؤتمرًا دستوريًا وافقوا فيه على تعديل الدستور الكندي بحيث تصبح صلاحية تعديل الدستور من اختصاص البرلمان الكندي وحده بعد الموافقة الشكلية للتاج البريطاني.

مسألة كيبيك (الكنديون الانكليز والكنديون الفرنسيون): راجع «كيبيك» في الباب السابق «الكونفدرالية الكندية – كيبيك».

عهد ترودو: كان حزب الأحرار، منذ عودته إلى الحكم في العام ١٩٦٣ بزعامة ليستر بيرسون قد أجرى العديد من التسويات مع حكومة مقاطعة كيبيك وقدّم لها تنازلات، فعُرفت تلك الفترة باسم «الفدرالية التعاونية». أضِف إلى ذلك ان الحزب المحافظ، الذي خسر انتخابات ١٩٦٣، انتخب زعيمًا جديدًا له، في أيلول ١٩٦٧، هو روبرت ستانفيلد R. Stanfield الذي كان هو أيضًا متفهمًا لمطالب الكيبيكيين.

لكن وصول بيار إيليوت ترودو إلى الحكم في ١٩٦٨، بدعم كبير من بيرسون، قلب المعادلة خاصة وانه كان من أصل فرنسي. وكثيرًا ما صرّح منذ انتخابه رئيسًا للحكومة الاتحادية ان انتسابه إلى حزب الأحرار هو لتأمين المصلحة الحقيقية لكيبيك، وهي في بقائها داخل الاتحاد. فنشط في محاربة الانفصاليين. ولإضعافهم عمل على تقديم مكتسبات، على رأسها وضعه لبرنامج يقضي بتعميم اللغة الفرنسية في الإدارة الفدرالية.



بيار إليوت ترودو (شباط ١٩٨٠)

ومع ذلك، عرفت السنوات الأولى من عهد ترودو نشاطًا كبيرًا للانفصاليين الكيبيكيين الذين توحّدوا بقيادة رينيه ليفيك زعيم الحزب الكيبيكي الذي فاز في انتخابات المقاطعة (تشرين الثاني ١٩٧٦) وشكل ليفيك الحكومة الكيبيكية. وفي ٢٠ أيار ١٩٨٠، نظمت حكومة ليفيك، وفقًا لتعهّدها، استفتاءً شعبيًا دعت فيه سكان المقاطعة إلى تكليف ليفيك بالدخول في مفاوضات مع حكومة ترودو الفدرالية لإعلان استقلال كيبيك سياسيًا على أن تظل مرتبطة اقتصاديًا بكندا الانكليزية. وقد عُرف هذا المشروع باسم «مشروع السيادة والمشاركة».

أصلى ترودو هذا المشروع نارًا حامية، ووضع كل جهده لإسقاطه، وقام بجولات مكثفة بصحبة أهم وزرائه والعديد من رؤساء وزراء المقاطعات الكندية الأخرى، ليدعو الناخبين الكيبيكيين إلى رفض المشروع، واعدًا بإدخال إصلاحات دستورية على النظام الاتحادي الكندي. وكانت النتيجة أن رفض ٦٠٪ من الكيبيكيين هذا المشروع.

استفاد ترودو من هزيمة «الانفصاليين» ليضيف شرعة دستورية جديدة تحد من سلطة المقاطعات وتوسّع صلاحيات المحاكم الاتحادية. ولم يحظ هذا الإصلاح الدستوري إلا بموافقة مقاطعتين من أصل ١٠ هما أونتاريو وبرونسويك الجديدة. وعندها رفعت المقاطعات الثماني الباقية المسألة أمام المحكمة الدستورية التي أعلنت في ٢٨ أيلول ١٩٨١ ان هذا الإصلاح، وإن كان قانونيًا، فهو لا يحترم عرفًا دستوريًا يحد إلى درجة كبيرة من الإجماع من قبل المقاطعات في مثل هذه الحالة. وهكذا استؤنفت المفاوضات بين الحكومة الاتحادية والمقاطعات التسع وقاطعتها كيبيك. وفي ١٧ نيسان ١٩٨٢، تمّ الإعلان عن النظام الدستوري الجديد في أوتاوا بحضور الملكة اليزابت الثانية، بصفتها ملكة كندا، وغياب مقاطعة كيبيك.

ولقد أريد للاحتفالات المهيبة بمناسبة هذا الإصلاح الدستوري التأكيد على حصول كندا على استقلالها الكامل وفك الروابط الدستورية – الشكلية – الأخيرة التي كانت تربطها بالمملكة المتحدة (بريطانيا)، وبالتالي التأكيد على وجود أمة كندية متحدة. إلا أن غياب مقاطعة كيبيك جاء ليذكّر بالصعوبات التي ما تزال تعترض قيام مثل هذا المشروع. وإضافة إلى ذلك فقد نشأت أيضًا حركة انفصالية في المقاطعات الغربية من كندا أيضًا، كما بدأ الهنود الأميركيون في الشمال يقومون بحملات مركّزة ضد الاستيلاء على أراضيهم واستعمارها.

الأزمة الاقتصادية التي عانى منها العالم بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ أثّرت في نتائج الانتخابات الفدرالية الكندية في ١٩٧٩، بحيث حُمّل ترودو مسؤولية تردّي الأوضاع. ففاز خصمه المحافظ جو كلارك الذي فشل هو الآخر وحُجبت الثقة عن حكومته، فاستقال مفسحًا المجال أمام إجراء انتخابات جديدة فاز بها حزب الأحرار مجددًا بزعامة ترودو.

لكن ترودو فشل هذه المرة أيضًا بسبب الأزمة الاقتصادية (هبوط أسعار النفط، خسارة الدولار الكندي أكثر من ٨٠ سنتًا بالنسبة إلى الدولار الأميركي، اجراءات ردعية اتخذتها الولايات

المتحدة ردًا على التوجهات «القومية» للسياسة الاقتصادية الكندية، ازدياد في عدد العاطلين عن العمل...)، فقدّم، في ٣٠ حزيران ١٩٨٤ استقالته من رئاسة الوزراء ورئاسة حزب الأحرار.

عهد مولروني: خلف ترودو في هذين المنصبين (رئاسة الوزراء ورئاسة حزب الأحرار) جون تورنر J. Turner الذي قرّر إجراء انتخابات مسبقة في ٤ أيلول ١٩٨٤. وجاءت النتائج بمثابة كارثة حقيقية بالنسبة إلى حزب الأحرار، إذ لم يحصل على أكثر من ٤٠ مقعدًا في البرلمان من أصل ٢٨٢ مقعدًا (كان عدد نوابه في انتخابات ١٩٨٠: ١٤٥ نائبًا)، في حين خرج حزب المحافظين بزعامة بريان مولروني B. Mulroney (وهو كندي انكليزي من مقاطعة كيبيك، مولود ١٩٣٩) منتصرًا انتصارًا تاريخيًا إذ تمكن من الفوز بـ ٢١١ مقعدًا (كان ١٠٣ مقاعد في انتخابات ١٩٨٠). أما الحزب الديمقراطي الجديد، فقد فاز بـ ٣٠ مقعدًا، ولم يفز المستقلون إلا بمقعد واحد.

وأصبح مولروني رئيسًا للوزراء، فشكّل حكومة من ٤٠ عضوًا تميزت بتراجع عدد الوزراء الفرنكوفونيين فيها وبزيادة عدد الوزراء القادمين من المقاطعات الغربية. وقدّم مولروني برنامجًا سياسيًا واقتصاديًا شديد التأثر بتوجهات رئيس الولايات المتحدة رونالد ريغان. وفي ١٩٨٦، زار مولروني فرنسا، وزار الرئيس الفرنسي، ميتران، كندا.

في ٣ حزيران ١٩٨٧، وقّع مولروني اتفاق بحيرة ميتش Meech مع ١٠ رؤساء وزراء المقاطعات، الذي يعترف لكيبيك بنظام «المجتمع المختلف»، ولكن الاتفاق لم يجر تصديقه. وباعت شركة خليج هدسون (كانت في العام ١٨٣٨ تمتلك ٣ ملايين ميل مربع) آخر ممتلكاتها العقارية.

وفي ٣١ آذار ١٩٨٩، وُقّع اتفاق كندي – فرنسي حول حقوق الصيد على سواحل مقاطعة الأرض الجديدة. وفي ٨–٩ حزيران ١٩٩٠، نالت كيبيك نظام «المجتمع المختلف» بديلًا عن اعترافها (وانضمامها) بالدستور الكندي، لكن مقاطعتي مانيتوبا والأرض الجديدة رفضتا التصديق على اتفاق بحيرة ميتش (قبل ٢٣ حزيران ١٩٩٠). وفي هذا التاريخ قررت كيبيك مفاوضة حكومة أوتاوا. وفي أيلول ١٩٩٠، جرت انتخابات تشريعية في أونتاريو أسفرت عن فوز الحزب الاجتماعي الديمقراطي بـ ٧٤ مقعدًا من أصل ١٣٠.

في ٢٨ آب ١٩٩٢، وقّع اتفاق شارلوتاون Charlottetown بين رئيس الحكومة الفدرالية مولروني ورؤساء وزراء عشر مقاطعات وممثلين عن الإقليمين و٤ ممثلين عن السكان الأصليين، وتناول الاتفاق اجراء إصلاح في مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وأقرّ اعتبار كيبيك «مجتمعًا مختلفًا» في إطار الكونفدرالية، واعترف بإدارة ذاتية للأقليات الهندية.

لكن استفتاء حول اتفاق شارلوتاون جرى في ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٢ أسفر عن عدم الموافقة عليه بأغلبية ٥٤,٤٪ (كولومبيا البريطانية ٦٨٪، مانيتوبا ٦٢، ألبرتا ٦٠، ساسكا تشيوان ٥٥، كيبيك ٥٥، اسكوتلندا الجديدة ٥١)، وعن موافقة ٤٤,٦٪ (جزيرة الأمير ادوارد ٧٤، الأرض الجديدة ٦٣، برونسويك الجديدة ٦١، أونتاريو ٥٠,١).

كيم كامبل: في ٢٤ شباط ١٩٩٣، استقال رئيس الوزراء الاتحادي (المحافظ) بريان مولروني، وخلفته أفريل فايدرا Avril Phaedra المعروفة باسم كيم كامبل Kim Campbell. وفي ١٣ حزيران ١٩٩٣، انتخبها حزبها، حزب المحافظين، رئيسة للوزراء لتصبح أول امرأة تحتل هذا المنصب منذ إعلان الكونفدرالية في العام ١٨٦٧. وسرعان ما واجهت كامبل مهمة صعبة هي الإبقاء على حزب المحافظين في السلطة بعدما اتخذ مولروني عدة إجراءات اقتصادية أثارت استياء الشعب. وكان خصمها في الانتخابات الحزبية جان شاريت. والتقت كامبل، في تموز ١٩٩٣، زعماء الدول الصناعية الكبرى السبع في طوكيو. فكانت أول امرأة في قمة هذه الدول منذ



كيم كامبل

تركت مارغريت تاتشر رئاسة الحكومة البريطانية. وقد ورثت كامبل مشكلة ارتفاع نسبة البطالة التي بلغت ١١,٤٪، وكانت من أعلى النسب في الدول الصناعية الكبرى، ودينًا عامًا متناميًا يهدد نظام الخدمات الاجتماعية السخي في كندا. وقد ساندت كامبل اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية مع الولايات المتحدة والمكسيك.

في ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٣، جرت انتخابات عامة أسفرت عن فوز حاسم للحزب الليبرالي (الأحرار) بعد تسع سنوات خارج السلطة، وعن فوز كبير أحرزته جبهة كيبيك الانفصالية في المقاطعة كيبيك والذي جعلها القوة الثانية في البرلمان الفدرالي. وبالمقابل، واجه حزب المحافظ الحاكم (بزعامة كامبل) كارثة فاقت كل التوقعات، إذ لم يفز إلا بمقعدين في البرلمان بعدما كان له ١٥٥ مقعدًا في البرلمان السابق. وفشلت كيم كامبل في العودة إلى البرلمان. واعتبر فوز الليبراليين أنه كان نتيجة لتركيز زعيمهم جان كريتيان على الوضع الاقتصادي المتدهور. فانتزع الليبراليون ١٧٨ مقعدًا من أصل ٢٩٥، فيما حصلت جبهة كيبيك على ٥٢ مقعدًا، كما حصل حزب الإصلاح، وهو تنظيم سياسي جديد على ٥٢ مقعدًا، منها واحد فقط خارج المناطق الغربية الغنية بالنفط.

جان كريتيان: تسلّم جان كريتيان J. Chrétien (مولود ١٩٣٤، وهو النجل الثامن عشر لأسرة من ١٩ ابنًا وابنة) في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٣، فبادر إلى التصريح بأنه سيركّز جهوده على الاقتصاد، وعلى ان المهمة الأساسية إزاء كيبيك هي «في إثبات أن كندا لا تزال أفضل حل للكيبيكيين والكنديين الفرنسيين وكل الكنديين». وكان كريتيان أوضح مرارًا، في ما يتعلق بالعلاقات مع واشنطن، انها لن تكون على تلك الدرجة من الحميمية كما كانت في عهد رئيس الوزراء المحافظ مولروني، إذ إن «طموحي في الحياة لا يتمثل في القيام برحلات صيد مع الرئيس الأميركي»، في إشارة إلى الصداقة الشخصية التي ربطت مولروني بالرئيسين الأميركيين السابقين رونالد ريغان وجورج بوش.

زار كريتيان فرنسا في ٧–٩ كانون الثاني ١٩٩٤. وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٥، أودع البرلمان مشروع قانون يعترف بكيبيك «مجتمعًا مختلفًا».

وإزاء الولايات المتحدة الأميركية، لم يتردد كريتيان من توقيع اتفاقية التبادل الحر لأميركا الشمالية؛ ولكنه قاد الحملة ضد مشروع قانون صادق عليه الرئيس الأميركي بيل كلينتون (في ١٣ آذار ١٩٩٦) ويستهدف تشديد الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. وقد أثار مشروع القانون هذا الذعر في ما لا يقل عن ٤٠ شركة كندية تملك استثمارات وعلاقات تجارية واسعة في كوبا (أكبر جزر البحر الكاريبي). وكانت كندا، قبل ذلك بقليل، قد تعرضت لهجوم عنيف من قبل أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي بسبب رفضها المشاركة في هذا الحصار المفروض على كوبا منذ العام ١٩٦٣. وكانت دراسة أميركية ذكرت ان الشركات الكندية تمثّل أكبر نسبة من الشركات الأجنبية التي تتعامل مع كوبا. وقد وصف كريتيان مشروع القانون الأميركي بأنه «سابقة سيئة» في نوعها. وذُكر، في حينه، أن كريتيان حصل على تأييد رؤساء ١٤ دولة من دول البحر الكاريبي الأعضاء في الكومنولث ضمن حملة احتجاج دولية ضد ما وُصف بـ «الأسس القانونية» التي يقوم عليها مشروع القانون الأميركي.

وفي تشرين الأول ١٩٩٨، أصبحت كندا عضوًا في مجلس الأمن الدولي لمدة عامين. وصرّح وزير خارجيتها، لويس أكسويرثي، في المناسبة، بأنها ستسعى إلى إثبات استقلالها السياسي عن بقية دول القارة الأميركية، لأن كندا تعتبر نفسها «الدولة الأوروبية في العالم الجديد»، وانها «ستستخدم عضويتها في مجلس الأمن الدولي من أجل العمل على إعادة انضمام دول مثل ايران والعراق وكوبا وغيرها إلى الإطار العام للمجتمع الدولي، وستسعى أيضًا إلى تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط استنادًا إلى قرارات الأمم المتحدة وفي مقدمها القرار ٢٤٢» («الوسط»، العدد ٣٥٠، ١٢ تشرين الأول ١٩٩٨، ص٣٥).

وفي ٢٨ آب – ٥ أيلول ١٩٩٩، انعقدت في مدينة مونكتون في مقاطعة برونسويك الجديدة القمة الثامنة للفرنكوفونية، وشارك فيها ممثلو ٥٢ دولة من قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا وأميركا (منها أربع دول عربية: لبنان ومصر وتونس والمغرب). وكانت القمة السابقة قد انعقدت في هانوي (حول الفرنكوفونية، راجع «فرنسا»، ج١٣). وفي كلمته في القمة، أثنى الرئيس الفرنسي جاك شيراك على النموذج الكندي الذي تتعايش فيه الثقافتان الفرنسية والانكليزية جنبًا إلى جنب مع الثقافات الاثنية المتعددة؛ وأكّد جان كريتيان (رئيس الوزراء الكندي) على «ان اللغة لا تشكل عائقًا أمام تطوّر الدول ونهوضها طالما بقيت جسرًا حضاريًا تعبر عليه الشعوب والأمم والأفراد»؛ واعتزّ رئيس وزراء مقاطعة برونسويك الجديدة، برنار لورد، بأن مقاطعته (التي تستضيف القمة) تنفرد عن غيرها من المقاطعات الكندية الأخرى بجعلها الفرنسية والانكليزية لغتين رسميتين على قدم المساواة في كل ما يمت إلى مرافق المقاطعة بصلة (استكمالًا لأهم الأحداث، راجع «الوضع العام لكيبيك في إطار الوضع العام لكندا» في الباب السابق).



جان كريتيان

مدن ومعالم

* **إدمونتون Edmonton**: قاعدة مقاطعة ألبرتا، تقع في وادي ساسكاتشيوان لجهة الشمال. تعد نحو ٩٥٠ ألف نسمة (تضاعف عدد سكانها ثلاث مرات خلال ٢٥ سنة). جامعة ألبرتا. مركز صناعي وتجاري، ومنطقة زراعية غنية، وكذلك منجمية (النفط). أكبر مصانع لتعليب اللحوم، وأكبر مصافي للنفط في غربي كندا. صناعات كيماوية. يخترق إدمونتون خطان حديديان قاريان.

* **أوتاوا Ottawa**: العاصمة الفدرالية لكندا. تقع في مقاطعة أونتاريو، يسكنها نحو ١,٢ مليون نسمة. وهي مبنية على مجموعة هضاب. برلمانها مبني على الطراز القوطي الحديث (١٨٥٩–١٨٦٥)، وأعيد بناؤه بعد تعرضه لحريق في العام ١٩١٦. مكتبة وطنية. متحف للفنون الجميلة. جامعة. أهم مركز للمؤسسات السياسية والعلمية والثقافية في البلاد. صناعة الأخشاب، صناعات غذائية، وصناعات متطورة.

كانت قرية نائية تدعى بايتون Bytown (على إسم مؤسسها باي By، في ١٨٢٧). وفي العام ١٨٥٨، اختارتها الملكة فيكتوريا لتكون عاصمة لمقاطعة كندا، فوضعت بذلك حدًا للتنافس بين مونريال وتورونتو. وحين أعلن الاتحاد الكندي العام ١٨٦٧ انضمت إليه مقاطعة كندا العليا تحت إسم أونتاريو، فأعلنت مدينة أوتاوا عاصمة فدرالية، فيما بقيت تورونتو عاصمة للمقاطعة. ومنذ ذلك الحين لم تكف عن التطوّر.

في العام ١٩٣٢، عقد فيها «مؤتمر أوتاوا» وضم بريطانيا ومستعمراتها (الدومينيون)، وانتهى إلى «اتفاقيات أوتاوا» التي أكّدت مبدأ «الأفضلية الامبريالية» الذي منحته بريطانيا لمنتوجات دول وبلدان الكومنولث.

* **تورونتو Toronto**: عاصمة مقاطعة أونتاريو، تقع على الضفة اليمنى من بحيرة أونتاريو، وتبعد ٣٩٩ كلم عن أوتاوا. تعد نحو ٧٥٠ ألف نسمة (ونحو ٤ ملايين مع ضواحيها). انها المدينة الأكثر تنوعًا سكانيًا في كندا، وذلك بسبب وجود عدد كبير من المهاجرين غير البروتستانت وغير البريطانيين فيها، ويجري تعليم أكثر من ثلاثين لغة في مدارسها. من أشهر مبانيها: فندق المدينة الذي بناه فيلجو ريفيل (١٩٦٥)، والأشهر بين مباني مدن أميركا الشمالية؛ ومركز إيتون Eaton الذي انتهى العمل في بنائه عام ١٩٧٩، وهو مركز تجاري وسياحي ضخم يتصل بالميترو وبمراكز مجاورة بشبكة مواصلات تمتد تحت سطح الأرض؛ ومبنى «روي تومسون للموسيقى»، وهو فخم جدًا، وجرى تدشينه في العام ١٩٨٢؛ وبرج «سي.إن. تاور» الذي يرتفع ٥٥٤م، ويدور في أعلاه مطعم يوفّر للجالسين إلى طاولاته مشاهد لكل أطراف المدينة واتجاهاتها؛ ويقربه استاد «سكاي دوم» المغطى بقبة قطرها ٨٦م صمّمت بشكل يسمح لها بالانحسار ليصبح الملعب مكشوفًا، ويمكن لمدرجاته استيعاب ٦٠ ألف متفرج، ويضم مطعمًا وفندقًا من ٣٦٤ غرفة وتضم تورونتو أكبر عدد من المسارح، بعد نيويورك، في أميركا الشمالية. جامعتها تأسست في ١٨٢٧. والمدينة مركز تجاري ومالي (بورصة نشطة جدًا). وصناعاتها الأساسية: معالجة اللحوم، مطابع، مواد زراعية، آلات كهربائية، وصناعة متطورة (الكترونيات).

تاريخيًا، في موقعها كان يرتفع حصن هندي. وبعد هدم حصن روييه Rouillé (١٧٥٩) الذي كان الفرنسيون قد بنوه قبل عشر سنوات، بنى البريطانيون «حصن تورونتو». دُعيت المدينة «يورك» وجُعلت عاصمة مقاطعة كندا العليا في ١٧٩٦. سيطر الأميركيون عليها أثناء حرب العام ١٨١٢. اتخذت اسمها الحالي في العام ١٨٣٤، وأصبحت عاصمة أونتاريو بدءًا من ١٨٦٧.

* **سان كاتارين St Catharines**: مدينة في مقاطعة أونتاريو، على الضفة الجنوبية من بحيرة أونتاريو. تعد نحو ٩٨ ألف نسمة (نحو ٤٠٠ ألف مع الضواحي)، بما فيها نياغارا الأميركية. صناعاتها: النبيذ، تعليب الفاكهة، الورق، وصناعة السيارات والأجهزة الكهربائية.

* **فانكوفر Vancouver**: مدينة في مقاطعة كولومبيا البريطانية، ثالث أكبر المقاطعات الكندية من حيث الكثافة السكانية. تقع المدينة على الباسيفيكي، وتبعد ٤٦١١ كلم عن أوتاوا، وتعد نحو ١,٩٥٠ مليون نسمة. مركز تجاري ومالي لغربي كندا. صناعات عديدة: أخشاب وورق، معادن، نفط، كيماويات وصناعات غذائية، مصفاة نفطية. سدود قرب الشاطئ تغذي المدينة بالطاقة الهيدروكهربائية.

زار جورج فانكوفر، أحد مساعدي البحّار الانكليزي الشهير جيمس كوك، المدينة في العام ١٧٩٢. لكن المنشأة الأولى التي أُقيمت فيها لا

تعود إلى أبعد من العام ١٨٦٥. وأتى حريق عليها في العام ١٨٨٦. وفي العام ١٩١٠، كان يسكن مدينة فانكوفر نحو مائة ألف نسمة. وازدادت أهمية مرفأ فانكوفر إثر شق قناة باناما.

من أبرز معالم المدينة قصر البرلمان، وهو مجموعة من الأبنية البالغة الفخامة شُيّدت من الحجر الصخري وزيّنت بالقباب النحاسية، وتمّ تشييدها طبقًا لتصميمات المهندس البريطاني فرنسيس راتنبري؛ وقامت الملكة فيكتوريا بتدشين القصر (١٨٨٩) في الذكرى الماسية لاعتلائها العرش البريطاني.

• **فيكتوريا Victoria**: عاصمة مقاطعة كولومبيا البريطانية. تعد نحو ٣٥٠ ألف نسمة. مركز ثقافي وصناعي: صناعة الأخشاب وبناء السفن. تأسست في العام ١٨٣٤ كموقع لتجارة الفرو. أصبحت عاصمة مستعمرة جزيرة فانكوفر في ١٨٤٩، ثم عاصمة لمقاطعة كولومبيا البريطانية بدءًا من ١٨٦٨.

• **كالغاري Calgary**: مدينة في مقاطعة ألبرتا. تبعد ٣٥٥٣ كلم عن أوتاوا، وتقع على الخط الحديدي الكندي الباسيفيكي، في وسط منطقة زراعية (قمح، تربية الماشية). تعد نحو ٩٣٠ ألف نسمة. مركز تجاري وصناعي: صناعات غذائية، خاصة صناعة معالجة وتعليب اللحوم. مصفاة نفطية، ومركز إداري للشركات النفطية. جرت فيها ألعاب الشتاء الأولمبية (١٩٨٨).

• **كيبيك، مقاطعة**: راجع باب «الكونفدرالية الكندية - كيبيك».

• **كيبيك، مدينة Québec**: عاصمة مقاطعة كيبيك. تقع على نهر سان لوران عند ملتقاه مع نهر سان شارل، وعلى بعد ٤٦٠ كلم عن أوتاوا (العاصمة الاتحادية). تعد نحو ٧٥٠ ألف نسمة مع ضواحيها. انها المدينة الأقدم في كندا، ونواتها (المدينة العليا، ١٨٢٣-١٨٣٢) لا تزال تحتفظ بمظهر مدينة فرنسية، إضافة إلى بيوت عديدة تعود إلى القرن الثامن عشر؛ لكن أهم مبانيها الأثرية بُنيت، أو رُمّمت في القرن التاسع عشر: كاتدرائية أنغليكانية على الطراز الانكليزي الكلاسيكي (١٨٠٤)، قلعة (١٨٢٠-١٨٥٠)، دار أسقفية كاثوليكية (١٨٤٤)، مقر الحكومة (١٨٧٧)، قصر فرونتوناك المميز بطرازه القوطي الذي يعود إلى عصر النهضة الأوروبية (١٨٩٢). وفي المدينة السفلى، كنيسة نوتردام - دي - فيكتوار، التي أُعيد بناؤها في العام ١٧٦٥؛ وجامعة لافال Laval (منذ ١٩٥٢). ومدينة كيبيك مركز تجاري، ولها ميناء نشط (تصدير الحبوب، الفحم، الأمينت، الأخشاب والورق). صناعاتها: بناء السفن، الورق، الجلد، والأقمشة، وصناعات غذائية.

أسّس المستكشف والاستعماري الفرنسي صموبل شامبلان S. Champlain كيبيك في العام ١٦٠٨، وما لبثت المدينة أن وقعت في أيدي الانكليز العام ١٦٢٩-١٦٣٢، ثم أعاد شامبلان بناءها في ١٦٣٣. نمت ببطء، وكان مرفقها الأساسي مرفأً أُعدّ لتصدير الفرو ولصناعة السفن. وجرى تحصين المدينة بدءًا من ١٦٩٥ لمواجهة التهديدات الانكليزية. سقطت بيد البريطانيين بعد حصار دام ثلاثة أشهر (معركة سهول أبراهام ١٧٥٩)، وخضعت لسيطرتهم بموجب معاهدة باريس ١٧٦٣؛ وحوصرت من جديد أثناء حرب الاستقلال الأميركية ١٧٧٥. وأصبحت كيبيك عاصمة مستعمرة «كندا السفلى» البريطانية بدءًا من ١٧٩١.

تعتبر مدينة كيبيك، في عمرانها، تجسيدًا للبعد العمراني الأوروبي وتفاعله مع الطابع الأميركي، ما يجعلها أحد أبرز المواقع السياحية الكندية بعد شلالات نياغارا الشهيرة التي تتقاسمها كندا مع الولايات المتحدة الأميركية. ومن عشرات الحدائق المعروفة بها كندا، تضم كيبيك وحدها ١٨ حديقة إضافة إلى الحديقة البحرية في منطقة «ساغني سان لوران»، وكذلك محمية الحيوانات والطيور في جزيرة «لبنو»، ومراكز تجارة



قصر شاتو فرونتوناك في كيبيك

الفرو التاريخية في «لاشين» وقصور زعماء كيبيك، ومتحف معركة «شاتوغي» التي جرت بين قوات الثورة الأميركية والقوات الكندية في ١٨١٢.

• **لندن London**: مدينة في مقاطعة أونتاريو، بين ديترو وتورونتو. تعد نحو ٤٥٠ ألف نسمة. جامعة. مركز تجاري ومالي لمنطقة غنية في زراعاتها. صناعاتها: غذائية، ميكانيكية وكهربائية ونسيجية. بناء قاطرات الديزل.

• **مونريال Montréal**: مدينة في مقاطعة كيبيك، على نهر سان لوران، وتبعد ١٩٠ كلم عن العاصمة الاتحادية أوتاوا. تعد نحو ١،٢٠٠ مليون نسمة، وتعد مع ضواحيها (لافال، فردان، مونريال الشمالية، سان لوران، لازال ولاشين) نحو ٣،٥ ملايين نسمة. وتعتبر مونريال ثاني أكبر مدينة فرنسية اللغة في العالم بعد باريس عاصمة فرنسا. وتتميز، بعد الفرنكوفون والأنكلوفون، بتعدد الاثنيات التي تعيش فيها (منها القسم الأكبر من الجالية العربية في كندا، وخاصة اللبنانية).

بُنيت المدينة في «جزيرة مونريال» التي يبلغ طولها ٥١ كلم، ويصل أقصى عرضها إلى ١٦ كلم، وتبعد ١٥٠٠ كلم عن المحيط. أهم معالمها الأثرية: سان سولبيس (١٦٨٣)، قصر رامزي (١٧٠٥)، نوتردام دو بونسكور (١٧٧١)، التي تشكل وجهًا نقيضًا وجميلًا لمبانيها الحديثة. متحف للفنون الجميلة. أربع جامعات (إثنتان فرنسيتان وإثنتان انكليزيتان). مركز ثقافي وتجاري وصناعي ومالي. صناعاتها متعددة ومتنوعة: ألبسة، مواد كهربائية، تكنولوجيا متطورة (الكترونيات)، سيارات، صناعات غذائية، منتوجات كيمائية ونفطية.

تاريخيًا، نزل جاك كارتييه على موقع مدينة مونريال الحالية في ٢ تشرين الأول ١٥٣٥، وتحديدًا في قرية «هوشولاغا» التي كان يقطنها هنود الإيروكوا. وأقيم هناك، في ١٦٠٣، مركز تجاري. وفي ١٦٤٢، قام بيار دو شوميدي P. du Chomedey الإقطاعي الفرنسي على «ميزونّوف» Maisonneuve بوضع حجر الأساس للمدينة التي أطلق عليها إسم «فيل ماري» Ville-Marie (أصبحت في ما بعد مونريال). سقطت مونريال في يد البريطانيين في العام ١٧٦٠. وقامت فيها منازعات بين مجموعتيها الفرنكوفونية والأنكلوفونية بدءًا من ١٨٢٠، وأدّت في ١٨٣٧ و١٨٣٨ إلى «انتفاضة الوطنيين» التي قُمعت دمويًا. وبعد إقرار «دستور

الاتحاد» (١٨٤٠) من قبل البريطانيين، أصبحت مونريال مقر الحكومة (من ١٨٤٤ إلى ١٨٤٩). وكان خط الحديد الذي يربط مونريال ببورتلاند في أساس النهضة الاقتصادية التي عرفتها المدينة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي جذبت إليها عدد كبير من الفرنكوفونيين، فأصبح عدد سكانها ٦٠٠ ألف في العام ١٨٦٠، غالبيتهم من الفرنكوفونيين.

* **نياغارا Niagara**: هو إسم النهر (في أميركا الشمالية، طوله ٥٤ كلم) الذي يشكل جزءًا من الحدود بين كندا والولايات المتحدة الأميركية، ويصل بحيرة أونتاريو ببحيرة إرييه.

وهناك «نياغارا فولز» (شلالات نياغارا)، وهو إسم لمدينة في ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأميركية، على الحدود مع كندا، وقرب شلالات النهر، وتعد نحو ٧٠ ألف نسمة.

كما ان هناك، في الجانب الكندي، مدينة «نياغارا أون ذي ليك» الواقعة عند منبع نهر نياغارا وبحيرة أونتاريو. وهي من أجمل مدن القرن التاسع عشر في أميركا الشمالية وحافظت على طابعها منذ إعادة بنائها بعدما دمّرها الأميركيون عام ١٩١٣.

في منتصف الطريق بين بحيرتي إرييه وأونتاريو تنهمر مياه نهر نياغارا من منحدر بمعدل ٢٠٠ مليون متر في الدقيقة الواحدة جاعلة من هذه الشلالات إحدى أهم معالم العالم الطبيعية والسياحية. وتفصل جزيرة صغيرة بين شلالات الجانب الكندي، وتدعى «حدوة الحصان»، ويبلغ عرضها ٧٩٣م، وبين الشلالات الأميركية الواقعة في الطرف الأميركي وهي أصغر بكثير من الكندية ولا يتجاوز عرضها ٣٠٥ أمتار. وفي بعض الأماكن يتم تحويل ٧٥٪ من حجم المياه بواسطة أقنية إلى محطات كهربائية في الطرفين الكندي والأميركي.

وبدأت شلالات نياغارا تعرف السوّاح منذ القرن السابع عشر. واليوم يبلغ معدلهم السنوي نحو ١٢ مليون سائح. ولا تزال تدور، بين سكان المنطقة، وتنتقل إلى السواح، روايات وأساطير حول الشلالات تجسّد المعتقدات الدينية للهنود الحمر.

* **«نيو برونسويك - برنس إدوارد آيسلاند»، جسر الاتحاد**: أطول جسر متواصل الامتداد في العالم تمّ تنفيذه في السنوات الأخيرة ويصل بين مقاطعتي برونسويك الجديدة (نيو برونسويك) وجزيرة الأمير ادوارد (برنس إدوارد آيسلاند) عبر مضيق «نيو ثامبرلاند»، بطول ١٢,٩ كلم. وأطلق عليه إسم «جسر الاتحاد». ويحل هذا الجسر محل الناقلات البحرية التي اعتمدت بناء على بنود اتفاق دستوري وُقّع العام ١٨٧٣ ويلزم الحكومة الكندية بإيجاد خدمة بحرية متواصلة بين الجزيرة والبر الكندي.

افتتح في اليوم الأول من حزيران ١٩٩٧، واعتبر أكبر المشاريع الإنشائية العالمية. وهو المشروع الأكبر في تاريخ كندا بين الحكومة والقطاع الخاص مشاركة. وكانت الاتفاقات الأولى بين الحكومة الاتحادية وشركة «ستريت كروسينغ ديفلوبمنت» St. Crossing Developpement وقعت في تشرين الأول ١٩٩٣، ووضعت آخر قطعة باطون من الجسر في تشرين الثاني ١٩٩٦.

ومن الإحصاءات (حول الجسر) التي وزّعتها الدوائر الفنية الحكومية ان طول الجسر ١٢,٩ كلم، زمن عبوره بالسيارة ١٢ دقيقة، عمل على إنجازه ٦ آلاف شخص، أعلى نقطة فيه ٦٠م، ومعدل علوه ٤٠م، مدة دوامه المتوقعة ١٠٠ سنة على الأقل، كلفة البناء ٨٤٠ مليون دولار، وعدد الزوّار المتوقع سنويًا ٧٤٠ ألف شخص.

* **هاليفاكس Halifax**: عاصمة مقاطعة اسكوتلندا الجديدة، تقع على الشاطئ الجنوبي من شبه جزيرة اسكوتلندا الجديدة، تعد نحو ٣٨٠ ألف نسمة مع ضواحيها. في المدينة بعض الآثار التاريخية: كنيسة أنغليكانية على اسم القديس بولس (١٧٥٠)، مبان رسمية يعود بناؤها إلى القرن التاسع عشر. جامعتان. مرفأ نشط، منه تصدر منتوجات الصيد، والأسمدة الزراعية والأخشاب. أهم صناعاتها: بناء السفن، مصفاة نفطية، سيارات، الكترونيات، صناعات غذائية. قطاع الخدمات ناشط في المدينة، وكذلك السياحة. بها تنتهي خطوط سكة الحديد العابرة لكندا.

* **هاملتون Hamilton**: مدينة في مقاطعة أونتاريو، تقع على الطرف الغربي من بحيرة أونتاريو (خليج هاملتون). تعد نحو ٧٠٠ ألف نسمة مع ضواحيها. جامعة ماكماستر (مركز أبحاث نووية). حديقة نباتية. متحف (لوحات رسم من القرن التاسع عشر والقرن العشرين). وهاملتون هي المركز الأهم في كندا لصناعة صب المعادن، إذ ينتج ٥٠٪ من الفولاذ الكندي، وفيها صناعات للكهربائيات والكيماويات.

* **ويندسور Windsor**: مدينة في مقاطعة أونتاريو. تعد نحو ٣٠٠ ألف نسمة. تتصل بديترويت (ميشيغان) بواسطة جسر ونفق. جامعة. مرفأ. مركز تجاري وسط منطقة غنية بزراعتها. صناعاتها: مواد غذائية، سيارات، عقاقير.

* **ويِنّيبغ Winnipeg**: عاصمة مقاطعة مانيتوبا. تقع عند ملتقى نهري «الأحمر» وأسّينيبوان، وتبعد ٢٢١٨ كلم عن أوتاوا. تعد نحو ٧٢٥ ألف نسمة. جامعة. مركز تجاري ومالي مهم. عقدة مواصلات نهرية عند منتصف الطريق لخطوط المواصلات عابرة كندا. مطار دولي نشيط الحركة. صناعات غذائية وألبسة.

ويِنّيبغ أقدم مدن غربي كندا. نشأت في العام ١٨٧٥، أي السنة التي بدأ فيها العمل بخط سكة حديد «الوطني الكندي» National Canadian.

وفي المقاطعة (مانيتوبا) بحيرة باسم ويِنّيبغ، مساحتها ٢٤ ٦٥٠ كلم^{2}، وكذلك نهر بالاسم نفسه.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **آربور، لويز** (١٩٤٧–): قانونية وحقوقية واسعة الشهرة العالمية لمواقفها المبدئية والصلبة في شأن «حق التدخّل الإنساني». ولدت في مقاطعة كيبيك.

شغلت منصب قاضٍ في محكمة أونتاريو العليا، ثم في محكمة استئنافها، ورئيسة لجنة التحقيق في أحوال السجون الكندية (١٩٩٥)، ثم رئيسة النيابة الاتهامية العامة في المحكمتين الدوليتين في لاهاي وأروشا، حيث أفلحت في حمل جان كامباندا، رئيس الحكومة الرواندي إبان حرب الإبادة التي شنّها الهوتو على التوتسي وقتلوا في أثنائها ٥٠٠ ألف من التوتسي، على الإقرار بالمسؤولية عن حرب الإبادة هذه في الأول من أيار ١٩٩٨.

وقد شغلت آربور هذا المنصب الأخير (رئيسة النيابة العامة الاتهامية في محكمتي الجزاء الدوليتين اللتين أنشئتا، الأولى للنظر في جرائم حرب يوغوسلافيا، والثانية في جريمة الإبادة في رواندا) منذ تشرين الأول ١٩٩٦ خلفًا لريتشارد غولدستون، الجنوبي الأفريقي.

وبرزت آربور في مؤتمر روما (أيار ١٩٩٨) الذي ناقش مشروعًا كانت الجمعية العامة الثالثة للأمم المتحدة (١٩٤٨) عهدت به إلى لجنة القانون الدولي لتصوغه على مثال محكمتي نورنبرغ وطوكيو، وكان ان الحرب الباردة علّقت المناقشة وقتها إلى العام ١٩٩٣. وفي كانون الأول ١٩٩٥،

انشأت الجمعية العامة لجنة إعدادية أوكلت إليها المفاوضة السياسية، وليس القانونية وحدها، على مسودة المعاهدة. وكان افتتاح مؤتمر روما (أيار ١٩٩٨) إيذانًا بانتهاء المفاوضة السياسية، وبضرورة بت بنود المعاهدة، وتوقيع نحو ١٠٠ دولة مشاركة في المؤتمر. وهذا ما سعت إليه آربور، تساندها ٨٠٠ منظمة إنسانية وأهلية، وغايتها هي ألا يأمن مجرم سياسي، وراء ذرائع السياسة والسيادة القومية، الملاحقة والمساءلة عن أعماله الجرمية.

* **باريزو، جاك Parizeau, J.** (١٩٣٠–): ولد في مونريال. درس الاقتصاد، واشتهر بنزعته الداعية لاستقلال كيبيك. وزير المال في حكومة ليفيك (حكومة مقاطعة كيبيك) بين ١٩٧٦ و١٩٨٤، ولعب دورًا مهمًا في سياسة الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى إفساح المجال أمام الكيبيكيين الفرنكوفونيين «للإمساك بشؤونهم بيدهم». زعيم الحزب الكيبيكي (١٩٨٧). رئيس وزراء كيبيك إثر فوز حزبه في انتخابات المقاطعة (أيلول ١٩٩٤). استقال في ٢٣ كانون الأول ١٩٩٥، إثر الاستفتاء حول «سيادة» كيبيك.

* **بوراسًا، روبير Bourassa, R.** (١٩٣٣–): ولد في مونريال. تزعّم الحزب الليبرالي في كيبيك، وأصبح أصغر رئيس حكومة مقاطعة كيبيك في تاريخها، وذلك في العام ١٩٧٠. هُزم في انتخابات ١٩٧٦ في مواجهة الحزب الكيبيكي، فاستقال من رئاسة الحزب الليبرالي، وأعيد انتخابه زعيمًا له في ١٩٨٣. وبعد فوز الليبراليين في انتخابات ١٩٨٥، شكل حكومة محلية جديدة، واتخذ لها شعار «إدارة كيبيك كما لو أنها شركة خاصة». ساهم الفشل الذي مُني به استفتاء العام ١٩٩٢ حول التعديل الدستوري في إضعاف موقعه. استقال في ١٩٩٣ لدواعي صحية.

* **بوشار، لوسيان Bouchard, L.**: الرئيس الحالي لوزراء مقاطعة كيبيك وللحزب الكيبيكي (منذ ١٩٩٦، وخلفًا لجاك باريزو، راجع أواخر ما ورد بصدد كيبيك في باب «الكونفدرالية الكندية»).

* **بيرسون، ليستر بولز Pearson, L.B.** (١٨٩٧–١٩٧٢): ولد في تورونتو. انتُخب نائبًا عن الحزب الليبرالي وعيّن وزيرًا لخارجية حكومة لويس ستيفن سان لوران من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٧. انتُخب رئيسًا للجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٥٢– ١٩٥٣). لعب دورًا في أزمة السويس (العدوان الثلاثي على مصر إثر تأميم الرئيس عبد الناصر لقناة السويس، ١٩٥٦)، إذ كان وسيطًا بين الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا. زعيم الحزب الليبرالي (١٩٥٧)، ورئيس الوزراء (١٩٦٣)، واعتزل العمل السياسي في كانون الأول ١٩٦٧. في السياسة الخارجية، أظهر حماسًا للحلف الأطلسي؛ وعلى الصعيد الداخلي، جابه مطالب الانفصاليين والاستقلاليين الكيبيكيين، في حين كان حزبه فاقدًا للأغلبية المطلقة في مجلس النواب الاتحادي منذ ١٩٦٥. نال جائزة نوبل للسلام في العام ١٩٧٧.

* **بينّيت، ريتشارد بدفورد Bennet, R.B.** (١٨٧٠–١٩٤٧): رجل دولة كندي، ولد في هوبويل (في مقاطعة برونسويك الجديدة). أصبح زعيمًا لحزب المحافظين (١٩٢٧)، ورئيسًا للوزراء (١٩٣٠). فشل حزبه في انتخابات ١٩٣٥، فحلّ محله زعيم الليبراليين ماكنزي كينغ.

* **ترودو، بيار إليوت Trudeau, P.E.** (١٩١٩–): ولد في مونريال (في مقاطعة كيبيك). درس الحقوق والعلوم السياسية في باريس، هارفارد ولندن. انتُخب نائبًا عن الحزب الليبرالي (يقال له أيضًا «حزب الأحرار») في أوتاوا العام ١٩٦٥. وزير العدل في ١٩٦٧. انتُخب زعيمًا للحزب الليبرالي في ١٩٦٨، فأصبح رئيسًا للوزراء. ناصر قضية اعتماد الثنائية اللغوية (الانكليزية والفرنسية)، فأنشأ في العام ١٩٦٩ «أقضية» (في إطار التقسيمات الإدارية) اعتمدت الثنائية اللغوية في التعليم والقضاء والإدارة، وفي المناطق التي يشكل الفرنسيون فيها نسبة ١٠٪ من السكان وما فوق. مُدافع نشط عن الفدرالية في مواجهة الكيبيكيين الانفصاليين. هُزم في انتخابات ١٩٧٩، لكنه ما لبث أن عاد إلى السلطة في العام ١٩٨٠، وبقي فيها إلى استقالته في العام ١٩٨٤.

معروف عن ترودو انه، رغم حماسه الشديد للفدرالية من منطلق المصلحة الحقيقية والبعيدة لكيبيك، لا يخفي مشاعره الفرنسية إلى حد تبرير الدعوات والحركات التي يقوم بها الانفصاليون الكيبيكيون الذين كثيرًا ما يذكرون بعبارة شهيرة له: «الفرنسيون الكنديون شعب مهزوم، احتلت أرضهم وأُعدم زعماؤهم وجُرّدوا من حق ممارسة التجارة وطُردوا من المدن فتراجعوا إلى مستوى الأقلية في بلدهم الذي اكتشفوه واستعمروه».

* **جونسون، دانيال Johnson, D.** (١٩١٥–١٩٦٨): ولد في دانفيل (في مقاطعة كيبيك). درس الحقوق ومارس المحاماة. انتُخب نائبًا في العام ١٩٤٦، وعيّن وزيرًا للثروات الهيدرولية (١٩٥٨–١٩٦٠) في حكومة دوبليسيس المحلية (مقاطعة كيبيك). رئيس هيئة «الاتحاد الوطني» (أسسها دوبليسيس) في ١٩٦١، حيث طرح فكرته السياسية المتمحورة حول «المساواة أو الاستقلال» (١٩٦٥). ناصر «التحرّر الدستوري للأمة الكندية الفرنسية»، وأصبح رئيس وزراء كيبيك في ١٩٦٦، وأظهر حماسًا كبيرًا لتصريحات الجنرال ديغول الداعية إلى «كيبيك حرة».

نجله، ويدعى دانيال جونسون أيضًا، ولد العام ١٩٤٥ في مونريال. خلف روبير بوراسًا على رأس الحزب الليبرالي الكيبيكي في كانون الأول ١٩٩٣، وكذلك على رأس حكومة كيبيك في أيلول ١٩٩٤.

بيار مارك جونسون، شقيق دانيال جونسون الإبن. ولد العام ١٩٤٦ في مونريال. خلف رينيه ليفيك على رأس الحزب الكيبيكي، وعلى رأس حكومة كيبيك في ١٩٨٥.

* **دوبليسيس، موريس لو نوبليه Duplessis, M.L.N.** (١٨٩٠–١٩٥٩): رجل دولة كندي (من كيبيك). انتُخب نائبًا في الجمعية التشريعية الكيبيكية في ١٩٢٧. أنشأ هيئة «الاتحاد الوطني» المخوّلة الدفاع عن مصالح كيبيك وسط الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩). ففازت هذه الهيئة بأصوات أغلبية الكيبيكيين في ١٩٣٦. رئيس وزراء مقاطعة كيبيك في ١٩٣٦–١٩٣٩، ثم ١٩٤٤–١٩٥٩.

* **ديفنبيكر، جون جورج Diefenbaker, J.G.** (١٨٩٥–١٩٧٩): رجل دولة كندي. ولد في نيوشتاوت (مقاطعة أونتاريو). زعيم الحزب المحافظ (١٩٥٦)، ورئيس الوزراء في ١٩٥٧ إلى ١٩٦٣. حاول انتهاج سياسة مستقلة إزاء الولايات المتحدة الأميركية بتشجيع التبادلات مع بريطانيا.

* **سان لوران، لويس ستيفن Saint-Laurent, L.S.** (١٨٨٢–١٩٧٣): ولد في كونتون (في مقاطعة كيبيك). وزير العدل (١٩٤١–١٩٤٦)، وسكرتير دولة للشؤون الخارجية (١٩٤٦–١٩٤٨). أصبح زعيمًا للحزب الليبرالي (المعروف أيضًا بـ «حزب الأحرار»)، ثم رئيسًا للوزراء من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٧. استطاع أن يضمن لكندا هامشًا كبيرًا جدًا من الاستقلال في إطار الكومنولث.

* **كامبل، كيم Campbell, Kim** (١٩٤٧–): زعيمة حزب المحافظين ورئيسة الحكومة الاتحادية لأشهر قليلة في العام ١٩٩٣.

قبل هذا المنصب، كانت أول وزيرة دفاع تعرفها كندا، واشتهرت بسرعة البديهة وتعليقاتها اللاذعة، ووُصفت بأنها «تاتشر الصغيرة» (نسبة إلى رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر). واضطرت، في أيار ١٩٩٣، أن تعتذر علانية من

النواب بعدما وصفت المعارضين منهم بأنهم «أعداء كندا»، كما كانت اعتذرت، قبل ذلك، عن الإهانات التي وجّهتها إلى الناخبين الكنديين الذين لا يساندون حزب المحافظين.

وبعد الدفاع، عيّنت كامبل وزيرة العدل في ١٩٩٢، ثم رئيسة للوزراء (١٩٩٣).

أيّدت مجموعة من المطالب الليبرالية (رغم كونها محافظة)، بينها الحق في الإجهاض والحد من حيازة المواطنين للسلاح. وقد أثارت آراؤها احتكاكًا مع الجناح اليميني في حزبها.

* **كريتيان، جان Chrétien, J.** (١٩٣٤–): رئيس وزراء كندا الحالي. ولد في شاوينيغان، ومن أصل كيبيكي. انتخب نائبًا عن الحزب الليبرالي في العام ١٩٦٣. وعيّن وزيرًا مرات عدة بين ١٩٦٧ و١٩٨٤، وكان من أبرز الوزراء في حكومة ترودو. عُرف بحماسه للفدرالية الكندية، القوية والموحّدة، وواجه بقوة الانفصاليين الكيبيكيين، وانتُخب زعيمًا للحزب الليبرالي في ١٩٩٠. وفي أعقاب فوز الليبراليين في انتخابات تشرين الأول ١٩٩٣ التشريعية، أصبح رئيسًا للوزراء (راجع «النبذة التاريخية»).

* **لوساج، جان Lesage, J.** (١٩١٢–١٩٨٠): ولد في مونريال (في مقاطعة كيبيك). انتخب نائبًا عن الحزب الليبرالي في المقاطعة التي أصبح رئيس وزرائها من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٦. عُرف بدعوته للإصلاح من خلال ما أطلق عليه «الثورة الهادئة».

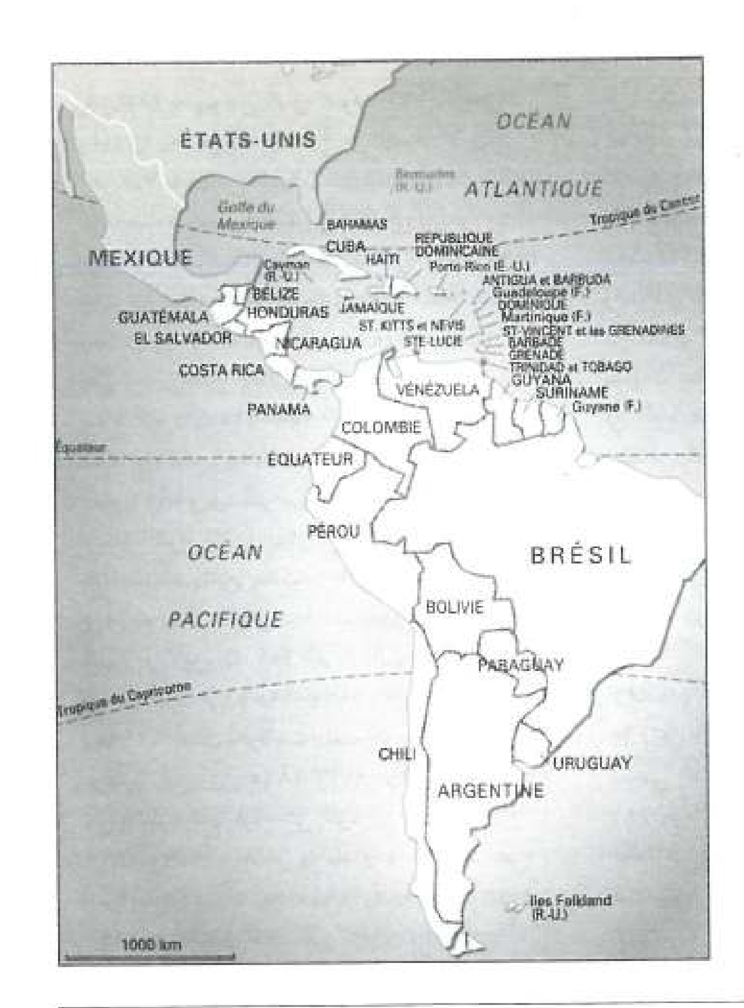
* **ليفيك، رينيه Lévesque, R.** (١٩٢١–١٩٨٧): أبرز شخصية سياسية فرنكوفونية سيطرت على التطورات السياسية في كيبيك لمدة عشر سنوات. أسّس، في ١٩٦٨، الحزب الكيبيكي الداعي لانفصال المقاطعة واستقلالها. رئيس وزراء كيبيك من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٥، وتوصّل، في ١٩٧٧، إلى فرض الفرنسية لغة رسمية وحيدة لكيبيك. خذله الكيبيكيون في الاستفتاء حول سيادة المقاطعة: ٥٩٪ كانوا من الرافضين، مقابل ٤١٪ من القابلين.

بدأ ليفيك مسيرته كصحافي بصفة مراسل حرب لمصلحة الأميركيين في العام ١٩٤٥، ثم في كوريا. عمل، بعدها، في «إذاعة كندا»، ثم شارك في هيئة تحرير «جريدة مونريال»، وأسّس، في ١٩٧٤، جريدة «لوجور».

اعتزل العمل السياسي في ١٩٨٦، وعاد إلى عالم الصحافة حيث استمرّ يكتب وينشر داعيًا للفرنكوفونية، وبصورة خاصة لمصلحة هدفيه الرئيسيين: اللغة الفرنسية والمجموعة الفرنكوفونية (خاصة في كيبيك). مات في مونريال إثر نوبة قلبية.

* **ماكنزي كينغ، ويليام ليون Mackenzie King, W.L.** (١٨٧٤–١٩٥٠): رئيس وزراء وزعيم الحزب الليبرالي. ولد في مدينة كيتشنر (مقاطعة أونتاريو). تزعّم الحزب الليبرالي منذ ١٩١٩. أصبح رئيسًا للوزراء (١٩٢١–١٩٣٠)، ثم (١٩٣٥–١٩٤٨). قاد بلاده نحو التحرّر شبه الكامل إزاء بريطانيا، ما أتاح له أن يوقّع معاهدة تجارية مهمة مع الولايات المتحدة الأميركية في العام ١٩٣٥. عُرف بميله لانتهاج سياسة عزلة تجاه أوروبا، ومع ذلك ألزم كندا الانخراط في الحرب إلى جانب بريطانيا.

* **مولروني، مارتن بريان Mulroney, M.B.** (١٩٣٩–): رجل دولة ورئيس وزراء كندا. ولد في بيكومو (من أعمال كيبيك). محام. زعيم حزب المحافظين، وأصبح رئيس الوزراء في أيلول ١٩٨٤، وفاز في انتخابات ١٩٨٨ العامة. فشل في إعادة دمج كيبيك سياسيًا في الدستور الفدرالي (استفتاء تشرين الأول ١٩٩٢). وقّع مع الولايات المتحدة الأميركية والمكسيك المعاهدة التجارية المعروفة باسم «نافتا» في كانون الأول ١٩٩٢. ولم يتمكن من إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية، فحلت كيم كامبل محله في زعامة حزب المحافظين ورئيسة للوزراء.



كوبا

بطاقة تعريف

الموقع: تقع كوبا (أرخبيل) في البحر الكاريبي. تبعد ٧٧ كلم عن هايتي، و١٤٠ كلم عن جامايكا، و١٩٠ كلم عن الولايات المتحدة (فلوريدا)، و٢١٠ كلم عن المكسيك. وتحتل كوبا موقعًا استراتيجيًا مهمًا جدًا في قلب أميركا الوسطى.

المساحة: أكبر جزر الكاريبي. مساحتها ١١٠٨٦٠ كلم^2. طول شواطئها ٥٧٤٥ كلم. وتحمل البلاد إسم أكبر جزرها «كوبا» التي تُسمّى «تمساح الكاريبي» بسبب شكلها الجغرافي، ومساحتها ١٠٤٩٤٥ كلم^2، بطول معدله ١٢٥٠ كلم، وعرض ١٩١ كلم. وثاني جزر كوبا أهمية هي جزيرة «بنوس» أو جزيرة الصنوبر (Ile des Pins)، ومساحتها ٢٢٠٠ كلم^2. وما يتبقى من إجمالي مساحة كوبا يتوزع على نحو ١٦٠٠ جزيرة صغيرة متناثرة على مقربة من الشواطئ.

العاصمة: هافانا. وأهم المدن سانتياغو دو كوبا، كاماغي، هولغين، سانتا كلارا، غوانتانامو (راجع باب «مدن ومعالم»).

اللغة: الاسبانية (رسمية).

السكان: قدّر عدد سكانها الأصليين من الهنود الأراواك بنحو ١٠٠ ألف في العام ١٤٩٢. أصبح عدد سكانها ١,٥٧ مليون في آخر القرن التاسع عشر، و٤,٧٨ مليون في ١٩٤٣، و١٠,٧٣ مليون في إحصاءات ١٩٩١؛ والتقديرات الحالية (١٩٩٩) تشير إلى أنهم بلغوا نحو ١٢ مليونًا.

نحو ١٢٪ منهم من أصل أسود، و٦٦٪ أبيض، و٢١,٩٪ خلاسيون، و٠,١٪ من أصول آسيوية.
نحو ٣,٥ مليون من السكان كاثوليك (أي انهم تقبّلوا سرّ العماد بحسب الطقس الكاثوليكي، نحو ٦٠٪ منهم في السنوات الأخيرة وخاصة في العام ١٩٩٦، رغم أن النظام شيوعي ملحد، ولكنه سمح بذلك). وهناك نحو ٩٠ ألفًا بروتستانت، و١٢٠٠ يهودي. كان عدد رجال الدين الكاثوليك في كوبا نحو ٨٠٠ عشية نجاح الثورة (١٩٥٨–١٩٥٩)، وتدنّى عددهم إلى ٢٠٠ في العام ١٩٨٦، ليعود ويرتفع فيصبح ٣٢٥ في العام ١٩٩١، ويستمر صعودًا، بعد السماح الرسمي بإعادة الحرية الدينية بدءًا من ١٠ تموز ١٩٩٢.
بلغ عدد المهاجرين الكوبيين إلى الولايات المتحدة في العام ١٩٩٠ نحو ١,٥ مليون (في ميامي ٥٠٠ ألف، في نيويورك ٢٥٠ ألفًا)، الموجة الأولى من الهجرة تعود إلى ١٩٥٩–١٩٦١؛ وبين ١٩٦٢ و١٩٦٥، أقفلت الولايات المتحدة حدودها في وجه موجة ثانية؛ وبين ١٩٦٥ و١٩٧٠، سمحت بجسر جوي لنقل المهاجرين من كوبا إلى ميامي؛ وبين ١٩٧٠ و١٩٧٩، هاجر ما معدله ٤ آلاف شخص سنويًا؛ و١٢٥ ألفًا بين ١٩٨٠ و١٩٨٢؛ و٤٦٧ في ١٩٩٠؛ ونحو ٦ آلاف بين ١٩٩١ و١٩٩٣.

الحكم والحزب: شيوعي. نظام حكم الحزب الواحد (الحزب الشيوعي الكوبي وأمينه العام فيدل كاسترو). تأسس هذا الحزب في العام ١٩٦٥، مكتبه السياسي من ٢٤ عضوًا، ولجنته المركزية من ١٥٠ عضوًا.
وهناك حزبان معارضان: الائتلاف الديمقراطي الكوبي، تأسس في ١٩١١، وكان مرتبطًا بمؤسسة ميامي الكوبية – الأميركية؛ وحزب التشاور الديمقراطي الكوبي، وهو حزب معتدل (مسيحي – ديمقراطي وليبرالي) يدعو إلى الحوار، ويتزعمه أوزوالدو باياس، اليزاردو سانشير (رئيس لجنة حقوق الإنسان) وماريا إلينا كروز.
تعود نشأة الحزب الشيوعي الكوبي إلى العام ١٩٢٥؛ ساعد في وصول باتيستا إلى السلطة في عام ١٩٤٠. وبعد ١٩٥٢، حظّر باتيستا نشاطه. وعندما اندلعت الثورة الكوبية بقيادة كاسترو اتهمها الشيوعيون بأنها عمل انقلابي غير ثوري ولم يتحالفوا معها إلا ابتداءً من منتصف عام ١٩٥٨ عندما أيقنوا من حتمية نجاحها. ورغم ذلك لم يشاركوا فيها. وأخذ النظام الجديد (نظام كاسترو) يتعاون مع كادرات الحزب لبناء الدولة الجديدة، ولم يعلن في البداية عن إيمانه بالعقيدة الشيوعية. لكن النشاط الأميركي المتزايد والمعادي للثورة من جهة، والدعم الذي تلقّته الثورة من الدول الإشتراكية من جهة ثانية، جعلا الطرفين يتقاربان سنة بعد سنة، إلى أن بلغ هذا التوجّه ذروته في العام ١٩٦٥ عندما تمّ رسميًا إنشاء «الحزب الشيوعي الكوبي» و«القيادة الثورية». وفي الاحتفال الذي نُظم لتقديم الحزب الشيوعي الجديد إلى الكوبيين قرأ فيدل كاسترو رسالة الوداع التي كان إرنستو تشي غيفارا قد كتبها معلنًا فيها أنه غادر كوبا نهائيًا ليؤدي مهمة ثورية جديدة في أميركا اللاتينية.

الاقتصاد: تتوزع اليد العاملة الكوبية، قطاعيًا، على: ٢٣٪ في الزراعة (التي تساهم بـ٦٢٪ من الناتج المحلي الصافي)؛ وكذلك ٢٣٪ في الصناعة (تساهم بـ٨٪ من الناتج المحلي الصافي)؛ و٥٠٪ في الخدمات (٢٤٪)؛ و٤٪ في المناجم (٦٪).
تلقّت كوبا مساعدات من الاتحاد السوفياتي بقيمة ٤٠ مليار دولار خلال سنوات ١٩٦١–١٩٨٨، أي ما يعادل ٣٠٪ من دخلها الوطني؛ و٤,١ مليار دولار في ١٩٨٩، و٣,٥ مليار دولار في ١٩٩٠، و٢,٥ مليار دولار في ١٩٩١ (وكانت المساعدة الأخيرة من الاتحاد السوفياتي). وتلقّت من الاتحاد الأوروبي ٦٥٠ مليون دولار في العام ١٩٩٢، و١,٨ مليون في ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٣.
تبلغ المساحة المزروعة من أراضي كوبا ٣ مليون هكتار، منها نحو ١,٣٥ مليون لزراعة قصب السكر، وقد اعترفت اتفاقيات جنيف للعام ١٩٧٧ بكوبا كمصدر أول للسكر في العالم (الكوتا: ٢,٥ مليون طن في السنة من السكر الخام). وبعد زراعة قصب السكر أهمية في كوبا، يأتي الرز، الحمضيات، البطاطا الحلوة، الموز، التبغ، الكاكاو، الذرة والقنب. وغابات كوبا من أشجار الأرز والأكاجو والتك.
أهم المناجم: النيكل (كوبا في المرتبة العالمية التاسعة بإنتاجه)، الحديد، المانغانيز، الكروم، الكوبالت والملح. وفي كوبا كمية من النفط الذي أعدّت لتكريره مصفاة لم تبدأ العمل بعد. وكان قد تمّ بناء ٩٠٪ من مفاعل نووي (بدعم سوفياتي) في منطقة جوراغوا Juragua، وتوقف العمل به في العام ١٩٩١، وعلّق بصورة نهائية في ١٩٩٢. وبدأ تزويد الكوبيين بالكهرباء يُقطع لفترات منذ تشرين الثاني ١٩٩٢.
كانت الصناعة الكوبية مؤممة ١٠٠٪ حتى العام ١٩٩٢.. وأهم الصناعات: السكر، التبغ (٢٨٠ مليون «سيجار» من الذي تشتهر به كوبا في العام ١٩٩٣، معالجة النيكل، الفولاذ والعقاقير.
يتلخص الوضع الاقتصادي في كوبا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بهبوط كبير وسريع في النشاط الصناعي (نحو ٨٠٪، خاصة بسبب فقدان المحروقات)، وبعودة إلى الاهتمام بتربية المواشي والثروة الحيوانية، وبصدور قرارات تحدّد ملكية الدولة بوسائل الإنتاج «الرئيسية»، ثم بدأت تعقبها قرارات أخرى تتيح في المجال أمام ملكيات خاصة صغيرة ومتوسطة، والسماح باستثمارات أجنبية، وبتحرير بعض القطاعات، كما بدا أن كوبا تستعد لإلغاء التخطيط الاقتصادي. كل ذلك في إطار صورة عامة عن مشهدين عامين كبيرين. مشهد أزمة اقتصادية بسبب الحصار الأميركي وانهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان حجم التبادل معه يصل إلى حوالي ٨٠٪، وهو أمر دفع كاسترو للعمل بحزم منذ مطلع الثمانينات على إحداث تغييرات تساعد على النهوض بالاقتصاد الوطني ضمنَ إطار الخيار الاشتراكي الكوبي الذي يرفض مقارنته بالخيار الصيني أو سواه. والمشهد الثاني، اقتصادي – اجتماعي، يذكّر به النظام الكوبي ويعترف به العالم، ومفاده أن الإنجازات التي تحققت تبز جاراتها في بلدان أميركا اللاتينية؛ إذ إن كوبا تخلصت من آفة الأمية بنسبة ١٠٠٪، ولديها نظام ضمان صحي ورعاية اجتماعية يعتبر الأسخى مما هو في بلدان كثيرة مثل كندا والمكسيك وغيرهما، كما أصبحت كوبا تتمتع بكفاءات أكاديمية عالية، وعلى رغم أنها تعاني من أزمات اقتصادية خانقة إلا أنها لا تعاني من مجاعة كما يحصل حاليًا في العديد من بلدان العالم الثالث، وليست لديها كوارث بيئية أو أوبئة، والبطالة قد تكون مقنعة إلا أن الجميع في النهاية يأكلون ويتعلمون ويتطببون ولا يعانون من التسول والتفتيش في مكبات القمامة عن لقمة الخبز كما يحصل في روسيا وغيرها من بلدان أوروبا الشرقية.
لكن هذا الوضع العام قد لا يبقى على «صموده»، وأرقام العام ١٩٩٨–١٩٩٩ تشير إلى تراجع اقتصادي جديد. فالنمو لم يصل إلى ١٪ والجفاف ضرب الإنتاج الزراعي، والأمم المتحدة تتحدث عن نقص غذائي خطير، ما اضطر «البرنامج الغذائي العالمي» إلى منح كوبا مساعدات بقيمة ٢١ مليار دولار. ومحاصيل قصب السكر كانت الأدنى منذ نحو نصف قرن، وأسعار السكر والنيكل هبطت إلى أدنى درجة. والعجز في الميزان التجاري وصل إلى ٢,٥ مليار دولار، أما ميزان المدفوعات فلم يعرف هذا المقدار من العجز بسبب بعض التقدم في قطاع السياحة (١,٥ مليون سائح أنفقوا ما يقارب ١,٨ مليار دولار، إضافة إلى نحو مليار دولار حوّلها المهاجرون الكوبيون في أميركا إلى ذويهم في كوبا. وقد تمّ اكتشاف حقل نفط صغير في كانيسي Canisi (١٥٠٠ برميل يوميًا). وانتهجت الحكومة سياسة التقشف لتخفيض العجز بالميزانية إلى ٢٪ من الناتج الداخلي الصافي، واستمرت في استثماراتها لتحسين البنى التحتية (الهاتف، الغاز، الماء...). وصدرت تشريعات (مطلع العام ١٩٩٩) لمحاربة المخدرات والبغاء، كما صدر «قانون حماية الاستقلال الوطني واقتصاد كوبا» الذي زاد من المراقبة الحكومية على وسائل الإعلام (تصل العقوبة إلى ٢٠ سنة سجن لكل مسؤول عن بث معلومات لا تخضع لمراقبة السلطات). وقد نجحت الدبلوماسية الكوبية، على قاعدة ما أظهرته السياسة الداخلية من اتجاه ليبرالي أو شبه ليبرالي (خاصة في الحقل الاقتصادي)، في تحقيق تقارب مع كندا وبلدان الكاريبي واسبانيا، كما انه لم يسبق لكوبا أن حصلت، بمثل ما حصلت عليه في السنوات الأخيرة، من أصوات داخل المجموعة الدولية (١٤٧ صوتًا في الأمم المتحدة) تطالب الولايات المتحدة برفع حظرها على كوبا. وفي ١٩٩٩، منحت واشنطن إجازات تصدير إلى كوبا لأهداف إنسانية، وقد ضاعفت الأوساط المالية اتصالاتها المباشرة مع كوبا.

نبذة تاريخية

الاستعمار الإسباني: قبل اكتشاف كريستوف كولومبوس للجزيرة في تشرين الأول ١٤٩٢ كانت مأهولة بالهنود الأرواك الذين تتراوح تقديرات المؤرخين لعددهم في كوبا، قبيل الاكتشاف، بين ١٠٠ ألف والمليون نسمة. وتلقى أرواك كوبا قسطًا من حملات الإبادة التي شنّها عليهم المستعمرون الإسبان الذين استقدموا أعدادًا كبيرة من الأفارقة السود للعمل في مزارع قصب السكر والتبغ بحيث أصبحت كوبا بسرعة فائقة أهم مصدر للسكر والتبغ، وأصبحت مدينة لاهافانا أهم مركز لصناعة السفن في البحر الكاريبي، وتزايد عدد سكانها بسرعة، فأصبح في العام ١٧٣٠ نحو ٣٠ ألفًا (المدينة الأميركية الثالثة، في حينه، بعد مكسيكو وليما).

في العام ١٧٦٢، وفي إطار التنافس الاستعماري، احتلت القوات الانكليزية لاهافانا، وبقيت إلى نهاية القرن (الثامن عشر)، فرجع إليها الإسبان، وبسطوا حكمهم في كامل الجزيرة بأساليب قمعية إلى العام ١٨٩٩. وقد أدّى طول مدة الاستعمار إلى تغيير جوهري في تركيبة السكان، إذ أصبحت غالبيتهم الساحقة من المولّدين البيض (كريول Créoles)، أي الإسبان المولودين في كوبا.

إنجازات نحو الاستقلال: مع مطلع القرن التاسع عشر، بدأ الكوبيون، بمن فيهم؛ لا بل على رأسهم الكريول أنفسهم، يخوضون المعارك، السياسية والعسكرية، من أجل الاستقلال. وقد واجهتهم السلطات بنظام قمعي صارم، خاصة بعد موت الملك الاسباني فرديناند السابع، فأعدمت السلطات في الجزيرة الآلاف من المطالبين بالاستقلال ورمت جثثهم في قلعة إلمورو El Moro. ففرّ الآلاف من الكوبيين إلى الولايات المتحدة الأميركية حيث أسّسوا منظمات سرّية أبقت على جذوة المطالب الاستقلالية. ورغم القمع توصل الاستقلاليون، في الفترة الممتدة من ١٨١٦ إلى ١٨٨٠، إلى تحقيق مكاسب أهمها:

- كسر الاحتكار الاسباني للتبغ الكوبي (١٨١٦).
- الحصول على الحرية العامة للتجارة (١٨١٨).
- توقيع معاهدة سلام بين الثوار، بقيادة كارلوس مانويل سيسبيدس، واسبانيا، في ١٨٧٨، حصلت كوبا بموجبها على نوع من الاستقلال الذاتي وأصبحت ممثلة داخل البرلمان الاسباني (الكورتيس Cortes) في مدريد.
- إلغاء نظام العبودية (١٨٨٠)، وإعتاق ٥٢٨٨٠٠ زنجي، أي حوالي ثلث السكان البالغ عددهم، آنذاك، نحو ١,٦٣٢ مليون نسمة.

خوسيه مارتي José Marti: في ١٨٩٢، أسّس الشاعر والأديب خوسيه مارتي «الحزب الثوري الكوبي» الذي وصفه مؤسسه بأنه «ديمقراطي شعبي»، وانه «مناهض للامبريالية وللدكتاتورية الاسبانية». وفي ١٨٩٥، أصدر مارتي وماكسيمو غوميز (قائد ثوري آخر) بيان «مونتي كريستي» الذي يعلن فيه الحرب على اسبانيا. ونزل الثوار، بقيادة مارتي، على الشواطئ الكوبية قادمين من سان دومنغ St Domingue، وخاضوا معارك مع الجيش الاسباني قُتل خلالها مارتي (١٨٩٥) فانتفض الكوبيون في ثورة عارمة اضطرت اسبانيا إلى إرسال ٢٠٠ ألف جندي لنجدة المائة ألف الموجودين في الجزيرة.



الكاتب خوسيه مارتي

وخوسيه مارتي (١٨٥٣–١٨٩٥) أديب وشاعر ومفكر وسياسي كوبي، ولد في لاهافانا. بدأ نضاله في ١٨٦٩ مع إصداره «صحيفة الوطن الحر»، فسجن، ونفي إلى اسبانيا حيث تابع دراسته للحقوق في الجامعة المركزية لمدريد. عمل صحافيًا ومدرّسًا في المكسيك وغواتيمالا وفنزويلا، وعاد إلى كوبا في ١٨٧٥، وطرد منها مجددًا في ١٨٧٩ بتهمة «التآمر». وابتداءً من ١٨٨٤ كرّس مارتي نفسه لـ«مشروعه الثوري»، وتوصل إلى تأسيس «الحزب الثوري الكوبي»، وقيادة ثورة تحرير أجهضها التدخل الأميركي وانتقال كوبا إلى النفوذ الأميركي (كما سنرى تاليًا). وأبرز ما اشتهر به أنه مفكر إنساني، وبالدرجة نفسها مفكر «أميركي لاتيني»، إذ وجد أن لكوبا قواسم مشتركة مع أميركا اللاتينية، وهي قواسم غير موجودة مع أوروبا وأميركا الشمالية. لذلك اعتبره الكثيرون اليوم أنه «أب الفكر الأميركي – اللاتيني الغيفاري»، خاصة من خلال شعاره الشهير «أميركتنا» Notre Amérique الذي أطلقه في مكسيكو (١٨٩١)، ومن خلال دعوته الصريحة: «يجب أن تتحرر كوبا من الاسبان والولايات المتحدة»، ورفضه مشاركة الولايات المتحدة في حرب الاستقلال: «فإذا نجحت كوبا فمن يخرج الولايات المتحدة. وفي مؤتمر بلدان أميركا اللاتينية الذي انعقد سنة ١٨٩١، وكممثل للأوروغواي، عارض مارتي كل علاقات التبادل الاقتصادية، وكان أول من وقف بصلابة ضد الولايات المتحدة: «لا يمكن أن يخرج من مؤتمرنا أي شيء عملي إذا لم يتجاوب مع مصالح الولايات المتحدة، التي ليست مصالحنا نحن».

تدخّل الولايات المتحدة وسيطرتها: الثورة العارمة في كوبا بعد مقتل خوسيه مارتي، والنقمة الشعبية على الحكم الإسباني، وانفجار الطراد الأميركي «ماين» Maine في ميناء لاهافانا (شباط ١٨٩٨) الذي أرسلته الولايات المتحدة لـ«حماية أرواح وأملاك الجالية الأميركية»، كل ذلك شكل ذريعة لإعلان الولايات المتحدة الحرب على اسبانيا التي استسلمت قواتها (١٢ آب ١٨٩٨) بعد معارك، والتي وافقت في اتفاقية باريس (١٠ كانون الأول ١٨٩٨) على التخلي عن كوبا، كما تخلت في الوقت نفسه عن بورتو ريكو والفيليبين. وفي مطلع ١٨٩٩، انتقل الحكم في كوبا إلى حاكم أميركي يساعده بعض الوجهاء الكوبيين. ورغم احتجاج الثوار الكوبيين على ذلك، فقد أعلن الرئيس الأميركي ماكنلي «أن كوبا يجب أن تظل مرتبطة مع الولايات المتحدة بروابط قوية».

في ٢١ شباط ١٩٠١ صدر دستور للبلاد أنهى نظام الإدارة العسكرية الأميركية للبلاد، لكن بعد أقل من شهر واحد، ضغطت الولايات المتحدة على الجمعية التأسيسية الكوبية لتصادق على تعديل دستوري قدّمه النائب أورفيل بلات يخوّل الأميركيين التدخل في كوبا في حالات عديدة جعلت، في الواقع، من كوبا «محمية أميركية» سواء لجهة الامتيازات السياسية أو الامتيازات الاقتصادية؛ إضافة إلى منح الولايات المتحدة قاعدة غوانتانامو Guantanamo البحرية إلى الأبد. وقد استمرت هذه الهيمنة الأميركية في مختلف عهود الرؤساء الكوبيين بدءًا من الرئيس الأول توماس إيسترادا بالما (انتخب في العام ١٩٢٥ واستمر إلى ١٩٣٣). وبعده الرئيس مانويل دي سبيديس الذي دام حكمه أقل من شهر واحد (٦ آب – أيلول ١٩٣٣) إذ أطاحه انقلاب عسكري (أيلول ١٩٣٣) قادته مجموعة من ضباط الصف من بينهم باتيستا Batista. وكانت البحرية الأميركية تتدخل لإخماد الانتفاضات الشعبية المتتالية، خاصة في الأعوام ١٩٠٦ و١٩٠٩ و١٩١٧ و١٩١٩.

انقلاب ٥ أيلول ١٩٣٣: نادى الضباط الانقلابيون ببناء «كوبا جديدة»، ولقوا ترحيبًا شعبيًا، خاصة بعد أن عيّنوا رامون غراو سان مارتن رئيسًا فأحدث تغييرات مهمة خلال مدة حكمه التي لم تدم أكثر من أربعة أشهر (إنشاء وزارة للعمل، تأميم الكهرباء، استقلالية الجامعة، إعطاء حق التصويت للمرأة)، إذ اضطر إلى الاستقالة تحت ضغط الضباط الذين يتزعمهم باتيستا، فيما استمر هو يناوئهم متزعمًا جناحًا سياسيًا مدنيًا حتى بدء حكم باتيستا في ١٩٤٠.

وكان باتيستا قد بدأ يلعب دورًا رئيسيًا في الحياة السياسية الكوبية منذ أن أصبح قائدًا للجيش في العام ١٩٣٣ (إثر انقلاب ٥ أيلول). فقد كان يعيّن الرؤساء ويعزلهم (سان مارتن، كارلوس مانديتا، ميكيل ماريانو غوميز، لاريدو برو).

حكم باتيستا: في ١٩٤٠، جرت انتخابات رئاسية فاز بها قائد الجيش فولجينسيو باتيستا إي زالديغار (عُرف اختصارًا باسم «باتيستا» فقط) بأغلبية الأصوات، بما فيها أصوات الشيوعيين الذين دفعهم الاتحاد السوفياتي إلى هذا الموقف، إذ كان حليفًا للدول الغربية في الحرب. لكن الحزب الشيوعي الكوبي دفع ثمنًا باهظًا نتيجة ذلك الموقف السياسي، فهبط عدد أعضائه من ٨٧ ألفًا في ١٩٤٢ إلى ٧ آلاف عضو فقط في ١٩٥٩، وبعد أن كان يشرف بشكل شبه كامل على الحركة النقابية في ١٩٣٩، فإنه لم يحصل إلا على ١٧٠ مقعدًا من مجموع ٣٢٤٠ مقعدًا في مؤتمر كونفدرالية العمال الكوبيين CTC المنعقد في ١٩٥٩.

في انتخابات تشرين الأول ١٩٤٤، أظهر باتيستا احترامًا للدستور ولإرادة الناخبين، وترك الرئاسة للفائز بها رامون غراو سان مارتن. وفي انتخابات ١٩٤٨، فاز كارلوس بريو سوكاراس (مولود ١٩٠٣، ومات منتحرًا في ١٩٧٧) بدعم من الولايات المتحدة؛ وفي السنة ما قبل الأخيرة من ولايته (أي في ١٩٥١) وقع حادث ترك أثرًا كبيرًا على الحياة السياسية الكوبية، إذ وجّه إدواردو شيباس، مؤسس الحزب الأرثوذكسي، نداء إلى الكوبيين يدعوهم فيه إلى الوعي واليقظة والنهوض بالبلاد، ثم ينتحر.

كان باتيستا، خلال السنوات الثماني هذه، مقيمًا في ميامي (فلوريدا)، وناسجًا لمختلف أوجه الروابط والعلاقات مع أوساط الأعمال غير الشرعية. وإزاء تردي الأوضاع الكوبية الداخلية والنقمة المتزايدة على حكم الرئيس سوكاراس، دعمت الولايات المتحدة انقلابًا عسكريًا دعا باتيستا لتسلّم الحكم في ١٠ آذار ١٩٥٢.

بدأ باتيستا، لتوّه، بتطبيق حكم لا يخدم إلا مصالح رجال الأعمال الأميركيين. فأصبحت الشركات الأميركية، في ١٩٥٨، تسيطر على ٩٠٪ من المناجم والمزارع الكوبية، وعلى ٤٠٪ من صناعة السكر، و٨٠٪ من الخدمات العامة، و٥٠٪ من خطوط السكك الحديدية، كما تسيطر، بمشاركة الشركات الانكليزية، على كامل الصناعة النفطية. الأمر الذي أدّى إلى نقمة شعبية عارمة، تُرجمت، في مرحلة أولى، إلى انتفاضة ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٣، وفي مرحلة ثانية، إلى ثورة مسلّحة بدأت في ١٩٥٦ وانتهت مظفرة في مطلع ١٩٥٩.

انتفاضة ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٣ (فيدل كاسترو): مع هذه الانتفاضة، لا بل قبلها بشهور قليلة بدأت مسيرة الزعيم الكوبي فيدل كاسترو الثورية. فبعد انقلاب باتيستا، وفي جوّ مشحون بالنقمة عليه ترجمه تأسيس عدة منظمات سرّية تجاوزت الأحزاب التقليدية بما فيها الحزب الشيوعي، رفع محامٍ شاب هو فيدل كاسترو Fidel Castro قضية إلى المحكمة العليا ضد باتيستا الذي «اغتصب السلطة بطريقة غير شرعية». ولما لم تكترث السلطات للقضية، جمع كاسترو ١٢٠ مقاتلًا حوله (بينهم أخوه راؤول كاسترو) وقادهم في هجوم على ثكنة مونكادا Moncada العسكرية في مدينة سانتياغو، فقتل عدد كبير

منهم، واعتقل عدد آخر، من بينهم فيدل كاسترو بعد أربعة أيام من الاختفاء في جبال سييرا مايسترا Sierra Maestra. واغتنم كاسترو فرصة تقديمه للمحاكمة ليحاكم باتيستا ونظامه ويعلن في الوقت نفسه برنامجه السياسي الوطني. فحكم عليه بالسجن ١٥ سنة في جزيرة بينوس. إلا أن باتيستا، الذي لم يعره اهتمامًا كبيرًا، عفا عنه بعد سنتين بمناسبة إعادة انتخابه للرئاسة في الأول من تشرين الثاني ١٩٥٤، وأطلق سراحه في أيار ١٩٥٥.

الثورة (كاسترو وغيفارا): اتجه كاسترو، فور خروجه من السجن، مع بعض أنصاره، إلى المكسيك ليهيئ ضربة ثانية ضد الدكتاتورية في بلاده. وهناك تعرّف على الطبيب الأرجنتيني الشاب أرنستو تشي غيفارا Che Guevara، وأسّس حركة ٢٦ تموز تخليدًا للانتفاضة الأولى، وأخذ يعدّ العدّة لإشعال نار الثورة. وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٦، ركب البحر بصحبة ٨١ من رجاله على ظهر السفينة «غرانما» Granma متجهًا إلى كوبا بعد أن اتفق مع «المجلس الثوري» الذي تولّى مهام القيام بإضرابات وتظاهرات في الوقت المحدد لنزول الثوار على البر. وكان شعار الثورة «سنعيش هذه السنة أحرارًا أو سنموت شهداء». وفي نهاية ١٩٥٦، انطلقت الرصاصة الأولى للثورة الكوبية المسلّحة في جبال سييرا مايسترا في الطرف الشرقي للجزيرة واستجاب لها الفلاحون بسرعة. ثم فتحت جبهة ثانية في جبال سييرا ليكامبراي في وسط الجزيرة، وجبهة ثالثة بقيادة راؤول كاسترو في شمال سانتياغو. وأخذت الثورة تزحف شيئًا فشيئًا من الشرق إلى الغرب وتضيق الخناق على القوات الحكومية.

وفي خريف ١٩٥٨، أجرى باتيستا انتخابات هزلية (لم يكن من حق الشعب الكوبي المشاركة بها)، فلاحت «هزيمته الموشكة». وفي يوم عيد الميلاد من السنة نفسها (١٩٥٨)، تمكن الثوار،



أرنستو تشي غيفارا

بقيادة غيفارا، من احتلال مدينة سانتا كلارا، وهي أكبر مدينة في وسط البلاد، ثم بدأوا على الفور مسيرة متمردة نحو العاصمة هافانا. وبدأ باتيستا يطلق التهديد إثر التهديد بأنه سوف يلجأ إلى أعلى درجات العنف لكي يسحق الثورة؛ غير أنه سرعان ما أدرك أنه لم يعد قادرًا على المقاومة وأن لا أحد على الجزيرة يريد أن يسانده. واندلع في كوبا، في اليوم الأخير من ١٩٥٨ إضراب عام شلّ الحركة في البلاد، وتواكب مع وصول طلائع قوات غيفارا إلى هافانا، وتمكنت اللجان الثورية، بسرعة فائقة، من السيطرة على الأحياء والمؤسسات، وراحت قوات الجيش تنضم إلى الثوار الذين بدأوا بتجميع ضباط الجيش المعادين لهم وإعدامهم. وفي اليوم الأول من ١٩٥٩، فرّ باتيستا إلى الخارج ولجأ إلى جزيرة سان دومانغ. وفي ٤ كانون الثاني (١٩٥٩) دخل غيفارا إلى العاصمة، وبعد أربعة أيام التحق به فيدل كاسترو بعد مسيرة طويلة ومظفرة تزيد على ألف كلم.

الأيام والأسابيع الأولى لحكم الثورة وموقف الولايات المتحدة: لم تحرّك الولايات المتحدة ساكنًا أمام ما يحدث، لإدراكها أن باتيستا صار

عبئًا عليها لكثرة مفاسده ومفاسد إدارته، ولأن بيانات اللجان الثورية راحت تؤكد، وبكل وضوح، أن إزاحة باتيستا عن الحكم لا تعني أي مساس بأي من المصالح الأميركية الشمالية في كوبا، ولأن الثوار سارعوا إلى تعيين مانويل أوروسيا M. Urrutia المعروف بصلاته مع واشنطن رئيسًا مؤقتًا للبلاد. فعيّن هذا ميرو كاردونا Miro Cardona رئيسًا للوزراء.

واستمرت الولايات المتحدة مرتاحة (ومترقبة) لمجريات الأمور حتى بعد أن تبين أن القائد الحقيقي للثورة هو فيدل كاسترو، إذ كان يتمتع بسمعة طيبة في أوساط الليبراليين الأميركيين، وحتى عندما تولّى كاسترو بنفسه رئاسة الحكومة في ١٥ شباط (١٩٥٩)، واتخاذه فورًا إجراءات جذرية مثل مراقبة الأسعار ومقاومة ألعاب القمار وشتى أنواع الفساد.

عهد كاسترو
من ١٩٥٩ إلى اليوم، ربيع ٢٠٠٠

بداية العداء الأميركي: بعد أسابيع قليلة بدأ الموقف الأميركي، إزاء حكم الثورة، يتجه بسرعة نحو العداء الكامل. ففي آذار ١٩٥٩، بدأ كاسترو يعلن عن أن هدفه الأساسي هو التحرر الاقتصادي، ما يقتضي إعادة النظر في العلاقات الكوبية - الأميركية وتنويع الإنتاج بدل الاعتماد على منتوج واحد هو السكر. ورغم التطمينات التي ما انفك كاسترو يقدمها للولايات المتحدة سواء أثناء زيارته لواشنطن ونيويورك (نيسان ١٩٥٩) أو في خطبته أثناء انعقاد المجلس الاقتصادي لمنظمة الدول الأميركية (٢ أيار ١٩٥٩ في بيونس أيرس)، فإن الاحتكارات الأميركية الكبرى بدأت تشعر بالخوف على مصالحها في كوبا خاصة بعد إصدار قانون الإصلاح الزراعي في ١٧ أيار ١٩٥٩، الذي جعل ٤٠٪ من الأراضي الزراعية تدخل ضمن القطاع العام، فحرّكت أجهزة الإعلام الأميركية التي شنّت حملة شعواء ضد «دكتاتورية كاسترو الرهيبة التي لا تختلف عن دكتاتورية باتيستا».

الحصار الأميركي لكوبا: رفضت الولايات المتحدة، في ١٩٦٠، شراء كمية السكر المخصصة لها وقدرها ٧٠٠ ألف طن، فأسرع الاتحاد السوفياتي بشرائها لمساعدة كوبا (وكان الحزب الشيوعي الكوبي بزعامة كاسترو لم يقم بعد، ولا كان كاسترو قد تبنى الماركسية). فأقدم كاسترو على التأميم بدءًا بمصانع السكر وشركة الهاتف الأميركية ومصافي النفط. وضغطت الولايات المتحدة على منظمة الدول الأميركية لإدانة كوبا. وفي تشرين الأول ١٩٦٠، أمّم كاسترو ٣٨٢ شركة أجنبية. وبعدها بأيام فرضت الولايات المتحدة الحصار الاقتصادي ثم أعقبه في ٣ كانون الثاني ١٩٦١ قطع العلاقات الدبلوماسية.

حادثة خليج الخنازير (١٧ نيسان ١٩٦١): أثناء زيارته للولايات المتحدة (نيسان ١٩٥٩) اجتمع كاسترو بنائب الرئيس الأميركي (ايزنهاور) آنذاك ريتشارد نيكسون الذي أعدّ تقريرًا عن تلك المحادثات وعن شخصية كاسترو انتهى فيه إلى ضرورة قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد كوبا. لكن واشنطن فضلت الضغط الاقتصادي والسياسي لإسقاط النظام الكوبي الجديد. لكن الولايات المتحدة وجدت نفسها، بدءًا من شباط ١٩٦٠، أمام وضع جديد عندما أعلن الاتحاد السوفياتي دعمه الكامل لخطة التصنيع الكوبية، ما يعني امتداد النفوذ السوفياتي إلى مقربة من الحدود الأميركية. وفي ٧ آذار ١٩٦٠، وافق الرئيس أيزنهاور على أن تشكل وكالة المخابرات المركزية وحدات عصابات من المنفيين الكوبيين بهدف استخدامها لإسقاط حكم كاسترو، ومن خلال غزو حقيقي وليس بأسلوب حرب العصابات. وتقرر أن تتم العملية قبل انتخابات الرئاسة الأميركية في تشرين الثاني ١٩٦٠. ولأسباب فنية تأجلت العملية

إلى ما بعد انتخابات الرئاسة التي فاز بها جون كينيدي. وللحفاظ على سرّية العملية تمّ تدريب المنفيين الكوبيين في غواتيمالا بعيدًا عن ولاية فلوريدا حيث تعيش أغلبيتهم. وفي ٢ نيسان (١٩٦١)، نُقلت وحدات الغزو من غواتيمالا إلى نيكاراغوا لتكون في مواجهة خليج الخنازير، هدف الغزو في الجزيرة الكوبية. كما أعدّت وكالة المخابرات المركزية عناصر من المنفيين الكوبيين لتشكيل «الحكومة الكوبية المؤقتة». وفي ١٥ نيسان (١٩٦١) قصفت الطائرات الأميركية المموهة مطارات سانتياغو، وسان أنطونيو دي لوس بانوس، وسيبرا ليبرتاد في كوبا.

وفي ليلة ١٦-١٧ نيسان ١٩٦١، بدأ الغزو، وأقام الغزاة على وجه السرعة رأس جسر في خليج الخنازير، وأعلنت واشنطن عنه، فهبّ الكوبيون يعضدون نظامهم وقواتهم المسلّحة، على عكس ما افترضت الخطة الأميركية. وانتهت المعركة بعد يومين (أي في ١٩ نيسان) بفشل ذريع مُني به الغزاة، وأُسر منهم أكثر من ١٢٠٠ مقاتل. وتقدم كاسترو بعرض للحكومة الأميركية يقضي باستبدال كل أسير لديه بجرّار زراعي. وبهذا نجح في مدّ كوبا بعشرات الجرّارات مقابل الإفراج عن بعض الكوبيين الأسرى.

وبهذا الانتصار ازدادت الثورة الكوبية رسوخًا، وازداد كاسترو قوة وعزّز سمعته كقائد ثوري بارز في العالم، في حين تعمقت الخلافات في صفوف معارضي الثورة الكوبيين، وتبخرت أحلامهم في معاودة غزو الجزيرة. كما أدّى فشل الغزو إلى إعادة تنظيم شامل في قيادة وكالة المخابرات المركزية الأميركية ومجلس الأمن القومي ولجنة رؤساء هيئة الأركان الأميركية.

أزمة الصواريخ الكوبية (تشرين الأول ١٩٦٢): تواصل التوتر بين كوبا والولايات المتحدة إلى أن وصل ذروته في تشرين الأول ١٩٦٢ إبان أزمة «الصواريخ الكوبية» التي حُلّت حسب الرغبة الأميركية إلى حدّ كبير، فعوّضت الولايات المتحدة بهذا الانتصار السياسي ما كانت قد خسرته قبل نحو سنة ونيف في حادثة خليج الخنازير.

في ١٣ أيلول ١٩٦٢، أعلن الرئيس الأميركي جون كينيدي، في مؤتمر صحافي: «إذا أصبحت كوبا قاعدة عسكرية عدوانية، فإن الولايات المتحدة ستتدخل». ثم ما إن مضت أسابيع قليلة حتى أعلن كينيدي (٢٢ تشرين الأول ١٩٦٢) ان لدى حكومته من القرائن ما يثبت نشر صواريخ سوفياتية في كوبا وأعلن الحظر الشامل ومحاصرة الجزيرة.

كانت تلك هي الذروة التي أوصلت الحرب الباردة إلى درجة هائلة من السخونة والعالم إلى شفير حرب عالمية ثالثة. لكن في ٢٤ من الشهر نفسه، لمس الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت استعداد موسكو لإيجاد مخرج للأزمة، وأكثر من ذلك أمرت موسكو، في اليوم نفسه، سفنها بالتراجع بعد أن كانت عازمة على محاولة خرق الحصار، ما يعني انفجار فتيل الحرب بين الجبارين. فتنفس العالم الصعداء. أما كينيدي فإنه استجاب فورًا للبادرة السوفياتية، فسمح لناقلة نفط رومانية بالوصول إلى كوبا. وبعد يومين، بعث الزعيم السوفياتي خروتشوف رسالة هادئة إلى كينيدي اقترح عليه فيها إيجاد مخرج للأزمة. فأصرّ كينيدي على ضرورة إزالة قواعد الصواريخ السوفياتية من كوبا قبل التوصل إلى أي اتفاق. ووافق خروتشوف على ذلك، وأصدر أوامره في البدء بتفكيك الصواريخ وقواعدها اعتبارًا من ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٢. وحيّا جون كينيدي بادرة خروتشوف واعتبرها «إنجازًا مهمًا من أجل سلام العالم». وبعد شهرين تميزا بتوتر شديد وبتهديدات متبادلة بين كاسترو وكينيدي، جرى التوافق بين كوبا والولايات المتحدة على تخفيض حدة التوتر بينهما، وتوصلتا في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٢ إلى اتفاق تطلق كوبا بموجبه سراح ١١١٣ أسيرًا لديها من الأميركيين والكوبيين المعادين لكاسترو، على

أن تقدم لها واشنطن في المقابل ما قيمته ٥٣ مليون دولار من الأدوية والحليب وطعام الأطفال.

والجدير ذكره أن فرقة للمشاة السوفياتية المؤللة كانت أُرسلت إلى كوبا في كانون الأول ١٩٦٢ عقب أزمة الصواريخ، وكانت مهمتها المساهمة في تدريب القوات الكوبية والتصدي لأي غزو جنبًا إلى جنب مع القوات الكوبية (بقيت هذه الفرقة في كوبا، وغادر آخر عناصرها على ظهر سفينة الشحن الروسية «يوري غاغارين» في ٣ تموز ١٩٩٣).

تداعيات أزمة الصواريخ الكوبية، الوضع الكوبي: لفهم تداعيات (نتائج) أزمة الصواريخ الكوبية التي امتدت إلى سنوات طويلة بعد الأزمة لا بدّ من نظرة عامة تعرّف، ولو لمامًا، بالوضع الكوبي، أو بما كان قد أنجزته الثورة الكوبية إلى حين اندلاع الأزمة، فمكّنت هذه الإنجازات كوبا ليس من الصمود فحسب بل من القيام بدور ريادي على الساحة العالمية.

كانت سنة ١٩٥٩ سنة الإصلاح الزراعي وفي سنة ١٩٦٠ جرى تبنّي النظام الإشتراكي والسيطرة على الاقتصاد الوطني حيث لم تنته السنة حتى أصبحت ٦٠٠ شركة كوبية وأجنبية تمثل ٨٠٪ من الصناعة الكوبية تحت إشراف الدولة. وكانت سنة ١٩٦١ سنة التعليم ومحاربة الأمية (نجح النظام في القضاء عليها بسرعة قياسية) إذ حُوّلت الأبنية الخاصة التي بناها باتيستا للمتعة وكذلك بعض الثكنات العسكرية (مثل ثكنة مونكادا) إلى مراكز لمحو الأمية وإلى مجمعات تعليمية. وفي سنة ١٩٦٢، وُضعت الخطة الاقتصادية الاشتراكية التي كان التصنيع عمودها الفقري والتي تولّى تشي غيفارا وضعها والإشراف على تطبيقها بصفته وزير الصناعة.

وكان قد تمّ، في ١٩٦١، إنشاء جبهة موحّدة لإدارة الحكم تضمّ حركة ٢٦ تموز (حركة فيدل كاسترو) والمجلس الثوري والحزب الشيوعي الكوبي تحت إسم «المنظمات الثورية الموحدة». وفي ١٩٦٢، أصبحت تلك الجبهة تسمّى «الحزب الموحد للثورة الاشتراكية» الذي تحول في ما بعد إلى «الحزب الشيوعي الكوبي» برئاسة فيدل كاسترو الذي تبنّى الماركسية بعد أن صفّى العناصر الشيوعية القديمة الانتهازية (وفي ما بعد، وضع كاسترو خطًا مستقلًا للحزب سمّاه ابتداءً من ١٩٦٧ «الطريق الثالث ضمن المعسكر الاشتراكي»).

الكاستروية أو «التجربة الكوبية»: كانت نتائج أزمة الصواريخ مهمة جدًا بالنسبة إلى كوبا. فاطمأن كاسترو من حصول القادة السوفيات من الأميركيين على وعد والتزام بعدم الهجوم على كوبا عسكريًا. ومع ذلك، عمل الأميركيون على تسليح رجال العصابات المناهضين لكاسترو والمنتشرين في المناطق الجبلية من كوبا (باستثناء سلسلة جبال سييرا مايسترا، مهد الثورة)، والذين اضطر كاسترو لشن معارك ضارية ضدهم، كثيرًا ما وُصفت بأنها كانت أعنف وأشد شراسة من المعارك التي خاضها الثوار ضد قوات باتيستا.

ومقابل الوعد الذي قطعه الأميركيون للسوفيات بعدم التدخل العسكري في كوبا، بدا في حينه (والغالب اليوم أنه مؤكد) أن فيدل كاسترو والاتحاد السوفياتي قد التزما بدورهما عدم مساعدة الحركات الثورية الآخذة في النمو في أميركا اللاتينية. وهذا ما يفسّر «اختفاء» تشي غيفارا، رفيق كاسترو، في العام ١٩٦٥، ورحيله عن كوبا ساعيًا وراء تأجيج الثورات المناهضة للأمبريالية الأميركية في أميركا اللاتينية وفقًا لأنموذج الثورة الكوبية التي انطلقت من جبال سييرا مايسترا. ولكن محاولة غيفارا سرعان ما فشلت، وقد واجهها هذه المرة تيقظ المخابرات الأميركية وسهرها على عدم الوقوع في المفاجأة مرة جديدة. فتمكنت، في تشرين الأول ١٩٦٧، من الإيقاع بغيفارا ورفاقه، وإعدامه في بوليفيا.

إن الشخصية الثورية، الإنسانية الرومانسية التي طبعت فيدل كاسترو، وخاصة رفيقه أرنستو

تشي غيفارا، وموقع كوبا القريب جدًا من الولايات المتحدة ووضعها المهدد دائمًا وإنجازات نظامها الثوري ووقع هذا النظام وتأثيره في طول أميركا اللاتينية وعرضها، كل هذه الأمور جعلت الأوساط الثقافية في العالم، وخاصة في أوروبا، تبدي اعتبارًا وإعجابًا بما أسمته «كاستروية» أو «غيفارية» أو «تجربة كوبية».

مؤتمر القارات الثلاث (٣–١٥ كانون الثاني ١٩٦٧): عقد هذا المؤتمر في هافانا، وهو الأول في نوعه، ودعت إليه منظمة دُعيت «مؤتمر القارات الثلاث»، وقد جمع المؤتمر ٥٧ وفدًا عن الحركات الثورية في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. فأصبح إسم «المنظمة» أو المؤتمر مرادفًا لـ«العالم الثالث»، ولعب فيدل كاسترو دورًا رئيسيًا في اعتبار أميركا اللاتينية مدرجة في إطار هذا العالم. وقد مكن المؤتمر فيدل كاسترو من أن يطل على العالم كسياسي محنّك بدعوته إلى مزج التأمل السياسي بالبعد الايديولوجي بالعمل الثوري المسلّح. فاعتبرت هذه الدعوة، في حينه، غمزًا من قناة رفيقه تشي غيفارا الذي اختار تغليب «التأمل» و«الرومانسية الثورية».

والجدير ذكره أن الحزب الاشتراكي الكوبي كان قد تحول إلى «الحزب الشيوعي الكوبي» قبل ثلاثة أشهر من انعقاد مؤتمر القارات الثلاث، وكان ذلك (كما انعقاد المؤتمر) دليلًا على ازدياد التقارب مع موسكو.

وفي آب من السنة نفسها (١٩٦٧)، انعقد في هافانا المؤتمر الأول لتضامن شعوب أميركا اللاتينية.

التخلي عن نقد سياسة التعايش السلمي وانفراج في العلاقات مع الولايات المتحدة: تفاقمت المصاعب الاقتصادية، فاضطر كاسترو إلى أن يطور علاقاته بالاتحاد السوفياتي نحو مزيد من التوثيق. فكان موقفه معتدلًا إزاء أحداث تشيكوسلوفاكيا (آب ١٩٦٨)، كما وقّع معاهدات تقنية وتجارية مع السوفيات في نهاية ١٩٦٩، وأرسل مندوبًا لحضور مؤتمر الأحزاب الشيوعية في موسكو (حزيران ١٩٦٩)، وتخلى عن نقده سياسة التعايش السلمي التي كان الاتحاد السوفياتي ينادي بها.

وجاءت ندوة منظمة الدول الأميركية في كيتو (الإكوادور، ١٩٧٤) لتؤكد انفتاحًا بدأ منذ ١٩٦٨ عندما أخذت عدة دول في أميركا اللاتينية، خاصة التشيلي وفنزويلا، تقوم بعمليات جس نبض المسؤولين الكوبيين بموافقة الولايات المتحدة بقصد تطبيع العلاقات معها. ولم ينقص كوبا، في ندوة كيتو إلا صوتان لتعود إلى المنظمة. ومع ذلك، فُتحت المبادلات التجارية بين كوبا والدول التي صوتت لمصلحتها. وتمّت إعادة تطبيع العلاقات مع دول أميركا اللاتينية في ١٩٧٥–١٩٧٦، في أعقاب المؤتمر السنوي لمنظمة تلك الدول الذي انعقد في أيار ١٩٧٥ في واشنطن، ومؤتمر سان خوسيه (كوستاريكا، تموز ١٩٧٦) الذي ترك للدول الأعضاء حرية الاختيار في إعادة العلاقات مع كوبا. فوضع هذا القرار حدًا للحصار الاقتصادي والسياسي المفروض على كوبا منذ بداية الستينات، مع العلم أن عدة دول لم تقطع نهائيًا علاقاتها مع كوبا مثل التشيلي والأرجنتين وبانانا وجامايكا.

التدخل الكوبي في أفريقيا وأميركا اللاتينية وانعكاسه على العلاقات مع الولايات المتحدة: تدخلت القوات الكوبية (في تشرين الأول ١٩٧٥) إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير أنغولا الماركسية اللينينية المؤيدة للاتحاد السوفياتي، وخاضت معها المعارك إلى أن قامت حكومة تقدمية في أنغولا. وجاء هذا التدخل فور انسحاب القوات البرتغالية من أنغولا. لكن تهديدًا آخر للحكم في أنغولا جاء من جانب جنوب أفريقيا، بدأ، واستمر سنوات طويلة. واشتركت القوات الكوبية في أنغولا إلى جانب ثوارها في هجوم على زائير– الكونغو

(١٩٧٧) ما دفع بالرئيس موبوتو إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع كوبا. وأرسلت كوبا كذلك قوات إلى اثيوبيا (لدعم الرئيس الاثيوبي منغيستو هايلي مريام). وبقيت قوات كوبية تقدر بحوالى ٤٥ ألف رجل في افريقيا حتى العام ١٩٩٠. كما أيّدت كوبا ودعمت الحركات والمنظمات الثورية في أميركا اللاتينية (بورتو ريكو، السلفادور، نيكاراغوا، غرانادا...)، وأيدت الأرجنتين في حرب المالوين (١٩٨٢).

وكانت هذه الدينامية في سياسة كوبا الخارجية (أحد أهم مظاهرها، إضافة إلى دعم المنظمات والقوى الثورية في افريقيا وأميركا اللاتينية، انعقاد المؤتمر الأخير لدول عدم الانحياز في هافانا، أيلول ١٩٧٩) السبب الرئيسي في عودة التوتر إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة. وقد انعكس ذلك في برنامج الرئيس الأميركي رونالد ريغان الذي اتبع أثناء حكمه سياسة عدائية واضحة ضد كوبا متهمًا إياها بمساعدة الساندينيين (ثوار نيكاراغوا) والثوار السلفادوريين، وفرض عليها عقوبات اقتصادية وهددها بفرض الحصار (نيسان ١٩٨٢).

إهتزاز في «الصورة الثورية»:

أخذت الصورة الثورية، المصبوغة بالرومانسية، التي عرفت بها الثورة الكوبية، تهتز شيئًا فشيئًا، وتنزاح من عليائها لتحل محلها صورة نظام يحاول أن يتدبر أموره مع الاتحاد السوفياتي فيضمن دعمه بصورة دائمة من جهة، ومع الولايات المتحدة حيث يخفف

كاسترو في هافانا (١٩٥٩)



كاسترو والزعيم السوفياتي خروتشوف (١٩٦٢)



كاسترو مستقبلًا جان كريتيان رئيس الوزراء الكندي في هافانا (٢٧ نيسان ١٩٩٨).

من لهجته المعادية للأمبريالية أملًا بحل العديد من المشكلات المزعجة معها من جهة ثانية. ومع ذلك، استمرت المخابرات الكوبية تقدم دعمها حتى سنة ١٩٩٠ بصورة سرّية للساندينيين في نيكاراغوا وللجبهة الثورية في السلفادور، ولكنها كانت أيضًا تسهّل عمليات بعض تجار المخدرات في أميركا اللاتينية، ومنهم الجنرال مانويل نورييغا، العميل سابقًا في المخابرات الأميركية المركزية، وسيّد باناما إلى حين أطاحته عملية عسكرية أميركية في كانون الأول ١٩٨٩. وقد أنكر المسؤولون الكوبيون، ولمدة طويلة، أن تكون أجهزة مخابراتهم قد اشتركت في عمليات اتجار وتهريب للمخدرات. لكن في حزيران ١٩٨٩، اعترف كاسترو بتورط جهاز مخابراته بمثل هذه الأعمال، مدعيًا أنه لم يكن على علم بها وجاء هذا الاعتراف أثناء محاكمة الجنرال الكوبي أوشوا Ochoa، أحد ألمع جنرالات كوبا، وقد كان قائد القوات الكوبية في أنغولا. وقبيل إعدامه، مع ثلاثة من كبار موظفي وزارة الداخلية، زعم أوشوا أنه شارك في تجارة المخدرات لتغطية نفقات حرب أنغولا. وبدا، في حينه، ان تنفيذ حكم الإعدام فور صدوره وبصورة مستعجلة قد أراح فيدل كاسترو وشقيقه راؤول الذي يلعب دورًا متزايد الأهمية في النظام، من أحد قادة الجيش الذين لا يقرّون السياسة المعارضة للبيريسترويكا والقطيعة مع الاتحاد السوفياتي.

رفض البيريسترويكا، العزلة والتناقضات:

منذ ١٩٨٦، بدأ كاسترو يتخذ مواقف معارضة لحركة الزعيم السوفياتي غورباتشوف المعروفة بـ«البيريسترويكا» Perestroïka (راجع «الاتحاد السوفياتي»، ج٢) والتي بدأ، في ضوئها، غورباتشوف يتخذ إجراءات تفضي إلى الليبرالية الاقتصادية والسياسية في الاتحاد السوفياتي. فباشر كاسترو باتخاذ إجراءات معاكسة للبيريسترويكا في كوبا، حتى انه منع الأسواق الحرة للفلاحين، وقوّى من سيطرة الدولة على الاقتصاد، وقرّر «إجراءات تصحيحية» سياسية زادت من إمساكه بالسلطات كافة، منتقدًا دائمًا انحراف زعماء الدول الشيوعية الأخرى.

وبدا أن ما حصل في الدول الشيوعية سابقًا خلال السنوات القليلة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي أظهر صوابية رأي كاسترو الذي كان قد تنبّأ بهذه الحال. لكن تسلطه، ونفر قليل من حاشيته، بمقدرات كوبا، جعلته يعتمد على نظام هو أقرب إلى النظام البوليسي والبيروقراطي الموضوع دائمًا في دائرة الاتهام والنقد.

كان الاتحاد السوفياتي يمثل ٧٠٪ من تجارة كوبا الخارجية. وجاء اختفاؤه ليشكل كارثة حقيقية على الاقتصاد الكوبي. ولمواجهة هذه الكارثة أطلق كاسترو جملة من الإجراءات دعاها «الفترة الخاصة في وقت السلم» التي عنت أمرًا واحدًا هو التقنين الشديد، والتخلي «المؤقت» عن الصناعة، وإعطاء الأولوية للزراعات التصديرية وزراعات المواد الأساسية، وللسياحة. وعلى صعيد هذا القطاع الأخير (السياحة) الذي كان مهملًا في السابق، أخذت كوبا تقدّم عروضًا مغرية جدًا للسياح الأوروبيين وخاصة للأميركيين، بمن فيهم نحو مليوني كوبي معارضين لكاسترو ويقيمون في فلوريدا منذ وقت غير قصير. ذلك أن كاسترو، منذ أوائل الستينات وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة، كان يسمح لمعارضيه بالسفر إلى الولايات المتحدة بقصد التقليل من عدد معارضيه في الجزيرة.

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية، التفت كاسترو ناحية الصين للحصول على مساعدتها، علمًا انه كان من أشد منتقدي القادة الصينيين إرضاء للسوفيات. وكانت المساعدة الصينية محدودة. أما ديون كوبا لليابان وللدول الأوروبية فلم تشجعها على مد كوبا بمساعدات وبقروض جديدة. وأما دول أميركا اللاتينية التي كانت أوضاعها، بصورة عامة، آخذة في التحسن وحركات التحرير فيها شبه متلاشية كليًا، فمن غير

الوارد لأنظمتها أن تمدّ يد العون لنظام أرهقها بـ «ثوريته» لسنوات طويلة. تبقى اسبانيا وحدها التي اعتادت، منذ أيام فرنكو، أن تقيم علاقات مع كوبا باسم «جامعة الدول الناطقة بالاسبانية» Hispanidad، ومن الطبيعي أن لا تفيد هذه العلاقات كثيرًا كوبا بحكم أن اسبانيا «أوروبية» أولًا (وهي من الدول «الفقيرة» في أوروبا) و«متوسطية» ثانيًا، كما انها «أطلسية» (وعضو في الحلف الأطلسي) كذلك.

ومع ذلك صمد النظام الكوبي وما زال فيدل كاسترو على رأسه.

تطورات ١٩٩٤–٢٠٠٠

الحصار والاقتصاد وتدفق المهاجرين (١٩٩٤–١٩٩٧): شهد شهر آب وأيلول ١٩٩٤ توترًا جديدًا في العلاقات الكوبية – الأميركية بسبب الحظر الاقتصادي الأميركي على كوبا وقضية اللاجئين الكوبيين إلى فلوريدا. وفي المفاوضات بين الدولتين (مطلع أيلول ١٩٩٤) أصرّت كوبا على مناقشة الحظر الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة عليها منذ قبل ٣٢ عامًا ورحّبت بالتوصل إلى تسوية بخصوص المهاجرين إذا نوقشت قضايا أشمل، في حين استمرت الولايات المتحدة في رفضها مناقشة الحظر، وعرضت تقديم تأشيرات دخول لحوالي ٢٠ ألف كوبي للعام ١٩٩٤. وكان غادر منذ مطلع ١٩٩٤ (حتى أيلول) أكثر من ٣٢ ألف شخص كوبي متجهين إلى فلوريدا لكن الولايات المتحدة أرسلتهم إلى قاعدة غوانتانامو البحرية الأميركية في أقصى جنوب شرقي كوبا حيث أقامت معسكرات مخصصة لهم.

وتضاعف تأثير الحصار على كوبا بفعل قانوني هيلمز بيرتون وداماتو اللذين أصدرتهما الإدارة الأميركية إثر حادث إسقاط الطائرة المدنية الأميركية في الأجواء الكوبية (آذار ١٩٩٦). وكانت كوبا تتخذ خطوات اقتصادية تخفف عنها أعباء الحصار بعض الشيء. فأصبح القطاع الزراعي أكثر القطاعات ليبرالية بعد الشروع بالاستفادة من التوظيفات الأجنبية من اسبانيا وهوندوراس وغواتيمالا؛ وأخذت السياحة تحتل المركز الأول بدلًا من صناعة السكر، فبلغت عائدات السياحة (١٩٩٤) ٨٠٠ مليون دولار (٣٥٪ من كل عائدات العملة الصعبة مقابل ٧٠٠ مليون دولار من عائدات السكّر)، ثم ارتفعت عائدات السياحة إلى بليون دولار في ١٩٩٥.

لكن هذه الخطوات والإجراءات الاقتصادية، بقدر ما وفّرت لكوبا الإمكانية للخروج من الركود وتحسين قيمة العملة الكوبية (البيزو)، إلا أنها خلقت نظامًا اقتصاديًا مزدوجًا، أي السوق الرأسمالية إلى جانب الاقتصاد الاشتراكي المركزي المبرمج، وما يعني ذلك من بطالة وتفاوت في المداخيل وارتفاع في الأسعار وتأثر بالتضخم الخارجي. وأثارت هذه الظاهرة، خاصة في البطالة (٣١٥ ألف عاطل عن العمل في العام ١٩٩٦)، قلق السلطات، ما دفعها إلى السماح بالهجرة الواسعة لامتصاص احتمالات الاضطرابات الاجتماعية. فانتقل آلاف الكوبيين إلى الولايات المتحدة، حتى قيل إن كوبا تردّ على الحصار الأميركي عليها بإغراق الولايات المتحدة بالمهاجرين الكوبيين.

وقد بدا، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي وخاصة منذ ١٩٩٣–١٩٩٤ وما تلاها من سنوات، أن كوبا تنتقل بشكل متدرج على طريق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضمن إطار الوضع الدولي المحيط بها، ما يمكنها من تخطي إسقاطات التحولات التاريخية في أوروبا الشرقية. فتسير بذلك على خطى الإصلاحات الجارية في الصين.

كما بدا أن هذه الاستراتيجية الكوبية تصطدم بتعنت الولايات المتحدة وإبقائها على موقفها من كوبا منذ مطلع الستينات القاضي باستمرار الحصار الاقتصادي (الذي تُوّج في ١٩٩٦ بقانوني هيلمز بيرتون وداماتو) كوسيلة من وسائل الضغط للتغيير

السياسي. علمًا أن الولايات المتحدة نفسها كانت تسير في طريق تنمية علاقاتها مع أشد خصومها (فيتنام على سبيل المثال) وتدعو إلى حرية التجارة وإزالة أي تمييز في هذا المجال. والتفسيرات المعطاة لموقف الولايات المتحدة هذا هو أنها تعمل للاستفراد بالقرار السياسي المتعلق بدول حوض الكاريبي، كما أن لنفوذ اللوبي الكوبي في الولايات المتحدة والمعارض للرئيس كاسترو دوره في تحديد سياسة الإدارات الأميركية المتعاقبة. فالولايات المتحدة تخشى في حال رفع الحظر عن كوبا أن تنتعش صادرات السكر الكوبية إلى أميركا، وهو ما يعود بالضرر على مزارعي قصب السكر في الولايات المتحدة الذين أنفقوا البلايين منذ أن توقفت صادرات السكر الكوبية إلى السوق الأميركية منذ ما يزيد على ثلاثة عقود.

وفي مقابل هذا التشدد الأميركي بذلت الدول الأوروبية وكندا ودول أميركا اللاتينية نشاطات حثيثة لمجابهة موقف الولايات المتحدة إزاء كوبا، ويعود ذلك إلى تنامي مصالح هذه الدول وتعاظم حجم استثماراتها في الجزيرة. فطالب مجلس التجارة الأوروبي بالردّ على التشريعات الأميركية التي تحرم على الشركات الأميركية أو الأجنبية بالتعامل مع كوبا. كما ان القمة الأيبيرية – الأميركية اللاتينية التي عقدت في التشيلي (مطلع تشرين الثاني ١٩٩٦) أصدرت قرارًا ينتقد موقف الولايات المتحدة من كوبا. كما لعبت هذه الدول دورًا مؤثرًا في اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة (١٩٩٦) الذي أصدر قرارًا يطالب الولايات المتحدة بإزالة الحصار ضد الجزيرة في سابقة فريدة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

مؤتمر الحزب الشيوعي الكوبي الخامس (تشرين الأول ١٩٩٧): هذا المؤتمر لم يأت بجديد، بل رسّخ المسار السياسي والاقتصادي الذي عرفته البلاد طيلة السنوات الست أو السبع الأخيرة. وقد عكست هذا الأمر كلمة الرئيس كاسترو في افتتاحه والتي جاء فيها أن السلطات الكوبية «منفتحة على كل الاحتمالات الاقتصادية باستثناء التخلي عن الاشتراكية». وحرص كاسترو بذلك على التأكيد أنه على رغم التنازلات باسم البراغماتية، إلى جانب الشيوعية المتشدّدة على الصعيد الاقتصادي، فإن الرأسمالية «ليس لها ولا يمكن أن يكون لها مستقبل أخلاقي أو سياسي. انها نظام ينتمي إلى ما قبل التاريخ». وباسم صمود البلاد التي كانت مهددة بالإنجراف وراء انهيار المعسكر الاشتراكي الأوروبي الشرقي، برّر كاسترو التنازلات التي تمّت على الصعيد الاقتصادي. فقال «إن الحزب الشيوعي الكوبي حر في العمل والتجديد والتحسين وحتى القيام ببعض التنازلات المقبولة لبلوغ أهدافه الثورية». ومما قرّره هذا المؤتمر جعل راؤول كاسترو، شقيق فيدل ووزير القوات المسلّحة، خليفة له. وأعادت «الجمعية العمومية للسلطة الشعبية» الجديدة (بعد وقت قصير من المؤتمر) انتخاب «مجلس الدولة» برئاسة فيدل كاسترو.

١٩٩٨ (زيارة البابا وانتصارات دبلوماسية): كان هذا العام عام الذروة «الدبلوماسية والسياسية» للنظام الكوبي ولزعيمه فيدل كاسترو. فأثناء زيارته التاريخية لكوبا (٢١–٢٦ كانون الثاني) أدان البابا الحصار الأميركي لكوبا واصفًا إياه بـ «العمل المُدان وغير المقبول أخلاقيًا». كما أن مجموعة بلدان ريو والاتحاد الأوروبي أدانت في اجتماعها (في شباط، باناما) قانوني هيلمز – بيرتون وداماتو الأميركيين. وزادت بلدان حوض الكاريبي من انفتاحها على كوبا، وطالبت البلدان الـ ١٥ الأعضاء في الكاريكوم (مجموعة الكاريبي) بقبول كوبا في مجموعة بلدان «افريقيا، الكاريبي، الباسيفيكي» (ACP) التي تضمّ ٧١ بلدًا.

لقد حملت زيارة البابا، إضافة إلى إدانتها الحصار الأميركي، رسالة بث انطباع إيجابي جدًا عن النظام الكوبي لجهة حرية المعتقد الديني وحقوق الإنسان. كان كاسترو قد أكّد في خطابه أمام الجمعية العمومية الكوبية (١٥ كانون الأول

١٩٩٧، أي قبل شهر ونيف من زيارة البابا) ان «الكنيسة الكوبية تتمتع بحرية قلما حصلت عليها في دول شيوعية أخرى». وبالفعل، فقد أكد هذا الأمر رئيس أساقفة هافانا الكاردينال جايم أورتيغا بقوله إن «الكنيسة الكوبية لم تعامل بنفس الطريقة التي عوملت بها الكنيسة الأرثوذكسية في روسيا أو في دول الكتلة الشرقية سابقًا»، وأضاف أورتيغا: «إن الثورة الكوبية لم تقم بأية أعمال عنف ضد الكنيسة أو رجال الكهنوت أو حتى أعضاء الرعية. وعلى عكس كنائس أوروبا الشرقية، نحن نتمتع بحرية تعيين الأساقفة والرهبان، ولا زال البابا نفسه يذكر أن مسألة تعيينه أسقفًا مساعدًا لمدينة كراكوفيا (بولندا) ظلّت معلقة بانتظار تصديق السلطات البولندية عليها. هذا بينما لما يخضع تعييني أنا كأسقف لكوبا لأية مساومات أو مفاوضات مع النظام الكوبي» (صحيفة «لو موند» الفرنسية، ٢٤ كانون الأول ١٩٩٧). وكثيرًا ما جرى الحديث، في إطار الزيارة، أن لا البابا ولا الكنيسة الكاثوليكية يرغب بإعادة التجربة البولندية أو تجربة دول الكتلة الشرقية السابقة حيث ترافق سقوط النظام الشيوعي مع انتشار الفساد والرشوة والمخدرات والتفكك العائلي والأخلاقي والتردي الاجتماعي والاقتصادي عمومًا. وكان البابا أعلن مرارًا أسفه لهذا التطور السلبي وندّد بالنموذج الليبرالي المتطرف.


البابا يوحنا بولس الثاني في قداس حاشد في سانتا كلارا (٢٢ كانون الثاني ١٩٩٨)

وعلى رأس ما حققه النظام الكوبي أيضًا إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع غواتيمالا، وجمهورية الدومينيكان، والزيارة الرسمية التي قام بها لكوبا جان كريتيان رئيس الوزراء الكندي، والزيارة المقررة لملك اسبانيا خوان كارلوس بمناسبة قمة الدول الإيبيرية – الأميركية في هافانا (١٩٩٩). وبعد مرور نحو عام على أزمة في العلاقات، عاد رئيس الحكومة الاسبانية المحافظة خوسيه ماريا أزنار وعيّن سفيرًا جديدًا لاسبانيا في هافانا، معيدًا بذلك العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها. ولأول مرّة لم يصدر عن لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ما يدين كوبا في هذا المجال، علمًا أن الولايات المتحدة كانت قد أودعت هذه اللجنة، منذ ١٩٩٢، مشروع قرار يدين انتهاكات حقوق الإنسان الديمقراطية في كوبا ويطالب بإرسال مبعوث خاص إلى الجزيرة للتحقيق بهذه الإتهامات. وقد رُفض هذا المشروع أثناء انعقاد الدورة الـ ٥٤ لهذه اللجنة في نيسان ١٩٩٨.

وقد جاءت زيارة وفد «المجلس الوطني لأرباب العمل الفرنسي»، ثم الزيارة الرسمية لوزير التعاون الفرنسي، لتؤكدا على دينامية العلاقات الكوبية – الفرنسية، ثم، وفي الإطار نفسه، زيارة أحد أهم قادة النظام الكوبي، كارلوس لاج،

لفرنسا في أيلول (١٩٩٨). كما أن فرنسا أيّدت انضمام كوبا إلى معاهدة لومي الجديدة في العام ٢٠٠٠ بشرط أن تقبل حكومة كاسترو ببنودها الدبلوماسية. وأظهرت حكومات دول الاتحاد الأوروبي مواقف قريبة من الموقف الفرنسي إزاء كوبا، خاصة إذا ما تبنّت هذه الأخيرة إصلاحات ديمقراطية في المجال السياسي.

وإضافة إلى ذلك، بدأت تلوح في الأفق مقاربة أميركية جديدة. إذ أخذ رجال الأعمال الأميركيون يضغطون باتجاه تليين مواقف الإدارة الأميركية من الحظر المفروض على كوبا. وجاء في تقرير البنتاغون (نيسان ١٩٩٨) أن كوبا لا تمثّل «إلا خطرًا ضئيلًا جدًا»، وهذا يناقض ما كانت الولايات المتحدة تقوله سابقًا عن كوبا لتبرير موقفها الصلب منها. كما أضعف موت خورخي ماس كانوزا، زعيم اللوبي الكوبي المناهض للكاستروية في الولايات المتحدة، من تأثير هذا اللوبي في الإدارة الأميركية. فبدا أن انفراجًا موشكًا يلوح في أفق علاقات الدولتين. ومع ذلك لم يُفسح الكونغرس للرئيس الأميركي مجال إلغاء الحصار على كوبا، فاستمرت الإدارة الأميركية في حرب استنزاف اقتصادي على الجزيرة وفي رهانها على زعزعة النظام السياسي الكوبي.

١٩٩٩ (اعتراف دبلوماسي لدول المنطقة):
بعد مرور سنتين على زيارة البابا لكوبا لم يطرأ أي تغيير مهم في العلاقات الدبلوماسية بين هافانا وواشنطن. ومع دخول هذه الأخيرة أجواء الانتخابات الرئاسية، تجمّد كل حديث عن إمكانية تطبيع للعلاقات بين العاصمتين، وتأجل البحث في اقتراح قدمته شخصيات أميركية، منها وزير الخارجية سابقًا هنري كيسنجر، ويقضي بتشكيل لجنة أميركية – كوبية مشتركة تُكلف بمراجعة العلاقات الأميركية إزاء كوبا.

الاتحاد الأوروبي أصبح أول شريك لكوبا التي فازت بمقعد مراقب في المفاوضات الجديدة الدائرة حول اتفاقيات معاهدة لومي. وجرت محادثات لإعادة جدولة الديون الكوبية لدول نادي باريس، وقرّرت الحكومة استعمال وحدة النقد الأوروبي (اليورو) في عقودها ومعاملتها مع الاتحاد الأوروبي ابتداءً من تموز ١٩٩٩.

على الصعيد الداخلي، استمرت الإصلاحات بطيئة، واستمر معها تحديث أجهزة الدولة، خاصة لجهة إعادة هيكلتها. وارتفع معدل النمو من ١٫٢٪ في العام ١٩٩٨ إلى ٢٫٥٪ في العام ١٩٩٩. كذلك ارتفعت الزافرا Zafra (محاصيل قصب السكر) من ٣٫٢ مليون طن (وهي محاصيل متدنية جدًا) في العام ١٩٩٨ إلى ٣٫٦ مليون طن في العام ١٩٩٩. وقد ساعد اكتشاف حقول نفطية جديدة على تخفيف الاعتماد على استيراد مواد الطاقة. واستمر النشاط السياحي متصاعدًا (١٫٤ مليون سائح في العام ١٩٩٨) ومؤشرًا إيجابيًا في عدد من القطاعات الاقتصادية؛ لكن ثمة مفاعيل اجتماعية سيئة تترافق مع هذا النشاط، خاصة لجهة ارتفاع نسبة البغاء والجريمة. فلجأت الحكومة، في كانون الثاني ١٩٩٩، إلى إجراءات صارمة تزيد من وجود الشرطة وصلاحياتها. كما صدر قانون جديد لمكافحة الفساد وتجارة المخدرات والسرقات. وفي حزيران ١٩٩٩، سُرّح عدد من المسؤولين الكبار بتهمة الفساد.

في شباط ١٩٩٩، عقدت «الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية» دورة استثنائية، وصدّقت على قانون حماية الاستقلال الوطني والاقتصاد، الذي يعاقب على كل عمل (أو معلومة) يمكن أن يفيد الولايات المتحدة أو يساهم في زعزعة الاستقرار في الجزيرة. وجاءت محاكمة المنشقين الأربعة (كان الاتحاد الأوروبي والبابا قد طالبا بالعفو عنهم) في أساس قرار إدانة كوبا الذي اتخذته، وبالإجماع، لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

كشف العام ١٩٩٩ عن اعتراف صريح لدول المنطقة بكوبا. فحضرت كوبا قمة رابطة دول الكاريبي (نيسان ١٩٩٩) في سان دومنغ. كما حضرت في حزيران، اجتماع بلدان الاتحاد

الأوروبي وأميركا اللاتينية والكاريبي في البرازيل، وتقرر أن تستقبل هافانا، في تشرين الأول، قمة البلدان الإيبيرية – الأميركية.

وخلال ١٩٩٩، أعادت كوبا تأكيد مطامحها الإقليمية. فدعمت المفاوضات الجارية بين الحكومة والثوار في كولومبيا، وأعربت عن ذلك خلال الزيارة الرسمية التي قام بها لكوبا الرئيس الكولومبي أندريس باسترانا، وبحضور الرئيس الفنزويلي الجديد هوغو تشافيز. وأعادت كوبا اتصالاتها بـ«الاتحاد الدولي للنقابات الحرة»، وأرسلت المئات من أطبائها إلى بلدان أميركا الوسطى لتقديم العون الطبي لها إثر الأعاصير التي تعرضت لها في خريف ١٩٩٨.

٢٠٠٠ (قضية الطفل الكوبي غونزاليس والجالية الكوبية في الولايات المتحدة): المعلم الأبرز في العلاقات الكوبية – الأميركية في الربع الأول من هذا العام هو انشغال كوبا والولايات المتحدة (وإلى حدّ ما الرأي العام الدولي) بقضية الطفل الكوبي إليان غونزاليس (٦ سنوات) الذي فرّت به أمه إلى أميركا ووجد حيًا (٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٩) على شاطئ فلوريدا بعد يومين من غرق المركب ووفاة والدته وجميع الركاب الإثني عشر. واحتضن الطفل أقاربه في ميامي ووجدوا فيه رمزًا ذا هالة قدسية في معارضتهم لنظام كاسترو، ورفضوا تسليمه لوالده في كوبا، وتبنّت الدولة الكوبية مطلب الوالد. واعتبر الحادث فصلًا في الصراع بين واشنطن وهافانا، وورقة انتخابية بين الجمهوريين والديمقراطيين في أميركا لكسب أصوات الجالية الكوبية في فلوريدا (تذكّر العالم حالة احتدام سياسي مشابهة، وإن لم تبلغ هذا الحد، حين خطفت الصين، في ١٩٩٦، البنشن لاما الذي عيّنه الدالاي لاما لبوذيي التيبت، راجع «التيبت» في هذه الموسوعة).



الطفل إليان غونزاليس

وطرح وزير خارجية كوبا، بيريز روكيه، قضية الطفل في محادثاته مع وزير خارجية فرنسا أثناء زيارته فرنسا (١٨-٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٠). ومما قاله فيدرين، وزير الخارجية الفرنسي، إن «الوضع المأسوي للطفل غونزاليس ينبغي ألّا يُستغل لأغراض سياسية»، فيما شدّد روكيه على «الوضع الخطير الذي يعيشه الطفل المحتجز حاليًا في الولايات المتحدة»، وما ينطوي عليه هذا الأمر «من انتهاك لحقوق هذا الطفل وحقوق والده». وحذّر من احتمال إقدام الكونغرس الأميركي على منحه الجنسية الأميركية، ما يعني أن غونزاليس لن يعود أبدًا إلى كوبا. لكن وزيرة العدل الأميركية جانيت رينو قالت، في ٢١ آذار ٢٠٠٠، إنه «مرّت أربعة أشهر منذ انفصال إليان عن والده وفقدانه لوالدته، حان الوقت لكي يستأنف الطفل حياته بشكل طبيعي إلى جوار والده».

وبالفعل، قرّرت وزارة العدل الأميركية إعادة الطفل إلى والده. ودعم الرئيس كلينتون هذا القرار، وأيّد قيام الشرطة الفدرالية بدهم منزل عمّ الطفل صبيحة ٢٢ نيسان ٢٠٠٠) وانتزعت الطفل وسلّمته إلى والده خوان ميغيل غونزاليس الذي حضر إلى واشنطن لهذه الغاية. وأثارت هذه العملية أفراد الجالية الكوبية، فقاموا بعمليات شغب ولوّحوا بعصيان مدني.

والجدير ذكره بصدد هذه الجالية أنها تتمركز بأكثريتها الساحقة في ميامي، ذلك أن ٨٠٠ ألف من سكان ميامي، الذين يبلغ مجموعهم ٢,١ مليون نسمة هم من الكوبيين الذين هاجروا إليها منذ تسلم فيدل كاسترو السلطة قبل ٤١ عامًا. وينفرد اللاجئون من كوبا إلى الولايات المتحدة عن نظرائهم من الدول الأخرى بأنهم يحصلون تلقائيًا على «البطاقة الخضراء»، ثم على الجنسية الأميركية بعد الفترة القانونية اللازمة. وحافظوا، طيلة جيلين، على حلم العودة إلى كوبا وإطاحة نظام كاسترو (حاولوا ذلك في العام ١٩٦١، من خلال الحملة المسلحة التي نظمتها وكالة الاستخبارات المركزية، وانتهت بكارثة خليج الخنازير).

عُرفت هذه الجالية بعدائها الشديد لنظام كاسترو وبحماسها السياسي ونفوذها وتأثيرها على سياسة مدينة ميامي. لكن، مع مطلع ولاية كلينتون، بدأت قبضة تأثير الجالية الكوبية على سياسة ميامي وولاية فلوريدا بالتراخي، وتزامن ذلك مع قرار الرئيس بيل كلينتون إقامة علاقات مع حكومة فيتنام (راجع «فيتنام» في هذه الموسوعة)، على رغم تحذيرات بعض مستشاريه من ردّ الفعل من المهاجرين الفيتناميين المعادين للشيوعية، بحضورهم المنظم والنافذ في أنحاء الولايات المتحدة. لكن النتيجة كانت عكس المتوقع، إذ ارتاحت غالبية الجالية إلى التطبيع وما عناه من تسهيل العلاقات الأسرية والتجارية مع الوطن الأم. وساد وقتها الشعور بأن كوبا ستكون الثانية على القائمة، وأن نفوذ المتشددين من أعداء كاسترو أخذ في الانحسار.

قمة هافانا (١٢-١٤ نيسان ٢٠٠٠): استضافت هافانا قمة الـ٧٧ (١٢-١٤ نيسان ٢٠٠٠) التي تمثّل قرابة أربعة أخماس سكان المعمورة والتي أعربت عن عزمها على إنشاء جبهة ضد العولمة والتباين الكبير بين الدول الغنية والفقيرة. وشارك نحو ٦٥ من رؤساء الدول والحكومات من أصل ١٣٣ بلدًا أعضاء في المجموعة (الـ٧٧) التي تأسست عام ١٩٦٤، وهي بمثابة ائتلاف ويهدف إلى تشجيع التنمية والتعاون الاقتصادي بين الدول الواقعة جنوب الكرة الأرضية (المسمّاة أيضًا الدول الفقيرة). وهذه القمة الأولى تعقدها المجموعة، إذ كانت تلتئم عادة على المستوى الوزاري.

طالب المجتمعون، في ختامها، بمشاركة أكبر في تقرير طبيعة النظام الاقتصادي العالمي، وألحّوا على وجوب تقديم مقدار أكبر من المساعدات إلى شعوبهم ورفع مستوى التبادل التجاري بين دولهم والغرب. وكان شعارها الأبرز بمثابة دعوة وجهتها إلى إقامة «نظام عالمي جديد وعادل وديمقراطي» يسمح بردم الهوّة بين أغنياء العالم وفقرائه. ولم يحقق القادة المشاركون في القمة ما كان يرغب فيه مضيفهم الزعيم الكوبي فيدل كاسترو الذي اقترح «هدم» صندوق النقد الدولي وإلغاء الديون الخارجية للدول النامية.



كاسترو ونظيره الفيتنامي تران دوك لوونغ في هافانا عشية قمة الـ ٧٧ (نيسان ٢٠٠٠).

مدن ومعالم

* **سانتا كلارا Santa Clara**: قاعدة مقاطعة فيلّا كلارا في وسط الجزيرة. تعدّ نحو ٢٠٠ ألف نسمة. مركز صناعي (صناعة السكّر والتبغ) وعقدة مواصلات برية ونهرية. من أهم معالمها الحديثة نصب أقيم في تشرين الأول ١٩٩٧ ويضم رفات الثائر إرنستو تشي غيفارا.

* **سانتياغو دي كوبا Santiago de Cuba**: قاعدة مقاطعة سانتياغو في جنوب شرقي الجزيرة. تعد نحو ٥٠٠ ألف نسمة. تقع المدينة على خليج صغير ممتع المناظر تكاد تكون مياهه مقفلة إذ لا يتعدى عرض المضيق ١٦٠م. أحياؤها السكنية قديمة. شهيرة بمعامل تقطير الروم (مشروب)، وبصناعة التبغ. على بعد ١٠ كلم من المدينة، يرتفع معبد السيّدة العذراء (سيّدة كوبر)، شفيعة كوبا.

* **غوانتانامو Guantanamo**: مدينة كوبية تقع شرقي الجزيرة. تعد نحو ٢٠٠ ألف نسمة. شهيرة بمصانعها لمعالجة السكر. على سواحل منطقتها الشمالية تقع باراكوا Baracoa حيث أقام الأوروبيون أولى منشآتهم السكنية في كوبا، وذلك في العام ١٥١٢. وجنوبي المدينة تقع القاعدة البحرية والجوية الأميركية (الولايات المتحدة)، في منطقة تدعى كايمانيرا Caimanera، المنصوص عليها في معاهدة بين البلدين وُقّعت في العام ١٩٠٣. لا تزال الحكومة الكوبية تطالب بها كجزء لا يتجزأ من أراضي الدولة. قسم من المهاجرين الكوبيين يقصدونها إن تعذّر عليهم الوصول إلى فلوريدا. وتضم هذه القاعدة مختلف أنواع الأعتدة والأسلحة والمنشآت العسكرية الضخمة، وإذاعة خاصة ومركز للبث التلفزيوني خاص بالقوات الأميركية الموجودة في القاعدة. وخلال أزمة الصواريخ الكوبية، بلغ عدد القوات الأميركية فيها زهاء ٢٠ ألفًا. لا تزال كوبا عاجزة عن اقتلاع هذه القاعدة من خاصرتها.

* **كاماغي Camaguey**: قاعدة مقاطعة كاماغي. تعد نحو ٤٢٠ ألف نسمة، وتقع في وسط الجزيرة. في ١٥٧٦، حوّل الإسبان منشآتهم السكنية (فيلا Villa) التي كانوا قد أسّسوها في العام ١٥١٥ إلى موقع المدينة الحالي، وأطلقوا عليها إسم «سانتا ماريا دل بويرتو دل برنسيبي»، ولم تتبن المدينة إسمها الحالي (كاماغي) العائد إلى الهنود الأميركيين الأصليين إلا في العام ١٩٠٣.

تعدّ مقاطعة كاماغي نحو مليون نسمة، وهي شهيرة بمصانع السكر، بتربية الماشية وبالصيد البحري.

وأما أرخبيل كاماغي فهو كناية عن سلسلة من الجزر الواطئة والكثيرة المستنقعات، وهي تحيط بالشواطئ الشمالية من كوبا. يشتهر صيد الطرائد المائية.

* **هافانا (لا هافانا) La Havane**: في الإسبانية La Habana. عاصمة كوبا، وميناؤها هو الأكبر والأهم في البلاد. تعدّ نحو ٢,٤ مليون نسمة. أحياؤها السكنية شديدة التنوع. مركزها القديم تعود عماراته إلى أيام الاستعمار، وقد صنّفته الأونيسكو في خانة الإرث الحضاري الإنساني (كاتدرائية من الطراز الباروكي، وتعود إلى القرن الثامن عشر، حصون، فنادق عديدة...)؛ وحول هذا المركز تنتشر الأحياء الحديثة. وتشتهر هافانا بصناعة تكرير مشروب الروم، وصناعة السيجار الشهير عالميًا. مركز ثقافي (جامعة)، وسياحي.

شُيّدت هافانا، في البداية، على شاطئ الكاريبي، وأُعيد تأسيسها، عام ١٥١٩، في موقعها الحالي. نمت بسرعة حتى إنها أصبحت في نهاية القرن السادس عشر أهم مركز لصناعة السفن في البحر الكاريبي. وخلال القرن السابع عشر أصبحت أهم موقع استراتيجي إسباني في الكاريبي تتجمع فيه السفن التجارية القادمة من مختلف الموانئ وخليج المكسيك وقد أدّت حركة ذلك الميناء، العسكري والتجاري، إلى تزايد عدد سكان هافانا ومضاعفة التجاري فيها بحيث بلغ

عدد سكانها في العام ١٦٦٠ حوالى ١٠ آلاف ساكن، وحوالى ٣٠ ألفًا في ١٧٣٠، وأصبحت بذلك المدينة الأميركية الثالثة (بعد مكسيكو وليما) التي أصبحت تتحكم بالتطوّر الاقتصادي لكل الجزيرة خلال القرن الثامن عشر. وفي ١٧٦٢، احتلها الإنكليز، وبقوا فيها إلى نهاية القرن. حاول النظام الثوري الحالي في سنواته الأولى (١٩٥٩–١٩٦٢) فرملة نموها وتوسعها بإصداره تشريعات تحدّ من الاستثمار فيها.

في ١٩٦٦، انعقد فيها مؤتمر القارات الثلاث وأسفر عن قيام «منظمة تضامن شعوب افريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية».

* **هولغين Holguin**: قاعدة مقاطعة هولغين. تقع في الجزء الشرقي من الجزيرة. تعد نحو ٣٢٠ ألف نسمة. مركز تجاري مهم في وسط طبيعي غني بزراعة قصب السكر وبتربية الماشية.



النصب التذكاري لغيفارا

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **إسكلانتي، أنيبال Escalante, A.** (١٩١٠–١٩٧٧): زعيم الحزب الشيوعي الكوبي السابق. انضم إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٣٢ وزار موسكو عام ١٩٥٠، وفي ١٩٦١ دُعي للعمل علي حلّ «التنظيمات الثورية المندمجة» ليحلّ محلّها «حزب الثورة الإشتراكية الوحيد». وفي آذار ١٩٦٢، اتهمه كاسترو علانية بإدخال كوادر الحزب الشيوعي السابق في الإدارة والصناعة والزراعة، فترك هافانا قاصدًا موسكو حيث عُيّن محرّرًا في البرافدا (الحقيقة)، الصحيفة اليومية الرسمية للحزب الشيوعي السوفياتي.

وعلى أثر مرض شقيقه عاد إلى كوبا في ١٩٦٤، فقررت السلطات التعامل معه وعهدت إليه بإدارة مزرعة تجريبية. وفي ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٨ اتهمه كاسترو مجددًا أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي بالعمل على ضرب وحدة الحزب، فتشكلت لجنة للتحقيق، رفع أمامها رسالة نقد ذاتي اعترف فيها بما نسب إليه من تهم وصدر بحقه حكم بسجنه ١٥ عامًا (عن «موسوعة السياسة»، ج١، ط١، ١٩٧٩، ص١٨٥؛ بتصرف).

* **باتيستا، فولجنسيو Batista, F.** (١٩٠١–١٩٧٣): عسكري وسياسي كوبي. ولد في بان Banes في كوبا (وتوفي في مدينة ماربيل

الإسبانية). دعم، وهو ضابط صف انتفاضة الطلاب (١٩٣٣). ترقّى إلى رتبة عقيد ثم أصبح قائدًا للجيش. انتُخب رئيسًا للجمهورية (١٩٤٠-١٩٤٤). وفي ١٩٥٢، دبّر انقلابًا عسكريًا أعاده إلى السلطة من جديد، ثم أُعيد انتخابه في العام ١٩٥٤، فأقام حكمًا دكتاتوريًا. هرب من كوبا ما إن بلغه وصول الثوار إلى العاصمة في الأيام الأخيرة من ١٩٥٨ (راجع «النبذة التاريخية»).

* **سانتا ماريا، هايدن Santa Maria, H.**

(١٩٣٠-١٩٨٠): شخصية نسائية كوبية بارزة ومناضلة ثورية، كانت المرأة القيادية الوحيدة في الثورة الكوبية بزعامة فيدل كاسترو منذ بدايتها، وأصبحت عضوًا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي. ولدت في أسرة ميسورة وانضمت إلى حركة فيدل كاسترو منذ بدايتها. شاركت في هجوم مونكادا الشهير ضدّ قوات حكومة باتيستا في ٢٦ تموز ١٩٥٣. ولقد لقي شقيقها آبيل سانتا ماريا مصرعه على يد قوات باتيستا بعد وقوعه في الأسر في هذا الهجوم. اعتقلت بعد فشل الهجوم وأصيبت بانهيار عصبي بسبب قتل شقيقها بعد تعذيبه، وبعد إطلاق سراحها إثر عفو عام في سنة ١٩٥٥، شاركت سانتا ماريا في حملة سييرا مايسترا عام ١٩٥٧ تحت قيادة كاسترو، وكانت واحدة من ثلاث نساء بارزات من الحركة الثورية شاركن فيها، والأخريان هما: سيليا سانشيز وفيلما إيشبين. وفي سييرا مايسترا قامت بدور ضابط الاتصال بين المقاتلين وأنصارهم في سانتياغو وهافانا. وبعد انتصار الثورة في ١٩٥٩، قامت بدور بارز في مجالي الثقافة والتعليم. وقد عيّنت مسؤولة تنسيق في وزارة التعليم. وعيّنت، في ١٩٦٠، مديرة للشؤون الأميركية فعملت على تشجيع العلاقات الثقافية مع دول أميركا اللاتينية، ونشطت في مجال تبادل الوفود الثقافية وتقديم المنح الدراسية لأبناء دول القارة للدراسة في جامعة هافانا، وكانت تشغل في الوقت نفسه مركز عضو في المجلس الوطني للاتحاد النسائي الكوبي. أهم منصب تولّته هو منصب «أمينة لجنة التنظيم»، وبهذه الصفة حضّرت لمؤتمر شعوب القارات الثلاث (آب ١٩٦٧) ورأست أعماله (عن «موسوعة السياسة»، ج٣، ط١، ١٩٨٣، ص١٠٢-١٠٣).

* **غيفارا، إرنستو تشي Guévara, Er. Che**

(١٩٢٨-١٩٦٧): ثوري كوبي من أصل أرجنتيني. ولد في روزاريو (الأرجنتين) في عائلة بورجوازية. تخرّج طبيبًا من جامعة بيونس أيرس. التحق بفيدل كاسترو وقاد معه الثورة الكوبية (١٩٥٦-١٩٥٩). وزير الصناعة في كوبا (١٩٦١-١٩٦٥)، وتخلى عن مهماته لتنظيم الحرب الثورية في أميركا اللاتينية، وقُتل في بوليفيا. وشخصية «تشي» الثورية الإنسانية الرومانسية أصبحت أقرب إلى الأسطورة في نظر الكثيرين في العالم، خاصة في صفوف الشباب والطلاب الجامعيين والمثقفين.

من مئات الأعمال والكتب التي وُضعت في سيرة غيفارا برز كتاب جون لي أندرسون «حياة ثوري» (غروف برس) الذي تُرجم إلى لغات كثيرة وشكل مرجعًا رئيسيًا للباحثين في سيرة غيفارا.

يقول أندرسون، عن طفولة ومراهقة غيفارا الذي قضاهما في الأرجنتين إنه ينتمي إلى أسرة ايرلندية - اسبانية الأصول من الأرستقراطية المفقرة (لكنها لا زالت ميسورة، بل بورجوازية) في الأرجنتين التي احتفظت، على رغم تفسخها، بمناهضتها للنازية وللبيرونية في حقبة بدت فيها هذه المواقف مكلفة لأصحابها الأرجنتينيين. وكان لإرنستو دور نشط دائمًا في العمل الشبابي والطلابي، فساعد اللاجئين الجمهوريين من اسبانيا، وتجرّأ بوقاحة ملحوظة على أساتذته الممالئين للنازية، ولكنه لم يكره بيرون كما كرهته عائلته لأن بيرون بدا له وطنيًا ومعاديًا لليانكي الأميركي. وكان مريضًا بالربو، إلا أنه غالب مرضه، بتركيز إرادي، باهتمامه بالرياضة والتحكم بجسده كتشكيله لفريق ركبي وغيرها من الأمور. وقرّر دراسة الطب، والتقى أطباء اشتراكيين، ثم جال في أميركا اللاتينية، فاضطلع على بؤسها، فكتب عن هذه الرحلة يقول: «كنت على علاقة وثيقة بالفقر والجوع والمرض... رأيت التدهور الناتج عن سوء التغذية وعن الضغوطات الكبيرة».

وكانت الحادثة المهمة والمفصلية في حياته، على ما جاء في كتاب «فكر تشي غيفارا» (ميكائيل لويس، منشورات ماسبيرو، ١٩٧٠) أنه إبان مسيرة غيفارا في أميركا اللاتينية التي بدأت في ١٩٥٢، شارك، في العام ١٩٥٤، في غواتيمالا في محاولة مقاومة اجتياح المرتزقة الذين أرسلتهم الولايات المتحدة للقضاء على نظام الجنرال أربنز المنتخب ديمقراطيًا. فبدأت عوامل تجذره السياسي والفكري، خاصة جرّاء قراءاته لكتب ماركسية غذّتها لديه في ما بعد زوجته الأولى هيلدا غاديا، وهي مناضلة بيروفية منفية من بلادها. فقرّر البقاء في غواتيمالا والتعامل بأقصى الجدّ مع تطور رآه ينطوي، من جهة على بشاعة استغلال حقيقي، كما على ثورة حقيقية من جهة ثانية. وكتب يقول: «في غواتيمالا سأستكمل بناء نفسي...».

طُرد غيفارا من غواتيمالا، فلجأ إلى المكسيك (١٩٥٥) وكانت قد تناهت إليه أخبار هجمة كاسترو على ثكنات مونكادا في كوبا ضدّ قوات الدكتاتور الكوبي باتيستا. وفي المكسيك تعرّف إلى كاسترو ورفاقه المنفيين الذين كانوا يحضّرون لثورة في كوبا. وانخرط غيفارا في الثورة الكوبية كطبيب في باديْ الأمر، ولكنه ما لبث أن أصبح واحدًا من النواة الأساسية والحقيقية لحرب العصابات في كوبا. فاستمر أربع سنوات يعمل على تنظيم الثوار وتأطيرهم بانتظار لحظة الاستيلاء على السلطة. وقاد بنفسه إحدى الفصائل التي زحفت على هافانا (مطلع ١٩٥٩). وقد وضع عن تجربته هذه كتابًا بعنون «حرب العصابات» اعتبر أحد أهم المراجع في هذا المجال.

وما إن وصل إلى السلطة في هافانا وكلّفه كاسترو بمعاقبة وتطهير أجهزة سلطة باتيستا، حتى أقام سلطة «عسكرية وأمنية» و «محكمة الشعب» واستأصل بواسطتها (تصفية وأحكام بالإعدام) دون شفقة المئات من أنصار باتيستا. وهذا العنف الذي تبدّى منه في حينه يرجعه المحللون إلى التجربة التي عايشها في غواتيمالا حيث كان شاهد عيان لسقوط الرئيس الديمقراطي أربنز، ويكتب إلى صديق له يقول: إن حكومة أربنز سقطت تمامًا كما سقطت الجمهورية الاسبانية، إذ «كان ينبغي أن توجد فرق إعدام قليلة من نوع مختلف. فأعمال الإعدامات تلك لو حصلت فعلًا لأعطت الحكومة القدرة على معاودة الرد بالقوة».

في ١٩٦٠، عُيّن غيفارا رئيسًا للمصرف الوطني الكوبي، ثم وزيرًا للصناعة (١٩٦١). فكان من أبرز دعاة تعميق الخط الاشتراكي الشيوعي في الثورة الكوبية التي كانت ما تزال تتلمس طريقها وتحاول عدم استعداء الولايات المتحدة (راجع النبذة التاريخية). وقد سافر إلى موسكو حيث وقّع على الاتفاقيات القاضية بإقامة الصواريخ السوفياتية في كوبا، وقد شكّلت مشكلة عالمية عُرفت باسم «أزمة الصواريخ الكوبية» (راجع النبذة التاريخية). ومثّل غيفارا كوبا في العديد من المؤتمرات الدولية وفي الأمم المتحدة.

واعتبر فشل التورط الأميركي في حادثة غزو خليج الخنازير (١٩٦١) انتصارًا كبيرًا لغيفارا وهو في السلطة. فاضطر هذا الفشل الرئيس الأميركي جون كينيدي على إحداث انقلاب راديكالي أساسي في السياسة الأميركية إزاء أميركا اللاتينية، «وطننا الثوري العزيز» حسب تعبير غيفارا. واستقبل غيفارا في مؤتمر الاوروغواي (١٩٦١) استقبال البطل المنتصر على الغزو الأميركي والذي أجبر الرئيس الأميركي على إقالة ألن دالاس، المسؤول الأول عن غزو خليج الخنازير، وعلى اعتماد سياسة التقرب من كوبا. فأرسل نائب وزير الخارجية الأميركية دوغلاس ديلون ليعرض على غيفارا مساعدات تصل إلى ٢٠ بليون دولار تقسّط على عشر سنوات وتستخدم في تحسين الأوضاع الصحية والتربوية. فرفض غيفارا على أساس أن المبلغ قليل، وأن لا مجال معه لوضع شروط استخدام. وتكررت المحاولة الأميركية وتكرّر رفض غيفارا.

غيفارا مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر



ومع الزعيم الهندي جواهر لال نهرو



الصورة الأخيرة لغيفارا، ووراءه عميل من المخابرات المركزية الأميركية أخرجه من السجن دقائق قليلة قبل إعدامه لالتقاط صورة له في ٩ تشرين الأول ١٩٦٧.

كان غيفارا ذهب إلى افريقيا عن طريق الجزائر، والتقى مرّات عدة بالرئيس أحمد بن بلّه، وبعدد من قادة حركات التحرر في افريقيا: أنغولا، موزمبيق، غينيا - بيساو، واستنتج أنه لا بدّ من توحيد تلك الحركات، وتوحيد المساعدات السوفياتية والصينية التي كانت توجّهها الدولتان إلى حركات التحرر الافريقية.

في كتاب «قصة حياة تشي غيفارا» للأكاديمي المكسيكي خورخي كاستانييدا، الأستاذ في جامعة المكسيك وجامعة نيويورك الأميركية، فصل خاص عن حركة غيفارا الأفريقية حيث تبدو واضحة نزعته الثورية الخلاصية الإنسانية الإشتراكية (والمثالية). فخلال الأشهر الثلاثة (١٩٦٥) التي قضاها غيفارا في افريقيا مرّ بالقاهرة مرات عدّة، التقى في إحداها الرئيس عبد الناصر بحضور الصحافي المعروف محمد حسنين هيكل، الذي بدت له «شخصية غيفارا حزينة (...) كان الموت وسواسه الوحيد (...) إن اللحظة الفاصلة في حياة أي رجل هي اللحظة التي يقرّر فيها مواجهة الموت. إذا واجهه يكون بطلًا، سواء نجح في مسعاه أم لا. فالإنسان يمكن أن يكون سياسيًا جيدًا أو سيئًا، لكنه إذا لم يواجه الموت فلن يكون أكثر من مجرد سياسي».





اللوحة والصورة اللتان أثارتا الدهشة للشبه بينهما: أعلى، لوحة السيد المسيح ميتًا للرسام أندريا مانتنيا ١٤٣١-١٥٠٦، وأسفل، جثة غيفارا في فالي غراندي (١٩٦٧).

وبدت نزعته الإنسانية المثالية، في أجلّ صورها، في رفضه، وهو في افريقيا مشاركًا في مؤتمر التضامن الافريقي الآسيوي في الجزائر، الاتفاق الذي وقّعته كوبا مع الاتحاد السوفياتي. وقد اعتبره غيفارا مجحفًا بكوبا، لأن موسكو وضعت أسعارًا مرتفعة بالمعدات، ما يعني توجيه المزيد من صادرات السكّر الكوبي إلى الاتحاد السوفياتي لدفع الثمن المطلوب، في حين أن كوبا كانت بأمسّ الحاجة لمساعدتها على تحمّل أعباء الحصار الأميركي عليها. وقبل مغادرته الجزائر،

ألقى غيفارا خطابًا هاجم فيه الدول الإشتراكية، وأكثر ما في خطابه عنفًا قوله: «تنمية الدول التي بدأت خطوات تنميتها بعد التحرر يجب أن تتحملها الدول الإشتراكية (...) لذلك يجب عدم الحديث عن التجارة مع هذه الدول حسب القيمة السعرية (...) كيف يمكن أن تستفيد الدول حديثة التحرر التي يجب أن تدفع من عرقها ودمائها مقابل استخدام مواد وآلات تنموية طبقًا لأسعار السوق؟ (...) لو أننا تحدثنا عن علاقات تقام على هذا النسق فإنه يمكننا أن نقول إن تلك الدول الإشتراكية تسير في طريق الممارسات الأمبريالية (...) الدول الإشتراكية يحتّم عليها الواجب الأخلاقي مساعدة الدول التي تحررت من الاستعمار».

وبعد هذا الخطاب عاد غيفارا إلى كوبا، وأقام فيها مدة قصيرة، وبدأ الاتحاد السوفياتي ينظر إليه باعتباره شخصية مقلقة، خاصة وأنه سافر عدة مرات إلى الصين، إضافة إلى مغامراته في افريقيا. وأجرى غيفارا حوارًا مع فيدل كاسترو وشقيقه راؤول كاسترو لمدة أربعين ساعة متواصلة كما تؤكد بعض الوثائق، حدثت خلاله لحظات من الشدّ والجذب، عندما اتهمه راؤول بأنه «تروتسكي النزعة، وله ميول صينية»، ووصفه بأنه «غبي»، ومع ذلك ظلّ فيدل كاسترو يراقب المشهد من دون أن يدافع عن غيفارا في مواجهة كلمات شقيقه القاسية.

وفي الاحتفال الرسمي بمناسبة الإعلان عن قيام «الحزب الشيوعي الكوبي» (١٩٦٥)، قرأ فيدل كاسترو رسالة الوداع التي كان إرنستو تشي غيفارا قد كتبها ووجّهها إلى الكوبيين معلنًا فيها أنه غادر كوبا نهائيًا ليؤدي مهمة ثورية جديدة.

وقصد غيفارا الكونغو ليبقي فيها شعلة باتريس لومومبا مضاءة، إذ كان مصرع لومومبا قد ترك فيه أثرًا شخصيًا يداني ما تركته إطاحة أربنز. وتعرّف إلى اللومومبي لوران كابيلا، فاكتشف فيه «ثائرًا زائفًا فاحتقره. وكان غيفارا قد رأى في كابيلا عندما التقاه للمرة الأولى في دار السلام في تنزانيا رجلًا «أدرك تمامًا أن العدو الرئيسي هو الأمبريالية الأميركية». لكنه لم يفته أن كابيلا كان يتنقل بسيارة مرسيدس وكان يفضل ارتياد المقاهي والبارات على التوجه إلى الجبهة. وحاول المقاتلون الكوبيون الـ ١٢٠ الذين جاؤوا مع غيفارا من دون جدوى فرض النظام وبث الروح الثورية في قوات المتمردين التي تسودها الفوضى وتتنافس في أغلب الأحيان مع بعضها. ووصف غيفارا في مذكراته متمردي كابيلا بأنهم «جيش من الطفيليين (...) وأن كسب حرب بمثل هؤلاء أمر غير وارد». وفي مدوّناته عن مهمته في الكونغو كتب غيفارا «انها قصة فشل استمرت ستة أشهر». وفي ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٥، أي بعد ثلاثة أيام من رحيل الكوبيين من الكونغو، استولت قوات موبوتو على السلطة في البلاد التي أطلق عليها بعد عامين إسم «زائير». ولا شك أن غيفارا كان يتذكر، وهو يعيش فشل تجربته في الكونغو، ما نصحه به الرئيس المصري جمال عبد الناصر وحذره من أنه رجل أبيض، وان السود، الذين تتخذ معركتهم أيضًا طابعًا عرقيًا، قد لا يستسيغون أن يقودهم رجل أبيض وحتى ولو كان ثوريًا من طينة غيفارا: وانه يجب أن لا يغرب عن البال، كما قال له عبد الناصر أيضًا، واقع الجغرافيا السياسية، إذ إن العالم يسير نحو ما يُسمّى بالتعايش السلمي.

عاد إلى كوبا، وبقي في هافانا فترة وجيزة نظّم خلالها عملية إرسال مقاتلين كوبيين وبوليفيين إلى بوليفيا ليقودهم في حرب عصابات ضد النظام القائم في هذا البلد والمدعوم من الأميركيين. واستطاعوا الدخول خلسة إلى بوليفيا (١٩٦٦). وطيلة فترة وجوده في بوليفيا كان يتعرض للهجوم والحملات من اليمين واليسار على حدّ سواء، إذ كانت الأحزاب الشيوعية، وصحافتها، في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية (باستثناء كوبا بطبيعة الحال)، بما فيها الحزب الشيوعي البوليفي، تندّد بـ«مغامرات» غيفارا وتصفها بعدم الجدوى.

وفي هيغيرا، وسط وادي ديل يورو في جبال الأنديز (في بوليفيا) اعتقل الجيش البوليفي تشي

غيفارا في ٨ تشرين الأول ١٩٦٧، وأعدمه في اليوم التالي الجندي البوليفي ماريو تيران بأمر من الرئيس البوليفي بارينتوس ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، وحضر يومها عملية الإعدام من الاستخبارات الأميركية فيليكس راموس (أو فيليكس رودريغز)، ويعتقد بعض كتّاب سيرة تشي غيفارا أن راموس أطلق على غيفارا رصاصة الرحمة. وعمد الجنود البوليفيون إلى قطع يدي الجثة قبل دفنها.

ويروي كاسترو في مذكراته: «لقد تمّ التأكد أن تشي استمر في القتال على رغم الجراح التي أصابته، حتى دمرت فوهة بندقيته بطلق ناري وأصبحت متعطلة تمامًا...». وأعلن في بوليفيا عن دفن تشي غيفارا في مكان سرّي، ولم يذكر المكان حتى لا يتحول محجة.

عاد «غيفارا» ليحتل موقعًا متقدمًا في الخبر والتحليل السياسيين، كما في الكتابات التاريخية والفكرية، وعلى مستوى العالم، بعد ثلاثين سنة من موته، وذلك مع إعلان السلطات الكوبية، في حزيران ١٩٩٧، البدء باحتفالات بذكرى ميلاده التاسعة والستين. وأبرز ما تبدّى في هذه الاحتفالات إحياء حوالى ٨٠ كاتبًا وفنانًا ذكرى ولادة «الثائر البطل» في «كاباليتي دي كازا» التي أقام فيها غيفارا مركزًا للقيادة في جبال اسكامبراي، وكذلك اختيار السلطات مغارة «لوس بورتاليس» (غربي كوبا) لإقامة الإحتفالات الرسمية بهذه المناسبة. وكان تشي غيفارا اتخذ من هذه المغارة مقرًا له خلال أزمة الصواريخ الكوبية (تشرين الأول ١٩٦٢)، إذ كانت القوات الكوبية تستعد في تلك الفترة، لمواجهة عملية إنزال أميركية لم تحصل في نهاية الأمر لأن السوفيات قرّروا سحب صواريخهم النووية من الجزيرة.

والذي أجّج الخبر والتحليل والكتابة أيضًا أنه في شهر تموز من السنة نفسها (١٩٩٧) عثر فريق من الخبراء الكوبيين على رفات تشي غيفارا في مدينة فاليغراندي في بوليفيا، ولم يكن له أي أثر لليدين، إذ كان جنود بوليفيون قد عمدوا إلى قطع يدي غيفارا بعد إعدامه وتمكن أصدقاء للكوبيين من الاحتفاظ بهما ثم إرسالهما إلى كوبا في ١٩٧٠، حيث حُفظتا في هافانا وكرّمتا وكأنهما رفات قديس. وفي ١٢ تموز ١٩٩٧، وصلت رفات غيفارا إلى كوبا، ونُقلت في تشرين الأول (١٩٩٧) إلى نصب أقيم خصيصًا في الساحة التي تحمل اسمه في مدينة سانتا كلارا (حوالي ٣٠٠ كلم من هافانا).

اعتُبر غيفارا صاحب نظرية سياسية ماركسية وممارسة نضالية ثورية رومنسية، عُرفت بـ«الغيفارية». وقد ترك غيفارا كتابات عسكرية عدة تتضمن رؤية استراتيجية للصراع الثوري تعارض أطروحات الأحزاب الشيوعية التقليدية، وتؤكد على أولوية الكفاح المسلّح، وتصوغ نظرية «البؤرة الثورية» أو «البؤرة الفدائية». وغيفارا يأخذ على الأحزاب الشيوعية انتهازيتها وجمودها أو ما يسمّيه «انتظاريتها». فهي تنتظر اجتماع كافة الشروط الموضوعية والذاتية للثورة بصورة ميكانيكية بدون أن تهتم بتسريع هذه الشروط. أما البؤرة الغيفارية المكوّنة من أقلية من الرجال المسلحين الحازمين فتسهم في خلق هذه الشروط. وتردّ الاحزاب الشيوعية على هذه النظرية وتأخذ على الغيفارية وقوعها في ما كان أنغلز يسمّيه ويندّد به «نفاد الصبر الذي حوّله أصحابه إلى نظرية».

* **كاسترو، راؤول Castro, R.** (١٩٣١–): من الزعماء التاريخيين للثورة الكوبية. الأخ الأصغر لفيدل كاسترو. شارك في الهجوم على ثكنة مونكادا (١٩٥٣)، واعتُقل، وبقي في السجن سنة واحدة. التحق بأخيه في المكسيك، وعاد معه إلى كوبا (١٩٥٦) للإعداد للثورة. عُيّن قائدًا للقوات المسلّحة الكوبية (١٩٥٩)، ونائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للدفاع (١٩٦٠–١٩٧٢)، ونائبًا أول لرئيس الوزراء (١٩٧٢–١٩٧٦)، ثم نائبًا أول لرئيس مجلس الدولة ولرئيس الوزراء منذ

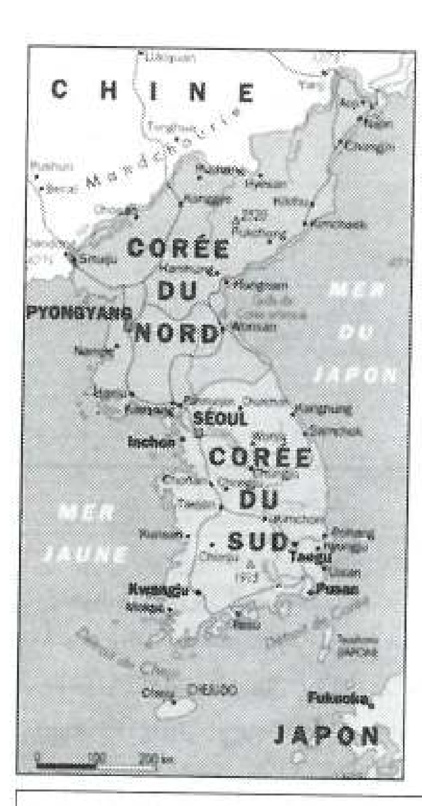
١٩٧٦. تمّ تكريسه رسميًا في العام ١٩٨٥ خلفًا لشقيقه فيدل كاسترو في رئاسة الحزب والدولة والقوات المسلحة (راجع النبذة التاريخية).

* **كاسترو، فيدل Castro, F.** (١٩١٧–): ثوري ورجل دولة ورئيس كوبا الحالي. ابن مهاجر إسباني (من غاليسيا). درس الحقوق في جامعة هافانا، وترأس اتحاد الطلاب فيها. مارس المحاماة حتى سنة ١٩٥٢، حيث تفرّغ للعمل السياسي ليردّ من خلاله على انقلاب باتيستا ودكتاتوريته. بعد هجومه على ثكنة مونكادا العسكرية (١٩٥٣) في مدينة سانتياغو دي كوبا لجأ إلى المكسيك حيث أخذ يحضر إلي إنزال في كوبا مع مجموعة من ٨١ ثائرًا. وقد مكنته حرب العصابات الناجحة التي بدأها في سييرا مايسترا من قلب نظام باتيستا واستلام السلطة كرئيس للوزراء (١٩٥٩). ومنذ هذا التاريخ لا يزال كاسترو مسيطرًا على الحياة السياسية في كوبا (راجع النبذة التاريخية).

أما الكاستروية فهي حركة ثورية تستلهم مبادئها وأفكارها من فيدل كاسترو والثورة الكوبية. وهذه المبادئ والأفكار لم توضع قبليًا، بل تبلورت مع الفعل الثوري يومًا بيوم، سواء إبان حرب العصابات أو بعد نجاح الثورة واستلامها السلطة. فغداة انتصار الثورة، أعلن كاسترو أنه «لا يدري جيدًا ماذا يمكن تسمية ما هم شارعون في بنائه...» مؤكدًا «لسنا بشيوعيين». لكن سرعان ما بدأت الكاستروية تتطور، وتغيّر بالعمق نمط الحياة اليومية والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتحولت إلى إيديولوجية ونموذج للعديد من حركات التحرر في العالم.

والمسار الإيديولوجي للكاستروية بدأ بنظرة مسيحية ليبرالية، ثم مرّ بالشيوعية ذات الاتجاه الأوروبي ووصل إلى الشيوعية الثورية المتكيفة مع العالم الثالث. واختارت الكاستروية خطًا يتميز بمهاجمة الأمبريالية والشيوعية «التقليدية» أو «غير المتكيفة» مع متطلبات العالم الثالث.

كوريا



بطاقة تعريف

الإسم: يعني إسم كوريا «بلاد الصباح الهادئ».

الموقع: شبه جزيرة تقع في أقصى شرقي آسيا تحدها شمالًا الصين، وغربًا بحر الصين الشرقية أو البحر الأصفر (يسميه الكورويين بحر كوريا الغربية)، وجنوبًا مضيق كوريا، وشرقًا بحر اليابان (يسميه الكوريون بحر كوريا الشرقية)، وشمالًا شرقًا روسيا.

السكان: يتحدر الكوريون من شعوب تمت بصلات قربى مع المغول. وهذه الشعوب هاجرت الى شبه الجزيرة الكورية منذ آلاف السنين قبل العهد المسيحي قادمة من فيافي آسيا الوسطى، وعرفت باسم الشعوب التونغية. وتقول الرواية التاريخية إن أسرة صينية بقيادة كيجا (شخصية أسطورية) تمكنت من توحيد الشعوب التونغية حوالي العام ١١٠٠ ق.م. مدخلة الحضارة الصينية الى كوريا القديمة. ومن الصين أيضًا أتت المعتقدات الدينية البوذية والكونفوشيوسية (وهما الديانتان الطاغيتان في كوريا). وفي البلاد اليوم أقلية مسيحية تتوزع على نحو ٧٪ من مجموع السكان بروتستانت، و٣٪ كاثوليك. وهناك أقلية دينية تعتنق دينًا وطنيًا قديمًا يدعى «شوندوكيو» (أي «طريق السماء»).

اللغة: الكورية. استعمل الكوريون الأبجدية الصينية حتى القرن الخامس عشر. وفي عهد الملك الكوري سيونغ (القرن الخامس عشر)، تمّ وضع نظام جديد للكتابة سُمي «هانغول»، وهو كناية عن نظام متكامل وعقلاني لأبجدية كورية خاصة، وجرى تبنيه رسميًا بدءًا من العام ١٤٤٦، لكنه لم يحلّ محل الصينية في اللغة الأدبية قبل القرن العشرين. وفي الثمانينات من هذا القرن (القرن العشرون) اتخذت كل من كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، على اختلاف نظامهما السياسي والاقتصادي، إجراءات من حقها أن تجعل الهانغول اللغة المكتوبة الوحيدة في البلاد.

الوضع السياسي الحالي لشبه جزيرة كوريا: قسمت كوريا، على أثر هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية والتي كانت تحتل البلاد آنذاك، إلى

قسمين: جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) وجمهورية كوريا (كوريا الجنوبية)، ويفصلهما خط العرض ٣٨ درجة، وهو الذي قرره الحلفاء ليكون حدًا فاصلًا بين القوات السوفياتية والقوات الأميركية، والذي تمّ عنده استسلام القوات اليابانية.

نبذة تاريخية

تمهيد، كوريا المقسّمة: باستعادة ألمانيا وحدتها، وكذلك اليمن، تبقى كوريا البلد الوحيد المقسّم بين دولتين كوريتين في عالم اليوم. وهذا التقسيم الناتج عن الحرب العالمية الثانية دعّمت الحرب الباردة من ركائزه، فلا يزال مستمرًا باستمرار الخلافات والنزاعات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) وجمهورية كوريا (كوريا الجنوبية).

والرمز الأساسي لهذا التقسيم المصطنع هو المنطقة المنزوعة السلاح بين الدولتين، التي تمتد بطول ٢٥٠ كلم وعرض ٤ كلم، وتقطع شبه الجزيرة الكورية لتشكل الحدود العازلة بينهما. وعلى جانبي هذه المنطقة أكثر من مليون جندي يسهرون على تطبيق بنود هدنة الحرب الكورية (١٩٥٠–١٩٥٣) منعًا لحوادث قد تفجّر حربًا جديدة بين الأشقّاء الشماليين والجنوبيين.

وإذا كانت المجابهة العسكرية اليوم تبدو مستبعدة، بل مستحيلة إلى حد كبير بين الكوريتين، وفقًا للانفراج الحاصل اليوم في منطقة الشرق الأقصى، فإن استمرار مثل هذا التقسيم لأمة واحدة ذات تاريخ عريق يمتد إلى نحو ٤ آلاف سنة يبدو هو الآخر أمرًا مستبعدًا. فمنذ أن حققت البلاد وحدتها في العام ٦٦٨ في إطار مملكة «شيلا الكبير»، برهن الكوريون عن قدرتهم في الاحتفاظ بوحدتهم السياسية وتجانسهم على الصعد الإثنية واللغوية والثقافية رغم ما عانوا منه من تغيير في الأسر المالكة ومن غزوات خارجية واستعمار.

كوريا بين الصين واليابان: استمر الشرق الأقصى بعيدًا ومعزولًا عن العالم الغربي حتى أواسط القرن التاسع عشر، كما استمرت كوريا تستفيد من حدودها الطبيعية وموقعها الجيوبوليتيكي لدعم استقلالها الذاتي.

فبوقوع شبه الجزيرة الكورية بين بحر الصين وبحر اليابان، شعر كل من هذين البلدين بتهديد يأتيه من الآخر إذا تسنى لهذا الأخير السيطرة على جسر العبور هذا الذي تشكله شبه الجزيرة. وقد استفادت كوريا من السياسة الصينية القاضية بعدم السيطرة المباشرة على جيرانها مكتفية بولائهم، وقد دامت السيطرة الصينية على المنطقة مئات السنين، قام خلالها ستاتيكو سياسي بين الصين وكوريا واليابان.

لكن هذا الوضع، الذي شكل مسارًا عامًا لعدة قرون من الزمن، كان أحيانًا يتغير، كأن تقوم أسرة ملكية بانقلاب مفاجئ في الصين، أو أن تعمد اليابان إلى القيام بحملة عسكرية توسعية، فتدفع كوريا ثمن هذا التغير. ففي القرن الثالث عشر، احتلّ المغول مملكة كوريو Koryo (في كوريا) وجرّوها الى القتال معهم في حملاتهم البحرية باتجاه اليابان، وكان الفشل نصيبهم. وفي أواخر القرن السادس عشر، غزا اليابانيون مملكة شوسون (في كوريا) بعد أن تمنعت من السماح

لهم في العبور الى الصين، فقاتلهم الكوريون، من عسكريين ومدنيين، طيلة سبع سنوات. وفي مطلع القرن السابع عشر، هاجم المنشوريون مملكة شوسون الكورية التي رفضت الخضوع لهم بعد أن تمكنوا من أسرة مينغ الصينية وأخضعوا الصين لهم. ومع كل عودة للهدوء كان «الوضع الراهن» (ستاتيكو) يعود إلى مجراه، أي استقلال ذاتي كوري في إطار من علاقات ثلاثية، صينية – يابانية – كورية، يمليها الوضع الجيوبوليتيكي لكوريا.

كوريا وروسيا: ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر، ومع وصول الدول الغربية الى هذه المنطقة (الشرق الأقصى) بدأت الأوضاع الجيوبوليتيكة تشهد تغيرًا عميقًا هناك.

وفي حين كانت الدول الأوروبية مهتمة بـ«إدارة» الصين، طمحت الولايات المتحدة الى أن تصبح دولة كبرى في المحيط الباسيفيكي، ونجحت في أن تكون الدولة الأولى التي توصلت الى فتح أبواب اليابان التي كانت موصدة في وجه الغربيين. ومن جهتها، أطلقت اليابان عملية تحديثها التي سرعان ما جعلت منها، عند أواخر القرن التاسع عشر، أول دولة في الشرق الأقصى متقدمة وفق الأنماط الغربية.

أما روسيا، التي كانت قد باشرت إعمار سيبيريا ووصلت إلى الشواطئ الباسيفيكية في القرن الثامن عشر، فقد أخذت تستفيد من وجودها في المنطقة وتهدف، بالدرجة الأولى، إلى الحصول على منفذ إلى الباسيفيكي، إذ كانت جزيرة سخالين والأرخبيل الياباني يسدّان على سيبيريا الشرقية الطريق الى بحر اليابان، فضلًا عن أن مرفأ فلاديفوستوك يبقى مجمدًا طيلة فصل الشتاء.

جاء دخول هذه القوى إلى المسرح في المنطقة ليؤدي إلى تغييرات في موازين القوى هناك، وإلى إعادة توزيع وخلط للخرائط الجيو– استراتيجية في أيدي مختلف الدول المحلية الاقليمية. وتميزت سياسة كوريا في تلك الفترة بتعنّت لجهة معارضة الانفتاح على الغرب، أضف إلى ذلك صراعات داخلية على السلطة داخل الأسرة المالكة، ما جعل البلاد هزيلة وعرضة للتدخلات الخارجية والنفوذ الأجنبي. فما كاد القرن التاسع عشر يشرف على نهايته حتى وجدت كوريا نفسها ورقة رهان بين متنافسين ثلاثة، الصين، روسيا واليابان: ففي حين كانت الصين تتمسك بامتيازاتها وحقوقها المكتسبة خلال مدة طويلة في كوريا، كانت روسيا تطالب بمنفذ وبوصول الى المياه الدافئة، وكانت اليابان – وقد تحولت حديثًا الى قوة امبريالية – ترى في كوريا ممرًا لا بد منه وهدفًا أول لمطامحها في المنطقة.

ومن هذه الرؤية الجيوبوليتيكة المثلثة الزوايا نشبت الحربان الكبيرتان في الشرق الأقصى: الحرب الصينية – اليابانية (١٨٩٤–١٨٩٥) والحرب الروسية – اليابانية (١٩٠٤–١٩٠٥). وقد انتصرت اليابان في هاتين الحربين، وأصبحت زعيمة الشرق الاقصى دون منازع، واستعمرت كوريا (١٩١٠–١٩٤٥) التي شكلت لها خلفية مهمة جدًا في معاركها العسكرية نحو منشوريا، والصين، والباسيفيكي.

الاستعمار الياباني (١٩١٠–١٩٤٥)

مدخل، ميثاق كانغهوا Kanghwa: ظلت كوريا تتنازعها تيارات دينية وفكرية وصراعات على الحكم طيلة القرن التاسع عشر. وعندما آل الحكم، في ١٨٦٣، الى الوصي على العرش ري ها أونغ Ri Ha Eung عمل من جديد على تقوية السلطة المركزية وأدخل إصلاحات جوهرية، لكنه ظل عاجزًا عن إيقاف الصراعات الداخلية وعن مجابهة الأطماع الأوروبية. وفي ١٨٧٦، أجبرت اليابان الحكومة الكورية على التوقيع على ميثاق كانغهوا الذي فتح أبواب كوريا مشرعة للصادرات اليابانية.

تدخّل القوات الصينية: وأمام التدهور الداخلي والسيطرة الخارجية تصاعدت النقمة الشعبية، وأنشأ المثقفون حزبًا بزعامة كيم أوكيوم Kim Okkyoum طالب بإصلاحات حديثة، ولقي تأييدًا من اليابان، ووصل إلى الحكم. لكن الجناح الأرستقراطي والتقليدي، اعترض على الإصلاحات وعاد إلى الحكم بدعم مباشر من القوات الصينية، ثم ما لبث أن منح بريطانيا قاعدة بحرية في ميناء هاملتون (١٨٨٥).

انتفاضة وعودة السيطرة اليابانية: إلا أن تلك الوضعية أدت إلى تفجير انتفاضة فلاحية عارمة استغلها اليابانيون الذين كانوا في أوج قوتهم الاقتصادية والتقنية للتدخّل في كوريا بحجة حماية رعاياهم. فاحتلوا القصر الملكي وأجبروا الملك على إعلان الحرب على الصين. وانطلاقًا من الأراضي الكورية دحرت القوات اليابانية المجهّزة بأحدث الأسلحة القوات الصينية، ووقعت الصين معاهدة شيمونوسيكي Shimonoseki (١٧ نيسان ١٨٩٥) وبموجبها تخلت الصين لليابان عن جزر تايوان وبسكادروس، واعترفت بـ«استقلال كوريا»، أي بمعنى آخر بفرض الحماية اليابانية عليها.

انتفض الكوريون ضد اليابانيين الذين أمعنوا في إذلالهم، واغتالوا الملكة ولاحقوا الملك وحكومته وحاشيته الذين التجأوا إلى السفارة الروسية. وكانت روسيا آنذاك تخطط لفرض نفوذها على كوريا، إلا أن حصولها على ميناء بورت آرثر جعلها تتحالف مؤقتًا مع اليابان في إطار معاهدة ١٨٩٨ التي تركت عمليًا كوريا تحت سيطرة اليابانيين الذين اعتبروها رسميًا امتدادًا لأراضيهم رغم انهم منحوها إسميًا لقب «الامبراطورية».

وإزاء توسّع روسيا في آسيا (احتلالها لمنشوريا) بدأت مخاوف الدول الأوروبية واليابان تتصاعد. وبعد مفاوضات طويلة لم تؤد الى أي نتيجة وجّهت اليابان دون أن تعلن الحرب ضربة قاضية للأسطول الروسي في ميناء بورت آرثر (شباط ١٩٠٤) وجرّت الكوريين إلى الدخول إلى جانبها في الحرب ضد روسيا (١٩٠٤–١٩٠٥)، بينما ظلت الصين، لما كانت تعانيه من ضعف، على الحياد. وفي ميثاق بورتسموث Portsmouth (أيلول ١٩٠٥) اعترفت روسيا بمصالح اليابان السياسية والاقتصادية والعسكرية في كوريا. فأصبحت كوريا تحت الحماية المباشرة لليابان.

من الحماية إلى الاستعمار: استغلّ اليابانيون مقتل مقيمهم العام في سيول ليخلعوا الامبراطور الكوري كوجونغ (مات مسمومًا في ٢٢ كانون الثاني ١٩١٠)، وكذلك المظاهرات التي اندلعت في مطلع آذار (١٩١٠) وطالبت بالاستقلال (حركة ساميل Samil)، ليحولوا الحماية إلى استعمار كامل ومباشر (حتى انهم أعلنوا أن كوريا أصبحت مقاطعة باسم «شوسون» Chosun) بدءًا من ٢٥ آب ١٩١٠. ثم أخذوا بالقضاء على كامل المقومات القومية الكورية (اللغة، الأعياد الوطنية، التقاليد بما فيها الأزياء...) بالإضافة إلى حملات القمع. وأنشأت اليابان شبكة مواصلات حديدية لاستغلال الثروات المعدنية ومحاصيل الحقول التي لم يتبق منها بيد الكوريين سوى ٢,٥٪.

أدّت هذه الوضعية إلى نقمة شعبية عارمة انفجرت في ١٩١٩ في كامل أرجاء البلاد رافعة شعار الاستقلال. ورغم اشتداد القمع، واضطرار العديدين من الكوريين للهجرة إلى الصين ومنشوريا وسيبيريا، فقد نجحت الثورة في إثارة ردود فعل دولية اضطرت اليابان إلى التخفيف من حدة وقع الاستعمار وإدخال بعض الإصلاحات.

الحزب الشيوعي الكوري: لكن هذه الإصلاحات لم تطفئ من جذوة الثورة على اليابان، حيث أخذت الحركات السرية في التكوّن بشكل واسع ساعدها على ذلك الأفكار التحررية الأوروبية وانتشار أفكار الثورة البولشيفية في روسيا (١٩١٧) التي أدّت إلى تكوين نواة للحزب الشيوعي الكوري في ١٩٢١ في مدينة

فلاديفوستوك السوفياتية، لكنها لم تثمر بسبب بقائها بعيدة عن الداخل الكوري. إلا أن إنشاء «جمعية التعاون العمّالي الكوري» في ١٩٢٠ وفي سيول نفسها كان له تأثير كبير، وكذلك جمعيات سرية أخرى مثل «الجمعية الوطنية الكورية» التي أنشأها، في ١٩١٧، أحد المدرسين الوطنيين واسمه كيم هيونغ دجيك (جد رئيس كوريا الشمالية في ما بعد كيم إيل سونغ).

ومرت حركة المقاومة ضد اليابان بظروف صعبة نتيجة الانقسامات الداخلية، وتباين إيديولوجيات مختلف الحركات. فالحزب الشيوعي الكوري، الذي تأسس رسميًا في ١٩٢٥، بعد المحاولة التأسيسية الفاشلة الأولى (١٩٢١) كان مسرحًا لصراعات حادة بين الأجنحة المتصارعة على القيادة التي كان همّها الأول كسب ثقة الكومينترن. والحركة الوطنية كانت أسيرة لأفكارها الطبقية ولصراعاتها الداخلية، كما أصبح الكوريون المهاجرون إلى منشوريا يعيشون حياة صعبة للغاية بعد اتفاق اليابان مع المسؤولين في منشوريا (١٩٢٥).

في تلك الظروف المعقدة والصعبة، أنشأ كيم إيل سونغ Kim Il Sung في ١٩٢٦ «الاتحاد للقضاء على الامبريالية» الذي تطور الى «اتحاد الشباب المناهض للامبريالية»، وقد نجح في أن يجمع في إطاره الشباب الشيوعي المتحرر من الجمود العقائدي، والشباب القومي الذي تخلى عن «الحكومة الكورية المؤقتة» الموجودة في شانغهاي. وبذلك دمج كيم إيل سونغ بين المبادئ الماركسية والمبادئ القومية معتمدًا على الإمكانيات الذاتية للكوريين.

تعرض هذا الاتحاد إلى حملات قمعية من المستعمر الياباني، خاصة بعد انتفاضة ٣٠ أيار ١٩٣٠. وبعدها بأسابيع، شكّل كيم إيل سونغ نواة سياسية وعسكرية دعاها «الجيش الثوري الكوري»، وحوّل، في ما بعد، اتحاد الشباب إلى «الحزب الشيوعي الكوري / حزب العمل». وأخذ الجيش الثوري الكوري ينسق مع الجيش الشعبي الصيني (بقيادة ماو تسي تونغ) الذي كان يقاتل أيضًا المحتل الياباني. ومع الزمن تحوّل الجيش الثوري الكوري، بعد أن تعاظم عديده، إلى «الجيش الثوري الشعبي الكوري»، كما أصبحت معظم عملياته، منذ ١٩٣٦، تتم داخل الأراضي الكورية بعد أن كانت تتم في منشوريا المحتلة من اليابان أيضًا.

ومن ناحية أخرى، كان الصراع على أشده بين ذلك الجيش بقيادة كيم إيل سونغ وبين الحكومة الكورية المؤقتة (التي كانت تعارض أيضًا المحتل الياباني ولكن على أسس محافظة تتكل على علاقاتها الدولية وتهمل العامل النضالي الكوري الذاتي) التي كانت تتخذ من شانغهاي مقرًا لها، والتي لقيت كل الدعم من الزعيم الصيني تشانغ كاي تشيك.

مؤتمر القاهرة ومؤتمر بوتسدام: حدّد مؤتمر القاهرة (تشرين الثاني ١٩٤٣)، الذي حضره روزفلت، تشرشل وتشان كاي تشيك، أهداف الحرب مع اليابان بأنها تشمل انتزاع بعض الجزر التابعة لليابان في المحيط الهادئ والتي سبق لليابان أن وضعت يدها عليها منذ ١٩١٤، وإعادة جميع الأراضي التي انتزعتها اليابان من الصين منذ ١٩١٤، مثل منشوريا وفورموزا وإعادتها إلى جمهورية الصين الوطنية؛ كما حدّد المؤتمر منح الاستقلال لكوريا وإجبار اليابان على الاستسلام دون قيد وشرط. وقد وافق الاتحاد السوفياتي على هذا الاتفاق في ما بعد، كما تمّ التأكيد عليه في مؤتمر بوتسدام (تموز ١٩٤٥)، إضافة إلى أن الدول الأربع: الصين والاتحاد السوفياتي وبريطانيا والولايات المتحدة ضمنت تحقيق استقلال كوريا (الذي اتفق عليه في مؤتمر القاهرة وأكّده مؤتمر بوتسدام ثم ضمنته الدول الأربع المذكورة).

لكن بعد نحو شهر واحد من مؤتمر بوتسدام بدأت تلوح في الأفق مطامع تلك الدول بصورة تناقض تعهداتها. ففي آب ١٩٤٥، تخطت القوات السوفياتية حدود منشوريا، وفي الشهر

التالي نزل الجيش الأميركي في كوريا. وفي تلك الأثناء كان الجيش الثوري الشعبي الكوبي، بمساعدة الجيش السوفياتي، يشنّ هجمات واسعة النطاق ليفرض نفسه كوريث شرعي لقيادة البلاد بعد تحريرها نهائيًا. وبدا ان اتفاقًا مسبقًا بين ستالين وترومان (أثناء مؤتمر بوتسدام) كان ينص على تقسيم كوريا الى شطرين يفصلهما خط العرض ٣٨ درجة شمال خط الاستواء وهو الخط الذي استسلم فيه الجيش الياباني بحيث ظلت القوات السوفياتية شمال ذلك الخط والقوات الأميركية جنوبه.

وهذا التقسيم، وإسقاطاته، موضوع ما يلي من كلام.

كوريا بدءًا من ١٩٤٥

تقسيم كوريا: لم يعلن الاتحاد السوفياتي الحرب على اليابان إلا في ٩ آب ١٩٤٥، لكن قواته كانت قد احتلت كوريا الشمالية قبل أيام قليلة من استسلام اليابان (١٥ آب ١٩٤٥). ثم تقدمت الولايات المتحدة الأميركية باقتراح بأن يحتل الاتحاد السوفياتي المنطقة الواقعة شمالي خط العرض ٣٨ (وكان السوفيات قد احتلوها فعلًا)، وتحتل هي المنطقة جنوبي هذا الخط، وذلك «لتسهيل نزع سلاح القوات اليابانية المتمركزة في كوريا». أما اختيار خط العرض ٣٨ درجة كخط هدنة فلأنه يقسم شبه الجزيرة إلى شطرين متساويين إلى حد كبير.

عندما وصل الأميركيون إلى كوريا بعد شهر من استسلام اليابان، كان السوفيات قد بدأوا في تنفيذ نظام إدارتهم في النصف الشمالي للبلاد. فأقام الأميركيون بدورهم حكومة عسكرية في النصف الجنوبي، وعيّنهم في الوقت نفسه على تأمين دفاعهم عن اليابان التي بدأوا، بعد استسلامها، يعربون عن رغبتهم في إبقائها تحت سيطرتهم.

ورغم المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول أشكال إقامة حكومة واحدة لكوريا الموحدة، والجهود التي بذلها القادة الكوريون للحصول علي استقلال كوريا ووحدتها في آن واحد، فإن كلًا من الشطرين، الشمالي والجنوبي، أخذ ينتهج خطًا مغايرًا عن الآخر، حتى أضحى خط العرض ٣٨ درجة حدودًا حقيقية تكرّس تقسيم الأمة الكورية.

وفي آب ١٩٤٨، أعلن في سيول عن قيام «الجمهورية الكورية» في أعقاب انتخابات عامة أشرفت عليها الأمم المتحدة في القسم الجنوبي فقط من البلاد، إذ كان القسم الشمالي قد رفض إجراء هذه الانتخابات على أرضه، فردّ بإعلان قيام «جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية» في عاصمته بيونغيانغ Pyongyang، في أيلول ١٩٤٨.

جرت محادثات عديدة حول قضية إعادة توحيد البلاد، سواء في إطار الأمم المتحدة أو بين



توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بين الجنرال الأميركي و. هاريسون والجنرال الكوري نام إيل (٢٧ تموز ١٩٥٣). وبعدها بأيام قليلة جرى توقيع معاهدة تعاون بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. فيما وقّع الكوريون الشماليون معاهدة مماثلة مع السوفيات.

الدولتين مباشرة، ولكنها لم تؤد إلى أي إنجاز على هذا الصعيد. وتصاعدت الحرب الكلامية بينهما مصحوبة بحوادث حدودية، وقد حمّل كل طرف الطرف الآخر مسؤولية التقسيم.

حرب كوريا (١٩٥٠-١٩٥٣): في سياق هذا المسار المتوتر بين الدولتين، وفي إطار الحرب الباردة التي كانت قد بدأت بين العملاقين الجديدين على المسرح الدولي، انفجرت حرب كوريا. فمع بزوغ فجر يوم ٢٥ حزيران ١٩٥٠، باشرت القوات الكورية الشمالية هجومًا واسعًا على طول خط العرض ٣٨، وسرعان ما تمكنت من التقدم في أراضي كوريا الجنوبية التي لم يكن جيشها بعد قد جهّز نفسه بما يكفل له إمكانية صد هذا الهجوم. وقرّر مجلس الأمن الدولي على جناح السرعة، وبغياب الوفد السوفياتي، تشكيل قوات دولية وإرسالها إلى كوريا لرد العدوان. وقبلت ١٦ دولة بالمشاركة في هذه القوات، وكانت القوات الأميركية أهمها عددًا وعتادًا. ونزلت القوات الدولية، وبصورة مفاجئة (منتصف أيلول ١٩٥٠)، في إنشون، وهو مرفأ قريب من سيول، ومنه انطلقت ترد تقدّم قوات كوريا الشمالية، وتلحق بها إلى مناطق ما وراء الخط ٣٨، حتى وصلت، في تشرين الأول، إلى نهر يالو yalu الذي يشكل الحدود الصينية – الكورية. كما قصفت بطيرانها الحربي مناطق في منشوريا حيث كان الجيش الكوري الشمالي قد اتخذ منها قواعد لتمركزه أثناء تقهقره.

قررت الصين الشعبية إنقاذ «الجار الشيوعي» من محنته. وبدأت أمواج المتطوعين الصينيين تتدفق لقتال القوات الدولية، وتمكنت من احتلال سيول نفسها (كانون الثاني ١٩٥١). لكن قوات الحلفاء تمكنت من استردادها ورد القوات الكورية الشمالية – الصينية إلى الشمال.

مع هذا التطور العسكري، اقترح المندوب السوفياتي في الأمم المتحدة الهدنة. فبدأت مباحثات بين الصينيين والكوريين الشماليين من جهة، والأميركيين لوحدهم (بصفتهم قيادة القوات الدولية) من جهة أخرى. وكانت المعارك الضارية مستمرة أثناء هذه المحادثات التي أسفرت في نهاية الأمر عن هدنة وُقعت في ٢٧ تموز ١٩٥٣ في بنمونجوم Panmunjoim (موقع يبعد ٣٠ كلم عن سيول اتخذته لجنة الهدنة مقرًا لها لتأمين الهدوء في المنطقة المنزوعة السلاح التي بدأت تعرف في العالم كأشهر منطقة عازلة في العالم).

لم يحصل أي من الطرفين (الشمالي والجنوبي) على أية مكاسب إقليمية. والخسائر من الجانبين كانت فادحة جدًا: أكثر من ٣ ملايين شخص بين قتيل وجريح، واقتصاد كل منهما قد خُرّب.

ثلاثة طروحات حول أسباب الحرب الكورية: الأدبيات والتحليلات السياسية لأسباب هذه الحرب دارت حول ثلاثة طروحات: الطرح الذي يقول بوجود مؤامرة حاكها المعسكر الشيوعي، الطرح الذي يتحدث عن التحدي الأميركي – الكوري الجنوبي، والطرح الذي يقدّم الأسباب الداخلية على أي سبب آخر ويتكلم عن التناقض القائم في المجتمع الكوري.

الأول، الذي كثيرًا ما يُنعت بـ«التقليدي»، يربط الهجوم الكوري الشمالي باتفاق سري بين ستالين والزعيم الكوري الشمالي كيم إيل سونغ، بتواطؤ، أو بدون تواطؤ مع الزعيم الصيني ماو تسي تونغ. ويعيد أصحاب هذا الطرح أسباب الهجوم الشيوعي إلى السياسة التوسعية للاتحاد السوفياتي، ويقولون بأن ستالين وأتباعه إنما أرادوا من المغامرة الكورية جسّ نبض الأميركيين من خلال ردود فعلهم، وإضعاف الضغط العسكري الأميركي في أوروبا، وإظهار القدرة العسكرية السوفياتية بهدف التأثير على الولايات المتحدة والصين معًا.

الطرح الثاني، يؤكد أصحابه أن الحرب اندلعت نتيجة لتحديات واستفزازات الجيش

الكوري الجنوبي الذي كان يتلقى أوامره من الجنرال ماك آرثر الذي كان يمثّل التطرّف الأميركي الامبريالي.

وعلى هذين الطرحين المتناقضين يرد القائلون بالطرح الثالث بأنهما لم يأخذا بالاعتبار إلا العوامل الدولية، وقد تجاهلا تمامًا العوامل الكورية الذاتية. ومنذ السبعينات يحاول أصحاب الطرح الثالث إيجاد عناصر تدعم مقولاتهم، وذلك من خلال بحثهم في الانقسامات والصراعات السياسية والايديولوجية التي كانت تظهر بين مختلف القوى السياسية والطبقات الاجتماعية الكورية. فعادوا إلى مقولة «صراع الطبقات» الشهيرة ليجدوا ان هذا الصراع بدأ في المجتمع الكوري منذ الاحتلال الياباني، وفي سياقه وفي إطار منطوقه كان تقسيم كوريا وكانت الحرب الكورية التي هي برأيهم حرب أهلية.

إذا كانت الأسباب العميقة للحرب الكورية كامنة في الحرب الباردة، أي في المواجهة الأميركية – السوفياتية كما في الخلافات الكورية الداخلية (الشمال – الجنوب)، فإن الهجوم الواسع والمفاجئ للجيش الكوري الشمالي هو، وفقًا لأرشيف الكرملين الذي أُميط اللثام عنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، جاء نتيجة اتفاق تام بين كيم إيل سونغ وستالين، كما ظهر من هذه الوثائق أن الرجلين لم يكونا يتوقعان التدخّل الأميركي. ومن جهة الصين، فقد بدا أن زعيمها ماو تسي تونغ كان منشغلًا جدًا بترتيب أوضاع نظامه الجديد في بكين، ما حال دون إطلاعه على الخطة، أو دخوله فيها.

وفي ما يتعلق بطبيعة الحرب الكورية، فقد بقيت محلية ومحدودة من حيث إطار العمليات العسكرية والأسلحة المستعملة التي لم تتعد حدود شبه الجزيرة الكورية. فالقنبلة الذرية لم تُستعمل رغم تهديد الأميركيين باستعمالها، والسوفيات لم يشاركوا في المعارك متجنبين المواجهة المباشرة بين القوتين العظميين، وهي مواجهة كانت على الأرجح ستؤدي إلى حرب عالمية ثالثة.

حرب باردة محلية رمزية وحرب باردة دولية: في حين اكتفت الدول العظمى بـ«الوضع الراهن» الكوري، أي بتقسيم كوريا، نظرت كل من الكوريتين الى الحرب على انها مناسبة لتحقيق وحدة كوريا بأي ثمن كان. وقد ازدادت الكراهية المتبادلة بينهما بعد حرب أخوية امتدت ثلاثة أعوام. فأدّى هذا الأمر إلى تسابق في التسلّح، وحرب نفسية، وحوادث ومواجهات عسكرية، وجعل من كوريا ساحة «حرب باردة» محلية لا تزال تعيشها إلى الآن (العام ٢٠٠٠).

وعلى الصعيد الدولي، أفرزت الحرب الكورية نتائج كثيرة ومهمة. لقد أُعيد تسلّح جمهورية ألمانيا الفدرالية، وبُذلت جهود كثيرة لتقوية منظمة معاهدة الأطلسي الشمالي (الحلف الأطلسي). وحصل الجيش الفرنسي على الدعم الأميركي لعملياته في الهند الصينية حيث كان يقاتل الشيوعيين الفيتناميين. وكانت اليابان المستفيد الأكبر اقتصاديًا من الحرب الكورية لأنها كانت قاعدة إسناد لوجيستيكي لجيوش الحلفاء. أما الصين، التي وصفتها الأمم المتحدة بـ«العدوانية»، فقد وجدت نفسها معزولة عن العالم الغربي، كما بدأت توجّه للسوفيات كل أنواع النقد لرفضهم مد يد المساعدة لها، ولأنانيتهم وانحرافهم، وأخذت (الصين) تنتهج خطًا مستقلًا قائمًا على سياسة الاكتفاء الذاتي اقتصاديًا، ومنازعة الخط الشيوعي السوفياتي في العالم سياسيًا وإيديولوجيًا، وهذا ما عُرف بـ«النزاع الصيني – السوفياتي».

والنتائج غير المباشرة والأهم للحرب الكورية هي في تدويم الحرب الباردة (حتى أواسط الثمانينات) على المستوى العالمي. فكل من الكوريتين وجدت نفسها تنفذ دورًا جيو استراتيجيًا خاصًا، أي دور الموقع المتقدم للمواجهة القائمة بين الكتلتين الشرقية والغربية في منطقة الشرق الأقصى.

تحالفات وعداوات: حول شطري كوريا قام مثلثا تحالف: المثلث التحالفي الشمالي من الصين

وكوريا الشمالية والاتحاد السوفياتي؛ والمثلث التحالفي الجنوبي من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان.

واستفادت كوريا الشمالية من الشرخ الذي قام في المثلث الشمالي نتيجة الخلاف الصيني – السوفياتي، وأخذت تتلقى المساعدات الاقتصادية والعسكرية من «الشقيقين» الشيوعيين اللدودين، كما أتاح هذا الوضع لنظامها، وزعيمه كيم إيل سونغ، مجال ترسيخ سياسة مستقلة إلى حد كبير عن نفوذ الحليفين، خاصة لجهة المفهوم «الكوري» للماركسية – اللينينية، وقد تداخلته «مفاهيم كورية» أخرى صبّت في خانة العبادة الشخصية للزعيم كيم إيل سونغ ولإيديولوجية عُرفت باسم الـ«دجوتشي» Djoutché العاملة على تنفيذ أفضل للماركسية اللينينية.

وبخصوص المثلث الجنوبي، فقد جاءت معاهدة التطبيع الموقّعة بين كوريا الجنوبية واليابان في العام ١٩٦٥، لتؤكد «إدارة» الولايات المتحدة للتحالف: اليابان تحت المظلة النووية الأميركية، والقوات الأميركية المتمركزة قرب خط العرض ٣٨ درجة هي في حال استعداد دائم للتدخل العسكري الأميركي في حال نشوب أي نزاع مسلح في كوريا. وقد ساهم هذا التحالف بصورة واسعة في ازدهار اليابان وفي التوسّع الذي شهده اقتصاد كوريا الجنوبية منذ السبعينات.

تطبيع تقطعه أعمال عنف: إذا كان احتجاز الكوريين الشماليين للمركب العسكري الأميركي بويبلو Pueblo، وغارة الكومندوس الكوري الشمالي التي وصلت إلى مئات الأمتار من البيت الأزرق (مقر رئاسة الجمهورية الكورية، كوريا الجنوبية)، قد شكّلا أهم نقطتين ساختين في الحرب الباردة خلال الستينات، فإن قصف المطاردات السوفياتية لطائرة البوينغ ٧٤٧ أثناء تحليقها وتدميرها قرب جزيرة سخالين في أيلول ١٩٨٣، ومحاولة اغتيال الرئيس الكوري الجنوبي في رانغون على يد كوريين شماليين بعد نحو شهر واحد، قد دلتا على ان الحرب الباردة كانت لا تزال مستمرة، وبصورة حادة حتى السنوات الأولى من الثمانينات.

لكن إطلاق سياسة التحديث من قبل الزعيم الصيني دنغ كسيا بينغ، والبيريسترويكا من قبل الزعيم السوفياتي غورباتشوف، قد وضعا حدًا، وبصورة صريحة، لنزاع المثلثين (راجع أعلاه). وفي سيول نفسها (عقر دار الحرب الباردة في الشرق الأقصى) اشترك الصينيون في دورة الألعاب الأولمبية للعام ١٩٨٨، كما التقى الفريق السوفياتي بالفريق الأميركي بعد ثماني سنوات من المقاطعة المتبادلة. لكن الكوريين الشماليين استمروا في غير وارد هذا الانفراج. فبدلًا من تلبية الدعوة للمشاركة في الألعاب الأولمبية، أرسلوا عملاءهم لتفجير طائرة كورية جنوبية كانت تقل عمّالًا كوريين جنوبيين (كانون الأول ١٩٨٧). وفي حين أقامت كوريا الجنوبية علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي (١٩٩٠)، ثم مع روسيا، ومع الصين (١٩٩٢)، استمرت كوريا الشمالية من دون علاقات رسمية مع اليابان ومع الولايات المتحدة. وهي لا تزال ترفض الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ما يقلق الأميركيين الذين يخشون عراقًا (نسبةً إلى الحرب العراقية) آخر. كما ان التجربة التي أجرتها كوريا الشمالية على صاروخ «رودونغ – ١» (يصل إلى مسافة ألف كلم) يقضّ مضاجع اليابانيين. ما يدل على ان كوريا الشمالية، رغم حرمانها من الدعم الروسي والصيني، لا تزال تراهن على تكتيك معروف في مثل هذه الحالة بمصطلح «الهروب إلى أمام»، في كل ما يتعلق بعلاقاتها بالولايات المتحدة واليابان، وعلى سياسة متعنتة في حوارها مع كوريا الجنوبية.

محاولات مصالحة (١٩٧٢–١٩٩١): الحوار بين الكوريتين انقطع منذ ١٩٧٢، أي منذ صدر

إعلان مشترك منهما يقضي بإعادة توحيد كوريا بالطرق السلمية. فالتقارب المزدوج، الصيني – الأميركي والصيني – الياباني، الذي نشأ عن مبدأ نيكسون (الرئيس الأميركي وكان كيسنجر وزير خارجيته)، كان قد بدّل في الواقع من المعطيات الجيوبوليتيكية لشرق آسيا منذ مطلع السبعينات، وكانت الكوريتان قد تعاملتا ايجابيًا معه فانعكس هذا الأمر على حوارهما. لكن زعماؤهما ما لبثوا، بعد وقت قصير من اتفاقهم، أن بدأوا في استغلال الحوار لتقوية كل نظام على حدة: نظام «يوشين» السلطوي في كوريا الجنوبية، ونظام «دجوتشي» في كوريا الشمالية. وعاد الحوار، مؤقتًا، في ١٩٨٦ في إطار رعاية الصليب الأحمر الدولي، وجرى تبادل لزيارات نحو مئة فنان وبعض العائلات بين سيول وبيونغيانغ.

وعلى المستوى الحكومي، لم يُستأنف الحوار إلا بعد انهيار العالم الشيوعي في العام ١٩٩٠، فقام كل من رئيسي وزراء الدولتين بزيارة نظيره في عاصمته.

وهذا الجو الوفاقي الذي تمّ في إطاره انضمام الكوريتين إلى الأمم المتحدة في العام ١٩٩١ وتشكيل فرق رياضية مشتركة (كرة القدم وكرة المضرب)، سرعان ما انتكس عندما أثارت كوريا الشمالية مسألة التدريبات العسكرية السنوية التي كانت تُنفذ بالشراكة من قبل القوات المسلحة الكورية الجنوبية والقوات الأميركية المتمركزة في كوريا، والتي كانت تدعمها وحدات مجوقلة تأتي مباشرة من الولايات المتحدة. أضف إلى ذلك رفض كوريا الشمالية السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء تفتيش في منشآتها النووية، ما أثار مزيدًا من التوتر.

محاولات المصالحة بعد ١٩٩١: راجع المادة التالية «كوريا الجنوبية» وبعدها «كوريا الشمالية».

مقاربتان مختلفتان لإعادة التوحيد: إن الاتجاه الحواري العام بين الكوريتين حول إعادة توحيد البلاد بقي غير متغير منذ العام ١٩٧٢.

فكوريا الشمالية، بدعوتها إلى حل شامل ومباشر «للقضايا الكورية العالقة»، تقترح مقاربة «سياسية» بهدف إقامة جمهورية فدرالية لكوريا تقوم بأعباء الدبلوماسية والدفاع الوطني وتبقى الشؤون الداخلية من صلاحيات الحكومة الاشتراكية في الشمال والحكومة الرأسمالية في الجنوب. فيتوجب، إذًا، ومن خلال هذا المنظور، الوصول بسرعة إلى اتفاق «سياسي» يحلّ لمرة واحدة وبصورة دائمة المعضلة المزدوجة: إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية وهيكلة السلام فيها.

أما كوريا الجنوبية فتركّز، من ناحيتها، على واقع الاختلاف في ما بين المجتمعين الكوريين اللذين انفصلا عن بعضهما وأقفل الواحد على الآخر، فتباعدا منذ نحو نصف قرن، وتدعو إلى مقاربة «وظيفية» تتعلق بتحريك عجلات المبادلات بين الكوريتين في المجالات غير السياسية بهدف قطف الثقة المتبادلة ولو في حدودها الدنيا، إلا أنها تكون ضرورية لبلوغ مرحلة تالية يتم فيها الاتفاق على المشكلات العسكرية والسياسية. ووفق هذا المسار، تصبح هناك أرضية صالحة لإقامة جمعية عامة (أو مجلس) للأمة الكورية تهتم بمختلف القضايا الكورية، وتبقى اثناءها الحكومتان (في كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية) متمتعتين بسيادتهما إلى أن تقوم «جمهورية كورية» تضم الكوريين جميعًا.

كوريا الجنوبية

بطاقة تعريف

الإسم الرسمي: جمهورية كوريا.

الموقع: جنوبي خط العرض ٣٨ درجة الفاصل بين الكوريتين. طول شاطئها ١٧٣٦ كلم، وطول حدودها مع كوريا الشمالية (الخط ٣٨) ٢٤٨ كلم. متوسط طولها ٤٥٠ كلم، وعرضها ٢٣٠ كلم.

المساحة: ٩٩٣١٤ كلم٢.

العاصمة: سيول Séoul. أهم المدن: بوزان، تيغو، إنشون، كوانغجو، تيجون، شونشو (راجع مدن ومعالم).

السكان: كان عددهم ٣٢,٢٤ مليونًا في العام ١٩٧٠، وأصبح ٤٦ مليونًا (إحصاءات حزيران ١٩٩٧). يتميزون بصفائهم العرقي، ويتحدرون من شعوب الهان.

يتوزعون دينيًا على: ٤٨,٨٪ بوذيون، ٠,٨٪ كونفوشيوسيون، ٣٦,٤٪ بروتستانت، و١١,٨٪ كاثوليك.

الحكم: نظام الحكم جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ٢٥ شباط ١٩٨٨. ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات ولولاية واحدة (مقرّه «البيت الأزرق»). الجمعية الوطنية من ٢٩٩ عضوًا منتخبًا لأربع سنوات، منهم ٢٢٤ بالانتخاب الشعبي المباشر، و٧٥ تختارهم الأحزاب.

الأحزاب:
- الحزب الوطني الكبير (أو هانارا Hannara)، تأسس في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٧، رئيسه شو سون.
- حزب من أجل كوريا الجديدة، تأسس في ٢١ آذار ١٩٩٥ (وكان قبلًا يُسمّى الحزب الديمقراطي الليبرالي، وتأسس في ٩ شباط ١٩٩٠).
- حزب العدالة والديمقراطية، تأسس في ١٩٨١، رئيسه رو تاي – وو.
- حزب من أجل إعادة التوحيد الديمقراطي، تأسس في ١٩٨٧، رئيسه كيم يونغ سام.
- الحزب الديمقراطي والجمهوري الجديد، تأسس في ١٩٨٧.
- حزب من أجل السلام والديمقراطية، تأسس في ١٩٩٠، رئيسه لي كي تايك.
- حزب من أجل التوحيد الوطني، تأسس في ١٩٩١، رئيسه كيم دونغ جيل.
- حزب الشعب.
- حزب الثورة الديمقراطية الشعبية.
- الحزب الشيوعي (محظور).
- حزب الشعب الجديد، تأسس في ١٩٩٤ رئيسه كيم بوك تونغ، ويضم حزب الإصلاح السياسي الجديد (تأسس في ١٩٩٢) وحزب الاتحاد الشعبي (تأسس في ١٩٩٢).
- حزب المؤتمر الوطني لسياسة إصلاحية جديدة، تأسس في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٥.
- حزب كوريا الجديد، أسّسه في ١٩٩٢ تشاي مون شيك.
- الحزب الديمقراطي الليبرالي الموحّد، أسّسه كيم جونغ بيل في ٣١ أيار ١٩٩٥.
- الحزب الشعبي الجديد، أسّسه ري إن جي في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٧.

القوات الأميركية في كوريا: بلغ عديدها ٤٣ ألف رجل في العام ١٩٩١، وتراجع إلى ٣٠ ألفًا في أواخر ١٩٩٥.

الاقتصاد: تتوزع اليد العاملة، قطاعيًا، بالنسب التالية: ١٥٪ في الزراعة (وتساهم بـ ٤٪ من الناتج المحلي الصافي)، ٢٣٪ في الصناعة (٣٠,٥٪)، ٦٢٪ في الخدمات (٦٥٪).

أهم المزروعات: الرز (تحتل زراعتها ٥٦٪ من الأراضي المروية)، البطاطا، الشعير، البصل، الذرة، الفاصولياء، ومختلف أنواع الخضار.
تمتلك كوريا الجنوبية (في ١٩٩٦) ١١ مفاعلاً نوويًا (الطاقة لأغراض سلمية)، ومن المتوقع أن تصبح ٢٤ مفاعلاً. وقد حصلت على ٤٠ طنًا من الأورانيوم من الاتحاد السوفياتي (تشرين الثاني ١٩٩٠).
أهم المناجم: الفضة، الذهب، الكاولين، الحديد، الزنك، القصدير، والنحاس.
وأهم صناعاتها: الأقمشة، بناء السفن، الفولاذ الخام، السيارات والعربات (هيونداي، دايو...)، والإلكترونيات.
وتحتل كوريا الجنوبية المرتبة العالمية العاشرة في صيد الأسماك، والثانية عشرة في إنتاج الرز.
من عناوين الأزمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة أن الناتج المحلي الصافي تراجع في العام ١٩٩٨ بمعدل ٥٫٨٪ والاستهلاك انخفض ٢٠٪ وعدد العاطلين عن العمل انتقل من ٦٥٨ ألفًا في نهاية ١٩٩٧ إلى ١٫٦ مليون في نهاية ١٩٩٨، أي ما معدّله ٨٪ من اليد العاملة، ووصل في آذار ١٩٩٩ إلى ٢ مليون عاطل عن العمل (١٠٪). الرئيس كيم دا جونغ أكّد على ضرورة متابعة الإصلاحات خلال السنوات القادمة، واعتبر أن هذه الإصلاحات كانت غير كافية حتى أواسط ١٩٩٩.
في المقابل، تحسّن الإنتاج الصناعي وزادت الصادرات (١٩٩٨-١٩٩٩) وكذلك الواردات. وخلال الأشهر الأولى من ١٩٩٩ زاد الناتج المحلي الصافي بنسبة ٤٫٦٪ وانخفضت البطالة.

«المعجزة الكورية»: راجع آخر النبذة التاريخية: «كوريا الجنوبية بين معجزة وأزمة».

نبذة تاريخية

قبل قيام جمهورية كوريا: راجع «كوريا»، المادة السابقة.

جمهورية كوريا (كرونولوجيا ١٩٤٨-٢٠٠٠)

١٩٤٨: في ١٥ أيار، جرى انتخاب الجمعية الوطنية، وفي ١٧ تموز صدر الدستور، وبعده بثلاثة أيام انتُخب أول رئيس للجمهورية، وهو سينغمان ري، وفي ١٥ آب استقالت الحكومة العسكرية الأميركية في البلاد وأعلنت الجمهورية، وفي ٩ أيلول اعتبرت الأمم المتحدة حكومة سيول هي الحكومة الشرعية للبلاد (في ٢٦ حزيران ١٩٤٩، اغتيل كيم كو، الرئيس السابق للحكومة المؤقتة).

١٩٥٠-١٩٥٣: في كانون الثاني ١٩٥٠، استبعدت الإدارة الأميركية كوريا من نظامها الدفاعي، لكن الحرب الكورية التي اندلعت في حزيران (١٩٥٠)، وكانت الولايات المتحدة أكبر وأهم المشتركين بها، وانتهت بهدنة ٢٧ تموز ١٩٥٣، آلت إلى توقيع معاهدة دفاع متبادل بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية (أول تشرين الأول ١٩٥٣).

١٩٦٠: اضطرابات طلابية طلبًا للديمقراطية (١٩ نيسان)، وبعدها بعشرة أيام، لجأ الرئيس سينغمان ري إلى هاواي، وقام نظام برلماني جرت على أساسه انتخابات عامة فازت بها التيارات الديمقراطية (٢٩ تموز)، وانتخب بوزون يون رئيسًا للجمهورية.

١٩٦١-١٩٧١: انقلاب عسكري أطاح حكومة الرئيس بوزون يون (١٦ أيار ١٩٦١)، وحلّ الجمعية الوطنية، وحظّر الأحزاب، وأقام مجلسًا وطنيًا برئاسة شانغ هي، ووضع دستورًا جديدًا (١٧ كانون الأول ١٩٦٢). وفي ١٥ تشرين الأول ١٩٦٣، انتخب بارك شانغ هي رئيسًا للجمهورية. وخلال سنوات ١٩٦٤-١٩٧٣، أرسل نحو ٣١٥ ألف كوري جنوبي للاشتراك في الحرب الفيتنامية إلى جانب القوات الأميركية، وقتل منهم نحو ٥ آلاف.
في ٢٢ حزيران ١٩٦٥، وقّعت كوريا الجنوبية معاهدة مع اليابان اعترفت فيها هذه الأخيرة بمقتل ٢١ ٩١٩ كوريًا خلال الحرب العالمية الثانية، ومنحت كوريا الجنوبية تعويضات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار.
في ١٩٧١، أعيد انتخاب بارك شانغ هي رئيسًا، وكان منافسه كيم دا جونغ الذي نال ٤٥٪ من الأصوات.

١٩٧٢-١٩٧٨: عرف العام ١٩٧٢ استئنافًا للحوار بين الكوريتين، وعقد (في أول كانون الأول) أول اجتماع للجنة التعاون الشمالي - الجنوبي في سيول. وكانت كوريا الجنوبية، قبل ذلك بنحو عشرة أيام، أجرت استفتاء على دستور جديد فاز بـ ٩١٫٥٪ من الأصوات.
في ٨ آب ١٩٧٣، لجأ كيم دا جونغ إلى طوكيو حيث ما لبثت استخبارات كوريا الجنوبية أن خطفته وأعادته إلى البلاد. وفي ١٥ آب ١٩٧٤، تعرّض الرئيس بارك شانغ هي لمحاولة اغتيال (قُتلت زوجته)، وعرفت سيول مظاهرات مندّدة باليابان. وجرى في ١٢ شباط ١٩٧٥ استفتاء حول سياسة الرئيس (المؤيدون ٧٤٫٧٪)، واعتُقل عدد كبير من المعارضين، وحُكم على كيم دا جونغ بالسجن لخمس سنوات (١٩٧٦)، وأُطلق سراحه في كانون الأول ١٩٧٨، وصدر عفو شمل ٥٣٦٨ سجينًا.

١٩٧٩-١٩٨٧: استُهل العام ١٩٧٩ بجو انفراج بين الكوريتين. وفي تشرين الأول ١٩٧٩، طُرد كيم يونغ سام (رئيس الحزب الديمقراطي الجديد) من البرلمان، وفي ٢٦ من الشهر نفسه اغتيل الرئيس بارك شانغ هي، وكان قاتله كيم جا كيو رئيس الاستخبارات الكورية، وعُيّن رئيس الوزراء السابق شوا هيو ها رئيسًا مؤقتًا. وبعد أقل من شهرين، وقع انقلاب عسكري قاده الجنرال شون دو هوان، وعاونه في السلطة الجنرال روه، وحُكم على كيم يونغ سام، وستة من مساعديه، بالإعدام (٢١ كانون الأول ١٩٧٩).
في ١٧ أيار ١٩٨٠، حُكم على كيم دا جونغ بالإعدام، وخفف الحكم إلى ٢٠ سنة بالسجن (ثم نُفي إلى الولايات المتحدة للمعالجة الصحية في ١٦ كانون الأول ١٩٨٢). وفي ٢٠ أيار (١٩٨٠)، وقعت اضطرابات في مدينة كوانغجو نتيجة لتوسيع أثر القانون العرفي في البلاد (صادر منذ ١٧ تشرين الأول ١٩٧٢)، وانتقلت الاضطرابات إلى مقاطعة شولا (حيث تراوحت تقديرات القتلى بين ٢٠٠ و٢٠٠٠ قتيل). وفي ٢٧ آب (١٩٨٠)، انتُخب شون دو هوان رئيسًا، واعتُقل نحو ٥٧ ألفًا بتهمة «العداء للمجتمع»، وسجن منهم ٣ آلاف. وفي تشرين الأول (١٩٨٠)، جرى استفتاء على دستور جديد (المؤيدون ٩١٪).
في ٢٤ كانون الثاني ١٩٨١، رُفع القانون العرفي؛ وفي ٣ آذار، أعادت هيئة انتخابية من ٥٢٧٠ عضوًا انتخاب شون دو هوان رئيسًا لمدة سبع سنوات، وصدر عفو طال ٥٢٢١ سجينًا.

في ٢٠ أيار ١٩٨٢، انفجرت فضيحة مالية أدّت إلى استقالة ١١ وزيرًا، وهبوط مفاجئ في البورصة.

في أول أيلول ١٩٨٣، قصف الطيران الحربي السوفياتي طائرة بوينغ كورية جنوبية (٢٦٩ قتيلًا)، وفي ٩ تشرين الأول وقعت حادثة تفجير اتُّهم بها عملاء كوريون شماليون، في رانغون (مينمار) أثناء زيارة الرئيس شون دو هوان واستهدفت موكبه (١٨ قتيلًا، بينهم ٥ من أعضاء حكومة كوريا الجنوبية).

في أيار ١٩٨٤، زار البابا يوحنا بولس الثاني كوريا الجنوبية لإعلان قداسة ١٠٣ شهيدًا كاثوليكيًا (٩٣ كوريًا و١٠ فرنسيين).

في ٨ شباط ١٩٨٥، عاد كيم دا جونغ من منفاه إلى البلاد، وبعد أربعة أيام جرت انتخابات عامة حقّق فيها المعارضون فوزًا انتخابيًا لافتًا. في نيسان، زار رئيس الوزراء الفرنسي فابيوس كوريا. وفي أيلول، تسنى لعشرات العائلات الكورية أن تلتقي، ولأول مرّة منذ الحرب الكورية وإقامة خط الحدود بين الكوريتين (خط العرض ٣٨ درجة).

في ١٤ نيسان ١٩٨٦، زار الرئيس شون فرنسا. وفي أيار، اندلعت مظاهرات طلابية، وأشعل أحد الطلاب النار في نفسه في سيول. وعادت الاضطرابات في تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٨٦، وكذلك في أيار وحزيران وآب وكانون الأول ١٩٨٧.

وحاول الرئيس شون دو هوان محاصرة الاضطرابات والمطالب الإصلاحية. فوعد، في حزيران ١٩٨٧، بانتهاج سياسة ليبرالية، وأفرج (في تموز) عن ألفي سجين، وقبل بأن يُصار إلى انتخاب خليفة له بالاقتراع المباشر. وفي ٢٧ كانون الأول ١٩٨٧ جرى استفتاء على دستور جديد (المؤيدون ٩٣٪).

١٩٨٨–١٩٨٩: في شباط ١٩٨٨، تسلّم روه تا وو مهماته الرئاسية، وكان انتخب رئيسًا للجمهورية في ١٦ كانون الأول ١٩٨٧ بالاقتراع الشامل، وفاز بنيله ٦٣,٧٪ من الأصوات، في حين نال كيم يونغ سام ٢٨٪، وكيم دا جونغ، ٢٧,١٪، وكيم جونغ بيل ٨,١٪. وفي الشهر نفسه (شباط ١٩٨٨)، فتحت كوريا الجنوبية والصين مكاتب تجارية في عاصمة كل منهما، واعتقل الشقيق الأكبر للرئيس السابق شون بتهمة الفساد (فضيحة مترو بوزان). وشهد شهر حزيران (١٩٨٨) مظاهرات طلابية ضخمة في سيول تطالب بإعادة توحيد البلاد، وتجددت المظاهرات في آب مطالبة برحيل الأميركيين، ومظاهرات أخرى في تشرين الثاني مطالبة بتوقيف ومحاكمة الرئيس السابق شون دو هوان بعد اتضاح تورطه ومسؤوليته في العديد من فضائح الفساد وتصفية المعارضين وانتهاك حقوق الإنسان، منها انتحار ٢٢٥٤ عسكريًا بعد إجراءات تعسفية اتخذت بحقهم، و١٨٠ قُتلوا بأوامر من رؤسائهم... وشون اعترف من على شاشة التلفزيون بالتهم الموجّهة إليه، والرئيس روه تا وو طلب له الغفران (٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٨). وفي ٢ كانون الأول ١٩٨٨، وقّعت كوريا الجنوبية والاتحاد السوفياتي اتفاقات تجارية؛ وفي أواخر الشهر أُطلق سراح ٢٠١٥ سجينًا سياسيًا.

في شباط ١٩٨٩، سارت مظاهرات معادية للأميركيين (خاصة أثناء زيارة الرئيس الأميركي جورج بوش). وفي حزيران زار كيم يونغ سام الاتحاد السوفياتي، واعتُقل سو كيونغ وون لقيامه بزيارة كوريا الشمالية في آب ١٩٨٨؛ وفي آب (١٩٨٩)، اتهم كيم دا جونغ بتلقّيه أموالًا من كوريا الشمالية.

١٩٩٠–١٩٩٢: في كانون الثاني ١٩٩٠، رفضت كوريا الجنوبية اقتراح كوريا الشمالية هدم السور الذي يفصل بينهما، واقترحت مقابل ذلك توقيع اتفاق للتبادل الحر بينهما. ومنذ أيار ١٩٩٠، وعلى مدى شهرين، شهدت البلاد مظاهرات ضخمة، واستقال ٧٠ نائبًا (٢٣ تموز ١٩٩٠). وفي ٢٦ تموز التقى رئيس وزراء الكوريتين في سيول وفي بيونغيانغ، وفي ٣٠ أيلول أُعيدت العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي.

في ٣٠ كانون الثاني ١٩٩١، قررت كوريا الجنوبية المساهمة في حرب الخليج بمبلغ ٢٨٠ مليون دولار. وفي ٢٦ آذار، جرت، ولأول مرّة منذ العام ١٩٦٠، انتخابات محلية طالت ١٣ ١٨٥ دائرة. وفي ١٩ نيسان، التقى الرئيس روه الزعيم السوفياتي غورباتشوف (أول زيارة لزعيم سوفياتي إلى كوريا الجنوبية). وشهد شهر أيار مظاهرات طلابية مطالبة باستقالة الرئيس. وفي ٩ أيلول، حُكم بالسجن المؤبد على الشاعر بارك كي بيونغ لتأسيسه «حزب العمل الاشتراكي». وفي ١٧ أيلول أصبحت كوريا الجنوبية عضوًا في الأمم المتحدة. وفي ١٢ تشرين الثاني، زار وزير الخارجية الصينية كوريا الجنوبية (الزيارة الأولى منذ العام ١٩٥٣). وفي كانون الأول، عاود رئيسا وزراء الكوريتين لقاءهما ووقّعا اتفاق عدم اعتداء وتعاون. وفي ١٨ كانون الأول، سحبت الولايات المتحدة آخر أسلحتها النووية من كوريا الجنوبية، وكانت قد بدأت هذا الانسحاب قبل نحو ثلاثة أشهر. وفي اليوم الأخير من العام (١٩٩١)، وقّعت الكوريتان اتفاقًا حول نزع السلاح النووي.

وفي ٢٤ آب ١٩٩٢، أقيمت العلاقات الدبلوماسية مع الصين، وزارها الرئيس الكوري الجنوبي روه في ٢٧ أيلول. وفي ٧ أيلول، وُقّع اتفاق اقتصادي بين الكوريتين. وفي ١٩ تشرين الثاني، زار الزعيم الروسي يلتسن كوريا الجنوبية.

١٩٩٣–١٩٩٦: في ٢٥ شباط ١٩٩٣، تسلّم كيم يونغ سام مهامه الرئاسية، وكان قد انتخب في ١٨ كانون الأول ١٩٩٢ بأغلبية ٤١,٩٦٪ من الأصوات، مقابل ٣٣,٨٢٪ نالها كيم دا جونغ، و١٦,٣٢٪ نالها شونغ جو يونغ. وكيم سونغ سام هو أول رئيس مدني للبلاد منذ العام ١٩٦٢. وفي ٦ آذار ١٩٩٣، صدر عفو رئاسي عن ٤١ ٨٨٦ محكومًا. وفي أيلول زار الرئيس الفرنسي ميتران

كوريا الجنوبية (وردّ الرئيس الكوري الزيارة في ٢ آذار ١٩٩٥).

في شباط ١٩٩٤، سارت مظاهرات في سيول منددة بجعل سوق الرز سوقًا مفتوحة. وفي آب، سارت مظاهرات طلابية داعية لإعادة توحيد البلاد، فاكتفت الحكومة بعرض تعاون اقتصادي مع كوريا الشمالية التي رفضت هذا العرض.

وعلى رأس ما عرفه العام ١٩٩٥، المطالب الطلابية الداعية إلى ملاحقة الرئيسين السابقين، شون وروه، قضائيًا بفتح ملفات الفساد (كما أعاد الطلاب مظاهراتهم في آب ١٩٩٦، واصطدموا بالشرطة). وفي ١٦ كانون الأول ١٩٩٦، حُكم على شون دو هوان بالسجن المؤبد، وعلى روه تا وو بالسجن ١٧ سنة (أُفرج عنهما في ٢٢ كانون الأول ١٩٩٧).

١٩٩٧–٢٠٠٠، عهد الرئيس الحالي كيم دا جونغ: في ١٨ كانون الأول ١٩٩٧، انتُخب كيم دا جونغ رئيسًا للجمهورية بأغلبية ٤٠,٣٪ من الأصوات مقابل ٣٨,٧٪ نالها لي هوا شانغ، و١٩,٢٪ نالها ري إن جي.

الأزمة الاقتصادية: رغم ما تلقّته كوريا الجنوبية من مساعدة دولية (أكثر من ٥٧ مليار دولار) في محاولة لتمكينها من اجتياز التقلبات النقدية والمالية التي ضربت بلدان شرقي آسيا بدءًا من أواسط ١٩٩٧، قدّرت أكثرية رجال الأعمال الكوريين أن البلاد تحتاج لأكثر من ثلاث سنوات حتى تتمكن من الخروج من مصاعبها. إذ إنها كانت عرضة لأزمات ثلاث متزامنة: نقدية خارجية، مصرفية داخلية وبنيوية متعلقة بنظام تنميتها الخاص، والوضع العام لم يتحسن رغم انتقال الناتج المحلي الصافي من نسبة ٦,٨٪ في أواسط ١٩٩٦ إلى ٦,٢٪ في ١٩٩٧، إذ انخفضت الأجور، في المدة نفسها، بنسبة ١٠,٨٪، ولم ينفك معدل البطالة في الارتفاع حتى وصل إلى ٦,٧٪ (نيسان ١٩٩٨) في حين أنه كان ٢,٩٪

قبل أشهر قليلة (أي في تشرين الثاني ١٩٩٧)، وسجلت المنازعات الاجتماعية زيادة ٨٤٪ خلال الأشهر الخمسة الأولى من ١٩٩٨، وارتفع الدين الخارجي إلى ١٦٠ مليار دولار. وقد أعلن الرئيس الجديد كيم دا جونغ قبوله بشروط صندوق النقد الدولي لمنح كوريا الجنوبية مساعداته؛ وفي طليعة هذه الشروط إقفال الشركات والمؤسسات المالية الهزيلة والسريعة العطب.

وبدا أن من أجل هذه السياسة الاقتصادية، القابلة بشروط صندوق النقد الدولي، قام تحالف بين كيم دا جونغ مع الساسة المحافظين في الاتحاد الديمقراطي الليبرالي، وتمّ انتخاب كيم رئيسًا، وهي المرّة الأولى التي ينتخب فيها معارض كان قد صدر بحقه حكم بالإعدام مرتين (١٩٧٣، ١٩٨٠).

إقامة علاقات جيدة مع البلدان المجاورة: في خطابه، الذي دشّن به عهده الرئاسي (٢٥ شباط ١٩٩٨) أبدى الرئيس كيم دا جونغ حزمًا قويًا إزاء الشماليين في كل ما يتعلق بالأوضاع الأمنية، لكنه أعلن، في الوقت نفسه أن إعادة وحدة كوريا عن طريق التذويب لم تكن يومًا أحد أهدافه، وهمه الأول سيكون تقريب العائلات التي فرّقت الحرب الكورية بينها، وتسهيل الانفتاح الحذر على كوريا الشمالية.

وعزم جونغ على إجراء حوار مباشر مع بيونغيانغ (عاصمة كوريا الشمالية)، وطلب من الولايات المتحدة، خلال زيارته لها في حزيران ١٩٩٨، أن تبدأ في رفع العقوبات الاقتصادية عن كوريا الشمالية (التي بلغت أزمتها الاقتصادية، أثناء ذلك، حدّ المجاعة). لكن سيول استمرت، في الوقت نفسه، تبدي حذرها من الاتصالات المباشرة بين بيونغيانغ وواشنطن حول ملفات معيّنة مثل القضايا النووية وقضايا الأسلحة الباليستيكية، والبحث عن الجنود المفقودين، والمساعدات الغذائية. وخوفًا من تهميش دورها نتيجة هذه الاتصالات المباشرة، شاركت سيول في عدة اجتماعات قمة مع البلدان المجاورة (الصين، روسيا، اليابان) ومع الولايات المتحدة. وهذا الخوف مردّه إلى اتفاق جنيف الذي وقّعته بيونغيانغ وواشنطن في تشرين الأول ١٩٩٤، حيث أظهرت بيونغيانغ بعده مزيدًا من السياسة العدائية إزاء سيول، وسعت إلى أن تتعامل فقط وبصورة حصرية مع الولايات المتحدة.

ورغم ذلك، استمر جونغ في سياسته التصالحية مع كوريا الشمالية، وكلّفته هذه السياسة أن معارضيه في البرلمان ازدادوا حجمًا ونفوذًا، خاصة بعد حادثة إغراق طرّاد كوري شمالي في ١٥ حزيران ١٩٩٩. كما أن هذه السياسة لم تكن لترضي الولايات المتحدة التي عادت إلى موقفها المتصلب من كوريا الشمالية، ولم يتردد الرئيس الأميركي بيل كليتنون من إبداء انزعاجه من سياسة نظيره الكوبي الجنوبي التصالحية مع بيونغيانغ أثناء الزيارتين الرسميتين التي قام بها الواحد للآخر في العام ١٩٩٨. والسياسة التصالحية هذه أصيبت بنكسة أخرى عندما اختتمت الجولة السادسة من محادثات السلام الكورية في جنيف (آب ١٩٩٩) دون تقدم يذكر في ظل تمسك الكوريين الشماليين بانسحاب الجنود الأميركيين من كوريا الجنوبية وإبرام معاهدة سلام مع الولايات المتحدة من دون أن تكون سيول طرفًا فيها، إضافة إلى تمسك بيونغيانغ ببرنامجها التسليحي.

وكان الرئيس كيم قد أعلن، منذ استلام مهامه، عن رغبته في تطوير دبلوماسية موجّهة نحو الدول الكبرى الأربع المعنية مباشرة بـ«المشكلة الكورية». فبعد الولايات المتحدة، زار اليابان (٧ تشرين الأول ١٩٩٨)، والصين (١١ تشرين الثاني ١٩٩٨)، وروسيا (٢٧ أيار ١٩٩٩). وكان قد شارك، في تشرين الثاني ١٩٩٨، في مؤتمرين إقليميين: مؤتمر التعاون الاقتصادي للمنطقة الآسيوية – الباسيفيكية APEC في كوالالمبور، ومؤتمر رابطة دول جنوب شرقي آسيا ANSEA في فيتنام. وفي هذا البلد (فيتنام) قدّم الرئيس كيم اعتذارًا علنيًا للآلام والمآسي التي سبّبها للشعب الفيتنامي ٣٠٠ ألف جندي كوري جنوبي أثناء الحرب الفيتنامية.

وفي السياق هذا أجرت كوريا الجنوبية واليابان مناورات بحرية (آب ١٩٩٩) أثارت قلقًا في كوريا الشمالية التي اتهمت طوكيو بالسعي إلى استعمار كوريا مجددًا. وقبل هذه المناورات لم تتعاون القوات البحرية اليابانية والكورية الجنوبية أبدًا. كما عقد الرئيس كيم دا جونغ اجتماع قمة مع رئيسي اليابان والصين في مانيلا (تشرين الثاني ١٩٩٩).

وفي كانون الثاني ٢٠٠٠، استقبلت سيول وزير الدفاع الصيني تشي هاوتيان الذي أبلغ نظيره الكوري الجنوبي تشو سونغ تاي أن «الصين تدعم بقوة السلام والاستقرار ومنع انتشار الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية وتعمل بشكل نشيط على تحقيق ذلك». وقالت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية أن الوزيرين اتفقا على مواصلة تطور علاقاتهما العسكرية، وإن الوزير الكوري حضّ الصين على القيام بدور بناء في ما يتعلق بمواصلة كوريا الجنوبية سياسة الحوار مع الشطر الشمالي في عام ٢٠٠٠.

عودة إلى الاقتصاد: لم تنتصف السنة ١٩٩٩ إلا وكانت حكومة الرئيس كيم قد حصلت على نتائج اقتصادية مشجّعة بعد الأزمة المالية الآسيوية التي بدأت في أواسط ١٩٩٧. فبعد أن هبط معدل النمو إلى ٧٪ في ١٩٩٨، حقق في الأشهر الثلاثة الأولى من ١٩٩٩ معدّل ٤,٦٪، ما يعني أنه قد يصل إلى ١٢٪ عند أقل تقدير في أواخر السنة. وكانت الصناعة هي التي لعبت الدور الأساسي في إعادة النهوض الاقتصادي. وقد انخفض عدد العاطلين عن العمل من ١,٧ مليون إلى ١,٥ مليون خلال شهر واحد (آذار – نيسان ١٩٩٩). ووصلت العملات الصعبة إلى ٥٠ مليار دولار في آخر نيسان ١٩٩٩ بعد أن كانت ٩ مليارات في كانون الأول ١٩٩٧. ولم يعن ذلك أن البلاد قد وصلت إلى آخر النفق؛ فالتقديرات الرسمية تؤكد أن الأمر لا يزال يحتاج سنتين أو ثلاث.

بعض التفصيل في نقاط بارزة

الإنعاش الاقتصادي: عندما جرى الإنقلاب على النظام البرلماني للجمهورية الثانية (شُكلت في العام ١٩٦٠ بعد نهاية دكتاتورية سينغمان ري) في أيار ١٩٦١ إثر انقلاب عسكري قاده الجنرال بارك شونغ هي، كانت كوريا الجنوبية لا تزال بلدًا فقيرًا خاضعًا للولايات المتحدة. ومنذ توقيع الهدنة التي أنهت الحرب الكورية (١٩٥٠–١٩٥٣)، كانت القوات الأميركية متمركزة فيها للدفاع عن المصالح الأميركية في الباسيفيك، كما كانت المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأميركية تُمنح للجمهورية الكورية بصورة تمكّنها لأن تكون معقلا للكتلة المعادية للشيوعية في المنطقة. ومنذ أن تمّت الإطاحة بسينغمان ري (في السلطة منذ ١٩٤٨) في نيسان ١٩٦٠ تحت تأثير المظاهرات الطلابية، لم تصمد الجمهورية الثانية (النظام الديمقراطي) أكثر من تسعة أشهر، إذ سرعان ما قضى عليها انقلاب أيار ١٩٦١.

فمنذ وصوله إلى السلطة، وكان ضابطًا سابقًا في الجيش الياباني، بدأ الجنرال بارك شونغ هي ينفّذ الخطة الخمسية الأولى داعيًا إلى بناء «بلد غني» و «جيش قوي». وهذا الهدف المزدوج هو نفسه الذي كانت العسكريتاريا اليابانية تضعه نصب عينيها.

انتُخب بارك رئيسًا للجمهورية في ١٩٦٣ بدعم من الحزب الجمهوري الذي كان قد تأسس لتوّه بمساعدة «البوليس السرّي» الذي نظّمه ورأسه كيم جونغ بيل (أحد أنسباء الجنرال بارك). وفور انتخابه، بادر بارك إلى إرسال قوات كورية جنوبية للقتال في فيتنام وللإعراب عن تضامنه مع الأميركيين وكسب دعمهم. ومن أجل تموين مشاريع التحديث، وقّع، في ١٩٦٥، معاهدة لتطبيع العلاقات مع اليابان التي وعدته بمساعدات اقتصادية تعوّض على كوريا الجنوبية ما خسرته، وذلك رغم المظاهرات والاعتراضات العنيفة التي قام بها القوميون والطلاب والمثقفون استنكارًا لهذا «التقارب» مع اليابان.

وفي إطار استراتيجية التنمية، بدأ التكنوقراط الكوريون الجنوبيون ينفّذون سياسة قائمة على تشجيع الاستثمار الأجنبي في الصناعات الخفيفة: الاستفادة من اليد العاملة المتوافرة بكثافة، ومن استثمارات اليابان الشريك الاقتصادي الجديد. وقد صاحبت هذه السياسة سياسة تشجيع صادرات المنتوجات المصنعة، وقد بدت هذه السياسة خاصة بكوريا الجنوبية، إذ لم تفلح بمثلها دولة أخرى، خاصة وأن كوريا الجنوبية كانت معدومة الثروات الطبيعية وذات سوق داخلي ضيّق.

فتحت شعار «الفعالية أولًا» الذي رفعه الرئيس بارك انطلق الاقتصاد الكوري الجنوبي، وارتسم، مع هذه الانطلاقة، حلف ثلاثي (ضد مصلحة العمال الكوريين) بين الدولة ممثلة بالتكنوقراط، ورؤوس الأموال الأجنبية، والمقاولون الكومبرادور.

دستور يوشن ورأسمالية الدولة: في العام ١٩٧٢، قدّمت التطورات الخارجية الثلاثة الكبرى: التقارب الصيني – الأميركي، التقارب الصيني – الياباني والحوار بين الكوريتين، الفرصة لقيام نظام «يوشن» (التجديد) في كوريا الجنوبية. لكن السبب الحقيقي الكامن وراء هذه «الضربة» السياسية الكبرى هو المعركة الرئاسية الصعبة التي خاضها بارك شونغ هي ضد مرشح المعارضة كيم دا جونغ، وثورة سكان سنغنام Sungnam (وهي مدينة الصفائح – فقيرة جدًا – عند تخوم العاصمة سيول). فجاء دستور «يوشن» ليمنح بارك (الذي أُعيد انتخابه من قبل هيئة انتخابية مصغّرة) ولاية لمدى الحياة وسيطرة شبه مطلقة على البرلمان (ثلث النواب أصبح من حق الرئيس تعيينهم). وبذلك حمى بارك نفسه من كل معارضة أو نقد لسلطاته.

وما إن صدر دستور «يوشن» (التجديد) حتى باشر بارك عملية إعادة هيكلة المشاريع الصناعية (أفران صهر المعادن، أحواض صناعة السفن، مصافي التكرير البتروكيميائي) ليس من خلال الاستثمارات الأجنبية الخارجية المباشرة بل بفضل القروض الخارجية. ومن هنا جاء نظام رأسمالية الدولة «على الطريقة الكورية» الذي أداره جهاز بيروقراطي مركب من الـ«جيبول» jaebul، أي الهيئات التي تتجمع وتتركب في داخلها المشاريع والمؤسسات والشركات الصناعية الكبرى، في حين أن الحركة العمالية استبعدها كليًا دستور «يوشن».

وفي وقت كان الاقتصاد الكوري يقلع بفضل رأسمالية الدولة كان القمع السياسي يشتد باسم محاربة الشيوعية وأمن الدولة، وبصورة خاصة ضد المعارضة وأوساط المثقفين والطلاب. وقد خلقت هذه الممارسات ضد حقوق الإنسان أولى الاضطرابات العمالية العنيفة في المدن الكبرى، وأثارت سخط الرئيس الأميركي جيمس كارتر واستنكاره وتهديده بخفض القوات الأميركية المتمركزة في كوريا الجنوبية. وقد اغتيل الرئيس بارك في تشرين الأول ١٩٧٩، ومطلق النار عليه كان رئيس شرطته السرية.

أطلق بارك شونغ هي عجلة التصنيع في بلاده، لكن سخريته من حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية كبحت التطور السياسي للبلاد. أضف إلى ذلك أن كثيرًا ما أخذ على الرئيس بارك أنه، حتى في مجالات إنجازاته الصناعية، عمد إلى نوع من التمييز المناطقي، فخصّ المنطقة التي يتحدر منها، كيونغبوك (جنوب شرقي البلاد) بالحصة الأوفر من المشاريع، وذلك على حساب منطقة شولا (جنوب غربي البلاد) التي يعود إليها بأصله خصمه السياسي الأقوى كيم دا جونغ. كما أُخذ عليه أنه أغرق دوائر القرار العليا في الدولة بالعسكريين الذين أغرتهم لعبة السلطة.

ثورة كوانغجو، حمامات دم: وفي إطار الأحكام العرفية التي فُرضت فور اغتيال بارك، في كانون الأول ١٩٧٩، قام جنرالات الدورة الأولى

في الأكاديمية العسكرية لسلاح البر بانقلابهم ضد هيئة الأركان وبحجة اعتقال رئيس هذه الهيئة بتهمة تواطؤه في اغتيال بارك.

هذا الفريق، الذي أُطلقت عليه تسمية «الزمرة العسكرية الجديدة» (في إشارة إلى انقلاب ١٩٦١)، أمسك بناصية الجيش بين يديه، ولكنه بقي، مع ذلك، مترددًا إزاء أحداث «ربيع سيول» في العام ١٩٨٠ الذي عرف نقاشًا سياسيًا كان يمكن أن يؤدي إلى نتائج مهمة لو لم يتورط في مسائل شكلية حول النظام المطلوب إحلاله محل نظام «يوشن».

فبحجة ضرورة تجنيب البلاد الخضات الاجتماعية والسياسية التي قد يؤدي إليها هذا النقاش السياسي (ربيع سيول، ١٩٨٠)، تحركت «الزمرة العسكرية الجديدة» فجأة في أيار ١٩٨٠، ومنعت كل نشاط سياسي، اعتقلت بعض السياسيين، وعلى رأسهم كيم دا جونغ. فاندلعت مظاهرة طلابية ضخمة في مدينة كوانغجو Kwangju، عاصمة مقاطعة شولا Cholla. فنزلت وحدات من المظليين في المدينة، وقمعت بشدة متناهية المتظاهرين، حتى إنها ارتكبت مجازر بحقهم، فتحولت كوانغجو إلى مدينة ثائرة لمدة أيام عديدة، سالت خلالها دماء مناصري كيم دا جونغ أنهارًا. وعلى أثر هذه الأحداث، أصبح سهلًا على الجنرال شون دو هوان أن يكوكب حوله فريقًا من العسكريين ويتسلم السلطة خلفًا للرئيس المؤقت شوا كيو ها.

ازدهار اقتصادي وقمع المعارضين: بعد اتهام كيم دا جونغ بـ«محاولة التمرد الشيوعي» وإصدار حكم بإعدامه، ولجوئه إلى الولايات المتحدة، ظفر الرئيس شون دو هوان بدعم، بل بحماية الرئيس الأميركي رونالد ريغان، ورئيس الوزراء الياباني ناكاسوني ياسوهيرو، وكلاهما كان داعية «حرب باردة جديدة».

بعد ركود بسبب أحداث ١٩٧٩–١٩٨١، عاد الاقتصاد الكوري (خاصة الصناعة) ليحقق قفزات متسارعة عنونتها هاتان المقولتان: «المعجزة الكورية» و«كوريا أحد النمور الآسيوية»؛ وقد صاحب هذه القفزات ازدياد هائل في حجم الطبقة العمالية، ودائمًا في إطار سيطرة الدولة ورؤوس الأموال الكبرى. واختيرت كوريا الجنوبية لاستضافة الألعاب الآسيوية (١٩٨٦) والألعاب الأولمبية (١٩٨٨).

ورغم هذه الإنجازات ودعم الرئيس الأميركي رونالد ريغن، أوشك حزب العدالة الديمقراطية، حزب السلطة الذي تأسس ليكمل وليحل محل الحزب الجمهوري (حزب بارك شونغ هي)، أن يخسر الأغلبية في انتخابات ١٩٨٥ العامة. فالرئيس شون، الذي كان مطمئنًا على الأرجح بالفوز بأغلبية ساحقة معتمدًا على الازدهار الاقتصادي وعلى نجاحاته على الصعيد الدولي (كانت الصين أعلنت لتوّها قبولها المشاركة في الألعاب الآسيوية في سيول)، بادر، قبل أيام من موعد الانتخابات، إلى إلغاء قرار حظر النشاطات السياسية الذي كان قد اتخذه في العام ١٩٨٠؛ وشمل هذا القرار الجديد مئات الشخصيات السياسية، منهم كيم يونغ سام، وهو أحد زعماء المعارضة المنافسين لكيم دا جونغ. فأسرع كيم يونغ سام إلى إعادة بناء حزبه، الحزب الديمقراطي الجديد، قبل ١٥ يومًا من الانتخابات، وقد تمكن هذا الحزب من تحقيق فوز انتخابي كبير بسبب التأييد الذي لقيه في الأوساط الطلابية وأوساط المثقفين التقدميين المعادين للنظام. فتشكل ائتلاف بين كل التيارات المعارضة لنظام الرئيس شون. وإزاء هذا الانتشار المعارض والتقدمي والنصر الشعبي الذي حققه ديمقراطيًا وانتخابيًا، ردّ الرئيس شون بإجراءات قمعية ضد المعارضين، وبمزيد من السياسة النفعية للمقربين، وسياسة التمييز بين المناطق.

انتخابات صعبة أتت بالرئيس روه تاو وو: في ١٩٨٧، كاد امتحان القوة بين النظام وائتلاف المعارضة ينحصر حول شكليات انتخاب الرئيس

المقبل. وتمسك الرئيس شون دو هوان بحيثيات الدستور التي تنص على انتخاب الرئيس من قبل هيئة انتخابية مصغرة.

وفشلت المحادثات بين زعيمي المعارضة كيم يونغ سام وكيم دا جونغ (الذي كان قد عاد من منفاه) لاختيار مرشّح واحد للرئاسة عن المعارضة. فتنافس في الانتخابات روه تا وو كمرشّح للنظام، وكيم يونغ سام وكيم دا جونغ عن المعارضة التي أصبحت مقسّمة إلى تيارين بحسب منطقة كل من الزعيمين: الأول من مدينة بوزان وهي ثاني مدينة في البلاد وأهم مرافئها، والثاني من مقاطعة شولا؛ إضافة إلى مرشّح معارض آخر هو كيم جونغ بيل الذي أعاد تأسيس الحزب الجمهوري ويعود إلى مقاطعة شونغ شونغ في وسط البلاد. وبانتخاب روه تا وو تكون كوريا الجنوبية قد عرفت ثالث رئيس لها من الجنرالات السابقين ومن المنتمين إلى مقاطعة كيونغبوك أيضًا.

ولم تكن انتخابات آذار ١٩٨٨ العامة لتؤمن للرئيس روه الأغلبية البرلمانية. فأصبح في وضع سياسي هش اضطر معه أن يوافق على مثول سلفه وصديقه منذ الأكاديمية العسكرية شون دو هوان أمام لجنة التحقيق البرلمانية التي تشكلت للنظر في «مذبحة كوانغجيو»، وعلى نفيه ووضع زوجته في معبد بوذي بعيدًا عن سيول.

وباسم التجديد الاقتصادي والسلم الاجتماعي اندمج الحزبان المعارضان اللذان يتزعمهما كيم يونغ سام وكيم جونغ بيل، في كانون الثاني ١٩٩٠، بحزب الرئيس روه، وبقي كيم دا جونغ وحزبه ومقاطعته وحيدين في المعارضة.

رهان كيم يونغ سام: وفي انتخابات كانون الأول ١٩٩٢ الرئاسية، فاز المرشّح الذي أصبح مرشّح النظام كيم يونغ سام رغم الـ ٩٥٪ من الأصوات التي نالها مرشح المعارضة كيم دا جونغ في منطقته شولا Cholla. والتحدي الذي واجهه الرئيس الجديد يتعلق في مدى نجاحه في كسر سلسلة الفساد المتوارث لدى أهل النظام الذي انضم هو إليه قادمًا من المعارضة، كما في مدى نجاحه في القضاء على المشاعر والممارسات المناطقية التي كانت مصدرًا لتأمين الأصوات الانتخابية. ففي حال نجاحه يكون كيم يونغ سام قد فاز برهانه، وهو أنه مثل «حصان طروادة» في اختراقه النظام ووضع نهاية لهيمنة العسكريين. إذ إنه «الرئيس المدني الأول منذ قبل ٣٠ سنة». فتمتع بشعبية قوية (فاقت ٨٠٪) وسمعة جيدة. فكان أول رئيس يعلن عن ثروته الشخصية (مليون دولار) في بداية ولايته، وأجبر جميع أعضاء حكومته ونواب حزبه وكبار موظفي الدولة على الاحتذاء به. إلا أنه، وفي السنة الأخيرة من ولايته، أصبح في وضع صعب. فشعبيته استمرت في التدني حتى بلغت نحو ١٨٪ في بداية ١٩٩٧. كما أن الفضيحة المالية التي ضلع فيها ابنه سدّدت له ضربة موجعة دفعت به إلى التوجه إلى الرأي العام عبر شبكات التلفزة الكورية، ليصرّح: «إنني أطأطئ رأسي خجلًا بسبب المقربين إليّ الضالعين بهذه الفضيحة».

إنجازات كيم يونغ سام: تمكن هذا الرئيس من تحقيق عدد من الإجراءات الاقتصادية التي أدّت إلى رفع معدل النمو الاقتصادي من ٥,٢٪ عام ١٩٩٣، إلى ٨ عام ١٩٩٤، ثم ٩ عام ١٩٩٥، و٦,٨ عام ١٩٩٦. كذلك بدأت تدريجيًا عملية تحرير الاقتصاد وفتح باب المنافسة والتوظيفات الأجنبية. واستطاع كيم تدعيم موقع سيول الدولي بجعلها عضوًا غير دائم في مجلس الأمن الدولي (كانون الثاني ١٩٩٦)، كما كرّس نجاح بلاده الاقتصادي وتوّج تحولها إلى دولة صناعية متقدمة لدى قبول عضويتها في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٦.

وعلى صعيد إنجازاته الإدارية والسياسية، فبعد الإعلان عن ثروته الشخصية (في بداية ولايته) باشر حملته الشهيرة ضد الرشوة المنتشرة في أوساط الجيش والسياسيين وكبار المتمولين، وأصدر (في أيار ١٩٩٣) ما سُمّي بـ «القانون

الأدبي» الذي استهدف على الأخص التيار المحافظ للحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم وكبار المسؤولين الإداريين وقادة الجيش ممن أثروا خلال ٣٠ عامًا من الحكم العسكري. فأحيل، خلال ثلاثة أشهر فقط، عدد من رجال السياسة (ومنهم رئيسان سابقان للبرلمان ورئيس المحكمة العليا ورئيس الشرطة وما يناهز الألف من كبار موظفي الدولة) إلى المحاكمة أو أُقيلوا من مناصبهم.

ومن أهم خطوات كيم الإصلاحية تفكيكه «زمرة هاناهوي» (المجتمع الأوحد) السرية التي تأسست في عهد بارك شونغ هي في السبعينات، وانتمى إليها رئيسا الجمهورية السابقان، روه تا وو وشون دو هوان. وقد سمح تفكيك هذه الجمعية بتدعيم الديمقراطية. وأصدر كيم قانونًا انتخابيًا جديدًا يقضي بفرض نزاهة وشفافية الحملات الانتخابية بإجبار المرشّحين على الإعلان عن مصادر التمويل ووضع عقوبات واضحة أمام اللجوء إلى التزوير أو التلاعب.

وحقق كيم يونغ سام نجاحًا سياسيًا على الصعيد الداخلي عندما أقرّ استقلالية المدن الرئيسية والمحافظات. فبعد أن كان المحافظون ورؤساء البلديات ومستشاروها يعيّنون مباشرة من قبل الحكومة باتت هذه المناصب تخضع لانتخابات شعبية عامة. وبالفعل، نظّمت هذه الانتخابات في نهاية حزيران ١٩٩٥ وأسفرت عن نجاح أحزاب المعارضة بعشر محافظات مقابل خمس للديمقراطي الليبرالي الحاكم الذي فقد هيمنته على العاصمة سيول بالذات.

حيث فشل: اتُهم كيم يونغ سام بسوء الإدارة الاقتصادية وبتبني سياسة خارجية مترددة وبالفشل في إرساء الاستقرار السياسي والاقتصادي وإيصال بلاده إلى الأزمة الاقتصادية حيث وصل العجز في الحسابات الجارية إلى ٢٣,٧ مليار دولار في آخر العام ١٩٩٦ (أي مع بداية السنة الأخيرة حتى ولايته)، وفاق الدين الخارجي المئة مليون لهذا العام. ولم تتمكن التعديلات الحكومية المتعددة (٢٧ تعديلًا في غضون ٤ سنوات)، والإصلاحات الهيكلية من القضاء على التململ في أوساط الطبقة العاملة والطلاب. وأخذ البعض على الرئيس انحرافه الاستبدادي، وخاصة عند محاولة تمرير قانون العمل الذي يمنح أرباب العمل حرية كبيرة في التسريح ويتيح استبدال العمال المضربين بغيرهم، وقانون تعزيز صلاحيات قوى الأمن الداخلي. فقد جمع الأغلبية البرلمانية في صباح ٢٥ كانون الأول ١٩٩٦ ودفعها إلى إقرار القانونين في أقل من عشر دقائق وبغياب المعارضة كليًا. وأثار هذا الإجراء موجة عارمة من السخط والإضرابات لم تشهدها كوريا منذ قبل عشر سنوات، وأدّت إلى شلّ البلد وشق صفوف الحزب الحاكم، كما أجبرت الرئيس على إعادة النظر وفتح أبواب المفاوضات مع النقابات العمالية التي كان يحاول تجاهلها. وعلى رغم محاربته الرشوة، ونجاحه في محاكمة رئيسي الجمهورية السابقين بتهمة الإثراء غير المشروع وإصدار الأحكام بالسجن المؤبد بأحدهما و١٧ عامًا بالآخر، إلا أنه اعترف في نهاية ولايته بفشله في القضاء على الرشوة التي ضلع بها مستشاروه وأقرب المقربين إليه ومنهم ابنه كيم هيون شول الذي صدر حكم بسجنه ثلاث سنوات وبدفع غرامة مليون دولار.

هذه الأوضاع المتأزمة (راجع «الأزمة» في ما يلي من كلام تحت عنوان «كوريا الجنوبية بين معجزة وأزمة») سمحت لأحزاب المعارضة بتعزيز مواقعها استعدادًا للانتخابات الرئاسية (كانون الأول ١٩٩٧). وتألفت هذه الأحزاب أساسًا من الحزب الديمقراطي وزعيمه لي كي تاك، واتحاد الديمقراطيين الليبراليين الذي أسّسه في شباط ١٩٩٥ زعيم التيار المحافظ كيم يونغ بيل. أما المعارض الأساسي فكان كيم دا جونغ الذي كان قرّر الانسحاب من الساحة السياسية عقب خسارته المعركة الرئاسية عام ١٩٩٣، لكنه عاد واستطاع تشكيل «المؤتمر الوطني من أجل سياسة جديدة» في تموز ١٩٩٥، ونجح بإقناع عدد من أعضاء

الحزب الديمقراطي بالانضمام إليه. وبدا فوز كيم دا جونغ مؤكدًا، خاصة بعد تحالفه مع أحد ألد أعدائه القدماء، رئيس الوزراء السابق كيم يونغ بيل. وفاز بالفعل.

كيم دا جونغ: راجع أعلاه: «١٩٩٧–٢٠٠٠، عهد الرئيس الحالي كيم دا جونغ».

كوريا الجنوبية بين «معجزة» و «أزمة» (مناقشة)

عن تحقيق جورج طرابيشي – «الحياة»، ١٥ آب ١٩٩٩، ص ١٧– لكتاب جان جاك بلوكار، «الأزمة الكورية»: J.J. Plucart, *La Crise Coréenne*, L'Harmattan, Paris, 1999, 260 pages.

«المعجزة»: بين ١٩٦١ و١٩٩٠، سجلت كوريا الجنوبية نموًا صناعيًا هو الأعلى من نوعه في العالم: ١٤,٤٪ سنويًا مقابل ٨٪ لدى سائر «التنانين» الآسيوية، و٤,٢٪ في اليابان، و٣٪ في عموم العالم الغربي. وبين ١٩٤٩ و١٩٩٧ تضاعف الناتج القومي لكوريا الجنوبية من ٢ بليون دولار إلى ٥١٠ بلايين، مما يعني أن مستوى دخل الفرد فيها ارتفع خلال نصف قرن من النمو السريع من ٧٠ دولارًا في السنة إلى ١١ ألف دولار.

وعلى حين أن تعداد السكان الكوريين لم يتضاعف خلال فترة نصف القرن سوى مرة واحدة، فإن تعداد القوة العاملة قد تضاعف نحوًا من أربع مرات، إذ ارتفع من ٥,٥ مليون شخص عام ١٩٤٩ إلى ٢١ مليونًا عام ١٩٩٧. وفي تلك الفترة طرأ تحوّل جذري على بنية الإنتاج: فقد تدهور موقع الزراعة في الناتج القومي الإجمالي من ٤٧,٢٪ إلى ٧,٨٪، بينما ارتفع موقع الصناعة من ١٠٪ إلى ٣٩,٣٪، كذلك ارتفع حجم الصادرات من ٠,١ بليون دولار إلى ١١٩,٧ بليونًا. وقد تراجعت حصة الصناعة الخفيفة في هذه الصادرات من ٦٨٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٪ عام ١٩٩٦، وهذا لمصلحة الصناعات الثقيلة من السيارات والسفن والفولاذ والبتروكيماويات والأجهزة المعلوماتية. وفي عقد التسعينات توجهت الشركات الكورية العملاقة المعروفة باسم «جيبول» نحو تبنّي استراتيجية التوظيف المباشر في البلدان الأجنبية. وفي ١٩٩٥ كان حجم التوظيفات الكورية في الخارج قد ارتفع إلى ١١ مليار دولار، ليقفز في العام التالي إلى ١٧ مليارًا، ثم في ١٩٩٧ إلى ٢٦.

وابتداء من ١٩٩٤ اندفعت كوريا الجنوبية نحو التوظيف في ميدان البحث العلمي. فتحت شعار «الأول في العلوم»، أعطى بلد «الفجر الهادئ» (معنى إسم كوريا) أولوية قومية للتوظيف في مجال البحث العلمي بهدف التحرر من التبعية للتكنولوجيا الغربية واليابانية. وبعد أن كان لا يخصص للبحث العلمي سوى ٢٨ مليون دولار في ١٩٦٠ (٠,٣٢٪ من الناتج القومي الإجمالي) و٥٠٠ مليون دولار (٠,٨١٪) في ١٩٨١، ارتفعت هذه الميزانية عام ١٩٩٤ إلى ٧,٦ مليار دولار (٢,٣٪ من الناتج القومي) وإلى ١٢,٢ مليار دولار عام ١٩٩٥، ثم إلى ١٥,٣ مليار (٢,٧٩٪) عام ١٩٩٦.

وعلى هذا النحو احتلت كوريا الجنوبية المرتبة الثالثة في العالم من حيث كثافة الباحثين: ٢٨,٦ باحثًا لكل عشرة آلاف من السكان، مقابل ٣٦,٦ في الولايات المتحدة، و٥٢,٥ في اليابان.

«الأزمة»: لكن ما كان لا يتم تعقله، حتى ١٩٩٧، إلا بمفردات «المعجزة»، بات لا يُتعقل ابتداء من آب من ذلك العام، إلا بمفردات «الأزمة». ففي ٢ تموز ١٩٩٧ ضرب إعصار مالي هائل جملة بلدان «النمور» و«التنانين» في آسيا الشرقية على أثر توقف الحكومة التايلاندية على التدخل في الأسواق لحماية معدلات صرف العملة الوطنية إزاء الدولار. وابتداء من ذلك اليوم توالت سلسلة من الانهيارات في بورصات جنوب شرقي آسيا، وسقطت قيمة العملات الوطنية بمعدلات مذهلة، وأعلنت المئات من الشركات العملاقة والمصارف إفلاسها. وفي ما يتعلق بكوريا الجنوبية حصرًا، سجلت بورصة سيول انهيارًا مفاجئًا بمعدل ٣٨٪، كما فقدت العملة الوطنية الكورية (وون) نصف قيمتها في مقابل الدولار. وأشهرت الآلاف من الشركات الكورية إفلاسها، وبلغت المعدلات الشهرية للإفلاس ٦ آلاف حالة، وارتفع رصيد المصارف الكورية من القروض المشتبه في إمكانية تحصيلها من ٨٠ بليون دولار إلى ٤١٥ بليونًا. واضطرت الشركات العملاقة الخمس الأولى (هيونداي، سامسونغ، دايو، غولدستار، سونكيونغ)، التي تتحكم وحدها بثلثي الصادرات الصناعية الكورية وتنتج بمفردها ما يعادل ٣٣٪ من الناتج القومي الكوري، إلى تسريح ما لا يقل عن ٦٠٠ ألف من عمالها. وقد عاشت كوريا «يوم عار» حقيقيًا عندما أعلن صندوق النقد الدولي، في ٣ كانون الأول ١٩٩٧، عن خطة عاجلة لإنقاذ الاقتصاد الكوري من الانهيار عن طريق تخصيص «مغلف من الاعتمادات» بحجم ٥٨,٣ بليون دولار على سبيل الإسعاف العاجل. وقد اعتبر الكوريون هذا التدخل بمثابة صفعة إذلال للكرامة القومية، لا لأنه اتخذ شكل «إسعاف» فحسب، بل لأنه فرض أيضًا على الشركات العملاقة الكورية أن تتخلى عن سياستها في التشغيل مدى الحياة لعمالها، وعلى أن تفتح رساميلها للمساهمات الأجنبية، وعلى أن تقلص نشاطها التوسعي في الخارج. وقد وجد من يتحدث بهذا الصدد حتى عن «مؤامرة دولية» تستهدف «تجلية» الشعب الكوري الذي استطاع في أقل من نصف قرن أن يجعل من كوريا الجنوبية يابانًا ثانية.

أسباب الأزمة: لقد أعطى المراقبون الأولوية في تفسير الأزمة للعامل المالي. و«المعجزة الكورية» قامت، مثلها مثل سائر «المعجزات

الآسيوية» على معدلات مرتفعة للغاية من المديونية. ففي نهاية ١٩٩٧ كانت ديون جملة الشركات الكورية قد بلغت ٥٨٥ بليون دولار. كما أن ديون الشركات العملاقة الخمس الأولى قد بلغت وحدها ٢١٧,٦ بليون دولار. وهذه المديونية في ثلثيها داخلية، وفي ثلثها الثالث خارجية.

والحال أن الرأسمال التسليفي، سواء كان قوميًا أم عالميًا، «جبان» بطبيعته وسريع الهرب من الأسواق المالية حالما يساوره الشك وعدم الثقة. وحالة الذعر التي دبّت في البورصات الآسيوية أدّت إلى سحب مئات البلايين من الدولارات. ورغم تدخل المصارف المركزية، فقد انتهى الأمر بمئات الشركات إلى إعلان عجزها عن الدفع أو حتى إلى إشهار إفلاسها. وقد قُدّر حجم الديون التي أعلنت كوريا الجنوبية عن عجزها عن تسديدها بـ ١١٢ بليون دولار.

ولكن بالإضافة إلى هذا العامل المالي المباشر، ثمة عوامل بنيوية تتصل بطبيعة الرأسمالية الكورية الجنوبية بالذات. فالرأسمالية الكورية كانت –ولا تزال– رأسمالية «عائلية» و«الجيبولات» أو الشركات العملاقة الكورية كانت –ولا تزال– شركات «عائلية»، أي شركات تديرها وتملك غالبية رأسمالها وأسهمها عائلة واحدة يتوزع أفرادها، ما بين أجداد وآباء وأبناء وأحفاد واخوة وأخوات وأصهار. وهذا الطابع العائلي المغلق يتنافى بطبيعة الحال مع ما تقتضيه العقلية الرأسمالية الحديثة من انفتاح ومن تقديم لمنطق السوق المغفلة الهوية على منطق الهويات المقفلة والعصبيات بأنواعها، بما فيها العصبية العائلية، وكذلك الإثنية. والحال أن الرأسمالية الكورية تضيف إلى طابعها العائلي طابعًا إثنيًا قوميًا. فقد قامت من البداية على «تواطؤ» ما بين العائلات والدولة، وتطورت في ظل حماية السلطة السياسية التي كانت في الغالب من طبيعة عسكرية واستبدادية. ولكن تطور الحركة المطلبية والديمقراطية في الداخل وتطور الرأسمالية الدولية

نحو العولمة في الخارج، حشرا الرأسمالية الكورية في نوع من زاوية ضيّقة. فهي ما عادت تستطيع أن تبقى «أبوية» تجاه اليد العاملة الكورية، ولا «قومية» إزاء الرأسمالية المتعولمة. وإنما على هذا الصعيد تحديدًا نستطيع أن نضيف إلى الشبكة التفسيرية للأزمة الكورية عاملًا ثقافيًا.

فالنموذج الكوري في التجلية التنموية موسوم بعمق بميسم الديانة والثقافة الكونفوشيوسية. وقد كان ماكس فيبر لاحظ منذ مطلع القرن أن كونفوشيوسية آسيا تقف عائقًا دون تمخض نظام رأسمالي آسيوي لأن «العقلانية الكونفوشيوسية تقوم على التكيف المنطقي مع العالم على حين أن العقلانية الرأسمالية تقوم على السيطرة العقلانية على العالم». ولكن «العائلات» الكورية التي استنسخت بنجاح التجربة اليابانية استطاعت، على العكس من توقعات ماكس فيبر، أن توظف الثقافة الكونفوشيوسية نفسها في خدمة التنمية الرأسمالية السريعة. فالكونفوشيوسية، كديانة مجتمعية، تقوم على مبدأين أساسيين: تقسيم العمل على أساس تراتبي، والطاعة إلى حدّ التضحية بالذات. وقد أمكن للرأسمالية الكورية أن تضمن لنفسها على هذا النحو نموًا سريعًا عن طريق توظيف «تايلوري» (مبدأ تايلور في العمل) مشتط ليد عاملة طيّعة وقانعة. ولكن الارتباط الصميمي بين التطور الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في ظل العولمة خلق، على العكس، حاجة إلى إطلاق مبادرة قوة العمل على نحو لا تسمح به الأطر الصلبة للثقافة الكونفوشيوسية التقليدية.

ولئن قامت التجلية الكورية على استنساخ التكنولوجيا الغربية، فإن استمراريتها بالإيقاع نفسه كانت تتطلب الانتقال من التقليد إلى مستوى الإبداع التكنولوجي. وهذا ما كان يقتضي من الرأسمالية الكورية أن تعيد النظر في كل موروثها. وقد جاء انفجار الأزمة ابتداء من النصف الثاني من ١٩٩٧ ليشير إلى أن النموذج الكوري للتطور قد أدرك حدوده. وهذه الأزمة لن تكون قاضية إلا بقدر ما تعجز الرأسمالية الكورية عن أن تتخذ من الأزمة بالذات عتلة لتقدمها، صنيع ما فعلت الرأسمالية الغربية مع أزمة ١٩٢٩. وهذا الوعي بإمكانية تحويل لجام الأزمة إلى مهماز هو ما يبقي سيناريو المستقبل في كوريا مفتوحًا.

مدن ومعالم

* **إنشون Inchon**: كانت تدعى «شمولبو». مدينة ومقاطعة عند بحر الصين، على بعد ٢٩,٥ كلم غربي العاصمة سيول، تعدّ نحو ٢,٥ مليون نسمة. ميناؤها مفتوح على التجارة الدولية منذ ١٨٧٦. صناعات ثقيلة، ومصفاة نفطية.

* **بوزان Pusan**: مدينة واقعة على مضيق تسوشيما، وعلى خليج محمي بشكل جيد، وتشكل منطقته مقاطعة من مقاطعات البلاد. تعدّ نحو ٤ ملايين نسمة. مرفأ صيد، وقاعدة بحرية ومركز صناعي. أول مرفأ للبلاد، وقد شكّل المعبر التقليدي لدخول اليابانيين إلى كوريا. تبعد بوزان ٤٢٨ كلم عن سيول.

* **تايجون Taejon**: مدينة في جنوب غربي البلاد. تبعد ١٦٠ كلم عن العاصمة. قاعدة مقاطعة شنغشونغنام. تعدّ نحو ١,٣ مليون نسمة. صناعات خفيفة. معبد قديم. منتزه وطني.

* **تايغو Taegu**: مدينة تبعد ٣٠٠ كلم عن العاصمة. قاعدة مقاطعة تايغو التي تعدّ نحو ٢,٦ مليون نسمة. جامعات. صناعات نسيجية وكهربائية وتعليبية (للمواد الغذائية).

* **سيول Séoul**: يقال لها أيضًا سول Sôl. عاصمة كوريا الجنوبية. تقع على ضفاف نهر هان Han، على بعد ٦٠ كلم من بحر الصين، و٥٠ كلم من خط العرض ٣٨ درجة (الحدود مع كوريا الشمالية)، وتشكل مقاطعة من مقاطعات البلاد. تعدّ نحو ١١ مليون نسمة (كانت تعدّ ٤٤٠ ألف نسمة في العام ١٩٣٥)، أي نحو ٢٣٪ من مجموع سكان البلاد. مركز إداري وثقافي (٤ جامعات). صناعات غذائية ونسيجية. تأسست سيول في القرن الحادي عشر، وكان إسمها غيونغ سيونغ Gyeong Seong. أصبحت عاصمة للبلاد منذ ١٣٩٢. وخلال الاحتلال الياباني (١٩١٠-١٩٤٥) سُمّيت كيجو Keijo. عانت كثيرًا من الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣)، وأعيد بناؤها على أسس حديثة. استضافت الألعاب الأولمبية في صيف ١٩٨٨.

* **كوانغجو Kwangju**: مدينة تقع على بعد ٣٢٠ كلم جنوبي العاصمة سيول، عاصمة مقاطعة شولا، ١,٣ مليون نسمة. مركز صناعي وتجاري (القطن) وعسكري. عقدة مواصلات نهرية مهمة. في ضواحيها خرائب مقبرة ملكية ومعابد بوذية قديمة. كانت الساحة الأساسية للانتفاضة العمالية والطلابية في ربيع ١٩٨٠.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **بارك شونغ هي Park Chung Hee** (١٩١٧-١٩٧٩): الرئيس الثالث للجمهورية الكورية إثر قيادته لانقلاب أطاح الرئيس الثاني يون بوزون (١٨٩٧-١٩٩٠). انتُخب دستوريًا في ١٩٦٣، وكان يعاد انتخابه حتى اغتياله، في ١٩٧٩، بطلقة نارية سدّدها إليه رئيس مخابراته أثناء جلوسهما وجهًا لوجه على مائدة العشاء. حكم دكتاتوريًا، فأرسل الآلاف من معارضيه إلى غياهب المعتقلات وسجون التعذيب، ورفض إسقاط عقوبة الإعدام عن العشرات ممن أدينوا بأعمال التخريب نتيجة اعترافات انتُزعت منهم بالقوة، وضرب الصحافة وطارد رموزها وحكم البلاد طيلة ١٨ عامًا بقبضة حديدية وفرض عليها قانون الطوارئ، وإعادة كتابة الدستور بطريقة تتيح له التجديد المرّة تلو المرّة. لكنه، في المقابل، أتى بإنجازات تاريخية مهمة، خاصة على صعيد التصنيع الحديث الذي كان وراء «المعجزة الكورية» (راجع «النبذة التاريخية»).

* **روه تا وون Roh Tae Woon** (١٩٣٢-): رئيس الجمهورية من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٣ خلفًا للجنرال شون تو هوان (راجع «النبذة التاريخية»).

* **سينغمان ري Syngman Rhee** (١٨٧٥-١٩٦٥): أول رئيس لجمهورية كوريا الجنوبية. وُلد في بيونغزان Pyongsan في عائلة ملكية (عائلة لي Li). درس في إحدى الإرساليات البروتستانتية. انضم إلى الحركة القومية، وسُجن من ١٨٩٨ إلى ١٩٠٤، ثم قصد الولايات المتحدة لإكمال دراسته، فنال الدكتوراه في الفلسفة، واعتنق (وهو في الولايات المتحدة) المسيحية ووضع بيانًا بعنوان «روح الاستقلال».

مع عودته إلى كوريا، راح يناضل ضد الاحتلال الياباني، ويدعو في الوقت نفسه لمعتقده المسيحي (الطائفة البروتستانتية الميثودية)، وسُجن مرات عدة حتى اضطر للهرب، فلجأ إلى هاواي حيث أسّس مركزًا دينيًا وبقي على اتصال بالمقاومة الكورية. في ١٩١٩، انتُخب رئيسًا للحكومة الموقتة في المنفى (في شانغهاي)، وراح يعتمد أسلوب الضغط الدبلوماسي معارضًا عنف المقاومة الوطنية العسكرية. فأُبعد عن رئاسة الحكومة وقصد مجددًا الولايات المتحدة العام ١٩٤٥، وعارض «مجلس الوصاية» (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) ودعا إلى قيام حكومة مستقلة في كوريا الجنوبية تعتمد عسكريًا على مساعدة الولايات المتحدة. انتُخب أول رئيس لكوريا الجنوبية في ١٩٤٨. سلطوي ومناهض للشيوعية، فحكم بصورة دكتاتورية مستندًا إلى جهاز بوليسي سرّي، ما أدّى إلى انتفاضة عقب انتخابه مرّة جديدة في ١٩٦٠، فتمّ وضع دستور جديد، وجرت انتخابات جديدة فاز بها يون بوزون (١٨٩٧-١٩٩٠). توفي في هونولولو (١٩٦٥).

* **شون تو هوان Chon Too Hwan** (١٩٣١-): رئيس الجمهورية (آب ١٩٨٠، بعد مقتل بارك شونغ هي). وُلد في قرية صغيرة قرب مدينة تاغو الواقعة جنوب غربي البلاد. كان نقيبًا في الجيش عندما نفّذ بارك انقلابه، وأخذ يتدرج بسرعة بفضل الثقة التي أولاه إياها بارك بعد أن عُهد إليه أمر كتيبة العاصمة في وقت شهدت فيه هذه المدينة سلسلة مظاهرات. شارك في حرب فيتنام. أصبح جنرالًا وقائدًا لـ«الفرق الخاصة» وللفرق المكلّفة حماية الرئيس. وعندما اغتيل بارك، كان شون رئيسًا للمخابرات العسكرية، فأصبح مسؤولًا عن التحقيق في اغتيال الرئيس، وأخذ يشدّ من قبضته على الجيش. وعلى أثر اضطرابات مدينة كوانغجو، أجرى حملة تطهير واسعة، وأعلن أن الجيش وحده مهيّأ لخدمة البلاد، ودعى إلى تحقيق شعاره في «الديمقراطية



شون تو هوان

والرفاهية». وبعد أن مهّد طريق الرئاسة له انتخبه «المؤتمر الوطني» (هيئة انتخابية مصغّرة كان شكّلها الرئيس بارك) رئيسًا للجمهورية في ٢٧ آب ١٩٨٠ (راجع «النبذة التاريخية»).

* **كيم دا جونغ Kim Dae Jung** (١٩٢٥-): الرئيس الحالي للجمهورية الكورية (كوريا الجنوبية)، بعد أن كان معارضًا (وأحد أكبر زعماء المعارضة) طيلة نحو ٣٠ سنة، ومتهمًا، خلالها، وفي أحيان كثيرة بانتسابه إلى الحزب الشيوعي، ومحكومًا عليه بالسجن (وبالإعدام)،

والنفي، وذلك بسبب انتصاره الدائم للحركة النقابية والطلابية، ولمطالبيها الاجتماعية والاقتصادية منذ أن بدأت هذه الحركة تخطو خطواتها الأولى. وهو من ضواحي مدينة كوانغجو المدينة العمالية التي أدّى قمع السلطة لانتفاضتها الأهلية في أيار ١٩٨٠ إلى قتل نحو ٥٠٠ من سكانها، واتُهم كيم دا جونغ بالتحريض عليها.

ولد (لوالد مزارع متواضع) في إحدى جزر الجنوب الغربي من شبه الجزيرة الكورية، وهو كاثوليكي. اتصل بكيم إيل سونغ، زعيم حزب العمل الشيوعي، قبل اجتياح هذا الأخير لخط العرض ٣٨ درجة (١٩٥٠)، فأوقف في نيسان ١٩٤٩، وحقّق معه وأخلي سبيله. وبدأ حياته السياسية معارضًا لسياسة الرئيس بارك، واستمر معارضًا، واعتقل وحوكم، وسُمح له بالسفر إلى الولايات المتحدة منفيًا. فأقام نحو أربعة أعوام بين الولايات المتحدة وأوروبا، درّس في أثنائها في جامعة كامبردج، وعاد في ١٩٨٥ إلى كوريا (راجع «النبذة التاريخية»).

* **كيم يونغ سام Kim Young Sam** (١٩٢٧-): رئيس الجمهورية من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧. دخل البرلمان وهو في السادسة والعشرين، ودخل السجن عشرات المرّات بسبب مواقفه المعارضة. في ١٩٨٣، كاد أن يلفظ أنفاسه بعد ٢٣ يومًا من الإضراب عن الطعام احتجاجًا على عدم قانونية السلطة حتى أجبر الفريق العسكري الحاكم، في ١٩٨٧، على ترتيب انتخابات حرّة. إلا أن تنافسه مع زعيم آخر للمعارضة هو كيم دا جونغ جعلهمايحصلان على ٥٥٪ من الأصوات بينما حصل روه تا وو على ٣٦٪ وحده فائزًا بالرئاسة.

من أكثر مناوراته السياسية شهرة ونجاحًا (أوصلته إلى رئاسة الجمهورية في انتخابات كانون الأول ١٩٩٢) قراره صهر حزبه في الحزب الحاكم متقربًا من الجيش، لكن من موقع قوة. فكان أول رئيس مدني بعد عقود من الحكم العسكري (راجع «النبذة التاريخية»).



كيم دا جونغ



كيم يونغ سام

كوريا الشمالية

بطاقة تعريف

الاسم الرسمي: جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

الموقع: يحدها من الشمال الصين (طول الحدود ١٣٠٠ كلم) ومن الشمال الشرقي روسيا (لجهة سيبيريا بطول حدود ٢٠ كلم) ومن الشرق بحر اليابان ومن الجنوب الجمهورية الكورية (كوريا الجنوبية)، خط الهدنة بطول ٢٤٨ كلم. متوسط طول البلاد ٤٠٠ كلم، وعرضها ١١٠ كلم.

المساحة: ١٢٠ ٥٣٨ كلم٢.

اللغة: الكورية (راجع «كوريا الجنوبية»).

العاصمة: بيونغيانغ. أهم المدن: تشونغدجين، هونغنام، هامبونغ، سينويجو، وُنسان، كايسونغ (راجع باب مدن ومعالم).

السكان: بلغ عددهم ٢٣ مليونًا (إحصاء ١٩٩٣)، وقُدر بأنه سيبلغ ٢٨,١ مليونًا في العام ٢٠٠٠. البوذية هي الديانة الغالبة، وهناك وجود لأقلية مسيحية.

الحكم: جمهوري شعبي. الدستور المعمول به صادر في ٢٧ كانون الأول ١٩٧٢، معدّل في ٩ نيسان ١٩٩٢. ينتخب الرئيس لولاية أربعة اعوام من قبل الجمعية الشعبية العليا (وهو منصب شاغر منذ ٨ تموز ١٩٩٤). وهذه الجمعية مكونة من ٥٧٩ عضوًا منتخبين بالاقتراع الشامل لمدة خمسة أعوام. مجلس الإدارة (السلطة التنفيذية)، رئيسه منذ ١٩٩٧ هونغ سونغ نام، يعاونه ٨ من نوابه ووزرائه.

يعتبر حزب العمال الكوري (الحزب الشيوعي) Chosson Nodongdang الحزب القائد في كوريا الديمقراطية الشعبية. وهو يقود الجبهة الديمقراطية التي تضم بالإضافة إليه حزبين صغيرين: الحزب الاشتراكي الديمقراطي (تأسس في ١٩٤٥، ورئيسه الحالي كيم بيونغ سيك)، وحزب «تشوندو – تشونغو» (تأسس في ١٩٦٤، ورئيسه الحالي ريو مي يونغ). وتتبع الدولة إيديولوجية أطلقها «الزعيم»، زعيم حزب العمال الكوري، كيم إيل سونغ في الستينات، مرتكزها الأساسي الـ «جوتشيه» Juche التي تعني: «الاستقلال والاكتفاء الذاتي»، أي استقلال سياسي، دفاع ذاتي واكتفاء اقتصادي ذاتي.

الاقتصاد: تتوزع اليد العاملة، قطاعيًا، على: ٤٠٪ في الزراعة (تساهم بـ ٢٥٪ من الناتج الوطني الصافي)، ٢٥٪ في الصناعة (٢٥٪)، ٣٠٪ في الخدمات (٤٠٪)، ٥٪ في المناجم (١٠٪).
أهم المزروعات: الرز، الذرة، البطاطا، القمح، الشعير، القطن.
توزّع الطاقة على: فحم الأنتراسيت (نوع من الفحم الحجري الغني بالكربون)، فحم القاري، الليغنيت، الهيدروكهرباء. وفي البلاد مجمع يونغبيون النووي (٩٠ كلم شمالي العاصمة بيونغيانغ)، ومكوّن من ثلاثة مفاعلات (بدأ العمل بالثالث من العام ١٩٨٤، وانتهى في ١٩٩٤). أهم المناجم: الحديد، القصدير، الزنك، النحاس، النيكل، المانغانيز، البوكسيت، الذهب، الفضة. أهم الصناعات: الأسمدة، الفولاذ، المواد الكهربائية. وتتجمع الصناعات في منطقتي سونبونغ ونامبو.
في ١٩٩٦–١٩٩٨، أوصلت الأزمة الاقتصادية البلاد إلى المجاعة (راجع أواخر النبذة التاريخية).

نبذة تاريخية

قبل ١٩٤٥: راجع المادتين السابقتين «كوريا» و«كوريا الجنوبية».

كرونولوجيا أهم الأحداث (١٩٤٥–٢٠٠٠)

١٩٤٥–١٩٥٣: في نيسان ١٩٤٥، تمكّن كيم إيل سونغ من فرض زعامته على البلاد بدعم من الاتحاد السوفياتي، وانتخب، في ١٠ تشرين الأول ١٩٤٥، أمينًا عامًا للحزب الشيوعي الكوري. وفي شباط ١٩٤٦، تمّ إنشاء «اللجنة الشعبية المؤقتة» لكوريا الشمالية، وبوشر، بعد أسابيع، بتطبيق الإصلاح الزراعي. وفي أيار ١٩٤٦، بدأت مفاوضات سوفياتية – أميركية حول توحيد شبه الجزيرة، ما لبثت أن توقفت.

في ٨ شباط ١٩٤٨، تمّ إنشاء الجيش الشعبي، وفي ٢٥ آب ١٩٤٨، جرت انتخابات عامة (أعلنت كوريا الشمالية رفضها إشراف الأمم المتحدة على هذه الانتخابات): ٢١٧ نائبًا عن كوريا الشمالية، و٣٦٠ عن كوريا الجنوبية، بعضهم جاء ليقيم في كوريا الشمالية. وفي ٩ أيلول ١٩٤٨، أعلنت الجمعية قيام «جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية»، وفي ١٢ كانون الأول ١٩٤٨، انسحبت القوات السوفياتية.

في آذار ١٩٤٩، زار كيم إيل سونغ موسكو، حيث طرح على ستالين رغبته في الهجوم على كوريا الجنوبية. وفي ٢٧ شباط ١٩٥٠، أعلم كيم إيل سونغ موسكو بمشروعه غزو كوريا الجنوبية؛ وفي ١٥ أيار التقى ماو تسي تونغ الذي أكّد له الدعم الصيني في حال التدخّل الأميركي. وفي ٢٥ حزيران من السنة نفسها (١٩٥٠)، تذرّع سونغ بـ «العدوان الجنوبي»، وغزا كوريا الجنوبية، واحتل عاصمتها سيول. وبعد أقل من ٤٨ ساعة تدخلت الولايات المتحدة بطلب من الأمم المتحدة (الاتحاد السوفياتي كان يرفض احتلال مقعده في مجلس الأمن احتجاجًا على إبقاء عضوية الصين ممثلة بالصين الوطنية التي يتزعمها تشان كاي تشيك). وقد أيدت ٥٣ دولة عضو في الأمم المتحدة (من أصل ٥٩) التدخّل الأميركي في كوريا، و٤٢ دولة ساهمت في هذا التدخّل، ومنها ١٦ دولة اشتركت في العمليات الحربية مع الولايات المتحدة.

في ٧ تموز ١٩٥٠، نزلت القوات الدولية في مدينة بوزان، وفي ١٥ أيلول تمكنت من استرداد مدينة إنشون، وأعادت العاصمة سيول في ١٨–٢٥ أيلول، ووصلت إلى خط الحدود، خط العرض ٣٨ درجة في ٢ تشرين الأول، وتوغلت إلى داخل كوريا الشمالية وسيطرت على عاصمتها بيونغيانغ في ١٩ تشرين الأول (دائمًا العام ١٩٥٠)، ووصلت الى الحدود مع الصين في ٢٦ تشرين الأول. وبعد يومين، بدأ المتطوعون الصينيون (نحو ٥٠٠ ألف) يتدفقون لمساعدة الكوريين الشماليين، فتمكنوا من إعادة قوات الحلفاء إلى ما وراء الخط ٣٨ درجة (٢٦ كانون الأول ١٩٥٠). وسيطروا على سيول في ٤ كانون الثاني ١٩٥١، ولكن لنحو أسبوعين ونيف فقط، إذ أعادت القوات الدولية سيطرتها على سيول، ووصلت، في ١٤ آذار ١٩٥١، إلى خط العرض ٣٨ درجة الذي تحوّل إلى حدود ثابتة بين الكوريتين.

في ١١ نيسان ١٩٥١، عُزل القائد الأميركي وقائد القوات الدولية الجنرال دوغلاس ماك آرثر (١٨٨٠–١٩٦٤) من منصبه، وكان يدعو إلى متابعة الحملة العسكرية حتى الصين، وحلّ محله الجنرال ريدغواي، ثم الجنرال مارك كلارك. وفي ٢٢ نيسان و١٦ أيار ١٩٥١، ردّت الصين بحملتين فاشلتين. وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥١، أعلن عن اتفاق لوقف النار.

في ٢٧ تموز ١٩٥٣، وُقعت الهدنة (هدنة بن مون جوم) بين الأميرال هاديسون والجنرال نام إيل. وأمر الرئيس الكوري الجنوبي بإطلاق سراح ٢٥٠ ألف سجين كوري شمالي، وقد فضّل هؤلاء البقاء في كوريا الجنوبية. ومنحت الولايات

المتحدة والاتحاد السوفياتي ضمانتهما لكل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وتشكلت لجنة من الأمم المتحدة (أعضاؤها بولنديون، تشيكوسلوفاكيون، سويسريون وسويديون) للسهر على تطبيق اتفاق الهدنة.

منطقة الحدود المنزوعة السلاح: طولها ٢٤٩ كلم، عرضها ٤ كلم من كل جهة من الخط الفاصل. تعداد الجيش الشمالي ٤٤٠ ألف رجل (في العام ١٩٩١)، الجيش الجنوبي ٦٥٠ ألفًا، و٤٢ ألف أميركي. توصّل الشماليون إلى حفر ٢٠ نفقًا لأخذ الكوريين الجنوبيين على حين غفلة (كان بإمكان ٣٠ ألف رجل أن يمروا بهذه الأنفاق بواسطة سيارات الجيب في ساعة واحدة). وفي تشرين الأول ١٩٨٤، اتهمت كوريا الجنوبية كوريا الشمالية بأنها خرقت الهدنة ١١٢ ألف مرة منذ ٢٧ تموز ١٩٥٢، واتهمت كوريا الشمالية الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بأنهما خرقتا الهدنة أكثر من ٣١٠ آلاف و٨٠٠ مرة منذ ١٩٥٣ حتى كانون الأول ١٩٨٠.

١٩٥٨–١٩٩٣: في ١٩٥٨، انسحبت القوات الصينية من البلاد، وأطلقت حركة «شوليما» Chollima («الحصان الطائر») لحثّ الكوريين الشماليين على العمل لتخطي حتى الأهداف المرسومة. وفي شباط ١٩٦٠، وُضعت خطة «شونغسنري» Chongsanri، ثم في كانون الأول ١٩٦١، خطة «تاين» Taen (تقنيات إدارة الأعمال وإدارة الدولة). في ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٨، أخضع الكوريون الشماليون سفينة التجسس الأميركية «بويبلو» للتفتيش، واعتقلوا طاقمها (أطلق سراحهم في ٢٣ كانون الأول ١٩٦٨). في ١٠ كانون الثاني ١٩٧٢، عرضت كوريا الشمالية معاهدة سلام مع كوريا الجنوبية، وأُعيد الحوار بينهما في ٤ تموز ١٩٧٢. وفي آذار ١٩٧٤، عرضت كوريا الشمالية توقيع اتفاق سلام مع الولايات المتحدة؛ وعادت العلاقات بين الكوريتين إلى التوتر. في ١٩٧٦، تمّ طرد دبلوماسيين كوريين شماليين من الدانمارك والنروج وفنلندا والسويد بتهمة تعاطيهم تجارة المخدرات. في ١٠ تشرين الأول ١٩٨٠، كيم إيل سونغ عرض مشروع قيام «جمهورية كوريا الكونفدرالية الديمقراطية». في أيلول ١٩٨٤، قبلت كوريا الجنوبية من كوريا الشمالية مبلغ ١٢ مليون دولار لمساعدة ضحايا الفيضانات. وفي تشرين الأول ١٩٨٤، كيم إيل سونغ زار موسكو لأول مرة منذ ٢٣ عامًا. وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٤، اجتمع وفدان اقتصاديان من الكوريتين لأول مرة. في أيار ١٩٨٥، وقعت كوريا الشمالية معاهدة حظر انتشار السلاح النووي. وفي ١٩٨٦، عاد كيم إيل سونغ وزار موسكو من جديد.

في ١٩ كانون الثاني ١٩٨٩، عقد اجتماع ثلاثي (كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة) مغلق في بن مون جوم، الأول من نوعه منذ العام ١٩٥٣؛ كما قام تقارب مع اليابان (أيلول ١٩٩٠)، وفي ١٧ أيلول ١٩٩١، دخلت كوريا الشمالية الأمم المتحدة؛ وبعد نحو شهرين زار كيم إيل سونغ الصين، وبعد أسبوع رفض عرض كوريا الجنوبية القاضي بنزع السلاح النووي وبإخضاع منشآته النووية لتفتيش الوكالة النووية الدولية؛ وفي ٢٤ كانون الأول (١٩٩١) عيّن نجله كيم جونغ إيل قائدًا للقوات المسلحة.

وعرف العام ١٩٩٢ حدثان بارزان: توقيع كوريا الشمالية لاتفاق ضمانات مع وكالة الطاقة النووية الدولية، وقيام اضطرابات في البلاد بسبب شبح المجاعة (تموز).

في أول شباط ١٩٩٣، أوقفت روسيا كل مفعول لعلاقات التحالف الذي كان قائمًا بين الاتحاد السوفياتي وكوريا الشمالية. وفي ٨ آذار ١٩٩٣، أعلنت الحكومة حالة نصف الحرب بسبب المناورات العسكرية التي أجرتها كوريا الجنوبية والولايات المتحدة؛ وبعد ثلاثة أيام، أعلنت انسحابها من معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، وأقفلت حدودها مع كوريا الجنوبية.



النزعة العسكرية سمة بارزة في النظام الكوري الشمالي (الشيوعي)

١٩٩٤–٢٠٠٠ (كيم جونغ إيل): بدأ كيم جونغ لي، نجل الزعيم كيم إيل سونغ، يقود الحزب منذ أيلول ١٩٧٣، وعيّن، في تشرين الأول ١٩٨٠، «وليًا للعهد» أثناء انعقاد المؤتمر السادس لحزب العمّال (الحزب الشيوعي)، وأصبح، في ٢٤ كانون الأول ١٩٩١، قائدًا للجيش، ومارشالًا في ٢٧ نيسان ١٩٩٢. وفي ١٨ تموز ١٩٩٤، خلف والده في زعامة الدولة.

في كانون الثاني ١٩٩٤، اشترت كوريا الشمالية ٤٠ غواصة روسية؛ وفي ٢٦ شباط ١٩٩٤، وقّعت اتفاقًا يسمح للوكالة النووية الدولية بالتفتيش في منشآتها النووية، ثم عادت عنه بعد أقل من شهرين. لكنها عادت ووقّعت اتفاقًا مع الولايات المتحدة في جنيف (٢١ تشرين الأول ١٩٩٤) حول البرنامج النووي.

في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٥، أقدمت الولايات المتحدة على رفع حظرها (المفروض منذ ١٩٥٠) جزئيًا عن كوريا الشمالية. وفي تموز وآب ١٩٩٥، وقعت فيضانات تسببت بتشريد نحو ٥٠٠ ألف، وبأضرار قدّرت بنحو ١٥ مليار دولار، وانتشر مرض الكوليرا، كما بدأ شبح المجاعة يهدد البلاد (بدءًا من أواخر ١٩٩٥). وفي كانون الثاني ١٩٩٦، أطلقت كوريا الشمالية نداء للمجتمع الدولي تطلب منه مدّها بالمساعدات الغذائية. وفي شباط ١٩٩٦، لجأت سونغ هاي ريم، زوجة كيم جونغ إيل السابقة، إلى هولندا، ومنها قصدت الولايات المتحدة. وفي أواخر ١٩٩٦، عرفت البلاد فيضانات جديدة، وبدأت المجاعة فعليًا، كما هزّها بعنف خبر (١٢ شباط ١٩٩٧) لجوء هوانغ جانغ يوب (مولود ١٩٢٥، منظّر النظام وأمين عام حزب العمّال) إلى بكين حيث قصد قنصلية كوريا الجنوبية، ومنها الى الفيليبين، ومن هناك إلى سيول. وفي آب من السنة نفسها (١٩٩٧)، سدّد خبر هرب سفير كوريا الشمالية في القاهرة إلى الولايات المتحدة ضربة أخرى للنظام. وفي أيلول ١٩٩٧، تمّ إعدام تسعة من قادة البلاد.

في ٨ تشرين الأول ١٩٩٧، وبعد انقضاء ثلاث سنوات من الحداد على وفاة كيم إيل سونغ، تقلّد كيم جونغ إيل الأمانة العامة لحزب العمّال الكوري، وهو منصب «القائد الأعلى» للبلاد، وفي صيف ١٩٩٨، شغل أيضًا منصب رئيس الجمهورية. واستمرت «عبادة الشخص» التي أرساها كيم إيل سونغ، وأبلغ مظاهرها أن سنة ولادته (١٩١٢) هي السنة صفر في التقويم الكوري الذي فرضه، فتكون سنة ١٩٩٧ الميلادية

هي السنة ٨٦ في التقويم الذي فرضته «أسرة» كيم على البلاد.

وفي ١٩٩٧، تفاقم الوضع الاقتصادي خطورة بعد سنتين من الفيضانات، وإثر جفاف صيف ١٩٩٧ وفشل نظام العمل الجماعي في القطاع الزراعي، ما أدّى إلى مجاعة قضت على مئات الألوف من أبناء البلاد.

مفاوضات رباعية في جنيف (١٩٩٧–١٩٩٨): الأزمة الاقتصادية (بدرجتها الأعلى: فقدان المواد الغذائية والمجاعة) اضطرت بيونغيانغ على أن تباشر بمفاوضات مع سيول وواشنطن. ففي ٩–١٠ كانون الأول ١٩٩٧، عقدت الدورة الأولى من محادثات بين الكوريتين والولايات المتحدة والصين، وُصفت بـ«التاريخية» كونها أطلقت عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية، وللمرة الأولى بعد مضي أكثر من أربعين سنة من انتهاء الحرب الكورية. وما إن افتتحت المحادثات حتى طلبت بيونغيانغ انسحاب الـ٣٧ ألف جندي أميركي من كوريا الجنوبية، فردّت واشنطن وطلبت أن يكون الانسحاب مسبوقًا بحالة انفراج وثقة متبادلة بين الكوريتين. وافتتحت الدورة الثانية من المؤتمر الرباعي في جنيف أيضًا (١٦–٢١ آذار ١٩٩٨)، ولكنها لم تسفر عن أي نتيجة إيجابية بسبب بقاء كوريا الشمالية على موقفها.

وفي حين ان علاقات بيونغيانغ بواشنطن وطوكيو لم تحقق تقدمًا يذكر، غيّر قادة كوريا الشمالية من مواقفهم إزاء سيول. ففي ٤ آب ١٩٩٧، طلب كيم جونغ إيل من حكومة كوريا الجنوبية تحويل «سياسة المواجهة» التي كانت قائمة بينهما الى «سياسة الوفاق». ومن ١١ إلى ١٧ نيسان ١٩٩٨، اجتمع وزراء من الكوريتين في بكين للبحث في مساعدات تقدمها كوريا الجنوبية الى كوريا الشمالية، إضافة إلى «قضايا ذات مصلحة مشتركة»، وكان هذا اللقاء الأول في مستواه منذ العام ١٩٩٤. وبدا جليًا، أثناءه، ان النظام الكوري الشمالي بدأ يسعى جديًا للوصول إلى تفاهم مع سيول للخروج من حالة العزلة الدبلوماسية والحصول على مساعدة خارجية لإعادة بناء اقتصاده المنهار.

ثلاثة ملايين قضوا بالمجاعة: في ٥ أيلول ١٩٩٨، أعيدت تولية كيم جونغ إيل على رئاسة «لجنة الدفاع الوطني» التي بدأت تتصف بكونها «المنصب الأعلى في الدولة الذي يقود كل القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية للبلاد». وقد ألغى الدستور الجديد المسمّى «دستور كيم إيل سونغ» منصب رئاسة الجمهورية، واللجنة الشعبية المركزية، ومجلس الإدارة، وأنشأ «حكومة» تكون بمثابة هيئة إدارية وتنفيذية لهيئة السلطة العليا. وبموجب هذا الدستور أصبح كيم جونغ إيل قائدًا للبلاد حاملًا لقب «رئيس لجنة الدفاع الوطني»، وأمين عام حزب العمّال.

أكد عدد من الاختصاصيين في شؤون كوريا الشمالية (في النصف الأول من العام ١٩٩٩) أن المجاعة تسببت في موت نحو ثلاثة ملايين شخص منذ أن بدأت تضرب البلاد في أواخر العام ١٩٩٥. وبدأت السلطات، في أواخر ١٩٩٨، توزّع حصصًا غذائية على الأهالي من المساعدات العينية التي تتلقاها من المجموعة الدولية، وفي مطلع ١٩٩٩، عرفت أسعار الرز في السوق السوداء هبوطًا كبيرًا.

في ٣١ آب ١٩٩٨، أطلقت كوريا الشمالية صاروخًا يحمل قمرًا اصطناعيًا فوق اليابان (سقط في المحيط الهادئ)؛ وقد برهنت بذلك عن إمكانيتها في صنع صواريخ طويلة المدى وقد أثارت هذه التجربة قلقًا في اليابان، وأثّرت سلبًا على العلاقات بين البلدين، ولكنها، في الوقت نفسه، دعمت ذرائع القائلين من اليابانيين بضرورة تقوية القدرات العسكرية الدفاعية لليابان.

ومنذ صيف ١٩٩٨، أصبح النظام في كوريا الشمالية موضوع شبهة بسبب ما رشح عن وجود منشآت نووية تحت الأرض في منطقة كومشنغري Kumchangri وفي انتهاك واضح لاتفاقية عدم

انتشار الأسلحة النووية. وبعد عدة أشهر من المباحثات الصعبة، سمح الكوريون الشماليون، في آذار ١٩٩٩، للولايات المتحدة بالقيام بعدد من عمليات التفتيش في المنطقة المذكورة. فقبلت الولايات المتحدة، من جهتها، الاشتراك في برنامج زراعي ثنائي لتحسين إنتاج البطاطا في كوريا الشمالية.

بدأت كوريا الشمالية «تنفتح» (وعلى طريقتها) على العالم الخارجي. ففي ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٨، التقى كيم جونغ إيل مؤسس (والرئيس الفخري) المجموعة الصناعية الكورية الجنوبية الضخمة «هيونداي»، تشونغ جو يونغ، وأظهر له رغبته بناء خط أنابيب يربط الكوريتين. ومنذ ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٨، بدأ السماح للكوريين الجنوبيين بالقيام بزيارات الى «جبال الألماس» (في منطقة كومغنغسان) على الساحل الشرقي من كوريا الشمالية.

هل كوريا الشمالية على أبواب تحوّل جذري؟ (١٩٩٩–٢٠٠٠): بعد مرور نحو ١١ شهرًا على إطلاق كوريا الشمالية لصاروخ باليستي (فوق اليابان، في ٣١ آب ١٩٩٨)، أي في تموز ١٩٩٩، طلبت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت، ومعها نظيراها الياباني والكوري الجنوبي، من كوريا الشمالية الامتناع عن إطلاق صاروخ باليستي جديد. وأجرى الثلاثة سلسلة من المشاورات في هذا الشأن مع نظرائهم الآسيويين على هامش أعمال منتدى رابطة دول جنوب شرقي آسيا في سنغافورة.

وما هي إلا أسابيع، أي في أيلول ١٩٩٩، وافقت كوريا الشمالية على تجميد برنامج اختبار صواريخ باليستية. فحصلت، في المقابل، على تخفيف العقوبات الأميركية المفروضة عليها منذ ١٩٥٣.

ومن المؤشرات الكبرى على هذا التغيير، إقامة علاقات دبلوماسية بين كوريا الشمالية وايطاليا (مطلع كانون الثاني ٢٠٠٠)، أول بلد في مجموعة الدول الصناعية السبع، ثم إعلان الفيليبين، في الأسبوع الأول من شباط ٢٠٠٠، عزمها على تطبيع علاقاتها مع كوريا الشمالية. وفي مطلع آذار ٢٠٠٠، أعلن الناطق باسم الخارجية الأميركية، جيمس روبن، ان وفدًا أميركيًا سيجتمع مع وفد كوري شمالي في نيويورك للإعداد لزيارة رفيعة المستوى يقوم بها لواشنطن مسؤول من كوريا الشمالية للمرة الأولى منذ قيام الدولة الشيوعية عام ١٩٤٨.

بعض التفصيل في نقاط بارزة

حزب العمّال الكوري (الحزب الشيوعي الكوري): نشأ هذا الحزب في أوساط العمّال الكوريين الذين كانوا يعيشون في المناطق السيبيرية، حيث شكلوا الفرع الكوري (١٩١٨) في الحزب الشيوعي الروسي، وشاركوا في القتال ضد الحرس الأبيض المعادي للثورة البولشفية. وقبل ذلك، كان عدد من الثوريين الكوريين قد هربوا من الاحتلال الياباني، فتلقفتهم الثورة البولشفية وقدمت لهم دعمها، فأسسوا «الحزب الاشتراكي الكوري» (حزيران ١٩١٨) بالقرب من مدينة خباروفسك. وكان على رأس هذا الحزب زعيم كوري عُرف بمعاداته الشديدة لليابانيين هو «يي تونغ هوي» الذي انتقل، مع بعض أتباعه إلى شانغهاي (في آب ١٩١٩) للمشاركة في الحكومة الكورية المؤقتة في المنفى. ولما فشلت جهوده أمام إصرار بقية الوزراء بتفضيلهم التفاوض مع اليابانيين، استقال من منصبه (١٩٢١) ليتفرغ للعمل بين الشيوعيين، وأعاد تنظيم الحزب الاشتراكي الكوري في شانغهاي وأطلق عليه إسم «الحزب الشيوعي الكوري» الذي سرعان ما انقسم إلى فريقين: فريق يريد الاعتماد بصورة كاملة على دعم الكومينترن، والآخر يدعو إلى اعتماد الشيوعيين الكوريين على ذواتهم.

وتعاقبت سلسلة طويلة من خلافات الشيوعيين في ما بينهم والانشقاقات والإعلانات عن تأسيس وإعادة تأسيس الحزب تخللتها سلسلة أخرى من قمع السلطات اليابانية لمختلف أجنحة الحزب الشيوعي الكوري.

ومع إعلان الاتحاد السوفياتي الحرب على اليابان (٨ آب ١٩٤٥) ودخول قواته الأراضي الكورية من جهة الشمال بدأ الثوريون في الداخل يظهرون للعلن ويعملون بشكل مكشوف. وبعد انهيار الإدارة اليابانية أخذوا يقيمون مجالس شعبية في مناطقهم لحفظ الأمن وتسيير الأمور الإدارية بمساعدة القوات السوفياتية. وفي ٢٤ آب ١٩٤٥، دخل الجيش السوفياتي بيونغيانغ وفقًا لاتفاقية مؤتمر بوتسدام القاضية بتقسيم كوريا إلى قطاعي احتلال سوفياتي وأميركي، فوجد في استقباله مجلسًا شعبيًا مؤلفًا من ١٨ عضوًا قوميًا وأقلية قليلة من الأعضاء الشيوعيين، وكان يرأس المجلس شو مان سيك، وهو زعيم يميني قومي. فما كان من سلطات الاحتلال السوفياتي إلا أن أمرت بإعادة تشكيل المجلس مناصفة بين الشيوعيين والقوميين، وكُلّف بإدارة الأراضي الواقعة تحت الاحتلال السوفياتي.

وفي ١٠ آب ١٩٤٥، أعلن عن وصول الجنرال كيم إيل سونغ إلى بيونغيانغ، وكانت قد سبقته في دخول البلاد مجموعة من الشيوعيين القادمين من الاتحاد السوفياتي. وكانت الخلافات بين الشيوعيين الكوريين مستمرة (حوالي ٦ آلاف حزبي في مختلف الأجنحة والتيارات). وفكر كيم إيل سونغ بإنشاء حزب شيوعي موحّد بدعم من السوفيات. لكن شيوعيي الداخل، وعلى رأسهم هيون شون هيوك، كانوا يشككون بشيوعيي الخارج الذين عادوا إلى البلاد مع دخول الجيش السوفياتي، ورفضوا الانصياع لتشكيل حزب شيوعي موحّد يتزعمه كيم إيل سونغ. فجاء اغتيال هيون شون هيوك (٢٨ أيلول ١٩٤٥) في ظروف مجهولة ليطلق يد كيم إيل سونغ في تحقيق مشروعه الحزبي التوحيدي.

وبالفعل، انعقد في بيونغيانغ، في ١٠ تشرين الأول ١٩٤٥، «مؤتمر ممثلي الشيوعيين ومناصريهم في المقاطعات الخمس» بحضور ٧٠ مندوبًا بغرض تأسيس حزب شيوعي كوري موحّد. وجاء المؤتمر انتصارًا لكيم إيل سونغ فأخذ يقوّي مركزه ضد معارضيه من شيوعيي الداخل، فسيطر على أجهزة الحزب الذي أصبح يدعى «الحزب الشيوعي لشمالي كوريا».

وفي أواخر ١٩٤٥، عادت إلى كوريا الشمالية مجموعة من المنفيين الشيوعيين الكوريين الذين تربّوا في أجواء الحزب الشيوعي الصيني، وآثروا تأسيس حزب شيوعي (تنامى بسرعة حتى فاق عدد أعضائه أضعاف عدد أعضاء الحزب الثوري بزعامة سونغ). لكن السوفيات ضغطوا على الحزبين لتأسيس حزب موحّد. وتمّ، في ٢٩ آب ١٩٤٦، الإعلان عن حل الحزبين السابقين وقيام «حزب العمّال الكوري الشمالي» برئاسة كيم تو يونغ. أما كيم إيل سونغ فقد عيّن نائبًا للرئيس، علمًا أن ميزان القوى الداخلي في الحزب كان يميل لمصلحة الأخير.

وفي حزيران ١٩٤٩، عقد حزب العمّال الكوري الشمالي وحزب العمّال الكوري الجنوبي، بعد صراع طويل بينهما، مؤتمرًا توحيديًا في بيونغيانغ أعلن على أثره تأسيس «حزب العمّال الكوري» وانتخاب كيم إيل سونغ رئيسًا له. فبدأ تاريخ الحزب يتداخل مع التاريخ السياسي المعاصر لكوريا، وبدأ كيم إيل سونغ يفرض نفسه تدريجيًا كزعيم أوحد للحزب والدولة.

كيم إيل سونغ يحتكر السلطة: عندما أعاد السوفيات، في أيلول ١٩٤٥، كيم سونغ جو (المعروف بـ كيم إيل سونغ، وهو إسم بطل أسطوري قاتل اليابانيين في منشوريا في السنوات العشر الأولى من هذا القرن، القرن العشرين) إلى البلاد وكان في الثالثة والثلاثين من العمر، ويعود بأصله إلى ضاحية بيونغيانغ، واشترك في حرب العصابات ضد اليابانيين في البلاد، ثم خدم في صفوف الجيش الأحمر في سيبيريا الشرقية، لم يكن معروفًا كفاية، ولم يتمكن، في بادئ الأمر، ورغم مساعدة السوفيات له، من إزاحة خصومه السياسيين، خاصة من القوميين الذين كانوا يتمتعون بشعبية كبيرة. ووصل إلى السلطة مع إعلان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (١٩٤٨).



كيم إيل سونغ (إلى يسار الصورة) ونجله خليفته



من التماثيل التي ارتفعت لكيم إيل سونغ أثناء حياته وبعد مماته

ومباشرة بعد انتهاء الحرب الكورية، بدأ حملات تطهير ضد خصومه. فقضى بصورة دموية على القادة السابقين لحزب العمّال في كوريا الجنوبية الذين كانوا قد لجأوا إلى كوريا الشمالية وتسلّموا فيها وظائف عليا، منهم الأمين العام للحزب، بارك هون يونغ، الذي أصبح نائب رئيس الوزراء في كوريا الشمالية، فاتهم بأنه «جاسوس للامبريالية الأميركية». ثم طالت حملات التطهير الجناح السوفياتي، فانتحر أحد قادته وكان قد أصبح نائبًا لرئيس الوزراء أيضًا، واختفى كل أثر لعدد كبير من القادة الآخرين. كما طالت الحملات، في أواخر الخمسينات، جناح «ينان» المكوّن من الأعضاء السابقين في الحزب الشيوعي الصيني بتهمة انتقاده النظام و«تآمره» عليه.

حملات التطهير هذه التي قام بها كيم إيل سونغ جعلته السيد المطلق والزعيم الأوحد للبلاد، يعاونه في إدارة شؤونها بعض رفاقه القدماء في حرب العصابات ضد اليابان، وأعضاء عائلته.

أيديولوجية «جوتشيه»: البعد الفكري لنظامه أراده كيم إيل سونغ عبر إطلاقه لحملة ثقافية في العام ١٩٦٦ (جاءت متزامنة مع الثورة الثقافية الماوية في الصين) تحت عنوان عريض هو عبارة «جوتشيه» djoutché. وتركّز العبارة على حل للمعضلات الكورية الشمالية يكون ملائمًا لأوضاعها، ويتيح لها التقدم بصورة مستقلة على طريق الاشتراكية الكورية. وترتكز هذه الأيديولوجية على شعارات ثلاثة: الاستقلال السياسي، الدفاع الذاتي والاكتفاء الاقتصادي الذاتي.

في ١٩٧٠، أدخلت «جوتشيه» في أنظمة حزب العمّال الكوري جنبًا إلى جنب مع الماركسية اللينينية، وهي، بحسب ما جاء في مقدمة هذه الأنظمة المعدلة في العام ١٩٨٠، تقود الحزب الذي بقي معتبرًا كحزب ماركسي لينيني. لكن، لا الماركسية ولا اللينينية أُعيد ذكرها من جديد في التعديلات الدستورية التي جرت بعد العام ١٩٩٠.

بين الصين والاتحاد السوفياتي: الحدود الشمالية الأهم والأطول هي مع الصين، وليس لكوريا الشمالية من حدود مع روسيا سوى بعض الكيلومترات القليلة جنوب غربي مدينة فلاديفوستوك.

وفي حين كانت المصاعب الداخلية للعملاقين الشيوعيين المجاورين (مشكلات مرحلة ما بعد ستالين في موسكو، وحملة الـ«مائة زهرة» والقفزة الكبرى إلى الأمام في الصين) تتيح لكيم إيل سونغ أن يتخلص بسهولة من أخصامه الداخليين المحسوبين من موسكو أو بكين، فإن تفاقم النزاع الصيني - السوفياتي ابتداء من الستينات قد ساعده كذلك على انتهاج خط سياسي - ايديولوجي («جوتشيه») مستقل عنهما. ولم يكن أحد من الطرفين العملاقين يرغب في رؤية جاره الصغير نسبيًا ينضم إلى خصمه، لسبب إيديولوجي متعلق بالعالم الشيوعي من جهة، ولسبب جيو استراتيجي من جهة أخرى. فاستفاد كيم إيل سونغ إلى أقصى حد من هذا الوضع، فكان يتحالف تارة مع الصين وطورًا مع الاتحاد السوفياتي، ضامنًا مساعدتهما العسكرية والاقتصادية وتأييدهما السياسي والدبلوماسي دون أن يخشى تدخلهما في ما يعمل على بنائه، أي «الاشتراكية على الطريقة الكورية». واستمرت هذه الحال حتى الثمانينات. لكن هذا الوضع ساعد على تخليق نوع من إيديولوجية محكمة الإغلاق، ما زاد من عزلة كوريا الشمالية عن العالم الرأسمالي، وجعل مجتمعها متقبلًا لعبادة الشخصية (من أوصاف كيم إيل سونغ العديدة انه «الشمس الشارقة»، «المصدر الوحيد للحقيقة الاشتراكية»...)، ومستنفرًا دائمًا وكأن الحرب واقعة بعد ساعات لاسترداد كوريا الجنوبية من مغتصبيها الامبرياليين.

الهروب إلى أمام: جاءت بيروسترويكا الزعيم السوفياتي غورباتشوف لتضع حدًا ليس للحرب الباردة فحسب بل أيضًا للنزاع السوفياتي - الصيني. فأخذت الصين تفرض على كوريا



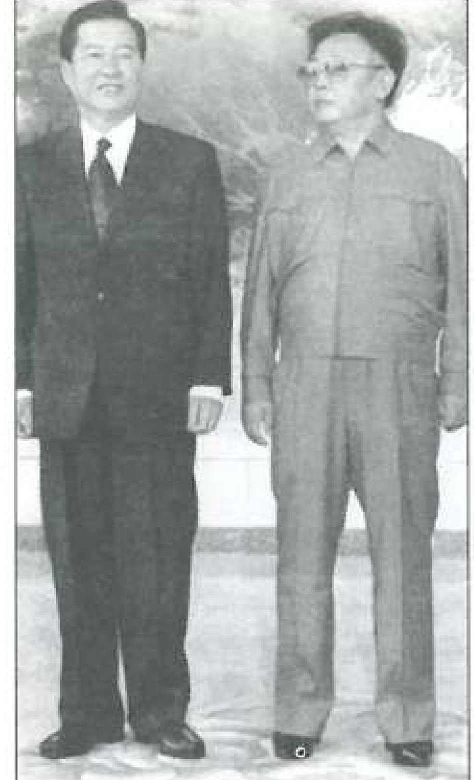
كيم جونغ إيل (إلى يسار الصورة) والزعيم الصيني جيانغ زيمين في قاعة الشعب الكبرى في بيجنغ (بكين)، أواخر أيار ٢٠٠٠.

الشمالية تسديد مشترياتها منها بالعملات الصعبة، خاصة مشترياتها من البترول (المهم جدًا والضروري لاقتصاد كوريا الشمالية) الذي بدأت روسيا، منذ أواسط الثمانينات، ترفض بيعها إياه بأسعار تمليها «صداقة» كانت موجودة في ما مضى.

ولمواجهة هذا التغيير الدراماتيكي، اختار كيم إيل سونغ، ونجله «وريث عهده» كيم جونغ إيل، سياسة «الهروب إلى أمام» بدلًا من التكيّف والانفتاح، أي السياسة التي اعتمدتها أكثرية البلدان الشيوعية السابقة. ولقد أظهر تعنتًا كبيرًا، رغم النصائح التي أسداها لهما أصدقاؤهما الصينيين، في معارضتهما للإصلاحات السياسية والاقتصادية. فبقيا على موقفهما من الحوار مع كوريا الجنوبية، وفي المحادثات حول تطبيع العلاقات مع اليابان والولايات المتحدة.

صمود إلى الآن ومؤشرات تحوّل: كان هذا هو الوضع عمومًا حتى وفاة كيم إيل سونغ (١٩٩٤). وبعده استمر النظام متعنتًا، وتفاقمت الأزمة الاقتصادية، وبدأت المجاعة تضرب البلاد، وقد تكون هي العامل الرئيسي باتجاه انفتاح ما لاحت مؤشراته في العام ١٩٩٩ ومطلع ٢٠٠٠ (راجع، أعلاه، العناوين الفرعية: ١٩٩٤-٢٠٠٠، مفاوضات رباعية في جنيف، ثلاثة ملايين قضوا بالمجاعة، هل كوريا الشمالية على أبواب تحوّل جذري).

وقد يكون التحوّل الأبرز ما حمله الإعلان الصادر في سيول في ١٠ نيسان ٢٠٠٠ عن اتفاق دولتي كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية على عقد قمة تاريخية بينهما في ١٢-١٤ حزيران المقبل، ولقي ترحيبًا فوريًا من قبل الولايات المتحدة واليابان وروسيا. ولم يسبق للدولتين أن عقدتا أي اجتماع قمة من قبل، وكانت آخر محادثات على مستوى عال عقدت بينهما في العام ١٩٩١، وأدّت إلى التوقيع على «اتفاقية أساسية» لتحسين العلاقات، لكنها لم تنفذ أبدًا. وقبيل حلول موعد قمة الكوريتين، زار كيم جونغ إيل الصين (أواخر أيار ٢٠٠٠)، ونُقل عن الزعيم الصيني جيانغ زيمين قوله لضيفه إن الصين «ترحّب بالقمة بين الكوريتين».



تمت زيارة الرئيس الكوري الجنوبي كيم دا جونغ لكوريا الشمالية. وفي أول لقاء بين زعيمي الدولتين أعربا عن أملهما بوضع حدّ للعداء المستحكم بينهما منذ أكثر من خمسين سنة. والاعتقاد السائد في سيول أن اللقاء في حدّ ذاته خطوة إيجابية جدًا ولو لم يتوصل الطرفان إلى اتفاقات مهمة، إذ تعترض المحادثات قضية وجود ٣٧ ألف جندي أميركي في كوريا الجنوبية، حيث ان بيونغيانغ تصرّ على إجلائهم، فيما يتمسك القادة الجنوبيون ببقائهم. في الصورة، الزعيمان خلال لقائهما في بيونغيانغ في ١٣ حزيران ٢٠٠٠.

مدن ومعالم

* **بيونغيانغ Pyongyang**: عاصمة كوريا الشمالية؛ تقع على نهر تادونغ؛ تعد نحو ٢٫٥ مليون نسمة. جامعة. صناعات خفيفة (نسيجية، غذائية، كهربائية). مجمع هيدروكهربائي على نهر يالو ومتفرعاته، ومجمّع حراري. صناعات ثقيلة في محيطها.

كانت بيونغيانغ عاصمة دولة كوغوريو Koguryo بين القرن الأول والقرن الرابع عشر. احتلها اليابانيون في ١٩١٠ الى ١٩٤٥. نزلت بها أضرار فادحة في الحرب الكورية، خاصة نتيجة للقصف العنيف وشبه المتواصل في العام ١٩٥٠. وفي هذه الحرب، استولى عليها الأميركيون، وتمّ استردادها مع دخول القوات الصينية في الحرب.

* **تشونغدجين Tcheungdjin**: مدينة واقعة على بحر اليابان. تعد نحو ٦٥٠ ألف نسمة. مركز صناعي (صناعة الحديد، وصناعة كيميائية). مرفأ معد لتصدير الأخشاب والمعلبات. أحد أهم منافذ البلاد إلى الخارج.

* **سينويجو Sineuju**: مدينة واقعة على نهر يالو. تعد نحو ٢٠٠ ألف نسمة. كانت عاصمة كوريا الشمالية في ١٩٥٠-١٩٥١. صناعة خشبية.

* **كايسونغ Kaesong**: مدينة واقعة جنوبي كوريا الشمالية (غير بعيدة عن سيول عاصمة كوريا الجنوبية). تعد نحو ٢١٠ آلاف نسمة. كانت عاصمة دولة كوريو من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر. شهيرة بصناعة البورسلين.

* **وُنسان Wonsan**: مدينة ومرفأ كبير على بحر اليابان. تعد نحو ٣٥٠ ألف نسمة. شهيرة بأحواضها لبناء السفن.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **كيم إيل سونغ Kim Il Sung** (١٩١٢-١٩٩٤): زعيم كوريا الشمالية منذ إعلان قيامها باسم «جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية» (١٩٤٨) إلى وفاته في العام ١٩٩٤.

ولد في عائلة فقيرة وسُمي كيم سونغ شو في قرية مانغ غفيونغ دا (ضاحية من ضواحي العاصمة بيونغيانغ). واتخذ في ما بعد اسم كيم إيل سونغ، وهو الاسم نفسه لبطل قومي قاتل الاحتلال الياباني منذ مطلع القرن العشرين إلى أن قُتل في العام ١٩٣١، وحوّلته بطولاته الخارقة إلى أسطورة في الأذهان الشعبية.

في صيف ١٩٢٦ انتسب كيم إيل سونغ إلى مدرسة هوا سونغ إيسوك في محافظة هواجون، وفي السنة نفسها أسس منظمة ثورية سرية دعاها «اتحاد إسقاط الامبريالية»، ثم «اتحاد شباب ساينال»، وأصدر مجلة باسم «ساينال» (اليوم الجديد). وفي ١٩٢٧، نقل نشاطه الى مدينة كيل ليم، وشمل نشاطه السري القرى والمدن الصغيرة بين أعداد من الطلاب والشباب. وفي ١٩٢٨، قاد مظاهرات مناهضة لليابان، واعتُقل ثلاث مرات.

التحق بالمقاومة ضد اليابان منذ بداية الثلاثينات، وذلك في منطقة منشوريا الصينية حيث هاجرت عائلته. وفي ١٩٣٤، نظم الجيش الثوري للشعب الكوري وتقدم به نحو شمال منشوريا لتوسيع العمليات العسكرية، وأسس، في ١٩٣٦، «جمعية بعث الوطن»، وكانت جبهة قومية لمناهضة اليابان.

التحق بالجيش الأحمر، وتدرّب لديه. ودخل إلى بلاده في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهو ضابط في القوات الستالينية. وعندما تمكنت هذه الأخيرة من دحر اليابانيين ومن احتلال شمال كوريا حتى خط العرض ٣٨ درجة، الذي لا يزال الحدود الدولية بين الكوريتين، سارعت إلى تنصيب كيم إيل سونغ، الذي بادر آنذاك فقط إلى انتزاع بذلته العسكرية السوفياتية، وهو على رأس السلطة المحلية التي أنشأتها في مناطق نفوذها. وفي ١٩٤٨، عندما أنهى السوفيات احتلالهم المباشر للشمال الكوري، تركوا السلطة بين يدي حزب العمّال الكوري الذي كان يسيطر عليه الشيوعيون الموالون لموسكو، وتمّ تنصيب كيم إيل سونغ رئيسًا لحكومة «جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية» (راجع «النبذة التاريخية»).

وفي عودة إلى الإسم -كيم إيل سونغ- الذي يبدو أنه أفاد كثيرًا صاحبه و«متلبسه»، كتب صالح بشير («الحياة»، ٢٥ شباط ١٩٩٤) يقول:

«لكن في ما يخص دكتاتور كوريا الشمالية، لا يتوقف الأمر عند هذا الضرب من التقمص الرمزي (أي باتخاذه اسم البطل القومي الكوري الذي أنزله الكوريون منزلة البطل الأسطوري)، بل يتعداه إلى لُبس هو أقرب إلى الغش المتعمد. فعندما ظهر الزعيم الكوري على الناس في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد دخل بلاده في عداد الجيش الأحمر السوفياتي وقُدّم تحت هذا الاسم، اعتقد الكثيرون أنه كيم إيل سونغ الحقيقي. ويقول المؤرخون إن الكوريين اندهشوا وهم يرون من جاءهم بذلك الاسم شابًا في مقتبل العمر، وهم الذين كانوا يتصورون البطل القومي رجلًا أكبر سنًا.

صحيح ان كيم إيل سونغ الحقيقي قد قتل في ١٩٣١، وان خبر موته شاع بين الناس في حينه، ولكن الرجل كان أسطورة تتضارب بشأنها الأنباء والشائعات وتتضخم وتنتشر. لذلك كان احتمال موته يوازي احتمال بقائه على قيد الحياة. وفي حيز الغموض والشك ذاك، أمكن للزعيم الكوري الشمالي أن يُبقي على ذلك اللبس لصالحه، على الأقل لفترة من الزمن، في انتظار أن تتمكن أجهزة الدعاية التوتاليتارية، وهي في هذا الشأن ذات باع لا يُضاهى، من نحت سيرته وصياغتها على مقاس رغباته».

* **كيم جونغ إيل Kim Jong Il** (١٩٤١-): الزعيم الحالي لكوريا الشمالية، ونجل كيم إيل

سونغ. ولد في معسكر سري في سيبيريا حيث كان والده في عداد الجيش الأحمر السوفياتي خلال الحرب ضد اليابان، وقد حمل في طفولته اسمًا روسيًا: يورا Yora. أُرسل، خلال الحرب الكورية، إلى الصين الشعبية ثم الى ألمانيا الشرقية حيث تابع خلال سنتين دراسته في الأكاديمية الحربية الجوية. وفي ١٩٦٣، تخرّج في جامعة بيونغيانغ، وانضم إلى حزب العمّال الكوري (الحزب الشيوعي)، وبدأ يصل إلى المراكز العليا منذ سنة ١٩٧٠. فعيّن في سكرتاريا اللجنة المركزية مسؤولًا عن الدعاية والإعلام والتوجيه (١٩٧٣). وبدا واضحًا منذ ذلك الوقت أن العمل له ليكون خليفة والده بدأ يشق طريقه. فلفت النظر إلى ذلك ما جاء في معجم المصطلحات السياسية، الذي تشرف على نشره أكاديمية العلوم الاجتماعية والذي صدر عام ١٩٧٢، إذ حُذفت منه الفقرة التي تتعلق بـ«الخلافة الوراثية» والتي كانت تعتبرها طبعة ١٩٧٠ «ممارسة رجعية للأنظمة الاستغلالية في العهود السابقة».

وفُتح ملف الوراثة صراحة وفعليًا منذ ١٩٨٠. فبدا ان المرشح للخلافة ليس شقيق الزعيم كيم إيل سونغ، بل ابنه كيم جونغ إيل الذي أنجبه من زوجته الأولى كيم شونغ سوك. فوُصف كيم جونغ إيل بـ«شمس الغد ونجمة المستقبل للشعب الكوري»، وقيل إنه ولد (ليس في سيبيريا) في جبل باكهتو «جبل الثورة المقدس» عند الحدود الفاصلة بين كوريا والصين حيث كانت تنشط أثناء الحرب العالمية الثانية فصائل المقاومة ضد اليابان. وهكذا تقول السيرة الرسمية للزعيم الحالي:

«في مخيم للجيش الثوري الشعبي الكوري في قلب غابة عذراء كان مهده الأول، ومن خراطيش الرصاصات وأمشاط المسدسات والبنادق كانت ألاعيبه، ومن عواء العواصف الثلجية وطلقات نار الأنصار كانت أولى الأصوات التي طرقت مسامع الطفل...».

وابتداء من ١٩٨٢ باتت وسائل الإعلام الكورية الشمالية تخلط بين الكيمين: كيم الأب وكيم الإبن، وتطلق على الأخير ألقابًا ترفعه إلى مقام الأب. فهو «عبقري الثورة» و«بطل الجمهورية» و«النجمة الحمراء»، ونشرت الأعمال الكاملة لكيم الابن الذي «بهر الكون بعبقريته الخلّاقة». وفي ٦ آب ١٩٨٤، أعلن راديو العاصمة ان كيم جونغ إيل هو «الخليفة الوحيد للقائد الكبير».

وفي ١٩٨٦، جرى الإعلان بصورة شبه رسمية عن ترشيح الابن لخلافة الأب، إذ «أثبتت التجربة التاريخية» ان «القائد المحبوب هو الرجل الوحيد الذي يمكن أن يرث العمل الثوري للزعيم الأكبر»، طبقًا لتصريح نائب وزير الخارجية الكوري لصحيفة «لوموند» الفرنسية.

وفي نيسان ١٩٩٢، وصفته وكالة الصحافة الكورية الشمالية بأنه «رأس الحزب والدولة والجيش». وفي «رسالة التهنئة» الموجّهة إلى عموم الشعب بمناسبة الاحتفال بذكرى الميلاد الثمانين لكيم إيل سونغ، أجمع قياديو الحزب والدولة والجيش، كما يقول النص الرسمي للرسالة، على انه «لا يوجد في العالم شعب أسعد وأكثر فخرًا من الكوريين الذين ضمنوا التقدم للقضية الثورية عبر الأجيال ووجدوا في شخص القائد المحبوب كيم جونغ إيل وريثًا أمينًا لأفكار ومقاصد الزعيم الأكبر على رأس حزبنا والدولة والجيش».

وغداة وفاة الرئيس كيم إيل سونغ في ٨ تموز ١٩٩٤، أطلقت وسائل الإعلام الكورية لأول مرة على ابنه لقب «الزعيم الأسمى»، وبدأ عهده، والعالم يقف مشدوهًا أمام مشهد تأسيس «سلالة وراثية حمراء» هي الأولى في نوعها في عالم شيوعي مضت نحو أربع سنوات على انهياره في عقر داره.

كوستاريكا

(للخريطة راجع «كوبا» في هذا الجزء)

بطاقة تعريف

الإسم: Costa Rica، في الإسبانية، وتعني «الشاطئ الغني»، رغم ان ليس فيه مناجم أو ثروات معدنية مهمة، وقد تكون التسمية بسبب غناه بالزراعة.

الموقع: في أميركا الوسطى. تحيط بها نيكاراغوا بحدود طولها ٣٠٠ كلم، باناما (٣٦٥ كلم)، الأطلسي (طول الشاطئ ١٩٣ كلم)، والباسيفيكي (١٢٠٠ كلم).

المساحة: ٥١٠٦٠ كلم². مسافة أبعد نقطتين طوليًا ٤٦٤ كلم، ويتراوح العرض بين ١١٩ و٢٥٩ كلم.

العاصمة: سان خوسيه. وأهم المدن: ألاخويلا، كارتاغو، ليمون، بونتاريناس، هيريديا، ليبيريا (راجع مدن ومعالم).

اللغات: الاسبانية (رسمية)، وهناك لغات هندية أصلية.

السكان: بلغ تعدادهم ٣٣٦٧٤٥٥ نسمة (إحصاء العام ١٩٩٦). ويقدر تعدادهم حاليًا (العام ٢٠٠٠) بنحو ٣,٩ مليون نسمة. نحو ٥٠,٤٪ منهم يعيشون في الأرياف. نحو ٨٥٪ من مجموع عدد السكان بيض، و٨٪ خلاسيون، و٣٪ سود، و٣٪ آسيويون. يدينون بالمسيحية الكاثوليكية، وثمة أقلية بروتستانتية (تعداد أفرادها نحو ٤٠ ألفًا).
السكان الأصليون من الهنود كان عددهم قليلًا، ولم يكن مستواهم الحضاري ليبلغ المستوى الحضاري للهنود المايا أو التولتيك أو الأزتيك المنتشرين في بقية أنحاء أميركا اللاتينية. وكان هنود كوستاريكا يقطنون أساسًا في شبه جزيرة نيكويا Nicoya (على شاطئ البلاد الباسيفيكي). ويقول العلماء ان عائلات قليلة (لا تعدى العشرات) تتحدر منهم لا تزال تعيش في البلاد.

الحكم: نظام جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ٧ تشرين الثاني ١٩٤٩. رئيس الجمهورية ينتخب بالاقتراع العام والمباشر لولاية من أربع سنوات غير قابلة للتجديد. البرلمان من ٥٧ نائبًا منتخبين لأربع سنوات. والبلاد مقسمة إداريًا إلى سبع مقاطعات.
لا يوجد في كوستاريكا جيش وفق ما ينص عليه دستورها. وهناك قوى أمن داخلي، وحرس للمدن والأرياف، وقوات شبه عسكرية لا يزيد عدد أفرادها عن ٢٥٠٠. وقد ضغطت الولايات المتحدة على كوستاريكا، في مطلع الثمانينات، للعودة عن قرارها وتعديل دستورها لجهة وجود جيش، مستفيدة بذلك من أجواء التوتر المتزايد على حدود البلاد مع نيكاراغوا. إلا أن هذا الضغط لم يدفع بكوستاريكا الى تعديل دستورها إلى الآن.

أهم الأحزاب:
- حزب التحرير الوطني: أسسه خوسيه فيغويروس بعد ثورة ١٩٤٨، وهو أقوى الأحزاب في كوستاريكا، وهو حزب إصلاحي اشتراكي.
- حزب الوحدة الائتلافي، وهو عبارة عن تحالف عدة أحزاب.
- حزب الشعب الموحّد، تأسس في ١٩٧٨، ويتكون من الحزب الاشتراكي الكوستاريكي، وحزب العمّال، وحزب الطليعة الشعبية (الحزب الشيوعي).
- حزب الحركة الوطنية.

هذه الأحزاب هي الأهم، وممثلة في البرلمان بصورة دائمة تقريبًا. وهناك عشرات الأحزاب الصغيرة. ويعود انتشار الأحزاب في كوستاريكا الى طبيعة الحياة الديمقراطية السائدة فيها.

الاقتصاد: تتوزع اليد العاملة على: ٢٨٪ منها في الزراعة (التي تساهم بـ١٨٪ من الناتج المحلي الصافي)، و٢٤٪ في الصناعة (٢٧٪)، و٤٨٪ في الخدمات (٥٥٪).

أهم مزروعاتها: قصب السكر، الموز، الفواكه، الرز، البن والذرة. وأهم صناعاتها: تعليب المواد الغذائية، الصناعة النسيجية، وصناعة البخوت الفخمة. بلغ عدد السيّاح في العام ١٩٩٥ نحو ٧٩٢ ألفًا. وفي العام نفسه، احتلت كوستاريكا المرتبة العالمية الثامنة في إنتاج الموز، والثانية عشرة في البن.

نبذة تاريخية

الاستعمار الإسباني، ثم الاستقلال: نزل كريستوف كولومبوس شاطئ البلاد الشرقي في العام ١٥٠٢. لكن الاسبان لم يباشروا استعمارها فعليًا إلا في ١٥٦٠-١٥٦٤. وظلت كوستاريكا تابعة إداريًا للحاكم العسكري الاسباني العام في غواتيمالا.

ولم تشهد كوستاريكا، واميركا الوسطى عمومًا، حروبًا من أجل الاستقلال، بعكس بقية اميركا اللاتينية أي بلدان أميركا الجنوبية، لأن القيادة العسكرية العامة في غواتيمالا ارتبط مصيرها بمصير المكسيك باعتبارها كانت إسميًا تابعة له. فاستقلت كوستاريكا في ١٨٢٠.

«الجمهورية الفدرالية لأميركا الوسطى»: في العام ١٨٢٤، قررت دول اميركا الوسطى إقامة اتحاد في ما بينها سمي «الجمهورية الفدرالية لاميركا الوسطى». لكن سرعان ما شهدت تلك الجمهورية الفتية عدة حروب أهلية خاصة بين حكام غواتيمالا المحافظين من ناحية وحكام السلفادور من ناحية أخرى. وكان دور كوستاريكا في تلك النزاعات هامشيًا جدًا. وعندما انفصلت غواتيمالا عن الجمهورية الفدرالية في العام ١٨٣٩ أصبحت السلفادور وهوندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا جمهوريات صغيرة.

الغزو الاقتصادي الأميركي (جمهوريات الموز): كان لموقع أميركا الوسطى بين المحيطين أهمية استراتيجية أثارت مطامع الولايات المتحدة وبريطانيا. فلم يحل منتصف القرن التاسع عشر حتى أقدم أحد المغامرين الأميركيين، وليام ووكر (١٨٢٤-١٨٦٠) على غزو نيكاراغوا وهوندوراس بجيش من المرتزقة تولى تمويله رجل الأعمال س. فاندربيت، ومن ثم أراد الزحف على كوستاريكا. إلا أن الكوستاريكيين هزموه في معركة سانتا مارتا (١٨٥٧)، بقيادة رئيس البلاد خوان رافايل مورا. وما يزال الكوستاريكيون يحتفلون بهذه الذكرى الوطنية، ويمجدون أحد أبطالها، خوان سانتا ماريا، الفلّاح الشاب الذي دفع حياته ثمنًا أثناء قيامه بعملية فدائية وهو يشعل النار بالمنشآت التي

كانت تحتلها قوات وليم ووكر. وقام هذا الأخير بمحاولة غزو أخيرة لأميركا الوسطى عام ١٨٦٠، لكنه اعتُقل وأُعدم في هوندوراس.

قبل ذلك، كانت الولايات المتحدة تخطط للسيطرة على أميركا الوسطى والجنوبية عن طريق الغزو الاقتصادي. فتأسست، منذ مطلع القرن التاسع عشر شركة الفواكه المتحدة الأميركية الشمالية كان هدفها الأول استغلال الفواكه الاستوائية خاصة الموز. فزادها فشل غزو المرتزقة العسكري اقتناعًا بصوابية ما كانت تنتويه وتخطط له اقتصاديًا.

لم يمض وقت طويل على تأسيس شركة الفواكه المذكورة حتى أقامت لها فروعًا على طول ساحل البحر الكاريبي، وأصبحت تتحكم عمليًا في مصير دول أميركا الوسطى إلى حد أن بعض المؤرخين أطلق على هذه الدول تعبيرًا ساخرًا هو «جمهوريات الموز» (الموز كان أهم المزروعات وأكثرها مردودًا اقتصاديًا).

ولتحقيق أكثر ما يمكن من الارباح استخدمت الشركة الزنوج الذين استقدمتهم من جزر الكاريبي، وإلى تلك الفترة يعود تاريخ الأقليات السود الموجودة على الساحل الشرقي لكوستاريكا.

وضع هادئ في منطقة مضطربة: طيلة الربع الأخير من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وكوستاريكا تعيش وضعًا سياسيًا هادئًا إلى حد كبير. ففي الوقت الذي كانت فيه دول أميركا الوسطى من غواتيمالا إلى باناما تتأرجح بين الحكم الأرستقراطي المحافظ وبين الحكم العسكري، ظلت كوستاريكا تنعم بالهدوء في إطار نظام ديمقراطي برلماني تقوده طبقة الفلّاحين الوسطى. وعندما حاول الجنرال تينوكا Tinoca الاستيلاء على الحكم بقوة السلاح عام ١٩١٩ تحالفت كل الحركات المعارضة وطردته من الحكم. فكان النظام السياسي في كوستاريكا ثابتًا في تطوره السياسي باتجاه صيغ أكثر ديمقراطية توّجت بإصدار دستور ١٩٤٩ الذي نصّ على الفصل بين السلطات الثلاث وعلى انتخاب رئيس للجمهورية وأعضاء البرلمان (٥٧ نائبًا) بالاقتراع الشامل والمباشر. وللحيلولة دون النزوع نحو الدكتاتورية، نصّ الدستور على أن لا يعود الرئيس لترشيح نفسه مرة ثانية بعد انتهاء ولايته (٤ سنوات) إلا بعد مرور ثماني سنوات على انقضاء ولايته.

حرب أهلية وعودة إلى المسار الديمقراطي: على الرغم من تلك الدرجة العالية من التطوّر السياسي لم تبقَ كوستاريكا بمنأى كامل عن الأزمات السياسية. فعندما تمكّن الحزب الشيوعي من الاشتراك في حكومة ائتلافية على أثر انتخابات ١٩٤٤، امتعض الكثيرون ووضعوا العصي في دولاب الحكم. فجرت انتخابات أخرى في ١٩٤٦ و١٩٤٨ آلت إلى حرب أهلية برز فيها شباب متأثر بالتجربة الإصلاحية الحديثة التي كان يقودها خوان خوسيه أريفالو في غواتيمالا، الذي كان متعاطفًا مع خوسيه فيغيروس فرّير الذي برز زعيمًا جديدًا في كوستاريكا، وهو مولود في العام ١٩٠٦، ودرس في المعهد التكنولوجي في ماساشوستس (الولايات المتحدة) وأخذ ينادي بحمل السلاح لإسقاط النظام القائم وحكم الرئيس تيودور بيكادو. وقد تمكن فيغيروس من إنشاء جيش صغير من المتطوعين من مختلف مناطق أميركا الوسطى أسماه «الجيش الكاريبي» انسجامًا مع رغبته في نشر أفكار وحدوية في كامل قارة أميركا اللاتينية على غرار سيمون بوليفار.

إلا أن عدم نضج تلك الفكرة من ناحية، وضعف الحركة المسلحة التي لم تلق سوى دعم محدود من غواتيمالا من ناحية أخرى، جعل قائد الحركة (فيغيروس) يتحالف مع مطران سان خوسيه سانابريا الذي كان يتعاطف بقوة مع الحركة ويركز على شعار إسقاط بيكادو (المتهم بتزوير انتخابات ١٩٤٨) والعودة إلى الشرعية الانتخابية. وكان انضمام المطران المذكور إلى الانتفاضة

المسلحة عاملًا فعّالًا وأساسيًا في الحرب الأهلية التي انتهت بعد مضي شهرين على اندلاعها (١٩٤٨) على أثر معركة حاسمة في بويرتو ليمون Puerto-Limon لصالح الثوّار.

ودخل فيغويروس العاصمة، وألّف حكومة مؤقتة باسم «المجلس التأسيسي للجمهورية الثانية»، وحكمت مدة ١٨ شهرًا. فأجرت عدة تغييرات جذرية: حلّت الجيش، أممت المصارف، طبّقت سياسة استقرار الأسعار، بدأت تنفيذ برنامج واسع للإسكان، أعطت المرأة حق الانتخاب، وأعلنت الحزب الشيوعي حزبًا خارج القانون مع التمسّك بكامل الحقوق والحريات المدنية والسياسية للمواطنين. وكانت السلطة، في الوقت نفسه، تنتقل من أيدي كبار الملاكين العقاريين إلى أيدي الطبقة البورجوازية الناهضة.

وبعد التصديق على الدستور (١٩٤٨) انتخب أوتيلو أولاتي بلانكو Otilo Ulate Blanco في كانون الثاني ١٩٤٩، ومعه، كما مع الرؤساء اللاحقين، استمرت كوستاريكا تعمل على تدعيم مؤسساتها الدستورية والديمقراطية. وبعد انقضاء ولاية أوتيلو، انتُخب ألبرتو أوريمونو فلوريس (١٩٥٢)، وبعده خوسيه فيغويروس فرّير (١٩٥٣)، ثم ماريو إيشندي جيمينيز (١٩٥٨)، ثم فرسيسكو أورليك بولماريك (١٩٦٢)، ثم خوسيه تريجوس فرنانديز (١٩٦٦)، ثم، من جديد، خوسيه فيغويروس (١٩٧٠).

جيل جديد: بعد انقضاء ولاية فيغويروس الثانية في العام ١٩٧٤، انتُخب دانيال أودوبير كيروس (من أنصار فيغويروس) الذي بدأت كوستاريكا في عهده تعرف ظهورًا لجيل جديد من الشباب المتعاطف مع كوبا من ناحية وتعاظم دور النقابتين العماليتين (واحدة ذات اتجاه مسيحي والأخرى اشتراكي) وتأخذ موقفًا معتدلًا تجاه المعسكر الاشتراكي، وتتقارب مع الاتحاد السوفياتي؛ فرفعت درجة التمثيل الدبلوماسي الذي كان بدأ في ١٩٧١ والذي جعل من سان خوسيه أول عاصمة في أميركا الوسطى تستقبل بعثة دبلوماسية سوفياتية. كما صوّت الرئيس دانيال أودوبير في مؤتمر كيتو (١٩٧٤) إلى صالح قبول كوبا في منظمة الدول الأميركية؛ وذهب في ١٩٧٧ الى حد إقامة علاقات قنصلية مع كوبا، ورفع الحظر عن نشاط الأحزاب اليسارية.

العهود المتوالية بين ١٩٧٨–٢٠٠٠

عهد كارازو أوديو: لدى انقضاء عهد أودوبير، فاز في انتخابات ١٩٧٨ مرشح «حزب الوحدة» المحافظ رودريغو كارازو أوديو. وفي عهده شهدت أميركا الوسطى تصاعد النزاعات وعدم الاستقرار (السلفادور ونيكاراغوا بصورة خاصة)، فمرت كوستاريكا بظروف سيئة كان يصعب على الدول المعتدلة المرور بها دون عناء. وفي ١٩٨١، انتُقد الرئيس كارازو أوديو لتورّطه «المزعوم» في تهريب الأسلحة من كوبا إلى السلفادور.

عهد مونجي: وفي الانتخابات النيابية والرئاسية التي جرت في شباط ١٩٨٢ فاز لويس ألبرتو مونجي ألفاريز (مولود ١٩٢٥)، مرشح حزب التحرير الوطني، وبدأ حكمه بإعلان «مائة يوم من حالة الطوارئ الاقتصادية» في محاولة لإنقاذ البلاد من حالة الإفلاس التي خلّفها حكم سلفه. أعلن حياده من أحداث نيكاراغوا، ورغم ذلك تزايدت عمليات التسلل عبر كوستاريكا الى نيكاراغوا في محاولة لزعزعة النظام القائم في ماناغوا (عاصمة نيكاراغوا)؛ وبلغ هذا التسلل حجمًا اضطرت معه الحكومة إلى إعلان الاستنفار العام (أيار ١٩٨٢). وإضافة إلى ذلك فقد عمدت الحكومة إلى طرد الزعيم النيكاراغوي المتمرد إيدن باستورا غوميز من أراضيها في محاولة للحيلولة دون تحويل كوستاريكا إلى قاعدة خلفية للنشاط العسكري المعادي للنظام الساندينى في نيكاراغوا. ومع ذلك فقد استمرت العلاقات مع نيكاراغوا في التدهور، كما انتقلت حرب العصابات المدينية الى سان خوسيه نفسها (عمليات مسلحة وأعمال خطف). وأعلن الرئيس مونجي عن نيته تأسيس جيش كوستاريكي تحت إشراف الولايات المتحدة واسرائيل. وفي أيار ١٩٨٣، طالبت كوستاريكا بإرسال قوات لحفظ السلام من الدول الأعضاء في منظمة البلدان الأميركية إلى المناطق الحدودية مع نيكاراغوا. وإلى جانب ذلك حصلت كوستاريكا، في العام نفسه (١٩٨٣)، على نظام دفاع جوي.

ورغم المحاولات العديدة للرئيس مونجي لإصلاح ذات البين مع نيكاراغوا، كإعلانه حياد كوستاريكا في النزاع الأميركي – النيكاراغوي وفي الصراع الداخلي بين أطراف نيكاراغوا (تشرين الثاني ١٩٨٣)، وكان قبل ذلك قد أغلق ٨٢ معسكرًا للثوّار المعادين لنيكاراغوا، فقد استمر عدم الاستقرار السياسي (والأمني الى حد ما) مهيمنًا على أجواء البلاد، زاد منه إعلان الولايات المتحدة استنكارها لموقف الرئيس مونجي، كما ان وزير الخارجية الكوستاريكية نفسه، فرناندو فوليو الموالي للأميركيين، استقال احتجاجًا على سياسة رئيسه المعتدلة إزاء نيكاراغوا. وفي كانون الثاني ١٩٨٤، أعلنت إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان عن إلغاء المساهمة الأميركية البالغة ١٢ مليون دولار والمخصصة لبناء تعزيزات على طول الحدود بين كوستاريكا ونيكاراغوا.

في هذه الأجواء، تصاعد تخوّف هذا البلد الصغير والديمقراطي (كوستاريكا) في أميركا الوسطى، من المزيد من انزلاقاته في النزاعات الإقليمية، وما أكثرها وأعقدها من حواليه. وبلغ هذا التخوّف ذروته مع التوتر (وحوادث مسلحة) بين كوستاريكا ونيكاراغوا في أيار ١٩٨٤ الذي عرقل جهود «مجموعة كونتادورا» (المكسيك، كولومبيا، باناما وفنزويلا) لإيجاد حل سلمي للأزمة في أميركا الوسطى.

عهد أوسكار أرياس سانشيز: انتُخب رئيسًا في ٢ شباط ١٩٨٦ بأغلبية ٥٣٫٣٪ من الأصوات، مرشحًا عن حزب التحرير الوطني (أسسه فيغويروس) ضد منافسه رافائيل كالديرون، مرشح حزب الوحدة الاشتراكية، الذي نال ٤٤٫٨٪. والرئيس أوسكار أرياس سانشيز (مولود ١٩٥٥) حاز على جائزة نوبل للسلام في العام ١٩٨٧. اشتهر بسياسته العاملة من أجل السلام في أميركا الوسطى، وقد توّجت بتوقيعه لاتفاقيات «اسكيبولاس» في غواتيمالا (٦–٧ آب ١٩٨٦).

أبدى الرئيس سانشيز حرصه على إبقاء الصورة الزاهية لكوستاريكا وميزتها في العالم كدولة ديمقراطية وصلت إلى حد إبقاء نفسها من دون جيش نظامي، ودعمت مختلف الحركات المناهضة للأنظمة الدكتاتورية في أميركا الوسطى: معارضو دكتاتور نيكاراغوا سوموزا، ومعارضو الأنظمة العسكرية في السلفادور وغواتيمالا وباناما، كما انها انتقدت نظام كاسترو في كوبا والنظام الساندينى في نيكاراغوا. وإذا كانت هذه السياسة الخارجية لكوستاريكا قد جرّتها إلى استنكار مبادرات التوسّع السوفياتية في منطقة البحر الكاريبي، إلا أنها لم تجعلها، في الوقت نفسه، تصطف في خانة سياسة الإدارة الأميركية. فكانت لا تنفك توجّه معارضتها لكل تدخّل أميركي في شؤون نيكاراغوا الداخلية بحجة حماية المصالح الاستراتيجية الأميركية. وضمانًا لاستمرار هذه السياسة الكوستاريكية، وضع الرئيس أوسكار أرياس سانشيز «خطة سلام» تهدف إلى إعادة بناء «اتحاد بلدان أميركا الوسطى» وإلى إنقاذ هذا الاتحاد من نفوذ الدولتين العظميين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وكذلك من نفوذ بلدان مجموعة «كونتادورا».

عهد الرئيس رافايل أنخيل كالديرون فورنييه: كان مرشحًا عن الحزب الاشتراكي المسيحي في انتخابات ٤ شباط ١٩٩٠ الرئاسية، وفاز بها بأغلبية ٥١٪ من الأصوات. اشترك الرئيس

كالدبرون فورنييه (مولود ١٩٤٩) في قمة رؤساء دول أميركا الوسطى التي انعقدت في بونتاريناس (١٥-١٧ كانون الأول ١٩٩٠). أطلق «خطة ضد الفقر»، لكنه لم يفلح بها نتيجة أزمة اقتصادية. اضطرّ هذا الرئيس إلى التعامل مع مشكلة بدأت تعيشها البلاد، وهي مشكلة تحويلها إلى منطقة عبور لطائرات صغيرة تقلّ تجّار المخدرات الذين أخذوا يضخّون في اقتصاد البلاد كميات كبيرة من الـ «ناركو دولار» (تعبير يُقصد به الدولارات المتأتية من تجارة المخدرات).

عهد الرئيسين خوسيه ماريا فيغويروس أولسن وميغيل أنخيل رودريغز (١٩٩٤-٢٠٠٠): خوسيه ماريا (مولود ١٩٥٤) هو نجل الزعيم التاريخي لكوستاريكا ومؤسس حزب التحرير الوطني. انتخب رئيسًا للجمهورية في ٦ شباط ١٩٩٤. وبعد انقضاء ولايته، انتخب ميغيل أنخيل رودريغز (مولود ١٩٤٠) في ٨ أيار ١٩٩٨ بأكثرية ٤٦,٨٪ من الأصوات ضد منافسه خوسيه ميغيل كوراليس (٤٤,٣٪). وكان الرئيس المنتخب مرشحًا عن «حزب الوحدة الاشتراكية المسيحية» PUSC.

جرت هذه الانتخابات في جو متوتر كشف عن أزمة سياسية حقيقية. لقد كانت هزيمة حزب التحرير الوطني في الانتخابات التشريعية (٢٢ نائبًا من أصل ٥٧، وهي النسبة الأضعف في تاريخه) وصعود الأحزاب الصغيرة، وضعف الإقبال الشعبي في الانتخابات التشريعية والرئاسية (٣٠٪ فقط وهي النسبة الأدنى منذ ١٩٥٣)، كلها أمور أشّرت إلى أزمة سياسية على قاعدة أزمة اقتصادية أهم معالمها التراجع في القدرة الشرائية. فالنمو الاقتصادي الذي كان ٧,٣٪ عام ١٩٩٢ لم يكف عن التراجع بعده حتى بلغ أوجه في العام ١٩٩٦، ليعود إلى نسبة ٣,٢٪ في ١٩٩٧، أي أدنى بكثير مما كان عليه في ١٩٩٢. وهذا التردي الاقتصادي صاحبه ارتفاع في معدلات الجنوح والجريمة، وبدا الرئيس فيغويروس (حزب التحرير الوطني) عاجزًا عن التصدي لهذه الأزمة، ما انعكس تدهورًا كبيرًا في شعبيته وشعبية حزبه.

التحدي الأساسي لولاية الرئيس رودريغز (١٩٩٨-٢٠٠٢) يتمثل في تهيئة بلاده لاستحقاقات الاندماج. وقد أظهرت كوستاريكا حماسًا في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة. ولكنها، ونظرًا إلى إمكانياتها المتواضعة، اختارت (على الطريقة التشبلية) استراتيجية الاندماج التنافسي في الأسواق العالمية، مفضلة إياها على الحظوظ التي يمكن أن تتوافر لها من خلال تعميق الاندماج الاقتصادي الإقليمي (أميركا الوسطى)، في إطار اتحاد بلدان أميركا الوسطى، الذي أطلقت برنامجه القمة الاستثنائية التي عقدها رؤساء المنطقة في ماناغوا، في ٢ أيلول ١٩٩٧.

وبإنشائها لوزارة التجارة الخارجية أصبحت لكوستاريكا أداة للتفاوض ولتحضير نفسها للدخول في «منطقة التبادل الحر للدول الأميركية» AFTA. وقد دخلت هذه المنظمة فعلًا وأدارت بنجاح مفاوضاتها بين أيار ١٩٩٧ وآذار ١٩٩٨.

ندوة الحوار الديمقراطي: وعلى الرغم من المشكلات الاقتصادية، خاصة في ما يتعلق بالديون (٣,٢ مليار دولار)، يرى الكوستاريكيون إلى رئيسهم الجديد، رودريغز، انه قادر على حل أزمتهم الاقتصادية ومحاربة الفقر. وفي ١٥ حزيران ١٩٩٨، افتتح رودريغز ندوة للتشاور الوطني (مبادرة تندرج في سياق الموروث الديمقراطي للبلاد) مؤلفة من ممثلين عن الحكومة، والأحزاب السياسية، والاتحادات التعاونية، وقطاعات الفلاحين، وأرباب العمل، والروابط والجمعيات (الشباب، الهنود، النساء، الناشطون في مجال البيئة)، وعلى روزنامة أعمالها: الفساد، التأمين والمواصلات، التقاعد، البطالة، المساعدات العائلية، التنمية الاجتماعية، الحريات النقابية، سياسة الأجور والتنمية الريفية.

وفي ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٨، أنجزت الندوة المرحلة الأولى من أعمالها، وقدمت الى البرلمان الاستنتاجات التي توصلت إليها لجان العمل العشر، وكان لها وقع شعبي جيد خاصة لجهة طابعها الديمقراطي ولجهة ما وفّرته من قاعدة دراسية وعلمية للتشريعات المنوي إصدارها على صعيد معالجة الأزمة الاقتصادية وعلى صعيد التنمية عمومًا.

مدن ومعالم

* **ألاخويلا Alajuela**: قاعدة المقاطعة التي تحمل إسمها. تقع في الهضبة الوسطى، وعلى بعد ٢٣ كلم من العاصمة سان خوسيه. تعد نحو ١٩٠ ألف نسمة.

* **بونتاريناس Puntarenas**: قاعدة المقاطعة التي تحمل إسمها. تقع على الشاطئ الباسيفيكي، وعلى بعد ١٣٠ كلم عن العاصمة. تعد نحو ١١٢ ألف نسمة. ميناؤها يشكل رأس خط سكة الحديد الذي يصل إلى بيورتو ليمون عبر سان خوسيه.

* **سان خوسيه San José**: عاصمة كوستاريكا. تعد نحو ٤٥٠ ألف نسمة (نحو ١,٥ مليون مع الضواحي). تأسست في العام ١٧٣٦ على ارتفاع ١٢٠٠م عن سطح البحر. وامتدت المدينة في قلب منطقة غنية بالزراعة (الوادي الأوسط حيث زراعة البن) تمتد عند أسفل جبلين بركانيين: إيرازو وبوياس. تبدو عاصمة صغيرة مقارنة بعواصم أميركا اللاتينية. النزوح السكاني من الأرياف لا يصل إلى وسط العاصمة، بل ينتشر عند أرباضها التي تمتد طوليًا مسافة ٤٠ كلم وتشكل مساحة ألف كلم^2 تتضمن مدن: ألاخويلا، هيريديا، سانتا آنا وكارتاغو.

* **كارتاغو Cartago**: قاعدة مقاطعة كارتاغو. تبعد ٢٢ كلم عن العاصمة. تعد نحو ١٣٠ ألف نسمة. تأسست في العام ١٥٦٣ عند أقدام بركان إيرازو، فكانت ضحية انجرافات وزلازل عدة مرات.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **أودوبر كيروس، دانيال Oduber, Q.D.** (١٩٢١-): رئيس الجمهورية (١٩٧٤-١٩٧٨). أتمّ دراساته الجامعية في كندا وباريس. دخل المعترك السياسي عام ١٩٤٨ حين انضم الى «حزب التحرير الوطني» الذي أسسه فيغويروس. في ١٩٤٩، عيّن سفيرًا لبلاده في الأمم المتحدة. أمين عام للحزب من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨، وانتُخب رئيسًا له في ١٩٧٠. وزير الخارجية ١٩٦٢-١٩٦٤. رئيس مجلس الشيوخ ١٩٧٠-١٩٧٤. في ١٩٧٤، انتُخب رئيسًا للجمهورية. في ١٩٧٦، انضم حزبه الى الأممية الاشتراكية. عُرف عنه دفاعه عن «الثورة الممكنة» في وجه دعاة التحولات الجذرية والمفاجئة التي من شأنها، برأيه، تقوية سلطة المحافظين. سار في ركاب الولايات المتحدة في حملتها ضد الشيوعية، وثم سياستها الخارجية. لم تقم حكومته علاقات سياسية مع كوبا (عن «موسوعة السياسة»، ج١، ط١، ١٩٧٩، ص٣٨٤).

* **فيغويروس فرّير، خوسيه Figueres Ferrer, J.** (١٩٠٦-١٩٩٠): أشهر رؤساء جمهورية كوستاريكا في تاريخها المعاصر وأكثرهم شعبية. مؤسس حزب الاتحاد الوطني، الحزب الأكبر والأشهر منذ الخمسينات (لم يصب بتراجع في شعبيته وبنكسة انتخابية إلا في ١٩٩٨).
ولد خوسيه فيغويروس في مدينة ألاخويلا. أسّس الديمقراطية في بلاده بعد الحرب الأهلية في ١٩٤٨. أصبح رئيسًا للجمهورية مرتين: ١٩٥٢-١٩٥٨، و١٩٧٠-١٩٧٤. ألغى الجيش، وأورد نصًا دستوريًا في هذا المعنى. منح المرأة حق الانتخاب، وأمّم جزئيًا الاقتصاد. واجه شركة الفواكه الأميركية والدكتاتوريات المجاورة لبلاده (راجع «النبذة التاريخية»).

* **مونجي ألفاريز، لويس ألبرتو Monge Alvarez, L.A.** (١٩٢٥-): رئيس الجمهورية (١٩٨٢-١٩٨٦). ولد في مدينة بالماريس، واضطر إلى العمل في سن مبكرة، مبديًا عن اهتمام شديد بالمشكلات الاجتماعية. كان لا يزال في العشرين من عمره عندما أصبح رئيس اتحاد عمّال كوستاريكا. في ١٩٤٩، انتُخب نائبًا في الجمعية التأسيسية عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي. بيد أنه انفصل عن هذا الحزب ليؤسس في العام ١٩٥١، وبالاشتراك مع رئيسي الجمهورية السابقين خوسيه فيغويروس ودانيال أودوبر «حزب التحرير الوطني». عمل مونجي في المكتب الدولي للعمل في جنيف (١٩٥٠-١٩٥٢)، ثم شغل منصب أمين عام المنظمة الإقليمية لعمّال عموم أميركا (١٩٥٣-١٩٥٨)، وعيّن سفيرًا في اسرائيل (١٩٦٣-١٩٦٤). أسندت إليه مناصب وزارية عدة، وانتُخب مرارًا نائبًا. نجح في انتخابات ١٩٨٢ الرئاسية على خصمه الديمقراطي المسيحي كالديرون. وكان مونجي قد خاض هذه المعركة على أساس برنامج انتخابي ينادي بالعودة إلى الأرض وبضرورة التركيز على تطوير صادرات البلاد الزراعية للخروج من الأزمة الاقتصادية. ويعرّف مونجي نفسه، على الصعيد الايديولوجي، بأنه اشتراكي ديمقراطي كوستاريكي (عن «موسوعة السياسة»، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٤٨٦).

كوسوفو

(للخريطة راجع «كرواتيا» في هذا الجزء، و«صربيا»، ج١١)

بطاقة تعريف

الإسم: بعض وسائل الإعلام العربية تستخدم «كوسوفا». والفرق بين كوسوفو وكوسوفا متأتٍ فقط من الاستعمال اللغوي لدى الصرب ولدى الألبان. وحول استخدام الصرب الكلمة المركبة «كوسوفا وميتوخيا»، قال فهمي أغاني، رئيس مفاوضي ألبان كوسوفو («الوسط»، ٢١ أيلول ١٩٩٨) إن الألبان لا يقبلون «ميتوخيا» لأنها تسمية دينية تعني «ميدان الكنائس»، ويطلقون بدلًا منها إسم دوكاجين لتعريف المنطقة التي تشملها.

الموقع: لا تزال كوسوفو حتى اليوم (صيف ٢٠٠٠) إقليمًا صربيًا، تقع جنوبي صربيا. وفي الجنوب والجنوب الشرق مقدونيا، وفي الجنوب والجنوب الغرب ألبانيا، وفي الغرب الجبل الأسود.

المساحة: يعتبر الألبان في يوغوسلافيا السابقة ان أراضي كوسوفو تمتد على مساحة ٢٠ ألف كلم^2 داخل يوغوسلافيا الاتحادية، أي انها تشكّل كل الأراضي التي يقطنها ألبان واحتلها الصرب بين عامي ١٨٧٨ و١٩٤٥. لكن المنطقة التي تشكّل اليوم إقليم كوسوفو (داخل صربيا) والتي اعترف لها بالحكم الذاتي عام ١٩٧٤، تبلغ مساحتها نحو ١٠ ٨٧٧ كلم^2.

العاصمة: بريشتينا. وهناك مدن يفوق عدد سكانها الثمانين ألفًا، مثل بريزرين وميتروفيتشا وبيتش وغيرها (راجع مدن ومعالم).

اللغة: الألبانية (لغة أكثرية السكان القومية) والصربية.

السكان: كان يعيش في يوغوسلافيا السابقة نحو ٣ ملايين ألباني، ٦٢٪ منهم في كوسوفو، و٢٨٪ في مقدونيا، و٥٪ في صربيا، و٢٪ في الجبل الأسود (مونتينيغرو). وفي إحصاءات العام ١٩٨١ الرسمية كان يعيش في كوسوفو ١ ٥٨٤ ٤٤١ نسمة منهم ١ ٢٢٦ ٧٣٦ ألبانيًا، و٢٠٩ ٤٨٩ صربيًا، و٥٨ ٥٢٦ مسلمًا بوشناقيًا، و٣٤ ١٢٦ غجريًا و٢٧ ٠٢٨ من الجبل الأسود. أما اليوم (١٩٩٨) فيقدّر عدد ألبان كوسوفو بنحو ٢ ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة وفقًا لإحصاءات مركز الدراسات الديمغرافية في معهد العلوم الاجتماعية في بلغراد.
ويقطن ٢٥٪ من السكان في المدن، فيما يتوزع الباقون على الأرياف. وتوجد خارج كوسوفو مدن ذات أكثرية أو وجود قوي للعرق الألباني، مثل بريجيف وبوجانوق ميدفيج في صربيا، وسكوبيه وتيتوف في مقدونيا، وأولكين وتيغار وتوزفي في الجبل الأسود.
وتقارب نسبة الألبان في كوسوفو ٩٠٪ من عدد السكان، والباقون من الصرب مع مجموعات صغيرة أخرى. ومع ان ألبان كوسوفو عرفوا عمليات تهجير واسعة عبر تاريخهم الحديث، إلا أن أحداث السنوات الأخيرة دفعت بقسم من غير الألبان إلى النزوح من كوسوفو في اتجاه صربيا والجبل الأسود، ما يجعل كوسوفو إقليمًا (سائرًا باتجاه الانفصال والاستقلال) ألبانيًا خالصًا. والأكثرية الساحقة من الألبان أنفسهم من المسلمين، لكن نسبة قليلة منهم (٥٪) تعتنق الكاثوليكية، ولهم حزبهم السياسي ويطالبون مع المسلمين باستقلال كوسوفو عن يوغوسلافيا.
وفي كوسوفو، وتحديدًا في مدينة بريزرين أقلية تركية صغيرة تعد نحو ٩ آلاف نسمة ومتحدرة من بقايا الأتراك بعد حرب البلقان ١٩١٢-١٩١٣.

الاقتصاد: تسمّى كوسوفو «لؤلؤة البلقان» لغناها بالثروات الطبيعية. فهي تنتج ٧٥٪ من إنتاج يوغوسلافيا من الزنك والنحاس، و٦٠٪ من الفضة، و٢٠٪ من الذهب، و٥٠٪ من النيكل، و٧١٪ من الفحم، و٦١٪ من المنغانيز. ومع ذلك فإن كوسوفو هي الأفقر في أوروبا، ومتوسط الدخل الفردي فيها أقل بمرتين من مثيله في البوسنة – الهرسك ومقدونيا والجبل الأسود، وبثلاث مرات من مثيله في صربيا، وخمس مرات في كرواتيا، وثماني مرات في سلوفينيا. وتنتشر البطالة على نطاق واسع، ولا يعمل سوى ١٠٪ من سكانها، على رغم ان ٥٢٪ منهم دون التاسعة عشرة من العمر، ومتوسط أعمار بنيها ٢٤ سنة، وبالتالي فهي الأكثر فتوة في أوروبا.

الوضع الدستوري والدولي: الحرب الأطلسية (ربيع ١٩٩٩) والإدارة الدولية التي نتجت عنها علقتا الوضع الدستوري، وتاليًا الدولي، لكوسوفو بانتظار ايجاد الحل النهائي (راجع باب النبذة التاريخية). وقبلهما كانت كوسوفو إقليمًا صربيًا متمتعًا بالحكم الذاتي بموجب الدستور اليوغوسلافي المعمول به والصادر عام ١٩٧٤. وتنص المادة الثانية منه على ان «إقليمي فويفودينا وكوسوفو الاشتراكيين المتمتعين بالحكم الذاتي، يدخلان في تركيب جمهورية صربيا الاشتراكية». وتشير المادة الخامسة إلى عدم جواز تغيير حدود الجمهوريات أو حدود الإقليمين داخل جمهورية صربيا. ومع بوادر تفتت الاتحاد اليوغوسلافي في ١٩٨٨ حاول الألبان المسلمون أن يحققوا حكمهم الذاتي مفسّرين دستور ١٩٧٤ على انه يعطيهم هذا الحق. إلا أن صربيا تمسكت بالإقليم، وحذف الرئيس الصربي حق الحكم الذاتي من الدستور وفرض حال الطوارئ، فانفجر الوضع. وفي ١٩٩٠، أرسلت صربيا قوات مسلحة إلى داخل كوسوفو، وتلى ذلك مظاهرات صاخبة في الإقليم بعد استفتاء شعبي مؤيد للاستقلال. وصدر في العام نفسه الدستور الجديد لجمهورية صربيا، وبموجبه تخضع كوسوفو رسميًا لسلطات بلغراد (راجع «التقسيم، مشروع حل» في باب معالم تاريخية).

نبذة تاريخية

(راجع «صربيا»، ج١١، ص٢٣٦–٢٣٨).

١٩٩٨

تصاعد العنف: –في كانون الثاني، وفي ما كان سكان كوسوفو الالبان يستمرون في تظاهراتهم المطالبة بالاستقلال استمرت الجهود الدولية لإيجاد حل لمشكلة كوسوفو (المبعوث الأميركي الخاص إلى البلقان روبرت غيلبارد أجرى محادثات مع الزعماء الألبان في كوسوفو، ووزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف في بلغراد)، وتوصّل ممثلو دول مجموعة الاتصال في الأمم المتحدة الى اتفاق على قرار لعرضه على مجلس الأمن يفرض حظرًا على مبيعات الأسلحة إلى يوغوسلافيا (صربيا) ضمن إجراءات العقوبات الدولية ما لم تغير موقفها إزاء الأوضاع في كوسوفو.

– في مطلع آذار انفجر العنف في كوسوفو، وأوقعت الميليشيات الصربية مجازر بالألبان المتظاهرين والمطالبين باستقلال الإقليم، وبـ«الإرهابيين الانفصاليين» (التسمية التي يطلقها الصرب على جيش تحرير كوسوفو). وأعادت الدول الغربية التذكير بإشاراتها إلى بلغراد التي كانت بدأتها خلال ١٩٩٥–١٩٩٦ ووصلت إلى حد التهديد بالتدخّل العسكري إذا عملت بلغراد على نقل النزاع / الحرب إلى كوسوفو. وفي محاولة لاحتواء أي صراع إقليمي، أعلنت واشنطن عن استعدادها لتقديم مساعدات عسكرية الى الدول المجاورة لكوسوفو. وبعد رفض الزعماء الألبان (١٣ آذار ١٩٩٨) حضور المفاوضات التي دعت إليها حكومة بلغراد (في محاولة لتخفيف الضغط الدولي عنها)، عادوا وقبلوا إجراء هذه المفاوضات بوساطة وزيري خارجية ألمانيا وفرنسا، لكنها فشلت قبل بدئها. وأجّلت مجموعة الاتصال حول يوغوسلافيا (ألمانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، ايطاليا وروسيا) فرض العقوبات على صربيا.

وأدلى الألبان في كوسوفو بأصواتهم في الانتخابات التي دعا إليها زعيم الإقليم («رئيس الجمهورية» المعلنة من طرف واحد) ابراهيم روغوفا، لمصلحة «إقامة دولتنا ومن أجل الديمقراطية والسلام والحرية»، على حد تعبير روغوفا (٢٢ آذار ١٩٩٨). وكانت جهات ألبانية، على رأسها جيش تحرير كوسوفو، دعت إلى مقاطعة هذه الانتخابات «لأنها غير مناسبة في ظل العمليات العسكرية والعنف الصربي المتصاعد». ومن جانبها أعلنت حكومة بلغراد انها لا تعترف بكل ما يتعلق بهذه الانتخابات.

– في نيسان، أعلنت صربيا رفضها للوساطات الدولية وحشدت جيشها على الحدود مع ألبانيا، وبدأت تدك مواقع ألبان كوسوفو، وتتسبب في نزوح الآلاف منهم، وهدّدت واشنطن بالانسحاب من مجموعة الاتصال (ست دول مذكورة أعلاه) ما لم تعاقب بلغراد. وفي أواخر الشهر قررت هذه الدول (باستثناء روسيا) عقوبات على صربيا شملت «البدء بتجميد الأرصدة التي تملكها حكومتا جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية وصربيا في الخارج». واشترطت رفع هذه العقوبات فور قبول بلغراد البدء بحوار مع ألبان كوسوفو بوساطة دولية. وهذا ما لم يحصل، واستمرت العمليات العسكرية، ووصل عدد النازحين إلى ألبانيا إلى نحو ٤٥ ألفًا (أيار ١٩٩٨).

– في صيف هذه السنة (١٩٩٨)، استمرّ التوتر داخل الإقليم مع أعمال عنف من الطرفين الصربي والألباني (جيش تحرير كوسوفو أبرز جهة ألبانية أعلنت مسؤوليتها عن عمليات ضد الصرب). وتلقى الزعيم الالباني روغوفا ضربة موجعة عندما دُعي إلى بروكسيل وبون (٢٤–٢٥ حزيران ١٩٩٨) ليبلغه الأمين العام لحلف شمال الأطلسي خافيير سولانا «ان المجتمع الدولي لا يؤيد استقلال كوسوفو وينبغي أن يدخل الألبان المفاوضات مع حكومة بلغراد بمعزل عن هذا الهدف». وأكد هذا الموقف وزير الخارجية الألماني كلاوس كينكل الذي أبلغ روغوفا أيضًا ان «بلاده ترفض استقلال الإقليم».



روغوفا (إلى يمين الصورة) والمبعوث الأميركي هولبروك (تموز ١٩٩٨)

عن المأساة الإنسانية، قدّرت منظمة الإغاثة التابعة للأمم المتحدة (صيف ١٩٩٨) عدد النازحين الألبان عن ديارهم بنحو ١٤٥ ألفًا: ١٠٠ ألف يتنقلون داخل كوسوفو بحثًا عن مكان آمن، و٢٥ ألفًا في جمهورية الجبل الأسود و١٥ ألفًا في ألبانيا و٥ آلاف في مقدونيا، علمًا بأنه هاجر خلال السنوات السبع الماضية (منذ ١٩٩١) من كوسوفو ما لا يقل عن نصف مليون ألباني غالبيتهم لاجئون في ألمانيا وسويسرا والنمسا.

الغرب يستعد للتدخّل العسكري (تشرين الأول ١٩٩٨): ضمّت بريطانيا وفرنسا صوتيهما إلى الولايات المتحدة في تحذير يوغوسلافيا (صربيا) من مغبة مواصلة عملياتها ضد ألبان كوسوفو، والتهديد بتحرّك عسكري يقوم به حلف شمال الأطلسي في الإقليم. وكان الحلف الأطلسي قرّر القيام بعملية في الإقليم، وأعلن أنه بات ينتظر القرار السياسي من الدول الأعضاء فيه. وكان مجلس الأمن أصدر قرارًا (أول تشرين الأول ١٩٩٨) دعا فيه إلى وقف القتال فورًا في الإقليم معتبرًا الصراع فيه خطرًا على الأمن والسلم الدوليين، كما أدان المجازر التي كشف النقاب عنها في كوسوفو وإجراء تحقيق في شأنها.

لكن رئيس مجلس الدوما (البرلمان) الروسي حذّر من اندلاع حرب عالمية ثالثة لدى سقوط أول صاروخ للحلف الأطلسي على صربيا. كما هددت الحكومة الروسية بالانسحاب من برنامج الحلف للشراكة من أجل السلام ولوّحت بـ «حرب عالمية» إذا نفّذ الأطلسي خططًا للتدخّل في كوسوفو.

وقد جاءت هذه التطورات في ضوء المجازر المتواصلة بحق السكان المدنيين الالبان في كوسوفو (وكذلك عمليات عسكرية ينفّذها ضد الميليشيات والقوات الصربية جيش تحرير كوسوفو) واستمرار نزوح أعداد كبيرة منهم.

وعقد الرئيس اليوغوسلافي سلوبودان ميلوشيفيتش اجتماعًا في بلغراد مع الزعيمين الصربيين في البوسنة: عضو هيئة الرئاسة البوسنية (رئيس هذه الهيئة) جيفكو راديشيتش ورئيس جمهورية صرب البوسنة نيكولا بوبلاشين، وبحث القادة الثلاثة الوضع في البوسنة والتهديدات التي تتعرض لها يوغوسلافيا «والضغوط التي تتعمد جهات دولية توجيهها للصرب من دون مبرر».

الوضع الداخلي في كوسوفو (١٩٩٨)، زعامتان سياسية وعسكرية: ظلت الحركة الوطنية لألبان كوسوفو التي تزعّمها ابراهيم روغوفا منذ عشر سنوات تحاول ولوج مرحلة الاستقلال من خلال سلسلة من الاجراءات التي لم يعترف الصرب بها، ابتدأت عندما عبّر السكان الالبان عن خيارهم بالاستقلال في الاستفتاء الشعبي الذي أجروه من جانب واحد العام ١٩٩١ وأعقبوه بانتخابات رئاسية فاز فيها روغوفا من دون منافس لفترتين متتاليتين ١٩٩٢ و١٩٩٨، وظل منصبه رمزيًا، واختيارات تشريعية لدورتين أيضًا لم يجتمع نوابها أبدًا، وحكومة اختاروا رئيسًا لها، بويار بوكوشي، استقرت في المنفى.

وشرعت موازين القوى بالتغيّر وقناعات الألبان بالتبدّل، مع جمود الحال واستمرار معاناة السكان نتيجة العصيان المدني المتواصل الذي أعلنه الألبان والإجراءات الصربية لمعاقبة منفّذيه، فظهر تنظيم جيش تحرير كوسوفو بقوة ابتداءً من ١٩٩٧ رافعًا هدف الاستقلال الكامل ومعلنًا الكفاح المسلح كخيار وحيد ما لم يرضخ الصرب ويتركوا الألبان وشأنهم في الإقليم.

وامتنع ابراهيم روغوفا طويلًا عن الإقرار بوجود تنظيم باسم «جيش تحرير كوسوفو» معتبرًا ان ما يُشاع في هذا الشأن هو «دعاية بلغراد لتبرير عنف قواتها ضد ألبان الإقليم»، لكنه اضطرّ للاعتراف به أخيرًا بعدما صارت عملياته وتصريحات قادته في متناول وسائل الإعلام وهيمن رمزه ومواقفه الصارمة على التظاهرات الألبانية في بريشتينا ومدن الإقليم الأخرى.

وتتركز الخلافات بين روغوفا وجيش التحرير حول أسلوب الوصول إلى الهدف المشترك

للطرفين، وهو استقلال الإقليم عن صربيا. ففيما يراهن روغوفا على الخيار السياسي والضغط الدولي، فإن جيش تحرير كوسوفو يؤكد على نهج المقاومة المسلحة ويتهم روغوفا بممارسة مناورة تهدد مصالح ألبان الإقليم.

وزادت شعبية جيش التحرير بعد أن تلقى روغوفا صدمة صريحة وعلنية في بروكسيل (حزيران ١٩٩٨) حيث أُفهم أن على الألبان أن يدخلوا في مفاوضات مع بلغراد بمعزل عن هدف الاستقلال. وأصبح جيش تحرير كوسوفو مسيطرًا على مناطق مهمة من الإقليم تكفل له عمقًا جغرافيًا لمواجهاته مع القوات الصربية تقدر بحوالي ألفي كلم² أي خمس مساحة الإقليم، وهو لا يعترف بأي مفاوضات لا يشارك فيها ممثلون عنه، وجعل روغوفا في موقف حرج جدًا إذا رضخ للضغوط الدولية وقبل التخلي عن الاستقلال.

وشرع الزعماء السياسيون يتجهون إلى كسب ود جيش تحرير كوسوفو، ووصفه رئيس وفد المفاوضات الألباني مع الصرب، فهمي أغاني، الذي يشغل منصب نائب رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الألباني الذي يتزعمه روغوفا بأنه «يقوم على أساس حركة انتفاضة شعبية»؛ فيما أفاد نائب رئيس الحزب البرلماني الألباني (وهو من الأحزاب الرئيسية في الإقليم)، بايرام كوسومي، بأن «مصير كوسوفو لم يعد يعتمد على الأحزاب السياسية وإنما على ميزان القوى بين جيش تحرير كوسوفو والقوات العسكرية الصربية». ووصف رئيس حكومة «جمهورية كوسوفو» في المنفى التي تتولى التمثيل الخارجي لقيادة روغوفا بأن جيش تحرير كوسوفو «أصبح واقعًا من الخطأ أن يتجاهله أحد».

وقد قامت أحزاب وشخصيات ألبانية بمحاولات لرأب الصدع وايجاد علاقة تفاهم بين الزعامتين السياسية والعسكرية، انطلاقًا من اعتبار ان مواجهة داخلية بين الألبان أنفسهم يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة في الوقت الذي يحتاجون إلى جبهة متراصة تجاه الهجمات الصربية والضغوط الدولية.

الموقف الدولي من استقلال الإقليم على لسان المبعوث الأميركي (١٩٩٨): واكتسب جيش تحرير كوسوفو اعترافًا مهمًا عندما التقى المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة (المبعوث إلى أزمة كوسوفو) ريتشارد هولبروك مع اثنين من قادته في منطقة خارجة عن سيطرة السلطات الصربية في أول اتصال علني بين مسؤولين أميركيين وهذه القوة الألبانية المسلحة.

وقد اعتبر هولبروك انه «على رغم أن درجة العنف في كوسوفو لا تزال أقل مما كانت عليه في البوسنة، إلا أن الوضع في كوسوفو أكثر خطورة مما كان في البوسنة في ظروف مماثلة». وشدّد على رفض مطلب الألبان بالاستقلال في جميع خطواته، بما فيها لقاؤه مع ممثلي جيش تحرير كوسوفو، على اعتبار أن هذا المطلب جزء من استراتيجية إقامة ألبانيا الكبرى، وهو ما سيؤدي إلى فوضى من مطالب مماثلة للأقليات القومية في موزاييك البلقان وتهديد لرسوخ الحدود بين دول المنطقة. وتنطلق المواقف الدولية في التفريق بين قضيتي البوسنة وكوسوفو من اعتبار ان البوسنة حين بداية أزمتها كانت تشكل إحدى جمهوريات يوغوسلافيا السابقة التي يحق لها الاستقلال بعد انهيار ذلك النظام اليوغوسلافي، لكن مشكلتها تتركز في الخلافات بين ثلاثة أطراف رئيسية على مستقبلها وكيفية إقامة علاقات جديدة بين هذه الأطراف. أما الوضع في كوسوفو فمختلف، إذ إن الإقليم، على رغم الوضع الخاص الذي كان يتمتع به في النظام الاتحادي ليوغوسلافيا السابقة، كان محسوبًا من الناحية الجغرافية ضمن الحدود الإدارية لجمهورية صربيا، وهو ما التزمت به الدول الأخرى، ولم تعترف أية دولة رسميًا بجمهورية كوسوفو التي أعلنها الالبان من جانب واحد، وتركّز الحل على أساس ضمان حقوق الألبان في الإقليم.

المبعوث الأميركي، هولبروك، يتوصل إلى اتفاق تشرين الأول ١٩٩٨: في إطار هذه الرؤية

(الأميركية والدولية) لمميزات أزمة كوسوفو، استمرّ المبعوث الأميركي ريتشارد هولبروك يتحرك خلال نحو شهرين بين بلغراد وبريشتينا وعواصم بلقانية وأوروبية إلى أن أثمرت حركته الدبلوماسية اتفاقًا أبرمه مع الرئيس اليوغوسلافي سلوبودان ميلوشيفيتش (١٣ تشرين الأول ١٩٩٨). وقد توخى الاتفاق إطارًا عامًا لحل وسط بين المطلب الألباني بالانفصال وبين السعي الصربي لجعل الإقليم خاضعًا بصورة تامة لسلطة حكومة بلغراد. وهو بذلك جسّد الموقف الدولي الداعي إلى حكم ذاتي لإقليم كوسوفو ضمن الحدود المعترف بها لكل من صربيا ويوغوسلافيا، واعتبر بشكله العام في مصلحة الصرب، لأنه حقق هدفهم بالاحتفاظ بالإقليم جزءًا من دولتهم، في وقت نسف مساعي الألبان بالاستقلال إلى حد أنه أصبح عائقًا أمام أي تحرّك ألباني باتجاه الانفصال في المجال الدولي، وهو ما جعل أطرافًا ألبانية تصفه بأنه «حكم إعدام على الشعب الألباني في كوسوفو».

وبالفعل، يسمح الاتفاق ليوغوسلافيا بإبقاء ١٨ ألف عنصر من قوات جيشها وشرطتها بكامل معداتهم في الإقليم، إضافة إلى السيطرة المركزية لحكومة بلغراد على أجهزة الجمارك والأمور الداخلة ضمن المجالات الدولية، كما يسمح بمشاركة صربية محلية في كافة أجهزة الإدارة الذاتية، ويحدد تشكيل قوات الأمن المحلية على أساس النسب السكانية ضمن مجال كل بلدية، أي حفظ مشترك للأمن المحلي، يكون للصرب حضور في مجالاته جميعًا.

اعتُبر الاتفاق، بصورة عامة، أنه أرضى الصرب، وتفادى تطوّر الأمور باتجاه تنفيذ الحلف الأطلسي لتهديداته العسكرية، وأزاح قضية كوسوفو من مجالها السياسي، أي الانفصال والاستقلال، ووضعها في الإطار الإنساني الخاص بقضايا اللاجئين وحقوق الإنسان وحقوق كل سكان الإقليم المتعلقة بالحكم الذاتي والأمور الثقافية والحفاظ على الهوية الذاتية.

لكن الطرفين بقيا على موقفهما، وأُفشل الاتفاق.

١٩٩٩

العنف يستمر متصاعدًا: عرف شهر كانون الثاني معارك ضارية ومجازر واغتيالات، وتوالت الاجتماعات والمؤتمرات الغربية، وتصاعدت الدعوات الدولية لإيجاد تسوية للصراع الصربي – الألباني المتصاعد في إقليم كوسوفو، بعدما أخذت القناعة تتزايد بضرورة احتواء الوضع قبل أن يفلت من السيطرة إقليميًا وأوروبيًا. فمشكلة كوسوفو لا تزال أمام موقفين متعاكسين تمامًا، أحدهما صربي متمسك بالإقليم كجزء من الأرض الصربية ينبغي أن تتم إدارته حسبما تقرر السلطة في بلغراد، والآخر ألباني لا يعترف بأي ارتباط للإقليم بجمهورية صربيا ودولة يوغوسلافيا ويصرّ على التصدي لأي حل لا يحقق الاستقلال.

أما الاتجاه الدولي المعلن فركّز على رفض الموقفين باعتبارهما يمثلان تطرفًا (وهذا ما أكثر الكلام عليه هولبروك في مبادرته السابقة، أواخر ١٩٩٨)، وان أي تسوية لا بد أن تقوم على خيار وسط: «الحكم الذاتي الذي يضمن الحقوق الإدارية والإنسانية لسكان الإقليم ويتقيد في الوقت ذاته بعدم تغيير الحدود الدولية ليوغوسلافيا الحالية».

ومن الأفكار التي طرحتها المبادرات الدولية لإجبار الفريقين على الحل والقبول بالتسوية اقتراح الولايات المتحدة بتوجيه ضربات جوية على أهداف في صربيا لإضعافها وإرغامها على الكف عن عملياتها العسكرية؛ لكن روسيا اعتبرت ان ذلك سيكون مظلة لجيش تحرير كوسوفو كي يستفيد من الكثافة السكانية الألبانية وفرض سيطرته على الإقليم.

ومع تزايد الضغط الدولي على الفريقين لكي يجلسا إلى طاولة المفاوضات وجهًا لوجه، وقد تمثّل آخر وجوهه في اجتماع وزراء خارجية مجموعة الاتصال الدولية في لندن (٢٩ كانون الثاني ١٩٩٩) الذي وضع جدولًا زمنيًا للتوصّل إلى اتفاق لتسوية الأزمة في إقليم كوسوفو، وحيث

أكد الوزراء على انه يتعين أن تبدأ المفاوضات في ضاحية رامبوييه القريبة من العاصمة الفرنسية. وفي اليوم التالي، أبلغ وزير الخارجية البريطاني روبن كوك قرارات مجموعة الاتصال الى الطرفين، وأنذرهما بأشد العواقب للطرف الذي يرفض المفاوضات، فوافقا.

مفاوضات رامبوييه: بدأت هذه المفاوضات في ٦ شباط ١٩٩٩. ضم وفد ألبان كوسوفو ١٧ عضوًا مثّلوا الاتحاد الديمقراطي الألباني بزعامة ابراهيم روغوفا (رئيس الوفد)، ومختلف الأحزاب والاتجاهات الألبانية، بما فيها جيش تحرير كوسوفو؛ وضمّ وفد بلغراد أعضاء من الحكومتين الاتحادية والصربية ويرأسه نائب رئيس الحكومة الصربية رانكو ماركوفيتش. كما اشترك في المفاوضات ممثلون بصفة وسطاء عن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، وممثلون عن دول مجموعة الاتصال المعنية بالمشكلة: الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، روسيا، المملكة المتحدة وايطاليا.

وعلقت مفاوضات رامبوييه حول السلام في كوسوفو في ٢٣ شباط على أن تعود وتستأنف في باريس في ١٥ آذار. وكانت قد وصلت بنتائجها (في رامبوييه) إلى «نصف نجاح ونصف فشل». فالنتائج المعتبرة «نصف نجاح» تمثلت بموافقة الألبان على التخلي عن مطلبهم إجراء استفتاء حول الاستقلال الكامل، واشتراطهم قبول الصرب بقوة التدخل الأطلسية (٢٦ ألف جندي) لضمان تطبيق البنود المتفق عليها. كما يكمن نصف النجاح أيضًا في انتزاع موافقة الصرب على حكم ذاتي جوهري في كوسوفو، وقبولهم الغامض بقوة سلام دولية برعاية الأمم المتحدة، ورفض القوة الأطلسية التي يعتبرونها انتقاصًا من سيادتهم على أراضيهم. كما يتمثل نصف النجاح أيضًا في توفير مزيد من الوقت للحلف الأطلسي لإعداد قوة السلام.

أما نصف الفشل فيكمن في عدم قدرة مجموعة الاتصال الدولية في فرض بنود الاتفاق الثلاثة التي استدرجت الطرفين للموافقة عليها منذ بدء المفاوضات، وهذه البنود: حكم ذاتي جوهري للإقليم، ورفض مشروعي ألبانيا الكبرى وصربيا الكبرى، وتكوين قوة سلام أطلسية للانتشار في كوسوفو لضمان تطبيق الاتفاق.

وجاء امتناع الطرفين عن توقيع الجانب السياسي في الاتفاق وعدم موافقة الصرب صراحة على قوة التدخّل الدولي، ليعزان المتطرفين من الجهتين. ففي الجانب الألباني أصبح جيش تحرير كوسوفو، ولا سيّما جناحه العسكري، سيّد الموقف في الإقليم، ولم يعد ابراهيم روغوفا، الرئيس المنتخب من قبل ألبان كوسوفو، يتمتع بنفوذ يذكر بعدما تبيّن أن مقاتلي جيش التحرير هم الذين أجبروا الصرب على التفاوض وعلى القبول بحكم ذاتي كان روغوفا يطالب بأقل من ربعه من دون أن يلقى آذانًا صاغية. وفي الجانب الصربي، برهن الرئيس سلوبودان ميلوشيفيتش لمواطنيه أنه قادر على تحدي الأطلسي والدول الكبرى، وانه فرض على الجميع تأجيل الإنذارات الأطلسية ثلاث مرات، وألحق إهانة حقيقية بوزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت التي رمت بثقلها في المفاوضات ومارست كل أنواع الضغوط لانتزاع تنازلات صربية نهائية من دون أن تفلح في ذلك.

مفاوضات باريس: هي مفاوضات رامبوييه وقد استؤنفت في قصر المؤتمرات في باريس (١٥ آذار ١٩٩٩)، وسبقها تصاعد في الموقف العسكري (هجمات متبادلة) في إقليم كوسوفو، وكذلك في الموقف السياسي للطرفين المتصارعين، وأيضًا مبادرات وفاقية دولية، خاصة من جانب روسيا التي أوفدت وزير خارجيتها إيغور إيفانوف في جولة على دول البلقان، ومن الجانب الأميركي وعبر المبعوث الخاص الى البلقان ريتشارد هولبروك الذي أخفق في إقناع ميلوشيفيتش بالانتشار العسكري للحلف الأطلسي في كوسوفو، وكذلك عبر موفد الرئيس



صبي ألباني نازح (آذار ١٩٩٩)

الأميركي (بيل كلينتون) بوب دول إلى بريشتينا للقاء عدد من الزعماء الألبان الانفصاليين.

وترأس مفاوضات باريس وزيرا خارجية فرنسا (فيدرين) وبريطانيا (كوك)، ولم يتسنّ لهما تجاوز العقبات التي برزت في رامبوييه: مصير إقليم كوسوفو بعد انقضاء الفترة الاختبارية للحكم الذاتي المحددة بثلاث سنوات.

وبعد ثلاثة أيام (١٨ آذار) وقّع الوفد الألباني من طرف واحد خطة السلام حول إقليم كوسوفو، في خطوة تكرّس الخطة أمرًا واقعًا دوليًا وتحدّ من قدرة الصرب على مواصلة رفضهم لها. وقد تولّى المفاوضات بين الوفدين وسطاء دوليون ثلاثة (روسي، أميركي وممثل عن الاتحاد الأوروبي).

وتنص الخطة على حكم ذاتي موسّع في إقليم كوسوفو وتوزيع واضح للصلاحيات بين سكانه والسلطات

١١٢ لاجئًا ألبانيًا من كوسوفو ينزلون من طائرة اسرائيلية في مطار بن غوريون (رويتر، ١٢ نيسان ١٩٩٩).

اليوغوسلافية لفترة اختبارية مدتها ثلاث سنوات، وعلى تجريد «جيش تحرير كوسوفو» من أسلحته وانتشار قوات تابعة لحلف شمال الأطلسي في الإقليم للسهر على حسن سير الاتفاق.

كان الوفد الصربي وافق، خلال مفاوضات رامبوييه، على الشق السياسي من الخطة ورفض الجانب المتعلق بالانتشار العسكري الأطلسي في كوسوفو، إلا أنه صعّد من موقفه في باريس وأضاف على رفضه للانتشار العسكري مطلبًا يقضي بإجراء تعديلات على الشق السياسي. فاعتبرت مفاوضات باريس فاشلة، وحمّل الأطلسيون والأوروبيون الرئيس اليوغوسلافي، ميلوشيفيتش، مسؤولية هذا الفشل، وبدأ الحلف الأطلسي استعداداته لتنفيذ إنذاراته السابقة بتوجيه ضربات عسكرية لصربيا، في وقت كان العنف متصاعدًا في كوسوفو، وكانت صربيا تعيش حالة حرب واستعداد لمواجهة الحلف الأطلسي.

التمهيد الإعلامي للضربة الأطلسية، تضخيم وأكاذيب: عاش العالم، طيلة الأيام التي سبقت مباشرةً الحملة الأطلسية على يوغوسلافيا بسبب أحداث كوسوفو، مع إعلام أطلسي يتحدث، بالكلمة والصورة، عن «مجازر» إبادة يتعرض لها الألبان على يد الصرب، ويقدّم أرقامًا لأعداد الضحايا، وعلى لسان كبار المسؤولين الأطلسيين (وزراء دفاع وخارجية، خاصة الأميركيين والألمان والبريطانيين) تصل إلى عشرات الآلاف. ومن أبرز ما قيل في هذا الصدد التصريح الذي أدلى به جوشكا فيشر، وزير الخارجية الألماني: «أعتقد أنه عندما ستُعرف الحقيقة فستكون أقسى مما يمكن تحمّله». وقبل أيام من بدء الحملة (أي في نيسان ١٩٩٩)، قال ناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية إن «٥٠٠ ألف ألباني قد اختفوا في كوسوفو، ويُخشى إنهم قُتلوا...»، كما أكّد وزير الدفاع الأميركي، ويليام كوهين، ان «نحو ١٠٠ ألف شخص من الذين يمكنهم حمل السلاح قد اختفوا...».

وما إن انتهت الحملة الأطلسية محققة أهدافها حتى بدأت جهات موثوقة، منها «المحكمة الجزائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة» ومنظمات دولية أخرى، تكشف النقاب عن تقارير محققين دوليين عجزوا عن تقديم رقم لعدد الضحايا الإجمالي (من الألبان والصرب) يتعدى الـ٢٠١٨ قتيلًا، ما أثار فضيحة في الرأي العام العالمي، أبرز وجوهها، إلى الآن (ربيع ٢٠٠٠) المساءلة، التي هي أقرب إلى المحاكمة، التي تعرّض لها الوزير الألماني فيشر من قبل المجلس التشريعي الألماني.

جريدة «لوموند ديبلوماتيك»، في عدد آذار ٢٠٠٠، نشرت تحقيقًا شاملًا وموثقًا عن الأضاليل والأكاذيب التي لجأ إليها الإعلام الأطلسي ليبرّر ضربته لصربيا ويدخل كوسوفو. وجاء التحقيق بعنوان «دروس حرب، وسائل إعلام تلغي الإعلام»، وأبرز ما فيه:

«... أكّد جون لوغلاند في جريدة «السبكتاتور» (٢٠ تشري الثاني ١٩٩٩) أنه حتى ولو اعتبرنا أن الـ٢٠١٨ جثة التي اكتشفتها المحكمة الجزائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة هي جميعًا لألبان لاقوا مصرعهم لأسباب عنصرية، فإن هذا العدد يعادل خُمس العدد الذي قدمته وزارة الخارجية في حزيران (١٩٩٩)، وواحد على ٥٠ من العدد الذي قدّمه ويليام كوهين في أيار (١٩٩٩)، وواحد عى ٢٥٠ من العدد الذي كانت قد قدرته وزارة الخارجية في نيسان (١٩٩٩)».

«... بالنسبة لما هو مبالغ به، كان لنا تكتيك فعّال إلى حد ما، على حد قول لأحد جنرالات الحلف الأطلسي. إننا نعرف، في أغلب الأحيان، الأسباب والنتائج لهذه الأخطاء. ولتحذير الرأي العام، نقول إننا نجري تحقيقًا (...) ولا نقدم على كشف الحقيقة إلا بعد مضي ١٥ يومًا، أي عندما لا تعود هذه الحقيقة تهم أحدًا من الناس. الرأي العام يُصنع أيضًا، كما تُصنع الأشياء الأخرى» (نقلًا عن «لو نوفيل أوبسرفاتور»، أول تموز ١٩٩٩).».

«... بالنسبة إلى ريتشارد هولبروك، أحد مهندسي السياسة الأميركية في البلقان: التغطية الإعلامية التي قامت بها نيويورك تايمز، وواشنطن بوست، وإن.بي.سي.، وإي.بي.سي.، وسي.إن.إن.، ومجلات أخرى، كانت خارقة ونموذجية (...) لقد سبق لنا وسمعنا مثل هذه النعوت التي تقدّر قيمة هذا العمل الإعلامي أثناء حرب الخليج الثانية. ففي ٢٦ آذار ١٩٩١، وعلى شاشة السي.إن.إن، ألم يعترف مارلن فيتزرووتر، وكان وقتها الناطق الرسمي للبيت الأبيض، بقوله: يجد الرئيس بوش ان التغطية الإعلامية لهذا النزاع ممتازة وخارقة؟».

الحرب الأطلسية على صربيا: مساء ٢٤ آذار ١٩٩٩، نفّذ حلف شمال الأطلسي تهديداته ضد يوغوسلافيا (صربيا أساسًا)، وقامت طائراته المنطلقة من قواعدها في ايطاليا بالإغارة على القوات والمواقع الصربية في كوسوفو، وذلك بعد يوم طويل من الانتظار تميز باشتداد المعارك في الإقليم وزيادة التوتر العسكري مع الدول المجاورة، والتوتر السياسي بين الولايات المتحدة وروسيا (التي رفضت التدخّل العسكري للأطلسي). وبذلك بدأت الحرب الأطلسية (التي استمرت ٧٩ يومًا) على يوغوسلافيا، وتفاوتت المواقف الدولية منها، أوضحها كان الموقف الشعبي الروسي عبر مظاهرات صاخبة مؤيدة لصربيا ومندّدة بالولايات المتحدة وحلفائها الأطلسيين والأوروبيين، في حين ان موقف روسيا الرسمي اكتفى بالتنديد والتهديد ووضع وحدات في حال تأهب قصوى وتقديم دعم استخباراتي لبلغراد ورصد تحركات الأطلسي وعملياته. وكان لظهور بعض الخلافات بين أقطاب الحلف الأطلسي حول مدى عملياته العسكرية في يوغوسلافيا أن شجّع ميلوشيفيتش على استمرار رفضه للتفاوض.

وخلال الأيام الأولى من الأعمال الحربية، سجّل ميلوشيفيتش نقطتين: الأولى، لقاؤه مع روغوفا الذي كان الحلف أعلن انه انتقل إلى العمل السري واختفى بعد إحراق بيته، ودعوة روغوفا، في أعقاب اللقاء، وقف عمليات القصف الجوي وتجديد البحث عن حل سياسي. والنقطة الثانية، نجاح القوات اليوغوسلافية في أسر ثلاثة جنود أميركيين من العاملين في إطار الحلف في مقدونيا وعرض صور لهم عبر تلفزيون بلغراد. وفي ٨ نيسان، نُقل عن رئيس البرلمان الروسي أن ميلوشيفيتش وروغوفا وضعا خطة لتشكيل حكومة موقتة، وفي اليوم التالي، أعلن ميلوشيفيتش انه يرغب في أن تتحد يوغوسلافيا سياسيًا مع روسيا وبيلاروسيا، وحذّر الرئيس الروسي بوريس يلتسن الأطلسي من مغبة دفع روسي إلى الدخول في الصراع اليوغوسلافي، وأعلن ان مثل هذا الأمر سيؤدي إلى نشوب حرب أوروبية أو حتى عالمية. وفي ٢٤ نيسان، أعلن عن فشل مهمة تشيرنوميردين (المبعوث الخاص للرئيس الروسي يلتسن) لدى الرئيس اليوغوسلافي لإقناعه بالموافقة على «انتشار عسكري دولي في كوسوفو».

وفيما الحرب على أشدها (وجهها الأبرز قصف الأطلسي، بالطيران، لصربيا) استمرّ الخلاف الداخلي لألبان كوسوفو. فالتقى روغوفا في لندن (١٤ أيار) رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، وقال إن هدفه «تنسيق وتنظيم الحياة السياسية في كوسوفو»، في حين دعاه رئيس ألبانيا رجب ميداني الى الانضمام الى «الحكومة المؤقتة في المنفى» التي شكلها جيش تحرير كوسوفو برئاسة هاشم تاتشي.

وفي ٣ حزيران، وافق برلمان جمهورية صربيا والرئيس اليوغوسلافي سلوبودان ميلوشيفيتش على خطة للسلام في كوسوفو. وأعلن الحلف الأطلسي ووزارة الدفاع الأميركية ان القصف سيستمر الى أن يثبت ميلوشيفيتش عمليًا قبوله خطة السلام. وأوجز تشيرنوميردين، الموفد الشخصي للرئيس الروسي، أثناء مغادرته بلغراد، أهم نقاط الخطة بقوله «إن الغارات على يوغوسلافيا ستتوقف في غضون أيام». وأن «توقفها وليس وقفها ينبغي أن يبدأ بعد توقيع اتفاق بين يوغوسلافيا والأطلسي في شأن سحب القوات الصربية من كوسوفو تحت إشراف دولي على أن يبدأ إثر ذلك صوغ قرار يصدر عن مجلس الأمن». وأشار إلى «وجودين دوليين» في كوسوفو، أي ان ترابط قوات روسية في الجزء الشمالي من الإقليم، ووحدات أطلسية بقيادة الحلف في الجنوب، و«تنظيم العلاقات بين المجموعتين بموجب اتفاق».

وفي اليومين التاليين (٤ و٥ حزيران)، اجتمع مسؤولون عسكريون من الحلف مع قادة من الجيش اليوغوسلافي لمناقشة خطة انسحاب الصرب من كوسوفو. وفي ٨ حزيران، انتقلت أزمة كوسوفو إلى الأمم المتحدة بعد اتفاق وزراء خارجية «مجموعة الثماني» (دول الاتصال) على نص مشروع قرار يفترض صدوره عن مجلس الأمن بموجب الفصل السابع.

في ١٠ حزيران، علّق حلف شمال الأطلسي الحرب الوحيدة التي قام بها منذ تأسيسه قبل ٥٠ سنة، وتوقفت عمليات القصف الجوي التي دامت ٧٩ يومًا، أقدمت القوات اليوغوسلافية، خلالها، على أكبر عملية تهجير في أوروبا منذ خمسة عقود (نحو ٦٥٪ من ألبان كوسوفو أصبحوا نازحين خارج بلادهم). وشرعت القوات الصربية تنسحب من إقليم كوسوفو. وقد سمح المخرج الأخير، عبر تدخّل الهيئة الدولية (الأمم المتحدة) واشتراك روسيا، ونص القرار الذي جاء متوازنًا، بأن يدعي كل طرف انتصارًا. فأعلن ميلوشيفيتش أن يوغوسلافيا «لم تتخلَ عن كوسوفو» موجهًا تحية الى الـ ٥٧٦ جنديًا وشرطيًا الذين سقطوا دفاعًا عن الوطن. وأعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون ان «الحملة الجوية حققت أهداف الحلف»، مؤكدًا في الوقت نفسه، على مهمات المرحلة المقبلة: محافظة الصرب على تعهداتهم، عودة اللاجئين إلى ديارهم، السلام والاستقرار في كوسوفو، منع اندلاع أزمات جديدة في البلقان عبر تعزيز الديمقراطية والازدهار.

قرار مجلس الأمن (١٢٤٤) حول كوسوفو:
وفي اليوم نفسه (١٠ حزيران) تبنى مجلس الأمن (بأكثرية ١٤ صوتًا من أصل ١٥ فيما امتنعت الصين عن التصويت) خطة سلام تضع كوسوفو تحت وصاية الأمم المتحدة، وأصدر قرارًا (رقم ١٢٤٤) بموجب الفصل السابع من الميثاق يقيم «وجودًا مدنيًا وأمنيًا دوليين في كوسوفو»، ويأذن «للدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة بإقامة وجود أمني دولي في كوسوفو» تشارك فيه منظمة حلف شمال الأطلسي مشاركة ضخمة تحت قيادة وتوجيه موحدين لتهيئة بيئة آمنة لجميع سكان كوسوفو وتيسير العودة الآمنة لجميع المشردين واللاجئين إلى ديارهم.

وقرر المجلس أن تشمل مسؤوليات الوجود الأمني الدولي «قمع تجدّد أعمال العنف، والحفاظ على وقف إطلاق النار، وإنفاذه عند اللزوم، وكفالة انسحاب القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات شبه العسكرية التابعة للجمهورية الاتحادية (يوغوسلافيا) وجمهورية صربيا من كوسوفو ومنع عودتها إليها».

وتشمل المسؤوليات أيضًا «تجريد جيش تحرير كوسوفو والجماعات الألبانية الكوسوفية المسلحة الأخرى من السلاح».

وبين المسؤوليات الكبرى التي يفترض أن يلبّيها الوجود الأمني الدولي «تهيئة بيئة آمنة يمكن فيها للاجئين والمشردين العودة إلى ديارهم بأمان».

أما المسؤوليات الرئيسية للوجود «المدني» وتحت إشراف الأمم المتحدة فإنها تشمل «تعزيز إقامة حكم ذاتي واسع وحكومة ذاتية في كوسوفو»، وتنظيم المؤسسات الانتقالية لتيسير العملية السياسية الرامية إلى تحديد الوضع المستقبلي لكوسوفو، بعد «ضمان العودة الآمنة ومن دون عوائق لجميع اللاجئين والمشردين».

كوسوفو بعد الحرب الأطلسية (من حزيران ١٩٩٩ إلى ربيع ٢٠٠٠)

الأيام الأولى (النصف الثاني من حزيران ١٩٩٩): لم تجارِ روسيا طروحات ميلوشيفيتش المتطرفة، فأمكنها هذا الموقف من الانخراط في إنهاء أزمة البلقان، وإفشال مخططات عزلها. ومع انسحاب القوات الصربية من كوسوفو، أبدت عزمها لإرسال مزيد من قواتها إلى هناك. وتمّ لقاء لوزراء الخارجية والدفاع الأميركيين والروسيين في هلسنكي في سياق جهود دبلوماسية – عسكرية للتوصّل إلى حل أطلسي – روسي مقبول لمشاركة القوات الروسية في القوة الدولية لحفظ السلام في كوسوفو. وقد حافظ اتفاق هلسنكي في شأن المشاركة العسكرية الروسية في قوة حفظ السلام في كوسوفو تحت إمرة حلف شمال الأطلسي على وحدة القيادة للعناصر الـ ٥٠ ألفًا الذين سيشاركون فيها من دون تخصيص «قطاع» لموسكو.

وفي قمة كولونيا (٢٠ حزيران) لمجموعة الدول الثماني، التقى الرئيسان، الأميركي (كلينتون) والروسي (يلتسن)، واتفقا على «طي صفحة كوسوفو». وفي البيان الختامي للقمة تأكيد على «ضرورة التزام جميع أطراف النزاع في كوسوفو بوقف إطلاق النار، وبالتقيّد تمامًا ببنود قرار الأمم المتحدة رقم ١٢٤٤ وبالاتفاق العسكري – الفني» الذي تمّ التوصّل إليه بشأن كوسوفو. وأضاف البيان ان قرار مجلس الأمن «يشمل انسحاب كل القوات العسكرية والميليشياوية وقوات الشرطة اليوغوسلافية والصربية من كوسوفو ونزع سلاح جيش تحرير كوسوفو ومجموعات مسلحة أخرى لألبان كوسوفو». ودعا قادة مجموعة الثماني (الولايات المتحدة وروسيا واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا وكندا) «جميع سكان كوسوفو إلى المساهمة في إقامة كوسوفو ديمقراطية متعددة الاثنيات»، وشدّد البيان على ان «الأولويات الأساسية للمجموعة الدولية هي في إفساح المجال أمام جميع اللاجئين والنازحين للعودة إلى منازلهم».

وأفيد عن توتّر عرقي شديد يسود كوسوفو، وعن تكثيف قوات الحلف دورياتها لوقف الهجمات الانتقامية التي تشنها جماعات من الألبان العائدين ضد الصرب، وان حوالي ٣٠٠ ألف لاجئ ألباني عادوا (حتى ٢٥ حزيران) إلى كوسوفو من ألبانيا ومقدونيا والجبل الأسود (مونتينيغرو)، وان أعدادًا كبيرة من صرب كوسوفو أخذوا ينزحون إلى مناطق تجمعات صربية. وثمة ملامح، ازاء هذا الأمر، تشير إلى أن بريشتينا (عاصمة الإقليم) أخذت تقترب من التقسيم بعدما انتقل معظم صرب كوسوفو إلى المناطق الجنوبية والغربية حيث توجد كثافة صربية.

(في صيف ١٩٩٩، بدأت تخرج تقارير من كوسوفو تتحدث عن جرائم منظمة أو فردية ينفّذها رجال المافيا الألبانية أو مواطنون من الإقليم، وعن أن مسؤولي القوة الدولية في مختلف القطاعات يتحدثون عن انهم باتوا الآن في مواجهة «أعمال إجرامية» بعد حملة الانتقام الواسعة التي نفّذها سكان الإقليم الألبان ضد الصرب).

روغوفا يعود إلى كوسوفو وهيئة تمثيلية للسكان: في ١٥ تموز، وصل ابراهيم روغوفا الى بريشتينا للمرة الأولى منذ غادرها قبل نحو ٧٠ يومًا، واستقبله آلاف الألبان. وصرّح انه يعتزم إجراء محادثات مع قادة كل الأحزاب السياسية. وكان رفض الاعتراف بالحكومة الموقتة لألبان الإقليم التي شكّلها المسؤول السياسي لجيش تحرير كوسوفو هاشم تاتشي في العاصمة الألبانية تيرانا أثناء غارات حلف الأطلسي على يوغوسلافيا.

وفي اليوم نفسه (١٥ تموز)، تسلّم برنار كوشنير (شخصية سياسية فرنسية) مهماته في كوسوفو بصفة «مسؤول الإدارة المدنية التابعة للأمم المتحدة»، ورأس في اليوم التالي (١٦ تموز) مؤتمرًا استشاريًا لممثلين سياسيين ومن ألبان وصرب في كوسوفو، شكّلوا هيئة ستمثل سكان الإقليم لدى الإدارة الدولية إلى حين إجراء الانتخابات العامة.

وتمّ توزيع مقاعد المجلس الثمانية على الشكل التالي: ٦ للألبان، ٤ منها لجيش تحرير كوسوفو (هاشم تاتشي) والرابطة الديمقراطية المتحالفة معه، ومقعدان لحزب الاتحاد الديمقراطي لألبان كوسوفو بزعامة ابراهيم روغوفا (الذي قاطع المؤتمر). وشغل المطران ارتيميا ورئيس المقاومة الصربية في الإقليم مومتشيلو ترايكوفيتش (المعارضين للرئيس ميلوشيفيتش) المقعدين الباقيين المخصصين للصرب.

وقبل مقاطعته المجلس، كان روغوفا قد عقد مؤتمرًا صحافيًا في بريشتينا أفاد فيه أنه «الرئيس المنتخب لكوسوفو وليس من حق أحد أن يتجاوز إرادة الشعب الألباني». ومعلوم ان روغوفا كان انتخب بالاقتراع العام، في ١٩٩٢، رئيسًا لجمهورية كوسوفو التي أعلنها ألبان الإقليم من جانب واحد. وأعيد انتخابه للمنصب نفسه في آذار ١٩٩٨، كما ان حزب الاتحاد الديمقراطي لألبان كوسوفو الذي يتزعمه يتمتع بغالبية مقاعد برلمان الإقليم الذي لا تعترف به حكومة بلغراد.

مؤتمر حول كوسوفو: هو «المؤتمر الأول للمانحين الدوليين» الذي انعقد في بروكسيل في ٢٨ تموز (١٩٩٩) لتنسيق عمل المجتمع الدولي لتدارس كيفية تمويل جهود إصلاح الدمار الذي لحق بكوسوفو، وحضره ممثلو ما يزيد عن ١٠٠ دولة ومنظمة دولية راغبة في المساعدة. وأبدى المجتمعون في البيان الختامي ترحيبهم بالعودة السريعة التي فاقت التوقعات للنازحين الكوسوفيين (٧٣٠ ألفًا تقريبًا). وترأس المؤتمر في شكل مشترك كل من البنك الدولي والمفوضية الأوروبية، على غرار ما فعلا من قبل لإدارة الجهد الدولي الذي بُذل لمساعدة جمهورية البوسنة والهرسك عقب انتهاء حرب ١٩٩٥.

وبعد يومين، انعقد مؤتمر أُطلق عليه إسم «قمة ميثاق استقرار البلقان»، في سارايفو وحضره رؤساء وممثلو أكثر من ٤٠ دولة، وشاركت فيه دول المنطقة (البلقان) واستُبعدت الحكومة اليوغوسلافية، في حين حضره بصفة مراقب كل من رئيس الجبل الأسود ميلو افراموفيتش، ورئيس كنيسة كوسوفو الأسقف أرتيميا باعتباره ممثلًا للسكان الصرب في كوسوفو. وفي ختامه، تعهدت دول البلقان بدفن أحقاد الماضي وفتح صفحة جديدة من التعاون، في مقابل دعم سياسي واقتصادي وعدت به الدول الغربية، إضافة إلى تحقيق طموحات دول المنطقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في المدى البعيد. وبعد انتهاء جلسات المؤتمر زار توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني، كوسوفو.

جيش تحرير كوسوفو يعود إلى العنف والإعلان عن انتهاء وجوده: بعد الإعلان عن الاتفاق ودخول القوات الدولية، بدت الأجواء مؤاتية لقادة جيش التحرير للحصول على «حصة الأسد» من الغنائم، وأملهم أن يكون جيش التحرير بديلًا عن السلطات الصربية المنسحبة وعونًا للحلف الأطلسي.

لكن فصائل جيش تحرير كوسوفو واصلت، حسب القدرات المتوافرة لها، أسلوب القوات الصربية في الإقليم، ضد كل صربي أو من اتهمته بالتعاون مع القوات الصربية من الألبان والغجر والأتراك والبوشناق والمصريين (أقلية قومية موجودة في البلقان، وتعود أصولها إلى مصر) الذين تعرّضوا لحرق منازلهم والاختطاف والقتل وسلب الممتلكات.

وواظب جيش التحرير على اتهام الوحدات الروسية والوحدات الفرنسية على وقوفها إلى جانب الصرب والضغط على الألبان. لكن ما لبثت الوقائع أن أكّدت أنه لم يكن صحيحًا ما تردّد في بعض الأوساط عن أن مشاكل الألبان تنحصر مع وحدات الجنود الروسيين أو الفرنسيين، لأن الأمر

أصبح متعلقًا بانزعاج القوات الدولية بصورة عامة. فالبريطانيون أصبحوا في مواجهة مع القائمين بالتفجيرات والاغتيالات والاستيلاء على الممتلكات في بريشتينا وضواحيها، والفرنسيون في صراع مع تظاهرات ترفع شعارات جيش التحرير الاستفزازية في بريشتينا، والأميركيون أعلنوا عن اكتشاف مخازن لأسلحة المقاتلين الألبان في قطاعهم تخالف اتفاقات نزع سلاح جيش تحرير كوسوفو، والألمان أعلنوا نفاد صبرهم من تمادي المسلحين الألبان في إقامة معتقلات للصرب والغجر وغيرهم من الذين «تعاونوا مع القوات الصربية»، وإرغام السكان على مغادرة بيوتهم، في حين أن الايطاليين أكدوا على أن المسلمين الألبان أرغموا سكان قرى كاملة على الفرار واستولوا على ممتلكاتهم، وحتى ابراهيم روغوفا وغيره من المعتدلين لم يعودوا يجرأون على مغادرة بيوتهم خشية الاغتيال. وقد كان من حق هذا المسار أن أدّى، وبصورة سريعة، إلى تعقيد الأوضاع في الإقليم، وإلى تضاؤل العطف الدولي الذي حظي به الألبان وإلى حدّ بدأ يقود إلى وضع الصرب والألبان في كفتين متساويتين في مجال عموم الأحداث المأساوية التي تعرّض لها سكان كوسوفو.

في ١٨ أيلول (١٩٩٩) أعلن حلف شمال الأطلسي أن وجود جيش تحرير كوسوفو، تسليحًا وتنظيمًا، سينتهي منتصف ليل اليوم (١٨-١٩ أيلول). وفي غضون ذلك نظم جيش التحرير مهرجانًا فنيًا واستعراضيًا عسكريًا في بريشتينا، وقال قادته إنه «مهرجان وداعي» وانهم «يودعون المهمة العسكرية الألبانية ويبدأون العمل في وحدات تخدم عهد السلام في كوسوفو». وقال الناطق باسم قوات حفظ السلام الدولية إن العمل جار على قدم وساق لتشكيل «فيلق كوسوفو» من أفراد جيش التحرير «الذين سيتحولون إلى وحدات مدنية تقوم بأعمال مكافحة الحرائق، والأعمال الإنسانية والمهمات الدفاعية أثناء الحالات الطارئة».

ومع ذلك العنف مستمر: في مطلع العام ٢٠٠٠، بدا أن ثمة اتفاقًا عامًا لدى الأطراف المحلية والدولية، واعتمادًا خاصة على مصادر أطلسية وأوروبية عاملة في الإقليم بما فيها الإدارة الدولية التي يرأسها برنار كوشنير، حول وقوع حوادث قتل واختطاف يومية كثيرة في كوسوفو. فوفق المصادر الأطلسية أنه قُتل وفقد منذ توقف الغارات (١٢ حزيران ١٩٩٩) حتى مطلع العام ٢٠٠٠ ما لا يقل عن ألف و٦٥٠ شخصًا، أي بمعدل ٨ أشخاص يوميًا، وهو يفوق ما سقط من ضحايا في الإقليم، بناءً على المعلومات المحايدة، منذ أن انطلق العنف الصربي عام ١٩٩٠ وحتى انتهاء سلطة هذا النظام في الإقليم.

وبدا أن حلّ «جيش تحرير كوسوفو» كان عملية إعلانية فقط، إذ لم يلبث تنظيمه الرسمي الجديد «فيلق حماية كوسوفو» أن استخدم كل أشكال الإرهاب والعنف لترتيب الأمور حسب رغبته، وتحجيم الفئات الألبانية المعتدلة ووضع الصرب والغجر والأقليات الأخرى أمام خياري الخضوع أو الرحيل.

ووجّه زعماء صرب كوسوفو (في ١١ كانون الثاني ٢٠٠٠) مذكرة إلى مسؤول إدارة الأمم المتحدة برنار كوشنير، هدّدوا فيها باستخدام السلاح في مواجهة الألبان الذين يواصلون العنف ضدهم». وكان الزعيم الديني لصرب كوسوفو المطران أرتيميا، ورئيس حركة المقاومة الصربية في الإقليم مومتشيلو ترايكو فيتش، اشتركا في اجتماع المعارضة الصربية الذي عُقد في بلغراد (١٠ كانون الثاني ٢٠٠٠). وصدرت عن الاجتماع وثيقة إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين وروسيا طالبت بـ«تنفيذ البند الرابع من قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (راجع أعلاه) الذي يسمح لعدد محدود من الجنود ورجال الشرطة اليوغوسلاف والصرب بالعودة إلى كوسوفو». كما طالبت الوثيقة بـ«توفير عودة النازحين الصرب إلى كوسوفو وتشكيل إدارة محلية للسكان غير الألبان».

ميتروفيتسا، حالة نموذجية: ميتروفيتسا، مدينة رئيسية في كوسوفو، تقع شمال - غربي الإقليم، وهي الرابعة من حيث عدد السكان، بعد بريشتينا العاصمة، وبريزرين في الجنوب، وبيتش في الغرب. وهي بسبب مكانتها الاقتصادية المهمة لوجود مناجم للفحم والحديد والزنك وغيرها من المعادن في محيطها، إضافة إلى مجمع صناعي كبير في ضواحيها، وقربها من الحدود الإدارية لصربيا، فقد أُنشئت فيها كليات عدة ومعاهد دراسية عليا ومنشآت صحية راقية. ويتنوع سكانها بين الألبان والصرب بنسبة تكاد تكون متقاربة. وبسبب هذه المكانة أضيف اسم الرئيس تيتو إلى إسمها، فأصبح تيتوفا ميتروفيتسا، ثم أعيد إليها إسمها القديم بدءًا من ١٩٩٢، وبعدئذ أضيف إليه في المجالات الرسمية «كوسوفو»، فأصبح كوسوفوسكا ميتروفيتسا، وهو الذي تتناقله وسائل الإعلام الدولية تمييزًا لها عن مدينتين تحملان الإسم نفسه في مقاطعة فويفودينا.

وتمثّل مشكلة ميتروفيتسا (من خلال مسلسل الحوادث بين الألبان والصرب فيها) صورة مصغّرة لما هي الحال عليه في أنحاء كوسوفو، إذ يطمح الألبان للهيمنة على الإقليم وفرض الانفصال والاستقلال متجاهلين قرار مجلس الأمن ١٢٤٤. لكن السكان الصرب يسعون في المقابل إلى توفير الضمانات اللازمة لصيانة وجودهم في كوسوفو، ويؤكدون على إدارة ذاتية لمناطق تجمعاتهم. وكل من الطرفين يوجه اتهاماته للقوات الدولية بالانحياز إلى الطرف الآخر. وانقضى الشهر الأول من العام ٢٠٠٠، وحديث العنف، بمختلف أشكاله، يتواصل، ولكن لا أحد يسمع من المسؤولين الدوليين كلمة عن الجهة المسؤولة عن هذه الحادثة أو تلك، وما تمّ عمله فعليًا لتحقيق الاستقرار في الإقليم.

إجراءات دولية رادعة: هذه الصورة عن القوات الدولية (صورة أنها «صامتة» إزاء استمرار حوادث العنف التي يرتكبها الألبان بغالبيتها العظمى، منذ وقف القصف الأطلسي في منتصف حزيران ١٩٩٩) يبدو أنها بدأت تتغير في مطلع شباط ٢٠٠٠، بإقدام المسؤولين الدوليين في كوسوفو على حلّ كل المؤسسات الاشتراعية والتنفيذية التي شكلها الألبان من طرف واحد، على اعتبار أنها تشكل ازدواجية في مواجهة المهمات التي يضطلع بها المجلس الانتقالي الدولي الذي بدأ رسميًا، في أول شباط ١٩٩٩، إدارة شؤون الإقليم برئاسة برنار كوشنير ممثل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان. وعيّن كوشنير نائبين له في رئاسة المجلس الإداري المكوّن من ٣٠ عضوًا من كل الأعراق في الإقليم، أحدهما زيف مورينا وهو من سكان الإقليم وعضو قيادي في الحزب المسيحي الديمقراطي الألباني، والآخر باسكال كوبين (فرنسي) كان مسؤولًا عن الشؤون البريدية والاتصالات في البعثة المدنية الدولية. وقد مكّن هذا الإجراء من انضمام صرب كوسوفو إلى المؤسسات الإدارية الدولية، كما مكّن حكومات الدول الغربية من تفادي اتهامات موسكو وبلغراد لها بأنها لا تعمل بجدية للحفاظ على كوسوفو إقليمًا متعدد الأعراق.

وفي ٥ شباط (٢٠٠٠)، فرضت القوات الدولية منع التجول في مدينة ميتروفيتسا (راجع أعلاه)، وأكدت أنها ستتخذ إجراءات رادعة لإنهاء المواجهات بين سكان الإقليم الألبان والصرب، إذ «تسود شوارع المدينة حال شبيهة بحرب العصابات»، ما تطلب إغلاق كل المعابر التي تربط بين الشطرين: الألباني جنوبًا والصربي شمالًا.

وفي ١٧ آذار ٢٠٠٠، نفّذت الوحدات الأميركية العاملة في قوات حفظ السلام الدولية في كوسوفو عملية عسكرية ضدّ الجماعات الألبانية المسلّحة في المنطقة المحيطة بالحدود الإدارية للإقليم مع جنوبي صربيا. واعتبرت هذه العملية انعكاسًا لفشل الإدارة الأميركية في حضّ

هاشم تاتشي وغيره من زعماء «جيش تحرير كوسوفو» السابق على التخلي عن هدفهم بالانفصال الكامل عن يوغوسلافيا.

وجاء الإجراء الأميركي ضد الألبان متزامنًا مع تصريح أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان انتقد فيه «الالتباس» الذي أثاره الألبان تجاه مهمة مجلس الأمن في الإقليم، موضحًا أن المجلس «ملزم على إدارة كوسوفو وكأنه إقليم في يوغوسلافيا، في حين يعتبر الألبان أنهم في طريقهم إلى الاستقلال».

وفي اليوم التالي (١٨ آذار)، أكد قائد قوات حفظ السلام في كوسوفو، الجنرال كلاوس راينهارت، عمق المشاكل التي تسود العلاقات بين الألبان والصرب، ما يتطلب وجودًا دوليًا طويل الأمد في الإقليم، فيما شدّد المسؤول عن الإدارة المدنية برنار كوشنير على أن المصالحة بين الصرب والألبان «باتت مستحيلة».

وتجدر الإشارة أخيرًا إلى أن قوات من دولة الإمارات العربية المتحدة تشارك في قوة حفظ السلام في كوسوفو، وتعمل في إطار اللواء الفرنسي العامل شمال كوسوفو. وتضم قوة الإمارات هناك ١٣٠٠ رجل، بينها ١٠٠ رجل من القوات المسلّحة الأردنية إضافة إلى وحدة طبية أردنية. وفي ١٣ آذار ٢٠٠٠، زار العاهل الأردني الملك عبد الله قوات الإمارات المشاركة في كوسوفو، وقال إن دورها مهم في حفظ السلام العالمي وإنها تمارس هذا الدور نيابة عن كل العرب.

«حق التدخل الإنساني» في ضوء أحداث كوسوفو (مناقشة)

زخّمت أحداث كوسوفو، خاصة التدخل الحربي للحلف الأطلسي، من حديث «حقوق الإنسان» و«حق التدخل الإنساني» وعلاقة ذلك بمواثيق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ سيادة الدول. وكان هذا الحديث يتعاظم مع كل أزمة دولية، كما إبان حرب الخليج الثانية (العراق، ١٩٩٠-١٩٩١)، أو في الصومال، والبوسنة...

في العام ١٩٨١، لجأت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إصدار قرار حول «نظام إنساني دولي جديد»، وبعده تمّ إنشاء لجنة مستقلة للشؤون الإنسانية تضم عددًا من الشخصيات الدولية البارزة صدر عنها سنة ١٩٨٦ تقرير يتعرض إلى التحديات السياسية والاجتماعية البارزة بالنسبة إلى حقوق الإنسان، مثل خرق هذه الحقوق واستمرار تصنيع أسلحة الدمار الشامل... ما أشّر إلى اتجاه دولي (خاصة من جهة الدول الصناعية المتقدمة) نحو «فرض احترام حقوق الإنسان» ولو على حساب تراجع دور الدولة ومبدأ «سيادة الدولة» و«عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول».

وهذا الاتجاه يمكن تأريخ بدايته بالعام ١٩٨٨ حيث أخذت قرارات الأمم المتحدة حول المساعدات الإنسانية تشكل بداية تحوّل نحو تجاوز مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

فالقرارات الأولى صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول «حق المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والأوضاع الطارئة» (٨ كانون الأول ١٩٨٨ و١٤ كانون الأول ١٩٩٠). وصحيح أن هذه القرارات أكدت احترامها لـ«سيادة الدول» لأنها افترضت موافقة حكومات

الدول المعنية، لكنها في الوقت نفسه فرضت «التوجه مباشرة إلى الضحايا»، والتأكيد على حقهم في المساعدة والعون الإنساني، كما اعترفت بدور المنظمات الدولية غير الحكومية وواجب الدول في تسهيل مهامها.

وهذه القرارات للجمعية العامة شكّلت الإطار القانوني لما صدر عن مجلس الأمن لاحقًا. ورغم أن القرار ٦٨٨ الصادر عن مجلس الأمن في ٥ نيسان ١٩٩١ يدخل في إطار القرارات المرتبطة بحرب الخليج الثانية فإن مضامين هذا القرار شكلت سابقة في تطور حق التدخل الإنساني، إذ إنه ينص على حرية إيصال المعونة الإنسانية رغم إرادة الدولة صاحبة السيادة على البقعة المنكوبة؛ فأصبحت عمليات إنقاذ الأكراد في العراق (ربيع ١٩٩١) مرجعًا اعتمد عليه الفقه الدولي للدفاع عن التوجه الذي ينادي بتطوير قواعد القانون الدولي وإعطاء الأولوية لاحترام حقوق الإنسان، ليس فقط من خلال التركيز على مبادئ وإنما من خلال إصدار قرارات إلزامية يرافقها إرسال قوات دولية تساهم في تأمين وصول المساعدات الإنسانية.

وتكررت قرارات مجلس الأمن المرتبطة بعمليات التدخل الإنساني: في الصومال (١٩٩٢) بعد انهيار الدولة، في البوسنة، في أنغولا (١٩٩٣-١٩٩٤)، في ليبيريا (١٩٩٣-١٩٩٥)، في جورجيا (١٩٩٣)، في الموزمبيق (١٩٩٣)، في أذربيجان لمساعدة الأقلية الأرمنية في قره باخ (١٩٩٣)... ومن خلال هذه العمليات تمّ تثبيت الاتجاه الجديد القائم على التدخل العسكري لتأمين وصول المساعدة الإنسانية ولضمان أمن السكان.

وباسم هذا التدخل، «التدخل الإنساني»، الذي أصبح يعتبر من الناحية الأدبية في مستوى أعلى من أي أمر آخر، لم يتردد الحلف الأطلسي، بتدخله في كوسوفو، من تخطي سيادة الدول ومواثيق الأمم المتحدة ونصوص القانون الدولي. فالحملة الأطلسية الأولى في نوعها على الأرض الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية، عبّأت حوالي نصف مليون جندي وأكثر الأسلحة تطورًا. وقد تمّ ذلك بهدف وقف اضطهاد الأقلية الألبانية في يوغوسلافيا والتي تمثّل أكثرية سكان كوسوفو. وفي ظل تعذّر الوصول إلى اتخاذ قرار من مجلس الأمن لإضفاء الشرعية الدولية على التدخل في يوغوسلافيا، لجأ الحلف الأطلسي إلى الادعاء بأن ما يشهده سكان إقليم كوسوفو من اضطهاد يهدّد بوقوع أعمال تطهير عرقي، وإلى التركيز على الأهداف الإنسانية. وكانت الإدارة الأميركية عاكفة على تكرار التصريح بأنه لا يمكن انتظار اتخاذ القرار من مجلس الأمن الدولي للتدخل. فالحلف الأطلسي من شأنه أن يتمتع بصلاحيات حفظ الأمن والسلم الدوليين، ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، وذلك بالتنسيق مع الأمم المتحدة قدر الإمكان. فقوة الحلف الأطلسي هي في قدرته على التحرك من تلقاء نفسه.

فتحت حرب كوسوفو، من وجهة نظر العديدين، مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، وأعلنت عن بزوغ فجر نظام عالمي جديد. ووصل المفكر وعالم الاجتماع الأميركي الشهير نعوم شومسكي إلى حدّ القول إنه «مهما اجتهد العقائديون في البرهنة على تربيع الدوائر، فليس هناك أدنى شك أن القصف الذي قام به الحلف الأطلسي قد زاد في تقويض ما تبقّى من البنية الهزيلة للقانون الدولي» (د. ريمون حداد، أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية، في كتابه «مدخل إلى العلاقات الدولية»، قيد الطبع حاليًا، ربيع ٢٠٠٠).

أما الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، فقد اعترف، إبان الحملة الأطلسية وبعدها (حزيران ١٩٩٩) بأن ما حصل في كوسوفو كان مخالفًا لمبادئ وقرارات الأمم المتحدة، ولكنه اعتبر أن أولوية حق التدخل الإنساني تستوجب إعادة مراجعة بعض هذه المبادئ، وأشار (في إعلان يصدر لأول مرّة عن أمين عام للأمم المتحدة) إلى وجود مفهومين للسيادة حاليًا بقوله: «أظهرت لنا الإبادة في رواندا فظاعة نتائج عدم

التحرك، إذ ارتُكبت مجازر جماعية. ولكن نزاع هذه السنة (١٩٩٩) في كوسوفو طرح أسئلة مهمة أيضًا حول نتائج عمل تدخلي ولكن دون وفاق دولي ولا سلطة شرعية بيّنة... وهناك ثمة حاجة لوضع تعريف جديد وأوسع (من التعريفات السابقة) للمصلحة الوطنية، حيث يُتاح المجال للدول أن تتفق في مسعاها لإيجاد أهداف وقيم مشتركة» (د. ريمون حداد، مرجع مذكور أعلاه).

وردّات الفعل الدولية على هذا الموضوع لا تزال على طرفي نقيض. فبينما تعمل الدول الصناعية المتطورة على تعزيز الاتجاه نحو تثبيت «حق التدخل الإنساني» عمليًا وقانونيًا في العلاقات الدولية لأنه يمنحها شرعية جديدة في التدخل، فإن دولًا مثل روسيا والصين ومجمل الدول النامية تعارض ذلك لأنها تعتبره أداة جديدة في يد الدول الكبرى بالإضافة إلى كونه لا يساعد في إيجاد الحلول بل في زيادة التناقضات.

و «موازاة مع هذا التطور بدأ الحديث عن مفهوم جديد أكثر شمولية هو مفهوم «الأمن الإنساني في مواجهة سيادة الدول» انطلاقًا من التأكيد بأن أمن الأفراد أصبح «معيارًا جديدًا لقياس الأمن العالمي» كما ورد في تقرير وضعه وزير خارجية كندا وناقشه ممثلو إحدى عشرة دولة تمثّل المناطق الجغرافية كافة. وينطلق هذا التقرير من ملاحظتين: الأولى، العولمة التي وإن كانت مزوّدة بعدة مكاسب (...) إلا أنها غالبًا ما تكون مصحوبة بمعاودة للجرائم، والاتجار غير الشرعي، والإرهاب، وانتشار الأمراض وتراجع في البيئة الملائمة... فتحمل معها تكذيبًا للفرضية القائلة بأن أمن الأفراد يتأتى من أمن الدولة. والملاحظة الثانية، مفادها أنه على قدر ما تصبح أدوات الحرب معقدة على قدر ما تكون ضحاياها الأساسيين من المدنيين، وحالة كوسوفو هي المثل الأخير على هذا الأمر (...). فمن أجل الارتقاء بالأمن الإنساني إلى درجة أعلى لا يجدر الاكتفاء بالعودة إلى الاجراءات الرادعة، بل يجب أيضًا إيجاد تعاون متعدد الأطراف بين الدول، يكون متمحورًا حول الأفراد» (د. ريمون حداد، المرجع المذكور أعلاه).

معالم تاريخية

* خمسة تقسيمات (١٩١٣–١٩٩٠)

التقسيم الأول (١٩١٢–١٩١٥): كانت ولاية كوسوفو (قوصوه كما كانت تكتب في حينه) مركزًا للحركة القومية الالبانية المسلحة المطالبة بالحكم الذاتي في الإطار العثماني. وقد أدّى قبول السلطنة العثمانية بهذا المطلب إلى تحالف سريع للدول البلقانية المجاورة: صربيا والجبل الأسود وبلغاريا واليونان التي كانت تطمح إلى التوسّع في هذه المنطقة التي أجرت معاهدات سرية لتقاسم المنطقة. وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية في ١٩١٢. وبعد خسارة العثمانيين الحرب، حصلت صربيا على معظم كوسوفو بينما حصل الجبل الأسود على جيب مجاور لها يضم أهم مدينتين: بيتش (بيا عند الألبان) وجاكوفيتسا (جاكوفا عند الألبان). واستمرّ هذا التقسيم ثلاث سنوات.

التقسيم الثاني (١٩١٥–١٩١٨): وقّعت النمسا وبلغاريا على معاهدة (١٩١٥) حصلت بلغاريا بموجبها على مقدونيا وقسم من كوسوفو.

وجاء الهجوم النمساوي – البلغاري المشترك ليلحق بصربيا هزيمة (خريف ١٩١٥). وبناءً على بنود المعاهدة تمّ تقسيم كوسوفو بين النمسا وبلغاريا، حيث حصلت بلغاريا على القسم الجنوبي الشرقي المجاور لمقدونيا. وفي القسم النمساوي، منحت النمسا (في ١٩١٦) الحكم الذاتي للألبان، بينما طبّقت بلغاريا سياسة عنيفة لبلغرة المكان والسكان، مما أبقى هذه الفترة حيّة في الذاكرة الألبانية.

التقسيم الثالث (١٩٤١–١٩٤٥): حجّمت معاهدة فرساي (١٩١٩) بلغاريا والنمسا وهنغاريا وأوجدت دولة كبيرة (يوغوسلافيا) حليفة للغرب تضم مقدونيا وكوسوفو وسلوفينيا وكرواتيا والبوسنة. وقضى الهجوم الألماني – البلغاري (نيسان ١٩٤١، في إطار الحرب العالمية الثانية) على يوغوسلافيا، وارتضت بلغاريا بمعظم مقدونيا. ولإرضاء الصرب والالبان، لجأت ألمانيا إلى إقامة «محافظة كوسوفو» (يضم سهل كوسوفو ويتضمن المدن المهمة ويشمل المناجم) وضمتها إلى صربيا، بينما ضمت معظم كوسوفو الأخرى ذات الغالبية الألبانية الساحقة إلى ألبانيا. وبالمقارنة مع صربيا التي تمتّع الألبان فيها بنوع من الحكم الذاتي في «محافظة كوسوفو» تعرض الألبان في القسم الخاضع لبلغاريا إلى أسوأ معاملة.

التقسيم التوحيد الرابع (١٩٤٥–١٩٥٩): لم يعارض الحزب الشيوعي الألباني سلخ مناطق كوسوفو المضمومة إلى ألبانيا وضمها ثانية إلى صربيا (يوغوسلافيا) تبعًا لمشروع تيتو. كما قدّم مشروع آخر هو انضمام ألبانيا نفسها إلى الاتحاد اليوغوسلافي فتصبح كوسوفو مشمولة بألبانيا. وهذا مشروع وافق عليه تيتو وأنور خوجا. لكن النزاع الذي نشب بعد ذلك في صيف ١٩٤٨ بين ستالين وتيتو، والذي يُعتقد أنه كان نتيجة لانزعاج ستالين من توجّه يوغوسلافيا لإقامة فدرالية بلقانية مع ألبانيا وبلغاريا، قطع التوجّه القوي للاتحاد الفدرالي بين ألبانيا ويوغوسلافيا نظرًا الى اصطفاف أنور خوجا مع ستالين في معركته ضد تيتو.

عالجت القيادة اليوغوسلافية ثلاثة مشاريع بصدد كوسوفو: الأول تقسيمها بين صربيا والجبل الأسود (كما حصل في ١٩١٢)؛ الثاني، تقسيمها بين صربيا والجبل الأسود ومقدونيا؛ والثالث، ضم كل كوسوفو إلى جمهورية فدرالية مجاورة (صربيا أو الجبل الأسود أو مقدونيا). ولاعتبارات عديدة، فقد أخذت القيادة بالمشروع الأخير، فكان ضم كل كوسوفو إلى صربيا مع منح الإقليم الحكم الذاتي. ودخل هذا الخيار حيّز التنفيذ في أيلول ١٩٤٥، ورُسمت الحدود الإدارية للإقليم بشكل يترك أقلية ألبانية داخل صربيا وأقلية صربية (٥ إلى ٢٥٪) داخل كوسوفو.

التقسيم / التوحيد الخامس (١٩٥٩–١٩٩٠): في ١٩٥٩، عُدّلت الحدود الإدارية للإقليم بعد إدخال أجزاء جديدة من صربيا (محافظات ليبوسافيتش) ذات الأغلبية الصربية الساحقة لتزيد بذلك مساحة كوسوفو ٥٣٦ كلم² أخرى، فتصل مساحتها إلى ١٠٩٠٨ كلم².

ومع توسّع الحكم الذاتي في كوسوفو بعد ١٩٦٦، وخاصة مع دستور ١٩٧٤، أصبح لا يجوز أي تغيير في أراضي الإقليم دون موافقته (المادة ٥ من دستور ١٩٧٤)، وأصبح الإقليم يعتبر وحدة فدرالية مؤسسة للاتحاد الفدرالي حتى إلغاء الحكم الذاتي في ١٩٨٩، ثم صدور دستور جديد لجمهورية صربيا، في ١٩٩٠، تخضع كوسوفو بموجبه لبلغراد.

مشروع التقسيم المتداول (مناقشة): قبل الحرب الأطلسية (ربيع ١٩٩٩)، وقبل صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤ (حزيران ١٩٩٩) كانت أزمة كوسوفو، طيلة سنواتها الأخيرة التي بدأت في السنة ١٩٨٩، مترافقة مع أفكار تطرحها جهات عديدة، محلية وإقليمية ودولية، يأخذ بعضها صفة «مشروع حل». لكن، في صيف

١٩٩٨، وبروز جيش تحرير كوسوفو والتفاف قطاعات شعبية كبيرة حوله، وكشفه لبرنامجه السياسي الذي كان يتضمن ضم كوسوفو ومقدونيا الغربية (حيث الأقلية الألبانية) وجنوب الجبل الأسود وشمال اليونان إلى ألبانيا، ما يعني قيام «ألبانيا الكبرى» وقولبة جديدة للبلقان تنسف التوازنات الموجودة الإقليمية والقارية، مع هذا التطوّر الاستراتيجي، ضغطت أوروبا الغربية والولايات المتحدة على جيش التحرير ليشارك في مفاوضات رامبوييه ويقبل بالحكم الذاتي الموسّع في الإطار اليوغوسلافي (ما يعني رفضًا صريحًا لـ«ألبانيا الكبرى»)، أي بالتخلي عن الاستقلال والاتحاد مع ألبانيا. وفي غضون ذلك كانت هناك مواقف أوروبية – أميركية واضحة تؤكد على رفض منح الاستقلال للإقليم.

وقبيل مفاوضات رامبوييه، وأثناءها، وبعدها، جرى تداول مشروع أوروبي للحل في كوسوفو، وافقت عليه بلغراد وصوّت البرلمان الصربي عليه، ويتضمن تقسيمًا جديدًا لكوسوفو، بإيجاد منطقتين كوسوفيتين: واحدة تنتشر فيها القوات الروسية (موقتًا) والثانية تنتشر فيها القوات الأطلسية (أيضًا موقتًا)، مما أثار من جديد الحديث عن التقسيم سواء على النمط الألماني في ١٩٤١ (راجع آنفًا) أو على النمط البوسني في ١٩٩٥ (معاهدة دايتون).

ومن أبرز الأفكار التي يجري تداولها مع بدء انتشار القوات الدولية في كوسوفو (غداة توقّف القصف الأطلسي، حزيران ١٩٩٩) حتى اليوم (ربيع ٢٠٠٠) أن هذا الانتشار، الذي خصّص للقوات الروسية قطاعًا، وللقوات الأطلسية قطاعًا آخر في كوسوفو، يعني توزيعًا عسكريًا للمهمات، وقد لا يدل بالضرورة على أن ثمة تقسيمًا سياسيًا في الأفق. فالأوروبيون قد يصوغون حلًا على وقع تراجع الرئيس اليوغوسلافي ميلوشيفيتش ونهايته السياسية في مقابل تقدّم المعارضة الصربية الديمقراطية واستلامها الحكم. فالتحوّل الديمقراطي المتوقع في صربيا سيتيح للأوروبيين صوغ حل لكوسوفو بين يوغوسلافيا وألبانيا، ولكن في إطار البلقان المؤهل لأن يسير بالتدريج نحو الدمج في الاتحاد الأوروبي. هذا إذا تمكنت أوروبا من تقديم حلها بمعزل عن حسابات الولايات المتحدة في المنطقة، خاصة وأن هذه الأخيرة سبق لها وانفردت باتفاقية «دايتون» (١٩٩٥) التي وضعت حدًا للحرب البوسنية، والتي تجاهلت السبب الأساسي الذي أدّى إلى اندلاع الحروب البلقانية، أي قضية كوسوفو.

* جيش تحرير كوسوفو

تأسس إثر اجتماع سري عقد في مدينة بريشتينا، عاصمة كوسوفو، مطلع العام ١٩٩٣. واتفق مؤسسوه على أن الهدف منه العمل عسكريًا لتحقيق استقلال كوسوفو. وظهر إسمه علنيًا، للمرة الأولى، عندما اعتقلت السلطات الصربية (في السنة نفسها) عددًا من الألبان بتهمة تشكيل «تنظيم عسكري سري».

أعلن عن وجوده في بيان أصدره في ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٨ وذكر فيه انه «اشتبك في ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٨ مع قوات صربية في قتال عنيف في ضواحي قرية بريكاز (وسط الإقليم) ومنعها من دخول القرية».

واعتبارًا من مطلع نيسان ١٩٩٨، بدأ مقاتلوه يظهرون بملابسهم وأسلحتهم خصوصًا خلال تشييع قتلاهم، بينما كان أول ظهور لقيادي فيه (المسؤول الإعلامي)، عندما قرأ بيانًا (مساء ١٥ حزيران ١٩٩٨ من تلفزيون تيرانا عاصمة ألبانيا)، وهو مرتد الزي الرسمي للجيش بشعاره على القبعة والكتف المتكون من أرضية حمراء في وسطها النسر الألباني الأسود ذي الرأسين محاط باسم الجيش باللغة الألبانية.

واعتبر هاشم تاتشي أبرز قادته الميدانيين، وآدم ديماتشي أبرز قادة جناحه السياسي.

وجيش التحرير ليس جيشًا بالمعنى النظامي للجيوش. إذ تكون تنظيمه من وحدات محلية لا يوجد بينها من صلات ما عدا الإجماع على هدف

الاستقلال. ووصل عديده، بحسب تقديراته، في مطلع ١٩٩٩ إلى نحو ٥٠ ألفًا بين مقاتلين ومدافعين محليين. وقد قال أخصامه (الأوساط الألبانية المؤيدة لابراهيم روغوفا) إن غالبية مقاتليه انضموا إليه قسرًا لأنه اتّبع نظام التجنيد الإجباري، وعاقب كل ألباني لا يتعاون معه، بالإعدام أحيانًا. ولم يتمكن من فرض سيطرته سوى على قرى جبلية عدة متفرقة نقية بسكانها الألبان.

أُعلن عن حلّه ونزع سلاحه (أيلول ١٩٩٩) وتحوّل أفراده إلى «فيلق كوسوفو» لأعمال مكافحة الحرائق، والأعمال الإنسانية.

مدن ومعالم

* **أوروشيفاتس Urosevac**: تقع على مسافة ٣٧ كلم من العاصمة بريشتينا لجهة الجنوب. وعدد سكانها نحو ١٢٠ ألفًا.

* **بريزرن Prizeren**: كبرى مدن الجنوب. تبعد عن العاصمة ٧٥ كلم، وعن حدود ألبانيا ١٩ كلم. تعد نحو ١٥٠ ألفًا.

* **بريشتينا Pristina**: عاصمة كوسوفو. عدد سكانها ٢١٠ آلاف (إحصاء ١٩٩١). تقع شمال شرق وسط البلاد. تبعد عن بلغراد (عاصمة صربيا) ٣٥٥ كلم، وعن نوفي ساد (عاصمة إقليم فويفودينا) ٤٣٠ كلم، وعن تيتوغراد (عاصمة الجبل الأسود) ٢٩٢ كلم، وعن سارايفو (عاصمة البوسنة) ٤٦١ كلم، وعن سكوبيا (عاصمة مقدونيا) ٨٨ كلم.

* **بودويفو Podujevo**: على مسافة ٣٠ كلم شمال العاصمة، وعلى ١٠ كلم عن الحدود الصربية. تعد نحو ٨٠ ألفًا.

* **بيتش Pec**: تقع في وسط غربي البلاد، وتبعد عن العاصمة غربًا مسافة ٧٩ كلم، وعن حدود الجبل الاسود ١٥ كلم، وعن حدود ألبانيا ٢٠ كلم. تعد نحو ١١٥ ألف نسمة.

* **تيتوفا ميتروفيتسا Titova Mitrovica**: تقع في وسط شمال كوسوفو. تبعد شمالًا ٢٨ كلم عن العاصمة، وتعد نحو ١١٢ ألف نسمة. تبعد عن العاصمة شمالًا ٣٨ كلم، وعن حدود صربيا ٥٨ كلم.

* **دجاكوفيتسا Dakovica**: في جنوب غربي البلاد في السهل الممتد من بريزرن إلى شمال غرب دجاكوفيتشا. تبعد عن العاصمة غربًا ٨٥ كلم.

* **سربيتسا Srbica**: جنوب غرب تيتو ميتروفيتسا. تعد نحو ٥٠ ألف نسمة.

* **غنييلانه Gnjilane**: جنوب شرقي العاصمة على مسافة ٤٨ كلم، وتبعد عن نقطة التقاء حدود صربيا مع مقدونيا وكوسوفو مسافة ٣٤ كلم، وتبعد عن سكوبيا (عاصمة مقدونيا) ٨٥ كلم. تعد نحو ٩٠ ألف نسمة.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **أيتي، إدريس**: من الجيل المخضرم للمثقفين والأكاديميين الألبان في يوغوسلافيا الذين تحوّلوا إلى السياسة. بدأ نجمه بالبروز بعد أن أصبحت كوسوفو تتمتع بحكم ذاتي حقيقي بعد ١٩٦٨، وأصبح رئيسًا لجامعة بريشتينا التي تأسست في ١٩٦٩، وبقي آنذاك بعيدًا عن السياسة بمفهومها الحزبي. إلا أن أزمة الزعامة الألبانية في كوسوفو بعد ١٩٩٦ أبرزت الحاجة إلى فريق يمثل كافة الأجيال ويحظى بالاحترام. فوجد إدريس آيتي نفسه ضمن الفريق التفاوضي (عن ألبان كوسوفو) في مفاوضات رامبوييه، وبعدها باريس.

* **تاتشي، هاشم** (١٩٦٨-): قائد الحركة الوطنية لألبان كوسوفو (١٩٩٩، جيش تحرير وحكومة ثورية). برز في وسائل الإعلام العالمية عندما ترأس الوفد الالباني إلى مفاوضات رامبوييه. لكنه كان معروفًا قبل سنوات لدى ألبان كوسوفو والسلطات الصربية بلقبه الحركي الألباني «غياربيريت» أي «الأفعى». وهو من مؤسسي جيش تحرير كوسوفو في ١٩٩٣. وحكمت عليه السلطات الصربية بالسجن لمدة عشر سنوات في ١١ تموز ١٩٩٧ «لقيادته عصابة إرهابية انفصالية ألبانية تحت تسمية نفسه رئيس الدائرة السياسية لقيادة أركان جيش تحرير كوسوفو ومشاركته في شن هجمات على المؤسسات الصربية». أحد أعضاء الوفد الألباني في مفاوضات رامبوييه حيث كان موضع اهتمام وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت. تمكن بعد الجولة الأولى من المفاوضات، ورغم إصدار السلطات الصربية الأمر بإلقاء القبض عليه، أن يتسلل في رحلة مشيًا على الأقدام استمرت ٤٨ ساعة، مرتديًا ملابسه العسكرية الخاصة بجيش تحرير كوسوفو، من الوصول إلى منطقة درينيتسا حيث مقر قيادة جيش التحرير وسط الإقليم، واجتمع بأعضاء القيادة العامة وحصل على تفويض منهم بتوقيع وثائق رامبوييه. يتكلم الألمانية والفرنسية إضافة إلى الألبانية والصربية (راجع النبذة التاريخية).

* **تشوسيا، رجب** (١٩٣٦-): أحد الثلاثي (مع إدريس أيتي وابراهيم روغوفا) الذي عكس ظاهرة التحوّل من العمل الثقافي الأكاديمي إلى العمل السياسي في مطلع التسعينات.

هاشم تاتشي



أغيم تيشكو مستعرضًا جيش تحرير كوسوفو

ولد في إحدى قرى الجبل الأسود (مونتينيغرو)، وبدأ دراسته لدى أحد الشيوخ في القرية الذي أخذ يتعلم معه مبادئ اللغة العربية وبعض سور القرآن الكريم، إلا أنه توقف بعد سنة نتيجة لمنع هذا النوع من التعليم حينذاك. وانتقل في شبابه إلى بريشتينا (التي كانت المركز الثقافي للألبان في كل يوغوسلافيا) حيث تابع دراسته الجامعية وأكمل رسالة الدكتوراه في الأدب الالباني في ١٩٧١. وعمل في البداية في معهد الدراسات الألبانية المجاور للجامعة، ثم أصبح مديرًا له منذ ١٩٧٥. وفي أثناء إدارته لهذا المعهد كان ابراهيم روغوفا أحد الباحثين فيه. وأصدر رجب مجموعة كتب، أكثرها حول اللغة والأدب الألبانيين. وله مسرحية بعنوان «بسلام، لماذا يضحون بي؟»، حصدت الكثير من الجوائز، وترجمت إلى العربية وصدرت سنة ١٩٨٣ ضمن سلسلة «من المسرح العالمي» التي تصدرها وزارة الإعلام في الكويت.

كان من أوائل الذين فتحوا النار على ابراهيم روغوفا مع الإعلان المفاجئ في أول أيلول ١٩٩٦ عن الاتفاق الذي تمّ التوصّل إليه بشكل سري للغاية بين روغوفا (الذي كان يتمتع بتأييد الغالبية الألبانية) والرئيس الصربي سلوبودان ميلوشيفيتش. وقد قوّضت هذه الاتفاقية شبه الإجماع الألباني حول روغوفا وحزبه (الرابطة الديمقراطية الألبانية)، ما فتح الباب أمام تشكيل حركات وأحزاب سياسية جديدة. ومن هذه الحركات كانت «الحركة الديمقراطية الموحّدة» التي أسسها رجب تشوسيا في ١٩٩٨، والتي تعتبر متشددة في موضوع الحقوق القومية الألبانية. كان رجب أحد أعضاء الوفد الألباني في مفاوضات رامبوييه (راجع النبذة التاريخية).

* **تشيكو، أغيم** (١٩٦٠-): قائد جيش تحرير كوسوفو (نيسان ١٩٩٩)، إثر الحملة العنيفة التي شنّتها القوات الصربية لتصفية هذا الجيش، فأنزلت به خسائر جسيمة، وتسببت في صراعات كثيرة بين قادته. وكان قائده السابق سليمان سليمي.

ولد أغيم (الذي يعني «فجر») في مدينة بيتش غربي الإقليم، وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، لينتقل بعدها إلى الأكاديمية العسكرية في بلغراد التي تخرّج منها في ١٩٨٣ ضابطًا في الجيش اليوغوسلافي الذي ظل منتسبًا إليه حتى ١٩٩١ حيث وصل إلى رتبة رائد، ليتركه ويلتحق بالقوات الكرواتية التي كانت آنئذ في طور التشكيل مع بدء انهيار يوغوسلافيا السابقة. وقد تمكن من إقناع ١٧ ضابطًا ألبانيًا وحوالي ألفي متطوع ألباني للقتال إلى جانب الكرواتيين. وقد أظهر كفاءة متميزة في آب ١٩٩٥ رُفّع أثناءها إلى رتبة جنرال في الجيش الكرواتي عندما نفّذ بمهارة خطط «العاصفة ٩٥ الكرواتية» التي وضعها خبراء أميركيون لمساعدة كرواتيا وأسفرت في حوالي أسبوعين عن إنهاء التمرّد الصربي في منطقة كرايينا الكرواتية الذي كان مضى عليه أربع سنوات. لكنه في كوسوفو، لم يخض معارك واسعة، بل بعض الاشتباكات المحدودة على حدود الإقليم، والتي وفّرت ظروفها عمليات حلف شمال الأطلسي. انصاع لأوامر قيادة القوات الدولية القاضية بإنهاء وجود جيش تحرير كوسوفو في صيف ١٩٩٩ (راجع النبذة التاريخية).

* **ديماتشي، آدم** (١٩٣٦-): أبرز معارضي الزعيم المعتدل ابراهيم روغوفا. ولد في بريشتينا (عاصمة إقليم كوسوفو)، وفيها أكمل دراسته الابتدائية والثانوية، وانتقل إلى بلغراد طالبًا في كلية الآداب، وتخرج عام ١٩٥٩. انضم إلى دعاة الفكر القومي الألباني. فاعتقل وسجن مرات عديدة حتى ١٩٩٠ عندما شمله عفو عام عن السياسيين للنظام. وبلغ مجموع ما قضاه في السجن ٢٨ سنة، جعلت مواطنيه يعتبرونه رمزًا للمقاومة القومية الألبانية ويلقبونه «مانديلا كوسوفو». انتُخب في ١٩٩١ رئيسًا للجنة حقوق الإنسان في كوسوفو. وصدرت له مجموعات

قصصية عدة حول معاناة الألبان وتجاربه الشخصية. وفي ١٩٩٢ شارك في تأسيس الحزب البرلماني لألبان كوسوفو الذي تولى رئاسته حتى اختياره رئيسًا للجناح السياسي لجيش تحرير كوسوفو، وأسندتِ رئاسة الحزب إلى نائبه بايرام كوسومي، وقد شكل هذا التنظيم المعارضة السياسية الرئيسية للاتحاد الديمقراطي الذي يتزعّمه ابراهيم روغوفا.

ويؤخذ على آدم يماتشي المفارقات الشاسعة بين طروحاته، فهو، عندما كان روغوفا يصرّ على الاستقلال، أعلن ديماتشي اقتراحه الخاص بمشروع «الدولة البلقانية» التي تضم صربيا والجبل الأسود وكوسوفو، وشارك في التظاهرات الصاخبة التي نظمتها المعارضة الصربية أواخر ١٩٩٦، على الرغم من ان الألبان كانوا يعتبرونها شأنًا صربيًا لا علاقة لهم به، وخاطب القائمين بها في كلمة تضامنية ألقاها أمام البرلمان اليوغوسلافي في بلغراد، جاء فيها «ما أروع نضالكم في سبيل الديمقراطية، الذي جعلني لا أفقد ثقتي بالشعب الصربي الصديق». وحين أخذ روغوفا يرضى بالحكم الذاتي، صار ديماتشي لا يقبل عن الاستقلال بديلًا، معلنًا ان جيش تحرير كوسوفو سيبقى شاهرًا سلاح الكفاح في هذا السبيل حتى لو تطلب ذلك عشرات السنين من حرب العصابات (عن جميل روفائيل، «الحياة»، ١٣ أيلول ١٩٩٨).

* **روغوفا، ابراهيم** (١٩٤٤–): زعيم ألبان كوسوفو المعروف باعتداله ومحاربته للدعوات الانفصالية من طريق العنف العسكري. كان أول من قاد محاولة انفصال إقليم كوسوفو عن أراضي صربيا، وأعلن قيام «جمهورية كوسوفو» التي لم تعترف بها أية دولة بما فيها ألبانيا نفسها. وجاء إعلانه هذا إثر خيار الاستقلال الذي أسفر عنه الاستفتاء العام لتقرير المصير الذي نظمه الألبان من طرف واحد في أيلول ١٩٩١، ثم انتخابه رئيسًا للجمهورية في أيار ١٩٩١ (راجع النبذة التاريخية).

ولد في قرية تسيرتسي قرب مدينة بيتش غرب كوسوفو، من عشيرة روغوفا المنتشرة في كل من كوسوفو وألبانيا، والمعروفة بسمعتها الحسنة ومقاومتها العنيدة منذ أن أصبحت كوسوفو جزءًا من صربيا عام ١٩١٢، ووقفت خلال الحرب العالمية الأولى إلى جانب قوات ألمانيا التي دخلت كوسوفو، وقاومت العشيرة (القبيلة، روغوفا) عمليات قوات الأنصار (الشيوعية) ما أدّى بنظام تيتو إلى محاكمة والد ابراهيم الخوجة أوكي وجده روست، وإعدامهما معًا في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٥، وتولت والدته سوفا رعايته.

أنهى إبراهيم روغوفا دراسته الثانوية عام ١٩٦٧، ثم الجامعية في ١٩٧١، والدكتوراه في آداب اللغة الألبانية ١٩٨٤. عمل أستاذًا في معهد الآداب الألباني في بريشتينا وبرز في مؤلفات القصة والرواية التي نشرها إضافة إلى كتاباته الشعرية. يتكلم الفرنسية والانكليزية، وكان لسنوات عدة رئيسًا لاتحاد أدباء كوسوفو، كما شارك في تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي في كوسوفو الذي انتخب رئيسًا له في ٢٣ كانون الأول ١٩٩٠ والذي تولى قيادة الحركة الوطنية الألبانية في كوسوفو. اعتاد روغوفا على إحاطة رقبته بلفاعة (شال) في جميع مناسبات ظهوره الرسمي والسياسي، كرمز للطوق الصربي الخانق على ألبان كوسوفو. وهو يرد على الأسئلة في شأن هذا الرمز بأنه «سيحرر منه عندما يتحرر الشعب الالباني في كوسوفو من جميع القيود الصربية ويحصل على استقلاله الكامل» (عن جميل روفائيل، «الحياة»، ١٥ آذار ١٩٩٨).

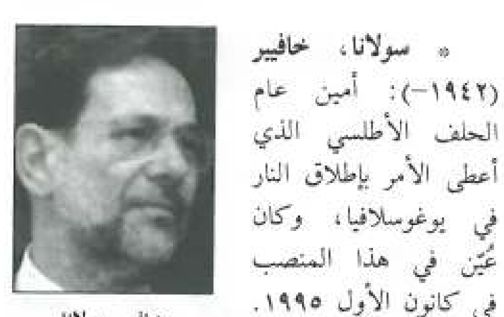
شخصيات دولية حكمت في كوسوفو بعد الحرب الأطلسية

* **راينهارت، كلاوس** (١٩٤١–): قائد قوات حفظ السلام الدولية في كوسوفو ابتداءً من ٨ تشرين الأول ١٩٩٩.

ألماني الجنسية. ولد في برلين، ونشأ في بافاريا، وحصل على الدكتوراه في التاريخ (١٩٧٢) من جامعة فرايبورغ. انخرط في السلك العسكري، وترقى فيه حتى وصل إلى رتبة جنرال وتولى قيادة القوات البرية لحلف شمال الأطلسي، ومنها وقع عليه الاختيار ليكون ثاني قائد لقوات حفظ السلام الدولية في كوسوفو خلفًا للجنرال الانكليزي مايكل جاكسون الذي عيّن لهذه المهمة فور دخول هذه القوات إلى كوسوفو في حزيران ١٩٩٩. وكان مايكل جاكسون قبلًا القائد الميداني لقوات الحلف في البلقان، ومقره مقدونيا، أثناء الغارات الجوية على يوغوسلافيا.

وبدت ثقافة راينهارت التاريخية جليّة باهتماماته التراثية في كوسوفو، فأفاد مرات عدة انه مهتم بحماية المآثر الحضارية الرائعة الشاخصة في المباني، وقال: «سأضرب بكل شدة على اليد الآثمة التي تحاول تدمير المخلفات التاريخية لأنها ملك الإنسانية».

وساد الاعتقاد، خلال فترة مهمته في كوسوفو، إنه، إضافة إلى قناعاته الخاصة، أراد أن يعيد الثقة ببلاده (ألمانيا) التي شابها الكثير من الاستياء في المنطقة البلقانية، نتيجة حوادث الحربين العالميتين. ولذا فهو طالما كرّر انه «يتعين على سكان كوسوفو، من كل الأعراق، أن يدركوا أهمية ان جنرالًا ألمانيًا جاء للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية إلى البلقان، صديقًا، متجردًا من أي نوايا احتلالية، هدفه الوحيد هو تقديم ما في إمكانه من مساعدة في مجالات سلمية وإنسانية وإعمارية» (عن جميل روفائيل، «الحياة»، ٢٦ آذار ٢٠٠٠).



خافيير سولانا

* **سولانا، خافيير** (١٩٤٢–): أمين عام الحلف الأطلسي الذي أعطى الأمر بإطلاق النار في يوغوسلافيا، وكان عُيّن في هذا المنصب في كانون الأول ١٩٩٥.

إسباني الجنسية. ولد في أسرة من البورجوازية الكبيرة. طُرد من الجامعة بسبب معارضته نظام فرنكو. درس في بريطانيا، ثم الولايات المتحدة حيث حصل على الدكتوراه في الفيزياء. وفي ١٩٦٤، انضمّ إلى منظمة الشبيبة الاشتراكية، وبقي منذ ذلك الحين وفيًا للحزب الاشتراكي.

شغل مناصب وزارية عدة في إسبانيا (الثقافة ١٩٨٢، التربية والعلوم ١٩٨٨، الخارجية ١٩٩٢) قبل أن يأتي إلى بروكسيل لتولّي منصب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي. ومنذ توليه هذا المنصب، واجه سولانا تحديات عدة. فقد أشرف على أول مهمة للسلام يقوم بها التحالف العسكري، وكان ذلك في البوسنة. وقاد أول توسيع للحلف باتجاه أوروبا الشرقية عبر قبول انضمام بولندا وجمهورية التشيك وهنغاريا في صفوفه. كان فاوض بنشاط للحصول، في أيار ١٩٩٧، على اتفاق حول العلاقات الجديدة مع روسيا. ومن بين ما عمل له تهدئة التوتر بين اليونان وتركيا الشقيقتين العدوين في الحلف الأطلسي.

* **كوشنير، برنار** (١٩٤٠–): رئيس «الإدارة المدنية» الدولية في كوسوفو.

فرنسي الجنسية. ولج العمل السياسي من خلال نشاطاته الإنسانية التي منها تأسيس منظمة طوعية فرنسية عام ١٩٧١ باسم «أطباء بلا حدود» التي ابتعد عنها عام ١٩٨٠ ليؤسس منظمة «أطباء العالم» التي قادها لمدة ثماني سنوات. وبرز

برنار كوشنير، مسؤول الإدارة المدنية الدولية في كوسوفو، من قراراته الأخيرة أنه منع، في ١٥ حزيران ٢٠٠٠، الرئيس الألباني السابق صالح بريشا من زيارة كوسوفو، فتظاهر الألبان في عدد من مدن كوسوفو منددين بالقرار.



كلاوس راينهارت

بنشاطه الإنساني في إطار المشاكل التي عصفت في أميركا الوسطى وشمال العراق ولبنان وتشاد وأريتريا وفيتنام وكمبوديا والبوسنة وأفغانستان والصومال ويوغوسلافيا. وتميز بدينامية في العمل جعلت الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي يطلق عليه لقب «صاروخ من دون سيطرة».

وكوشنير طبيب يهودي. دخل المسرح الحكومي لأول مرة عام ١٩٨٨ في حكومة ميشال روكار الاشتراكية عن الحزب الراديكالي اليساري بصفة وزير دولة للشؤون الاجتماعية، ومن ثم وزير دولة للأعمال الإنسانية، وخرج من الحكومة ليعود إليها في ١٩٩٧ في حكومة جوسبان الحالية وزيرًا للصحة. استطاع أن يحظى بدعم الرئيس الديغولي جاك شيراك ورئيس الحكومة الاشتراكي ليونيل جوسبان اللذين عرضا إسمه على الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أثناء زيارته فرنسا لتبوّء منصب رئيس الإدارة المدنية الدولية في كوسوفو. ففاز بهذا المنصب على منافسين أقوياء، منهم الرئيس الفنلندي مارتي أهتيساري الذي أظهر كفاءة عالية في إخماد لهيب حرب البلقان (راجع فنلندا، ج١٤)، وزعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي البريطاني بادي أشداوان.

كولومبيا

(للخريطة، راجع «كوبا» في هذا الجزء)

بطاقة تعريف

الإسم: «كولومبيا»، تكريمًا لذكرى كريستوف كولومبوس. وقد أعطت لنفسها هذا الإسم في العام ١٨١٩، وكانت تُسمّى قبلًا غرناطة (غريناداً) الجديدة.

الموقع: في أميركا الجنوبية. تحيط بها فنزويلا وطول حدودها معها ٢٢١٩ كلم، البرازيل (١٦٤٥ كلم)، والبيرو (١٦٢٦ كلم)، والإكوادور (٥٨٦ كلم)، وباناما (٢٦٦ كلم)، والبحر الكاريبي (طول الشاطئ ١٦٠٠ كلم)، والمحيط الباسيفيكي (طول الشاطئ ١٣٠٠ كلم).

المساحة: ١ ١٤١ ٦٤٨ كلم^2. والجزر التابعة لها، في البحر الكاريبي: جزر سان أندريس، بروفيدنسيا (٢٦ كلم^2، على بعد ٨٥٠ كلم من الشاطئ، شهيرة بالسياحة)، وجزيرة سان برناردو، وجزيرتا روزاريو وفويرتي. وفي المحيط الباسيفيكي: جزيرة غورغونا، وغورغونيلا، وماليلو (كلم^2 واحد).

العاصمة: بوغوتا. أهم المدن: كالي، ميديين، برَنكيلّا، قرطجنة (راجع باب مدن ومعالم).

اللغة: الاسبانية (رسمية). وهناك لغات هندية أصلية: بايز، وايو، ولغات أخرى تنتمي إلى ثلاثة فروع لغوية تعود إلى هنود الشيبشا، والكاريبي، والأراكوا.

السكان: يبلغ تعدادهم حاليًا (العام ٢٠٠٠) نحو ٣٨ مليون نسمة. وتشير التقديرات إلى أنهم سيبلغون نحو ٥٣ مليونًا في العام ٢٠٢٥، نحو ٩٦٪ منهم كاثوليك.

التركيب السكاني في كولومبيا غالبة عليه نسبة الخلاسيين (٦٧٪) ونسبة مرتفعة من الهنود (٧٪) والسود (٥٪)، في حين أن الذين من أصول أوروبية لا تتعدى نسبتهم الـ٢٠٪. ويتصل هذا الوضع السكاني بالتطور الذي عرفته البلاد طيلة العقود الأولى من دخول الاسبان. إذ كانت قبائل شيبشا الهندية القاطنة الهضاب الشرقية أكثر هنود أودية الأندز حضارة، وعرفت زراعة القطن والبطاطا، وصنعت الأواني الذهبية المزخرفة. وكانت القبائل الهندية الأخرى تعيش على الصيد متنقلة على ضفاف نهر كوكا الذي يفصل بين السلسلتين، الوسطى والغربية من جبال الأندز، وتركت آثارًا من الخزف والحديد. وعندما وصل الاسبان إلى هناك، أجبروا الهنود على العمل في المناجم والحقول الزراعية. وعندما ندرت اليد العاملة الهندية، استقدم الاسبان سودًا من افريقيا. وعلى مرّ القرون، امتزج الدم الاسباني والهندي والأسود وأعطى الخلاسيين الذين يكونون اليوم الغالبية العظمى من الكولومبيين.

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في العام ١٨٨٦، ومعدّل في ٦ تموز ١٩٩١. رئيس الجمهورية ينتخب بالاقتراع العام والشامل لولاية أربع سنوات، ولا يحق له إعادة ترشيحه مرّة جديدة. مجلس الشيوخ من ١٠٢ عضوًا، وينتخبون لمدة أربع سنوات، وفي الانتخابات الأخيرة (٨ آذار ١٩٩٨) فاز الحزب الليبرالي بـ٥٦ مقعدًا في مجلس الشيوخ، وحزب المحافظين بـ٢٠، والمستقلون بـ٢٤، والسكان الأصليون بـ٢. مجلس النواب من ١٦١ عضوًا ينتخبون أيضًا لأربع سنوات، وفي الانتخابات

نفسها (٨ آذار ١٩٩٨)، فاز الحزب الليبرالي بـ٨٨ مقعدًا نيابيًا، وحزب المحافظين بـ٤٠، والمستقلون بـ٣٣، وتيار التجديد الاشتراكي بمقعدين، والأقليات الإثنية بمقعدين.

إداريًا، تقسم البلاد إلى ٣١ مقاطعة، ومحافظة واحدة تشكلها العاصمة.

أهم الأحزاب والحركات:

- حزب الوفاق الوطني الشعبي، تأسس في ١٩٧١، ويتزعمه أوجينا روفاس دو مورينو دياز.
- الحزب الديمقراطي المسيحي، تأسس في ١٩٦٤، ويتزعمه خوان ألبرتو بولو.
- حزب المحافظين، تأسس في ١٨٤٩، ويتزعمه ميزايل باسترانا.
- الحزب الليبرالي، تأسس في ١٨١٥، يتزعمه ألبرتو سانتوفيتيو بوتيرو.

وهذان الحزبان الأخيران لا يزالان يتناوبان على الحكم منذ نحو ١٧٠ سنة بدءًا بحكم الحزب الليبرالي فور نيل الاستقلال.

- حزب الأوكسجين الليبرالي، أسسه إنغريد بيتنكور (مولود ١٩٣٧) في العام ١٩٩٨.
- الاتحاد الديمقراطي اليساري، تأسس في ١٩٨٢، ويضم الحزب الشيوعي وحزب العمال الاشتراكي.
- الحركة التروتسكية للدفاع العمالي، تأسس في ١٩٧٧.
- حركة ١٩ نيسان (حركة ١٩)، كانت في الأساس إصلاحية قومية، ثم جذّرت موقفها، تأسست لدى انشقاق حصل في العام ١٩٧٤ في صفوف الوفاق الوطني الشعبي، وأصبحت منذ ١٩٨٩ حزب الجنرال روفاس بينيلا.
- القوات المسلّحة الثورية الكولومبية، شيوعية، تأسست حوالي العام ١٩٥٠، وشكلت في العام ١٩٨٥ حزب الاتحاد الوطني.
- جيش التحرير الوطني، تأسس في ١٩٦٥، وتزعمه بين ١٩٨٢ و١٩٨٩ رجل الدين الكاثوليكي الأب مانويل بيريز مارتينيز، وهو إسباني، ولد في العام ١٩٤٣، وعُرف باسم «بوليلاركو»، توفي نتيجة مرض في ١٩٩٨. أصبح عدد أعضاء هذا الحزب نحو ٥ آلاف، وحمل، ابتداءً من ١٩٩٨، اسم «حزب الأمل والسلام والحرية»، ويتزعمه فرنسيسكو كاربالو.
- الاتحاد الكاميلي، تيار التجديد الاشتراكي.
- جبهة كنتين - لامي، حزب السكان الأصليين المطالبين بمحمياتهم القديمة.
- القوة الديمقراطية الجديدة، يتزعمها أندريس باسترانا.

العنف (حرب أهلية): لا تزال البلاد تعيش حربًا أهلية بدأت منذ العام ١٩٤٩ (مضى عليها حتى اليوم نحو نصف قرن) فقضى اغتيالًا على عشرات الشخصيات السياسية والدبلوماسية (بينهم أجانب) والعسكرية، ووُزّعت المتفجرات في المدن والأرياف، وخُطف الآلاف من الأشخاص (معدل ٣٦٠٠ شخص مخطوف في السنة)...

وهناك نحو ١٥ ألف شخص لا يزالون قادرين على شن حرب عصابات، وينتمون إلى «جيش التحرير الوطني» و«القوات المسلّحة الثورية الكولومبية».

في آخر إحصاء (وُضع في العام ١٩٩٩) عن عدد القتلى، أفاد التالي:

٢٨٠ ألف قتيل في سنوات الحرب الأهلية الأولى ١٩٤٩-١٩٥٨.

٨٦ ألفًا و٨٥٦ في السنوات ١٩٨٦-١٩٩٠.

٣٠ ألفًا في العام ١٩٩٥، منهم ١٥٠٠ قتيل نتيجة المواجهات بين رجال العصابات والجيش. وصل عدد القتلة (الذين ارتكبوا جريمة قتل) في كولومبيا إلى أن أصبح ٨٩٫٥ قاتلًا من كل ١٠٠ ألف كولومبي (أعلى نسبة عالمية).

وفي العام ١٩٩٦، أُحصي ٥٢٥٧ قتيلًا في مدينة ميديين، و٣٢ ٩٦٧ في بوغوتا، و٢١٩٧ في كالي.

الاقتصاد: تتوزع اليد العاملة على: ٣٠٪ في الزراعة (التي تساهم بـ١٦٪ من الناتج المحلي الصافي)، ١٤٪ في الصناعة (٢٧٪)، ٥١٪ في الخدمات (٤٩٪)، و٥٪ في المناجم (٨٪).

أهم المزروعات: قصب السكر، الرز، المنيهوت (جنس جنيات يستخرج من جذورها دقيق نشوي)، البن، الذرة، الصويا، القطن، الشعير، القمح، الموز، الكاكاو، التبغ.

أهم المناجم: الأورانيوم، الحديد، الزنك، الزئبق، النيكل، والفضة. وكولومبيا شهيرة بأحجار الزمرّد التي شكّل إنتاجها في كولومبيا (العام ١٩٩٧) ٦٠٪ من الإنتاج العالمي.

وأهم الصناعات: الأقمشة، الإسمنت، السكر، السيارات، تكرير النفط: احتياطي نفط كولومبيا يقدّر بنحو ٤٧٧ مليون طن، ويبلغ إنتاجها ٢٢٠ ألف برميل يوميًا، وفيها ٢٨٣ مليار متر مكعب من احتياطي الغاز.

تحتل كولومبيا المرتبة العالمية الأولى في إنتاج الزمرّد، والثانية في البن، والسابعة في الموز، والعاشرة في قصب السكر.

٨٠٪ من المخدرات المستهلكة في الولايات المتحدة تصلها من كولومبيا حيث يُزرع الكوكايين في نحو ٨٠ ألف هكتار، إضافة إلى أن كولومبيا البلد الأول في تمويل الكوكايين القادم من البيرو وفنزويلا والاكوادور. وتُزرع الماريجوان في ٧٠ ألف هكتار، وكولومبيا الأولى في إنتاجها. ومداخيل البلاد من المخدرات تصل إلى نحو ٦ مليارات دولار أي ما يعادل ٥-١٠٪ من الدخل المحلي الصافي؛ ويعمل بها، زراعة وصناعة وتجارة بين ٦٠٠ ألف ومليون و٧٠٠ ألف شخص. وأهم كارتيلات المخدرات الكولومبية هي: كارتل مدينة كالي، وكارتل بريرا، وكارتل ميديين. ولا تزال حملات مكافحة المخدرات وملاحقة كارتيلاتها عاجزة عن اجتثاث المشكلة.

في ١٩٩٨، وحتى أيلول كانت قيمة العملة (البيزو) قد انخفضت ٩٪، واستمرت في الانخفاض حتى وصلت إلى ٩٪ إضافية آخر حزيران ١٩٩٩ في محاولة لعدم استنفاد العملات الصعبة. ولم يستفد هذا الوضع المتدهور من ازدياد الطلب العالمي على البن بسبب الجفاف الذي قضى على نصف محاصيل العام ١٩٩٩. وفي حين كانت الخطة الاقتصادية تأمل بزيادة ٤٫٥٪ من النمو الاقتصادي، فإنها لم تصل إلى ٠٫٦٪ في ١٩٩٨. وفي النصف الأول من ١٩٩٩، انخفض الإنتاج الصناعي ٢٠٪، ما أدّى إلى تراجع معدل -٦٪، فكانت النتيجة الأسوأ التي عرفتها البلاد، منذ العام ١٩٣٢، وهي المعروفة بأنها أكثر بلدان أميركا اللاتينية استقرارًا اقتصاديًا. والبطالة لا تنفك متزايدة: ١٥٪ في ١٩٩٨، و١٩٪ في آخر نيسان ١٩٩٩.

نبذة تاريخية

الاستعمار فالاستقلال: وصل الإسبان، في ١٥٠٠-١٥٠٢، إلى غرناطة الجديدة (المناطق التي تتضمن اليوم كولومبيا، الاكوادور، باناما، وفنزويلا)، وأقاموا مراكزهم التجارية الأولى على طول شواطئ كولومبيا. وبدأت تصلهم منذ ١٥٣٠ أخبار وجود مناجم الذهب في المناطق الداخلية من البلاد (في ١٥٣٢، أسسوا مدينة قرطاجنة). فقصد المغامرون الاسبان هذه المناطق، وتبعهم أعداد وفيرة من المستوطنين الذين قمعوا حركات الهنود من قبائل شيبشا. لكنهم عانوا هم أيضًا من النزاعات فيما بينهم.

حكمت غرناطة الجديدة هيئة عليا من كبار الموظفين الاسبان الذين كانت تعينهم مدريد حتى أواسط القرن الثامن عشر. ومع مرور الزمن تشكلت نخبة من الكريول Créole (أوروبيون مولودون في أميركا، لكن من أصل أوروبي صرف) أخذت تتضايق من حكم المتروبول الاسباني، وتعلن عن رغبتها في الاستقلال.

وفي ١٧٨١، زحف ثائر، يدعى خوسيه أنطونيو غالان، على رأس قوة من ٢٠ ألف رجل

قاصدًا بوغوتا (كانت قد تأسست منذ العام ١٥٣٨ باسم سانتا في). وقد عُرفت هذه الانتفاضة باسم «انتفاضة المزارعين». وذعرت السلطات الاسبانية، ووعدت بتخفيض الضرائب ومنح الحكم الذاتي. لكنها ما لبثت أن تناست وعودها، وأعدمت غالان وعددًا من زعماء الانتفاضة.

وتحت تأثير أفكار الثورتين، الأميركية والفرنسية، التي تغلغلت في جميع أنحاء غرناطة الجديدة، قام أنطونيو نارينو، أحد أبطال الاستقلال، بترجمة إعلان حقوق الإنسان والمواطن، ونشرها بين مواطنيه على نطاق واسع. واستقبل المثقفون في أميركا اللاتينية بحماس كبير أعمال العالم الألماني ألكسندر فون هومبولدت الذي جال في كل أنحاء أميركا اللاتينية تقريبًا، كما ناضل العالم الطبيعي خوسيه سلتينو موتيس من أجل نشر تعليم الطب والرياضيات والعلوم الطبيعية. من هنا أن طلاب المدارس الجديدة الذين أتيح لهم سماع محاضرات هومبولدت، ودرسوا أفكار موتيس، أصبحوا قادة حرب الاستقلال التي انفجرت عام ١٨١٠.

وكان سيمون بوليفار ألمع أبطال الاستقلال في بلدان غرناطة الجديدة، وقد لُقّب بـ«المحرّر». وكان لانتصاره في معركة بوياكا في كولومبيا (٧ آب ١٨١٩) أن أمّن الحكم الذاتي (في بادئ الأمر) لكولومبيا، وأطلق رصاصة قاتلة على الامبراطورية الاسبانية في أميركا الجنوبية.

وعمل رفيق بوليفار في السلاح، فرنسيسكو دو باولا سنتندر، على تنظيم الجمهورية الكولومبية وإقامة حكم مستقر، وتخطيط الاقتصاد وإصلاح التعليم. ففي خطاب تسلّمه مهمامه الرئاسية، عام ١٨٣٢ (كانت فنزويلا والإكوادور قد انفصلتا وأصبحتا مستقلتين في العام ١٨٣٠)، أعلن: «السلاح أعطاكم الاستقلال، وستعطيكم القوانين الحرية».

حكم الحزب الليبرالي ١٨٣٢–١٨٨٠: حكم الحزب الليبرالي غرناطة الجديدة (وكانت تضم كولومبيا وباناما، دون فنزويلا والإكوادور اللتين كانتا قد انفصلتا واستقلتا) من ١٨٣٢ إلى ١٨٨٠. وقد طبّق سياسة فدرالية (لا مركزية)، ومناهضة للإكليروس بتأثير التطورات الأوروبية في تلك الفترة. وقد توّج الليبراليون إنجازاتهم بإصدار دستور ١٨٦٣ الذي صان الحريات المدنية والحقوق الإقليمية، وألغى عقوبة الإعدام.

لكن، في عام ١٨٨٠، وصل المحافظون إلى السلطة بانتخاب مرشحهم، رافايل نونيز الذي فاز بدعم الكنيسة له. فألغى، عام ١٨٨٦، دستور ١٨٦٣ الليبرالي، وأحلّ مكانه دستورًا مركزيًا (لا يزال يُعمل به، وطرأت عليه تعديلات في ٦ تموز ١٩٩١). وبموجب هذا الدستور أصبح إسم البلاد «كولومبيا» تيمنًا باسم كريستوف كولومبوس.

حرب أهلية وانفصال باناما وحكم المحافظين: في الأعوام ١٨٩٩–١٩٠٢، أشعل الليبراليون والمحافظون حربًا أهلية (نحو ١٠٠ ألف قتيل) فيما بينهم أودت بالبلاد إلى شفير الهاوية. وبين هذين العامين، رفضت الحكومة الكولومبية، وكان رئيس الجمهورية رافايل ريّس، الموافقة على اتفاق يعطي الولايات المتحدة الأميركية حق استئجار أراض لأعمال حفر قناة باناما. وفي ١٩٠٣، انتفضت باناما، بدعم من الولايات المتحدة، وأعلنت انفصالها عن كولومبيا. وبقيت العلاقات بين الولايات المتحدة وكولومبيا متوترة حتى ١٩٢١، حتى تعهدت الولايات المتحدة بتقديم ٢٤ مليون دولار كتعويضات إلى كولومبيا.

وبقي الحكم بيد المحافظين طيلة العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين.

عودة الليبراليين إلى الحكم (١٩٣٠–١٩٤٦): استعاد الليبراليون السلطة في العام ١٩٣٠، بالاعتماد على جناح منشق عن المحافظين، وتسلّم رئاسة الجمهورية ألفونسو لوبيز بوماريجو الذي أنجز اتفاقات ترسيم الحدود بين كولومبيا والبيرو (١٩٣٤–١٩٣٥). وخلفه ليبرالي آخر هو إدواردو سانتوس من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٢، ثم بوماريجو من جديد، والذي أعلن، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٣، الحرب على ألمانيا بعد حادثة إغراق السفينة «روبي».

اغتيال غيتان وحرب أهلية وحكم عسكري: في انتخابات ١٩٤٦، فاز المرشّح المحافظ ماريانو أوسبينا بيريز مستفيدًا من انقسام الليبراليين بين مؤيد للزعيم جورج إليسر غيتان الذي كان أقوى زعماء كولومبيا وأكثرهم شعبية بحيث كان زعيم المحافظين لورينو غوميز يخشاه ويرى أفولًا حتميًا له في حال بقاء غيتان على صعوده. وكان غيتان يمثّل الجناح اليساري داخل حزب الليبراليين.

وفي ١٩٤٨، اغتيل غيتان، وقبيل اغتياله بقليل قاد مظاهرة شعبية تجاوز عدد المشاركين فيها ١٠٠ ألف كولومبي في اليوم نفسه الذي افتتح فيه مؤتمر الدول الأميركية في بوغوتا. وأدّى اغتياله إلى اندلاع انتفاضة شعبية واسعة واجهها المحافظون بكل عنف، وامتد القمع ليشمل طائفة البروتستانت بتهمة تعاطف أبنائها مع الليبراليين، وكذلك كل أصحاب الأفكار التحررية. وكانت نتيجة هذه الحرب التي دامت سنتين كاملتين (بين الليبراليين والمحافظين) حوالي ٢٠٠ ألف قتيل. ولم يكشف النقاب عن عدد الضحايا إلا في ١٩٥٣ على أثر الانقلاب العسكري الذي أتى بالجنرال غوستافو روخاس بينيلا الذي أيّده فورًا المحافظون والليبراليون. وحكم روخاس من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٨، واستطاع خلال تلك الفترة من إعادة الأمن.

اتفاق الحزبين على التناوب في الحكم (الجبهة الوطنية ١٩٥٨–١٩٧٤): سقط الجنرال روخاس نتيجة تحالف الليبراليين والمحافظين والكنيسة وقسم كبير من قادة الجيش ضده بسبب إنشائه حزبًا «قوميًا مسيحيًا» جديدًا قفز من فوق الحركات السياسية والدينية الموجودة. فترك الجنرال الحكم، وحلّت محله لجنة عسكرية بقيادة غبريال باريس (أيار ١٩٥٧) سارعت إلى تشكيل حكومة «اتحاد وطني» ضمّت شخصيات مدنية وخمسة أعضاء من حزب المحافظين وخمسة من حزب الليبراليين. ومنذ ذلك الوقت اتفق الحزبان الكبيران على التناوب على رئاسة الجمهورية بدون تنافس انتخابي بدءًا بـألبرتو ليراس كامارغو (ليبرالي)، ثم غييرمو ليون فالنسيو (محافظ)، ثم كارلوس ليروس ريستريبو (ليبرالي) الذي أدخل إصلاحات كبيرة بحيث قيل «إن ما فعله ذلك الرئيس في ثلاثين يومًا يعادل ما فعله أسلافه في ثلاثين سنة»، ثم باسترانا بوريرو.

وفي ١٩٧٤، قرّر الحزبان العودة إلى المنافسة السياسية والانتخابية بشكل منفرد، وبذلك انتهى عهد الجبهة الوطنية.

ورغم ما أنجزته هذه الجبهة، خاصة في عهد ريستريبو، فإن المشاكل الأساسية للمواطنين لم تُحلّ بحيث لما حانت انتخابات ١٩٧٠ عبّر الشعب عن سخطه على احتكار الحكم من الحزبين الكبيرين. وقبل ذلك كانت حدثت انشقاقات ونزاعات وأعمال عنف. ففي ١٩٦٦، اغتيل كاهن ليبرالي من بوغوتا يدعى كميلو توريز (مولود ١٩٢٩). وكان هذا الكاهن من الشهرة والتأثير أن أصبح اسمه رمزًا للنضال التحرري في أميركا اللاتينية.

عهد الرئيس طربيه (حرب عصابات): في انتخابات ١٩٧٤ الرئاسية، فاز مرشح الليبراليين ألفونسو لوبيز ميكلسون الذي عمل على تضييق شقة الخلاف المستجد بين الحزبين باختيار وزراء محافظين في حكومته. لكنه لم يستطع تحقيق ما وعد به من إصلاح اجتماعي جذري، لذلك عادت الاضطرابات العمالية والطلابية خاصة في ١٩٧٥ و١٩٧٦، فجابهها الحكم بالتدخل العسكري في الجامعات والمعامل، وبسياسة القمع وإعلان حالة الطوارئ. وتميزت تلك الفترة بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع كوبا.

وفي انتخابات ١٩٧٨، فاز الليبراليون من جديد، كما فاز مرشحهم للرئاسة خوليو سيزار طربيه، اللبناني الأصل، الذي تميز حكمه على الصعيد الاقتصادي باتباع سياسة أكثر انفتاحًا وتحررًا من سلفه؛ لكنه استمر، على الصعيد السياسي، على النهج نفسه المتمثل في مواصلة المواجهة مع الحركات الشعبية المسلحة في الأرياف والمدن والمتأثرة بالتجربة الكاستروية في كوبا.

فحرب العصابات كانت لا تزال آخذة في الاتساع (بدأت منذ ١٩٦٥)، وشقّت طريقها من الريف إلى المدن حيث نجحت زمرة من رجالها في السطو على خمسة آلاف قطعة سلاح (١٩٧٩)، فكانت هذه أبرز عملياتها في سنواتها الأولى. وأنشط فصائل حرب العصابات «قوات كولومبيا المسلّحة الثورية» المرتبطة بالحزب الشيوعي، والتي تفرعت منها حركة سرية مسلّحة تطلق على نفسها إسم «حركة ١٩» (أي ١٩ نيسان ١٩٧٤، تاريخ إعلانها عن ولادتها بهدف النضال ضد الانتخابات المزورة لإرادة الكولومبيين). وقامت «حركة ١٩»، في ٢٧ آذار ١٩٨٠، بهجوم على سفارة الدومينيكان حيث احتجزت نحو أربعين شخصًا، بينهم ١٤ سفيرًا (منهم سفير الكرسي الرسولي – الفاتيكان – وسفير الولايات المتحدة)، ولم تفرج عنهم إلا بعد أن قبلت الحكومة التفاوض معهم (ظلوا يحتجزون الرهائن مدة نحو شهرين، ونقلتهم طائرة إلى كوبا عند نهاية المحادثات مع الحكومة). وفي تشرين الأول ١٩٨١، أعلن الاتحاد النقابي لعمال كولومبيا إضرابًا عامًا احتجاجًا على رفع الأسعار والفلتان الأمني في البلاد، فاعتقلت السلطات نحو ٨٠٠ من المضربين، واعتبر الرئيس طربيه الإضراب عملًا تخريبيًا.

لم تؤدِ حملة طربيه على الفساد وتجار المخدرات إلى نتائج ملموسة. وقد حاول التوصل إلى تسوية مع الحركات الثورية المسلّحة، فأنشأ في تشرين الأول ١٩٨١ «لجنة سلام» للتفاوض مع هذه الحركات برئاسة الرئيس الأسبق كارلوس ليروس ريستريبو، ولكن بدون نتيجة. وفي مطلع ١٩٨٢، شنّت القوات الكولومبية حملة عسكرية ضد الثوار بالتعاون مع تنظيم عسكري جديد مرتبط بتجار المخدرات عُرف باسم «كتائب الموت»، فألحقت خسائر فادحة بهم. وقد تطور نشاط هذا التنظيم المتطرف لاحقًا فأصبح يتضمن أيضًا القيام بأعمال اغتيالات طالت بصورة خاصة النقابيين والعديد من رموز حركة الدفاع عن حقوق الإنسان في كولومبيا.

عهد الرئيس بيتانكور (١٩٨٢–١٩٨٦): في الانتخابات النيابية التي جرت في آذار ١٩٨٢ احتفظ الليبراليون بالأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ. ولكنهم، بعد شهرين، خسروا الانتخابات الرئاسية التي فاز بها مرشح المحافظين الدكتور بيليزاريو بيتانكور كوارتاس بنيله ثلاثة ملايين و٢٠٠ ألف صوت مقابل مليونين و٨٠٠ ألف نالها مرشح الليبراليين ألفونسو لوبيز. وكانت الحكومة السابقة قد أنهت عهدها (حزيران ١٩٨٢) بإلغاء حالة الطوارئ في البلاد، وكانت قبل ذلك (نيسان ١٩٨٢) أغلبية أعضاء «لجنة السلام» قد استقالت بسبب رفض الحكومة، عندها، إعلان العفو العام عن الثوار.

والجدير ذكره أن فوز بيتانكور جاء نتيجة استفادته من أصوات الجناح اليساري في الحزب الليبرالي الذي رفض التصويت لمرشح الحزب الرسمي، لوبيز، الذي ارتبط اسمه بالفساد. وعلى أثر هذه الانتخابات قرّرت «حركة ١٩» المسلّحة قبول وقف إطلاق النار وأعلنت عن استعدادها للتحول إلى حزب سياسي شرعي.

إنجازات بيتانكور والمصاعب: بعد أن تسلّم بيتانكور منصبه في آب ١٩٨٢، وجّه خطابًا إلى الأمة أعلن فيه العفو العام وإحياء «لجنة السلام» والتحقيق في ممارسات تنظيم «كتائب الموت» اليميني المسلّح المتطرف.

وعلى أثر ذلك، أمر بيتانكور بإطلاق سراح المئات من المعتقلين السياسيين، وتبنّى برنامجًا إصلاحيًا أكثر أصالة من برنامج الليبراليين يتضمن المزيد من المخصصات للتعليم والصحة والإسكان والقضاء على الفساد والجريمة. ولكن المصالحة الوطنية لم تتم كما كان بيتانكور يشتهي، إذ لم يقبل بعرض الحكومة بإلقاء السلاح سوى ٩٢٠ شخصًا، كما أن التنظيم الإرهابي «كتائب الموت» استمر في عملياته. ورغم ذلك اجتمع بيتانكور بزعماء «حركة ١٩» في مدريد (عاصمة اسبانيا، تشرين الأول ١٩٨٣)، كما أن «القوات المسلّحة الثورية الكولومبية» أعلنت في الشهر التالي نيّتها إيقاف القتال والتحول إلى حزب سياسي شرعي مطلع ١٩٨٤.

وكان بيتانكور يواجه، في محاولة لإعادة السلم الوطني، معارضة متزايدة من الجيش الذي لم يتردد في الإعراب عن تذمره من محاولات الحكومة إحالة الضباط المتهمين بالمشاركة في نشاط «كتائب الموت» على المحاكمة. وقد تطور الخلاف مع الجيش في ١٩٨٤، إذ كان واضحًا أن قسمًا كبيرًا من الضباط غير راضين عن المفاوضات بين الرئيس بيتانكور والحركات الثورية المسلّحة، وكانوا يسعون بكل الوسائل لإجهاضها. وعندما وقعت «حركة ١٩» على اتفاقية لوقف إطلاق النار مع السلطة في ٢٤ آب ١٩٨٤، سعى بعض الأوساط العسكرية إلى منع تحويل هذه الاتفاقية المؤقتة إلى حل نهائي، خاصة وأن هذا التوقيع جاء بعد إقدام «القوات الكولومبية الثورية المسلّحة» و«جيش التحرير الشعبي» و«جماعة الدفاع الذاتي العمالي» على الموافقة على الهدنة. وبالفعل، انهارت الهدنة، وشهد العام ١٩٨٥ تصاعدًا في العمليات العسكرية كان أبرزها حادثة استيلاء «حركة ١٩» على قصر العدل في بوغوتا (٧ تشرين الثاني ١٩٨٥) واحتجازها لمئات الرهائن. وقد انتهت هذه العملية بحمام دم إذ قتل فيها، بسبب اقتحام الجيش للقصر، أكثر من ١٠٠ شخص من بينهم ١١ قاضيًا. ولم تمرّ أيام على هذه المأساة حتى شهدت كولومبيا مأساة رهيبة سببتها ثورة البركان «نيغادو دل رويز» في منطقة أرميرو ذهب ضحيتها أكثر من ٢٥ ألف قتيل.

وعلى صعيد آخر، حاولت حكومة بيتانكور التشدد في مكافحة تجارة المخدرات وحققت في ذلك بعض النجاحات، ما دفع بالمافيا الكولومبية إلى اغتيال وزير العدل. واستمرت تجارة المخدرات على أعلى المستويات وبحماية بعض كبار المتنفذين في الدولة. وخير دليل على ذلك هو اكتشاف شبكة لتهريب الكوكايين تعمل من القصر الجمهوري بدون علم الرئيس (٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٤).

وعلى صعيد السياسة الخارجية، نجح بيتانكور في تنشيط المساعي السلمية لحل النزاع الحدودي مع فنزويلا، كما أن نيكاراغوا كفّت عن مطالبتها بملكية جزر بروفيدانسيا وسان أندري الكولومبية (١٩٨٠). لكن العلاقات الكولومبية الأرجنتينية توترت على أثر حرب المالوين (جزر فوكلاند). ولكن مع وصول بيتانكور إلى الحكم عدلت كولومبيا من سياستها وأعلنت عن انضمامها إلى حركة عدم الانحياز (نهاية ١٩٨٢). وكان الرئيس الأميركي ريغان قد زار كولومبيا في كانون الأول ١٩٨٢ في محاولة لتهدئة المخاوف الكولومبية من السياسة الأميركية في أميركا الوسطى. ومن أبرز الخطوات التي اتخذها بيتانكور في المجال الخارجي تقربه من كوبا ونيكاراغوا ومحاولته الدؤوب لإعادة إحياء الحلف الأندي، وكذلك إقامة علاقات متميزة مع أوروبا عامة وفرنسا خاصة.

عهد الرئيس فيرجيليو باركو فارغاس (١٩٨٦–١٩٩٠): انتخب هذا الرئيس، مرشحًا عن الحزب الليبرالي، في ٢٥ أيار ١٩٨٦، بنيله ٥٧٪ من الأصوات، ضد منافسه ألفارو غوميز هورتادو (عن المحافظين) الذي نال ٣٧٪، في حين نال جيم باردو ليل (شيوعي) ٤٪، وريجينا دو ليسكا

٠,٧٪. وعرفت البلاد خلال الشهرين الأولين من ولاية فارغاس (١٩٢١–١٩٩٧) أحداثًا مهمة أبرزها: مقتل ٣٢ جنديًا في كمين، إنجراف أرضي أودى بحياة نحو ٥٠٠ شخص، اغتيال القائد الشيوعي والمرشح الرئاسي جيم دو ليل، وزيارة البابا يوحنا بولس الثاني للبلاد.

في ١٣ آذار ١٩٨٨، جرت انتخابات بلدية، الأولى منذ ٣٠ سنة، أسفرت عن فوز المحافظين. وفي الشهر نفسه، تعرض فلّاحو أورابا لمجزرة اتُهم بها تنظيم غوميز هورتادو (الزعيم المحافظ) الذي كان اختطف قبل ٥٣ يومًا. وفي آب، عثر على السفينة «سان خوسيه» التي كانت غرقت في العام ١٧٠٨، وقدّر ثمنها بنحو ملياري دولار.

استمر الثوار في عملياتهم (حرب عصابات)، وسقط في مدينة سيغوفيا ٤٢ قتيلًا خلال شهر تشرين الثاني ١٩٨٨. وفي ١١ كانون الثاني ١٩٨٩، التزمت «حركة ١٩» بأن لا تعود إلى مهاجمة العسكريين مقابل حصولها على وجودها شرعيًا قبل حلول العام ١٩٩٠. كما استمرت مافيا المخدرات بإلقاء الرعب في قلوب مَن يحاول التصدي لها، وقدّمت وزيرة العدل مونيكا دو غريف استقالتها ٢١ أيلول ١٩٨٩، بعد تلقيها تهديدًا بالقتل، هي وأفراد عائلتها. وقبل استقالتها بثلاثة أيام، اعتقل إسرائيليان (يائير غال كلاين، اريك أسيك) بتهمة تدريبهما ومساعدتهما تجار المخدرات. وفي ١٥ كانون الأول ١٩٨٩، عاد الرئيس باركو عن وعده بإجراء إصلاح على الدستور.

وعرفت البلاد، في العام ١٩٩٠ (قبل انتهاء ولاية باركو)، حدثين مهمين: اجتماع قمة لمحاربة المخدرات في مدينة قرطاجنة الكولومبية ضمّت الرؤساء: جورج بوش (الولايات المتحدة)، وباركو، وباز زامورا (بوليفيا)، وآلان غارسيا (البيرو)؛ والحدث الثاني إجراء انتخابات تشريعية وبلدية.

عهد الرئيس سيزار غافيريس تروخيلو (١٩٩٠–١٩٩٤): انتخب تورخيلو (مولود ١٩٤٧)، مرشحًا عن الحزب الليبرالي، في ٢٧ أيار ١٩٩٠ بنيله ٤٧,٨٪ من الأصوات، ضد منافسه، مرشح المحافظين ألفارو غوميز هورتادو الذي نال ٢٣,٧٪، وأنطونيو نافارو وولف، مرشح «حركة ١٩» ونال ١٢,٤٪، وكانت الحركة رمت سلاحها وأصبحت حزبًا شرعيًا بدءًا من ٩ آذار ١٩٩٠. وفي كانون الأول من العام نفسه، فاز نافارو، زعيم هذه الحركة، بانتخابات الجمعية التأسيسية، لكن ٧٠٪ قاطعوا الانتخابات.

في كانون الثاني ١٩٩١، أعلن حزب العمال الثوري إلقاء السلاح واستسلامه. وبعد أيام، أعلن جيش التحرير الوطني (فصيل ثوري، حرب العصابات) مسؤوليته عن تدمير خط أنابيب كانو – ليمون (٢٢٠ ألف برميل يوميًا). وبعد أقل من شهر واحد، أي في شباط، أعلن هذا التنظيم ومعه تنظيم آخر هو القوات الكولومبية المسلّحة الثورية، عن قبولهما المحادثات مع الحكومة لوقف إطلاق النار. وفي ٣١ أيار (١٩٩١) استسلمت بدورها حركة كنتين – لامي (حزب السكان الأصليين).

في ٤ تموز ١٩٩١، أعلن عن رفع حالة الطوارئ. وفي الشهر نفسه، نشطت حرب العصابات من جديد، وبعد شهرين بدأت مفاوضات بين الحكومة و«رابطة سيمون بوليفار» (جيش التحرير الوطني والقوات الكولومبية المسلّحة الثورية)، كانت تعلق لتستأنف من جديد. وخلالها أعلنت، في ٨ تشرين الثاني ١٩٩٢، حالة الطوارئ من جديد لمدة ٩٠ يومًا، ووجهت ضد الثوار وتجار المخدرات. وفي مطلع كانون الأول (١٩٩٢)، توصل جيش التحرير الوطني إلى نسف خمسة مطارات في البلاد. ومدّد العمل بحالة الطوارئ ٩٠ يومًا إضافيًا (بدءًا من ٥ شباط ١٩٩٣). وفي ٨–١٠ آب ١٩٩٣، زار الزعيم الكوبي فيدل كاسترو كولومبيا، ووصفت زيارته بأنها «خاصة».

ومضى العام ١٩٩٤ شاهدًا على استمرار حرب العصابات من قبل تشكيلات ثورية، تداخلها

أحيانًا مفاوضات تجريها الحكومة مع بعض هذه التشكيلات. كما استمرت كذلك نشاطات المافيات.

عهد الرئيس إرنستو سامبير بيزانو (١٩٩٤–١٩٩٨): انتخب سامبير (مولود ١٩٥٠)، مرشحًا عن الحزب الليبرالي، رئيسًا للجمهورية في ١٩ حزيران ١٩٩٤، ونال ٥٠,٩٪ من الأصوات، في حين نال منافسه أندرس باسترانا (عن حزب المحافظين) ٤٩,١٪. والرئيس سامبير كان قد أصيب بـ ١١ رصاصة في العام ١٩٨٩، أربع رصاصات بقيت في جسمه، ولم يتمكن الأطباء من انتزاعها.

في الأول من تشرين الثاني ١٩٩٤، أصدر سامبير «ميثاقًا اجتماعيًا» يتناول خططًا لتحسين أوضاع المعدمين والفقراء. وفي أواسط الشهر نفسه، باشرت حكومته محادثات سلام مع الثوار. وبعد سلسلة من أعمال العنف، تخللها اعتقال وزير سابق للدفاع بتهمة الفساد (٢٥ آب ١٩٩٥)، أعلن سامبير «حالة الحصار الداخلي» لمدة ثلاثة أشهر، وقد أبطلت المحكمة الدستورية هذا القرار، في ١٨ تشرين الأول ١٩٩٥، لعدم دستوريته. وفي ٢١ أيلول ١٩٩٦، أعلن عن اكتشاف ٣,٧ كلغ من الكوكايين في طائرة الرئيس سامبير. وفي ١٢ كانون الأول ١٩٩٦، صدر قانون يجيز مصادرة أموال تجار المخدرات. وفي نيسان وأيار ١٩٩٧، وقع تمرد وأعمال عنف في السجون، وأعلن في آخر صيف ١٩٩٧، عن اغتيال ١٠٤ من السياسيين أثناء الانتخابات المحلية. وفي ٩ شباط ١٩٩٨، أعلن عن الوصول إلى اتفاق مبدئي في فيانا (ووقع في مدريد، عاصمة اسبانيا) مع جيش التحرير الوطني.

وفي ٣١ أيار ١٩٩٨، حقق سامبير نجاحًا جزئيًا بكونه لم يخرج من السباق الرئاسي في دورته الأولى التي تنافس فيها ١٣ مرشحًا، وبات الخيار في الدورة الثانية محصورًا بينه وبين المرشح المحافظ أندرس باسترانا.

وحصيلة حكم سامبير جاءت لغير مصلحته، إذ يُستنتج منها أنه كرّس الجزء الأكبر من قدراته لإنقاذ سمعته، والتمكن من الاحتفاظ بالرئاسة إلى حين انتهاء مدتها الدستورية. فالاعترافات التي أدلى بها المسؤول عن حملته الانتخابية حول مساهمة تجار المخدرات بمبلغ ٦,٢ مليون دولار في تمويل هذه الحملة، جعلته عرضة لضغوط داخلية وخارجية بهدف حمله على الاستقالة.

لكن سامبير تمكن من مقاومة جميع هذه الضغوط، بما فيها تلك الصادرة عن وزارة الخارجية الأميركية التي رفضت إعطاءه تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة، في حين عمل الرئيس الأميركي بيل كلينتون على تجميد التعاون الاقتصادي مع كولومبيا بعد تصنيفها على لائحة الدول المتاجرة بالمخدرات. كذلك تجاهل تمامًا الاحتجاجات الصادرة عن المعارضة الكولومبية وعن الكنيسة وكذلك عن وزراء في حكومته، تدعوه جميعًا إلى التنحي. ولم يقنع سامبير أحدًا بأنه كان يجهل مصادر تمويل حملته الانتخابية، لكنه حصل من اللجنة النيابية التي شكّلت لبحث هذه القضية وضمّت أقرب المقربين منه، على براءة أتاحت له الاستمرار في الرئاسة. وقد اضطر عقب هذه القضية إلى اعتقال بعض الرموز البارزة لتجارة المخدرات، كما اضطر إلى تشديد الإجراءات القضائية المتخذة بحق المتورطين في هذه التجارة، لكن هذا كله لم يحسّن سمعته الدولية السيئة.

وبصفته قائدًا أعلى للقوات المسلّحة، لم ينجح سامبير في تحقيق أي من الوعود التي قطعها، سواءً على صعيد وقف حرب العصابات التي تمارسها المجموعات اليسارية مثل القوات المسلحة الثورية أو جيش التحرير الوطني، أو على صعيد العمليات العسكرية التي تقوم بها جماعة الـ«كونترا» (كتائب الموت) المرتبطة بتجار المخدرات.

وباستثناء العاصمة بوغوتا والمدن الكولومبية الكبرى، فإن السيطرة الفعلية على المناطق الريفية موزعة بين المجموعات اليسارية والـ«كونترا»، وبالتالي فإن أعمال العنف والاغتيالات اليومية

ارتفعت بنسبة ١٩٪، وقدّر عدد القتلى الذين سقطوا في العام ١٩٩٧ نحو ٣٢ ألف شخص.

ولم يكن سامبير أوفر حظًا في تعامله مع الوضع الاقتصادي؛ فبعد فترة من النمو الملحوظ الناجم عن عائدات الصادرات النفطية والمنجمية، انقلبت الأمور رأسًا على عقب، فتبخّر الاحتياطي المالي وارتفع الدين وفرّت الرساميل إلى الخارج، ما أدّى إلى تصاعد التضخم.

وبعد أن كان سامبير وعد، في مستهل رئاسته، بإيجاد مليون فرصة عمل فإنه اختتم ولايته بانضمام حوالي ٧٠٠ ألف شخص إلى صفوف العاطلين عن العمل، وفي ظل فروقات اجتماعية صارخة وفساد متفشٍ.

عهد الرئيس أندرس باسترانا (١٩٩٨-): أسفرت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية (٢١ حزيران ١٩٩٨) عن فوز مرشح المحافظين أندرس باسترانا. ومن الشخصيات الكولومبية الكبيرة التي دعمت باسترانا الكاتب العالمي المعروف غابريل غارثيا ماركيز، على رغم اختلاف الايديولوجيا بينهما. وكان ماركيز رافق المرشح باسترانا في عدد من جولاته الانتخابية في البلاد، إضافة إلى أنه رافقه خلال جولة في العواصم الأوروبية في فترة سابقة على الانتخابات للدعوة إلى «مصالحة وطنية» من خلال برنامج يجب أن توافق عليه الحكومة والمجموعات المسلّحة التي تنشط في أحراش كولومبيا وأريافها.

الوضع في كولومبيا الذي ورثه باسترانا عبارة عن حال اقتصادية متردية بسبب المعارك اليومية التي تخوضها قوات الأمن والجيش ضد رجال حرب العصابات؛ وهي حرب متعددة الجبهات، رجال حرب عصابات مسلّحون وينتمون إلى عدد من المجموعات الثورية تضم نحو ٢٠ ألف مسلّح في مواجهة نحو ٦ آلاف مسلح ينتمون إلى جماعات يموّلها الجيش أو الأثرياء. وهناك أكثر من ١٠ آلاف مسلح لقتال الجميع وفي كل الجبهات يموّلهم «مافيات الكوكايين»، و١٠٠ ألف جندي هم عدد الجيش الكولومبي الذي لا يسيطر على أكثر من ٤٠٪ من أرض البلاد. ومن بين هؤلاء ٢٥ ألف من الجنود المحترفين، بينهم ١٠ آلاف ضابط مرتباتهم تستهلك أكثر من ٩٠٪ من موازنة الجيش. لهذا يعيش الجنود على النهب والسرقة، وفي أحيان كثيرة يعيشون على هبات «مافيات الكوكايين» مقابل غضّ الطرف عن أفعالهم، عندها يصبح الفلاحون الأبرياء هم الضحية الحقيقية للجيش العاجز.

مع استئناف المفاوضات بين الحكومة والثوار (الأسبوع الأول من كانون الثاني ١٩٩٩)، نفذّت فرق الإعدام اليمينية المتطرفة ضدّ المزارعين في كولومبيا من الذين اعتبرتهم متعاطفين مع «الثوار اليساريين» مجزرة أودت بحياة نحو ١٣٠ شخصًا منهم في مناطق مختلفة من كولومبيا، وذلك في أجواء من تصعيد للعنف وصفته الكنيسة الكاثوليكية بأنه «شيطاني». وعلّق الثوار محادثات السلام، وقال راوول رييس، قائد تنظيم «القوات المسلحة الثورية» إن المحادثات لن تُستأنف إلا عندما يحقق الرئيس أندرس باسترانا «نتائج مرضية» في مكافحة العصابات المسلحة. وفي أواخر الشهر نفسه (٢٥ كانون الثاني ١٩٩٩) ضربت هزة عنيفة منطقة أرمينيا الكولومبية، فقتلت ١٢٠٠ وشرّدت عشرات الآلاف من الكولومبيين.

وفي تموز ١٩٩٩، نُشرت في بوغوتا نتائج استطلاع للرأي العام حيث جاء أن حوالي ٦٦٪ من الكولومبيين يدعمون احتمال حصول تدخل عسكري للولايات المتحدة في بلادهم، إذا كان هذا التدخل سيساهم في وضع حدّ للحرب الأهلية التي تعيشها البلاد منذ نحو أربعين عامًا.

وقد تزامن حديث إمكانية التدخل الأميركي مع تكثيف إدارة الرئيس الأميركي بيل كليتون جهودها لملاحقة الأوضاع في أميركا اللاتينية بعد أن أصبح انسحاب القوات الأميركية من منطقة قناة باناما وشيكًا، إذ من المقرر أن تغادر تلك القوات قواعدها في باناما مع اليوم الأخير من العام الجاري (١٩٩٩) تنفيذًا لاتفاق كارتر – توريخوس (راجع «باناما» في

هذه الموسوعة). وقد سارت جهود الولايات المتحدة لرسم خريطة جديدة لوجود قواتها في منطقة وسط أميركا اللاتينية وجنوبها وفق خطة تركز على استخدام «خطر المخدرات والحرب الأهلية الكولومبية، وإمكان انتشارهما خارج حدود كولومبيا»، كذريعة للحصول على موافقة دول المنطقة. وتأكد هذا بعد أن أعلن الرئيس الأميركي كليتون أن الوضع في كولومبيا يشكل الخطر الأول على أمن الولايات المتحدة الوطني في الوضع الراهن. ومن هنا، كانت الجولة التي قام بها قائد قوات مكافحة المخدرات الجنرال باري ماكغفري، التي بدأها بزيارة كولومبيا، في محاولة لإقناع دول المنطقة المشاركة في إنشاء قوة حفظ سلام تحت قيادة أميركية للقيام بعمليات عسكرية تقضي على خطر القوات الثورية الكولومبية التي تسيطر على نصف مساحة البلاد بعد الاتفاق الذي وقّعته قيادة الجيش الثوري الكولومبي مع الرئيس أندرس باسترانا بعد أسابيع قليلة من فوزه بالرئاسة. وخلال هذه الزيارة، كشف الجنرال ماكغفري عن السياسة الأميركية الجديدة وتفاقم الأوضاع في كولومبيا، إذ اتهم في تصريحاته، ولأول مرّة، رجال حرب العصابات بزراعة المخدرات وتهريبها ووصفهم بأنهم «إرهابيو المخدرات». وقد سبقت زيارة ماكغفري تصريحات لوزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت، أكدت فيها على أن «المشكلة الكولومبية باتت تهدد الأوضاع في المنطقة بأسرها»، لكنها نفت أن تكون واشنطن تخطط لعمليات عسكرية هناك لإنهاء الحرب الأهلية التي تدور رحاها منذ أكثر من ٤٠ عامًا. وإضافة إلى ذلك، أكدت مصادر في البنتاغون أن الولايات المتحدة تدرس طلبًا من حكومة كولومبيا بزيادة الدعم العسكري من ٢٥٠ مليون دولار إلى بليون دولار سنويًا، وأن هناك إمكان تلبية هذا الطلب حتى يمكن تغطية العجز في المعدّات العسكرية التي يستخدمها الجيش الكولومبي في حرب عصابات المخدرات وضدّ رجال حرب العصابات التي فشل الجيش في مواجهتها حتى الآن. وقد جاء حادث سقوط طائرة استكشاف أميركية (أواسط آب ١٩٩٩) على جبال الأنديز ومقتل ركابها (خمسة أميركيين ومراقبان كولومبيان) ليسلط الضوء على مشاركة العسكريين الأميركيين في عمليات ضدّ عصابات المخدرات. ولكن ثبت، في الأيام اللاحقة، انها لم تكن أكثر من مساعدة لوجيستية (تقديم معلومات للحكومة).



طبيب أسنان ألماني مع خاطفيه الذين أطلقوه بعد احتجازه عدة أسابيع (جنوب كولومبيا، ١١ كانون الثاني ١٩٩٩)

مدن ومعالم

* **برّنكيلا Barranquilla**: تقع على الشاطئ الأطلسي من البلاد. عاصمة مقاطعة «أطلانتيكو»، وتبعد عن العاصمة ١٤١١ كلم. تعدّ نحو ١,٢٥٠ مليون نسمة. ميناؤها الأول بين موانئ البلاد (كان سابقًا يربط بين الملاحة البحرية والملاحة النهرية) مركز صناعي (بتروكيميائيات، صناعات ميكانيكية، إسمنت).

* **بوغوتا Bogota**: عاصمة كولومبيا، تقع على ارتفاع ٢٦٠٠م عن سطح البحر، على خاصرة سلسلة جبال مونسّيرات (الجبال الشرقية من الأنديز). تعدّ نحو ٥,٥ مليون نسمة. متاحف للفنون الجميلة التي تعود إلى العهد الاستعماري، وأخرى لعرض الأواني الذهبية العائدة إلى العصر السابق على الاستعمار. مركز إداري ومالي وتجاري وتعليمي عالي. مركز صناعي (٣١,٤٪ من المؤسسات الصناعية في البلاد). تاريخيًا، تأسست بوغوتا في العام ١٥٣٨ تحت إسم «سانتا في دي بوغوتا»، على يد كيسادا Quesada على موقع المدينة القديمة باكاتا Bacata: مركز حضارة الهنود الشيبشا. وأصبحت المدينة عاصمة النيابة الملكية الاسبانية لغرناطة الجديدة (١٥٩٨–١٨١٩)، ثم أصبحت عاصمة الجمهورية الكولومبية.

* **سانتا برناردو Santa Bernardo**: بلدة زراعية تقع في سفوح جبال الأنديز جنوب بوغوتا. اشتهرت عالميًا، خاصة في السنوات الأخيرة، وبدأ الزوار والسياح يتدفقون إليها بسبب ظاهرة غريبة، وهي وجود جثث لم تتحلل، وبدا أن الطبيعة قد حنطتها. والتفسير الأعم لهذه الظاهرة أن السرّ فيها يعود إلى المياه النقية وانعدام الإضافات الكيماوية في الطعام.

* **قرطجنة Cartagena**: عاصمة مقاطعة بوليفار على خليج دارين Darein. تبعد ١٢٤٧ كلم عن العاصمة بوغوتا، وتعدّ نحو ٨٥٠ ألف نسمة. أهم آثارها حصون وقلاع تعود إلى العهد الاستعماري. لها مرفأ معدّ لتصدير النفط. وأهم صناعاتها الكيمائيات. تاريخيًا، تأسست في العام ١٥٣٣. حاصرها الانكليز واحتلوها مرات عديدة، وكذلك الفرنسيون. أعلنت استقلالها في ١٨١١، لكن الاسبان عادوا إليها، ثم غادروها مع إعلان استقلال البلاد في ١٨٢١. وقّع فيها، عام ١٩٦٩، عهد أو ميثاق الأنديز.

* **كالي Cali**: عاصمة مقاطعة فال دل كوكا. تبعد عن العاصمة بوغوتا ٥٣٨ كلم، وتعدّ نحو ٢,٢ مليون نسمة، وتشكل متروبول منطقة زراعية غنية بزراعة البن وقصب السكر وبتربية الماشية ومنتوجات الحليب. لها مرفأ على الباسيفيكي. مركز صناعي مهم (الصناعات الزراعية)، إضافة إلى الصناعة النسيجية والكيميائية.

* **ميديين Medellin**: عاصمة مقاطعة أنطيوكيا Antioquia، على ارتفاع ١٤٠٠م عن سطح البحر، وعلى مسافة ٥٦٩ كلم من بوغوتا. تعدّ نحو ٢,٧ مليون نسمة. مناجم الذهب فيها استثمرت في القرن الثامن عشر، وثروتها الثانية (البن)، في القرن التاسع عشر والقرن العشرين. تعرف صناعة مزدهرة في الأقمشة القطنية (منذ نهاية القرن التاسع عشر)، وكذلك تزدهر فيها الصناعات الزراعية وصناعة السيارات. تشتهر المدينة حاليًا بكونها مركزًا لكارتل قوي لمافيا المخدرات.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **باسترانا، أندرس Pastrana, A.** (١٩٥٥–): رئيس جمهورية كولومبيا الحالي (ابتداء من آب ١٩٩٨ ولولاية مدتها ٤ سنوات). كان والده ميسائيل باسترانا رئيسًا سابقًا لكولومبيا. فعاش أندرس حياة الطفولة والمراهقة منغمسًا في المجتمعات الراقية، نازعًا إلى «الهيبية» والفوضوية بكل ما كانت تمثّله تلك الحركة في أوروبا والولايات المتحدة من توجه يساري، بل يقال إنه اطلع على الفكر الماركسي على يد إحدى الهنديات في بلاده، وشارك في مناقشات مع زملائه عن الحرية والفقر والحاجة، وطالب بتغيير حقيقي في التركيب الاجتماعي لبلاده. شارك، في مراهقته، في أول تجربة سياسية عندما كوّن مع صديقين له، جماعة وجّهت جهودها لجمع التبرعات وتقديمها للفقراء.

وعلى رغم نجاحه في دراسة القانون عمل في الصحافة، خصوصًا في التلفزيون وسافر خلال تلك الفترة إلى العديد من دول العالم وأقام صداقات متعددة الاتجاهات. ويرى البعض أن تلك الصداقات، خلال فترة العمل الصحافي، فتحت له أبواب العالم الخارجي، ووضعته على صلات مباشرة مع مراكز القرارات الدولية، وخصوصًا الولايات المتحدة التي تحكم الحركة السياسية في كل دول أميركا اللاتينية تقريبًا.

ودخل العام ١٩٨٨، صراعًا غير متكافئ على منصب محافظ بوغوتا، واستطاع أن ينجح في الانتخابات على رغم كل التوقعات التي أشارت إلى هزيمته، ومنها توقعات والده الرئيس السابق للبلاد، الذي طلب منه أن ينسحب من الانتخابات لأن الحزب الليبرالي كان يسيطر على كل حركة في العاصمة. نجح باسترانا في منصب محافظ العاصمة، لكنها كانت فترة عصيبة، إذ كانت مافيا الكوكايين تصفّي حساباتها في قلب العاصمة التي شهدت في عام واحد أكثر من ١٣٠ هجومًا بالقنابل والسيارات المفخخة، التي راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين، واستطاع زعيم «كارتل دي ميديين» السابق بابلو اسكوبار أن يدخل مكتبه ويتخذه رهينة طوال أكثر من ثماني ساعات، وكانت حياته مقابل رفع الحصار عن زعيم كارتل دي ميديين الحالي. وانتهى الاختطاف بمصرع بابلو اسكوبار الذي تابعه الناس على التلفزيون.

الحظ الذي حالف أندرس باسترانا طوال حياته السياسية تخلى عنه فجأة في الانتخابات الرئاسية (١٩٩٤) عندما كان مرشح المحافظين في مواجهة أرنستو سامبير (رئيس الجمهورية ١٩٩٤–١٩٩٨). فدفعته هزيمته إلى ارتكاب عدد من الأخطاء السياسية، حين قام بإجراء عدد من التسجيلات السرية التي تؤكد أن الرئيس سامبير نجح في تلك الانتخابات باستخدام أموال قدمتها له «مافيات الكوكا» في كولومبيا، وبدلًا من تقديم تلك التسجيلات إلى القضاء الكولومبي، قام بتسليم نسخة منها إلى سفير الولايات المتحدة في بوغوتا ما أسفر عن انفجار فضيحة سياسية قرّرت على أثرها الولايات المتحدة سحب تأشيرة دخول أراضيها من رئيس كولومبيا. ولم تسفر تلك الفضيحة في كولومبيا عن أي نتائج بل أصبح باسترانا يواجه الرئيس المنتخب في ساحات القضاء الوطني (عن طلعت شاهين، «الحياة»، ٢٦ حزيران ١٩٩٨).

لكن فشل سامبير في حلّ الكثير من مشكلات البلاد، وفضائح تورطه المستمر مع مافيات المخدرات لعبا لمصلحة باسترانا في انتخابات ١٩٩٨ (راجع النبذة التاريخية).

* **بيريث، مانويل** (–١٩٩٨): رجل دين كاثوليكي ومقاتل وقائد «جيش التحرير الوطني». أعلنت كولومبيا عن وفاته (في نيسان ١٩٩٨) نتيجة لإصابته بمرض مزمن. وما كانت السلطات لتعلم بموته لولا أنها تمكنت من الحصول على نسخة من رسالة وجّهها الرجل الثاني في جيش التحرير أنطونيو غارثيا إلى قواته المنتشرة في جبال

كولومبيا وريفها، وهي تلك المناطق التي استطاع ثوار حرب العصابات السيطرة عليها. ويعتبر جيش التحرير ثاني أكبر حركات التحرر في البلاد، وتقاتل السلطات منذ ١٩٦٤.

انتشرت نظرية الكفاح، التي كان الأب مانويل بيريث أحد رجالها الأوائل، في كل دول أميركا اللاتينية. وكان مؤسس جيش التحرير الوطني مانويل باتكيت كاستيانو (وشقيقه فابيو) قد اعتنق أفكار رجل الدين الكاثوليكي كاميلو توريس الذي لقي مصرعه في معركة مع الجيش الكولومبي عام ١٩٦٨، ثم لقي الشقيقان مصرعهما في مواجهة مع الجيش أيضًا في ١٩٧٣ (راجع النبذة التاريخية؛ وكذلك «لاهوت التحرير في مادة «أميركا اللاتينية» في هذه الموسوعة).

* **روخاس بينيليا، غوستافو Rojas Pinilia, G.** (١٩٠٠-؟): عسكري حكم مدة أربع سنوات منتهجًا أسلوبًا دكتاتوريًا.

تلقّى دروسه العسكرية في الأكاديمية العسكرية الكولومبية، وتخرّج منها في ١٩٢٠. وفي ١٩٥٠، أصبح قائدًا للقوات العسكرية. وفي ١٩٥٣، أطاح الليبراليون والمحافظون الرئيس لوريانو غوميز، وسلّموا السلطة للجنرال روخاس الذي حكم مدة أربع سنوات دكتاتوريًا، حتى اضطر، في أيار ١٩٥٧، للتخلي عن السلطة لمجلس عسكري عمل على إقامة جبهة وطنية (محافظون وليبراليون) حكمت البلاد في ما بعد لمدة عشرين سنة. مثل روخاس أمام مجلس الشيوخ (١٩٥٩) الذي جرّده من حقوقه المدنية، وأعادت المحكمة العليا إليه اعتباره في العام ١٩٦٧. نال نسبة ضئيلة في انتخابات ١٩٧٠ و١٩٧٤. وبعد ١٩٧٤، عاد حزبه «التحالف الوطني الشعبي» وعرف بعض النمو بفضل نشاط ابنته السيناتورة ماريا أوجينيا روخاس.

* **طربيه، خوليو سيزار Turbay, J. C.** (١٩١٦-): رئيس الجمهورية (١٩٧٨-١٩٨٢). انضم إلى الحزب الليبرالي في العام ١٩٣٧، وبدأ يتدرج في وظائف حزبية. انتُخب عضوًا في مجلس الشيوخ (١٩٦٢)، وأُعيد انتخابه في جميع الدورات الانتخابية التي سبقت انتخابه رئيسًا للجمهورية في ٤ حزيران ١٩٧٨. رأت إليه العائلات الأرستقراطية الثرية على أنه «ثري جديد» وطارئ على البلاد (لأنه من أصل لبناني) يعمل لمصلحة أوساط المهاجرين القادمين من الشرق الأوسط. ومن المناصب الأخرى التي تبوّأها: وزير للمناجم، سفير في بريطانيا، والأمم المتحدة، والولايات المتحدة.

الكونغو، جمهورية

(للخريطة راجع «كاميرون» في هذا الجزء)

بطاقة تعريف

الإسم: عُرفت باسم «الكونغو - برازافيل»، وابتداءً من العام ١٩٧٠، اتخذت إسم «جمهورية الكونغو الشعبية» واستمرت عليه حتى ٥ حزيران ١٩٩١ حيث أعادت لها الإسم الرسمي الذي اتخذته مع الاستقلال (١٩٦٠)، أي «جمهورية الكونغو» (راجع النبذة التاريخية).

الموقع: غربي افريقيا على خط الاستواء. تحيط بها الغابون، جمهورية افريقيا الوسطى، الكونغو الديمقراطية (زائير سابقًا) وأنغولا. طول شاطئها على المحيط ١٨٠ كلم. وهو كناية عن سهل يبلغ متوسط عرضه ٥٠ كلم.

المساحة: ٣٤١٨٢١ كلم[٢].

العاصمة: برازافيل. وأهم المدن: بوانت نوار، لوبومو، نكايي (راجع مدن ومعالم).

اللغات: الفرنسية (رسمية). ولا يزال شعبها يتكلم اللغات المحلية الأصلية: ٥٠٪ يتكلمون الليتغالا، و٣٠٪ المونوكوتوبا، و١٥٪ اللاري.

السكان: يبلغ تعدادهم ٢,٦٦٥ مليون نسمة (إحصاء ١٩٩٦). ينقسمون إلى ثلاث مجموعات إثنية: الباكونغو Bakongos، ومناطق تجمعهم في غربي العاصمة برازافيل، وهم المجموعة الأكبر ويشكلون ٤٥٪ من مجموع السكان؛ والباتيكي Batékés على الهضاب العالية (٢٠٪)؛ والمبوشي Mbochis (١٠٪) ويعملون في الزراعة والصيد. نحو ٣٥٪ من مجموع السكان يعتنقون الكاثوليكية، و٢٥٪ البروتستانتية، و١٩٪ المعتقدات الإحيائية الأصلية. وهناك أقلية صغيرة جدًا من المسلمين.

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في آذار ١٩٩٢. ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشامل ولولاية خمس سنوات. مجلس الشيوخ من ٦٠ عضوًا، ومجلس النواب من ١٢٥ عضوًا منتخبًا لولاية من خمس سنوات. وتقسم البلاد إداريًا إلى تسع مناطق.

أهم الأحزاب:
- حزب العمل الكونغولي، تأسس في ٣١ كانون الأول ١٩٦٩، وهو حزب ماركسي لينيني (عدد أعضائه حاليًا نحو ١٠ آلاف). بقي حزبًا حاكمًا ووحيدًا حتى كانون الثاني ١٩٩١، ويتزعمه الجنرال دنيس ساسو نغيسو.
- اتحاد الجامعة الافريقية للديمقراطية الاجتماعية، يتزعمه باسكال ليسّوبا.
- الحركة الكونغولية للديمقراطية والتنمية المتكاملة، تأسست في ١٩٩٠، ويتزعمها برنار كوليلا.
- التجمّع من أجل التنمية والديمقراطية، تأسس في ١٩٩٠، ويتزعمه ساتورنن أوكابي.
- التجمّع الديمقراطي من أجل التقدم الاجتماعي، تأسس في ١٩٩٠، ويتزعمه جان بيار تيستير - تشيكايا.

الاقتصاد: تتوزع اليد العاملة على: ٣٤٪ في الزراعة التي تساهم بـ٣٤٪ من الإنتاج المحلي الصافي؛ و٢٠٪ في الصناعة (١٠٪ من الإنتاج المحلي

الصافي)؛ و٤٪ في الخدمات (٥٢٪)؛ و٥٪ في المناجم (٢٥٪). وتطاول البطالة نحو ٥٠٪ من جميع الذين تتدنى أعمارهم عن ٢٥ سنة. المساعدات الرئيسية تأتيها من فرنسا.

أهم المزروعات: المانيوك، قصب السكر، الأناناس، الموز، البطاطا الحلوة، الفستق، الأفوكا، الذرة، البن والكاكاو.

في البلاد احتياطي نفطي يقدّر بـ ٢٠٥ مليون طن، وتشكل الصادرات النفطية نحو ٨٥٪ من إجمالي الصادرات (العام ١٩٩٧). واحتياطي الغاز ١٥ مليون متر مكعب، ولم يبدأ استغلاله بعد. وأهم المناجم: البوتاس، الأورانيوم، القصدير، الذهب، والحديد. وأهم الصناعات: السكر، المنتوجات الكيميائية، الإسمنت، والتبغ.

نبذة تاريخية

الاستعمار والاستقلال: في القرن الرابع عشر – الخامس عشر ازدهرت مملكة في ذلك القسم من القارة الأفريقية الممتد على جانبي النهر حتى حدود أنغولا، وقد أسّسها نيمي أ لوكيني، ووصلت إلى أوج عزّها وازدهارها في القرن السادس عشر. وفي القرن السابع عشر بدأت بالانحلال تحت وطأة الخلافات الداخلية، ووصلت إلى نهايتها مع بداية الاستعمار الأوروبي.

في أواخر العام ١٤٨٤، تعرّف المستكشفون البرتغاليون، بقيادة ديوغو كاو، على تلك المناطق انطلاقًا من منطقة مصب نهر الكونغو. وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر، أقام الفرنسيون مراكز تجارية، بما فيها تجارة العبيد، على طول شواطئ البلاد. وحوالي العام ١٧٨٥، كانت نحو ١٠٠ سفينة فرنسية تجوب المناطق هناك سنويًا. وعندما قرّرت الدول الأوروبية إلغاء تجارة العبيد التي كانت تمارسها في مستعمراتها، حافظت فرنسا على قاعدة بحرية مهمة عند شواطئ الكونغو، كما بدأ المستوطنون يقيمون بشكل ثابت عند الساحل.

في العام ١٨٨٠، توغل بيار سافورانيان دو برازا (فرنسي من أصل ايطالي) في داخل البلاد، ووضع حجر الأساس لمدينة برازافيل، ووقّع عدة معاهدات مع زعماء القبائل، كان من شأنها أن تؤمّن هيمنة فرنسا على كامل البلاد. وفي العام ١٩٠٣، وضع نظام قانوني ورسمي لإدارة المستعمرة التي سُمّيت «الكونغو الوسطى». وفي ١٩١٠، أصبحت الكونغو الوسطى، بالإضافة إلى الغابون والتشاد وأوبنغي – شاري، جزءًا لا يتجزأ من «أفريقيا الاستوائية الفرنسية»، وكانت برازافيل مركز الإقامة الدائمة للحاكم العام على هذه الفدرالية الجديدة.

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ الكونغوليون يطالبون بالاستقلال بفعالية أكثر من السابق. فأسّس جان فليكس تشيكايا (كان منتخبًا نائبًا في الجمعية الوطنية التأسيسية)، في العام ١٩٤٦، «الحزب التقدمي الكونغولي» معتمدًا على قبيلة فيلي التي ينتمي إليها. وفي خط معارض له، أسّس جاك أوبنغوت، الزعيم الاشتراكي، «الحركة الاشتراكية الأفريقية». وقامت منازعات بين مختلف الاتجاهات والقبائل. وفي ١٩٥٨، حلّت فرنسا «فدرالية أفريقيا الاستوائية الفرنسية»، وأصبح الكونغو عضوًا يتمتع بالحكم الذاتي داخل المجموعة الفرنسية تحت إسم «جمهورية الكونغو»، وذلك نتيجة لاستفتاء جرى في أيلول (١٩٥٨)، وتعيين الأب يولو رئيسًا للوزراء؛ ثم انتُخب رئيسًا للجمهورية في ٢١ تشرين

الثاني ١٩٥٩، فسارع إلى تطبيق نظام أوتوقراطي، استمر به بعد إعلان الاستقلال في ١٥ آب ١٩٦٠.

تجربة عسكرية – ماركسية: في ١٣ و١٤ و١٥ آب ١٩٦٣ عرفت البلاد انتفاضة عارمة نظّمتها النقابات ضد الرئيس فولبير يولو Fulbert Youlou واضطرته على الاستقالة وترك البلاد إلى الخارج. وهذه الأيام أطلق عليها الكونغوليون «الأيام المجيدة الثلاثة». فتسلّم ألفونس ماسيمبا ديبا، الوزير السابق الذي كان استقال احتجاجًا على أساليب يولو التسلطية، رئاسة الحكومة الموقتة ووزارة الدفاع، ليصبح في ما بعد رئيسًا للدولة في انتخابات كانون الأول ١٩٦٣.

جعل ماسيمبا من الحركة الثورية المنبثقة من «الأيام المجيدة» حزبًا حاكمًا وحيدًا (بموجب الدستور الجديد) اندمج به عدد من المنظمات الطلابية التي تأثر بعضها بالماركسية والتجربة الكوبية على وجه الخصوص. واعتمد النظام الجديد الاشتراكية العلمية، وأنشأ مؤسسات القطاع العام، وشكل الميليشيات الشعبية وفرض علمانية التعليم.

غير أن انعدام الاستقرار، بسبب المظاهرات التي قام بها أنصار يولو وبقاء سكان الغابات على ولائهم له، واحتدام الصراع داخل الحزب الواحد الحاكم بين المعتدلين والأصوليين، قد أدّى إلى أزمة حكم انتهت بتدخل الجيش وخلع ماسيمبا ديبا من رئاسة الجمهورية (أيلول ١٩٦٨).

وعلى الأثر، أصبح النقيب نغوابي رئيسًا للدولة (كانون الثاني ١٩٦٩)، فألغى «حركة الثورة الوطنية» كحزب وحيد وأحلّ محله «حزب العمل الكونغولي»، واستبدل جهاز الشرطة بميليشيات شعبية. وبعد نجاحه بإفشال محاولة انقلابية (١٩٧٢)، ومحاولة أخرى (١٩٧٣)، قام بتطهير واسع، أعدم خلاله، أربع شخصيات سياسية كبيرة. وفي حزيران ١٩٧٣، صدر دستور جديد، وجرت انتخابات تشريعية ومحلية فاز بأغلب مقاعدها مرشحو الحزب الحاكم.

ورغم مقاومة مسلّحة في الجنوب استمرت نحو السنة، واستمرار التوتر بين القبائل، وانتفاضات طلابية متفرقة، تمكّن نغوابي من الإمساك بمقاليد الأمور. ففرض إعادة انتخابه رئيسًا للجنة المركزية للحزب ورئيسًا للدولة، وأجرى تعديلات واسعة في جهاز الحكومة (١٩٧٥). لكن في ١٨ آذار ١٩٧٧، نجحت مجموعة مسلّحة في اغتياله. فكانت هذه فرصة لإجراء مجموعة من التصفيات والإعدامات شملت رئيس الجمهورية السابق ماسيمبا ديبا ورئيس الوزراء السابق ليسوبا. وقد تمّ فرض الحكم العرفي، وتشكيل لجنة عسكرية عليا برئاسة أوبانغسو الذي شغل منصب رئيس الجمهورية، وقام بإجراءات سريعة كإلغاء الدستور وحلّ المجلس النيابي، والتقرب من الغرب (أعاد العلاقات مع الولايات المتحدة وأجرى اتفاقات جديدة مع فرنسا).

سياسة الانفتاح على الغرب التي انتهجها أوبانغسو عارضها الحزب الحاكم (حزب العمل الكونغولي). فاضطر أوبانغسو للتنحي (شباط ١٩٧٩) مسلّمًا مقاليد الامور إلى لجنة عسكرية مؤقتة برئاسة العقيد ساسو نغويسو (أحد أنصار نغوابي). وبعد بقاء أوبانغسو فترة عضوًا في اللجنة المركزية، وُضع في الإقامة الجبرية، وأخيرًا أُعدم بتهمة الخيانة العظمى.

الرئيس دنيس ساسو – نغويسو: أصدر ساسو – نغويسو دستورًا اشتراكيًا جديدًا، ونظّم انتخابات تشريعية جديدة (تموز ١٩٧٩)، وأعلن تمسكه بالتوجهات السياسية للثورة، لكنه عمليًا انتهج سياسة انفتاح اقتصادي مع الدول الغربية وبالأخص مع فرنسا، وحافظ على علاقات جيدة مع الدول الأفريقية، واتخذ موقفًا مؤيدًا لأنغولا في صراعها الداخلي والخارجي. وكان دائم التشديد على استقلالية قراراته السياسية، كما بدا في استقباله الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران (تشرين الأول ١٩٨٢)، حيث أوضح أن بلاده تتعامل مع كل البلدان الراغبة في التعامل معها على أساس أن يجري هذا التعامل «من دون مساومات على خياراتنا السياسية».

وبدا الرئيس ساسو – نغويسو، في الفترة ١٩٨٤–١٩٩٠، أنه نجح في تحقيق التوازن بين الجناح اليساري والجناح المعتدل، داخل الحزب. كما استطاع القفز فوق الصراعات المختلفة القائمة في مختلف مستويات الدولة والمجتمع، لا سيّما الصراع الإقليمي بين الشمال والجنوب (أول رئيسين كانا من الجنوب، أما الثلاثة الأخيرون فهم من الشمال)، وكذلك نجح في إرساء سيطرته التي تدعمت في مؤتمر الحزب الحاكم، حزب العمل الكونغولي (تموز ١٩٨٤) حيث جرى انتخابه رئيسًا للحزب والجمهورية لولاية ثانية.

وقبل الانتقال إلى مرحلة جديدة بدأتها البلاد في تاريخها الحالي بدءًا من العام ١٩٩١ مع مؤتمر وطني عام، نشير إلى أبرز أحداث السنوات السابقة على هذا المؤتمر: في ١٧ آب ١٩٨٦، حُكم على إرنست كلود ندالا (الأمين العام السابق لحزب العمل الكونغولي) بالإعدام لاتهامه بحوادث تفجيرات وقعت في العام ١٩٨٢، ثم صدر عفو عنه؛ في أيلول ١٩٨٧، وقع تمرّد قاده النقيب بيار أنغا، وأسفر عن وقوع عدد كبير من القتلى؛ وفي تشرين الأول – تشرين الثاني ١٩٩٠، اندلعت مظاهرات في مختلف مدن البلاد، ولم تهدأ إلا بإصدار البرلمان قانونًا (٦ كانون الأول ١٩٩٠) يجيز تعدّد الأحزاب، ومدّد في الوقت نفسه ولاية الرئيس حتى العام ١٩٩٤.

المؤتمر الوطني: مؤتمر عقد اجتماعاته بين شباط وحزيران ١٩٩١، وترأسه رجل الدين المونسنيور إرنست كومبو Ernest Kombo، مطران أواندو؛ وأسفر هذا المؤتمر عن وضع نهاية لعقدين من الزمن على النظام العسكري – الماركسي، وعلى هيمنة مطلقة على مقدرات البلاد مارسها الحزب الحاكم الوحيد، حزب العمل الكونغولي. وقد طرأ هذا التغيير في وقت كانت البلاد غارقة في أزمة اقتصادية ومالية لا سابق لها. وقد حضر المؤتمر ألف مندوب يمثلون ٦٧ حزبًا وتشكيلًا سياسيًا و١٣٤ رابطة وجمعية.

وخلال انعقاده، وتحديدًا في أول نيسان، تمّ سحب ١٥٠٠ عسكري كوبي كانوا متمركزين في مدينة بوانت نوار منذ العام ١٩٧٧.

وفي كانون الثاني ١٩٩٢، أعلن عن فشل محاولة انقلابية عسكرية، أعقبتها مظاهرة مؤيدة لرئيس الوزراء ميلونغو. وفي ١٥ آذار ١٩٩٢، جرى استفتاء على دستور جديد، نال موافقة ٩٦,٣٢٪ من المقترعين. وفي حزيران ١٩٩٢، جرت انتخابات تشريعية فاز بها حزب «اتحاد الجامعة الأفريقية للديمقراطية الاجتماعية» بـ٤٧ مقعدًا، و«الحركة الكونغولية للديمقراطية والتنمية المتكاملة بـ٢٨ مقعدًا، و«حزب العمل الكونغولي» (الذي كان في السابق الحزب الوحيد والحاكم) بـ١٥ مقعدًا، والأحزاب الأخرى بالمقاعد المتبقية. وفي آب من العام نفسه (١٩٩٢)، جرت انتخابات رئاسية فاز بها باسكال ليسّوبا P. Lissouba (مولود ١٩٣١).

عهد الرئيس باسكال ليسّوبا (١٩٩٢–١٩٩٧): بعد أقل من ثلاثة أشهر من توليه الرئاسة، حلّ ليسّوبا المجلس النيابي (١٧ تشرين الثاني ١٩٩٢)، وأعقب ذلك مظاهرات في برازافيل سقط فيها عدد من القتلى. وفي أيار – حزيران ١٩٩٣، جرت انتخابات نيابية فاز بها «اتحاد الجامعة الأفريقية للديمقراطية الاجتماعية» بـ٦٩ مقعدًا، وائتلاف «حزب العمل الكونغولي» بـ٤٩ مقعدًا، وعُيِّن يومبي أوبانغو رئيسًا للوزراء، واستمرت أعمال العنف، ووصلت إلى أوجها في كانون الأول ١٩٩٣ الذي سقط فيه نحو ١١٥ قتيلًا، واتهم البرلمان الكونغولي «جهات أجنبية» بتشجيع أعمال العنف السياسية والعرقية في البلاد. ولم يسمّ البرلمان الجهات الأجنبية التي اتهمها. لكن المراقبين لفتوا إلى اتهام الرئيس ليسوبا المصالح النفطية الفرنسية (أواسط كانون الأول ١٩٩٣) بالتواطؤ مع المعارضة التي يقودها الرئيس السابق دنيس ساسو – نغويسو. والمعروف أن شركات نفطية فرنسية تملك منشآت في جنوب

البلاد كما تملك مصالح في الدول المجاورة التي كانت تستعمرها فرنسا.

واستمرت الحرب الأهلية بين أنصار ليسّوبا وأنصار الرئيس السابق ساسو – نغويسو رغم الإعلان عن اتفاق لوقف النار في برازافيل (كانون الثاني ١٩٩٤) وانتشار قوات للتدخل (شباط ١٩٩٤)، وأحصي وقوع نحو ألفي قتيل خلال سنة واحدة (تموز ١٩٩٣– تموز ١٩٩٤). واستعرت هذه الحرب خاصة بعد سقوط مدينة موسّاكا بين أيدي المتمردين (تموز ١٩٩٦)، وبالأخص منذ مطلع حزيران ١٩٩٧، فبرزت فيها ثلاث ميليشيات (قبائل) متقاتلة: «كوبرا» التابعة للرئيس السابق نغويسو، والزولو للرئيس ليسّوبا، ونينجا التابعة لبرنار كوكيلاس (الذي عيّن رئيسًا للوزراء في ٨ أيلول ١٩٩٧، أي قبل قليل من انتهاء الحرب الأهلية).

أصبحت العاصمة، برازافيل، في مطلع حزيران ١٩٩٧، مقسومة إلى شطرين بين أنصار نغويسو برازافيل تحسبًا لإجلاء الرعايا الفرنسيين والغربيين. وأسفرت المعارك في العاصمة عن سقوط آلاف القتلى.

وفي ١٧ حزيران ١٩٩٧، تناقلت وسائل الإعلام تصريحًا للرئيس باسكال ليسّوبا اتهم فيه «شركة «إلف» النفطية الفرنسية، النافذة في الكونغو، بأنها أعطت موافقتها على «تخريب البلاد»، وقال: «أشعر وكأن عنقي مطوّق بحبل مشنقة (...) لقد تخلّت عني فرنسا. ولن أكون أول ولا آخر رئيس أفريقي تتخلى عنه (...) هل يأخذون عليّ السماح لشركات أميركية بالدخول إلى أسواق الكونغو وباستدراج عروض فازت بها شركات على غرار شيفرون وأكسون (...) إن شركة إلف غالبًا ما شدّدت من شروطها ورفضت اقتراحات وحتى قامت بمقايضات نفطية مع الأميركيين بين التشاد والكونغو. فقد أبرم الفرنسيون والأميركيون صفقات في ما بينهم». وفي اليوم التالي (١٨ حزيران ١٩٩٧)، غادر السفير الأميركي لدى الكونغو إلى كينشاسا مع ١٢ أميركيًا آخرين.

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية (٢٧ تموز ١٩٩٧) هدأت الأوضاع نسبيًا، وقرّر مجلس النواب تعذّر إجراء هذه الانتخابات ومدّد ولاية الرئيس إلى موعد يحدّد لاحقًا. فاستؤنفت المعارك بدءًا من ٨ آب، واشتدت في برازافيل بعد ساعات على انتهاء قمة رؤساء الدول الأفريقية حول السلام في الكونغو التي عُقدت في ليبرفيل برعاية الرئيس الغابوني عمر بونغو (١٦ أيلول ١٩٩٧) وهو أيضًا رئيس لجنة الوساطة الدولية في الأزمة الكونغولية. وفي أواسط تشرين الأول ١٩٩٧، تمكنت ميليشيا «كوبرا» (التابعة للرئيس السابق دنيس ساسو – نغويسو) من إحكام سيطرتها على العاصمة برازافيل، كما تمكنت، بدعم من قوات أنغولية كانت دخلت الأراضي الكونغولية متذرعة باستفزازات قرب حدودها، من السيطرة على مدينة بوانت نوار الجنوبية (وهي العاصمة التجارية للبلاد).

وفي ١٦ تشرين الأول ١٩٩٧، أكّدت فرنسا والولايات المتحدة أن المتمردين الكونغوليين، بزعامة الرئيس السابق دنيس ساسو – نغويسو، باتوا يسيطرون على الوضع في برازافيل. واعتبر نغويسو أن الحرب انتهت بالنسبة إليه وأنه سيشكل حكومة وحدة وطنية. وغادر الرئيس المخلوع باسكال ليسّوبا إلى باريس، وعاد إلى برازافيل، في ٢٣ تشرين الأول (١٩٩٧) ساسو – نغويسو، قادمًا من معقله في أويو شمال البلاد، وفي اليوم التالي، أعلن رئيسًا للجمهورية. والإحصاءات المعلنة عن عدد القتلى الذين سقطوا في حوادث تموز – تشرين الأول ١٩٩٧، فهي: ٥–١٠ آلاف قتيل ونحو ٥٠ ألف مهجّر.

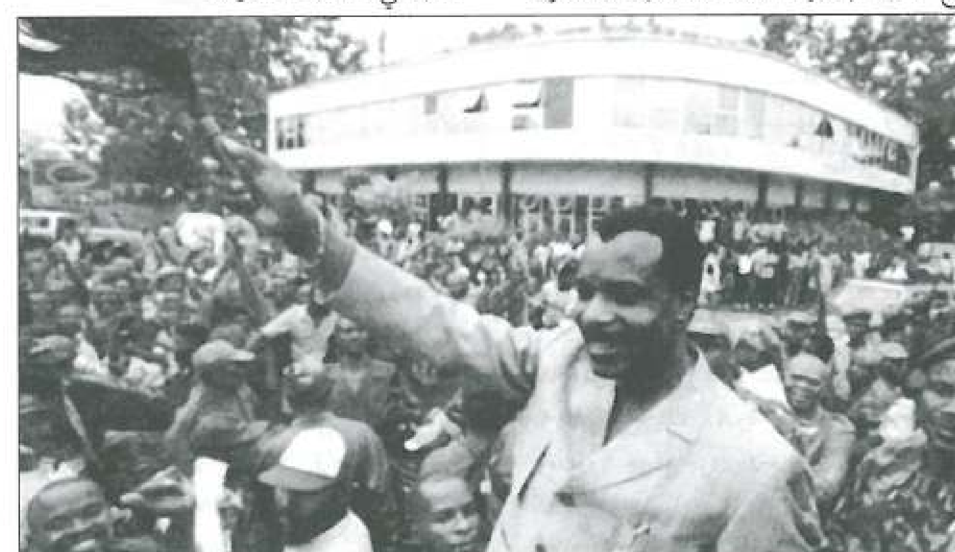
دنيس ساسو – نغويسو رئيسًا من جديد (١٩٩٧–): بادر نغويسو، في كانون الثاني ١٩٩٨، إلى عقد «ندوة حول الوحدة والمصالحة الوطنية»، حيث جرى الاتفاق على مبدأ اعتبار فترة الثلاثة أعوام القادمة مرحلة انتقالية يتم فيها استفتاء على دستور جديد وانتخابات، كما صدرت توصية بضرورة مثول بعض المسؤولين في عهد الرئيس

السابق أمام المحاكم القضائية بتهمة ارتكاب «جرائم حرب» و«إبادة». كما جرت، في الندوة، معالجة أوضاع ومستقبل عناصر الميليشيات التي انخرطت في الحرب الأهلية. وعلى رغم حملة نزع أسلحة هذه الميليشيات التي بدأت في كانون الأول ١٩٩٧، فإن الأوضاع الأمنية بقيت مضطربة بدليل الحوادث التي انفجرت، في نيسان ١٩٩٨، بين قوات الأمن الداخلي، مدعومة بقوات من الجيش، والميليشيا المسلّحة المناصرة للرئيس المخلوع باسكال ليسّوبا التي كانت انسحبت إلى الغابات في جنوب – غربي البلاد.

وفي حين توصلت الحكومة إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدة مستعجلة تهدف إلى إعادة إعمار البلاد، عادت الكونغو لتعيش أجواء حرب أهلية من جديد. فوقعت، ابتداء من تشرين الأول ١٩٩٨، مواجهات دموية في منطقة بول Pool المجاورة للعاصمة، بين الجيش الكونغولي تسانده قوات أنغولية وميليشيا «كوبرا» (أنصار الرئيس نغويسو)، وبين ميليشيا نينجا المناصرة لبرنار كوليلاس، آخر رئيس حكومة في عهد الرئيس السابق ليسّوبا. وقد عنفت هذه المعارك داخل العاصمة واستعملت فيها المدافع الثقيلة (كانون الأول ١٩٩٨). واستمرت المعارك في جنوبي العاصمة، وفرّ السكان للحماية إما في الأحياء المعتبرة آمنة من العاصمة أو في الغابات، كما لجأ بعضهم إلى مدينة بوانت نوار، وآخرون فرّوا إلى الغابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقًا).

ونتيجة لهذه المعارك، وما صاحبها من اتهامات متبادلة بدعم هذا الفريق المسلّح أو ذاك، وقّعت الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية «ميثاق عدم اعتداء»، في ٢٩ كانون الأول ١٩٩٨، لوضع حدّ للاتهامات، وجاء هذا الميثاق ليدعم حجة الحكومة الكونغولية في إقدامها، قبل أشهر قليلة، أي في آب ١٩٩٨، على توقيع اتفاق تعاون عسكري مع أنغولا.

أما عودة الاشتباكات المسلّحة بين الميليشيات (نحو ألف قتيل بين كانون الأول ١٩٩٨ وأيار ١٩٩٩) فقد تسببت بمزيد من إضعاف الاقتصاد الذي قُدّرت خسائره نتيجة الحرب الأهلية التي عصفت بالبلاد قبل سنة واحدة فقط (أي صيف ١٩٩٧) بنحو ٥٠٠ مليار فرنك كونغولي، بالإضافة إلى الهبوط الكبير في أسعار النفط الذي ما عاد إلى نوع من التحسن إلا في أواخر نيسان ١٩٩٩. والنفط هو المصدر الأساسي لعائدات الدولة.



ساسو نغيسو بين أنصاره وسط برازافيل (٢٣ تشرين الأول ١٩٩٧)

مدن ومعالم

* **برازافيل Brazzaville**: عاصمة جمهورية الكونغو، تقع على الضفة اليمنى من نهر الكونغو، تتصل بالأطلسي بواسطة طريق سكة حديد الكونغو – المحيط التي تمرّ أيضًا بالعاصمة الاقتصادية بوانت نوار. وكان قد بوشر العمل في هذه الطريق في العام ١٩٢١، وافتتحت في العام ١٩٣٤ (نحو ٢٠ ألف عامل لاقوا حتفهم أثناء إنشائها بسبب المرض وانعدام العناية الصحية). يبلغ تعداد سكانها حاليًا (٢٠٠٠) نحو ١,١ مليون نسمة، تزدهر فيها الصناعات الغذائية.

أنشأها بيار سافونيان دو برازّا Pierre Savognan de Brazza (مستكشف ومستعمر فرنسي من أصل إيطالي، نال الجنسية الفرنسية في ١٨٧٤. وُلد في العام ١٨٥٢ قرب روما، وتوفي في داكار العام ١٩٠٥) في العام ١٨٨٠، وأصبحت عاصمة أفريقيا الإستوائية الفرنسية في ١٩١٠. وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٤، انعقد فيها مؤتمر بدعوة من الجنرال ديغول، وضمّ جميع ممثلي أقاليم الأمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، وطرح أسس إقامة «الاتحاد الفرنسي». خطب الجنرال ديغول الذي ألقاها في برازافيل في العامين ١٩٤٦ و١٩٥٨ مهّدت لاستقلال البلدان الافريقية التي كانت رازحة تحت الاستعمار الفرنسي.

* **بوانت نوار Pointe-Noire**: مدينة ومرفأ على الأطلسي. العاصمة الاقتصادية للبلاد، تعدّ نحو ٧٥٠ ألف نسمة. عند مرفئها ينتهي خط حديد الكونغو – المحيط، منها يتفرّع محوّل لنقل المنغنيز من منطقة مواندا. ومواندا هذه مدينة واقعة قرب ماسوكو، وتعدّ نحو ٣٥ ألف نسمة. وتشتهر بمناجمها من المنغنيز (٢٥٪ من الاحتياطي المعروف في العالم).

* **مواندا Moanda**: راجع أعلاه، «بوانت نوار».

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **ساسو – نغويسو، دنيس Sassou-Nguesso, D.** (١٩٤٣–): رئيس الجمهورية الحالي (راجع النبذة التاريخية).

* **ليسّوبا، باسكال Lissouba, P.** (١٩٣١–): رئيس الجمهورية الكونغولية بين ١٩٩٢ و١٩٩٧. أستاذ العلوم وممثل منظمة اليونيسكو في نيروبي (كينيا) قبل دخوله المعترك السياسي مرشحًا للرئاسة في العام ١٩٩٢ وفائزًا بها على الرئيس السابق نغويسو الذي بادر لتوّه في المعارضة المسلّحة التي تجدّدت في صيف ١٩٩٧ وتحوّلت إلى حرب أهلية أسقطت ليسّوبا وأعادت نغويسو إلى الرئاسة (راجع النبذة التاريخية).

اعتقد أكثر المحلّلين أن ليسّوبا ارتكب خطأ العمر الذي أفقده السلطة، وذلك عندما تخطى الخطوط الحمراء بالنسبة إلى المستعمر السابق فرنسا. فقد أعلن أنه في سبيل إنهاء احتكار الشركات الفرنسية لحقوق النفط وفتح المجال للمنافسة الحرّة. كما انه كان يساعد جماعة الـ«فليك» الأنغولية الانفصالية في منطقة كابندا

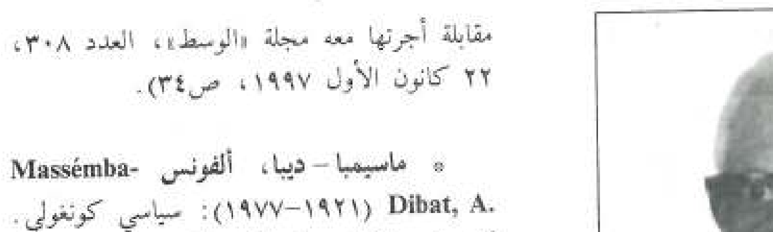


باسكال ليسوبا

(أنغولا)، كما كانت قنواته مفتوحة مع حركة «يونيتا» الأنغولية. فخسر بهذا فرنسا وأنغولا. ولسوء حظه أيضًا أن الوسيط في الصراع (بينه وبين نغويسو) رئيس الغابون، عمر بونغو، متزوج من ابنة غريمه نغويسو بالتبني.

في عددها الصادر في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٧، نشرت صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية أن باسكال ليسوبا رفع دعوى قضائية على المجموعة النفطية «إلف» اتهمها فيها بالتواطؤ مع خصمه دنيس ساسو - نغويسو في المعارك التي سمحت لهذا الأخير بالوصول إلى السلطة.

وفي حين اعتبرت وسائل الإعلام الفرنسية أن ليسوبا رجل الأميركيين في الكونغو، فوجئ الجميع بلجوئه إلى باريس. و«في منزله في العاصمة الفرنسية حرص (ليسوبا) على تأكيد أن ما حصل في بلاده سببه اهتمامه بالسيطرة على المصادر الأولية. وسخر من القول بأنه رجل الأميركيين في الكونغو، معتبرًا أن الفرنسيين والأميركيين كالذئاب لا يأكل بعضها البعض، وأن الحرب دارت على مصير المواد الأولية» (من



مقابلة أجرتها معه مجلة «الوسط»، العدد ٣٠٨، ٢٢ كانون الأول ١٩٩٧، ص٣٤).

* **ماسيمبا - ديبا، ألفونس Massémba-Dibat, A.** (١٩٢١-١٩٧٧): سياسي كونغولي. وُلد في نكولو Nkolo بالقرب من برازافيل العاصمة. درس في فورت لامي (نجامينا عاصمة التشاد)، حيث التحق بالفرع التشادي من الحركة الوطنية التي كانت تناضل ضدّ الاستعمار الفرنسي في افريقيا الوسطى والغربية. بعد عودته إلى برازافيل (١٩٤٨)، عمل مديرًا لمدرسة ابتدائية، وظلّ ناشطًا في الحزب التقدمي الكونغولي، وتفرّغ للعمل السياسي ابتداءً من ١٩٥٧، وعُيّن مساعدًا لوزير التعليم، وتسلّم رئاسة المجلس التشريعي (١٩٥٩) واستقال منه في ١٩٦١، ليعيّن وزيرًا للدولة ثم وزيرًا للتخطيط، ثم للاقتصاد إلى أن استقال من جميع مناصبه في أيار ١٩٦٣ احتجاجًا على سياسة الرئيس يولو الموالية للفرنسيين. رئيس الوزارة الجديدة (كانون الأول ١٩٦٣) بعد استقالة وزارة يولو. كرّس دوره الجديد لإعادة التنظيم السياسي في البلاد، فتبنّى نظام الحزب الواحد الذي تمثّل في الحركة الثورية الوطنية التي تأسست في ٢ تموز ١٩٦٤، وكان ماسيمبا أول سكرتير عام لها، ودفعها للسير في طريق الاشتراكية العلمية. لكن العناصر الراديكالية في الجيش أطاحته في ٤ أيلول ١٩٦٨، فتابع عمله سرًا إلى أن اعتُقل في آذار ١٩٧٧ وحوكم بتهمة الاشتراك في عملية اغتيال نغوابي الفاشلة وحُكم عليه بالإعدام الذي نفّذ فيه في ١٥ آذار من العام نفسه.

* **نغوابي، مارين Ngouabi, Marien** (١٩٣٨-١٩٧٧): قاد انقلاب ١٩٦٨، وتبنّى لنظام حكمه المبادئ الماركسية - اللينينية. تخرّج في المدارس الحربية الفرنسية. قائد فرقة المظليين (برتبة نقيب) المتمركزة في العاصمة. قاد انقلابًا عسكريًا أطاح الرئيس ماسيمبا - ديبا (أيلول

١٩٦٨)، وسعى إلى بناء دولة اشتراكية. وفي سعيه إلى بناء مجتمع حديث، ألغى تقليد المهر. أُعيد انتخابه رئيسًا للجمهورية في ١٩٧٥، ورئيسًا لحزب العمل.

تميّز بثقافة عالية مكّنته من حسّ سياسي جعله يحافظ على علاقات طيبة، رغم مبادراته الاشتراكية على أسس ماركسية - لينينية، مع الأنظمة المحافظة المجاورة ومع فرنسا. اغتيل في آذار ١٩٧٧. فاتهمت الحكومة الرئيس السابق ماسيمبا بتدبير اغتياله، فأُعدم مع أربعة من أصدقائه (راجع النبذة التاريخية).

* **يولو، فولبير Youlou, Fulbert** (١٩١٧-): رئيس جمهورية الكونغو. وُلد في قرية مومبولو قرب برازافيل العاصمة. ودرس اللاهوت في مدارس الإرساليات الفرنسية. واشتغل في التدريس، ثم انتقل إلى السلك الكنسي منذ ١٩٤٦. وبعد أن قضى عشر سنوات رجلَ دين أُبعد عن الكنيسة لأسباب دينية. أسّس حزب «الاتحاد الديمقراطي للدفاع عن المصالح الافريقية»، وحصل حزبه في انتخابات ١٩٥٨ على ٢١ مقعدًا (من ٥٧) فعيّنته السلطات الفرنسية رئيسًا للوزارة، ثم انتُخب رئيسًا للجمهورية في العام التالي. حصل على ٥٥ مقعدًا (من ٦١) في انتخابات ١٩٦١، فأعيد انتخابه. عارض سياسة لومومبا التحررية وتدخل هيئة الأمم المتحدة في النزاع الكونغولي. وفي آب ١٩٦٣، نُحّي عن منصبه على أثر انقلاب سياسي، وخلفه ماسيمبا ديبا، وفي نيسان ١٩٦٥ هرب إلى كينشاسا بينما قدّم للمحاكمة وحُكم عليه غيابيًا بالإعدام (عن «موسوعة السياسة»، ج٧، ط١، ١٩٩٤، ص٤٧٢).

الكونغو، الجمهورية الديمقراطية

(استكمالًا لما ورد في مادة «زائير»، ج٨، ص٣٤٤–٣٨٢؛ إذ إن الدولة عادت، بعد رحيل موبوتو، وتبنّت إسم «جمهورية الكونغو الديمقراطية» ابتدءً من ١٧ أيار ١٩٩٧ وعلى لسان زعيم البلاد الجديد لوران ديزيريه كابيلا، بعد سقوط نظام موبوتو الذي كان قد استلم السلطة في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٥، واستمرّ فيها حتى قبيل وفاته في ٢٣ أيار ١٩٩٧).

آخر أيام موبوتو: الحرب الأهلية (الإثنية) استمرت، مع مطلع العام ١٩٩٧، مشتعلة، وأهم فصائلها «القوات المسلّحة الزائيرية» وميليشيات قبائل الهوتو الرواندية التي كانت تلاحق قبائل التوتسي الرواندية اللاجئة إلى زائير؛ كما وأهم الفصائل والقوات المعارضة لنظام موبوتو «تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو– زائير» التي أسّسها وقادها الزعيم المعارض لوران ديزيريه كابيلا. كما واستمرت المدن الزائيرية تتساقط، الواحدة بعد الأخرى، في أيدي المعارضين، في حين كان موبوتو يقصد الخارج (خاصة باريس) للمعالجة من مرض سرطاني، ثم يعود، بعد أيام، إلى كينشاسا ليجد أن نظامه يسرّع خطاه باتجاه الانهيار الكامل. وفي محاولة منه لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، التقى كابيلا على متن مركب جنوب أفريقي في مدينة بوانت نوار (جمهورية الكونغو) في ٤ أيار ١٩٩٧. لكن هذا الأخير رفض التصالح معه والتعاون، فقرّر الابتعاد عن المسرح، وقصد منطقة غادوليت في شمالي البلاد (١٦ أيار ١٩٩٧)، وبعد يومين، سافر إلى توغو، وبعدها إلى المغرب (٢٣ أيار ١٩٩٧)، وتوفي في الرباط في ٦ أيلول ١٩٩٧. قُدّرت ثروته في الخارج بنحو ٧ مليارات دولار.

وكانت الدول الغربية تعارض نظام موبوتو بصورة صريحة. فأعلنت واشنطن أنه نظام غير قادر على البقاء وغير ملائم لطموحات الشعب الكونغولي، وان تغييره في هذا الاتجاه لم يعد رغبة سرية أو تمنيات مكتومة تهمس بها العواصم الغربية وإنما أصبحت سياسة مرسومة متفقًا عليها بين قوى النظام الدولي في الغرب.

١٩٩٧–٢٠٠٠

عدم وضوح: منذ ١٧ أيار ١٩٩٧ (تاريخ سقوط كينشاسا في أيدي أنصار كابيلا). وإعلان كابيلا نفسه رئيسًا للدولة والمشهد السياسي العام في «جمهورية الكونغو الديمقراطية» غير واضح المعالم، ولم يعرف ثباتًا، باستثناء أن كابيلا لا يزال يمسك بالسلطة.

فالسلطة القائمة عرفت عودة لقادة مختلف الفترات التاريخية لزائير– الكونغو: من ورثة لومومبا والقومية الكونغولية الذين اشتهروا في الستينات، إلى خليط قادة أحداث ١٩٦٤–١٩٦٥ وأحداث مسألة كاتانغا من قبائل التوتسي الكونغوليين الذين قادوا البلاد في إطار النظام السابق (موبوتو)، إلى أعضاء في الدياسبورا الزائيرية الأوروبية– الأميركية (بارونات المال) الذين يدّعون أنهم يمثّلون المعارضة، وعلى رأسهم ساكومبيل إينونغو الذي يدّعي النبوّة وبلغت طائفته من القوة ما أخاف الكثيرين. فكان من الصعوبة بمكان، طيلة الأشهر الأولى (حتى أوائل ١٩٩٨)، معرفة الجهة التي تمسك فعلًا بالسلطة خارج دائرة شخص لوران كابيلا وخطابه السياسي.

ومنذ مطلع ١٩٩٨ بدا أن النواة الصلبة للسلطة السياسية بدأت تتشكل مع تخفيف نفوذ دياسبورا التوتسي وتصاعد نفوذ أوساط قبائل شمال كاتانغا، ما دفع بالمعارضين إلى توجيه اتهام إلى النظام الجديد. وهو أنه آخذ بالخضوع لسيطرة وجهاء مناطق شمال كاتانغا، تمامًا كما كان النغباندي Ngbandi يسيطرون على نظام موبوتو.

طريقة كابيلا في إقامة مؤسسات الدولة: لم يظهر كابيلا، في حكمه، أنه يعير اهتمامًا للانقسامات والنزاعات القبلية والفئوية في البلاد، فاتخذت حكومته، منذ أواخر ١٩٩٧، ثلاث مبادرات كبرى على صعيد مؤسسات الدولة: إنشاء لجنة دستورية، إعداد مؤتمر قومي حول إعادة إعمار البلاد وعقد مؤتمر حول إعادة تنشيط الإدارة المحلية.

انتهت المبادرة الأولى إلى مشروع دستور يكرّس نظامًا رئاسيًا لا يعطي أهمية للمؤسسات التشريعية التقليدية (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) ولا يأتي على ذكر الفدرالية، ويحدّ كثيرًا من اللامركزية الإدارية. وفي ما يتعلق بموضوع حسّاس جدًا في الكونغو، وهو موضوع الجنسية، فقد كرّس مشروع الدستور المبدأ الدستوري المثبت في قانون ١٩٨١، وبموجبه لا يكون كونغوليًا إلا الذي كانت أصوله مقيمة في الكونغو أثناء الاستقلال.

المؤتمر القومي حول إعادة الإعمار قطع أعماله بعد أشهر قليلة من بدء انعقاده بسبب اعتباره مجرّد تكرار لمؤتمر مشابه انعقد سابقًا ولا يرغب النظام الحالي تقليد أي أمر عُرف به هذا النظام، وبسبب أنه لحظ سلطة زائدة عن اللزوم لوزير إعادة الإعمار إتيان مبايا، إضافة إلى الشعور بانعدام الحاجة إليه في ضوء خطة السنوات الثلاث التي قدّمت إلى مؤتمر البلدان الصديقة للكونغو المنعقد في بروكسيل في كانون الأول ١٩٩٧.

وأما بالنسبة إلى المبادرة الثالثة (مؤتمر حول إعادة تنشيط الإدارة المحلية)، فقد أعيد العمل بالإدارة المحلية التي كانت قائمة أيام الاستعمار. فتمّ إلغاء الهيئات التي تمثّل المجموعات المحلية، وعُيّن موظفون يمثّلون السلطة المركزية.

لم ترضِ هذه المبادرات القسم الأعظم من النخب المدنية والسياسية في البلاد، خاصة منها الذين لم يجدوا لهم مكانًا وظيفيًا في عجلة الدولة الموعود إقامتها على أسس جديدة. فأبدوا



وزيرة الخارجية الأميركية أولبرايت وكابيلا في مؤتمرهما الصحافي (١٢ كانون الأول ١٩٩٧)

معارضتهم لسلطة بدت لهم «غريبة» تعتمد بشكل أساسي على أفراد من الدياسبورا الأوروبية – الأميركية، أو على «مواطنين تحوم الشكوك حول صحة جنسيتهم الكونغولية».

قمع المعارضين: مع مطلع ١٩٩٨، بدأت حكومة كابيلا تضيّق الخناق على كل معارض لها في سعيها لإعادة بناء الدولة على طريقتها. فاعتقلت عدداً من المعارضين، ووضعت في الإقامة الجبرية المعارض التاريخي إتيان تشيسيكيدي، وزجّت في السجون صحافيين وسياسيين وناشطين ومثقفين ووجهاء تقليديين بتهمة تعاونهم مع حركات «مايي – مايي» المتمردة، في مدينة كيفو وسواها. وفي كيفو تحديداً، كان الوضع يتفاقم خطورة ويهدد بالانفجار، خاصة وأن سكانها قد تملكهم الانطباع بأنهم مهدَّدين باجتياح الجيش الرواندي لمناطقهم.

وزاد من هذا السلوك القمعي لحكومة كابيلا شعورها بالخيبة من التحفظات التي أبدتها الدول المانحة للمساعدات المالية. فمؤتمر «البلدان الصديقة» (في بروكسيل) لم يعطِ سوى وعود مبهمة؛ والولايات المتحدة، التي كانت اللاعب الأساسي في وصول كابيلا إلى الحكم، لم تعد إلا بمساعدة قدرها ١٠ ملايين دولار، في حين أعلن البنك الدولي أنه لم يعد لديه ما يمكن تخصيصه للكونغو. وهذه طريقة ضغط يعتمدها المانحون عادة لفرض شروطهم السياسية. فاعتبرت الحكومة الكونغولية، أو اعتبر القوميون في داخلها، أن هذه الشروط غير مقبولة، وردّوا بتحديات كان من شأنها أن تفاقم من الأزمة: إعادة البحث في الاتفاقيات الموقّعة بين الحكومة والمؤسسات المالية الدولية، رفض السماح لبعثة لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بمتابعة عملها في التحقيقات بالمجازر المرتكبة من قبل الجيش (١٩٩٦) في كيفو واتهامات ساقتها الحكومة ضد بلجيكا معتبرة إياها «دولة إرهابية» لاكتشاف أسلحة في مبنى سفارتها.

عودة إلى الحرب الأهلية: القمع الداخلي من جهة، وضغط المانحين وسياسة خارجية تتحكم بها ردّات الفعل من جهة أخرى، جعلت الحكم عاجزًا عن بناء أجهزته ومؤسساته والسلطة هزيلة إزاء المشكلات الداخلية وأكثرها خطورة الخلافات الإثنية وما يتداخلها من امتدادات لدول مجاورة سواء على مستوى التواجد القبائلي الإثني أو على المستوى التداخل الإقليمي.

فالتمرد الجديد الذي انطلق وانتشر من مدينة كيفو Kivu في شهر آب ١٩٩٨ حمل الدليل الساطع على هذا الوضع. ففي أساس هذا التمرد المرتبط بتدهور العلاقات منذ مطلع ١٩٩٨ بين الكونغو من جهة ورواندا وأوغندا من جهة ثانية كان هناك قرار الرئيس كابيلا بإنهاء وجود القوات الرواندية التي كانت لا تزال متمركزة في الأراضي الكونغولية والتي كانت قد دخلتها للقيام بعمليات ضد قبائل الهوتو التي كانت متهمة من قبل هذه القوات بارتكاب «مجازر إبادة» ضد التوتسي. وهذا القرار الذي اتخذه كابيلا وأراد منه أن يزيد من شعبيته لدى الكونغوليين أظهر بوضوح أنه لم يكن متشيعًا للتوتسي الكونغوليين ولا للتوتسي الروانديين، كما أنه لم يكن يقدّر قوة التوتسي حق قدرها، خاصة منهم «القادة» العسكريون الذين يمسكون بمفاتيح السلطة العسكرية في شرقي البلاد، والذين حصلوا أيضًا على دعم عدد كبير من جنود الجيش الزائيري السابق الذين أغضبهم فقدانهم لامتيازاتهم التي كانوا يتمتعون بها في العهد السابق (موبوتو).

فهذا التمرد الثاني المنطلق في كيفو في آب ١٩٩٨ (الأول قاده كابيلا ضدّ موبوتو في أيار ١٩٩٧) اتخذ له تنظيمًا سياسيًا باسم «التجمع من أجل الكونغو الديمقراطية»، وقد ضمّ إليه تشكيلًا يترعمه جان بيار مبمبا J.P. Mbemba، نجل المليونير الكونغولي مبمبا سايولونا، والذي كثيرًا ما ردّد أنه يرفض أي دعم للتجمع من «البلدان العدوّة» للكونغو. كما ان التجمع عرف، في داخله، قيام تشكيلات سياسية وعسكرية متناقضة

اضطرت أحد مؤسسيه، أرثور زاهيدي نغوما، على الرحيل من البلاد في شباط ١٩٩٩. فأخذ هذا الأخير يتهم المتمردين بأنهم تابعين لكيغالي (عاصمة رواندا) ولكمبالا (عاصمة أوغندا)، وأن ليس لهم من هدف سوى تخريب البلاد.

ومن مسألة انسحاب القوات الرواندية والأوغندية من الكونغو، وهي القوات الداعمة لـ«التجمع من أجل الكونغو الديمقراطية»، فقد أظهرت رواندا تحفظًا كبيرًا إزاءها بحجة أن أمنها لا يزال مهدّدًا، في حين أن أوغندا اختارت البدء بالانسحاب أواخر نيسان ١٩٩٩ قبل أن تسحب كل سلاحها الثقيل من منطقة غوما مع مطلع حزيران. وهذا الإعلان الأوغندي جاء في سياق اتفاق وقّعه في ليبيا (أيار ١٩٩٩) رؤساء الكونغو وأوغندا واريتريا والسودان، ولكنه بقي حبرًا على ورق.

الحكومة تفقد صدقيتها: جاء اشتراك القوات الأجنبية، الرواندية والأوغندية، في المعارك إلى جانب المتمردين ليزيد من شعبية كابيلا. لكن ممارسة السلطات كانت تضعف من حجة أنصاره، فيعود الكونغوليون لينكفئوا عنه مجددًا: تجاوزات أجهزة الأمن والشرطة، الاعتقالات التعسفية، حوادث الاختطاف والاختفاء، تصفية الحسابات، الاضطهادات الإثنية... إضافة إلى القرارات ومشاريع القوانين التي اتخذها كابيلا، منذ مطلع ١٩٩٩، والتي شكّلت خطوة إلى الوراء في ما يتعلق بما كان قد وعد به من إجراءات ليبرالية سياسية. والقانون الجديد حول الجنسية الكونغولية الذي أقرّ في كانون الثاني ١٩٩٩ قد أرسى، في أحكامه، قواعد مواجهات إثنية مستقبلية في البلاد.

وعلى الصعيد الدولي، لم يتوصل كابيلا، في زيارته لبلجيكا أثناء انعقاد القمة الأفريقية السنوية في باريس، إلى تحسين صورة نظامه لدى الأوروبيين. وكذلك أثناء مروره في باريس وروما. أما علاقاته مع واشنطن، التي كانت قد بدأت تتدهور منذ آذار ١٩٩٨، وخاصة بعد رفضه استقبال المبعوث الشخصي للرئيس كلينتون القس جسّي جاكسون، فقد عبّرت عن تأزمها التصريحات المتكررة لوزارة الخارجية الأميركية التي تدين بها الاعتقالات التعسفية والمجازر بحق المدنيين التوتسي وأجواء الكراهية الإثنية التي تهدّد بحرب إبادة جديدة.

على صعيد الوضع الاقتصادي: رسا النصف الأول من العام ١٩٩٩ على وضع اقتصادي عاكس للوضع السياسي المتدهور. فمنذ تدخل «البلدان الصديقة» لمساعدة كابيلا للوصول إلى الحكم، ومن ثم إمساكه به، وُقّعت عدة عقود واتفاقيات مُنحت إلى شركات ومجموعات وحتى إلى أفراد ينتمون إلى هذه البلدان: أنغولا في ما يتعلق بتجارة المحروقات، زيمبابوي ببعض منشآت شركة «جيكامين» (شركة منجمية)، ناميبيا بمجال استثمار ألماس منطقة كاسائي... وكل ذلك أعطى انطباعًا بأن الكونغو الديمقراطية أصبحت فريسة سهلة لشتى عمليات النهب والربح السريع. وبسبب الحرب، خسرت البلاد أرباحًا هائلة من الإصلاح النقدي. فمنذ بدء التمرد الثاني (آب ١٩٩٨)، عاد النقد ليخسر من قيمته (٧٠٪ في كانون الأول ١٩٩٨، مقابل ٤,٦٪ فقط في تموز، أي قبيل انفجار التمرد الثاني)، وانتقل التضخم، في فترة الأشهر المذكورة نفسها، من ٣,٧٪ إلى ٧٨٪، والمداخيل الضريبية والجمركية انخفضت إلى ١٢ مليون دولار لشهر آب ١٩٩٨، في حين أن معدّلها الشهري كان في السابق ٣٥ مليونًا.

آخر أهم الأحداث (تموز ١٩٩٩ – كانون الثاني ٢٠٠٠): حول الكونغو الديمقراطية، جاء في تقرير الأمين العام للمنظمة الأفريقية سالم أحمد سالم في الجلسة الأولى للمجلس الوزاري الأفريقي (المنعقد في الجزائر، تموز ١٩٩٩) إشادته بموافقة «كل أطراف النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مشروع لوقف النار توصلوا إليه (في ٧ تموز ١٩٩٩) في لوساكا

عاصمة زامبيا، وذلك بمشاركة وزراء الخارجية والدفاع في كل الدول المعنية إضافة إلى ممثلين عن جماعات المتمردين»؛ وينص الاتفاق على إنهاء الأعمال العدائية ونشر قوات حفظ سلام ونزع أسلحة عناصر الهوتو المتطرفين. وتمّ إبرامه بعد ثلاثة أيام في اجتماع قمة في لوساكا.

لكن التدخلات والعمليات العسكرية استمرت، وأعلن في كيغالي (رواندا، ٥ آب ١٩٩٩) على لسان جان بيار مبمبا، زعيم «حركة التحرير الكونغولية» أن قاذفة قنابل سودانية شنّت غارة على مواقع المتمردين في شمالي الكونغو وأوقعت عددًا من القتلى في صفوف المدنيين.

وفي ١٦ آب (١٩٩٩)، أعلن عن أن حرب شوارع عنيفة دارت بين القوات الرواندية والأوغندية في مدينة كيسانغاني الكونغولية الشمالية عشية محادثات مقرّرة لإيجاد تسوية في هذه المنطقة التي يسيطر عليها المتمردون المناهضون للرئيس الكونغولي لوران كابيلا. ويساند كل من الجانبين (الرواندي والأوغندي) فصيلًا قائمًا على أنقاض التحالف المناهض لكابيلا. واختلف الفصيلان حول خطط التسوية مع كينشاسا.

وفي ٣١ آب (١٩٩٩)، أعلن عن أن زعماء المتمردين توصلوا إلى توقيع اتفاق لوقف النار في لوساكا (عاصمة زامبيا) قد يضع حدًّا للحرب في الكونغو. وحضر مراسم التوقيع وسطاء بينهم رئيس زامبيا فريدريك شيلوبا ووزراء من ١٤ دولة أفريقية أخرى، خصوصًا من رواندا وأوغندا اللتين تدعمان المتمردين. ومن حق هذا الاتفاق أن يمهّد الطريق أمام إجراء مفاوضات مباشرة بين حكومة كابيلا ومعارضيها السياسيين والعسكريين على رغم أن إحلال السلام الدائم في الكونغو الديمقراطية والتي تدعم حكومتها أنغولا وزيمبابوي وناميبيا مقابل الدعم الأوغندي والرواندي للمتمردين، لا يزال مسألة غير سهلة، إذ إن ذلك يتطلب نزع سلاح عدد من التنظيمات في المناطق الحدودية مع رواندا وأوغندا.

ومن أبرز ما أثار المخاوف من عدم صمود هذا الاتفاق ما أُعلن، عالميًا، عن أن قوات من كوريا الشمالية «شوهدت في الكونغو الديمقراطية» (مطلع تشرين الأول ١٩٩٩)، ما أثار حنق واشنطن من أن بيونغيانغ (عاصمة كوريا الشمالية) تسعى إلى مصادر جديدة لليورانيوم لبرنامجها النووي تحت ستار تدريب القوات التابعة للرئيس كابيلا. لكن إعلان رئيس الغابون عمر بونغو (بعد ذلك بنحو شهر، وتحديدًا في ٩ تشرين الثاني ١٩٩٩)، وهو وسيط بارز في منطقة وسط أفريقيا، عن استعداده استضافة قمة دولية لإنهاء الحروب المندلعة في المنطقة خاصة في الكونغو، أعاد الأمل بثبات اتفاق وقف إطلاق النار، وإن كانت بعض العمليات تنتهكه على الأرض من هذا الجانب أو ذاك ومن وقت لآخر. ومما دفع في هذا الاتجاه التفاؤلي أيضًا مصالحة الرئيسين كابيلا وموسيفيني (الأوغندي) في القمة الخماسية (طرابلس ليبيا، ٢٢ كانون الأول ١٩٩٩) التي ضمتهما مع الزعيم الليبي والرئيس السوداني والرئيس الأريتري.

في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٠، اتهم ثلاثة زعماء للمتمردين (يعملون على زيادة التعاون في ما بينهم) نظام كابيلا بخرق اتفاق وقف إطلاق النار، وأعربوا عن قلقهم من دعوة الرئيس كابيلا لإلقاء كلمة أمام الأمم المتحدة دون توجيه دعوة مماثلة إلى معارضيه. وكرّر المتمردون اتهامهم كابيلا (في ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٠) بقصف مواقعهم شمال غربي البلاد، وذلك عشية اجتماع إحدى جماعات المتمردين مع رئيس فريق الأمم المتحدة المتمركز في كينشاسا للبحث في انتهاكات اتفاق وقف النار، وفي وقت تعهّد فيه مجلس الأمن الدولي نشر قوة من ٥٥٠٠ رجل على وجه السرعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل دعم اتفاقات السلام التي يهددها تواصل المعارك والاتهامات المتبادلة بانتهاك وقف إطلاق النار.

وفي ٢٥ نيسان ٢٠٠٠، انعقدت قمة افريقية مصغّرة لتأكيد اتفاق لوساكا (تموز ١٩٩٩) حول وقف إطلاق النار في الكونغو.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **كابيلا، لوران – ديزيريه Kabila, L.D.** (١٩٣٩–): رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية الحالي. وُلد في موبا في مقاطعة شابا، وينتمي إلى قبيلة بالوبا. درس في ألمانيا الشرقية قبل عودته إلى الكونغو في نهاية الخمسينات في وقت كانت بلاده تتهيّأ لنيل استقلالها من بلجيكا. كان مفعمًا بالأفكار الاشتراكية والحماسة للماركسية ومعاديًا للأمبريالية ممتلئًا بالوعود الجميلة للعالم الثالث. لذلك سرعان ما وجد طريقة نحو الصعود في حركة باتريس لومومبا. أصبح كولونيلًا قائدًا للشبيبة اللومومبية (نسبة إلى الزعيم الاستقلالي التاريخي باتريس لومومبا) في العام ١٩٦٠. وفي ١٩٦٣، التحق بحركة التمرد التي قادها بيار موليلي (أحد طلاب وأنصار لومومبا)، وفي كانون الثاني ١٩٦٤، اشترك في انتفاضة كيفو؛ وفي ١٩٦٥، أسّس حزب الشعب الثوري، وعاش حياة رجال حرب العصابات في مقاطعة شابا وفي كيفو وهو على رأس فصيله المسلّح «القوات المسلّحة الشعبية». ومعروف عنه أنه الناجي الوحيد من حملة أعدّها الثائر الكوبي إرنستو تشي غيفارا، في أواسط الستينات، لقلب نظام الحكم في زائير وانتهت إلى الفشل. لكن كابيلا واصل تمرده الخاص ضدّ موبوتو مستندًا إلى أقلية من الثوار، إلى أن أخذ يتلقّى دعمًا كبيرًا، منذ أواخر ١٩٩٦، من الرئيس الأوغندي يوري موسوفيني، وقادة قبائل التوتسي في رواندا وبوروندي، ومن الولايات المتحدة، ساعده هذا الدعم في شنّ حملة مظفرة استمرت ثمانية أشهر وتوّجت بسيطرته على السلطة في كينشاسا (أواسط أيار ١٩٩٧). عن معرفة شخصية بكابيلا، كتب الصافي سعيد («الوسط»، العدد ٢٧٩، تاريخ ٢ حزيران ١٩٩٧، ص٣٥–٣٧):

«... لم يخفِ غيفارا حزنه أمام بن بلّة لوضع الكونغوليين الذين رآهم غير عابئين بالعمل (...) وقال عن كابيلا بالذات «بأنه رجل غامض. وما من شيء يدلّ على أنه رجل حرب أو رجل سياسة. فهو لا يذهب إلى الجبهة ولا يحب النقاش السياسي وخصوماته كلها بسبب النساء والأموال». أما كابيلا فقد كان يردّ دائمًا على ذلك: «إن غيفارا لم يخبرني بقدومه. بلدنا مختلف وأظن أنه أصيب بخيبة أمل لأنه كان يحمل أفكارًا أخرى...» (راجع «غيفارا» في «كوبا» في هذا الجزء من الموسوعة).



لوران كابيلا

ويتابع الصافي سعيد:

«دخل بن بلة السجن ثم اغتيل غيفارا بينما كابيلا تابع طريقه. وفي العام ١٩٦٨ أصبح عدد مقاتليه في شابا وكيفو نحو ٣ آلاف مسلّح ينفّذون عملياتهم انطلاقًا من زامبيا وتانزانيا. كانت الحرب الباردة على أشدّها. رمى نيريري الماوي (نسبة إلى الزعيم الصيني ماو تسي تونغ) بكل ثقله وراء كابيلا ثم دعمه كينيث كاوندا رئيس زامبيا بتشجيع من موسكو، فكان كابيلا يجمع دعم عاصمتين شيوعيتين أنهكهما الخصام الايديولوجي. وضغط نظام التمييز العنصري على زامبيا فسحبت دعمها، ثم ضغط عيدي أمين في أوغندا على تانزانيا فخفّ حماسها، فأصبح كابيلا للحظة بلا

حلفاء فيما برز موبوتو وكأنه أحد أباطرة أفريقيا الكبار، لكن كابيلا المغامر لن يستسلم. قام بعمليات خطف لمواطنين غربيين، فبدا في ذلك الوقت رئيس عصابة أكثر منه زعيمًا حربيًا، وتاجرًا أكثر منه مناضلًا. كان يتلمس طريق الثروة بجميع الوسائل. وقد تمكن من بسط شبكاته في البلدان المجاورة. فأصبح ينام على ثروة كبيرة تتمثل في أسطول للصيد على سواحل زنجبار ودار السلام وفنادق في زامبيا وكينيا (...) كان غنيًا جدًا، عرف كيف يجمع المال حين فشل في السياسة. ولكن الذين لا يعرفون مصادر ثروته ومجالات أعماله ليس بإمكانهم أن يلحظوا عليه أية علامات من علامات الثراء. فهو يعرف جيدًا كيف يخفي أسرارها. إنه قصير القامة حتى ليبدو وكأنه الرجل الوحيد الذي أصيب بالقصر وسط أفراد شعب التوتسي الطوال القامات...».

عن وجود كابيلا في بيروت برفقة فرنسوا لومومبا نجل الزعيم الوطني التاريخي باتريس لومومبا وعلاقته بالقائد الفلسطيني أبو جهاد، يقول الصافي سعيد:

«لقد عرفت كابيلا في أواخر صيف العام ١٩٨١ في بيروت (التي قدم إليها) مع فرنسوا لومومبا... (الذي) أكد لي أنه رجل مخيف... وانه الرجل الوحيد الذي يمكن أن يفتك بالوحش موبوتو (...) كنت التقيتُ فرنسوا لومومبا في جنيف في ١٩٨٠ عن طريق الصدفة في إحدى المكتبات العربية. نسج العلاقة بيننا صديق لبناني مشترك (أ. بيطار). كان فرنسوا يسكن آنذاك في بروكسيل. كان يتكلم العربية بلهجة مصرية. فهو قد تربّى في بيت عبد الناصر مع منى وعبد الحكيم وخالد. جاء إلى القاهرة وهو طفل مع شقيقته وأمه بعد أن قتل والده. أخذني معه إلى بيت الكاتب والبرلماني السويسري جان زيغلر. وهناك أعلن عن رغبته في الذهاب إلى بيروت. وفي ليلة من ليالي حزيران ١٩٨١ كنت برفقة لومومبا الابن عند القائد الفلسطيني أبو جهاد. وروى أبو جهاد بعضًا من قصة لقائه بغيفارا في الجزائر... وطلب فرنسوا من أبو جهاد مساعدته لتدعيم المعارضة الزائيرية. طرح أبو جهاد على فرنسوا أسئلة دقيقة سجّل أجوبتها بسرعة وباختصار ثم طلب منه أن يزوره بعد شهرين مع وفد من رفاقه. وبعد شهرين جاء فرنسوا إلى بيروت ومعه رجلان أحدهما لوران ديزيريه كابيلا قائد «حزب الشعب الثوري». تواصلت اللقاءات بين الفلسطينيين والمعارضة الزائيرية بعد ذلك. وأخبرني فرنسوا في ما بعد أن أبو جهاد كان رجلًا جادًا ودقيقًا في معاملاته... ثم عرفتُ أن اللقاءات تواصلت في تونس وأن لومومبا كان يزور أبو جهاد في تونس بمعدل مرتين كل سنة.

«وفي أواخر العام ١٩٨٤، قال لي فرنسوا (يتابع الصافي سعيد) إن كابيلا قد فتح الحرب على موبوتو، ولكنه لا يتمتع بدعم المعارضة. لقد اختار التوقيت بنفسه وأظن أنه سيفشل في كيفو كما فشل في كاتانغا... وهكذا في بداية ١٩٨٥ تفاوضت حكومة موبوتو مع قيادة حزب الشعب الثوري من أجل وضع حدّ للحرب بعد أن فقد كابيلا جزءًا كبيرًا من رجاله وعتاده ثم ذهب إلى تانزانيا وأوغندا ليستأنف أعماله الخاصة.

«وبعد نحو عشر سنوات (أي في ١٩٩٦)، لاحت فرصة أخرى لكابيلا لكي يعود إلى مهنته الأولى، وهي الحرب. فقد أنقذه أهل «ألبانيا مولينغ» وهم قوم من سلالة التوتسي الرواندين الذين استقروا منذ بداية القرن التاسع عشر في المرتفعات القريبة من أوفيرا جنوب كيفو. وكردّ على دعم موبوتو لأغلبية الهوتو في رواندا وبوروندي وأوغندا، قامت هذه الدول (والسلطات فيها أصبحت في أيدي التوتسي) بتسليح الألبانيا مولينغ الذين يتعرضون باستمرار لاضطهاد كينشاسا، وهم لا يحملون أية جنسية، فكبّدوا الجيش الزائيري خسائر فادحة، وأخرى أكثر فداحة للهوتو البوروندين والرواندين. وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٦، جاء القدر إلى ما بين يدي كابيلا ليردّ إليه اعتباره. ففي اللحظة التي قرّر فيها ألبانيا مولينغ الحرب إلى النهاية، قفز كابيلا إلى المقدمة بعد أن جمع أربع حركات سياسية صغيرة في تحالف أسماه «التحالف الديمقراطي» ليقول لشعب ألبانيا مولينغ إن التحالف هو حركتكم ضد الطغيان والفساد... علينا جميعًا أن نطيح موبوتو ونلقي به إلى التماسيح...» (إلى هنا ينتهي كلام الصافي سعيد في «الوسط»، المرجع المذكور آنفًا).

وما إن وصل كابيلا إلى الحكم حتى بدأ يتصرف وكأنه لا يدين لأحد أو لجهة بتسلمه السلطة.

فإزاء أوغندا ورواندا وبوروندي، لم يكرّس جهوده للقضاء على المعارضة المسلّحة التي تتخذ من أراضي الكونغو خلفية وتشن هجمات عسكرية ضد حكم موسوفيني في شرق أوغندا وشمالها، وتهدد عصابات أخرى المنطقة الوسطى في رواندا.

وأساء كابيلا تفسير التعاطف والدعم الأميركي لحكمه. فواشنطن تعتبر موسوفيني حصان رهانها في منطقة البحيرات ورأس جسر لمنافسة فرنسا في افريقيا، وبالتالي لا تقبل بنشوء منافس له. كما ان واشنطن لم تهضم تمرد كابيلا على الأمم المتحدة ومنعها من التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها قواته في مخيمات اللاجئين الهوتو.

كما أدار كابيلا ظهره لباريس معتبرًا أنها كانت تدعم سلفه موبوتو، وعمد إلى تفضيل شركات غير فرنسية في قطاع المناجم.

وعلى رغم توقيعه اتفاقات مع شركات أوروبية وأميركية وآسيوية للاستثمار في المناجم الكونغولية، ودعوته شركات أخرى للاستثمار في بلاده، إلا أن هؤلاء أحجموا عن العمل في الكونغو وجمّدوا خططهم ومشاريعهم بسبب الاتجاه الراديكالي الذي اعتمده كابيلا في الحكم والغموض الذي يميّز نياته الاقتصادية، فهو لم يفصح بعد عن موقفه تجاه الضمانات التي طلبها المستثمرون الأجانب لإطلاق استثماراتهم، ما حمل هؤلاء على الخوف من أن يكون الرجل بصدد إرساء تصور اقتصادي يقوم على أولوية القطاع العام على القطاع الخاص، وهذا التصور ليس بعيدًا عن التزامه الاشتراكية العلمية الواضحة في مسار سيرته الذاتية، رغم أنه عمل لفترات كتاجر وكرجل أعمال.

وقد أدّى تراكم هذه التطورات إلى فشل اجتماع بروكسيل (كانون الأول ١٩٩٧) الذي كان مخصصًا للبحث في منح الكونغو مساعدات مالية (راجع ما جاء تحت عنوان «١٩٩٧-٢٠٠٠»).

* **لومومبا، باتريس:** (استكمالًا لما جاء في «زائير»، ج٨):

بعد نحو أربعين سنة على اغتيال الزعيم الأفريقي وأبي الاستقلال الكونغولي ورئيس وزرائها باتريس لومومبا، بدأت لجنة تحقيق برلمانية بلجيكية، في ٢ أيار ٢٠٠٠، أعمالها لتحديد المسؤولين عن هذه الجريمة، بعد أن تمّ الكشف عن وثائق كثيرة حول هذه القضية سرعان ما أصبحت في متناول الرأي العام عبر برامج تلفزيونية وأفلام سينمائية وكتب كلها تقدّم الأدلة الدامغة، وعلى لسان شهود بلجيكيين أحياء وصحيحي الذاكرة، وكلها تكذّب الرواية الرسمية حول اغتيال لومومبا التي عكفت على أن تشير دائمًا إلى إن اغتيال لومومبا كان نتيجة لتصفية حسابات بين الكونغوليين؛ إذ بعد فوزه في الانتخابات صار رئيسًا للوزراء عشية الاستقلال في ٣٠ حزيران ١٩٦٠، وغرقت البلاد في الفوضى، وما إن عُزل في ٥ أيلول حتى اعتقلته قوات رئيس هيئة الأركان الكولونيل جوزف ديزيريه موبوتو.

فقبيل أن تبدأ لجنة التحقيق البرلمانية البلجيكية جلسات الاستماع (٢ أيار ٢٠٠٠)، كشف البرنامج الوثائقي التلفزيوني «من قتل باتريس لومومبا؟» وجود الكثير من الشهود البلجيكيين الأحياء الصحيحي الذاكرة الذين أدلوا بشهادات دامغة عن مسؤولية الكثير من البلجيكيين، بل بلجيكا نفسها، في اغتيال المناضل الوطني الكونغولي عام ١٩٦١.

أحدهم، مستشار رئيس هيئة الأركان الكونغولية آنذاك لويس مارلير، قال إن «بروكسيل أشعرتنا بواسطة موفدين أنها تفضل التخلص منه».

وجاك براسين البلجيكي الذي كان في إقليم كاتانغا الانفصالي آنذاك، قال: «كنا متأكدين من أنه سيموت والتزمنا الصمت التام».

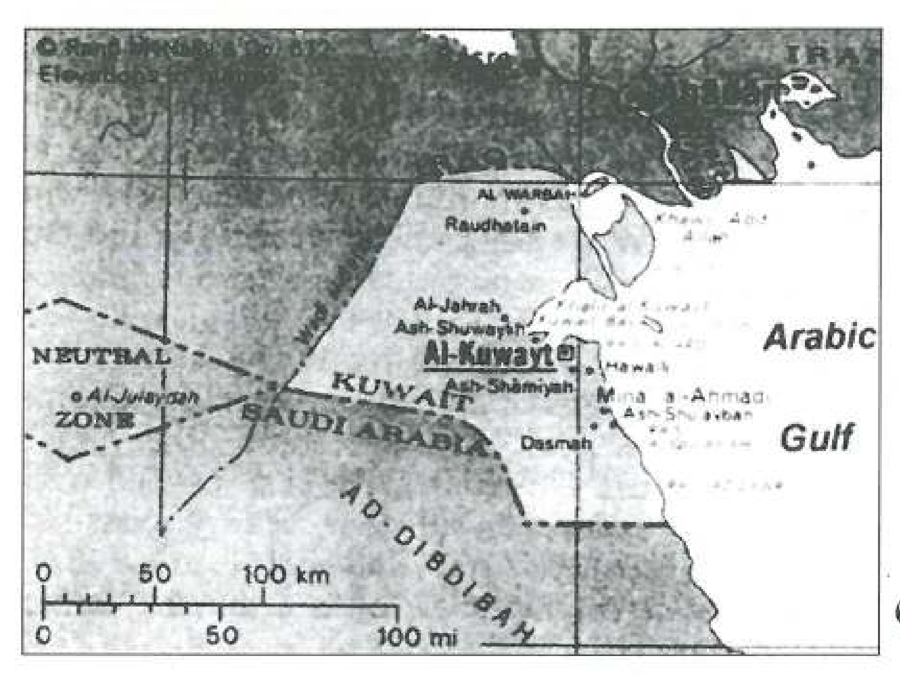
وكذلك، وأمام كاميرا البرنامج الوثائقي اعترف مفوض الشرطة البلجيكية آنذاك، جيرار سويتي (وقد بلغ الآن الثمانين من العمر ولا يزال يتمتع بصحة جيدة، في منزله في ضاحية بروج السكنية) انه أذاب جثة لومومبا بالحمض (الأسيد)، وقال: «هل كان القانون يسمح لي بذلك؟ (...) من أجل إنقاذ حياة آلاف الأشخاص والحفاظ على الهدوء في وضع متفجر، أعتقد أننا قمنا بعمل جيّد (...) كان عليّ أنا وحدي، جيرار سويتي الصغير من بروج، أن أتخلص من ثلاث جثث معروفة عالميًا (لومومبا ومساعداه جوزف أوكيتو وموريس مبولو)، وكانت كل السلطات البلجيكية هناك ولم يقل لي أحد ألّا أفعل ذلك». وفي رفقة أبيض ثان وبعض الكونغوليين، استخدم سويتي ليل ٢٢-٢٣ كانون الثاني ١٩٦١ «منشارًا للفولاذ ووعاءين كبيرين وبرميلًا من الحمض الكبريتي» لتقطيع الجثة وتذويب أجزائها. واستغرق العمل الليل كله. «بدأنا الليل بشرب الخمر كي لا تعوزنا الشجاعة. فرّقنا الجثث وكان الأصعب تقطيعها (...) لم يبق منها شيء تقريبًا، سوى بعض الأسنان والرائحة. اغتسلت ثلاث مرات وكنت لا أزال أشعر بنفسي وسخًا كهمجي».

وأمام الكاميرا نفسها قال الصحافي البلجيكي بيار دوفو: «أشعر بالغثيان». وكان دوفو في حينه مراسلًا لصحيفة «لو موند» الفرنسية في ليوبولدفيل (كينشاسا حاليًا) ونشر كتاب «حياة لومومبا وموته» عام ١٩٦١. وأضاف: «أشعر بالخجل من البلجيكيين الذين تصرفوا مثل قوات الغستابو النازية والذين يروون ببرودة أعصاب كيف قطعوا الجثة واحتفظوا بالأسنان. هذا يتجاوز كل ما يمكن تصوره».

أما فرنسوا لومومبا، الإبن البكر للزعيم الراحل، فقال: «عندنا، لا يمكن الحداد إذا لم تكن هناك جثة (...) للشعب الكونغولي الحق في ذاكرة، تمامًا مثل الشعب الأوروبي».

وما جاء في كتاب «اغتيال لومومبا» لعالم الاجتماع الفلامنكي (البلجيكي) لودو دو ويتي يحمّل أيضًا بروكسيل التبعة الرئيسية عن هذه الجريمة (إن جملة ما ورد أعلاه حول اغتيال لومومبا وزّعته وكالة الصحافة الفرنسية في ١٥ أيار ٢٠٠٠).

يبقى التساؤل حول ما كان يروّج، بعد الاغتيال، وطيلة الستينات والسبعينات وخاصة في الأوساط اليسارية العالمية، عن مسؤولية الأميركيين ومخابراتهم عن هذه الجريمة، والتي أشير إليها أيضًا في هذه الموسوعة («زائير»، ج٨، ص٣٧٧-٣٧٩) استنادًا إلى مراجع تلك السنوات. لجنة التحقيق البرلمانية البلجيكية المشكلة خصيصًا للتحقيق في هذه الجريمة بدأت جلساتها في ٢ أيار ٢٠٠٠، ولكنها بدت محاصرة بالشواهد التي تتحدث عن مسؤولية بلجيكيين عن اغتيال لومومبا وتقطيع جثته وتذويبها حتى لا يتحول ضريحه «محجًّا» يحيي نضال الكونغوليين والأفارقة. لكن القرار، قرار تصفية لومومبا لم يتحدث عنه أحد بعد.



الكويت

بطاقة تعريف

الاسم: لوحظ في خرائط القرن الثامن عشر وتقارير ومراسلات شركة الهند الشرقية أنها استخدمت كلمة القرين (تصغير القرن على الأرجح) وبين قوسين الكويت. وعندما زار الرحالة الدانماركي، الألماني الأصل، كارستن نيبور منطقة الخليج ورسم خريطته المشهورة عن الخليج ذكر الكويت والقرين كإسمين لبلد واحد. ومع مرور الأيام تغلب اسم الكويت Koweit على الاسم الأصلي القرين Grain. والكويت أصلها كوت التي تعني عند أهل المنطقة، قلعة، أو مجموعة بيوت متلاصقة تستخدم لخزن البضائع.

الموقع: في غربي آسيا على الخليج. يحدها من الشمال العراق، وطول حدودها معها ٢٤٠ كلم، ومن الغرب والجنوب المملكة العربية السعودية (٢٥٠ كلم). ومن الشرق الخليج وطول شاطئها عليه ٢٩٠ كلم. مسافة أبعد نقطتين طوليًا ١٩٨ كلم، وأبعد نقطتين عرضًا ١٦٧ كلم.

تبعد الكويت ٥٥٦ كلم عن الرياض، و٨٣٣ كلم عن بغداد، و٨٧٢ كلم عن أبو ظبي، و١٤٦٥ كلم عن دمشق، و٢٢٢٢ كلم عن صنعاء، و٢٧٤١ كلم عن عدن.

وتتبع الكويت ٩ جزر صغيرة أهمها وأكبرها جزيرة فيلكا (طولها ١٢ كلم وعرضها ٦ كلم) التي كانت مأهولة بـ ٥٨٢٦ نسمة (إحصاء ١٩٨٥)، وغادرها سكانها إبان حرب الخليج الثانية (الغزو العراقي للكويت).

المساحة: ١٧٨١٨ كلم٢ بما فيها مساحة المنطقة المحايدة البالغة ٢٣٠٠ كلم٢.

العاصمة: الكويت. وأهم المدن: السالمية، حولّي، الفحاحيل، الأحمدي (راجع باب مدن ومعالم).

اللغة: العربية (رسمية).

الديانة: الإسلام، وهو دين الدولة ودين الأغلبية الساحقة من السكان. تتراوح تقديرات نسبة الشيعة فيهم بين ١٥ و٣٠٪ (راجع «الشيعة في الكويت» في باب معالم تاريخية).

السكان: بلغ تعدادهم ٣٥ ألفًا في العام ١٩١٠؛ و٧٥ ألفًا في ١٩٣٩؛ و٢٠٦ آلاف في ١٩٥٧؛ و٣٢٢ ألفًا في ١٩٦١؛ و٧٣٩ ألفًا في ١٩٧٠؛ ومليون و٣٥٨ ألفًا في ١٩٨٠؛ ومليون و٦٩٧ ألفًا في ١٩٨٥؛ ومليونان

و١٤٢ ألفًا في ١٩٩٠ (منهم مليون و٣١٦ ألفًا غير كويتيين، أي من العراقيين والأردنيين والسوريين واللبنانيين والفلسطينيين – نحو ٤٠٠ ألف فلسطيني – والمصريين والباكستانيين والهنود)؛ ومليون و٥٣١ ألفًا في العام ١٩٩٣ (منهم ٣٠٠ ألف بدون، أما هذا التناقص في العدد فعائد إلى طرد جميع الذين لا يحملون إجازة إقامة دائمة)؛ ومليون و٧٥٢ ألفًا بموجب إحصاء ٣٠ حزيران ١٩٩٤: منهم ٦٧٠ ألف كويتي بالولادة (٣٨٪)، و٤٢٤ ألفًا من جنسيات عربية (٢٤٪). وأشارت تقديرات العام ١٩٩٨ إلى أن العدد الإجمالي للسكان هو مليونان و١٥٠ ألفًا، منهم مليون و٤٠٠ ألف بين عربي وأجنبي.

الحكم: بعد الاستقلال (١٩٦١)، أصبح النظام السياسي (الحكم) يعتمد على دستور دائم حيث جرى انتخاب مجلس تأسيسي بالاقتراع العام المباشر أقر دستورًا للبلاد (تشرين الثاني ١٩٦٢). ويتولى السلطة التشريعية كل من الأمير ومجلس الأمة الذي انتخب في فترة لاحقة من سنة ١٩٦٣. ويتكون ذلك المجلس من مجلس واحد قوامه ٥٠ عضوًا منتخبًا بالإضافة إلى أعضاء مجلس الوزراء. وقد حل مجلس الأمة في ٢٩ آب ١٩٧٦، وجمّد في الوقت نفسه العمل بالدستور، ودامت تلك الاوضاع إلى العام ١٩٨١ حيث تم انتخاب مجلس جديد ونقح دستور ١٩٦٢ من قبل لجنة من الحقوقيين.

أما السلطة التنفيذية فهي تتمثل في الأمير ومجلس الوزراء. ويتم اختيار الأمير وفق ما تنص عليه المادة الرابعة في الدستور من أنه يُختار من ذرية مبارك الصباح دون أن يكون بالضرورة ابن الأمير، وذلك تحاشيًا لعيوب النظام الوراثي المباشر. وقد جرت العادة أن يتعاقب على الحكم فرعا الشيخ مبارك الصباح، وهما فرع السالم وفرع الجابر. وكذلك الحال بالنسبة إلى ولي العهد الذي يعينه الأمير خلال سنة على أقصى تقدير من توليه الحكم.

وأما السلطة القضائية فهي مستقلة تمامًا كما تنص المادة ١٦٣، ومن صلاحياتها أيضًا النظر في دستورية القوانين واللوائح.

وتعالج المادة الرابعة من الدستور مسألة الحكم بإشارتها إلى أن «الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح»، وتقول في فقرتها الثانية: «يعين ولي العهد خلال سنة على الأكثر من تولية الأمير ويكون تعيينه بأمر أميري بناء على تزكية الأمير ومبايعة من مجلس الأمة تتم في جلسة خاصة بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس. وفي حال عدم التعيين على النحو السابق يزكي الأمير لولاية العهد ثلاثة على الأقل من الذرية المذكورة فيبايع المجلس أحدهم وليًا للعهد، ويشترط في ولي العهد، أن يكون رشيدًا عاقلًا وابنًا شرعيًا لأبوين مسلمين».

الأحزاب: لم ينص الدستور الكويتي (١٩٦٢) صراحة على حرية الأحزاب، واكتفت المادة ٤٣ بالنص على حرية تكوين الجمعيات. ومع ذلك، عرفت الكويت نشاطًا سياسيًا مكثفًا ومحمومًا قبل الاستقلال وبعده هو في الواقع عبارة عن نوع من التكتلات البرلمانية، كان يطلق عليها «جبهة المعارضة». فلا وجود، رسميًا لأحزاب سياسية معترف بها، ولكن عمليًا، فقد انتشرت تيارات سياسية مختلفة، خاصة في أوساط الشباب المثقف، مثل البعثيين والقوميين العرب والناصريين... (نمت هذه التيارات وازدهرت من مطلع الستينات إلى أواسط الثمانينات). ومنذ أواسط الثمانينات، تركزت الحركة السياسية المعارضة («جبهة المعارضة») بصورة أساسية حول التيارات الإسلامية (راجع «المجتمع المدني ومشكلاته» في باب معالم تاريخية).

الاقتصاد: تتوزّع اليد العاملة في الكويت على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية: ٢٪ في الزراعة (التي تساهم بـ ١٪ من الناتج المحلي الصافي)؛ ٢٨٪ في الصناعة (٩٪)؛ ٦٨٪ في الخدمات (٤٧٪)؛ ٢٪ في المناجم (٤٣٪).

الأراضي الزراعية المروية تبلغ ٥ آلاف هكتار، والمراعي ١٣٧ ألف هكتار، والباقي (نحو مليون و٧٠٠ ألف هكتار) أراضي صحراوية. وأهم المزروعات الخضار على اختلافها. أما صيد السمك فبلغت كميته في العام ١٩٩٥ نحو ٨٤٠٠ طن.

يبلغ احتياطي الكويت من النفط ١٣,٢ مليار طن (٤٪ من الاحتياطي العالمي). وبلغ الانتاج النفطي الكويتي في العام ١٩٩٧ نحو ١٠٤,١ مليون طن، وأمّن مداخيل قدّرت بنحو ١٥ مليار دولار. أما احتياطي الغاز فيبلغ ١٤٨٤ مليار متر مكعب.

احتلت الكويت المرتبة العالمية الثانية عشرة في الإنتاج النفطي العام ١٩٩٥.

بعد نحو سنة ونصف السنة من انتهاء الحرب، أي في أواخر ١٩٩٢ استطاعت الكويت استعادة القدرة على إنتاج حصتها النفطية المقررة من «أوبك»، كما استعادت توافر الخدمات الأساسية، ثم ما لبثت أن تجاوزت الإنتاج النفطي المقرّر، ما تسبّب بتوتر في علاقاتها مع دول «أوبك»، كما ان سمعتها الاستثمارية تعرضت للاهتزاز وكذلك مؤسساتها الدولية العاملة في هذا المجال التي كابدت من خسائر فادحة. وقدّر احتياط الكويت (في آب ١٩٩٣) بنحو ٣٠ بليون دولار، وديونها الداخلية والخارجية زادت على ٣٣ بليون دولار. وعائداتها النفطية وإن ارتفعت إلى مستوى ١١ بليون دولار سنويًا فهي ما زالت دون مستوى الإنفاق بخمسة أو ستة بلايين دولار في السنة (راجع « الوضع بعد الحرب مباشرة ١٩٩١– ١٩٩٤» في النبذة التاريخية).

وفي مطلع ١٩٩٨، أعلن عن عجز في الموازنة وصل إلى مليار و٧٣٣ مليون دينار كويتي، وهو رقم مخيف، خاصة وأنه أتى بعد أقل من سنة من الإعلان الحكومي عن انتهاء العجز الذي ظلت الموازنة الكويتية تعاني منه منذ تحرير البلاد في شباط ١٩٩١. وبعد هذا الإعلان عن العجز (١٩٩٨)، جاءت التوجهات الحكومية لفرض رسوم على الكهرباء والماء والخدمات الصحية التي كانت شبه مجانية، إضافة إلى رفع رسوم المدارس الخاصة وفرض التأمين الصحي على الوافدين... لتؤكد على عمق المأزق الذي يعاني منه الاقتصاد الكويتي، والذي ظهر جليًا في انخفاض التداول في سوق الأوراق المالية (البورصة) خلال آذار– نيسان ١٩٩٨. فبدا للكويتيين أن زمن دولة الرفاه يتراجع مخلفًا وراءه مخاوف شديدة.

وخلافًا لتوقعات صندوق النقد الدولي التي أشارت إلى أن الموازنة العامة لدولة الكويت ستسجل فائضًا يصل إلى ١٥٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٠–٢٠٠١، فإن أرقام الموازنة التي أقرتها الحكومة الكويتية في نيسان ٢٠٠٠ تحمل عجزًا يقدر بنحو ١٧٦٧ مليون دينار (نحو ٦ مليارات دولار)، ما عكس حذرًا شديدًا من أي تقلبات محتملة في سعر النفط الذي تشكل إيراداته أكثر من ٨٥٪ من مجموع الايرادات العامة للموازنة. ومع ذلك، أعرب صندوق النقد الدولي عن ارتياحه إلى الوضع المالي للكويت، وأشار في تقريره (نيسان ٢٠٠٠) إلى تحسّن هذا الوضع بنسبة كبيرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط بنسبة ٢٤٪ عن العام الماضي (١٩٩٩). لكن التقرير اعترف في الوقت نفسه بأن الكويت تواجه تحديًا في الأمد المتوسط يتمثل في زيادة النمو الاقتصادي وتوفير قدر أكبر من فرص العمل لمواطنيها.

نبذة تاريخية

قديمًا: يبدو، بحسب ما يرجح المؤرخون، أن جزيرة فيلكا (أكبر الجزر التابعة للكويت) كانت الوحيدة التي سُكنت في الأزمنة الخوالي. ففيها ينابيع مائية لعلها كانت مما يغري الناس بسكناها، يضاف إلى ذلك انها تقع على الطريق البحري القديم من جنوبي الخليج العربي إلى شماليه. من هنا أن حضارة تعود إلى نحو سنة ٢٠٠٠ ق.م. (أو قبل ذلك بقليل) عُرفت في هذه الجزيرة، وهي حضارة شبيهة بما كشف عنه في البحرين ومتأثرة بالعناصر والعوامل نفسها التي أثرت في







«ظهرت بوادر اكتشاف البعد الحضاري للكويت في ١٩٣٧ حين عثر بطريق المصادفة في جزيرة فيلكا على حجر نقشت عليه كتابة يونانية أطلق عليه إسم حجر سوتيلوس، غير أن الكشف العلمي والتنقيب الأثري بدأ عام ١٩٥٨ حين عهدت دولة الكويت لبعثة دانماركية القيام بعمليات استطلاعية تبين فيها ان هناك تلالًا أثرية مهمة في جزيرة فيلكا يعود بعضها إلى الألف الثالث ق.م.»

الصور: معبد هلينستي، الحجر الذي عثر عليه صدفة عام ١٩٣٧ ويعود إلى الفترة الهلينستية، وإناء من الفخار الأحمر ويعود إلى العصر الإسلامي («العربي»، عدد ٤٩٢، تشرين الثاني ١٩٩٩).

تلك، أي التجارة مع سومر وعُمان، ويتضح هذا في بقايا هيكل قديم وفي بقايا مصنوعات صغيرة وآثار بيوت السكن. كما ان الحفريات كشفت عن وجود هيكل يوناني لأرطميس يعود بناؤه إلى سنة ٢٩٩ ق.م. مما يدل على وجود جالية يونانية في أيام السلوقيين، لعلها كانت تقوم بأعمال تجارية في الخليج على غرار ما كان يتم على أيدي الأسلاف قبل ذلك بنحو عشرين قرنًا.

ولعلّ السفن كانت تريح وترسو أو تقيل في فيلكا استعدادًا إما للوصول إلى الأبلّة أو ما كان قبلها في جنوبي العراق، وتفريغ الحمولة تمهيدًا لنقلها في صغار المراكب (إلى الأبلّة) وخفاف القوارب (إلى جهات أخرى).

ومما هو جدير بالذكر ان الكويت، بحكم موقعها وطبيعة أرضها كانت دومًا جزءًا من الصحراء. إلا أن موقعها كان يسمح لها، متى سنحت الفرص، أن تكون على اتصال وثيق مع بلاد ما بين النهرين وأواسط الجزيرة (نجد) والإحساء.

أول ذكر للكويت في التاريخ الحديث: تحت عنوان فرعي: «٢٤ نصًا وخريطة، تؤكد إسم الكويت وحدودها في المراجع الأوروبية القديمة من عام ١٥٦١ إلى ١٩٣٣» يتكلم عن المعرض الذي أقامته دار الآثار الإسلامية بالتعاون مع السفارة الهولندية في الكويت، جاء ما حرفيته («المدينة العربية»، العدد ٥٧، نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٣، ص٧٤-٧٦):

«كان لفن رسم الخرائط الهولندي إسهام كبير في نشر المعرفة بالخليج في أنحاء العالم على أن البرتغاليين يتمتعون بالصدارة في هذا الحقل. فلقد قام البرتغالي لازارو لويس في عام ١٥٦٣ برسم أقدم خريطة تظهر عليها علامة تشير إلى منطقة دولة الكويت.

«ويتبين من مقارنة هذه الخرائط بخرائط لاحقة ان «إيلها دي أجودا» هو الإسم الذي أطلقه البرتغاليون على جزيرة فيلكا. ومنذ ذلك الزمن، تمّ عمل خرائط أكثر وضوحًا وأناقة على الورق. وفي أوائل القرن السابع عشر تصدر الهولنديون في إنتاج الخرائط التي غالبًا ما استوحت الأنماط البرتغالية.

«ولقد نمي إلى علمنا نبأ أول زيارة هولندية إلى منطقة الكويت في عام ١٦٤٥ بفضل الوثائق الخاصة باثنين من مسؤولي شركة الهند الشرقية الهولندية، وهي مؤرخة في تلك السنة.

«وتوجد نصوص لسجلات السفن وخريطة مبدئية مرسومة باليد تبيّن بالفعل ان البحّارة الهولنديين هم أول أوروبيين زاروا منطقة الكويت في عام ١٦٤٥، ولم يشاهد هؤلاء الزوار الأوائل سوى الصحراء ومسطحات طينية.

«وحسب الروايات المتداولة في المنطقة، فإن القرية الصغيرة الأولى التي صارت الكويت في ما بعد، قد نشأت نحو عام ١٦٥٠ أو بعده بفترة قصيرة.

«ويبدو أن خريطة بدائية جدًا رسمها الفرنسي الشهير نيكولاس سانسون هي الأولى من نوعها التي تبين بلدة صغيرة إسمها «كاظمة» تقع في نقطة تبعد مسافة معتبرة خارج حدود إقليم العراق العثماني.

«وفي ذلك الوقت كان راسمو الخرائط الهولنديون يتزعمون مهنة رسم الخرائط، وتبين الخرائط الهولندية بشكل ملحوظ جدًا كيف اتّسعت كاظمة واكتسبت أهمية أكبر في المنطقة. وتجمع كل هذه الخرائط سمة مشتركة، وهي انها تظهر كاظمة خارج العراق بشكل واضح. وأروع مثال على ذلك يتمثل في خارطة «أوتنس» النفيسة عام ١٧٤٧ التي تبين «كاظمة» بلدة كبيرة الحجم.

«ولقد احتفظت مكاتب شركة الهند الشرقية الهولندية في كل من البصرة وجزيرة خرج بعلاقات طيبة مع القرين... التي ورد ذكرها في العديد من وثائق الشركة بين عامي ١٧٥٠ و١٧٦٠. وأكثر هذه الوثائق إثارة للاهتمام، تلك التي يعود تاريخها إلى عام ١٧٥٦ والتي تذكر بعض المعلومات عن اقتصاد الكويت والنظام السياسي فيها، وكان يحكم الكويت آنذاك الشيخ مبارك الصباح.

«أما الرحّالة كارستن نيبور الذي زار الخليج بتكليف من ملك الدانمارك، فلقد حصل على معلوماته عن الكويت من الموظفين الهولنديين العاملين في جزيرة خرج، وذكرها في كتابه الذي يحتوي على خريطة مثيرة يظهر فيها إسم الكويت كما هي معروفة حديثًا بالكتابة الأوروبية والعربية معًا. ولقد تمّ طبع ترجمة هولندية لكتابه في عام ١٧٧٤.

«ومنذ ذلك التاريخ ازدادت معرفة الأوروبيين بالكويت. ولم تعد هناك أي علاقات أخرى مع هولندا، على الرغم من قيام سفينة حربية هولندية وهي «كوراساو» بزيارة رسمية إلى الكويت عام ١٨٧٠. أما عموم الجمهور الهولندي فلقد ازدادت معرفته بالكويت نحو عام ١٩٠٠ عندما تكرر ذكر الشيخ مبارك في الصحافة الهولندية.

«وقام أحد مشاهير رسّامي الكاريكاتير الهولنديين وهو جان براكنسيك برسم كاريكاتير حول صراع القوة الأوروبية على الكويت.

«وختامًا لا بد من ذكر أنه تمّ طبع أوائل الدوريات الكويتية في جزر الهند الشرقية الهولندية «أندونيسيا» في الثلاثينات، وانه بحلول عام ١٩٣٣ أبدى التجّار الكويتيون اهتمامًا بإقامة العلاقات التجارية مع هولندا».

أبرز النقاط في التاريخ الحديث: للكويت تاريخ حديث يعود إلى أواخر القرن السابع عشر – أوائل الثامن عشر. قبل ذلك، ثمة محلة يقيم فيها أولئك الذين يغوصون بحثًا عن اللؤلؤ ويصيدون السمك ويحرسون القوافل إذا انتقلت من شاطئ الخليج إلى الداخل – إنها لصناعة قديمة قدم حاجة الناس إلى تبادل السلع بين جنوب شرقي آسيا وشواطئ المتوسط وما وراءها. ومع أنه لا يُسمع الكثير عن الكويت، أو في الواقع عن ساحل شرقي الجزيرة العربية الممتد إلى قطر، في العصور العربية الإسلامية الأولى، فلا يُستبعد قط أن تكون معلقة عمرو بن كلثوم صدى، أو بعض الصدى، لحركة تجارية بحرية – برية تدور في تلك المنطقة (من الكويت إلى الإحساء). وعلى الخصوص لأن أيام السلوقيين وغيرهم كانت تعرف مثل هذا النشاط من الجرهاء (العقير؟) إلى بلاد الشام.

كان بنو خالد أصحاب السيادة على المنطقة حتى قطر. وجاء العتوب، وهم من عرب عنزة (عنيزة) واستقروا في رحابهم في مطلع القرن الثامن عشر أو قبله (هاجر من العتوب جماعة إلى الزبارة ثم استوطنوا ومنهم أمراء البحرين آل خليفة). ولم يلبث العتوب أن وطّدوا أقدامهم في الكويت، وأصبحوا أصحاب النفوذ بحيث أن الزعامة صارت في أيديهم على يد جابر. لكن إنشاء الأسرة الحاكمة – آل الصباح – يعود إلى صباح بن جابر الذي تولّى شياخة الكويت بدءًا من نحو سنة ١٧٥٢، وظل في السلطة حتى سنة ١٧٦٢، وباسمه سُمّيت العائلة الحاكمة في الكويت التي لا تزال على رأس الدولة.

وقد جذبت الكويت، ابتداءً من النصف الأول من القرن الثامن عشر، نظر الدول الأخرى. فقد بلغت مستوى متقدمًا في تطورها التجاري بين ١٧١٦ و١٧٦٦ بشكل خاص. وفي ١٧٧٠، أصبحت الكويت مركزًا لبريد شركة الهند التجارية الشرقية.

ولقد كان ثمة حدثان مهمان أثّرا في تجارة الكويت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. أما أولهما فهو ان الانكليز نقلوا نشاطهم التجاري (١٧٧٠) من المحمرة إلى البصرة، الأمر الذي جعل هذه أغنى ميناء على الخليج. ولذلك فقد احتلّ الفرس البصرة، وهذا هو الحدث الثاني. فقد حاصرها الفرس واحتلوها (١٧٧٥–١٧٧٩)، فترتب على ذلك قيام علاقات مباشرة بين الكويت وشركة الهند التجارية الشرقية (الانكليزية). فأصبحت المتاجر المنقولة من الهند تفرغ في الكويت (في ميناء الزبارة في الجنوب) ومنها تنقل على القوافل إلى حلب وبغداد وما وراءهما. ومع ان المركز أعيد إلى البصرة بعد سنتين، فإن الكويت أفادت من التجربة وحافظت على مكاسبها كمركز تجاري بحري – بري. ومما ساعد على

ذلك سياسة عبد الله آل الصباح (١٧٦٢–١٨١٢) المتزنة.

ومما يؤكده المؤرّخون أنه في العام ١٧٥٦، تمكنت أسرة آل الصباح، التي تزعّمت العتوب (بني عتبة) من الاستيلاء على ميناء الكويت وأقامت لنفسها إمارة صغيرة باسم «إمارة الكويت» انعكست عليها الخلافات التي كانت دائرة آنذاك بين قبيلتي عنيزة وشمر اللتين كانتا تتنافسان في السيطرة على وسط وشرقي الجزيرة العربية. وتجدر الملاحظة إلى أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣–١٧٩٢) صاحب المذهب الوهابي كان، في ١٧٤٥، التجأ إلى قبيلة عنيزة واستمال إلى مذهبه الأمير محمد بن سعود زعيم عشيرة آل سعود (راجع «العربية السعودية، المملكة»، ج١٢، في هذه الموسوعة).

ولم يلتفت العالم الخارجي، غير التجاري، الى الكويت على ما يبدو. فلا الكويت تدخلت في الخصومات السياسية التي كانت تقوم في المنطقة، ولا الرحّالة زاروها باستثناء الرحّالة الدانماركي كارستن نيبور (١٧٣٣–١٨١٥). إلا أن زائرًا هو ستوكلر وصف الكويت المدينة (في العام ١٨٣١) وقال إن طولها كان نحو ميل، وإن حاكمها لا يحتفظ بقوة مسلحة، وكان يتقاضى ٢٪ رسمًا جمركيًا على جميع الواردات. وهذه الزيارة تمت في عهد جابر بن عبد الله آل الصباح (١٨١٢–١٨٥٩).

وفي سنة ١٨٦٢–١٨٦٣، زار بلغريف الكويت، وقال عن بحارتها إنهم الأجرأ والأمهر والأدعى للثقة. وأشار إلى أن الكويت كانت يومها أكثر الموانئ نشاطًا في شمال الخليج، وانها منفذ إلى الداخل، وخصوصًا إلى جبل شمر وقبائله.

على ان الدور الذي لعبته الكويت سياسيًا بدأ في عهد مبارك الكبير آل الصباح (١٨٩٦–١٩١٧). ذلك أنه في أيام أسلافه كانت تركيا تحاول جاهدة في أن تفرض سلطتها على الخليج من الكويت إلى الاحساء، وتنجح أحيانًا كما فعلت مع الأمير عبد الله الذي رضي في أن يكون قائمقامًا تابعًا لوالي البصرة العثماني.

وعرفت المنطقة، طيلة سنوات قليلة سابقة على تسلّم الأمير مبارك السلطة في الكويت، أحداثًا كبيرة، أبرزها اندلاع الحروب بين آل رشيد وآل سعود في ١٨٩٠ أفقدت هؤلاء معظم أراضيهم بما في ذلك عاصمتهم الرياض التي استولى عليها محمد بن رشيد (توفي في ١٨٩٧)، وهرب الأمير السعودي عبد الرحمن مع ابنه عبد العزيز (راجع «العربية السعودية، المملكة»، ج١٢) وبقية أفراد عائلته إلى الربع الخالي، ثم خلّصهم أمير الكويت الشيخ محمد الصباح في ١٨٩٥ من قساوة ذلك المنفى الإجباري وأتى بهم إلى الكويت وأكرمهم.

كانت بريطانيا في تلك الفترة ترنو بنظرها إلى الكويت خاصة عندما أخذت كل من روسيا وألمانيا تخطط للوصول إلى الخليج تحت ستار مد خط حديدي بموافقة الباب العالي الذي كانت الكويت تعود إليه نظريًا. ولقطع الطريق على تينك الدولتين اتصلت بريطانيا مباشرة، في ١٨٩٥، بأمير الكويت الشيخ محمد الصباح وأرادت أن تقيم معه «علاقات صداقة» على غرار ما تنصّ عليه اتفاقية ١٧٩٨ مع سلطنة مسقط، واتفاقية ١٨٢٠ التي فرضت على شيوخ الإمارات السبع، ومعاهدة ١٨٩١ التي فرضت الحماية على عُمان. وعندما رفض الأمير محمد الصباح ذلك العرض تآمرت عليه واغتالته في ١٨٩٦، وحلّ محله أخوه الشيخ مبارك الصباح.

عهد الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦–١٩١٥): أعادت بريطانيا المحاولة مع الأمير الجديد، وتمكنت في نهاية الأمر من فرض اتفاقية سرية (١٨٩٩) هي في الواقع معاهدة حماية تجعل من بريطانيا الدولة الوحيدة التي تتمتع بامتيازات في الكويت. وفي السنة نفسها رفض الشيخ مبارك الخضوع إلى الوالي التركي في البصرة حيث كانت الدولة العثمانية قد جعلت من الكويت



الشيخ مبارك الصباح

«سنجقية»، أي قضاء، تابعة لولاية البصرة كما عيّنت شيخها (الأمير عبد الله) قائمقامًا للقضاء.

وعندما توجّهت بعثة ألمانية في ١٩٠٠ إلى الكويت باعتبارها آخر محطة للخط الحديدي المزمع إقامته أعلنت بريطانيا عن الاتفاقية وحذّرت الدولة التركية من مغبة السماح للألمان بمواصلة أعمالهم. فوقّعت تركيا، مجبرة، اتفاقية مع بريطانيا حول الكويت تعترف فيها بالسيادة البريطانية الفعلية على الكويت، كما اعترفت بريطانيا بالسيادة الإسمية لتركيا على الكويت.

إلا أن تركيا حرّكت قبائل شمر الموالية لها والخصم التقليدي لقبيلة عنيزة وآل سعود. وتوجّه أمير شمر على رأس جيشه لطرد الأمير مبارك الصباح، فردّ هذا بتحالف ضم قبائل مطير وبني مرة الوهابية وقبيلة المنتفق التي كان يرأسها الشيخ ناصر السعدون في جنوبي العراق، كما أن الأمير عبد العزيز اغتنم أيضًا تلك الأحداث ليدخل معمعة القتال (راجع «العربية السعودية، المملكة»، ج١٢). لكن الشمريين هزموا تلك القوات المتحالفة، ولم ينج الأمير مبارك إلا بتدخل السفن البريطانية. وزادت بريطانيا في ترسيخ أقدامها في الكويت بأن أجبرت الشيخ مبارك الصباح على التوقيع على معاهدة جديدة في ١٩٠٧ تعتبر تركيا دولة أجنبية ليس لها أي حق في الكويت. ووقّعت تركيا بدورها معاهدة مع بريطانيا حول الخليج في ١٩١٣ تعترف فيها بالاستقلال الذاتي للكويت.

واستغلت بريطانيا دخول تركيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول المحور لتضغط على الشيخ مبارك الذي اضطرّ إلى الإعلان بأن «الكويت دولة مستقلة تحت الحماية البريطانية». فحوّلت بريطانيا الكويت، مثل بقية أقطار الخليج، إلى قاعدة عسكرية أساسية. ولم تدم ولاية جابر بن مبارك سوى فترة قصيرة (١٩١٥-١٩١٧).

عهد الشيخ سالم بن مبارك الصباح (١٩١٧-١٩٢١): في السنة الأولى من عهده، وتحديدًا في العام ١٩١٨، جرّت بريطانيا الكويت إلى مناصبة السعودية العداء، إذ كانت تنظر بقلق لمشاريع الأمير السعودي الرامية إلى توحيد الجزيرة، محتفظة في الوقت نفسه باتصالاتها مع الدولة الوهابية. وللرد على ذلك، فرض الأمير عبد العزيز بن سعود حظرًا تجاريًا شاملًا مع الكويت. وفي ١٩٢٠، اجتاحت كتائب الإخوان الوهابيين (راجع «العربية السعودية، مملكة»، ج١٢) إمارة الكويت وجرت معركة عنيفة بين الطرفين في الأحمدي دون أن تستجيب بريطانيا لنجدة الكويت إلا بعد مماطلة وتلكؤ. وتمكن الكويتيون، بعد أن عبّأ الشيخ سالم الصباح طاقات البلاد كافة من دحر الإخوان في معركة الجهراء (تشرين الأول ١٩٢٠). ومع ذلك، كان هم الشيخ سالم المصالحة مع ابن سعود، فأرسل بعد شهرين من تلك المعركة، أي في كانون الثاني ١٩٢١، بعثة برئاسة ولي العهد الشيخ أحمد لبعث الثقة من جديد. وفي تلك الأثناء توفي الشيخ سالم وتولّى الشيخ أحمد الحكم.

عهد الشيخ أحمد سالم الصباح (١٩٢١-١٩٥٠): استجاب الأمير عبد العزيز بن سعود لنداء المصالحة، وأكّد للشيخ أحمد دعمه وصداقته. ووقعت، في كانون الأول ١٩٢٢، في «العقير» معاهدة رسم الحدود بين البلدين، أنشئت بموجبها «المنطقة المحايدة» (٥ آلاف كلم^2). وفي ١٩٢٣، وقّعت معاهدة مع العراق لترسيم الحدود كذلك، كما عقد في الكويت مؤتمر لحل الخلافات الحدودية بين الحجاز ونجد.

«إلا أن بريطانيا التي كان هدفها تحطيم القوة المتصاعدة للدولة السعودية آنذاك والحد من هجوم الاحتكارات النفطية الأميركية التي بدأت تهدد احتكاراتها النفطية الخاصة في المنطقة وتحديدًا في البحرين والسعودية، أخذت تخطط لإقامة اتحاد فدرالي ضمن ما سمّي آنذاك بـ «الخلافة الهاشمية» بين إمارات شرقي الجزيرة العربية يكون سلطان مسقط رئيسه. ولما فشل المشروع لجأت بريطانيا إلى الضغط بشكل منفرد على الأمراء لمناصبة الدولة السعودية العداء وضغطت بشكل خاص على الشيخ أحمد الصباح وأجبرته على مد يد المساعدة لبعض الثوّار الوهابيين («الإخوان» الذين كانوا قد انقلبوا على الملك عبد العزيز، راجع ج١٢) الذين ثاروا ضد عبد العزيز بن سعود في أواخر ١٩٢٧. وبانتصار هذا الأخير على تلك الانتفاضة الخطيرة في أواخر ١٩٢٩ ترسّخت أركان حكمه من ناحية وانهارت المشاريع البريطانية من ناحية أخرى بالإضافة إلى أن الكويتيين وجّهوا نقمتهم ضد الانكليز وأخذوا يطالبون بالاستقلال وبإقامة نظام ديمقراطي عادل. وقد اشتدت النقمة وتزايدت القلاقل إلى أن تمّت الموافقة ولأول مرة في تاريخ الكويت على إقامة مجلسين: تشريعي واستشاري في ١٩٣٨، وأجريت الانتخابات التشريعية الأولى في حزيران ١٩٣٨ ووضعت مسودة دستور تطالب بالتخلص من التبعية الاستعمارية» (موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٣٠١-٣٠٢).

عرقلت الحرب العالمية الثانية مسار التطوّر الديمقراطي للبلاد، لكنها عجزت عن إخماد جذوة المطالب الاستقلالية رغم إجبار بريطانيا الحكّام الكويتيين علي القبول بإقامة قاعدة بحرية في جون الكويت. ووقّعت الكويت والسعودية، في خضم هذه الحرب، معاهدة حسن جوار في ٥ آذار ١٩٤٠، تلتها معاهدة ثانية في ٢٠ نيسان ١٩٤٢.

ومع انتهاء الحرب، وظهور النفط وتوضّح مدايات احتكاراته والحيف الناتج عنها بحق الكويتيين، وتأثرًا بموجة التحرّر الوطني، ضاعف الكويتيون في مطالبهم وتحركاتهم، فوصلت نقمتهم أوجها في اضرابي عمّال النفط في ١٩٤٨ و١٩٥٠ حيث برزت المطالب النقابية والمطالب السياسية والوطنية والقومية على حد سواء.

مرافق الخدمات قبل النفط (النصف الأول من القرن العشرين): تتركز هذه الخدمات أساسًا على المياه العذبة. فإزاء محدودية مواردها في الكويت، ومع نضوب معظم آبارها أو ارتفاع ملوحتها، اتجهت الأنظار إلى جلب المياه من شط العرب، وهو أقرب مجرى مائي دائم للمياه العذبة، إذ يبعد عن مدينة الكويت ٧٦ كلم. وقد أشارت السجلات التاريخية إلى أن أول عملية نقل للمياه تمت خلال عام ١٩٠٩. إلا أن توسّع هذه العملية واتخاذها شكل نشاط اقتصادي حدث بعد الحرب العالمية الأولى. وقد ساعد على التوسّع في عملية نقل المياه من شط العرب الكساد الذي أصاب تجارة اللؤلؤ، مما أدّى إلى التوسّع في تجارة المياه. وقد ظهرت فكرة مدّ أنابيب المياه من شط العرب إلى الكويت، ولكن المشروع لم ينفّذ.

وكانت المياه تنقل من شط العرب بواسطة المراكب الشراعية التي تقطع المسافة إلى الكويت في حوالي عشرة أيام. وفي ١٩٣٩، تأسست أول شركة وطنية لإدارة الأسطول المكوّن لنقل المياه

من شط العرب، وقد كانت تمتلك ما يقارب ٢٥ سفينة. وهذه المياه كانت تتصف بعدم نظافتها بسبب تقلبات الجو وعدم نظافة البراميل أو الصهاريج التي توضع فيها. كما ان حالة البحر وسرعة الرياح كانت تتسببان في عدم انتظام وصول المراكب، ولذلك كانت مياه الآبار، رغم ملوحتها النسبية، تباع بسعر أعلى من مياه شط العرب. ولذلك أيضًا بدأ الاتجاه إلى فكرة تقطير مياه البحر للحصول على مياه عذبة صالحة للشرب. وقد اشترى الشيخ مبارك حاكم البلاد آنذاك آلة تقطير من الطراز المستعمل في السفن ذات طاقة محدودة تبلغ ٦٠ ألف غالون يوميًا، لكن لم تكد تعمل حتى نشبت الحرب العالمية الثانية وقضي على المشروع لأسباب سياسية.

أما الكهرباء فلم تكن متوفرة حتى العام ١٩٣٤، وكان الكويتيون يعتمدون في إضاءة منازلهم على الطرق البدائية المتمثلة في مصابيح الكيروسين، ولم تكن هناك إضاءة لشوارع المدينة بمصابيح غاز الاستصباح كما كانت عليه حال بعض المدن العربية.

وكانت أولى محاولات استخدام الكهرباء في حياة مدينة الكويت عام ١٩٣٤، حين أسس فريق من التجّار شركة أهلية لتأمين الكهرباء قصد التجارة والربح. فأنشأت أول محطة كهربائية صغيرة. لكن مع اشتعال الحرب العالمية الثانية، عانى ذلك المرفق من حالة الركود. ولم تكن مرافق الخدمات الأخرى ذات شأن يذكر في هذه الفترة من الزمن. (ما ورد عن هذه المرافق عن «المدينة العربية»، العدد ٥٠، سبتمبر – أكتوبر ١٩٩٢، ص٣٩–٤٠).

ومباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، بدأت الكويت مرحلة جديدة من مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني مع ظهور النفط وتدفّق عائداته التي أحدثت من الإنماء والعمران، في جميع نواحي الحياة الكويتية، ما تضيق به مدلولات «التطور»، إذ جاء أقرب إلى «الثورة» العمرانية أو «الانفجار» العمراني.

النفط: يعود أول اهتمام بالبحث عن النفط في الكويت إلى سنة ١٩٢٨ عندما دخلت شركة نفط الخليج G.O.C.C. الأميركية في محادثات نفطية مع حاكم الكويت، ثم ازداد الاهتمام بذلك الموضوع بعد اكتشاف النفط في البحرين. إلا أن بريطانيا عملت، بواسطة «الشركة الفارسية – الانكليزية للنفط» A.P.O.C. (أصبحت تسمّى في ما بعد بريتيش بتروليوم BP)، على إقامة العراقيل في وجه الشركة الأميركية. وبعد عدة مداولات دبلوماسية بين البلدين، الولايات المتحدة وبريطانيا، وقع اتفاق بين الشركتين المذكورتين في ١٩٣٢ لاستغلال النفط سوية. وفي ١٩٣٤ تكوّنت شركة مشتركة باسم «شركة نفط الكويت» KOC حصلت على امتياز لمدة ٧٥ سنة في أراضي الكويت ومياهها. وبدأ التنقيب أولًا في منطقة «بحرة»، ثم تركت تلك المنطقة لعدم اكتشاف كميات تجارية كبيرة فيها. وبعد مسح جيوفيزيائي عام لكامل أراضي ومياه الكويت في ١٩٣٦–١٩٣٧، ركّزت الشركة المذكورة أعمالها في حقل برقان الذي يبعد حوالي ٥٠ كلم إلى الجنوب من مدينة الكويت. وفي ٢٢ شباط ١٩٣٨، اكتشف النفط في تلك المنطقة بكميات هائلة.

وأثناء الحرب العالمية الثانية، أوقفت الشركة KOC العمليات النفطية، وأجّلت استغلال ذلك الحقل إلى سنة ١٩٤٥. وفي ١٩٤٦، بدأ أول شحن للنفط عبر ميناء الأحمدي إلى الأسواق العالمية حيث كانت الشركة تبيعه بأسعار تزيد عن كلفة إنتاجه بأكثر من ١٧ مرة لتحقق أكثر ما يمكن من الأرباح خاصة وأن شركة الزيوت الأميركية المستقلة AIOC حصلت في ١٩٤٨ من الشيخ أحمد الصباح على امتياز استخراج النفط في القسم العائد للكويت من المنطقة المحايدة. أما عائدات الكويت نفسها فقد كانت زهيدة للغاية لم تزد على ١٤ مليون دولار بين ١٩٤٦ و١٩٤٩. وهذا ما كان في أساس ازدياد النقمة في أوساط الكويتيين وقيام الإضرابين الشهيرين في ١٩٤٨ و١٩٥٠.

عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠–١٩٦٥): بعد وفاة الشيخ أحمد خلفه الشيخ عبد الله السالم الصباح الذي عزم على سياسة ترمي إلى تحقيق الاستقلال. فدخل في مفاوضات طويلة مع شركة نفط الكويت أفضت، في أواخر ١٩٥١، إلى الاتفاق على رفع نسبة العوائد النفطية إلى ٥٠٪ من الأرباح الصافية بحيث بلغت عام ١٩٥٢ حوالي ٥٦ مليون دولار (في حين ان هذه العائدات لم تتعدّ ١٤ مليونًا للسنوات الأربع ١٩٤٦–١٩٤٩، أي بمعدل ٣,٥ ملايين سنويًا).

إلا أن الأمير عبد الله السالم الصباح أعلن، في ١٩٥٣، عن تنازله عن الحكم بسبب تفاقم الخلافات داخل الأسرة الحاكمة، ثم تراجع عن ذلك.

دعم القضايا العربية: عرفت الخمسينات، وبصورة متوازية مع استمرار مطالب الكويتيين ضد شركات النفط الاحتكارية، مواقف شعبية وحكومية متضامنة الى أقصى حد مع القضايا العربية الساخنة في تلك الفترة: الثورة الجزائرية، العدوان الثلاثي على مصر (تفجير أنبوب النفط في ميناء الأحمدي)، تهليل وحماس للوحدة بين مصر وسورية ومعارضة للاتحاد العراقي – الأردني، إعلان الحكومة الكويتية المقاطعة التامة ضد كل المؤسسات الانكليزية والفرنسية.. كل ذلك دفع القوات البريطانية إلى احتلال المواقع الاستراتيجية في العاصمة (مدينة الكويت) وحماية آبار النفط ومقر شركة نفط الكويت.

وعلى الصعيد الداخلي، أقدمت الحكومة على إدخال إصلاحات اجتماعية وإدارية. وأجرت إحصاء للسكان أظهر أن عدد الكويتيين بلغ سنة ١٩٥٧ حوالى ٢٠٧ آلاف نسمة، وأعلنت نفسها مسؤولة عن الحقوق القضائية للعمّال العرب بعد أن كانوا تابعين نظريًا للإدارة السياسية البريطانية.

الاستقلال: في ١٩٦٠، اضطرت بريطانيا إلى الاعتراف للحكومة الكويتية بحقها في إقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول العربية. وواصل الشيخ عبد الله الصباح مطالبته بتحقيق الاستقلال الناجز، ودخل في مفاوضات في هذا الشأن مع بريطانيا أفضت في ١٩ حزيران ١٩٦١ إلى التوقيع على اتفاقية ألغت معاهدة ١٨٩٩ (راجع آنفًا)،



(من كتاب «صقر الخليج عبد الله مبارك الصباح» لسعاد محمد الصّباح)

واعترفت بالتالي باستقلال الكويت، مع التوقيع في الوقت نفسه على معاهدة «الدفاع والصداقة» (التي عادت الكويت وألغتها في ١٩٦٨).

المشكلة مع عبد الكريم قاسم: لكن بريطانيا سارعت إلى استغلال عدم اعتراف حاكم العراق آنذاك عبد الكريم قاسم باستقلال الكويت ومطالبته بضمّها إلى العراق لتتذرع بمعاهدة «الدفاع والصداقة» وبنداء حاكم الكويت إليها وإلى الأمم المتحدة لحمايته، وعادت واحتلت البلاد من جديد (تموز ١٩٦١). لكن الجامعة العربية قررت (آب ١٩٦١) إرسال قوات عربية لحماية الكويت بدلًا من القوات البريطانية. وضمت هذه القوات وحدات من السعودية والسودان والجمهورية العربية المتحدة (مصر وسورية) والأردن، ووصلت إلى الكويت في أيلول ١٩٦١. فانسحبت القوات البريطانية بطلب من الحكومة الكويتية.

عائدات ضخمة وتنمية ودستور: أخذ النفط يدر على البلاد عائدات ضخمة، وبدأت المشاريع التجارية والمالية الخاصة والمشتركة والحكومية، مثل «بنك الكويت الوطني» و«البنك التجاري الكويتي» و«شركة النفط الوطنية» و«شركة الصناعات الوطنية»... و«الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية» و«بنك الخليج العربي» و«شركة الاستثمارات الكويتية»، في القيام بورشة إعمار وتنمية ليس الكويت فحسب، بل أيضًا بتقديم مساعدات لحكومات وهيئات ومؤسسات ومشاريع عربية (بلغ مجموع القروض التي قدمتها الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة والجزائر والأردن ولبنان والعراق في سنة واحدة، ١٩٦٣، ١٢٠,٣ مليون دينار كويتي). هذا فضلًا عن دور الكويت المالي على النطاق الدولي من خلال مشاركتها الفعّالة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي.

وفي أواخر ١٩٦٢، أنشئ المجلس التأسيسي ووضع الدستور الذي نص على أن الكويت إمارة وراثية لعائلة مبارك الصباح وإن الأمير هو الذي يعيّن رئيس الوزراء، وان مجلس الأمة هو السلطة التشريعية العليا مع الأمير، كما نصّ على ضرورة تعريب كل أجهزة الدولة. وتلا ذلك انتخاب مجلس الأمة الكويتي (٢٣ كانون الثاني ١٩٦٣) الذي حلّ محل مجلس الشيوخ القبلي. وبعد أشهر قليلة، انسحبت قوات الجامعة العربية واعترفت الدول جميعها بالكويت التي أصبحت عضوًا في الأمم المتحدة.

خطوات ديمقراطية وأزمة: الهامش الديمقراطي الآخذ بالاتساع حاولت الحكومة لجمه بقرارات (١٩٦٤) تحول دون إقامة أحزاب سياسية، وبقانون أقرّه مجلس الأمة يحد من حرية الصحافة؛ وبالمقابل سمحت الحكومة بإنشاء النقابات. وكانت هذه الإجراءات انعكاسًا لخلافات حادة في أوساط الحكم أدّت، في تشرين الثاني ١٩٦٤، إلى حدوث أزمة سياسية شديدة ظلت قائمة بالرغم من المحاولة التي قام بها ولي العهد الشيخ صباح السالم الصباح (١٩٦٥) عندما شكّل حكومة ائتلافية لم يشترك فيها سوى أربعة من أبناء العائلة الحاكمة. وكان الصراع قائمًا بين رئيس الوزراء من ناحية ووزير المالية والصناعة والتجارة الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح وأخيه عبد الله الجابر من ناحية أخرى.

عهد الشيخ صباح السالم الصباح (١٩٦٥-١٩٧٨): وبموت الأمير عبد الله السالم الصباح، في تشرين الثاني ١٩٦٥، بلغ الصراع بين الطرفين ذروته ثم خفت حدته عندما عيّن الأمير الجديد الشيخ صباح السالم الصباح وليًا للعهد ورئيسًا للوزراء هو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح الذي عيّن بدوره أخاه صباح الأحمد الجابر الصباح وزيرًا للمالية والصناعة والتجارة.

وأبرز ما حققته الحكومة الجديدة على الصعيد الداخلي:

- إعلان (مطلع ١٩٦٦) العفو العام عن المساجين السياسيين.
- إيقاف ملاحقة العناصر المعارضة.
- موافقة مجلس الأمة على قانون يقلص مخصصات أمير الكويت.
- وضع مشروع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية.
- إجراء الانتخابات التشريعية (كانون الثاني ١٩٦٧) الثانية منذ الاستقلال.
- تشكيل ولي العهد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح (ابن عم الأمير) حكومة جديدة.
- انتخابات نيابية (الثالثة) في ١٩٧١، كانت تجربة سياسية متقدمة.
- ترتيبات وزارية تعكس أثر المسار الديمقراطي واستجابة الحكم: في ١٩٧١، أصبح عدد أعضاء الأسرة الحاكمة في الحكومة ثلاثة (بدلًا من خمسة من قبل)، وفي تعديل وزاري آخر (بعد انتخابات ١٩٧٥) عيّن سبعة وزراء جدد كانوا من خارج أعضاء الأسرة الحاكمة بالإضافة إلى الوزراء السابقين.
- خطوات متقدمة أخرى على طريق تملك الدولة للنفط: في ١٩٧٤، نقلت الدولة إلى ملكيتها ٦٠٪ من الامتيازات النفطية (الى شركة النفط الكويتية)، وفي ١٩٧٥، انتهى الأمر بأن انتقلت ملكية النفط إلى الدولة ووضعت أموره وشؤونه تحت سلطة مجلس البترول الأعلى. وما كان قد تبقّى خارج إدارة الدولة، انتقل إليها في ١٩٧٧.
- وفي آب ١٩٧٦، حلّ الشيخ صباح السالم الصباح مجلس الأمة وأوقف العمل بالدستور.

علاقات أخوية عربية ممتازة: مع تولي الشيخ صباح السالم الصباح شؤون الإمارة زادت الحكومة من العناية بتعزيز العلاقات مع الأقطار العربية، ووافقت على زيادة الرأسمال المرصود للتنمية الاقتصادية العربية من ١٠٠ مليون دولار إلى ٢٥٠ مليونًا. كما لم تدخّر الكويت جهدًا في تنقية الأجواء العربية ولعبت دور الوسيط في كثير من الخلافات مثل النزاعات التي كانت قائمة في اليمن وفي الجنوب العربي، وعادت العلاقات طبيعية بينها وبين جيرانها (العراق، السعودية، ايران).

وفي حرب حزيران ١٩٦٧، ساهمت الكويت بلواء من جيشها كان قد وصل إلى الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) قبل اندلاع الحرب تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء بوضع الجيش الكويتي تحت تصرف القيادة العسكرية العربية الموحدة. كما أعلنت حالة الطوارئ في البلاد، وأوقفت شحن النفط إلى الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، ونفّذت جميع التزاماتها المالية التي قررها مؤتمرا الخرطوم والرباط لمساعدة الأقطار التي تعرضت للعدوان الاسرائيلي ولدعم منظمة التحرير الفلسطينية؛ ولم تتردد الكويت من إيقاف مساعداتها للأردن في أعقاب أحداث ١٩٧٠. وسوّت خلافاتها مع العراق إذ أجرت له جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ سنة (١٩٦٨)، واتفقت في ١٩٦٩ مع المملكة السعودية بشأن اقتسام المنطقة المحايدة وثروتها النفطية. وتوسطت بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة السعودية، وبين هذه الأخيرة والجمهورية العربية اليمنية، وبين اليمنين الشمالي والجنوبي، وبين العراق وايران في عهد الشاه.

وعندما اندلعت حرب تشرين الأول ١٩٧٣، كانت الكويت في طليعة المبادرين الى استخدام سلاح النفط. فانعقد مؤتمر الكويت لمنظمة الدول المصدّرة للنفط (تشرين الأول ١٩٧٣) واتخذ عدة إجراءات كانت لها انعكاسات مؤثرة على اقتصادات الدول التي وقفت إلى جانب إسرائيل، مثل الولايات المتحدة وهولندا، كما جعلت الدول النفطية تتمسّك بزمام أمورها النفطية. فكان لذلك المؤتمر وقع شديد على الدول المستهلكة والتي نعتت قرارات مؤتمر الكويت بـ«الصدمة النفطية». كما زادت حكومة الكويت من حجم المساعدات المقدم لدول المواجهة

ولمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك في حجم التوظيفات والاستثمارات بفوائد منخفضة جدًا في مختلف المشاريع التنموية الاقتصادية العربية. فقد بلغت، على سبيل المثال، استثمارات الكويت من الاحتياطي في الأقطار العربية ٩٦ مليون دينار كويتي في نهاية ١٩٧٦.

على صعيد العلاقات الأجنبية: طالبت الكويت، في تلك الفترة، بريطانيا بانسحابها من منطقة الخليج العربي في الموعد المحدد لذلك (أيار ١٩٧١)، وكانت قد ألغت في ١٩٦٨ معاهدة «الدفاع والصداقة» التي فرضتها بريطانيا على الكويت بدلًا من معاهدة ١٨٩٩ دون أن تقطع العلاقة المتكافئة بين الطرفين، إذ عقدت الحكومة الكويتية في السنة نفسها اتفاقية ضخمة للتسليح مع بريطانيا ودون أن يمنعها ذلك من توطيد علاقاتها مع الدول الأخرى مثل اليابان، المستهلك الرئيسي للنفط الكويتي والذي أخذ على عاتقه تسديد حاجة الكويت من ناقلات النفط كما أنشأ محطة لتحلية مياه البحر، وفرنسا التي عقدت مع الكويت اتفاقيات لإنشاء خمس محطات كبرى لتحلية مياه البحر بالإضافة إلى عدة مشاريع أخرى. وأما العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، فكانت لا تزال في تلك الفترة تدور في إطار استغلال الكويت للتنافس الدائر بين الولايات المتحدة وبريطانيا مع إدانة واضحة وصريحة للدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لاسرائيل.

ولم تقتصر علاقة الكويت على الدول الغربية، بل شملت أيضًا الدول الاشتراكية حيث كانت العلاقة مع الاتحاد السوفياتي قائمة منذ ١٩٦٣ خاصة في ميدان الصيد البحري وبناء السفن التجارية، وتدعّمت تلك العلاقة باتفاقية التعاون الاقتصادي والفني التي وقعت بين البلدين في ١٩٦٥، واستمرت العلاقة متصاعدة. وفي ١٩٧٠، وقّعت حكومة الكويت اتفاقية تجارية مع ألمانيا الديمقراطية، وبعد بضعة أشهر أقيمت علاقات قنصلية بين البلدين. وربطت الكويت علاقات جيدة بالصين الشعبية خاصة في ميدان صناعة السفن.

عهد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح (١٩٧٨–)

١٩٧٨–١٩٨٤، أهم النقاط والأحداث البارزة: لم تتغير سياسة الكويت بتولي الشيخ جابر الأحمد الصباح للحكم عندما توفي الأمير الشيخ صباح السالم الصباح في كانون الثاني ١٩٧٨. فقد عيّن الأمير الجديد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وليًا للعهد ورئيسًا للوزراء في شباط ١٩٧٨. وبدأ الحكام الكويتيون شيئًا فشيئًا ينهجون سياسة الانفتاح الديمقراطي الوطني، وأدخلت إصلاحات عديدة على الهياكل الارتكازية التي تطورت وتعممت وأصبحت من بين أفضل الهياكل الارتكازية في الدول الحديثة.

وفي ١٠ شباط ١٩٨٠، أصدر الأمير الشيخ جابر مرسومًا أميريًا يقضي بتكوين لجنة من ٣٥ حقوقيًا وسياسيًا لتنقيح دستور ١٩٦٢ ليصبح متماشيًا مع الظروف الحالية وإعادة الحياة البرلمانية قبل نهاية شباط ١٩٨١ (كانت الحياة البرلمانية قد تعطلت عندما أبطل الشيخ صباح السالم الصباح العمل بالدستور وحل مجلس الأمة في آب ١٩٧٦، بحيث ظلت الأمور كذلك إلى صدور المرسوم الأميري المذكور). وعاد إلى الحياة النيابية نشاطها، وجرت انتخابات (شباط ١٩٨١) لم يفز فيها أي نائب من النواب التقدميين والقوميين العرب (وفقًا للتسمية التي كانت رائجة في الخطاب السياسي لتلك الفترة) الذين كانوا قد فازوا في الانتخابات السابقة.

وعلى النطاق العربي، واصلت الكويت سياسة تدعيم التضامن العربي والتزمت بمقررات مؤتمري بغداد وعمان، وكانت في مقدمة البلدان العربية التي وقفت إلى جانب العراق في حربه المعلنة ضد ايران (اندلعت في أيلول ١٩٨٠).

وبدا واضحًا أن الكويت، في مسيرتها التنموية المتصاعدة ونهجها السياسي الوطني والقومي، لم تكن إلا لتزعج أطرافًا كثيرين. فعرفت بعض الحوادث الأمنية، كما في كانون الأول ١٩٨٣ حيث قامت موجة انفجارات استهدفت سفارتي الولايات المتحدة وفرنسا، اتهمت الحكومة بشأنها حزب «الدعوة الإسلامية» العراقي المحظور والذي قيل انه متعاون مع ايران، وأصدرت (في آذار ١٩٨٤) حكمًا بإعدام ستة من الموقوفين من أعضائه. وفي كانون الأول ١٩٨٤، خطف رفاق لهم طائرة كويتية إلى مطار في إيران، ولم ترضخ الحكومة الكويتية لمطالبهم، ونجحت في انتزاع إعجاب عربي ودولي في طريقة معالجتها للأزمة.

واقتصاديًا، أظهرت موازنة ١٩٨٤–١٩٨٥، عجزًا قيمته ٧٠٤ ملايين دينار (٢٫٣ مليار دولار)، وقد تعيّن خفض المعونة لسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بنسبة ٣٩٪، أي من ٥٤٢ مليون دولار إلى ٣٢٩ مليونًا. أما مخصصات الدفاع، فقد ارتفعت عن السابق وبلغت نسبتها ٣٨٪ من الموازنة العامة البالغة ٣٫٥٧ مليار دينار (١١٫٨ مليار دولار).

وتمشيًا مع قرار المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الثانية في الطائف (٢٤ آب ١٩٨٣) والقاضي بوقف المساعدات الاقتصادية للدول التي تعيد علاقاتها مع إسرائيل، وقرار جامعة الدول العربية الرقم ٤٢٩١ تاريخ ١٤ أيلول ١٩٨٣، قطعت الكويت



الأمير الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح

علاقاتها مع ليبيريا، كما سبق لها أن قطعت هذه العلاقات مع زائير (الكونغو الديمقراطية حاليًا) في أيار ١٩٨٢.

وفي آخر تشرين الثاني ١٩٨٤، أعلن أن الكويت تقيم، بمساعدة فرنسية، منشآت عسكرية في جزيرتي بوبيان ووربة اللتين طالب العراق باستئجارهما. كما أُعلن أن الكويت إنما تهدف، من خلال تحصين الجزيرتين، مواجهة أي هجوم إيراني محتمل من جهة، وإفهام العراق، في طريقة غير مباشرة، أن الجزيرتين ضروريتين لحماية أمن الكويت، وأنهما لا تشكلان ثغرة يمكن أن تستغلها إيران لضرب القوات العراقية من خلف من جهة ثانية.

وعلى الصعيد الخارجي، كانت العلاقات مع الاتحاد السوفياتي هي النقطة الأبرز في العام ١٩٨٤. فبعد أن رفضت واشنطن تزويد الكويت صواريخ «ستينغر»، وافق السوفيات، بعد زيارة وزير الدفاع الكويتي لموسكو (تموز ١٩٨٤)، على عقد صفقة أسلحة مع الكويت لتعزيز الدفاع الجوي الكويتي. وقد تمّ التوقيع على اتفاقية بهذا الشأن في الكويت (آب ١٩٨٤). وجاءت خطوة الكويت هذه متمايزة عن دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تقول الكويت إن على مجلس التعاون أن يعتمد الحياد بين الدولتين العظميين، وإن هذا الحياد كفيل بإيجاد توازن يبعدهما عن مياه الخليج. وقد لقيت الكويت، في هذا الموقف، تأييدًا من دولة الإمارات، في حين رأت سلطنة عُمان، بتأييد ضمني سعودي، أن لا مفر من أن تعتبر دول مجلس التعاون نفسها في النهاية جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجية الأطلسية. وكانت الكويت الدولة الوحيدة في مجلس التعاون التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي والتي استوردت أسلحة سوفياتية.

١٩٨٥-١٩٩٠: استمرّ الوضع الأمني الداخلي على قدر من الاضطراب بسبب بعض حوادث التفجير التي كان يعقبها اعتقالات لأشخاص بتهمة تورطهم في مخططات خارجية (خاصة ايرانية) وطرد الكثيرين إلى خارج البلاد.

وفي تموز ١٩٨٦، علّق الأمير جابر الأحمد الصباح أعمال مجلس الأمة، وحكم بموجب مراسيم أميرية. لكن مع تصاعد المطالب الديمقراطية في ١٩٨٩ و١٩٩٠ عاد الأمير وقبل بإقامة هيئة تمثيلية محدودة الصلاحيات، كما جرت انتخابات عامة، في ١٠ حزيران ١٩٩٠، قاطعتها المعارضة.

أخطر الحوادث الأمنية التي عرفها العام ١٩٨٧، سقوط عدة صواريخ ايرانية في الأراضي الكويتية (في صيف ذلك العام)، وتعرض سفن نفطية لقصف صاروخي ايراني في المياه الإقليمية الكويتية (تشرين الأول).

١٩٩٠، الاجتياح العراقي واندلاع الحرب: مع نهاية الحرب الايرانية - العراقية (حرب الخليج الأولى) في العام ١٩٨٨، بدأت تتوتر العلاقات بين الكويت والعراق الذي، رغم خروجه منتصرًا عسكريًا منها، رأى نفسه منهكًا للغاية وموشكًا على التخبّط في أزمة اقتصادية خطيرة. فراح يلتفت ناحية الكويت، بصورة أساسية، مطالبًا (وضاغطًا) بإلغاء ديونه المتراكمة عليه طيلة سنوات الحرب الثماني. فواجهه الكويتيون بالرفض طالما انه لا يحترم تعهداته والاتفاقيات المعقودة حول الحدود والاعتراف بدولة الكويت واستقلالها، والدليل الأسطع ما يصرّح به المسؤولون العراقيون من حين إلى آخر، وما بقي مدرجًا في المناهج التعليمية العراقية حول ان الكويت «محافظة عراقية». والذي فاقم في تدهور العلاقات، واعتبره المؤرخون، كسبب مباشر للاجتياح والحرب، تخطي الكويت للكوتا النفطية المحدّدة من قبل منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك)، ما استتبع انهيارًا كبيرًا في الأسعار وازديادًا في المصاعب الاقتصادية للعراق.

وفي ٢ آب ١٩٩٠، اجتاحت القوات العراقية الكويت، وبعد ثلاثة أيام نصّبت عليها حكومة من ٩ عسكريين برأسهم علاء حسين علي، لم تعش

سوى ثلاثة أيام، إذ أعلنت بغداد اندماج الكويت اندماجًا كاملًا بالعراق، واعتبارها المحافظة التاسعة عشرة من البلاد. واشتعلت الحرب، ودامت حتى نهاية شباط ١٩٩١ وانتهت بتحرير الكويت (راجع «العراق»، ج١٢).

الوضع بعد الحرب مباشرة ١٩٩١-١٩٩٤: قبل الكلام ببعض التفصيل عن هذا الوضع، يُستحسن المرور بسرعة على أهم أحداث هذه الفترة:

- في ٤ آذار ١٩٩١، عاد إلى الكويت ولي العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح، وعيّن حاكمًا عرفيًا استجابة للأوضاع الاستثنائية في البلاد التي ما إن خفّت حدتها حتى تم إلغاء القانون العرفي (٢٦ حزيران ١٩٩١). وفي هذه الأثناء صدرت أحكام بالإعدام، خففت إلى السجن المؤبد، على ٢٩ شخصًا دينوا بالتعاون مع الاحتلال، كما حُكم على الكثيرين (نحو ٤٣٠ شخصًا) بالسجن لمدد مختلفة.
- في ٢٧ تموز ١٩٩١، بدأت الكويت بتصدير شحناتها النفطية بعد الحرب (٢٦١ ألف طن). وفي مطلع آب بدأ العراق يعيد إلى الكويت مسروقات من الذهب (قدّرت بـ ٤٢ طنًا قيمتها نحو ٤٨٠ مليون دولار).
- في ٦ تشرين الثاني ١٩٩١، إطفاء آخر بئر نفطي مشتعل. وبلغ عدد الآبار التي اشتعلت أثناء الحرب ٧٣٢ بئرًا.
- في ١٢ كانون الثاني ١٩٩٢، تمّ رفع الرقابة عن الصحافة.
- في كانون الثاني ١٩٩٣، دخلت القوات العراقية الأراضي الكويتية لاسترداد أسلحة وأعتدة كانت تركتها في أرض المعركة خلال تراجعها، وخلال شهر تشرين الثاني وقعت حوادث حدودية بين البلدين.
- في نيسان ١٩٩٣، زار الرئيس الأميركي جورج بوش (بعد انتهاء ولايته) الكويت، وجرت محاولة لاغتياله اتُهم بها ١٤ عراقيًا وكويتيًا. وألقى بوش خطابًا في مجلس الأمة الكويتي قال فيه إن «عاصفة الصحراء» التي حررت بها القوات الدولية المتحالفة الكويت من الاحتلال العراقي «لم تمح كل التهديدات المحتملة في المنطقة وان ثمن الحرية هو اليقظة الدائمة (...) بإمكاني أن أقول لكم من صميم قلبي إن إدارة الرئيس كلينتون ستواجه التهديد (العراقي) بعزم لا يقل عن الإدارة السابقة وستسعى للدفاع عن حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية».
- في تشرين الأول - كانون الأول ١٩٩٤، إعادة إرسال ٧ آلاف جندي أميركي إلى الكويت في أعقاب إنشاء وحدات من القوات العراقية على الحدود.
- في آخر كانون الأول ١٩٩٤، انسحاب القوات الأميركية من الكويت.

خلال هذه السنوات الثلاث تكرست جهود الحكم الكويتي على استعادة طبيعة الحياة في الكويت. فأخذت تنعم بالسلام، وحكامها مطمئنون إلى عجز العراق عن التحرّك للإضرار بها، واستعادت توافر الخدمات الأساسية. لكن مقابل ذلك، عرفت الكويت بعض الانتكاسات (وهي طبيعية إلى حد كبير قياسًا على هذا الزلزال الذي حلّ بها)، إذ أصبحت إلى حد ما منعزلة عربيًا بسبب سياستها على صعيد العمالة وتقديم المعونات، كما أصبحت في فلك القوى الغربية على صعيد القرار السياسي والتجهيز البنيوي، وكذلك على صعيد التماسك السياسي الداخلي.

الانتخابات النيابية التي جرت حسبما وعد أمير البلاد نتج عنها وجود ٢٤ عضوًا من ٥٠ (مجموع مجلس الأمة) ينتسبون إلى الحركات الإسلامية أو المعارضة. لكن على رغم ثقل هذه المعارضة يبدو أن عملية الاحتلال نتج عنها وعي لضرورة الالتفاف سويًا في مجال السياسة الخارجية. فكانت مواقف مجلس الأمة على هذا الصعيد متناغمة مع مواقف الحكم والعائلة الحاكمة فتمحورت الخلافات بين المعارضة والحكومة حول الفساد المالي.

والكويت، التي كانت منفتحة على مواطني الدول العربية والتي أفسحت مجال العمل والإقامة لـ ٤٠٠ ألف فلسطيني وأردني، أشاحت بوجهها عن العالم العربي لاعتبارها موقف الأردن والفلسطينيين خلال الحرب موقفًا عدائيًا، وقررت (في ١٩٩٣) تعليق مشاركة ٤٠ ألفًا من هؤلاء المبعدين مع الكويتيين في شركات تجارية وإنشائية وفندقية وخدماتية. وإبعاد الفلسطينيين والأردنيين ممن عملوا في الكويت أسهم في تأخير الحركة الاقتصادية، وحصر أبواب إنفاق الموازنة في المكان الأول على المعاشات وفوائد القروض والسلاح. كما ان حصر أعمال المقاولات الكبرى بالشركات الغربية أبعد الفنيين العرب عن الكويت، وأصبحت وكأنها بلد يعيش خارج سربه، خاصة وأنها اتخذت أول قرار عربي بتخفيف أحكام المقاطعة لاسرائيل، وبرّرت ذلك بحاجتها لخدمات بعض الشركات.

الصورة العامة والموجزة لأوضاع الكويت (ودول الخليج عمومًا) في أواخر العام ١٩٩٤، أي بعد ثلاث سنوات على اجتياح الكويت والحرب، إن هذه الحرب دفعت الكويت ودول الخليج إلى زيادة نفقاتها على التسلح والدفاع، وتقليص نفقاتها على قضايا التنمية وتوفير المعونات للدول المحتاجة. كما أنها عمومًا اختارت التشدّد في مجال السماح بالعمالة العربية. وقد بلغ حجم عقود التسلح لدول الخليج، خلال السنوات ١٩٩١-١٩٩٤ نحو ٥٠ بليون دولار. وهذا المبلغ يتجاوز نسبة ٢٥٪ من إجمالي الدخل من صادرات النفط.

١٩٩٥: ظلت الكويت منشغلة بمضاعفات الاجتياح والحرب، سواء على صعيد المناقشات الحكومية والبرلمانية بخصوص المسؤولية عن التنبّه لنية الاجتياح أو على صعيد الإصرار في المحافل الدولية والعربية على ضرورة تطبيق العراق كل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن نتيجة للاحتلال والحرب. وانصبّ الاهتمام الكويتي بصورة خاصة على ضرورة إكمال نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وإعادة المفقودين والأسرى الكويتيين (راجع باب معالم تاريخية) من العراق ورد الممتلكات المنهوبة.

وعلى صعيد العلاقات العربية أصلحت الكويت علاقاتها مع بعض «دول الضد» التي اعتبرت أنها اتخذت موقفًا معاديًا لها خلال أزمة الحرب. وفيما حقّق إصلاح العلاقات تقدمًا مع كل من موريتانيا واليمن، تسببت محاولة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد لاتخاذ خطوة مماثلة مع الأردن في أزمة قادت إلى عرض استقالته؛ لكن تدخّل أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح (في ١٨ كانون الأول ١٩٩٥) طوّق هذه الأزمة، وواصل الشيخ صباح الأحمد ممارسة مهامه.

١٩٩٥، مأزق الدبلوماسية «التطبيع» مع اسرائيل (مناقشة): إن ما كتبه من الكويت عبد الوهاب بدرخان («الحياة»، ٥ نيسان ١٩٩٥) يوجز، ويوضح في الوقت نفسه، هذا المأزق، كما ويدل على رغبة الكويت الصادقة، حكومة وشعبًا، في الخروج من الوضع الاضطراري التي وجدت نفسها تعيش إسقاطاته وتداعياته، وجاء فيه:

تعيش الدبلوماسية الكويتية «معاناة صامتة» تتمثل في محاولة دائمة للتوفيق بين رغبة قوية في الحفاظ على أكبر قدر ممكن من عناصر «صيغة» ما قبل الغزو، وبين التغيير الذي فرضه هذا الغزو. وتأتي هذه المعاناة من انغماس الكويت في مضاعفات الغزو والحرب التي عقبته، كذلك من «الواجبات» والمتطلبات التي تفرضها الحماية الأميركية الدائمة. وبمقدار ما انعكست تلك «الحماية» على الوضع الداخلي بكل جوانبه، فإنها وضعت الدبلوماسية على خط «إنجاح» السياسة الأميركية في المنطقة ودعمها. وفي ضوء ذلك يمكن قراءة المواقف الكويتية سواء في التفكير في مستقبل العلاقة مع العراق، أو في «علاقة الحوار»

الراهنة مع إيران، أو في عملية السلام في الشرق الأوسط والعلاقة مع «دول الضد».

ويعتبر مرجع دبلوماسي بارز إن مضاعفات الغزو أدت إلى كثرة الاجتهادات. فالصدمة واختلال الاقتناعات تسببًا في بعثرة الجماع الداخلي السابق. وإذ برزت المسألة الأمنية كأولوية محسومة فقد كان على الدولة أن تعمل على إثبات معطى رئيسي هو إن الترتيبات الأمنية ترتكز على إجماع كويتي، وأن تحاول بالتالي إدخال هذا الاقتناع نفسه في البناء الخليجي ثم في تفاهم وتوافق إقليميين.

لكن هذه الترتيبات التي «نحصل عليها برغبتنا وإرادتنا لها متطلبات أهمها ضرورة مراعاة الرأي العام والكونغرس الاميركيين، إذ إننا أصبحنا من المواقع التي تدافع عنها أميركا بمعنى أنه يمكن أن يموت أميركيون من أجلها»؛ لذلك «علينا أيضًا تحمل تبعات إنجاح السياسة الأميركية في المنطقة سواء ما يتعلق منها بعملية السلام أو بتطبيق الاحتواء المزدوج للعراق وإيران».

كل ذلك هو مدار نقاش في المجتمع، عميقًا أحيانًا وأقل عمقًا في أكثر الأحيان وبدافع «تسييس داخلي» دائمًا. وفي هذا السياق يتطرق المرجع إلى مسألة التطبيع مع اسرائيل، فيقول: «لم نصل بعد إلى حدّ طرحه للتعامل معه إجرائيًا، ليس هناك قبول، ولا بداية قبول، ليس لنا علاقة مع الاسرائيليين، لم نبادر إلى مثل هذه العلاقة ولم نطلبها، والأميركيون لم يلحّوا علينا ربما لأنهم يعرفون ظروفنا جيدًا. هناك دول في المنطقة استضافت اسرائيليين شاركوا في اجتماعات لجان المفاوضات متعددة الأطراف واعتبر ذلك من الخطوات التطبيعية، لم يطلب أحد من الكويت أن تقوم بخطوات مشابهة، ولكن كان عليها، تبعًا للظروف، أن تظهر مساهمة في إنجاح السياسة الأميركية، فشاركنا في تمويل سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني لكن عبر البنك الدولي، وسيكون عليها أن تساهم دائمًا سياسيًا في إجراءات بناء الثقة».

ويوضح المرجع أن الساحة الكويتية لم تتعامل حتى الآن مع مسألة «التطبيع»، لكن «الموضوع سيسخن»، حتى ان بعض الجهات وجّه اتهامات إلى الخارجية الكويتية في شأن الآيات القرآنية التي ادّعى بعض النواب انها حُذفت من مناهج التربية الإسلامية، واستخدم هذا الادعاء في المماطلة السياسية الداخلية أكثر مما استُخدم في طرح مسألة التطبيع لبلورة موقف منها، «لكن الجميع يعلم ان هناك وقتًا سيأتي وسيكون فيه التطبيع من تبعات الحماية الأميركية».

بالنسبة إلى سياسة «الاحتواء»، وربّما أكثر مما هو مطلوب في عملية السلام في الشرق الأوسط، تبدو دول مجلس التعاون الخليجي، ومنها الكويت، مطالبة بدعم السياسة الأميركية. وفي المنظور الأميركي تعتبر ايران «مرتبطة بالإرهاب وباحثة عن نفوذ في المنطقة على حساب النفوذ الأميركي»؛ أما في المنظور الكويتي «فنحن نتعامل مع ايران بحوار متواصل، نسعى إلى كبح حدة التطرف عند بعض سياسييها، نغريها بالاستفادة من الاستثمارات والتسهيلات الاقتصادية المتاحة خليجيًا وحتى أوروبيًا لنخرجها من اندفاعها إلى اكتساب امتياز إقليمي يجلب المتاعب لها ولنا. وفي المقابل نعتبر الوجود الأميركي أمرًا مهمًا لا بد منه ولا يُستغنى عنه إلا عندما تتحول المنطقة إلى منطقة عادية، ولا نقبل نظرية ايران بشأن حماية المستضعفين وتعتبر دبلوماسية الحسينيات التي تمارسها تمثيلًا أكثر مما هي سياسة».

١٩٩٦: انتخابات، اختلاسات، ترسيم الحدود: داخليًا، شهدت الكويت في ٢٧ تشرين الأول الانتخابات البرلمانية، وعرفت فيها تغييرًا طاول ٥٠٪ من مقاعد مجلس الأمة لجهة تقدّم الإسلاميين والقبليين وتراجع الليبراليين مع احتفاظ هؤلاء بوجود قوي. وكان ختام أعمال مجلس الأمة السابق (مجلس ١٩٩٢) تميز بانتهاء النواب من مناقشة تقرير لجنة تقصي حقائق

الاجتياح العراقي الذي حمّل الحكومة مسؤولية التقصير في مواجهة كارثة الغزو. أما الجلسة الافتتاحية للبرلمان المنتخب (١٩٩٦) فعرفت انتكاسة غير متوقعة، إذ انتهى الاقتراع على منصب رئاسة المجلس إلى شبهات قوية في صحة فوز أحمد السعدون، عندما قدّم منافسه النائب جاسم الخرافي مذكرة قانونية اعتبرت إجراءات الاقتراع مخالفة لنص المادة ٩٢ من الدستور. وعقد المجلس جلسة مطولة في ١٩ تشرين الثاني (١٩٩٦) انتهت إلى إحالة الخلاف على المحكمة الدستورية.

وصدر أول الأحكام في قضية اختلاسات شركة ناقلات النفط الكويتية، إذ قضت محكمة الجنايات في ٢٥ حزيران (١٩٩٦) بسجن الرئيس السابق للشركة عبد الفتاح البدر ٣٥ سنة وسجن نائبه حسن قبازرد ٤٠ سنة، وقضت بأن يقوما متضامنين برد مبالغ مسروقة تصل إلى ١١٠ ملايين دولار، وبسجن المدير المالي السابق للشركة نسيم محسن (أردني) ١٥ سنة وردّ ٥ ملايين دولار.

على صعيد الوضع الأمني الداخلي، فالبارز في العام ١٩٩٦ كان تلقي السفارة الأميركية في الكويت تهديدات بالاعتداء على مصالح ومنشآت أميركية في هذا البلد، فاتخذت إجراءات أمنية إضافية حول السفارة وأماكن وجود الأميركيين والقواعد العسكرية الكويتية.

على صعيد الحدود، أعلن وزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي (في ١٦ كانون الثاني ١٩٩٦) ان ايران والكويت اتفقتا على ترسيم الحدود البحرية بينهما، وانه تمّ بالفعل اتخاذ إجراءات أولية في هذا الاتجاه، وشدّد على عدم وجود مشاكل حدودية بين البلدين (كلامه هذا قاله في مؤتمر صحافي أثناء زيارته للكويت). ومن جهة السعودية، زار وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح السعودية «لمواصلة البحث في الاتفاق على الجرف القاري بين البلدين». فإنجاز هذه المسألة بين الكويت والسعودية سيساعد على ترسيم حدود الجرف القاري بين الكويت وايران. ومعلوم ان الحدود البرية بين الكويت والسعودية أنجز ترسيمها عام ١٩٦٨ عندما قسمت «المنطقة المحايدة» بينهما إلى جزءين متساويين في المساحة، واتفق حينئذ على تقسيم عائدات النفط المستخرج من هذه المنطقة بالتساوي. وبعد ذلك بسنوات تمّ الاتفاق على ترسيم حدود المياه الإقليمية بين الجانبين، ولكن الامتداد البحري لهذه المياه باتجاه وسط الخليج (الجرف القاري) ظل من دون حسم، وشكل إعاقة لبعض مشاريع الصناعة النفطية في المنطقة.

على صعيد العلاقات مع العراق، استمرّ «الخطر العراقي» وملف الأسرى الكويتيين موضوعين رئيسيين في اهتمامات الكويت خلال ١٩٩٦. فالرئيس العراقي صدام حسين لا يزال في موقعه، وأكد في أيلول (١٩٩٦) أن الكويت في حال حرب معه. فهذا الإعلان وأسباب أخرى دفعت الكويت إلى تأييد الضربات الصاروخية الأميركية للدفاع الجوي العراقي (مطلع أيلول ١٩٩٦)، وهو موقف انفردت به الكويت بين بلدان الخليج، ووافقت على استقبال ٨ قاذفات «ف - ١١٧» أميركية في أراضيها.

وآخر المبادرات (أواخر ١٩٩٦) في صدد الأسرى الكويتيين جاءت من الفاتيكان عندما وعد البابا يوحنا بولس الثاني ولي العهد الكويتي الشيخ سعد العبد الله ببذل جهود في سبيل قضية الأسرى.

وعبّرت الكويت عن ارتياحها إلى قبول العراق (في تشرين الثاني ١٩٩٦) القرار ٩٨٦، وفوجئت بموقف دولة الإمارات عندما دعا الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الكويت إلى المصالحة مع العراق، وبادرت إلى إرسال موفدين كبار إلى أبو ظبي، وكشف الشيخ سعد العبد الله في كلمة ألقاها في مجلس الأمة (٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٦) انه أكد للشيخ زايد عندما التقاه قبل أيام انه لن يجد كويتيًا واحدًا يقبل المصالحة مع النظام العراقي.

وعلى صعيد العلاقات الكويتية - العربية، لم يشهد العام ١٩٩٦ التطوّر المتوقع في علاقات الكويت مع الأردن على رغم المؤشرات المتوالية إلى قرب موعده. ففي شباط (١٩٩٦) تبادل وليا العهد في البلدين (الشيخ سعد العبد الله والأمير الحسن) رسائل لم يُكشف رسميًا عن مضمونها، أعقبها اتصال هاتفي بين أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد والملك حسين.

وفي ٣ آذار ١٩٩٦، صرّح وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد بأن الحكومة متمسكة بالتطبيع مع الأردن. لكن هذا دفع ٢٧ نائبًا كويتيًا إلى طلب مناقشة قرار الحكومة حيث عارض المجلس بشدة عودة العلاقات مع الأردن، وتساءل بعض النواب «هل اعتذر الأردن عن مواقفه؟». لكن التقارب استمرّ على مستوى الحكومتين رغم المعارضة الشعبية في الكويت.

أما العلاقات الكويتية - الفلسطينية فتلقت ضربة قوية في ٦ كانون الأول ١٩٩٦ عندما تحدى الرئيس ياسر عرفات الكويتيين «أن يثبتوا» أنه ساند الغزو العراقي للكويت، واتهمهم بأنهم أذلوا الفلسطينيين وطردوهم من بلادهم. وردّت الكويت بقوة وعرضت موادًا أرشيفية على التلفزيون تؤكد اقتناعها بدعم عرفات الرئيس صدام حسين خلال احتلال الكويت.

والعلاقات مع دول «الضد» الأخرى (المقصود بها الدول العربية التي لم تساند الكويت خلال الاحتلال) فبقيت جامدة في العام ١٩٩٦، ولم تظهر الكويت أي اهتمام بالاتصال بالسودان، كذلك تحفظت عن انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي.

١٩٩٧: أحمد السعدون، محاولة اغتيال النيباري: شهد مطلع هذا العام حدثًا برلمانيًا، وهو انتهاء الجدل حول صحة فوز أحمد السعدون بمنصب رئيس مجلس الأمة، إذ كان خصمه النائب وزير المال السابق جاسم الخرافي طعن في صحة هذا الفوز لحصول السعدون على ٣٠ صوتًا من أصل أصوات ٦٠ نائبًا شاركوا في الاقتراع. لكن المحكمة الدستورية قضت بأن الأصوات الثلاثين تعبّر عن غالبية قانونية.

وفي ١٢ شباط (١٩٩٧)، برزت أزمة بين الحكومة والبرلمان بعد «تلميح» إلى حل مجلس الأمة على لسان الشيخ سعد العبد الله خلال اجتماع خاص مع السعدون بعد تهديد نواب باستجواب بعض الوزراء. ورأى الشيخ سعد (رئيس الوزراء) انه لا يجوز استجواب وزير لم يمكث في منصبه سوى ٣ أشهر.

وهذا «التلميح» - التهديد تكرر في ١٠ حزيران (١٩٩٧) على لسان الشيخ صباح الأحمد خلال ترؤسه الحكومة في غياب الشيخ سعد، عندما أطلق نواب ليبراليون عبارات فُهم منها اتهام السلطة بالتسبّب في الاعتداء على النائب النيباري. لكن الشيخ صباح عاد إلى تأكيد التزام الكويت الديمقراطية.

وكان النائب عبد الله النيباري قد تعرّض لمحاولة اغتيال في ٦ حزيران (١٩٩٧) حين اعترضته وزوجته سيارتان أطلق إثنان من ركابهما وابلًا من الرصاص باتجاه سيارة النائب. وأُصيب النيباري بجروح بليغة وكانت إصابات زوجته أخف، وما لبث عناصر الأمن أن نجحت خلال ٤٨ ساعة في اعتقال ثلاثة كويتيين وايرانيين بتهمة التورّط بالجريمة. وقدّم هؤلاء للمحاكمة في حين نقل النيباري إلى الولايات المتحدة لاستكمال علاجه. وبادر «المنبر الديمقراطي» الذي ينتمي إليه النيباري ويمثّل الاتجاه الليبرالي في الكويت إلى اعتبار الجريمة سياسية، واتّهم «مافيا المال العام» باستهداف النيباري لمواقفه في البرلمان ضد الفساد المالي. لكن تحقيقات النيابة مالت إلى اعتبار أن للمتهم الرئيسي سليمان الشملان دوافع انتقام شخصية ضد النيباري بسبب ما وجهته صحيفة «الطليعة» من انتقادات وكشفها تجاوزات تُنسب إلى الشملان.

ومن أبرز أحداث الكويت الداخلية كان مرض الشيخ سعد العبد الله (ولي العهد رئيس الوزراء)

وغيابه عن البلاد بسبب ما تركت من أثر سياسي محلي. فقد أصيب الشيخ سعد (في ٥ آذار ١٩٩٧) بنزيف في القولون أدخل بعده المستشفى ثم خرج بعد يومين ليعود بعدهما إثر نزيف أشد إلى غرفة العمليات حيث أجريت له عملية عاجلة لاستئصال جزء من القولون، بعدها غادر الشيخ سعد إلى العاصمة البريطانية حيث خضع لعلاج مركّز، وزار منتصف نيسان (١٩٩٧) الولايات المتحدة لمزيد من الفحوص. وعلى رغم انه استعاد عافيته بحلول الصيف إلا أنه فضّل البقاء في منزله في بريطانيا للنقاهة، وقيل لأسباب أخرى غير صحية. وفي فترة غيابه، تكاثرت الإشارات والمطالبات بتعديل في تشكيل الحكومة. لكن الشيخ سعد لم يبد بعد عودته إلى الكويت رغبة في هذا الاتجاه، واكتفى بتعديل بسيط قبل فيه استقالة وزير الصحة أنور النوري، وعيّن بديلًا منه الدكتور عادل الصبيح، مبدّدًا الإشاعات عن حكومة جديدة. وكانت عودة الشيخ سعد إلى الكويت في ١٢ تشرين الأول ١٩٩٧ حدثًا في حد ذاته، إذ خرج لاستقباله حوالي ٣٠ ألف مواطن في تظاهرة أبرزت شعبية ولي العهد لدى الكويتيين.

ومن أبرز التطورات الداخلية انه لدى عودة مجلس الأمة (البرلمان) إلى الانعقاد (٢٨ تشرين الأول ١٩٩٧) أظهرت انتخابات اللجان البرلمانية هزيمة كبيرة لقوى المعارضة لمصلحة النواب المستقلين ونواب الحكومة. واستفادت الحكومة من ضعف المجلس وأعلنت في ٩ تشرين الثاني (١٩٩٧) مشاركتها في المؤتمر الاقتصادي في الدوحة (راجع «قطر» في هذا الجزء من الموسوعة) على مستوى وكيل وزارة المال، وخالفت بذلك توجّهًا عربيًا نحو المقاطعة، وتجاوزت انتقادات في البرلمان ومطالبات النواب بمقاومة التطبيع مع اسرائيل.

والبارز أيضًا في جبهة الداخل ان الكويت شهدت في هذا العام (١٩٩٧) ولادة مزيد من التنظيمات السياسية. فأعلنت مجموعة من الأكاديميين ورجال الأعمال في ٢٢ أيار تأسيس «التجمّع الوطني الديمقراطي» ليخدم أهدافًا «تقدمية» ويدعو للانفتاح الاقتصادي، في حين انشقّت عن التجمّع السلفي في الكويت مجموعة من الأكاديميين الأكثر انفتاحًا لتؤسس «الحركة السلفية العلمية».

وعلى صعيد علاقات الكويت العربية خطت الكويت خطوة محدودة ولكن بارزة في اتجاه المصالحة مع دول «الضد» – ورغم استمرار موقفها الحازم من العراق فاجأ وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد المراقبين بإعلانه موقفًا متحفظًا عن خطط العمل العسكري الأميركي ضد العراق خلال «أزمة التفتيش» أواخر عام ١٩٩٧.

وفي ٩ تموز (١٩٩٧) استقبل الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح وزير الدولة السوداني للشؤون الخارجية الدكتور مصطفى عثمان، وهي الزيارة الأولى لمسؤول سوداني رفيع المستوى منذ القطيعة مع الخرطوم بعد الاجتياح العراقي عام ١٩٩٠. كما حطت في اليوم نفسه طائرة تابعة للخطوط الجوية الكويتية في مطار عمان مفتتحة الخدمة على هذا الخط للمرة الأولى منذ انقطاعها في ٢ آب ١٩٩٠ (يوم بدأ الاجتياح العراقي). كما كان في الوقت ذاته وفد كويتي شبه رسمي يزور العاصمة اليمنية صنعاء ليجري حوارًا باتجاه التفاهم على المصالحة.

لكن الموقف الشعبي الكويتي من هذه الخطوات جاء سلبيًا، وانتقد النواب الكويتيون (في ١٢ تموز) هذه التحركات وأصدروا توصية بالتريث في إعادة العلاقات مع تلك الدول. أما الشيخ صباح، وزير الخارجية، فاعتبر ان «العلاقات مع الأردن والسودان واليمن لم تنقطع أصلًا حتى تعود».

١٩٩٨: مواجهات بين الحكومة والبرلمان، زيارة ياسين، تطبيع مع «دول الضد»: على الصعيد الداخلي، استمرت المواجهات بين الحكومة والبرلمان. ففي ٧ كانون الثاني (١٩٩٨)، أعلن نواب إسلاميون إنهم

سيستجوبون وزير الإعلام الشيخ سعود ناصر الصباح بسبب سماحه بنشر كتب مسيئة إلى الدين وبيعها. وبعدما شغلت هذه القضية المجتمع الكويتي أسابيع، قدّم ثلاثة نواب (في ٢٧ شباط) طلبًا لاستجواب الشيخ سعود. وفي ١٠ آذار جرى الاستجواب الذي أعقبه اقتراح بسحب الثقة من الوزير، لكن الحكومة تجاوزت هذا الاحتمال باستقالتها، وعاد الشيخ سعود وزيرًا مرة أخرى ولكن بحقيبة وزارة النفط. فعاد نواب آخرون إلى التهديدات باستجوابه (كانون الأول)، ولكن لسبب مختلف، هو قضية اختلاسات ناقلات النفط، وطالبوه بإحالة وزير النفط السابق الشيخ علي خليفة على القضاء كمتهم خامس في هذه الاختلاسات. وتدخّل مجلس الوزراء وطلب من شركة الناقلات أن تقدم بلاغًا جديدًا عن الاختلاسات، واعتبر النائب العام هذا البلاغ كافيًا لإعادة اتهام الشيخ علي الذي أعلن ترحيبه بإحالته على التحقيق وثقته بموقفه القانوني وانتقد «خضوع الحكومة لغوغائية الشارع».

ومأدبة العشاء التي دعا إليها ولي العهد الشيخ سعد العبد الله (مطلع حزيران) مئات القياديين في الدولة أثارت جدلًا، إذ تخوّف سياسيون وبرلمانيون معارضون أن تكون محاولة لخلق مرجعية شعبية منافسة للبرلمان. لكن المأدبة التي قاطعها البرلمانيون الليبراليون شهدت أجواء طبيعية وألقى خلالها الشيخ سعد كلمة عامة خلت من المفاجآت.

وفي ١٧ أيار (١٩٩٨)، فاجأ وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الأوساط السياسية بتقديمه استقالته إلى أمير الدولة الشيخ جابر الأحمد، وقيل حينها إن السبب هو نقض مجلس الوزراء قرارات اتخذتها مجالس ولجان عليا تحت رئاسته، لا سيّما في المجالين الاقتصادي والنفطي، وكذلك تحفظه عن زيارة الشيخ أحمد ياسين (١٢ أيار ١٩٩٨)، زعيم حركة «حماس» الفلسطينية للكويت، مما أثارته من انزعاج أميركي. وكانت هذه الزيارة لقيت حفاوة رسمية وشعبية، واستقبل أمير الدولة ياسين، وأبرزت زيارته في وسائل الإعلام، ونُظر إليه كمرشح لممارسة دور في أكثر القضايا حساسية في الكويت، وهو التحرّك لدى العراق لإطلاق سراح أكثر من ٦٠٠ أسير كويتي في سجونها. لكن استقالة الشيخ صباح طويت خلال يومين بأمر من الأمير.

وعلى صعيد العلاقات مع العراق، استمرّ الكويتيون يعيشون في ظل المواجهات الغربية – العراقية، وشهد العام ١٩٩٨ ثلاث أزمات التي تسببها هذه المواجهات: في شباط، وتشرين الثاني، وكانت الثالثة (في كانون الأول) ذروتها إذ انتهت بضربات صاروخية وجوية للعراق هي الأكبر منذ الاجتياح والحرب (١٩٩٠–١٩٩١). وقد بدأ المواطن الكويتي يشكك في دوافع هذه الأزمات الموسمية (المتوالية سنويًا منذ ١٩٩١)، وبات أقل اهتمامًا بنهاياتها. وعلى رغم أملهم بأن تؤدي العمليات الأخيرة إلى إسقاط نظام الرئيس صدام حسين، أصبح الكويتيون أكثر تقبلًا لفكرة ان هذا النظام يخدم بعض مصالح الغرب، وان سقوطه لن يأتي عاجلًا. وخلال الأزمات الثلاث الأخيرة، طالب كتّاب وسياسيون الإعلام الرسمي الكويتي بعدم «تبشير» المواطن الكويتي بقرب الحسم العسكري ضد صدام، وبإعطاء صورة أكثر واقعية.

في السياسة الخارجية، استمرّت الكويت في تحديد موقفها من القضايا الرئيسية مثل السلام الشرق الأوسطي على أساس الموقف الخليجي العام، ونجحت في تحريك مجلس التعاون الخليجي في اتجاه أكثر حزمًا إزاء بغداد كما في القمة الخليجية الأخيرة في أبو ظبي، وعملت لتقوية آليات المجلس الذي تعتبره دعامة أساسية لأمنها.

واحتفظت الكويت بعلاقاتها الخاصة مع واشنطن والغرب عمومًا، واستقطبت مزيدًا من القوات الغربية في ضوء المواجهات مع بغداد، حتى في مرحلة تحفظت فيها دول أخرى في المنطقة عن السياسات التي تقود هذه

المواجهات. واستمرت الكويت في الاعتماد على الولايات المتحدة كمصدر للسلاح، وبدأت مفاوضات لإشراك أميركيين في إنتاجها النفطي، لكنها ظلت متحفظة عن الدعوات الأميركية إلى التقارب مع اسرائيل، بل استقبلت الزعيم الروحي لحركة «حماس» الشيخ أحمد ياسين في بادرة عكست فرصًا للتعاطي الكويتي مع الشأن الفلسطيني خارج نطاق السلطة الفلسطينية.

وشهد عام ١٩٩٨ مزيدًا من بوادر التطبيع مع «دول الضد» الثلاث، الأردن واليمن والسودان، فأطلقت الكويت (في نيسان) سجناء أردنيين وزادت الخطوط الجوية الأردنية رحلاتها إلى الكويت التي اتفقت والسودان (٢٥ أيار) على رفع تدريجي للتمثيل الدبلوماسي بينهما. وكان مجلس الأمة خطا خطوة نحو دعم جهود الحكومة للتطبيع مع «دول الضد» عندما وافق (في شباط) على إرسال وفد إلى مؤتمرات برلمانية في صنعاء وعمان.

١٩٩٩: حلّ مجلس الأمة وانتخابات، محاكمات ضد مثقفين، إغلاق ملف «دول الضد»، أحداث شغب، مستقبل إدارة الأسرة الحاكمة: كان هذا العام حافلًا بالتغيرات: برلمان جديد تقوده المعارضة، وإغلاق ملف «دول الضد» باستكمال عودة العلاقات مع الأردن واليمن والسودان، وهمس عن مستجدات في أسلوب إدارة الأسرة الحاكمة للدولة وتوزيع المسؤوليات السياسية بين أفرادها.

ويمكن اعتبار قرار الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح حل مجلس الأمة (البرلمان) في ٤ أيار أبرز أحداث ١٩٩٩، إذ أدّى ذلك إلى انتخابات ٣ تموز (١٩٩٩) التي أفرزت مجلسًا تتمتع فيه المعارضة بغالبية واسعة، لكنها معارضة مفككة بين الليبراليين والإسلاميين. وأظهر المجلس المعارض قوته من خلال إسقاط ٣٥ مرسومًا أصدرها الأمير خلال غياب البرلمان، ما عزّز سلطة المجلس بصفته المختص بتشريع القوانين وتعديلها. لكن المجلس الذي اتفقت قواه على رفض «اغتصاب» الحكومة سلطة التشريع، اختلف على تعديل لقانون الانتخاب يمنح المرأة حق الترشيح والانتخاب. وفي ٣٠ تشرين الثاني، أثبت الإسلاميون إن لهم اليد العليا برلمانيًا وأسقطوا «قانون المرأة» ما أثار سخط الليبراليين.

ووجد الإسلاميون والليبراليون قضية أخرى يتواجهون من خلالها، هي المحاكمات التي حرّكتها شكاوى الإسلاميين ضد كتّاب ومثقفين ليبراليين، لا سيّما الدكتور أحمد البغدادي الذي حُكم في ٤ تشرين الأول بالسجن شهرًا «لإساءته الأدب مع الرسول». ثم أصدر الأمير في ٢٨ من الشهر نفسه عفوًا أنهى سجن البغدادي. لكن الكاتبتين عاليه شعيب وليلى العثمان ظلتا تترددان على المحاكم بانتظار صدور الحكم في القضايا المرفوعة ضدهما من إسلاميين بسبب ما اعتبروه كتابات تخدش الحياء العام وتسيء إلى الدين.

وشهد العام ١٩٩٩ افتتاح كل من الأردن والسودان واليمن سفارته في الكويت، واستعادت العلاقات الدبلوماسية كاملة بعد الجفاء الذي نتج عن الاحتلال العراقي للكويت. وجاءت زيارة الملك عبد الله بن الحسين (ملك الأردن) في ٦ أيلول تتويجًا لنجاح السياسة التي قادها وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد نحو التطبيع مع ما كان يعرف بدول «الضد» على رغم استمرار التحفظ الشعبي عن هذه السياسة.

واستمرت العلاقات الكويتية جيدة وممتازة وأخوية مع باقي الأقطار العربية، بما فيها مع لبنان الذي زار رئيس مجلس وزرائه سليم الحص الكويت والتقى أميرها (٢٢ أيار ١٩٩٩) الذي أكد لزائره إن الكويت تقف إلى جانب لبنان، في حين شجع سليم الحص المستثمرين الكويتيين على الاستثمار في لبنان.

لكن العلاقة الوثيقة مع مصر عرفت هزّة بسبب أحداث الشغب المفاجئة التي شارك فيها آلاف من العمّال المصريين في ضاحية «خيطان» الكويتية وأسفرت عن مئة جريح من المعتقلين وخسائر بملايين الدنانير. وبذلت الحكومتان جهدًا لتطويق

الحادث ومسح آثاره بسرعة، وأبدت الكويت تساهلًا مع الموقوفين فاقتصرت الإجراءات القضائية على ١٩ منهم، ووعدت الحكومة الكويتية بتدابير ضد «تجّار الإقامات» الذين أصبحوا -رسميًا- سبب أحداث «خيطان».

وفي عودة إلى الوضع السياسي الداخلي، فقد كان بارزًا في العام ١٩٩٩ تزايد الهمس عن تغيير محتمل في أسلوب إدارة الأسرة الحاكمة شؤون الحكم، في ظل الحال الصحية لولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الصباح. ونفت الأسرة بشدة ما أوردته وكالات أجنبية عن إصابة الشيخ سعد بمرض عضال، لكن المصادر الكويتية توقعت ألا تساعد حاله الصحية التي سافر مرتين للعلاج منها خلال ١٩٩٩، في استمراره في إدارة الحكومة كما كان يفعل منذ تسلمه رئاستها عام ١٩٧٨، واعتبرت أن تفويضًا لمزيد من الصلاحيات للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد أصبح مفروغًا منه.

وأثار مقال نشره في كانون الأول (١٩٩٩) النائب السابق الدكتور إسماعيل الشطي، ودعا فيه الأسرة الحاكمة إلى تقديم صف ثاني من القياديين وتدريبهم للحكم، جدلًا في الأوساط الكويتية حول مستقبل إدارة أسرة آل الصباح الدولة، لا سيّما أن «الثلاثة الكبار» وهم الأمير وولي العهد والشيخ صباح الأحمد تجاوزوا السبعين، ولن يكونوا قادرين على المتابعة التفصيلية لشؤون الحكم في المستقبل. ورأى وزير الدفاع الشيخ سالم الصباح أن الأولوية في تسلّم المسؤولية ستكون حسب السن مشيرًا إلى وصية للشيخ مبارك (حكم بين ١٨٩٧ و١٩١٥) في هذا الخصوص، ومؤكدًا أنه لا يوجد «صف ثان وثالث ورابع»، بل «الذي يمكنه أن يخدم الكويت وأهلها ستقدمه ليكون حاكم الكويت».

(المرجع الأساسي لما ورد في السنوات من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، الموجزات التي كتبها حمد الجاسر من الكويت ونشرتها «الحياة»، في أعدادها أواخر كل سنة من هذه السنوات).

كانون الثاني – أيار ٢٠٠٠: استمرار التواجه الليبرالي – السلفي، بداية اعتدال إزاء العراق، تأكيد التعاون مع الغرب: داخليًا، في كانون الثاني عاد ولي العهد رئيس الوزراء الشيخ سعد العبد الله إلى الكويت، بعد رحلة علاج في الولايات المتحدة وبريطانيا استغرقت ٤٠ يومًا هي الثالثة للشيخ سعد للغرض نفسه منذ إصابته بنزيف في القولون عام ١٩٩٧. وعودته هذه المرة أطلقت الجدل حول تفويض صلاحياته.

وفي ٢٢ كانون الثاني صدر حكم قضى بسجن الكاتبتين عالية شعيب وليلى العثمان شهرين وبدفع غرامة لوقف التنفيذ. وتأتي هذه القضية بعد حبس أستاذ في جامعة الكويت الدكتور أحمد البغدادي بالتهمة نفسها: الإساءة إلى الإسلام. وكان أمير الدولة الشيخ جابر أصدر عفوًا عن البغدادي قبل أن يكمل مدة العقوبة وهي شهر واحد. ووصف البغدادي نفسه بأنه أول سجين رأي في الكويت.

وفي ١٥ شباط، أصدر أمير الكويت أمرًا بإلغاء الإجراءات التي كانت الحكومة اتخذتها ضد صحيفتي «الوطن» و «السياسة» لنشرها مرسومًا كاذبًا منسوبًا إلى الأمير. وحالت هذه الخطوة دون قيام أزمة كبيرة بين الحكومة والبرلمان الذي هدّد بعض نوابه بإعلان حال عدم التعاون معها إذا ما نفذت الإجراءات.

وفي ٣١ آذار، نظمت «الحركة السلفية»، وبصورة تتحدى فيها قانون التجمعات، تظاهرة خطابية تضامنًا مع الشعب الشيشاني، شارك فيها حوالي ألفي شخص من الشبان الإسلاميين، ووجهت خلالها انتقادات إلى الحكومة لقيامها بتهنئة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بنجاحه في الانتخابات، ووصفته بأنه «مجرم حرب» و «عدو لله والإسلام».

وفي نيسان، تواجه التياران الليبرالي – السلفي حول قضية الاعتداء على طالبة جامعية اتهم فيها أشخاص إسلاميون متطرفون. لكن تصريحات وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد برّأت الجمعيات الإسلامية من تهمة التطرف، معتبرة أن المتطرفين



أمير البلاد الشيخ جابر يشاركه الرئيس اللبناني إميل لحود في قصّ شريط افتتاح المركز العلمي (١٧ نيسان ٢٠٠٠) الذي يحتل ٨٠ ألف متر مربع في منطقة «رأس الأرض» السياحية في السالمية على الساحل الكويتي. وهذا «المركز هو الأول في نوعه والأكثر فرادة في الشرق الأوسط وأفريقيا» («العربي»، العدد ٤٩٩، حزيران ٢٠٠٠).

«أفراد شاذون»، وهي التصريحات التي رحّب بها الإسلاميون وانتقدها الليبراليون متهمين الحكومة بالتراخي في مواجهة التطرف الديني.

إزاء العراق باشر وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد، ،من بيروت (خلال زيارته لها في شباط معربًا عن دعم بلاده للبنان واستعدادها للمساعدة في إعمار منشآت كهربائية دمّرها العدوان الاسرائيلي) إطلاق خطوة اعتدال بتصريحه بأنه لا يمانع في حضور العراق قمة عربية للبحث في الاعتداءات والتهديدات الاسرائيلية ضد لبنان (لكن القمة لم تعقد).

وأتبع الشيخ صباح هذه الخطوة بأخرى في الاتجاه نفسه عندما أعلن في ٤ نيسان، ردًا على إعادة البحرين فتح سفارتها في بغداد: «للبحرين مواطنون يزورون العتبات المقدسة (في العراق) وهم يريدون المحافظة على رعاياهم، ونحن لا نستنكر ذلك... يجب أن لا نستغرب من أي شيء من هذا القبيل».

ثم كانت خطوة أخرى رعاها مجلس الأمة الكويتي (البرلمان)، وتمثلت بعقد ندوة «مستقبل العلاقات الكويتية – العراقية» (بدأت في ١٣ أيار ٢٠٠٠) واستضافت شخصيات عراقية معارضة. واعتبرت هذه الخطوة اختراقًا أول للمناخ الذي سيطر على المزاج الكويتي العام حيال العراق والعراقيين منذ الغزو والتحرير.

وتميز افتتاح الندوة بموقفين: أولهما عبّر عنه وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح بقوله إن «الكويت تنظر إلى علاقاتها المستقبلية مع العراق بأمل وتفاؤل قائمين على أساس التزام العراق تنفيذًا كاملًا لكل القرارات الدولية ذات الصلة بعدوانه على الكويت»، معتبرًا إن ذلك «هو الأسلوب الأمثل لإرساء علاقات حسن جوار مستقبلية بين البلدين الشقيقين». وأكد أن «لا خيار لنا إلا العيش معًا...».

أما الموقف الآخر، فجاء من وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

الذي دعا إلى «مبادرة إقليمية تعيد الوضع إلى نصابه في المنطقة بما في ذلك رفع الحصار عن العراق وشعبه». وقال: «إن الوضع العربي والإقليمي لا يمكن أن يكون طبيعيًا ولا مقبولًا عندما تكون العلاقات الكويتية – العراقية على ما هي عليه الآن من قطيعة، وعندما يكون العراق خارج إطار العلاقات العربية ويكون شعبه تحت الحصار منذ عشر سنوات».

عربيًا، في ١٥ شباط، أمر أمير الكويت، إثر الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، وفدًا من الصندوق الكويتي للتنمية، بالتوجه إلى لبنان ودرس «ما يمكن أن تقدمه الكويت لخدمة لبنان الشقيق». وفي نيسان زار الرئيس اللبناني إميل لحود الكويت، وتميزت زيارته بمشاركته أمير البلاد في افتتاح مركز علمي يُعد الأضخم في نوعه في الشرق الأوسط.

وفي ٨ نيسان، شهدت الكويت ولادة أول تجمع خليجي يسعى إلى مناهضة التطبيع مع اسرائيل تحت اسم «المؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع العدو الاسرائيلي في الخليج». ومما جاء في بيانه التأسيسي: «إن الخطوات المتسارعة لجهود التطبيع بين بعض الدول العربية واسرائيل انعكست في شكل مباشر على المجتمعات الخليجية، إذ تستهدف هذه الجهود اختراق النسيج الاجتماعي والبنى السياسية والاقتصادية للمجتمعات الخليجية، حتى تتحول اسواقًا خلفية استهلاكية للمنتجات الاسرائيلية».

وفي ١٠ نيسان، زار رئيس مجلس النواب اليمني عبد الله الأحمر الكويت (زيارته الأولى منذ ١٩٧٠)، موضحًا أن لدى مجلس النواب استعدادًا للعب أي دور يطلب منه في سبيل الإفراج عن الأسرى الكويتيين في العراق، ومجددًا تأكيد موقفه المعارض زيارات أفواج سياحية اسرائيلية لليمن.

دوليًا، وفي اليوم نفسه الذي انعقد فيه المؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع اسرائيل (٨ نيسان) كان وزير الدفاع الأميركي وليام كوهين في زيارة للكويت، وكان يحضر تمرينًا بالذخيرة الحية لقوات المارينز في صحراء شمال الكويت حيث أكد استمرار الالتزام القوي لواشنطن بأمن واستقرار الكويت والمنطقة، وقال إن مبادرة التعاون المشترك المقترح إبرامها بين دول خليجية وشرق أوسطية مع الولايات المتحدة وتضمن نشر منظومة صاروخية مضادة للصواريخ مهمة «لنكون مستعدين لمواجهة هجوم بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية على دول المنطقة أو القوات الأميركية فيها».

وكان وزير الدفاع البريطاني جيفري هون زار الكويت في مطلع شباط، حيث صرّح، بعد مقابلته أمير البلاد ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، بأن القوات البريطانية ستبقى في الكويت طالما دعت الضرورة إلى ذلك، وان بريطانيا «ملتزمة باحتواء أي تهديد يشكله صدام حسين على استقرار المنطقة».

وإزاء إيران وقيام تعاون إيراني – كويتي، صرّح المبعوث الكويتي إلى طهران (٢١ نيسان) الشيخ ناصر صباح الأحمد الجابر الصباح، المستشار الخاص لولي العهد، خلال زيارة لها استغرقت بضعة أيام والتقى عددًا من المسؤولين الإيرانيين بينهم وزير الخارجية كمال خرازي، ان الكويت والسعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي «متحمسة للتعاون مع ايران في مختلف المجالات»، و«ان النظرة الشمولية لهذا الموضوع (موضوع التعاون) هي تحت التمحيص والبحث بما يؤدي إلى صيغة مثالية في المستقبل لربط العلاقة بين مجلس التعاون والدولة الشقيقة إيران».

حول ترسيم الحدود البحرية مع السعودية (حزيران ٢٠٠٠): في ٦ و٧ حزيران ٢٠٠٠ جرت مفاوضات حدودية بين الكويت والسعودية ركّزت على حقل الدرّة النفطي، وهو جزء من الحدود البحرية بين البلدين. وجرى حديث، أثناء المفاوضات، أن السعودية تطالب بأن يكون

خط الحدود الفاصل هو خط كمبلاين، والكويت تطالب بأن يكون الخط «هل شل لاين»، وبين الخطين يقع مثلث مائي مغمور يقع داخله ربع حقل الدرّة النفطي الذي يقتسم البلدان الثروات النفطية الضخمة المستخرجة من ثلثي مساحته الجنوبية، كما تقع ضمن المثلث المائي المنطقة التي أقامت إيران في كانون الثاني ٢٠٠٠ حفارًا للتنقيب عن النفط فيها، وأزالته في أيار ٢٠٠٠ بعد احتجاجات سعودية – كويتية. وبدا ان التباين في موقفي البلدين حول الحدود المائية واضح، لكن مشكلة تنقيب ايران في المثلث الذي يفصل بين خطي المطالبة السعودي والكويتي ستكون دافعًا مهمًا لكل منهما للتوصل إلى صيغة ما؛ وقال وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد إن «الحل سيكون حلًا سياسيًا لا فنيًا... (وإنه) سيأتي قريبًا».

معالم تاريخية

□ **الأسرى الكويتيون في العراق**: لم يندمل بعد حتى اليوم (حزيران ٢٠٠٠) جرح الأسرى الكويتيين الذين يحتجزهم العراق منذ اجتياحه الكويت، واستمرت قضيتهم أهم عناوين تطورات العلاقات الكويتية – العراقية والخليجية – العراقية بوجه عام، واعتبرهم الكويتيون «الجزء الذي لم يتحرر من الكويت».

وتتحدث الكويت عن امتلاكها ملفات أكثر من ٦٠٠ أسير معظمهم كويتيون، وتطالب بغداد بإطلاق سراحهم أو توفير المعلومات عن مصيرهم. ونشطت الحكومة، وهيئات برلمانية وأهلية كويتية، على مختلف الصعد، في سبيل هذه



من صور قضية الأسرى الكويتيين

القضية. ولكنها كانت تجابه دائمًا برفض بغداد الاعتراف بوجود أسرى لديها. وكان بروز هذه القضية في المحافل الدولية ودخولها بندًا في القرارات الدولية اللازمة لرفع الحصار الاقتصادي عن العراق إنجازًا مهمًا حققته الكويت بدعم من حلفائها. لكن المحصلة كانت، حتى مطلع ١٩٩٥، اعتراف العراق انه بصدد التعاون في هذه القضية وقدّم قائمة بـ ٥٦ أسيرًا ومفقودًا زاعمًا انهم هربوا من سجونه خلال الانتفاضة التي أعقبت الحرب (١٩٩١).

وفي آخر الجهود المبذولة على صعيد قضية الأسرى تسليم وزير الدولة الكويتي للشؤون الخارجية سليمان ماجد الشاهين وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدرين (كانون الثاني ٢٠٠٠) رسالة من وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد، تتعلق بأمن الكويت والأسرى الكويتيين في العراق، وصندوق تعويضات حرب الخليج. وأكد الفرنسيون ان مضمون الرسالة يشير إلى الأهمية التي توليها الكويت لقضية الأسرى، ومطالبتها بتعاون العراق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وتحركت قضية الأسرى الكويتيين في آذار – نيسان ٢٠٠٠ إلى حد الإعلان عن تلقي لجنة شعبية أردنية تشكلت قبل أقل من سنة إشارات إيجابية من بغداد وعلى أعلى المستويات. ويستعد رئيس هذه اللجنة محمد صالح الملكاوي لزيارة الكويت لاطلاع الشيخ سالم الصباح، المسؤول عن ملف الأسرى، على طبيعة «الإشارات العراقية الجيدة».

□ **الـ «بدون»**: هم الأشخاص الذين لا يحملون أي جنسية ولا وثائق تشير إلى أصولهم، ويقيمون (أو سُمح لهم بالإقامة) في الكويت، ويتحدرون من شبه الجزيرة العربية والعراق وايران، ومعظمهم من البدو الرحّل الذين اعتادوا لمئات السنين الانتقال بحرية في المنطقة قبل أن تقوم الدول وترتسم الحدود بينها.

أشارت الإحصاءات الرسمية الكويتية إلى أن عدد البدون بلغ في حزيران ١٩٩٠ (قبل نحو شهرين من الاجتياح العراقي) حوالي ٢٢٠ ألف شخص، ٥٨٪ منهم دون سن الخامسة عشرة، ثم انخفض هذا العدد، في شباط ١٩٩١ إلى ١١٧ ألفًا فقط، وسبب هذا الانخفاض أن عشرات الآلاف منهم تركوا الكويت إلى العراق إبان الحرب. وفي ٩ تشرين الأول ١٩٩٤، احتشد الآلاف منهم في جنوبي العراق بالقرب من الحدود الكويتية في حملة تلقى دعم سلطات بغداد وتهدف، حسب قولهم، إلى تأكيد «حقهم في العودة» إلى الكويت.

وكانت الحكومة الكويتية قدمت في أواخر نيسان ١٩٩٣ تقريرًا إلى مجلس الأمة (البرلمان) يتضمن تصورها العملي لحل مشكلة البدون يقترح منحهم «بطاقات أمنية موقتة» تجدد سنويًا بانتظار تقرير وضعهم القانوني. واستند التصور إلى ركيزتين رئيسيتين هما المعيار الأمني والتعداد السكاني للعام ١٩٦٥ الذي تعتبره الحكومة «أول تعداد رسمي موثوق وحصري وشامل لجميع المقيمين على أرض الكويت». وحدّد التقرير الحكومي الكويتي شريحتين من البدون أولهما تلك التي وردت في إحصاء العام ١٩٦٥ لكن أفرادها رفضوا الحصول على الجنسية بالتجنيس (مجنسين) مؤكدين أحقيتهم لها بالتأسيس (أصليين). والفارق بين الحالتين هو أن المجنسين لا يحق لهم التصويت في الانتخابات بينما يحق ذلك للذين يطلق عليهم صفة أصليين. أما الشريحة الثانية فهي الحالات التي لم ترد في التعداد المذكور والتي لا يملك أفرادها أي مستندات تثبت تواجدهم على أرض الكويت أو أصولهم قبل تاريخ التعداد. وتقترح الحكومة أن يطبّق على أفراد هذه الشريحة قانون إقامة الأجانب باستثناء الذين يبرزون هوياتهم ويباشرون تصحيح وضعهم القانوني.

وتعتبر السلطات الكويتية أن بداية مشكلة البدون في الكويت ترجع إلى أوائل الستينات حين

تزايدت الامتيازات التي تمنحها الدولة إلى هذه الفئة ثم أخذت تتفاقم «حين عمد العديد من الوافدين الذين دخلوا البلاد سواء بصورة مشروعة أو غير مشروعة إلى إخفاء هوياتهم مدّعين أنهم من فئة البدون طمعًا في هذه الامتيازات حتى أصبحت هذه القضية مصدرًا لمشكلات أمنية واقتصادية وقانونية».

هذا ما نقلته عن البدون في الكويت ووزّعته وكالة الأنباء العالمية أ.ف.ب. بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٩٤. يبقى أن نلمّ بعض الشيء بأهم تطورات قضية البدون في الكويت منذ ذلك التاريخ حتى اليوم، أواخر نيسان ٢٠٠٠.

– في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٥، فتحت الحكومة الكويتية الباب لتجنيس نحو ١٢٠ ألفًا من البدون. وقال وزير التخطيط عبد العزيز: «سيتم النظر في بعض الحالات التي قد تستحق الجنسية الكويتية»، وأضاف ان مجلس الوزراء «قرّر إعطاء مهلة سنة كحد أقصى يسمح خلالها بتعديل الوضع القانوني لكل الحالات غير المسجلة في التعداد السكاني لعام ١٩٦٥»، وبعد هذه المهلة «تطبّق عليها الجزاءات القانونية المقررة». وطالب بعض النواب الحكومة، بعد ذلك، بتوضيح المقصود بالجزاءات وبالإجراءات المنوي اتخاذها، وبعدم هضم الحكومة لحقوق الكثير من البدون الذين عملوا في وزارتي الداخلية والدفاع مدة طويلة، وشاركوا في حرب الجولان وسيناء وسقط منهم شهداء ولكنهم لا يمتلكون مستندات إحصاء ١٩٦٥ لأسباب مختلفة.

– وحتى ١٩٩٦، استمرت السلطات تمتنع عن منح الإقامة الشرعية للبدون ما يعني حرمانهم من جملة من الخدمات العامة المجانية، لا سيّما العلاج الطبي، المتوافرة في الكويت للمواطنين والمقيمين على حد سواء. والأهم من ذلك، حرمتهم من العمل لدى الحكومة باستثناء الجهاز العسكري الذي لا يزال يستخدم أكثر من عشرة آلاف جندي وشرطي من البدون الموثوق بهم.

– في مطلع العام ١٩٩٦، جرى الحديث عن تضييق الحكومة على البدون وتسهيلها في الوقت نفسه لطرق حصولهم على جوازات سفر أجنبية (من النيجر، الدومينيكان، أفغانستان، بوليفيا...)، وتعتبر كندا الجهة المفضلة للبدون، خاصة من قبل الشباب البدون المتعلم. وكان النائب عبد المحسن جمال صرّح (في أواخر ١٩٩٥) بأن أكثر من عشرة آلاف من شباب البدون استقرّوا في كندا وبعضهم اصطحب عائلته وأطفاله. وفي هذه الأجواء ازدهرت «تجارة الوثائق الأجنبية» بين فئة البدون في الكويت.

– في ١٦ آذار ١٩٩٦، أشار تقرير اللجنة البرلمانية إلى أن عدد أفراد البدون المسجلين لدى «الهيئة العامة للمعلومات المدنية» بلغ ٢٨٦ ١٢١ شخصًا وان ٢٣ ألفًا منهم تقريبًا غادروا الكويت نهائيًا مع نهاية عام ١٩٩٥ بعد أن أبرزوا وثائق سفر لدول أخرى واعتبرت مشكلتهم منتهية. كما حضت اللجنة البرلمانية الحكومة على استعجال حسم مشكلة المقيمين في الكويت من البدون بمنح الجنسية الكويتية للمستحقين منهم وتحديد انتماء الباقين.

– في ٢٤ نيسان ١٩٩٦، أعلن وزير الداخلية الكويتي الشيخ علي الصباح عن منح ١٠٥ أفراد من البدون الجنسية الكويتية، وقال إن أبناء البدون سيحصلون على بطاقات أمنية خاصة إلى حين استكمال النظر في ملفاتهم. وذكرت مصادر برلمانية أن معظم الذين حصلوا على الجنسية هن زوجات لمواطنين كويتيين. وفي ١١ أيلول (١٩٩٦)، أشارت معلومات رسمية في الكويت إلى أن عدد أفراد البدون الذين تتحقق السلطات من انتمائهم إلى الكويت يتجاوز ٧٥ ألفًا.

– شهد العام ١٩٩٧ تنافسًا بين مشكلة البدون وظاهرة «الأحزاب» على اجتذاب اهتمام الكويتيين خصوصًا السياسيين والاقتصاديين. وفيما تسعى الحكومة إلى حل قضية البدون مفضلة أن تفعل ذلك بالتوافق التام مع مجلس الأمة (البرلمان)، يبدو أن هناك «جدول أعمال» يلحّ على الحكومة والمجلس لحسم هذه القضية قبل نهاية السنة (١٩٩٧). وتبقى العقدة الرئيسية في ملف البدون في وجود أعداد كبيرة منهم في الجيش (٧ آلاف حسب الأرقام المتداولة) كذلك في الأمن الداخلي (نحو ألفي عنصر)، في حين ان مصادر حكومية تقول إن السلطة لا تنوي، في أكثر خططها تفاؤلًا، تجنيس أكثر من ١٠–١٥ ألف شخص، ويفترض أن يبدأ بالعاملين في الجيش والأمن الداخلي. وقد أبدى أكثر من مرجع ديلوماسي أجنبي استغرابه كيف أن الحلول المطروحة «لا تزال تتجنّب إصدار تشريعات تحترم المواطنة وتبسّط الإجراءات لحلّ المشكلة».

– في ٢ أيار ١٩٩٨، وخلال ردّه على انتقادات شديدة في مجلس الأمن (البرلمان) تتعلق بأوضاع مئات من المعتقلين في سجن طلحة، وبعضهم من البدون، ويتعرّضون للظلم وسوء المعاملة، قال رئيس مجلس الوزراء الكويتي بالوكالة الشيخ صباح الأحمد إن الحكومة ستسعى لحل مشكلة أكثر من ٢٠٠ سجين من البدون في سجن طلحة في غضون شهرين، وإن الكثير منهم يخفون وثائق تتعلق بانتمائهم إلى دول أخرى، وإن الحكومة تبحث في إمكان انتقالهم إلى هذه الدول بعد استخراج وثائقهم الأصلية.

– في آب ١٩٩٨، نشرت صحيفة «الوطن» الكويتية تقريرًا عمّن أسمتهم «البدون الجدد»، وتعني بهم حوالي ٨ آلاف أفغاني يقيمون في الكويت بصورة غير شرعية، وهم إما من مقاتلي طالبان وأحمد شاه مسعود هربوا من أجواء الحرب، أو أفغان مسالمون هربوا خوفًا على حياتهم، ودخلوا الكويت عبر التسلّل بحرًا أو باستخدام جوازات باكستانية مزوّرة.

– في ٦ أيلول ١٩٩٨، أعلن مجلس الوزراء الكويتي عن تصوّر الكويت النهائي لحل مشكلة المقيمين البدون، وقرّر اعتماد الإحصاء السكاني للعام ١٩٦٥ أساسًا لمنحهم الجنسية الكويتية أو حجبها عنهم. وهذا التوجّه قد يحرم أكثر من ٩٠٪ من أفراد البدون الذين يبلغ عددهم ١٢٢ ألفًا حسب الإحصاء الرسمي من فرصة الحصول على الجنسية. وقال وزير الداخلية الشيخ محمد خالد الصباح في بيان صحافي إن «المعيار الأمني هو الركن الأساسي والأول في مواجهة هذه المشكلة والتعامل معها»، وإن «منح الجنسية الكويتية سيكون وفقًا للقواعد التي حددها قانون الجنسية ولن يكون استجابة لضغوط الأمر الواقع».

– في آخر جلسة عمل عادية قبل الانتخابات (انتخابات تموز ١٩٩٩)، أي في ٢٧ حزيران ١٩٩٩، أعطت الحكومة وزير الداخلية الضوء الأخضر لتجنيس ألف شخص سنويًا، كحد أقصى، من البدون. وكانت قضية البدون تُثار في ندوات عديدة للمرشحين. وقرّر مجلس الوزراء اعتماد الوجود في الكويت عام ١٩٦٥ «معيارًا يمثل حدًا أدنى لمن يمكن أن ينظر في منحهم الجنسية (...) من دون أن يمثل توافر هذا الشرط حقًا نهائيًا للحصول على الجنسية».

– في ١٩ نيسان ٢٠٠٠، بدأ مجلس الأمة (البرلمان) مناقشة مشروع قانون تقدمت به الحكومة ويسمح بمنح ألفين من غير محدّدي الجنسية (البدون) الجنسية الكويتية خلال العام الحالي. وأعلن وزير الداخلية الشيخ محمد خالد الصباح خلال بيان قدّمه في جلسة البرلمان أن البدون المقيمين في الإحصاء السكاني لعام ١٩٦٥ وعددهم ٣٦ ألفًا هم فقط من يملكون فرصة الحصول على الجنسية. وقال إن الباقين غير المسجلين في هذا الإحصاء ويتجاوز عددهم ٧٠ ألفًا ملزمون بـ«تعديل أوضاعهم حتى يعيشوا بيننا». وتعني كلمة «تعديل الوضع» إبراز الفرد من البدون وثيقة جواز سفره الأصلي أو استخراجه جواز سفر لدولة أخرى. وأشار الوزير إلى أن أربعة آلاف من البدون عدّلوا أوضاعهم في السنوات الأخيرة، وإن ٢٦ ألفًا غادروا الكويت نهائيًا بين ١٩٩٢ و١٩٩٤.

□ **حكومة الغزو**: هي الحكومة التي فرضها الاجتياح العراقي للكويت، ودعاها «حكومة الكويت الحرة الموقتة»، وأعلنت دمج الكويت بالعراق، وانتهت بإعادة تحرير الكويت. تشكلت

من تسعة أعضاء برئاسة علاء حسين الخفاجي. الوزراء السبعة سمح لهم العراق بالعودة إلى الكويت بناء على رغبتهم، وعادوا في ٢٧ نيسان ١٩٩١، وسلّموا أنفسهم للسلطات الكويتية التي أحالتهم على القضاء (أما الوزير الثاني فكان مريضًا وخرج من السجن العراقي كبقية الأسرى والمعتقلين). وفي ٩ أيلول ١٩٩١، أعلن وزير العدل الكويتي آنذاك غازي عبيد السحار «أن النيابة العامة هي سلطة تحقيق قضائي... وبالتالي فإنها تقدر ما إذا كان هناك جريمة من عدمها، ومن هذا المنطلق فإنها أغلقت ملف القضية لعدم وجود أدلة تدين المتهمين، وفضلًا عن كونهم مسلوبي الإرادة فإنهم تعرّضوا للضرب وتهديدات وتعذيب مادي ونفسي».

أما علاء حسين الجبر الخفاجي فلم يسمح له بمغادرة العراق إلا في العام ١٩٩٧. فأمضى بعض الوقت في تركيا قبل أن يتوجه إلى لندن، ومنها توجّه إلى النروج، ومنها عاد، بصورة مفاجئة، منتصف كانون الثاني ٢٠٠٠، إلى الكويت. وفي ٢٠ شباط بدأت محاكمته وأنكر الاتهامات التي وجّهتها إليه النيابة العامة بالخيانة العظمى والتعاون



علاء حسين الخفاجي

مع قوات الاحتلال، وقال إنه كان فاقد الإرادة ومرغمًا على تصرفاته منذ لحظة اعتقاله صبيحة الغزو وحتى خروجه من العراق عام ١٩٩٧. وفي ١٧ نيسان ٢٠٠٠، طالبت النيابة العامة الكويتية محكمة الجنايات بتأييد الحكم الغيابي الصادر عام ١٩٩٣ بإعدام علاء حسين الخفاجي لارتكابه جرائم الخيانة العظمى. وفي ٣ أيار ٢٠٠٠، أيدت محكمة الجنايات حكم الإعدام في حقه بعدما رأت أن علاء لم يأتِ بما يبرهن عدم تعاونه طوعًا مع النظام العراقي.

□ **الحياة البرلمانية في الكويت ١٩٢١-٢٠٠٠**: للكويت تجربة ديمقراطية في التمثيل الشعبي هي الأعرق بين دول الخليج، وقد بدأت منذ ١٩٢١، ومرّت إلى اليوم (ربيع ٢٠٠٠) بالمحطات الرئيسية التالية:

١ - حزيران ١٩٢١: تأسيس مجلس الشورى الأول الذي ضم ١٢ عضوًا في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح.

٢ - ٢٩ حزيران ١٩٣٨: تأسيس المجلس التشريعي من ١٤ عضوًا برئاسة الشيخ عبد الله السالم الصباح، وقد تمّ انتخابهم بالاقتراع المباشر. وأصدر المجلس تشريعات تتعلق بصيد اللؤلؤ والثروة النفطية؛ كذلك أصدر المجلس القانون الأساسي للمجلس التشريعي وكان في خمس مواد. وفي ٢٧ كانون الأول ١٩٣٨ حل المجلس التشريعي وشكل مجلس آخر حلّ بدوره في آذار ١٩٣٩ (على أبواب الحرب العالمية الثانية).

٣ - ٢٦ آب ١٩٦١: عيّن المجلس الإداري الأعلى الذي ضمّ رؤساء الدوائر الحكومية. وكان أعلى هيئة استشارية في البلاد، وذلك في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح. وفي التاريخ نفسه أسست هيئة التنظيم. ووضعت هيئة مشتركة من المجلس الأعلى وهيئة التنظيم مشروع قانون انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي.

٤ - ٣٠ كانون الأول ١٩٦١: أجريت انتخابات مباشرة لاختيار ٢٠ عضوًا في المجلس التأسيسي، وانتخب عبد اللطيف الثنيان رئيسًا للمجلس وأحمد الخطيب نائبًا له.

٥ - ١١ تشرين الثاني ١٩٦٢: وضع المجلس التأسيسي الدستور الكويتي الذي صدر من ١٨٣ مادة.

٦ - ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٢: صدر قانون الانتخاب الذي حدّد الدوائر بعشر.

٧ - ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٣: أجريت الانتخابات البرلمانية الأولى بمشاركة نحو ١٦ ألف ناخب، وانبثق عنها مجلس الأمة الأول برئاسة عبد العزيز الصقر الذي استقال لاحقًا ليحلّ محله سعود عبد الرزاق.

٨ - ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٧: أجريت انتخابات مجلس الأمة (البرلمان) الثاني بمشاركة ٦٦٪ من مجموع الناخبين البالغ ٢٧ ٢٩٦ ناخبًا، وانتخب أحمد زيد السرحان رئيسًا له.

٩ - ٢٣ كانون الثاني ١٩٧١: انتخابات مجلس الأمة الثالث، شارك فيها ٥١٪ من الناخبين الأربعين ألفًا، وتولى رئاسته خالد صالح الغنيم.

١٠ - ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٥: انتخابات مجلس الأمة الرابع الذي ترأسه الغنيم أيضًا، وبلغت نسبة المقترعين ٦٠٪ من أصل ٥٢ ٩٩٣ ناخبًا.

١١ - ٢٩ آب ١٩٧٦: حل أمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح مجلس الأمة للمرة الأولى.

١٢ - ٢٤ آب ١٩٨٠: صدر الأمر الأميري بدعوة المجلس مجددًا إلى الانعقاد في فترة لا تتجاوز شباط ١٩٨١.

١٣ - ٢٣ شباط ١٩٨١: انتخاب مجلس الأمة الخامس، وترأسه محمد يوسف العدساني. وشارك في الانتخابات التي تنافس فيها ٤٤٦ مرشحًا ٨٠٪ من أصل ٤١ ٩٥٣ ناخبًا.

١٤ - ٢٠ شباط ١٩٨٥: أدلى ٩٠٪ من الناخبين (٥٦ ٨٤٨ ناخبًا) بأصواتهم لاختيار نوابهم الخمسين من بين ٢٣١ مرشحًا، واختير أحمد عبد العزيز السعدون رئيسًا للمجلس.

١٥ - ٣ تموز ١٩٨٦: حل أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح مجلس الأمة. وهذه هي المرة الثانية التي يُحل بها هذا المجلس.

١٦ - ١٠ حزيران ١٩٩٠: انتخاب ٥٠ عضوًا وتعيين ٥٢ في المجلس الوطني الذي كلف درس التجربة البرلمانية السابقة وتطويرها.

١٧ - ٢ حزيران ١٩٩١: مرسوم أميري بإجراء الانتخابات العامة لاختيار مجلس أمة جديد في تشرين الأول ١٩٩٢.

١٨ - ٥ تشرين الأول ١٩٩٢: انتخاب مجلس الأمة السابع، وبلغ عدد الناخبين ٨١ ٤٤٠ ناخبًا.

١٩ - ٧ تشرين الأول ١٩٩٦: انتخاب مجلس الأمة الثامن. وبلغ العدد الإجمالي للناخبين نحو ١٠٧ آلاف يشكلون نسبة ١٥٪ من مجموع الكويتيين البالغ عددهم نحو ٧٠٠ ألف من أصل نحو ١,٩٥ مليون نسمة يسكنون الإمارة. وتعود هذه النسبة المنخفضة لعدد المقترعين (في هذه المرة كما في المرات السابقة) إلى اقتصار حق الانتخاب على الكويتيين الذكور من الفئة الأولى، ومنع المجنسين والعسكريين والنساء من حق ممارسة حق الاقتراع. وتنافس فيها ٢٣٠ مرشحًا على ملء ٥٠ مقعدًا، أي بمعدل مقعدين لكل من دوائر الكويت الـ ٢٥.

٢٠ - ٣ تموز ١٩٩٩: انتخاب مجلس الأمة التاسع.

□ **«الديرة»**: ويُقال «أهل الديرة»، ويُقصد بهم أبناء الكويت الذين يقيمون فيها هم أو أصولهم قبل ١٩٢٠، تمييزًا لهم عن سكان الكويت الآخرين من جنسيات أخرى، أو من البدون (ليس لهم جنسية محددة). وكانت

«الديرة» تُطلق على منطقتي «الشرق» و«القبلة» اللتين تقعان ضمن سور الكويت وتعدان أساس الكويت قبل التوسّع العمراني خلال الحقبة النفطية.

وخلال حقبة النفط، وبجانب ما نسجته أسرة الصباح من محالفات مع الخارج، فقد أبدت داخليًا نوعًا من التسامح مع القبائل الأخرى (وغالبيتها من «الديرة») وقوى المعارضة الجديدة في الكويت، وأتاحت لها حدًا من المشاركة في ثروة النفط وحكم الإمارة، لضمان الاستقرار الداخلي، من خلال سياسة الترضية.

إلا أن الصيغة التي اتّبعتها أسرة الصباح لحماية أمن الكويت، بالمحالفة خارجيًا والمشاركة النسبية في الثروة والسلطة داخليًا، بدا أنها قد تعرضت للانتكاس في النصف الثاني من عقد الثمانينات.

فالصراع بين أسرة الصباح وأهل الديرة، بما انه صراع على الثروة والسلطة – كما اتضح عند معالجة أزمة صيغة الحكم الدستوري – أدّى إلى حل مجلس الأمة (البرلمان) وفرض الرقابة على الصحف (١٩٨٦). وظل الصراع مفتوحًا، ومتسمًا بالعنف أحيانًا، بين القبائل البارزة والمعارضة الجديدة وبين الحكم حتى نهاية الثمانينات والاجتياح العراقي واندلاع الحرب... ليعود مجددًا ويتبدّى جليًا في الحياة السياسية الكويتية، وخاصة في الحملات الانتخابية وفي المداولات والمواجهات البرلمانية.

□ **الشيعة في الكويت**: يشكّل المسلمون الشيعة أقلية مهمة بين الكويتيين لها حضورها في الساحة السياسية، وهم رقم مؤثر في الانتخابات البرلمانية لجهة بروز مرشحين أقوياء منهم ولجهة قدرتهم على ترجيح فرص مرشحين من المسلمين السنّة في بعض الدوائر الانتخابية. ويقدّر عدد الناخبين الشيعة بعشرين ألفًا من أصل ١١٠ آلاف ناخب ولهم نحو ٨٠ مرشحًا من أصل ٣٥٠ مرشحًا لانتخابات تموز ١٩٩٩.

وينقسم الشيعة الكويتيون إلى مجموعات عدة من ناحية الأصل الجغرافي ومن ناحية المرجعية الفقهية. ولهذه الانتماءات تأثير في اختيارات الناخب الشيعي. فمن حيث الأصل هناك «البحارنة» المتحدرون من أصل بحريني؛ وهناك «الحساوية» الذين وفدوا إلى الكويت من إقليم الإحساء في شرق الجزيرة العربية؛ وهناك «العجم» ذو الأصول الفارسية الإيرانية. ويمثل العجم غالبية نسبية بين الشيعة. ومن ناحية المرجعية الفقهية هناك الشيعة «الأصولية» وهم الفئة الأوسع؛ وهناك «الإخبارية»، وهناك «الشيخية» التي يأخذ بها الحساوية على وجه الخصوص. ويقول بعض الشيعة أن تداخلًا متزايدًا بين هذه الانتماءات العرقية والفقهية حدث في السنوات الأخيرة وأصبح تأثيرها يخف.

تاريخيًا، كان الشيعة في الكويت – كأقلية – قريبين من السلطة الحاكمة التي لم تكن تشعر بالارتياح للتوجّه القومي المعارض بين المثقفين وبعض التجّار من السنّة. ويرى سياسيون سنّة ان السلطة تعاطفت مع قدوم الشيعة الفرس من ايران ومنحتهم الجنسية الكويتية خلال الخمسينات والستينات إبان المد القومي العربي. وعلى هذا الأساس كان توزيع الدوائر الانتخابية يعطي الناخبين الشيعة فرصًا أفضل لإيصال ممثلين عنهم إلى مجلس الأمة (البرلمان) منذ انعقاده في ١٩٦٣، وكانت الانتخابات تقدم عشرة نواب شيعة للمجلس المؤلف من ٥٠ نائبًا.

هذه الحال تغيرت بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ التي استقبلها الشيعة الكويتيون، وخصوصًا الشباب والمثقفين، بحماسة كبيرة، ما خلق مناسبات عدة من التوتّر مع أجهزة الأمن الكويتية. ثم اندلعت الحرب العراقية – الايرانية بعد ذلك بسنة، وكان لهذه الأحداث دورها في قرار الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح العودة نحو الحياة الديمقراطية وإجراء الانتخابات في شباط ١٩٨١. لكن الحكومة كانت أجرت تغييرًا مدروسًا في الدوائر الانتخابية، فأصبحت ٢٥ بدلًا من عشر،

ولم يكن هذا التغيير في مصلحة الشيعة إذ انخفض تمثيلهم في البرلمان إلى النصف. ومنذ عام ١٩٨١ كان خمسة نواب هو الحد الأعلى لفرص الشيعة الانتخابية يضاف إليهم نائب سادس هو الوزير الشيعي الوحيد في أي تشكيل حكومي.

ويمكن تحديد بضعة تجمّعات سياسية حزبية بين الشيعة لها دور مهم في المنافسة الانتخابية وفي تحديد توجّهات الناخب الشيعي. ومن أهمها «التحالف الإسلامي الوطني» الذي يمثّل تيار الأصوليين الشيعة أو «تيار الجمعية الثقافية» وهو يماثل في موقعه الاجتماعي عند الشيعة الكويتيين تيار الإخوان المسلمين عند السنّة، ولهذا التيار تأثر واضح بفكر الإمام الخميني وامتداداته في العالم العربي، وأهم رموزه عدنان عبد الصمد في دائرة «الشرق»، وعبد الحسن جمال في «الدعية»، والدكتور ناصر صرخوة في «الرميثية».

ومن التكتلات الأخرى مجموعة «الشيرازية» المتأثرين بفكر ومرجعية السيد محمد الشيرازي وهو عالم دين استقرّ في الكويت خلال السبعينات بعد خروجه من العراق ثم غادر إلى ايران.

وبين الشيعة تيار يميل إلى الليبرالية، والمنتمون لهذا التيار أكثر قدرة على الالتقاء من الليبراليين السنّة عن طريق التكتلات الصغيرة الجديدة مثل «التجمّع الديمقراطي» وعن طريق «المنبر الديمقراطي» الذي حظي دومًا بتعاطف الناخبين الشيعة.

وكما في جانب السنّة، هناك بين الشيعة سياسيون مستقلون و«حكوميون» ونواب خدمات (من دراسة حمد الجاسر، «الحياة»، ١٢ حزيران ١٩٩٩، ص٢).

□ **الصحافة الكويتية**: إن خير ما يوجز الصحافة الكويتية، تأريخًا (حتى أواخر الثمانينات)، ما جاء في كتاب رضا هلال «الصراع على الكويت، مسألة الأمن والثروة» (دار الجيل، بيروت، سينا للنشر القاهرة، ط١، ١٩٩١، ص٥٩–٦٣):

في كتابه الهام «تاريخ الكويت»، أشار شاهد عصره عبد العزيز الرشيد تحت عنوان «مبارك وكتابة الجرائد»، إلى بداية علاقة الكويت بالصحافة، فكتب عن عبد المسيح الأنطاكي صاحب مجلة «العمران»، ناقدًا إياه لكتابة المقالات في مديح الشيخ مبارك الذي حكم الكويت بين عامي ١٨٩٦ و١٩١٥، وكان المؤسس الحقيقي للإمارة ككيان دولي. وبذلك، كانت الصحيفة أداة من أدوات بناء الدولة – الإمارة وتثبيت شرعية الحاكم – الشيخ.

وبعد «العمران»، أسس عبد العزيز الرشيد مجلة «الكويت» عام ١٩٢٨، إلا أنها توقفت بعد عامين، حتى أصدر عبد العزيز حسين مجلة «البعثة» من بيت الكويت في القاهرة في كانون الأول ١٩٤٦، لتتوقف عام ١٩٥٢، وهو العام نفسه الذي أصدر فيه أحمد شاري العدواني مجلة «الرائد». بيد أن مجلة «كاظمة» التي أصدرها أحمد السقاف كانت أول مجلة مطبوعة بعد إدخال المطبعة الأولى إلى الكويت عام ١٩٥٦.

ورغم أن الروبيات (النقد الكويتي) تصاعدت أرقامها في الجيوب في الخمسينات إلا أن الشروط لم تكتمل لوجود صحافة في الكويت... وفشلت كل المحاولات في أن تمدها بالحياة، لطبيعة الكتلة السكانية، ومنافسة الصحف الخارجية، وغياب التشريعات المنظمة للصحافة، وضعف مصادر التمويل، علاوة على الأسباب الخاصة لكل محاولة.

وخلال الستينات، بعد الاستقلال ومع زيادة العوائد النفطية، تسارعت عملية إصدار الصحف وصدر قانون للمطبوعات. فالدولة المستقلة حديثًا بحاجة لاستكمال مقومات الدولة – شكليًا – وتنظيم تدفّق المعلومات والأخبار والوجود الثقافي والإعلامي إقليميًا.

وبعد الثورة النفطية، ونشوب الحرب الأهلية وهجرة العقول المصرية، في السبعينات، استقدم أصحاب الأعمال والمصالح والعائلات الكبرى،

عددًا كبيرًا من الصحافيين اللبنانيين والفلسطينيين والمصريين لإصدار الصحف والمجلات.

وخلال الثمانينات، تواجدت في الكويت سبع صحف يومية (منها إثنتان باللغة الإنكليزية) وإحدى وعشرون مجلة فصلية وشهرية وأسبوعية).

ومن هنا يتبدى دور النفط الذي بدونه ما نشأ ذلك العدد الضخم من الصحف والمجلات في الكويت، التي لا يوجد فيها الكادر الصحافي اللازم لإصدارها ولا الكتلة السكانية المناسبة لاستيعابها. لذلك فهي «صحافة كويتية» من حيث التمويل فقط. ولكنها – في الحقيقة – لا تعدو أن تكون «صحافة تصدر في الكويت». فالكادر الصحافي – في معظمه – من اللبنانيين والفلسطينيين والمصريين، والمادة الصحافية – في أغلبها – من القاهرة وبيروت والعواصم العالمية، والجانب الأكبر من القرّاء من الوافدين.

وساهمت القبلية والمركنتيلية في المجتمع الكويتي في زيادة عدد الصحف والمجلات الصادرة في الكويت. فالعائلات النافذة والتجّار الكبار هم أصحاب الصحف الكبرى. «القبس» تملكها عائلة الصقر، و«الأنباء» تملكها عائلة المرزوق، و«الرأي العام» تملكها عائلة المساعيد، و«السياسة» يملكها الجار الله، و«الوطن» انتقلت ملكيتها بين جاسم المطوع ومحمد مساعد الصالح. أما الدولة فتملك مجلة «العربي» (بدأ صدورها في الأول من كانون الأول ١٩٥٨)، ومجلة «الكويت» (بدأ صدورها في الأول من نيسان ١٩٦٤)، والمجلة الفصلية «عالم الفكر» (الأول من نيسان ١٩٧٠)، ومجلة «العربي الصغير» (شباط ١٩٨٦). كما وتدعم الدولة الصحف والمجلات الخاصة في شكل اشتراكات، بالإضافة إلى الدعم المستتر من خلال أسعار الورق أو المواد الإعلانية.

وقد اقتصرت مطبوعات المعارضة أساسًا على مجلة «المجتمع» التي تصدرها جمعية الإصلاح (إسلامية) وبدأت إصدارها في ١٧ آذار ١٩٧٠، وعلى صحيفة «الطليعة» الأسبوعية وتصدرها دار الطليعة (جماعة الدكتور أحمد الخطيب) وبدأت إصدارها في ١٣ حزيران ١٩٦٢.

ونتج عن دعم الدولة أن اتجهت الصحف لأن تكون «ليبرالية» في ما يتعلق بمناقشة شؤون الدول الأخرى، و«منغلقة» إزاء الشؤون المحلية، وخاصة إذا ارتبط الأمر بمظاهر الفساد الإداري والسياسي.

ونتج عن استمداد الكادر الصحافي من خارج الكويت تحوّل الصحف الأساسية إلى ساحة صراع إقليمي عربي. فـ«الأنباء»، و«السياسة» مصريتان، و«القبس» لبنانية، و«الوطن» فلسطينية، و«الرأي العام» سورية وكويتية. إذ إن رئيس التحرير، بحكم قانون المطبوعات، كويتي، إلا أن مسؤوليته لا تتعدى الاتصال بالدولة، وهو غير موجود في معظم الأحيان، فعمله الأساسي ليس الصحافة. ولذلك فإن مدير التحرير – الوافد – هو الصانع الحقيقي للصحيفة، الذي يغلّب المادة الصحافية التي لصالح موطنه الأصلي والذي يختار معظم الكادر الصحافي في الصحيفة من أبناء جلدته. ولم يجد استجابة مشروع القانون الذي أعدته وزارة الإعلام منذ عام ١٩٨٢ بهدف «تكويت» الوظائف القيادية في الصحف.

بيد أن الانتماءات القبلية المصلحية والقطرية للصحف ارتبطت خلال الثمانينات، مع زيادة حدة الصراع السياسي والاجتماعي، بانتماءات سياسية محددة. فأصبحت «القبس» معبّرة عن غرفة التجارة والقوميين العرب، و«الوطن» استقطبت اليسار الاشتراكي والفئات المعارضة، وزاد انحراف «الأنباء» إلى اليمين، وتبنّت «السياسة» وجهة النظر السعودية مع مناصرة العراق، ومثّلت «الرأي العام» الخط السوري.

وخلال أزمة أواسط الثمانينات بين مجلس الأمة وأسرة الصباح الحاكمة، تقاسمت الصحف الأدوار. فانحازت «الأنباء» و«السياسة» و«الرأي العام» إلى جانب الحكم، وتبنّت «الوطن» و«القبس» موقف نواب المعارضة. ولذلك،

تدخّل الحكم لفرض الرقابة على الصحف مع إجراء حل مجلس الأمة في ٣ تموز ١٩٨٦، وأعاد العمل بالمادة ٣٥ مكرر من قانون المطبوعات التي تحولت إلى مرسوم أميري بإعطاء الحق لوزير الإعلام بتعطيل أي صحيفة أو مجلة عن الصدور.

□ القبائل وثقلها الانتخابي في الكويت:

(كلام هذه المادة والجدول الذي يبيّن أهم القبائل وعدد ناخبيها وعدد نوابها في مجلس ١٩٩٦ ودوائر انتشارها، من دراسة لحمد الجاسر، «الحياة»، ٢٤ حزيران ١٩٩٩، ص٢):

لناخبي القبائل في الكويت وتوجهاتهم السياسية أهمية كبيرة في المنافسة الانتخابية البرلمانية، فهم يشكلون ٣٠٪ من الناخبين، لكنهم يقدمون أكثر من نصف أعضاء مجلس الأمة (البرلمان).

وحتى مطلع الثمانينات كانت القبائل لا تقدم سوى نواب تقليديين قريبين من الحكومة ولا يتعاطون التحزّب السياسي. غير ان الصورة اختلفت بعد ذلك خصوصًا ببروز سياسيين شباب من القبائل يتبنون الطرح الإسلامي أو الليبرالي مع غلبة النوع الأول، وفي برلمان ١٩٩٦ كان نصف نواب القبائل من المعارضة.

ومثل كل الكويتيين وفد أبناء القبائل إلى الكويت من المناطق المجاورة من شبه الجزيرة العربية خلال فترات تاريخية متتابعة. لكن يمكن القول إن السواد الأعظم من القبليين حديثو العهد بالكويت ويشكلون الجيل الثاني أو الثالث من حيث القدوم والإقامة.

ويرى سياسيون معارضون ان السلطة الكويتية تعمّدت استقطاب أهل البادية وإسكانهم الكويت ومنحهم الجنسية خلال الستينات من أجل إحداث «انقلاب ديمغرافي» يحقّق لها مكاسب سياسية

الاتجاه/ التجمع	عدد المقاعد في برلمان ٩٦	عدد المقاعد في برلمان ٩٩	القبائل في البرلمان	نوابها في مجلس ١٩٩٦	نوابها في مجلس ١٩٩٩
المنبر الديموقراطي الكويتي	٢	٣	العوازم	٧	٨
(يسار المعارضة)			مطير	٧	٢
ليبيراليون مستقلون	٣	٦	عتيبة	١	٣
الاسلاميون الشيعة	٣	٥	الرشايدة	٣	٥
الحركة الدستورية الاسلامية	٤	٥	العجمان	٣	٤
(الاخوان المسلمون)			عنزة	٢	١
السلفيون التقليديون	٣	٢	الظفير	–	١
(جمعية احياء التراث)			الهواجر	١	١
الحركة السلفية العلمية	١	١	الدواسر	١	–
(منشقون عن السلفيين)			شمّر	–	١
اسلاميون مستقلون	٤	٣			
مستقلون غير منتمين	١٣	١٢			
قريبون من الحكومة	١٧	١٣			

جدول يبيّن الاتجاهات السياسية والتمثيل القبلي في برلمان ١٩٩٦ وبرلمان ١٩٩٩ («الحياة»، في أعقاب انتخابات ٣ تموز ١٩٩٩).

ضد المعارضة القومية المستندة إلى مثقفين وتجّار من الحضر، وهو ما حقّق للحكومة غالبية من النواب البدو الموالين حتى ١٩٨٦ عندما جرى حل البرلمان وإيقاف عجلة الديمقراطية.

غير ان عودة البرلمان في ١٩٩٢ كانت شاهدًا على تحولات في مواقف الناخبين القبليين إلى جانب المعارضة خصوصًا ان مستوى التعليم والثقافة بين القبليين الشباب أصبح عاليًا مع نزعة نحو الاتجاه الإسلامي بسبب القيم والعادات المحافظة عند القبائل.

وبرز نواب القبائل في مواقف معارضة مثل استجواب النائب مفرج نهار المطيري لوزير التربية أحمد الربعي عام ١٩٩٤، واستجواب محمد العليم لوزير الإعلام الشيخ سعود ناصر الصباح مع نواب آخرين عام ١٩٩٧. وقاد مبارك الدويلة حملة التحقيق في صفقات وزارة الدفاع منذ ١٩٩٥، وكان اعتزام مسلم البرك ووليد الجري استجواب وزير المال الشيخ علي سالم الصباح بين أهم أسباب حل برلمان ١٩٩٦ في أيار ١٩٩٩ (راجع «المجتمع المدني ومشكلاته» في هذا الباب، معالم تاريخية).

□ **«الكويت لم تكن يومًا جزءًا من العراق»، وثائق تاريخية، مركز أبحاث وحدود وأسوار:** القائلون بها من المؤرخين يستندون إلى جملة من الوثائق، أبرزها:

١ – مراسلات وتقارير «شركة الهند التجارية» في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث تقول واحدة منها مرسلة إلى مكاتب الشركة في لندن وبومبي «إنه حدث خلاف مع السلطات العثمانية التركية هناك (في مدينة البصرة) حول الرسوم المفروضة على البضائع، لذلك قرر مدير الشركة في البصرة المستر صموئيل مانستي ومساعده هارفارد جونز الرحيل إلى الكويت حيث ميناؤها البحري المناسب والرسوم المنخفضة، وكان ذلك في الخامس من شهر مايو ١٧٩٣» (بدر خالد البدر، عضو لجنة كتابة تاريخ الكويت وسفير سابق، «العربي»، العدد ٤٩٥، شباط ٢٠٠٠، ص٤٩).

٢ – مؤتمر العقير في ١٩٢٢ ومعاهدة ترسيم الحدود مع السعودية، ثم مع العراق (١٩٢٣)، ثم مؤتمر عقد في الكويت لحل الخلافات الحدودية.

٣ – عندما تمّ الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والعراقية في العام ١٩٣٢ على إنهاء الانتداب، وبدء مرحلة الاستقلال، وعقد معاهدة في هذا الصدد، وقبول العراق كعضو في عصبة الأمم، كان من شروط الاستقلال والانتماء إلى العصبة توثيق الحدود بين العراق وجيرانه. ومن هذا المنطلق وجّه نوري السعيد باشا رئيس الوزراء في ذلك الوقت رسالة عن طريق السلطات البريطانية إلى الشيخ أحمد الجابر الصباح حاكم الكويت مؤرخة في ٢١ تموز ١٩٣٢ يعترف فيها بحدود الكويت كما وردت في معاهدة العقير بين الكويت والعراق والسعودية عام ١٩٢٢ والتي على أثرها أرسل الشيخ أحمد جوابه بتاريخ العاشر من آب في ذلك العام (١٩٣٢) مؤكدًا وموافقًا على ما جاء في تلك الرسالة من تفاصيل لشرح مواقع الحدود مع ذكر الجزر التابعة للكويت.

٤ – بعد الإطاحة بعبد الكريم قاسم، بدأ كبار المسؤولين في الحكم الجديد في العراق (البعثي) يتكلمون على عصر جديد من التفاهم مع الكويت، وبدأت الاتصالات السرية والعلنية تأخذ مجراها، وتشكل وفد كويتي برئاسة رئيس الوزراء آنذاك الشيخ صباح سالم الصباح، ووفد عراقي برئاسة اللواء أحمد حسن البكر رئيس الوزراء، واجتمع الوفدان في ٤ تشرين الأول ١٩٦٣ واتفقا على:

- تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ تموز ١٩٣٢، والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٠ آب ١٩٣٢.
- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين يحدوهما في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة.
- تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما. وتحقيقًا لذلك يتم فورًا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء.

وإشهادًا على ذلك وقّع كل من رئيسي الوفدين على هذا المحضر: صباح سالم الصباح رئيس الوفد الكويتي، واللواء أحمد حسن البكر رئيس الوفد العراقي (بدر خالد البدر، مرجع مذكور آنفًا).

٥ – وبعد الاجتياح العراقي للكويت، أُحيل موضوع الحدود بين البلدين إلى الأمم المتحدة، وتمّ تشكيل لجنة لهذا الغرض حيث تمّ بموجب القرار ٨٣٣ لعام ١٩٩٣ تثبيت الحدود بين البلدين كما رسمت في مؤتمر العقير والتي أكدتها المراسلات بين رئيس الوزراء نوري السعيد والشيخ أحمد الجابر، والتي أشارت إليها اتفاقية ١٩٦٣ بين الكويت والعراق.

ولمزيد من إغناء الكويتيين بالوثائق وكتب التاريخ للرد على مقولات العراق بأن الكويت مجرّد «محافظة» عراقية، شكلت الحكومة الكويتية، في مقرها الموقّت في الطائف (طيلة أيام الاجتياح والحرب التي عرفت بـ«حرب تحرير الكويت» أو «الحرب الخليجية الثانية»)، «لجنة لجمع الوثائق والدراسات المتعلقة بتاريخ الكويت ووجودها وحدودها لمواجهة ادعاءات العدوان العراقي في إنكار هوية الكويت وتاريخها وكيانها المستقل...». وتطورت الفكرة بعد إخراج القوات العراقية وصدر مرسوم في ٢٦ أيلول ١٩٩٢ بإنشاء «مركز البحوث والدراسات الكويتية» يلحق بمجلس الوزراء ويشرف عليه وزير الدولة لشؤون المجلس. ومن أهداف المركز ومسؤولياته «العمل على أن يكون مصدرًا وطنيًا للعمل والمعرفة بتاريخ دولة الكويت، وشؤونها السياسية والاجتماعية والتراثية وإعداد البحوث العلمية المتعمقة بذلك (...) وجمع وتوثيق الوثائق والدراسات المتعلقة بالعدوان العراقي على دولة الكويت...». ونشر المركز بالفعل عشرات الكتب والوثائق والخرائط.

«وقدم لنا الدكتور الغنيم (عبد الله يوسف الغنيم الذي يشرف على هذا المركز) عرضًا بالصور لتاريخ الكويت، وركّز على أن الترسيم الجديد للحدود (١٩٩٣) لم يمنح بلاده أرضًا عراقية، بل حرمها من إمكان إقامة ميناء في آخر نقطة عند أم قصر وجزيرة وربة، ذلك ان اللجنة التي تولت الترسيم لم تقسم المياه بين العراق والكويت مناصفة في المناطق الضيقة، كما القاعدة المتبعة عندما تكون سواحل بلدين متقاربة لا تسمح بتحديد المياه الإقليمية بـ١٢ ميلًا بحريًا لكل منهما. وهكذا كان نصيب العراق في البحر المقابل لوربة أكثر من نصيب الكويت ليتاح لسفنه العبور في هذا المضيق إلى موانئ أم قصر والبكر والفاو والزبير وقناة البصرة حيث المياه أعمق مما هي في قناة السويس. وهكذا فإن المياه في الجانب الكويتي ضحلة لقربها من الشاطئ ولا تسمح باستغلالها للإبحار أو إقامة أي ميناء (...) فالحدود الكويتية البحرية تراجعت جنوبًا في الترسيم على طول ٩٠ كلم، ولم يعتمد خط الوسط بين البلدين... ومع ذلك قبلنا لنحول مستقبلًا دون نشوء أي مشكلة بين البلدين (...) وليس صحيحًا ان الواجهة البحرية للعراق تقتصر على ٧٠ كلم، بل إن مجموع الواجهة مع الممرات الأخرى نحو ٣٠٠ كلم» (جورج سمعان، «الوسط»، العدد ١٢١، ٢٣ أيار ١٩٩٤، ص٢٩–٣٠).

وما إن انتهت الحرب حتى بدأت الكويت تعمل على إنشاء حاجز أمني على طول حدودها مع العراق، غير مكتفية بما أبرمته من اتفاقات ومعاهدات أمنية مع دول عدة، وفي طليعتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وهذا الحاجز

هو عبارة عن خندق ترابي يمتد من منطقة أم قصر إلى منطقة السالمي، بطول ٢٢٥ كلم وعرض خمسة أمتار وعمق ثلاثة أمتار، يردفه ساتر ترابي (من جهة الكويت) بارتفاع ٣–٤ أمتار تتخلله نقاط تفتيش عدة، مع استخدام أجهزة تقنية أمنية على طول الحدود.

وهذا الحاجز الأمني يسمّيه الكويتيون «السور الرابع» لأنهم عرفوا في تاريخهم أسوارًا ثلاثة سابقة أحاطت بمدينة الكويت: الأول بني في العام ١٧٦٠، الثاني في ١٨١١، والثالث في ١٩٢٠ (راجع بشأنها، «الكويت، مدينة»، في باب مدن ومعالم).

□ **المجتمع المدني ومشكلاته (مناقشة):** نصت المادة ٤٣ من الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢ على ان «حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقًا للشروط والأوضاع التي يبيّنها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة».

وعلى أساس هذه المادة بدأت تتكون المؤسسات من جمعيات نفع عام ونقابات تباعًا، وقد شملت مختلف المجالات الثقافية والمهنية، بيد أنها قامت بدور محدود في الحراك الاجتماعي وفي البناء برغم عددها الكبير نسبيًا في المجتمع الكويتي الصغير.

الدكتور عبد المالك التميمي (رئيس قسم التاريخ بجامعة الكويت، ورئيس تحرير مجلة عالم الفكر) طرح، للمناقشة والحوار «خدمة للوطن وتعزيزًا للمجتمع المدني الديمقراطي»، المشكلات الأساسية التي يعاني منها المجتمع المدني الكويتي برغم تكوينه عن طريق المؤسسات الحكومية والأهلية والدور الذي تقوم به («العربي»، العدد ٤٦٥، آب ١٩٩٧، ص٤٠–٤١):

«يذهب بعض الباحثين إلى أن المجتمع الكويتي يميل إلى التشرذم والتفكك بلا جامع موحّد لقيمه وأهدافه وشؤونه وتعدده. فهو متعدد الولاءات ومنقسم على نفسه وعلى مستقبله ويعيش مأزق التنمية، والمعارضة فيه لا تزال ضعيفة وغير قادرة على ممارسة دورها المفترض أن تقوم به.

ولعلّ ترجمة وتوضيح ما ذهب إليه هؤلاء يمكن تلخيصه بأن هذا المجتمع، وبسبب عوامل داخلية وخارجية خلال العقود الماضية، شهد – ولا يزال – انقسامًا من نوع خاص مثل البدو والحضر، الجماعات الدينية والجماعات الليبرالية، والتوتر بين الدولة والمجتمع أحيانًا، وأزمة في التنمية سببها الهدر، وعدم الاستفادة من الكفاءات، وترهّل الإدارة الحكومية. ولا تسير المشكلة، برغم نمو المجتمع المدني الكمي، في طريق الحل، لأن أسبابها عميقة تعود إلى التكوين الديمغرافي للسكان، وظروف الكويت الإقليمية، وطبيعة الممارسة الديمقراطية والتغيّر في القيم وبخاصة بعد الغزو العراقي للكويت («أحدث الاحتلال تغيرًا في القيم في هذا المجتمع الذي لم يألف العنف والتطرف قبل الاحتلال»).

«إن خطر تشرذم بعض قطاعات المجتمع قد تعدى أثره، من الخلافات الإيديولوجية أو الشخصية إلى خطر التشرذم القبلي أو الطائفي، أوضح أشكاله تكمن في المزاوجة بين الانتماء للتيار الأصولي الديني، والانتماء القبلي الطائفي وهو زواج مصلحة لأن الانتماءين متناقضان بشكل جذري. فالانتماء إلى الإسلام هو انتماء أممي انساني معارض للعصبية وضد التعصب.

«فالكويت البلد الخليجي الذي يمر منذ عام ١٩٦١ بتجربة ديمقراطية جادة يحاول بناء المجتمع المدني. ويفترض في إطار هذا المنهج ألا تكون مشكلاته معقدة وخطيرة إلى هذا الحد، هذا البلد يعتبر نموذجًا أو عدسة مكبرة لكثير من الملامح المشتركة بين دول الخليج العربية لا بل بعض دول المشرق العربي، ومن هذه الملامح طغيان القبلية على التركيبة السكانية وطغيان تيار الإسلام السياسي وتزاوج الأصولية الدينية مع القبلية، وظاهرة المجتمع الاستهلاكي. وهنا نجد إن ظاهرة القبلية طغت على ثقافة المدنية واستطاعت جذب المدنية لتأثيراتها» (إلى هنا انتهى

ما جاء بقلم عبد المالك التميمي، في المرجع المذكور آنفًا).

وتناول المشكلة أيضًا وليد الرجيب (كاتب كويتي «الحياة»، ٢٩ نيسان ٢٠٠٠) الذي ركز على البعد القبلي والثقافي في المجتمع الكويتي:

«وللتأكيد على أنه صراع ثقافي، يكفينا فحص الخلفية الثقافية لأعضاء الأحزاب السياسية الدينية في الكويت، سنكتشف أن غالبيتها من أصول قبلية، ومعظم المنتسبين إليها من سكان المناطق البعيدة ذات الصبغة القبلية. لذلك فالقيم التي تحاول هذه القوى السياسية فرضها على المجتمع الكويتي هي قيم قبلية في جوهرها دينية في مظهرها.

«فالثقافة التي تحاول الأحزاب الإسلامية السياسية فرضها على المجتمع الكويتي هي ثقافة قبلية في مقابل ثقافة المدينة وثقافة التقدم والتحضر. والمجتمع الكويتي بحكامه وشعبه مجتمع مسلم يهتم اهتمامًا جادًا بالعقيدة الإسلامية في جميع المستويات. فعدد المساجد في الكويت يفوق بنسبته إلى عدد السكان مثيله في أي دولة إسلامية أخرى، كما المعهد الديني يعتبر من أقدم المعاهد التعليمية التي أسست في الكويت إضافة إلى كليات الشريعة ومناهج الدراسة في وزارة التربية والتعليم العالي. وفي مستوى الديوان الأميري فإن اللجنة العليا لتطبيق الشريعة الإسلامية تحظى باهتمام خاص من أمير البلاد.

«هذا البروز الطارئ للقيم القبلية سببه أن الكويت كمدينة كانت تستوعب في شكل مريح النزوح القبلي من بادية دول عربية مثل السعودية والأردن وسورية كان يأتي بجرعات صغيرة. ولكن، حدث في أواخر الستينات والسبعينات من القرن العشرين استقطاب لأعداد ضخمة من القبائل لأسباب سياسية وأخرى اقتصادية، ولم تستطع المدينة (الكويت) بلع هذه اللقمة الكبيرة. وبعد ثلاثة عقود (أواخر القرن العشرين) لم تستطع الكويت فرض قيمها الحضارية، بل سادت قيم أخرى غريبة عن الطبيعة المنفتحة، قيم قبلية إعرابية، وانتشرت هذه القيم في المدرسة والشارع وهضمتها الأجيال الجديدة معتبرة انها قيم كويتية، وساهم في ذلك الفراغ السياسي واللامبالاة الإدارية والتحالف التقليدي بين الحكومة والقوى الدينية باعتبارها القاعدة الاجتماعية ضد وهْم الخطر اليساري. وثمرة هذا التحالف تشكلت في قوى سياسية ومالية وعسكرية مخيفة أربكت التطور التقدمي الطبيعي للمجتمع الكويتي.

«هذه البدونة في الكويت مظاهرها واضحة في المؤسسات الرسمية والأهلية التي أصبحت المناصب القيادية فيها تعطى لاعتبارات قبلية، لكنها كقوة سياسية مؤثرة تركزت في الأحزاب الإسلامية السياسية ذات النفوذ المالي والاجتماعي الكبير. فجميع الشباب الذين تمّ القبض عليهم، هم من أبناء القبائل، ولعل في هذا المثال أوضح دليل على فكرتنا» (المقصود الشباب المتطرف دينيًا الذين قبض عليهم إثر اعتدائهم على فتاة كويتية بحجة عدم تحجبها – في نيسان ٢٠٠٠ – والحادث لم يكن شاذًا بل جاء في سياق تراكم لسلوكات بدأت منذ أكثر من عشرين عامًا، كما أنه ليس شاذًا عن التيارات المشابهة في الساحة العربية منذ أواسط السبعينات).

□ **المرأة الكويتية، وضع ودور:** في أوائل الخمسينات، ومع ظهور بوادر النهضة التعليمية، اكتسبت المرأة الكويتية دفعًا كبيرًا للأمام، خاصة مع ظهور مدارس البنات وانتشارها. وأخذت الأوضاع تتحسن شيئًا فشيئًا، ودخلت المرأة مجال العمل وتمكنت من السفر إلى الخارج لتلقي العلم. وفي عام ١٩٦٣، تأسست جمعيتان نسائيتان هما الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية وجمعية النهضة الأسرية، ومن أبرز أهدافهما إبراز ما تعاني منه المرأة والمجتمع وإيجاد الحلول لهذه المعاناة. وامتزجت في تلك المرحلة الحركة النسائية الكويتية بالحركة النسائية العربية حيث واظبت عضواتها على حضور الملتقيات والتي اكتسبت من ورائها خبرة جديدة وإدراكًا أكبر بقضاياها وأساليب أكثر فعالية على علاجها.



١٦ أيار ٢٠٠٠، ذكرى مرور سنة على إصدار الأمير مرسوم منح المرأة حقوقها السياسية كاملة والذي أسقطه مجلس الأمة بفارق صوتين. وقد أحيت ناشطات الحركة النسائية الذكرى الأولى للمرسوم تحت شعار «ان القانون سقط لكن الرغبة الأميرية لم تسقط».
في الصورة إبنة الأمير الشيخة أوراد تضيء شمعة في المناسبة.

الشيخة حصة سعد الصباح، رئيسة «مجلس سيدات أعمال العرب» الذي أسسته نساء عرب من سيدات الأعمال في أيلول ١٩٩٩. وهدف المجلس المساعدة على تطور المرأة العاملة وتأكيد حقها في القرار الاقتصادي. وأول المشاريع التي يعكف المجلس على دعمه مشروع الدمية العربية للأطفال «ليلى» في مصر («الحياة»، ٩ حزيران ٢٠٠٠).

وفي عام ١٩٧١، عقد في الكويت أول مؤتمر نسائي كان من أهم توصياته المطالبة بمنح المرأة حقوقها السياسية. وقد خطت المرأة الكويتية خطوة إيجابية في هذا المجال فرفعت مطالبها لمجلس الأمة الكويتي عام ١٩٧٣ لكن لم يتوصل فيه لقرار واكتُفي بنقاش. ومنذ ذلك الوقت تعرضت مسيرة المطالبات السياسية للحركة النسائية لكثير من المد والجزر حتى تاريخ ١٦ أيار ١٩٩٩ حيث أصدر الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح مرسومًا يقضي بتمكين

المرأة الكويتية من ممارسة حقها السياسي عام ٢٠٠٣، على أن يوافق مجلس الأمة على تمرير ذلك المرسوم لأن المراسيم بقوانين لا تأخذ صفة النفاذ دون موافقة البرلمان، والذي كان آنذاك منحلًا.

ونظرًا إلى صدور أكثر من ستين مرسومًا أميريًا أثناء فترة حل مجلس الأمة، فقد تم رفض أغلبها بما فيه مرسوم المرأة بحجة عدم الضرورة وخشية أن تمارس السلطة التنفيذية مهام السلطة التشريعية. ومن جانبهم تقدم عدد من النواب باقتراح قانون لمنح المرأة حقوقها السياسية، كبديل عن المرسوم سقط هو الآخر في جلسة ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٩ (بعد أسبوع من سقوط المرسوم) بنتيجة ٣٢ صوتًا معارضًا مقابل ٣٠ صوتًا مؤيدًا (عن مجلة «العربي»، العدد ٤٩٥، شباط ٢٠٠٠، ص٤٤-٤٥).

وقد تناول الإعلام الكويتي والعربي والعالمي هذه النتيجة على أنها نجاح حققه تحالف إسلامي - قبلي في مجلس الأمة ضد الاقتراح النيابي الذي قدمه نواب ليبراليون مدعومون بتوجّه حكومي عام ينص على تعديل قانون الانتخاب لجهة الإفساح في المجال أمام مشاركة المرأة في عملية الانتخاب والترشيح اعتبارًا من العام ٢٠٠٣.

والجدير ذكره أن نسبة الإناث بين المواطنين الكويتيين تقدر بحوالي ٥١٪ خصوصًا في شريحة الشباب حتى عمر ٢٠ سنة. وكان «بنك الكويت الوطني»، أكبر مصارف البلاد، قدّر في دراسة حديثة أن شريحة النساء تساهم بنسبة ٦٪ من القوة العاملة، لكن المرأة تساهم بحوالي ١٦٪ من إجمالي الناتج المحلي»، مما يعني بحسب ما ورد في الدراسة، «أن المرأة تساهم بنسبة أكبر من الرجل في الاقتصاد الوطني».

وبحسب دراسات مستقلة «سيزيد إسهام المرأة ودورها في إدارة البلاد وفي الاقتصاد الوطني مستقبلًا مع ارتفاع نسبة حجم التوظيف بين النساء ليتناسب مع ارتفاع عدد البنات اللواتي ولدن في الأعوام العشرين الماضية بنسب تفوق ولادة الصبيان».

ومن أبرز السيدات اللواتي يتسلمن مراكز قيادية الدكتورة فايزة الخرافي رئيسة جامعة الكويت، وإقبال الأحمد رئيسة تحرير «وكالة الأنباء الكويتية» (كونا)، ومنيرة الملا السفيرة في جنوب أفريقيا، وأمل الحمد الوكيلة المساعدة في وزارة الاعلام لشؤون الإعلام الخارجي والدكتورة رشا الصبّاح وكيلة وزارة التعليم العالي. كما تقود الشيخة لطيفة الفهد وسعاد الحميضي شركتي مقاولات كبيرتين («الحياة»، ١ كانون الأول ١٩٩٩).

مدن ومعالم

* **الأحمدي**: مدينة تبعد عن العاصمة الكويت حوالي ٣٧ كلم. والأحمدي كلمة عربية منسوبة إلى الأحمد وهو الحاكم العاشر لدولة الكويت الشيخ أحمد الجابر. ونشأت في عهده وبتوجيهات منه (وإسم الأحمدي يطلق أيضًا على الميناء الواقع على الخليج العربي بين الفحيحيل والشعيبة). كان سكانها يعيشون في الخيام، وكانت تعرف بـ«القرية العربية»، ودرج عليها اسم «الظهور» أو «ظهر العدان» للدلالة على الموقع. وارتبط ظهورها كمدينة عصرية، باكتشاف النفط في حقل برقان الكبير الذي يمتد جنوبي الكويت، حتى يمكن القول إنها ولدت من رحم حقل برقان أي منذ تصدير أول شحنة من نفط الكويت في ٣٠ حزيران ١٩٤٦، عندما أدار الشيخ أحمد

الجابر أمير الكويت حينذاك، «دولابًا من الفضة إيذانًا بالتصدير». وفي حزيران ١٩٩٦، وبمناسبة مرور خمسين سنة على تصدير أول شحنة من النفط، أقامت شركة نفط الكويت صرحًا شامخًا عند مدخلها يرتاده زوار المدينة والشركة.

* **الصبية**: مدينة سكنية جديدة شرعت الحكومة الكويتية في العام ١٩٩٥ ببنائها بالقرب من حدودها الشمالية مع العراق، في رأس منطقة الصبية الساحلية المقابلة لجزيرة بوبيان الكويتية التي حاول العراق الاستيلاء عليها.

ويأتي إنشاء مدينة الصبية التي تبعد عن الحدود العراقية ٧٠ كلم، إثر دراسات فنية واقتصادية استغرقت أكثر من عقدين قامت بها أجهزة حكومية مختلفة ومكاتب هندسية واستشارية متخصصة لاختيار موقع المدينة، ومراحل إنشائها الأربع التي تبلغ ١٢ عامًا. وتقدر تكلفتها بـ ١٢٠٠ مليون دينار كويتي (الدينار الكويتي = ٣,٣ دولار، عام ١٩٩٥) تشمل مرافق البنية الأساسية وشبكة الطرق العامة، ومحطة توليد الكهرباء، وتشييد جسر بحري يربط المدينة الجديدة وجزيرة بوبيان وجزيرة فيلكا بوسط العاصمة الكويتية في جون الكويت ورأس السالمية، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى اختصار المسافة بين رأس الصبية ومدينة الكويت من ١٠٠ إلى ٣٢ كلم، وربط وسط العاصمة بالحدود الشمالية بطرق مختصرة وسريعة. وتقدر الحكومة تكاليف إنشاء هذا الجسر بـ ٢٦٠ مليون دينار كويتي، وسيفرغ من تشييده في العام ٢٠٠٠.

ويتزامن البدء في المشروع على مساحة ١٤ ألف هكتار مع تفاقم المشكلة الاسكانية في الكويت، حيث بلغ سعر قطعة الأرض السكنية (٤٠٠ متر مربع في المتوسط) أكثر من ٣٠٠ ألف دولار في ضواحي العاصمة، وتراكم طلبات الإسكان المقدمة من المواطنين إلى وزارة الإسكان، وزادت على ٤٠ ألف طلب، رغم ندرة الأراضي السكنية في المنطقة الحضرية المحيطة بالعاصمة الكويت.

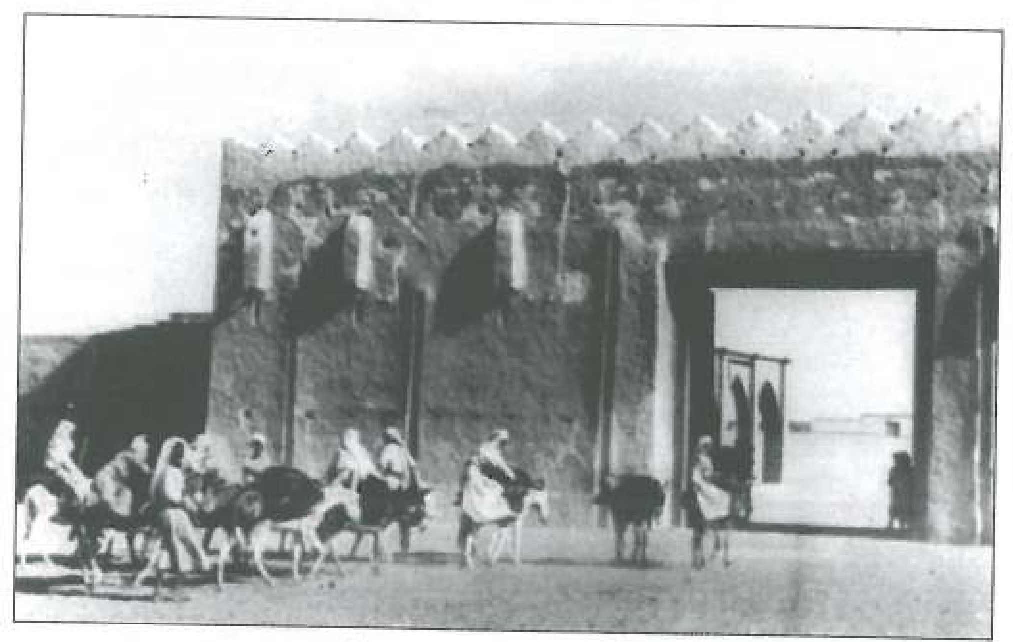
أبراج في الكويت العاصمة

ويتوقع مسؤولون حكوميون أن تستوعب مدينة الصبية الجديدة ٢٦٠ ألف نسمة عند استكمال كافة مراحلها، ما سيساهم بشكل رئيسي في حل المشكلة الإسكانية، ويحدث انتعاشًا كبيرًا في الاقتصاد الكويتي، إضافة إلى تأكيد الوجود الكويتي في الإقليم الشمالي المتاخم للحدود العراقية، ولإخراج فكرة تحويل جزيرة بوبيان منطقة تجارية حرّة إلى حيّز التنفيذ بعد استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، إلى جانب تحقيق أهداف دفاعية كويتية استراتيجية.

* **الكويت، مدينة**: عاصمة الكويت. يعود تاريخ إنشائها إلى العام ١٦٧٢ حيث كانت قرية متواضعة تعيش في ظل حصن صغير «كوت» بناه شيخ بني خالد. أما نقطة البداية والتطوّر الحديث للكويت فبدأت حوالي عام ١٧١١ عام هجرة جماعة العتوب إليها وهم مجموعة متحالفة من الأسر ترجع في أصولها إلى قبيلة عنزة الكبيرة من منطقة نجد.

واستقر العتوب حول القرية الصغيرة، كل منهم نزل في حي من أحيائها المعروفة وهي «شرق» و«قبلة» (جهة الغرب تجاه القبلة بمكة). ومع استقرار العتوب، تولى آل الصباح حكم البلاد واستطاعت الكويت أن تقفز في أقل من نصف قرن إلى مدينة بحرية من الدرجة الأولى بحسب مقاييس العصر وساعدها على ذلك موقعها الجغرافي الممتاز على الطريق التجاري الصحراوي بين الخليج وبلاد الشام والذي كانت تقطعه قوافل الجمال في مدة تتراوح بين ٢٥ و٣٠ يومًا.

وبنى السكان الأسوار حول مدينتهم. وأول سور بني في العام ١٧٦٠ لحماية المدينة من أي هجوم خارجي، وكان من الطين وطوله ٧٥٠ م. أما السور الثاني فقد بُني عام ١٨٢٢ بطول ٢٣٠٠ م، وكانت له ثلاث بوابات. وفي ١٤ أيار ١٩٢٠، وبعد معركة حمض بوشر ببناء السور الثالث، وهو يمتد في شكل نصف دائري خلف مدينة الكويت من البحر، بطول أكثر من خمسة أميال، وارتفاع حوالي أربعة أمتار، وكان يحيط بالكويت من ثلاث جهات وله خمس بوابات، حيث كانت المدينة مقسمة إلى أربعة أقسام رئيسية، وللسور سبعة أبراج كبيرة و٢٦ برجًا صغيرًا، وقد هدم عام ١٩٥٧ بسبب توسّع العمران، لكن أُبقي على بواباته الخمس.



بوابة سور قديم («العربي»، العدد ٤٩٥، شباط ٢٠٠٠)

لقد كانت مساحة مدينة الكويت ١١ هكتارًا أي ١١٠ آلاف متر مربع في العام ١٧٦٠، واليوم وبعد التطور العمراني الكبير فقد تحولت إلى محافظة ملحق بها ١٦ ضاحية حديثة متكاملة.

أما المدينة القديمة فقد تغيرت معالمها تمامًا بعد أن هدم من منازلها القديمة أكثر من خمسة آلاف منزل قامت مكانها طرق وساحات وأنفاق ومجمّعات سكنية وفق دراسات ومخططات هندسية يطلق عليها إسم المخطط الهيكلي. ونتيجة للتنظيمات والتخطيطات الجديدة نجد ان عدد سكان مدينة الكويت في انخفاض مستمر.

وتشير الاحصائيات إلى أن العاصمة تمارس عملية تفريغ سكاني مستمر، وان عدد سكان المدينة قد تناقص بمقدار النصف خلال السنوات العشرين الماضية (أي بين ١٩٧٢ و١٩٩٢). فالمناطق السكنية أصبحت محدودة في مركز المدينة وعدد السكان فيها حددته المخططات الهيكلية بـ١١٧ ألفًا. ولكن هذا الرقم يرتفع أثناء النهار.

ومدينة الكويت مركز تجاري وإداري ومالي وثقافي مهم. وأهم معالمها الحديثة «برج التحرير» الذي يرتفع حتى ٣٧٢م ويقدم خدمات جليلة للبلاد في مجال الاتصالات ويقع ضمن مجمع المواصلات السلكية واللاسلكية على أرض مساحتها ٢١ ألف متر مربع، وقد زادت كلفته على الخمسين مليون دينار كويتي، ويعتبر من حيث ارتفاعه الأول في الشرق الأوسط والخامس عالميًا (عن «المدينة العربية»، عدد خاص، ٢ آب ٩٠-١٩٩١، ص٣٨؛ و«العربي»، العدد ٤٥٣، آب ١٩٩٦، ص٩٦؛ و«الوسط»، العدد ١٨١، ١٦ آب ١٩٩٣، ص٢٨).

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **أحمد الخطيب**: سياسي كويتي ومن أشهر نواب مجلس الأمة (البرلمان)، ومن أبرز المجموعة من النواب الذين أطلق عليهم إسم «النواب الوطنيين» من جماعة مجلة «الطليعة» وحركة القوميين العرب والمتحالفين معهم. وكانت هذه المجموعة قد قامت بتعبئة السكان لمساندة وحدة سورية ومصر بتنظيم مهرجانات وتظاهرات لهذا الغرض (١٩٥٩)، مما حدا بأمير البلاد إلى إغلاق الأندية والصحف والمجلات، وإعلان ما يشبه الأحكام العرفية في البلاد. واستمرّ ذلك إلى إعلان الدستور. ومجلة الطليعة أكثر الدوريات تعرضًا للتعطيل في تاريخ الصحافة الكويتية (راجع باب معالم تاريخية)، وجميع ما كانت تنطوي عليه من مواد خاضع لنسق فكري قومي.

عاد الدكتور أحمد الخطيب وجماعته من القوميين العرب، مع بعض التقدميين والتكنوقراط، وأصابوا فوزًا باهرًا في انتخابات ١٩٨٥ الذين كانوا قد أصيبوا بنكسة في الانتخابات السابقة على يد التيار الإسلامي. وفي



د. أحمد الخطيب

أجواء الحديث على حل مجلس ١٩٨٥، نبّه الخطيب إلى «أن مجلس ١٩٨٥ يواجه نفس المؤامرة التي واجهها مجلس ١٩٦٣ الذي كان من أقوى المجالس... مطلوب رأس أحمد السعدون لأنه أول رئيس للمجلس بعد عبد العزيز الصقر لا يكون في جيب الحكومة» (عن جريدة القبس الكويتية، ١٩ أيلول ١٩٨٥). وكان أحمد الخطيب من أبرز الموقعين على الخطاب الذي وجّهه أكثر من ٢٠ نائبًا من أعضاء مجلس الأمة المنحل للأمير (٢٨ آذار ١٩٨٧)، واحتكموا فيه إلى الدستور لإعادة المجلس.

قبيل انتخابات ١٩٩٦، أعلن الدكتور أحمد الخطيب قراره اعتزال الحياة البرلمانية وعدم خوضه الانتخابات. ولكنه، وهو المعتبر «القطب البرلماني السابق والنجم السياسي الدائم»، تكلم في حملة انتخابات تموز ١٩٩٩، في المقر الانتخابي للمرشح محمد جاسم الصقر، مساندًا القدامى والجدد في مجموعة «المنبر الديمقراطي»، عن الأمن الداخلي أي «الأمن السياسي» الذي يعني له «التلاحم بين أبناء الكويت». أما الأمن الخارجي فلا يراه في «جيش قوات مسلحة واستعداد عسكري» وإنما في «استراتيجية أمنية لحماية بلدنا داخليًا وخارجيًا»، معتبرًا ان هذه الاستراتيجية غير موجودة الآن.

* **أحمد السعدون**: رئيس مجلس الأمة (البرلمان) بعد انتخابات ١٩٨٥ و١٩٩٢ و١٩٩٦ (وخسر رئاسة مجلس ١٩٩٩ أمام منافسه جاسم الخرافي). لكن البرلمان في ظل رئاسة السعدون حلّ مرتين بسبب المواجهات والتوتر المستمر بين نواب المعارضة والحكومة. وكثيرًا ما يُتهم السعدون بالصدام مع الحكومة على خلفية طموحات سياسية ونزوع إلى الزعامة. ومعروف عنه انه يحتفظ بخبرة لا تجارى وشعبية واسعة.

* **جابر الأحمد الصباح، الشيخ (١٩٢٨-)**: أمير دولة الكويت الحالي، منذ ١٩٧٨، بعد وفاة الأمير صباح السالم الصباح، إذ كان الشيخ جابر وليًا للعهد.

تلقى تعليمه في مدرسة المباركية في الكويت. عيّن حاكمًا لمنطقة الأحمدي النفطية (١٩٤٩-١٩٥٠). تولى رئاسة قسم المال



أحمد السعدون



جاسم الخرافي

والاقتصاد (١٩٥٩)، ثم عيّن وزيرًا للمالية والصناعة والتجارة (١٩٦٣)، ثم رئيسًا للوزراء (١٩٦٥)، ووليًا للعهد منذ ١٩٦٦ (راجع النبذة التاريخية).

معروف عن الأمير الشيخ جابر هيبته في أوساط الأسرة الحاكمة (حتى في ظل الأمراء السابقين) ومؤسسات الدولة والمحيط السياسي عمومًا، وأسلوبه الهادئ والرصين والمترفع عن التفاصيل. ساهم ببناء أركان الدولة الحديثة. فإذا كان البناء الدستوري عائدًا للشيخ عبد الله السالم فإن البناء المدني والعمراني والمؤسسي للكويت تكرّس في عهد جابر الأحمد الصباح، سواء بدوره كرئيس للوزراء وولي للعهد، ووزير للمالية قبل ذلك، أو خلال عهده الحالي.

ومعروف عنه كذلك انه يحرص على التشاور مع رموز الأسرة الكبار، وعدم إلحاحه في حسم خلافات لا تهدّد استقرار الوضع الداخلي، كما مثلًا عندما حصل الانقسام، في الحكم، حول التطبيع مع ما كان يُسمّى دول الضد (راجع النبذة التاريخية). وهذا، بحد ذاته، مؤشر كبير على نزوعه الديمقراطي في الحكم.

من أحدث ما صدر في سيرته وإنجازاته كتاب الدكتور يعقوب الغنيم «الشيخ جابر العلي السالم الصباح: نظرة في تاريخ رجل»، الكويت - ٢٠٠٠، ناشره هو المؤلف نفسه.

* **جابر العلي الصباح، الشيخ** (١٩٢٨-١٩٩٤): من الشخصيات السياسية البارزة في الكويت وخارجها. تمرّس في العمل القيادي منذ الخمسينات حين تولى رئاسة دائرة الكهرباء والماء والغاز (١٩٥٢-١٩٦٣)، وحين أصبح عضو اللجنة التنفيذية العليا التي كلفت (١٩٥٤) بتنظيم مؤسسات وبنى الدولة. تدرج في مناصب حكومية مختلفة (عضو في مجلس الدفاع الأعلى، وزير الإعلام) إلى حين خروجه من الحكومة عام ١٩٧٨ وكان يشغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الإعلام. عرف بصلاته الطيبة بالعديد من الشخصيات السياسية والثقافية العربية. توفي إثر سكتة قلبية في ١٧ آذار ١٩٩٤.

* **جابر مبارك الصباح، الشيخ** (١٨٧٣-١٩١٧): ثامن أمراء أسرة الصباح الكويتية. تولى قيادة جيش أبيه، مبارك الكبير، وخلفه. خفّف من الضرائب الذي كان قد فرضها والده، ولكنه أهمل شؤون التعليم. كانت ولايته قصيرة (١٩١٥-١٩١٧)، راجع النبذة التاريخية).

* **جاسم الخرافي**: نائب ووزير سابق. انتخب، في ١٧ تموز ١٩٩٩ رئيسًا لمجلس الأمة، بأغلبية ٣٧ صوتًا مقابل ٢٧ نالها منافسه أحمد السعدون. وقد صوّت بعض نواب الكتلة الإسلامية للخرافي المعتبر كسياسي معتدل تربطه علاقات حسنة بالحكومة.

وجاسم الخرافي هو ابن أحد أكبر العصاميين المعروفين في الكويت (الراحل محمد عبد المحسن الخرافي). وهو معارض معتدل وواقعي ويملك علاقات واسعة خارجيًا ومحليًا. مناصر للخصخصة ودور التكنوقراط في الحياة العامة. وهو وزير مال سابق ورجل أعمال.

* **خليفة خالد الغنيم** (١٩٢٠-): نائب ووزير سابق. تلقى تعليمه في الجامعة الأميركية في بيروت. نائب رئيس بنك الكويت الوطني. عضو مجلس النقد الكويتي ومجلس التنمية الكويتي. سفير في بريطانيا. وزير التجارة (١٩٦٣-١٩٦٥). رئيس مجلس النواب في بعض الفترات.

* **سعد العبد الله السالم الصباح، الشيخ**: ولي العهد على أثر وفاة الشيخ صباح السالم الصباح وتولي الأمير الحالي الشيخ جابر الأحمد الصباح الإمارة (منذ كانون الثاني ١٩٧٨)، ورئيس مجلس الوزراء، وبصورة متوالية حتى الآن ومنذ شباط ١٩٧٨.



الشيخ سعد العبد الله الصباح

هو إبن الأمير عبد الله السالم الصباح أول حاكم لدولة الكويت المستقلة. بدأ حياته العامة نائبًا لرئيس دائرة البوليس والأمن حتى ١٩٦١. وزير الداخلية (١٩٦١-١٩٦٥)، وزير الداخلية والدفاع (١٩٦٥-١٩٧٨)، رئيس اللجنة الوزارية لشؤون العمل (١٩٧٥-١٩٧٨).

أشهر ما عُرف عنه عمله في حل المسائل العالقة بين الكويت والعراق (قبل الاجتياح العراقي)، كما عُرف عنه بساطته وانفتاحه على الناس (راجع النبذة التاريخية).

* **صباح الأحمد الجابر، الشيخ** (١٩٢٩-): نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية والإعلام. تلقى تعليمه في المدارس الخاصة وفي مدرسة المباركية. عيّن عضوًا في اللجنة العليا (١٩٥٦-١٩٦١). رئيس دائرة الشؤون الاجتماعية ودائرة المطبوعات والصحافة والنشر (١٩٦١). وزير الإرشاد والإعلام (١٩٦٣). وزير النفط (١٩٦٥-١٩٦٧). وزير الداخلية (١٩٧٨)، ونائب رئيس الوزراء (شباط ١٩٧٨)، فوزير الإعلام (آذار ١٩٨١). شغل في الوزارة التي تشكلت في حزيران ١٩٨١ عدة مناصب حكومية: نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية ووزير الإعلام. لا يزال حتى اليوم (ربيع ٢٠٠٠) يشغل مناصبه الحكومية، وأبرزها نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية (راجع النبذة التاريخية).

* **صباح السالم الصباح، الشيخ** (١٩١٣-١٩٧٧): أمير الدولة والحاكم الثاني عشر للكويت. بدأ مهامه برئاسته دائرة البوليس (١٩٣٩-١٩٥٩). عضو اللجنة العليا (١٩٥٥-١٩٦١). نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية (١٩٦١-١٩٦٣). رئيس الوزراء (١٩٦٥). خلف شقيقه الشيخ عبد الله السالم الصباح في تولي الإمارة (١٩٦٥-١٩٧٧). تميّز حكمه بسياسة إنمائية داخلية واسعة وبإرساء أسس الديمقراطية البرلمانية، بالإضافة إلى السياسة الخارجية المساهمة في مشاريع إنمائية عربية واسعة (راجع النبذة التاريخية).

* **عبد الله السالم الصباح، الشيخ** (١٨٩٥-١٩٦٥): أمير الدولة (١٩٥٠-١٩٦٥) خلفًا للشيخ أحمد الجابر الصباح، فباشر بوضع نظام إداري حديث تكوّن من:



الشيخ صباح الأحمد

- مجلس أعلى من الشيوخ الذين يديرون دوائر المالية والمعارف والصحة والشرطة، فكان بمثابة نواة لمجلس وزراء.
- ثلاثة مجالس منتخبة: المعارف، الشؤون البلدية والإنشاءات. وكل مجلس كان يضم ١٢ عضوًا. وقصد بتلك المجالس أن تكون بديلًا للمجلس النيابي.

وحول هذه المجالس نشأت مؤسسات الدولة الحديثة وتطورت (راجع النبذة التاريخية).

* **عبد الله مبارك الصباح، الشيخ (١٩١٤-١٩٩١)**: رجل دولة كويتي ومشارك أساسي في تحقيق الاستقلال وتطوّر الدولة الحديثة. أوجزت زوجته الأديبة والشاعرة الكويتية سعاد محمد الصباح، في كتابها «صقر الخليج، عبد الله مبارك الصباح» (دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٦)، بالنقاط التالية:

- ولد في ٢٣ آب ١٩١٤. والده مبارك الكبير مؤسس دولة الكويت الحديثة.
- شارك في الثانية عشرة من عمره في حراسة إحدى بوابات سور الكويت.
- عمل مساعدًا للشيخ علي الخليفة كحاكم لمدينة الكويت وكمدير لدائرة الأمن العام. تولى مسؤولية مكافحة أعمال التهريب والإشراف على البادية.
- أصبح مديرًا لدائرة الأمن العام عام ١٩٤٢ وقام بإنشاء إدارة الجوازات والسفر في العام ١٩٤٩.
- قام بمهام نائب الحاكم في عهد الشيخ عبد الله السالم وامتد نشاطه إلى العديد من المجالات، فأسس محطة إذاعة الكويت (١٩٥٢)، ونادي الطيران ومدرسة الطيران (١٩٥٣) ودائرة الطيران المدني (١٩٥٦)؛ وكان الرئيس الفخري للنادي الثقافي القومي، كما ترأس مجلس المعارف لأكثر من فترة.
- تمّ دمج دائرتي الشرطة والأمن العام في دائرة واحدة تحت رئاسته عام ١٩٥٩.
- وضع اللبنات الأساسية في بناء القوات المسلحة الكويتية منذ تعيينه قائدًا عامًا للجيش عام ١٩٥٤ وعمل على تزويد الجيش بالأسلحة الحديثة والتدريب المتطور.
- كان له دور عربي بارز، وقام بإلغاء تأشيرات الدخول بالنسبة للعرب رغم معارضة الوكيل السياسي البريطاني، ودعا إلى انضمام الكويت إلى الجامعة العربية عام ١٩٥٨.
- دخل في أكثر من مواجهة مع السلطات الانكليزية بسبب حرصه على استقلال الكويت وإصراره على عدم تدخّل لندن في الشؤون الداخلية لها.
- قدم استقالته من كل مناصبه في نيسان ١٩٦١ (قبل يومين من إعلان الاستقلال)، وقرّر عدم الاستمرار في الحياة السياسية.
- توفي في ١٥ حزيران ١٩٩١.

في الفصل الخاص بـ «الحقيقة بشأن استقالة عبد الله مبارك» تقول الكاتبة (المرجع المذكور، ص٢٦٠): «... والخلاصة أن الشيخ عبد الله لم يكن الشخص الذي يرتاح الانكليز له لاستقلاله برأيه واعتزازه بنفسه. لذلك فقد حرصوا على إبعاده عن السلطة قبل حصول الكويت على الاستقلال». وتقول (ص٢٥٩-٢٦٠): «... لا أتصور ان الانكليز كانوا بمنأى عن تصاعد الخلافات بين الأمير ونائبه. فقد خشوا من زيادة نفوذ الشيخ عبد الله في الكويت، ومن علاقاته العربية، ومن تأثير توجّهاته على منطقة الخليج، وخصوصًا في الإمارات. ولعلنا نستطيع أن نتصور وقع بعض تصريحاته مثل قوله إن بلاد العرب للعرب، ودعمه للجيشين السوري والمصري، وإلغاءه لتأشيرة دخول الكويت بالنسبة للعرب، وتأييده لتأميم شركة قناة السويس، وحماسه للتضامن العربي والوحدة العربية».

أقام، وأسرته، لفترة في بيروت، لم يتوقف فيها عن نشاطه السياسي، واستخدم نفوذه السياسي والأدبي لدعم الرئيس جمال عبد الناصر وسياساته.

* **عبد الله النيباري**: نائب وأحد أبرز أقطاب المعارضة الليبرالية في الكويت. بدأ نشاطه السياسي عضوًا في حركة القوميين العرب عندما كان طالبًا (اقتصاد) في الجامعة الأميركية في القاهرة في الستينات. وواصل نشاطه وسط صفوف الحركة في الكويت وانتخب لأربع دورات في مجلس الأمة ١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٩٢ و١٩٩٦. تولى بعض المناصب الحكومية بعد تخرجه مباشرة مديرًا لإدارة النقد في بنك الكويت المركزي، ثم مديرًا لإدارة التخطيط والاستكشافات في شركة البترول الوطنية. وهو عضو مؤسس في المنظمة العربية لحقوق الإنسان (١٩٨٣) وعضو في كثير من المنظمات العربية المتخصصة («الوسط»، العدد ٢٨١، ١٦ حزيران ١٩٩٧).

تعرّض عبد الله النيباري، في حزيران ١٩٩٧، لمحاولة اغتيال، وأُصيب برصاصتين، وأصيبت زوجته بجرح في ظهرها. وتسببت المحاولة في أزمة سياسية. ووجّه رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون اتهامًا صريحًا إلى من سمّاهم «سرّاق المال العام». فأعادت محاولة الاغتيال ترتيب أولويات العمل السياسي، وتصدّرت هذا الترتيب قضية المال العام والاختلاسات والسرقات في اهتمام المجلس والصحافة والجماعات السياسية والشارع. وذكّرت هذه المحاولة بمحاولة الاغتيال التي تعرّض لها نائب ليبرالي سابق، حمد الجوعان، وأدّت إلى إصابته بالشلل عام ١٩٩١.

* **مبارك الصباح، الشيخ (-١٩١٥)**: حكم الكويت من ١٨٩٦ إلى وفاته في العام ١٩١٥ (راجع النبذة التاريخية).

يروي أمين الريحاني في كتابه «ملوك العرب» أن صراعًا اندلع بين الشيخ مبارك وبين أخويه محمد وجراح، وانتهى بقتل محمد وجراح على يد مبارك وابنه. فضجت الكويت كلها لهذه الفاجعة، ثم أذعنت للشيخ مبارك إلا أبناء القتيلين اللذين فرّا هاربين مع أنصارهما إلى البصرة.

يعتبره الكثيرون، في الكويت وخارجها، أنه مؤسس دولة الكويت الحديثة. وفي آخر الدراسات عنه كتاب صدر بالانكليزية في لندن (١٩٩٨) لسلوى الغانم وعنوانه «عهد مبارك الصباح ١٨٩٦-١٩١٥»، وفيه مسائل عدة على كثير من الأهمية بينها الأسباب التي دفعت الشيخ مبارك إلى الاستيلاء على السلطة بين ليلة وضحاها بعد قتله لشقيقه الحاكم الشيخ محمد، وقيام ابنه جابر بقتل عمّه وأكبر اخوة أبيه الشيخ جراح، والخفايا السياسية وراء اتفاق العام ١٨٩٩ الأنكلو-كويتي، وطبيعة الدور الذي لعبه الشيخ مبارك في التنافس السياسي بين القبائل، ودوره في الصراع الحاد من أجل السيطرة على وسط الجزيرة العربية بين آل سعود وآل رشيد، وأثر هذا الدور والتطوّر في تأسيس دولة الكويت وتطويرها في عهد مبارك الصباح. و«في الوقت الذي تقوم سلوى الغانم بتسجيل اعترافها بمهارة الشيخ مبارك السياسية ونجاحه بتأسيس دولة الكويت وتحقيق استقلالها وصوغ هويتها الدبلوماسية، فإنها تقول من ناحية أخرى إن مبارك الصباح كان زعيمًا لا يحظى إلا بقدرة محدودة من السيطرة على الأحداث. وهذا يعني ان طموحاته كانت أكبر من قدراته على التنفيذ. وتقول إن أحلامه العربية التي تميزت بها فترة حكمه كلها تقريبًا كانت السبب وراء الكثير من المشاكل التي واجهتها الكويت آنذاك. وعلى رغم الشغف والتقدير اللذين تكنهما المؤرّخة للشيخ مبارك ولبعض أفكاره، فإنها في الوقت نفسه لا تعفيه من مسؤولية جملة من الأخطاء السياسية والمالية التي ارتكبها أثناء حكمه، خصوصًا في المرحلة الأخيرة من عهده. فقد ركّز السلطة بشكل غير مسبوق بين يديه وحده، وراح يصدر القرارات غير المدروسة التي أرهقت المواطن وسببت له ضيقًا لا يحتمل» (من تحقيق مصطفى كركوتي في الكتاب، «الحياة»، ١٥ كانون الثاني ١٩٩٩).

كيرباتي

بطاقة تعريف

الإسم: عُرفت سابقًا بـ جزر غيلبرت، نسبة إلى اسم أهم جزرها. تُلفظ أيضًا «كيريباس» بلغة أهل البلاد.

الموقع: تقع جمهورية كيرباتي Kiribati في وسط المحيط الهادئ على خط الاستواء شمال شرقي أوستراليا. تنتشر جزرها على طول ٣٧٨٠ كلم (من الشرق إلى الغرب)، و٢٠٥٠ كلم (من الشمال إلى الجنوب). وعدد جزرها ٣٣، وتنتشر في منطقة بحرية يبلغ مساحتها ٣,٥ مليون كلم².

المساحة: تبلغ مساحة إجمالي الجزر ٨٦١ كلم². وهذه الجزر تضم ثلاث مجموعات (أو أرخبيلات)، وهي:

- **مجموعة جزر غيلبرت** (١٦ جزيرة)، ٢٩٥ كلم². أصبحت محمية بريطانية عام ١٨٩٢، ومستعمرة بريطانية باسم مستعمرة جزر غيلبرت وإليس في ١٩١٥.
- **مجموعة جزر فينيكس** (٨ جزر)، ٥٥ كلم². ألحقت بمستعمرة جزر غيلبرت وإليس عام ١٩٣٧، لكن سكانها غادروها عام ١٩٦٨.
- **مجموعة جزر الخط** (المقصود الخط الدولي المتفق عليه) وعددها ٨، ٣٢٩ كلم²، وتدعى أيضًا جزر سبوراد الاستوائية. اكتشف الأميركيون إحدى هذه الجزر (جزيرة فاننغ) عام ١٧٩٨. أكبر جزر هذه المجموعة جزيرة كريستماس.

وتضاف إلى هذه المجموعات جزيرة أوسيان، وهي جزيرة بركانية (٥ كلم²).

العاصمة: تاراوا Tarawa، وعدد سكانها نحو ٢٦ ألف نسمة.

اللغات: الانكليزية (رسمية). وهناك نحو ٧٥ لغة ولهجة محلية.

السكان: إجمالي عددهم ٧٧٨٥٣ نسمة (إحصاء ١٩٩٦)، وينتمون إلى المجموعة الميكرونيزية (المعروف أن سكان جزر الباسيفيك ينقسمون إلى ميكرونيزيين أو بولينيزيين). الأغلبية الساحقة تسكن جزر غيلبرت، نحو ٦٨ ألفًا. ويسكن جزيرة أوسيان البركانية نحو ٣٠٠ نسمة، وينتمون إلى إثنية مختلفة معروفة بـ «باناباه».

الحكم: جمهوري. عضو في الكومنولث. الدستور المعمول به صادر في ١٢ تموز ١٩٧٩. رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة والحكومة. تتمثل السلطة التشريعية ببرلمان من ٤١ عضوًا، ٣٩ منهم ينتخبون لولاية أربع سنوات.

الاقتصاد: الفوسفات كان المادة المنجمية الأهم في اقتصاد البلاد. لكنه استنفد نهائيًا من جزيرة بانابا منذ ١٩٧٩، ومن جزيرة كريستماس منذ ١٩٨٨. وكانت هيئة الفوسفات البريطانية BPC مستمرة في عمليات استخراج الفوسفات من مترسبات «الجوانو» (مترسبات ناتجة عن الطيور البحرية) حتى ١٩٧٩ وتقوم بتصديرها إلى أوستراليا ونيوزيلنده لاستخدامها كسماد طبيعي.
أهم المنتوجات الزراعية الكاكاو والموز والكوبرا. بلغ إنتاج صيد السمك ٢٤٦٨٥ طنًا في العام ١٩٩٥. وهناك حقوق صيد مباعة لليابان وروسيا وكوريا الجنوبية. يشتهر السكان ببعض الصناعات اليدوية.

نبذة تاريخية

يرجّح أن سكان جزر كيرباتي الأوائل قدموا من جزر ساموا في القرن الثالث عشر. شاهدهم البحارة الأوروبيون لأول مرة في العام ١٥٣٧. وفي ١٦٠٦، اكتشفها البحّار الاسباني كيروس Quiros، وعُرفت باسم «جزر الرحلة الطيبة». في ١٨٩٢، أصبحت محمية بريطانية، وفي ١٩١٥ مستعمرة بريطانية. في آذار ١٩٣٨، طالبت الولايات المتحدة بجزيرتين من جزرها هما كانتون وإندربوري. وفي ٦ نيسان ١٩٣٩، أصبحت ثلاث جزر (كانتون، إندربوري وهول) خاضعة للإدارة الأميركية – البريطانية المشتركة. في ١٩٤٢، احتلتها القوات اليابانية، ووقعت مجزرة في جزيرة أوسيان. وفي تشرين الثاني ١٩٤٣، أجرى الحلفاء إنزالًا في الجزر كان بمثابة تجربة لإنزالهم لاحقًا على الساحل النورماندي الفرنسي، وقد دمّرت المعارك العاصمة تاراوا. بين ١٩٤٥ و١٩٤٨، استخدمت بريطانيا والولايات المتحدة جزيرة كريستماس لتجاربهما النووية.

في ٣١ كانون الأول ١٩٧١، تمّ فصل جزر غيلبرت وإليس وجزر الخط Line عن المفوضية العليا للباسيفيك الغربي التي كانت تتخذ من هونيارا في جزر سليمان مقرًا لها. وفي تموز ١٩٧٥، انفصلت أيضًا جزر إليس وأصبحت تدعى توفالو. وفي ١٢ تموز ١٩٧٩، أعلن عن استقلال كيرباتي، وانتخب إيريميا تاباي (مولود ١٩٥٠) رئيسًا للجمهورية؛ وفي ٢٠ أيلول من السنة نفسها، وقّعت كيرباتي معاهدة مع بريطانيا والولايات المتحدة حول استخدام هاتين الدولتين لجزيرتي كانتون وإندروبوري (غير مأهولتين منذ ١٢ شباط ١٩٦٨) كقاعدة جوية وبحرية لهما. وفي ١٩٨٨ و١٩٨٩، جرى نقل ٦ آلاف نسمة (بسبب الفائض السكاني حيث هم) إلى جزيرتي تيرينا وتابويرن. وفي ٣ تموز ١٩٩١، انتخب تيتاو تيناكي رئيسًا للجمهورية. وفي ٣٠ أيلول ١٩٩٤، انتخب تيبورورو تيتو.

كينيا

بطاقة تعريف

الموقع: في أفريقيا الشرقية، على المحيط الهندي، تحدّها تنزانيا (وطول حدودها معها ٧٠٦ كلم)، وأوغندا (٦٨٠ كلم)، والسودان (٢٤٠ كلم)، وإثيوبيا (٨٢٠ كلم)، والصومال (٧٠٠ كلم). وطول شاطئها ٦٠٨ كلم.

المساحة: ٥٨٢٦٤٧ كلم^2، منها ١٣٣٩٥ كلم^2 بحيرات ومجاري مائية.

العاصمة: نيروبي. وأهم المدن: مومباسا، كيسومو، ناكورو (راجع مدن ومعالم).

اللغات: السواحيلي Swahili (اللغة القومية)، والانكليزية (رسمية). وهناك أكثر من ٢٥٠ قبيلة تضمها جميعًا ١٦ مجموعة إثنية، لكل منها لغتها الخاصة.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٢٩ مليون نسمة (تقديرات ١٩٩٨). قبائلهم الأكبر والأهم: كيكويو (نحو ٥,٥ مليون)، لوهيا (٣,٥ مليون)، لوو (٣

مليون)، كالنجن (٢,٩)، كامبا (٢,٧)، كيسي (١,٧)، ميجيكندا (١,٢).

يتوزع السكان من حيث معتقداتهم الدينية وفق النسب التالية: ٥٠٪ مسيحيون (٢٦ كاثوليك و٢٤ بروتستانت)؛ ٢٨٪ إحيائيون أو حلوليون (معتقدات أفريقية أصلية ومحلية)؛ ٨٪ مسلمون، ١٪ هندوس، و١٣٪ مختلف.

الحكم: جمهوري. عضو في الكومنولث (البريطاني). الدستور المعمول به صادر في ١٢ كانون الأول ١٩٦٣، معدّل في ١٩٦٤ و١٩٦٩ و١٩٩١. الرئيس ينتخب لولاية من خمس سنوات بالاقتراع الشامل، ويمكن تجديده لمرّة واحدة. البرلمان من ٢٢٢ عضوًا منتخبًا لولاية من خمس سنوات وبالاقتراع الشامل، يضاف إليهم ١٢ عضوًا يعيّنهم رئيس الجمهورية. والبلاد مقسّمة إداريًا إلى ٨ مقاطعات.

الأحزاب:
- الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني (كانو)، تأسّس في ١٩٦٠، الحزب الوحيد بين ١٩٨٢ و١٩٩١، زعيمه رئيس الجمهورية آراب موا.
- حزب «فورد- كينيا» (ساحة إصلاح الديمقراطية، أنصاره من قبائل اللوو)، أسّسه، في العام ١٩٩٢، جاماروغي أوجينغا أودينغا (١٩١١-١٩٩٤)، الذي كان زعيمًا لحزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي (١٩٦٦). وفي عام التأسيس نفسه (١٩٩٢)، حدث انقسام في الحزب تزعمه مارتن شيكوكو.
- الحزب الديمقراطي، تأسّس في ١٩٩١، ويتزعمه مواي كيباكي ونغنجي مويغاي.
- حزب المؤتمر القومي الكيني، تأسس في ١٩٩٢، ويتزعمه جورج أنيونا.
- حركة «مواكينيا» (يسارية)، ينطق باسمها، منذ ١٩٨٢، نغوجي وا ثيونغو (كاتب يعيش في المنفى).
- حزب «سافينا» (تعني «سفينة نوح» باللغة السواحيلية)، تأسس في ٢٠ حزيران ١٩٩٥، على يد ريتشارد ليكي (رجل أبيض، إبن لويس وماري اللذين كانا عالمين في أشكال الحياة في العصور الجيولوجية السالفة كما تمثلها المتحجرات الحيوانية والنباتية)، وينشط الحزب في محاربة الفساد، وكثيرًا ما تعرّض للاضطهاد من قبل أنصار الرئيس آراب موا. يتزعمه كوريا كامو.
- الحزب الإسلامي في كينيا، يتزعمه خالد بالالا.

الاقتصاد: تعتبر كينيا، بصورة عامة، من البلاد التي تفتقر إلى المصادر الطبيعية المعدنية، كما أن مصادر الطاقة فيها محدودة الاستثمار، والزراعة مقتصرة على خُمس مساحة الأراضي.

تتوزع يدها العاملة على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية: في الزراعة ٦٠٪ (وتساهم بـ٢٦٪ من الناتج المحلي الصافي)؛ في الصناعة ١٠٪ (١٤٪)؛ في الخدمات ٣٠٪ (٦٠٪). وبلغ معدل البطالة في السنوات الأخيرة ١٢٪.

الخطة التي وضعتها الحكومة للخصخصة (١٩٩٢-٢٠١٢) تطال ٢٠٧ شركات.

أهم مزروعات البلاد: قصب السكر، الذرة (التي طالت زراعتها ٣٢٪ من الأراضي المروية في العام ١٩٩٥)، المانيوك أو المنيهوت (جنس جنيبات يستخرج من جذورها دقيق نشوي)، البطاطا الحلوة، القمح، الشاي، أنواع عديدة من الخضار والفاكهة (الأناناس والموز)، التبغ، البن، والقطن.

وفي البلاد بعض الصناعات الغذائية، ومصافي لتكرير النفط، وأكثر العاملين في الصناعة الكينية من الهنود والباكستانيين.

احتلت كينيا، في العام ١٩٩٥، المرتبة العالمية الرابعة في إنتاج البن، والسادسة عشرة في الأخشاب.

نبذة تاريخية

قبل الاستعمار: يعيش الأفارقة منذ آلاف السنين في كينيا. وقد اكتشف العالم الأنتروبولوجي المعاصر لويس ليكي بقايا بشرية تدلّ على وجود بشري يرقى إلى آلاف السنين في شرقي القارة الأفريقية. وثمة أبحاث دلّت على وجود لآثار بشرية تعود إلى ٢٠ مليون سنة في المناطق الواقعة حول بحيرة فكتوريا ووادي الريفت أو حوالي بحيرة ناكيري، وقد بيّنت هذه الأبحاث وجود حضارات مختلفة في كينيا: زراعية، ثم حديدية (استخدمت الحديد)، ثم المجموعات المعروفة باسم شعوب الكوشيت (٢٠٠٠ق.م.)، ثم البانتوس (٣٠٠-٤٠٠ق.م.)، ثم مجموعات النيلوتيك. وكان السعي وراء الاستفادة من الرياح الموسمية دفع بالشعوب التي تتعاطى الملاحة والتجارة، وبخاصة العرب إلى إقامة مدن مزدهرة تتاجر مع آسيا الصغرى ومع الشرق الأقصى.

كان هذا هو العالم الساحلي الشرقي لأفريقيا الوسطى (والساحل الكيني أساسي فيه) الذي اكتشفه فاسكو دي غاما عام ١٤٩٨، وهو العالم الذي سعى البرتغاليون إلى وضعه تحت سيطرتهم. لكنهم اصطدموا بمقاومة السكان المحليين، وبقوى خارجية مثل الأتراك (في نهاية القرن الخامس عشر) والعرب العمانيين (النصف الثاني من القرن الرابع عشر). فترك البرتغاليون الشاطئ الكيني في العام ١٧٢٩.

الاستعمار البريطاني: دعم الإنكليز سلطان عمان سعيد لا سيّما وأن هذا الأخير كان قد توصل إلى عزل العائلة الساحلية الأقوى مازاريا دي مومباسا، وأقام (في ١٨٤٠) في زنجبار مركز التجارة الساحلية، وخصوصًا تجارة الرقيق، وتوصلوا، في مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥) إلى نيل اعتراف بـ«حقوقهم» في المنطقة. وفي ١٨٨٧ بدأ استعمارهم لكينيا التي شكلت بالنسبة إليهم الطريق التي تفتح لأوغندا (الموضوعة تحت حمايتهم بموجب مؤتمر برلين) ممرًا إلى المحيط، ولذلك فقد تمّ بناء خط السكك الحديدية في كانون الأول ١٩٠١ (أول منشأة استعمارية ضخمة في المنطقة) من أوغندا إلى بحيرة فكتوريا.

وبعد أن اكتشف الانكليز غنى هذه الأراضي وخصبها قرّروا جعل كينيا بلاد «الرجل الأبيض»، فراحوا يقيمون فيها بهدف استثمار الأراضي، وشكلوا، في ١٩٠٧، مجلسًا تشريعيًا تمثل فيه المستثمرون بمندوبين عنهم، كما راحت السلطات الاستعمارية تقمع الحركات المتمردة للسكان المحليين. ثم راح المستثمرون البيض (المستوطنون) يعملون لإقامة نظام عنصري شبيه بنظام جنوب أفريقيا آنذاك. وفشلهم في ذلك، عوّضوا عنه باستثمارهم وامتلاكهم لأفضل الأراضي. فما إن أتى عام ١٩٣٤ حتى كان كل فرد منهم (كان تعدادهم نحو ألفي مستوطن) يمتلك في كينيا أكثر من ألف هكتار.

بدايات التحرر: بدأت كينيا تشهد ولادة ونمو حركات على أساس استعادة الأراضي من المستوطنين (تطورت لتصبح حركات وطنية). وكانت قبائل «كيكويو» أول من تحرك في هذا الاتجاه، إذ كانت الأكثر تضررًا. فأسست «جمعية الكيكويو» في ١٩٢٠، التي أخذت تنظّم المظاهرات ابتداء من ١٩٢٢، وخاصة في غربي البلاد ووسطها. كما ظهرت جمعيات ومنظمات أخرى تزعمها في أغلب الأحيان الطلاب القدماء في مدارس الإرساليات التي ساهمت في تنمية الشعور الوطني. كما بدأت الحركات النقابية تظهر ابتداء من ١٩٣٥ بتأثير الناشط الهندي ماكاهان مانغه.

جومو كينياتا وإيليود ماتهي: وفي أواخر ١٩٢٩، بدأ إسم جومو كينياتا يبرز ويتردد على ألسنة الناس. فقد كان رئيس تحرير صحيفة «جمعية الكيكويو» المركزية منذ ١٩٢٧، وقد أرسلته هذه الجمعية إلى لندن (١٩٢٩)، ثم رجع مرّة أخرى إلى لندن (١٩٣١) وبقي هناك حتى

نهاية الحرب العالمية الثانية. وخلال هذه الفترة درس كينياتا الأنتروبولوجيا وأصدر كتابًا بعنوان «عند أقدام جبل كينيا».

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية، منعت السلطات المنظمات الأفريقية من العمل، وجنّدت الأفريقيين للقتال في اللواء الانكليزي في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. وللتخفيف من حدة المعارضة لها، عيّنت إيليود ماتهي، أحد الزعماء الأفريقيين البارزين، عضوًا في المجلس التشريعي (١٩٤٤)، ثم أصبح عضوًا في المجلس التنفيذي (١٩٥٢).

الثورة (الماو ماو): بعد الحرب، زاد المستوطنون من هيمنتهم وازدادت أوضاع الكينيين سوءًا، وعادت لتظهر من جديد الحركة الوطنية التي باتت، هذه المرّة، تطالب بالاستقلال، خاصة على لسان «الاتحاد الكيني الأفريقي» الذي تزعّمه جومو كينياتا، وكذلك «اتحاد ليو» الذي أعاد تنظيمه زعيم وطني آخر هو، أوجينغا أودينغا عام ١٩٤٦، وأيضًا النقابات. لكن الاتحاد الكيني الأفريقي كان أكثرها نشاطًا.

أطلقت هذه المنظمات حملة للعصيان المدني في مناطق الكيكويو، وأخذ أبناؤها ينتظمون ويقسمون على القتال من أجل تحرير أرضهم، ويشترون السلاح. وبدأوا عملياتهم المسلّحة. وفي ٧ تشرين الأول ١٩٥٢، اغتيل القائد الأعلى للثورة، فاريهيتي، فأعلنت حالة الطوارئ في ٢٩ تشرين الأول (١٩٥٢)، ما أطلق العنان لتحرك شعبي غير مهيّأ بشكل جيّد، ما أتاح للشرطة مجال إلقاء القبض على المسؤولين الرئيسيين في الاتحاد الكيني الافريقي.

«هنا، نظّم «المناضلون من أجل الحرية»، أو الماو ماو كما يسمّيهم الانكليز، خلايا ثورية في جبل كينيا وفي نيانداريا، وبعد أن شنّوا عمليات عسكرية ضد الانكليز في إطار حرب لتحرير البلاد استمرت سنتين، راح يدبّ فيهم الضعف وينقسمون على أنفسهم ولم يعد بإمكانهم مقاومة الهجوم البريطاني الكبير الذي شنّ على معسكراتهم وقواعدهم الخلفية، وقد تمّ توقيف الألوف منهم، وفي ١٩٥٤، تمّ توقيف الجنرال شينا، في تشرين الأول ١٩٥٦ جاء دور ديدان كيماتي آخر قائد تاريخي لديهم وقد حُكم عليه بالإعدام» (موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٣٤٩، راجع «كيماتي، ديدان» في باب زعماء).

إصلاحات: فشلت الثورة، ولقي حوالي ١٠ آلاف من الثوار مصرعهم (بينهم ألفا مدني من قبيلة الكيكويو)، لكنها أنتجت إصلاحات أقرّتها السلطات الاستعمارية.

ففي ١٩٥٤، اعتمد دستود لتيلتون الذي يسمح للأفريقي بأن يصير وزيرًا وجرى أول إحصاء رسمي للسكان. وفي ١٩٥٥، سُمح للأفريقيين بإنشاء منظمات محلية تطورت إلى أن أصبحت أحزابًا سياسية.

وفي ١٩٥٧، قام ١٢٧ ألف ناخب (من أصل ستة ملايين نسمة) بانتخاب ثمانية أعضاء أفريقيين في المجلس التشريعي؛ وقد أطلقت هذه الانتخابات قادة جددًا مثل توم مبويا، أوجينغا أودينغا، رونالد نغالا، وغيرهم. فراح هؤلاء يطالبون بدستور جديد، وقد صدر هذا الدستور فعلًا (١٩٥٧)، لكنه كان يوازي بين عدد الممثلين الأفريقيين (٦ ملايين) وعدد ممثلي الأوروبيين (٥٠ ألفًا)، وتقدم الوطنيون بطلب إخلاء سراح جومو كينياتا المحتجز منذ إعلان حالة الطوارئ في ١٩٥٢.

الاستقلال: في العام ١٩٥٩، قاطع الممثلون الأفريقيون جلسات المجلس، وصعّدوا من مطالبهم الاستقلالية. فسمحت السلطات للأحزاب بممارسة نشاطاتها، وقبلت بريطانيا بفتح مفاوضات من أجل الاستقلال، وصدر دستور ماكلاود (١٩٦٠) الذي رفع عدد الممثلين الأفريقيين في المجلس التشريعي. وعندما عاد وفد

المفاوضات الكيني من لندن انقسم على نفسه وأفرز أحزابًا متخاصمة. وفي انتخابات ١٩٦١، نال الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي بقيادة توم مبويا وأوجينغا أودينغا (إذ كان زعيم الحزب جومو كينياتا لا زال معتقلًا)، ٦٧,٤٪ من أصوات الناخبين، بينما خرج الاتحاد الكيني الديمقراطي الأفريقي مهزومًا، لكنه رغم ذلك استلم الحكم، إذ كان الحزب المنتصر رفض المشاركة في السلطة قبل إطلاق جومو كينياتا (الذي أطلق سراحه، بعد ذلك، وفي السنة نفسها، ١٩٦١). وفي ١٩٦٢، ترأس كينياتا وفد المفاوضات الكيني التي انتهت إلى نيل الاستقلال الذاتي الفعلي بعد انتخابات جديدة حصل فيها الاتحاد الذي يتزعمه كينياتا على ثلثي الأصوات (حزيران ١٩٦٣)، وأصبح كينياتا رئيسًا للوزراء، وأعلن الاستقلال في ١٢ كانون الأول ١٩٦٣.

كينياتا رئيسًا للجمهورية والصراع الحزبي: عرفت كينيا عند الاستقلال نظامًا متعدد الأحزاب نظريًا. أما عمليًا فكان يهيمن عليه حزبان رئيسيان احتكرا السلطة هما: الاتحاد الوطني الأفريقي والاتحاد الديمقراطي الأفريقي الكيني (اختصارًا: الحزب الوطني والحزب الديمقراطي). أما الدستور فقد طرأت عليه تعديلات متوالية إلى أن رسا في ١٩٦٨ على الأخذ بالنظام الرئاسي. وكان جومو كينياتا انتخب رئيسًا للجمهورية في ١٢ كانون الأول ١٩٦٤، وكان لقبه «مزي» Mzee أي «القديم» أو «الختيار».

وعرف عهد كينياتا أزمة سياسية قائمة حول اتجاهين كبيرين: إتجاه يركز على العدالة الاجتماعية وتوزيع الأراضي يمثّله أوجينغا أودينغا، واتجاه ليبرالي موال للغرب يمثّله توم مبويا. وكان الرئيس كينياتا داعمًا للاتجاه الثاني. لكن الأزمة تفجرت بعنف إثر مقتل مبويا، وكذلك بعد انتخابات ١٩٧٤.

ومن جهة أخرى فقد أدّى استئثار عائلة كينياتا بالقطاعات الرئيسية في البلاد، وإثراؤها المكشوف إلى تسخين الخصومات وتلطيخ صورة الرئيس العجوز الذي تمكن مع ذلك، ورغم حدة الصراعات الداخلية، من تحقيق غلبة الاتجاه الليبرالي الذي ترجم بجعل الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي حزبًا وحيدًا عمليًا (وتكرس ذلك في دستور حزيران ١٩٨٢) على الصعيد الداخلي، كما تمكن، على الصعيد الخارجي، من جعل الرئيس الصومالي الجنرال محمد سياد برّى يتراجع (١٩٦٧) عن كل مطلب له في المناطق الشمالية الشرقية من كينيا. وبرزت سياسة كينيا الموالية للغرب جلية عندما لعبت في ١٩٧٦، دورًا مهمًا في تسهيل الغارة الاسرائيلية على أوغندا في تموز من ذلك العام بعد اختطاف مقاتلين فلسطينيين لإحدى الطائرات المدنية الإسرائيلية في مطار أوغندا. وهذا الموقف جعل الولايات المتحدة الأميركية تبادر لمساعدة كينيا على تعزيز قوتها العسكرية.

الرئيس دانيال آراب موا: في آب ١٩٧٨، توفي جومو كينياتا، وخلفه بعد شهر واحد نائبه آراب موا الذي انتخب أيضًا رئيسًا للحزب الحاكم (الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي). فبادر الرئيس الجديد إلى إصدار عفو عام عن المعتقلين السياسيين (كانون الأول ١٩٧٨). وعلى الرغم من انحيازه إلى الغرب، وقّع في كانون الثاني ١٩٧٩، ميثاق صداقة لعشر سنوات مع النظام الماركسي – اللينيني في إثيوبيا. وقد أراد موا من هذا الميثاق أن يشكل ضمانة ليس فقط في وجه المطالب الإقليمية الصومالية في المنطقة الحدودية الشمالية، بل أيضًا في وجه الاضطرابات في الشمال والجنوب المتأتية من النزاع بين تنزانيا وأوغندا. ولم يتوصل لقاء أيار ١٩٧٩ بين آراب موا وجوليوس نيريري إلى إعادة فتح الحدود بين كينيا وتنزانيا، وكذلك فشل لقاء الرياض (أيلول ١٩٧٩) بين موا والرئيس الصومالي سياد بري حول مطالب الصومال الإقليمية.

في كانون الثاني ١٩٨١، جرى لقاءان بين رؤساء كينيا، تنزانيا وزامبيا، بهدف إعادة التعاون

السياسي بين بلدانهم الذي كان قد توقف على أثر انفراط مجموعة بلدان شرقي أفريقيا (كينيا، أوغندا وتنزانيا) منذ ١٩٧٧ في أعقاب التدخل العسكري التنزاني في أوغندا. وفي ١٧ كانون الثاني ١٩٨١، عقد لقاء قمة في كمبالا (أوغندا) ضمّت ميلتون أوبوت الرئيس الأوغندي، ودانيال آراب موا، وجوليوس نيريري الرئيس التنزاني، وكينيث كاوندا الرئيس الزامبي. وأصدر هذا اللقاء بيانًا ختاميًا نص على إنشاء «لجنة أمنية» من الدول الأربع المذكورة، وترجم نوعًا من «الإرادة السياسية» لتخطي الخلافات الايديولوجية. وكان الرئيس آراب موا يعمل جهده لتفادي الانقسام في منظمة الوحدة الأفريقية الذي حصل نتيجة قرار أمينها العام، آدم كودجو، قبول «الجمهورية الصحراوية» عضوًا في المنظمة (أيار ١٩٨٢).

انقلاب ١٩٨٢: لم يتمكن آراب موا من إيقاف التردّي الاقتصادي في البلاد، الوضع الذي أثار من جديد المنازعات بين الأجنحة والكتل. فحاول فرض سلطته بإلغاء الأحزاب والنقابات والتعاونيات والجمعيات المحلية؛ الأمر الذي أدّى إلى محاولة انقلابة فاشلة في الأول من آب ١٩٨٢ التي قام بها سلاح الطيران والتي تمّ القضاء عليها بسهولة. وبعدها، راح موا يحكم بقسوة ويزج بأخصامه في السجون أو يحكم على بعضهم بالإعدام دون محاكمة. وفي أول خطاب له بعد هذه المحاولة، أعلن موا عن دعم الصادرات الكينية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في البلاد.

أهم أحداث ١٩٨٤–١٩٩٢: في تموز ١٩٨٤، زار الرئيس آراب موا الصومال، وهي الزيارة الأولى يقوم بها رئيس كيني للصومال، ما اعتبر بداية لعهد جديد من التعاون بين البلدين بعد توتر تسبّبت فيه مخاوف كينية من مطامع للصومال بمناطق في شمال شرقي كينيا معظم سكانها من عرق صومالي.

في١١–١٨ تموز ١٩٨٥، استضافت كينيا المؤتمر الكنائسي القرباني العالمي الثالث والأربعين، وهو الأول الذي يعقد في أفريقيا السوداء.

في كانون الأول ١٩٨٧، وقعت اشتباكات حدودية مع أوغندا.

في ١٦ شباط ١٩٩٠، اغتيل وزير الخارجية روبرت أوكو أثناء قيامه بالتحقيق حول الفساد، وقد اتهم بهذه الجريمة نيكولاس بايوت وزير الطاقة، فاعتقل في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩١، ثم ما لبث أن أُطلق سراحه. وقامت اضطرابات قُتل أثناءها رجل دين أنغليكاني هو ألكسندر لوج.

في ١٠ كانون الأول ١٩٩١، أُلغي نظام الحزب الواحد، وأعيد العمل بالتعددية الحزبية.

بين آذار وتشرين الثاني ١٩٩٢، وقعت مواجهات دموية بين قبائل بوكوسو وكالنجن أسفرت عن وقوع نحو ٨٠٠ قتيل (ومجموع قتلى هذه المواجهات بين ١٩٩٢ و١٩٩٤ وصل إلى ألفي قتيل، إضافة إلى تهجير نحو ٣٠٠ ألف شخص).

وفي الأول من حزيران ١٩٩٢، وصل إلى كينيا نحو ٣٠٠ ألف لاجئ إثيوبي وصومالي.

وفي ٢٩ كانون الأول ١٩٩٢، جرت انتخابات رئاسية (الأولى منذ ٢٦ سنة) أعادت آراب موا إلى رئاسة الجمهورية بفوزه بـ ٣٣,٣٥٪ من الأصوات؛ كما جرت انتخابات نيابية فاز بها الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني – كانو – الحاكم بـ ١١٠ مقاعد مقابل ٩٠ مقعدًا للمعارضة.

١٩٩٣–١٩٩٦: في ٩ شباط ١٩٩٣، رحّب الرئيس موا باقتراح بريطاني لنشر قوات تابعة للأمم المتحدة على الحدود مع الصومال. وفي ٢٣ آذار ١٩٩٣، افتتح موا الجلسة الأولى للبرلمان التعددي، وانتقلت المعركة بين الحزب الحاكم والمعارضة إلى داخل أروقته. وكانت كينيا التي اعتبرت ذات يوم محط أنظار الغرب بفضل نظامها الاقتصادي الحر، خسرت ما

مجموعه ٤٠ مليون دولار شهريًا من المساعدات التي أوقفت الدول المانحة إرسالها منذ تشرين الثاني ١٩٩٣. ولم تقرر العواصم الغربية إعادة هذه المساعدات على رغم تجاوب الرئيس موا مع دعواتها لإجراء الإنتخابات، وذلك بسبب الفساد في الإدارة واتهام المعارضة الحزب الحاكم بتزوير هذه الانتخابات (٢٩ كانون الأول ١٩٩٣). وثمة سبب قد يكون هو الأهم ولم تشر له هذه العواصم إنما تناوله المحلّلون وهو فقدان كينيا لأهميتها الجيوبوليتيكية والاستراتيجية، في نظر هذه العواصم، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

وفي آب ١٩٩٣، جرت أول محاكمة في نوعها في البلاد لمشاركين في أعمال عنف قبلي يعصف بكينيا قبل نحو عامين. وأكثر المتهمين (عددهم ٤٩) هم من قبيلة كالنجن التي ينتمي إليها الرئيس موا. وفي أيلول، حظر الدخول إلى مناطق العنف القبلي فيما كان المئات من قبائل الكيكويو يواصلون فرارهم من مناطق شمال غربي البلاد التي كانت تشهد عنفًا قبليًا ضاريًا.

بعد توقيع إتفاقيات أوسلو (إسرائيل – الفلسطينيون) قام الرئيس موا بزيارة رسمية لإسرائيل هي الأولى التي يقوم بها رئيس كيني للدولة العبرية (كانت كينيا قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣، ولكنها أعادت هذه العلاقات في ١٩٨٨، وأصبحت بعد سنوات قليلة تعد أكبر شريك تجاري لإسرائيل في أفريقيا).

ومن النقاط البارزة على الصعيد الداخلي (خاصة خلال العام ١٩٩٣) تنامي المعارضة للحكم التي أبداها «الحزب الإسلامي الكيني» المستند إلى وجود إسلامي كثيف في الشريط الساحلي والمحافظة الشمالية الشرقية قرب الحدود مع الصومال. وترفض الحكومة منح هذا الحزب ترخيصًا للعمل في شكل شرعي بحجة أنه حزب ديني. لكن الحزب شكل تحالفًا مع أحزاب المعارضة، خاصة حزب «فورد – كينيا». ووجّه الرئيس موا اتهامه إلى الحزب خاصة والمسلمين عامة بأنهم المسؤولون عن إدخال العبودية إلى كينيا، كما شكل حزبًا إسلاميًا مواليًا دعاه «المسلمون المتحدون في أفريقيا».

في ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٤، توفي زعيم المعارضة أوجينغا أودينغا (راجع باب «زعماء، رجال دولة وسياسة»). وفي تموز ١٩٩٤، أغلقت الحكومة معسكرات للاجئين الصوماليين نتيجة مواجهات متكررة مع السكان المحليين وتفشي الأمراض (ويذكر أن كينيا كانت تستضيف، في هذه الفترة، نحو ٢٠٠ ألف لاجئ صومالي من الذين فرّوا من الحرب الأهلية في بلادهم، وتمّ إسكان نصفهم في ستة معسكرات في إقليم الساحل). وفي كانون الأول ١٩٩٤، استخدمت القوة لإخلاء مخيمات اللاجئين من الكيكويو.

وفي آخر كانون الثاني ١٩٩٥، منعت الحكومة حركة إسلامية جديدة من العمل إثر دعوتها إلى تشكيل جبهة موحّدة من المسلمين والمسيحيين بهدف إطلاق حملة للعمل على إجراء إصلاحات سياسية في البلاد. وفي ٢٨ آذار (١٩٩٥)، بدأت محاكمة جورج سيتوتي نائب رئيس الجمهورية بتهمة اختلاس أموال الدولة. وفي نيسان (١٩٩٥)، توتر الوضع بين كينيا وأوغندا. وفي ١٩ أيلول (١٩٩٥)، زار البابا يوحنا بولس الثاني كينيا؛ وفي ١٨ تشرين الأول، صرّح وزير الداخلية الكيني فرنسيس لوتودو أن أكثر من ٨٠٠ شخص توفوا في السجون الكينية هذا العام (١٩٩٥)، وقال إن الحكومة لا تملك الوسائل الكفيلة لمعالجة هذا الوضع؛ وكان قاضي المحكمة العليا إيمانويل أوكوبازو أكد، قبل أيام، ان «دخول السجن يعني توقيع شهادة وفاة»، ودان وضع السجون واكتظاظها بالمعتقلين.

وعرفت الأشهر الممتدة من كانون الأول ١٩٩٦ إلى آب ١٩٩٧، سلسلة من المظاهرات الطلابية والاضطرابات العرقية.

١٩٩٧–١٩٩٩: في ٢٩ كانون الأول ١٩٩٧، أعيد انتخاب الرئيس دانيال آراب موا لولاية رئاسية جديدة، ونال ٤٠,١٢٪ من أصوات المقترعين (الذين لم تتعد نسبتهم ٣٨,٥٪ من مجموع الناخبين). أما في الانتخابات النيابية التي تزامنت مع الانتخابات الرئاسية، فاز الحزب الحاكم (كانو) بـ ١١٣ مقعدًا، والمعارضة بـ ١٠٩ مقاعد. وقد تلت هذه النتائج مباشرة (أي في كانون الثاني ١٩٩٨) اضطرابات أوقعت نحو ١٠٠ قتيل.

هذا الفشل الانتخابي النسبي الذي مُني به الحزب الحاكم (منذ الاستقلال) عكس حالة الانقسام التي يعيشها الحزب في داخله. فمنذ إعلان الرئيس موا، في كانون الثاني ١٩٩٧، أن ولايته الخامسة ستكون الولاية الأخيرة، بدأت معركة خلافته داخل الحزب (كانو)، وكذلك بدأ التنافس على منصب نائب الرئيس الذي فضّل موا إبقاءه شاغرًا عندما شكل الحكومة الجديدة في كانون الثاني ١٩٩٨.

ومنذ نيسان ١٩٩٧، بدأت منظمات وتشكيلات المجتمع المدني تظهر إلى العلن وتحاول الحلول محل المنظمات أو الأحزاب الجماهيرية المعروفة. فتوصل «المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني»، وهو منظمة غير حكومية ومدعومة من الكنائس في البلاد إلى إجبار الحكومة على أن تباشر الحوار مع المعارضة البرلمانية. وبعد شهرين (آب – أيلول ١٩٩٧) من التجاذبات، اضطرت الحكومة إلى الإقرار بحرية التجمع وبحق أحزاب المعارضة في الكلام عبر الإذاعة الحكومية. وفي أيلول (١٩٩٧)، اضطرت الحكومة كذلك، تحت ضغط الإضراب العام الذي أعلنه المعلمون، إلى النزول عند رغبتهم، ولأول مرّة، وإعطائهم زيادة على رواتبهم تبلغ ٣٠٠٪.

وغداة الانتخابات (كانون الأول ١٩٩٧)، طرأ فراغ سياسي داخل الحكم بسبب «معركة الخلافة»، كان من شأنه أن يسهّل عودة الحوادث الدموية التي كان الفلاحون من قبائل الكيكويو في وادي ريفت ضحاياها الأساسيين بين شباط ونيسان ١٩٩٨.

ورغم النشاط الذي بذله وزير المالية سيميون نياكي لمواجهة انفجار الديون (٥٠ مليار شيلينغ كيني في العام ١٩٩٣، ١٤٠ مليارًا في العام ١٩٩٨) ومسلسل الإفلاسات، وما صرّح به عن رغبة الحكومة في تخفيض النفقات واعتماد سياسة تقشفية، فقد بقيت المجموعة الدولية على موقفها في عدم إمداد كينيا بالمساعدات (تموز ١٩٩٧) من أجل إعادة بناء شبكة طرقاتها التي هدمتها السيول التي اجتاحت البلاد بين أيلول ١٩٩٧ ونيسان ١٩٩٨.

وجاء حادث انفجار السفارة الأميركية في نيروبي، في ٧ آب ١٩٩٨ (سبّب في مقتل ٢٤٩ شخصًا وجرح أكثر من ٤ آلاف من الكينيين) ليضيف من الأزمة الاقتصادية للبلاد ويضعها على شفير «الكارثة الاقتصادية»، إذ قُدّرت خسائر هذا التفجير بأكثر من ٣٠ مليار شيلينغ كيني.

لكن التحالف السياسي الذي وقّعه الحزب الحاكم (كانو) مع الحزب الديمقراطي الوطني أمّن استقرارًا حكوميًا في أواخر العام ١٩٩٨، ومكن الفريق الحاكم من الصمود في وجه إضرابين لحركتين قويتين: إضراب موظفي المصارف وإضراب المعلمين؛ كما في وجه السؤال الذي قدّمه للبرلمان النائب المعارض جيمس أورنغو مع افتتاح الدورة البرلمانية في الخريف (١٩٩٨). كما ان التقشف النقدي الذي تمسّك به وزير المالية سيميون نياكاي مهّد الطريق أمام ما عاد وأعلنه كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن تقديرهما لما تمّ إنجازه في كينيا.

أما الجهود التي بذلت على صعيد كبح جماح الفساد وإعادة وضع البلاد على طريق النمو الاقتصادي فقد لقيت بدورها تقدير المجموعة الدولية، خاصة لجهة مبادرة تأليف لجنة تحقيق في أعمال العنف الإثني التي وقعت بين ١٩٩١

و١٩٩٨ برئاسة قاض ذي سمعة طيبة جدًا ومن أصل غاني يدعى أكيلانو أكيوومي. ثم جاء توقيف الزعيم الانفصالي الكردي عبد الله أوجلان (راجع «كردستان» في هذا الجزء) في نيروبي في آذار ١٩٩٩ ليشير إلى الروابط الوثيقة المعقودة بين الحكومة الكينية وشركائها الإسرائيليين والأميركيين بعد حادثة تفجير السفارة الأميركية في نيروبي (٢٧ آب ١٩٩٨). وبهذا ظهرت كينيا على المسرح الدولي وكأنها جاهدة وراء منع انتشار ونمو شبكات الإرهابيين والإسلاميين في أفريقيا الشرقية.

ومع ذلك، ثمة أحداث ما لبثت أن أعادت الوضع في كينيا إلى الوراء. ففي شباط ١٩٩٩، اتضح أن أراض واسعة جدًا في غابة كارورا قد أعطيت، وبطريقة الاحتيال والاختلاس، لمقرّبين من الحكم، ما جعل طلاب جامعة نيروبي يسيرون في مظاهرات غاضبة وصاخبة طيلة أيام متوالية. ثم تمّ الكشف عن فضيحة مالية أخرى تتعلق باختلاس مقربين من الحكم لمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، ما دلّ على عدم جدوى محاربة الفساد والعوائق القائمة أمام النهوض الاقتصادي، خاصة وأن وزير المالية سيميون نياكاي فقد حقيبته الوزارية في التعديل الحكومي الذي جرى في شباط ١٩٩٩. وما زاد من المخاوف على الإصلاح سيطرة الجناح المتشدد من النظام، بقيادة نيكولاس بيووت، على الحكومة، وإعادة تعيين وزير التخطيط والمرشح لخلافة الرئيس موا، جورج سيتوتي، نائبًا للرئيس في الأول من نيسان ١٩٩٩ بعد عطلة إجبارية امتدت إلى ١٤ شهرًا في أعقاب اتهامات كثيرة وُجّهت إليه.

مدن ومعالم

* **كيسومو Kisumu**: مدينة تقع عند بحيرة فكتوريا، وتبعد ٣٣٨ كلم عن العاصمة نيروبي، وتعدّ نحو ٣٠٠ ألف نسمة.

* **لوكيتشوكيو**: تصغيرًا «لوكي». بلدة قريبة من الحدود مع السودان (٢٦ كلم). قبل العام ١٩٨٨، كانت قرية صغيرة لا يتعدّى سكانها ٥ آلاف (على بعد ٩٨٠ كلم عن العاصمة نيروبي). لكن منذ العام المذكور تحوّلت محطة استراتيجية تتقاطع فيها كل عمليات الإغاثة لجنوب السودان، وأُنشئ فيها مطار. وبدأ تعداد سكان لوكي يتضاعف، ووصل في العام ١٩٩٣ إلى نحو ٢٥ ألفًا، بينهم ألفان من العاملين مع الأمم المتحدة، إضافة إلى العاملين في منظمات غير حكومية.

* **مومباسا Mombassa**: مدينة، على الشاطئ الجنوبي من البلاد، وتبعد ٤٩٤ كلم عن العاصمة، وتعدّ نحو ٧٥٠ ألف نسمة، شهيرة بأنها تضمّ أكبر تجمع من مسلمي البلاد، وفيها معهد إسلامي. بها مرفأ كبير، ومصفاة لتكرير النفط، وصناعة الإسمنت والأسمدة. عند ضواحيها تنمو صناعة السياحة، خاصة الحمامات البحرية.

تاريخيًا، كانت محطة تجارية عربية مهمة منذ القرن الثاني عشر. احتلها البرتغاليون بين ١٥٠٥ و١٦٩٨ وبنوا فيها قلعة «جيزوس» (يسوع). طردهم العمانيون، وأقام فيها البريطانيون منذ ١٨٩٥.

* **ناكورو Nakuru**: مدينة، على بعد ١٥٦ كلم من العاصمة، وتعدّ نحو ٢٠٠ ألف نسمة. تُسمّى «مدينة الفلاحين»، فهم يشكلون نحو ٧٥٪ من سكانها.

* **نيروبي Nairobi**: عاصمة كينيا. تقع في جنوبي البلاد، على علو ١١٦١م عن سطح البحر، وتبعد ٥٠٠ كلم عن الشاطئ. تعدّ نحو ٢,٢ مليون نسمة، أكثرهم من قبائل الكيكويو. والنواة التي أنشئت نيروبي حولها كان مخيمًا للعمال الذين كانوا يعملون في بناء خط سكة حديد مومباسا - كامبالا في العام ١٨٨٠. عقدة مواصلات اقتصادية مهمة. جامعة. مركز تجاري وإداري. صناعات خشبية، غذائية وميكانيكية. مركز سياحي (محميات للحيوانات).

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **أودينغا، أوجينغا Odinga, O.** (١٩١١-١٩٩٤): أبرز زعماء المعارضة الكينيين.

رأس أودينغا «منبر إعادة الديمقراطية» (حزب فورد - كينيا) المعارض وكان الزعيم الرسمي للمعارضة الكينية في البرلمان. قاد مع مجموعة من السياسيين الإصلاحيين حملة للمطالبة بالتعددية في كينيا أرغمت الرئيس دانيال آراب موا على السماح لأحزاب المعارضة بمعاودة نشاطها في ١٩٩١.

تولى أودينغا منصب نائب الرئيس بين ١٩٦٤ و١٩٦٦ في عهد جومو كينياتا أول رئيس للبلاد. إلا أنه استقال من منصبه بسبب خلاف مع كينياتا في شأن كيفية إدارة البلاد. واتهمته عناصر متنفذة في حزب «الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني» (كانو) الحاكم بمحاباة الشيوعية.

وفي أعقاب تفجر إحداث شغب في كيسومو اعتقل أودينغا لمدة خمس سنوات وحظر حزب «اتحاد الشعب الكيني» الذي أسّسه. وأعاده الرئيس موا إلى الحياة السياسية في العام ١٩٨٠ وأعطاه منصبًا حكوميًا. لكن انتقاده المستمر للرئيس كينياتا أدّى إلى طرده من الحزب الحاكم في ١٩٨٢ وفرضت عليه الإقامة الجبرية لمدة ثمانية أشهر.

ساهم أودينغا في تأسيس منبر «فورد - كينيا» المعارض في أواخر ١٩٩٠، إلا أن هذا المنبر انشق وفق أسس قبلية وايديولوجية إلى تنظيمين، تزعم هو شخصيًا أحدهما، فيما تزعم الآخر كنيث ماتيبا.

عُرف أودينغا بتبنيه الدفاع عن حقوق الإنسان وانتقاد الحكومة لفشلها في لجم الفساد المتفشي على كل المستويات ولسوء إدارة الاقتصاد.

وجاء أودينغا في المرتبة الثالثة في آخر انتخابات رئاسية جرت قبل وفاته والتي فاز فيها الرئيس موا بتجديد ولايته خمس سنوات. وأعلن إذّاك أنه سيتعاون مع موا وحزبه الحاكم من أجل تطوير البلاد.

* **كيماثي، ديدان Kimathi, Dedan** (١٩٢٠-١٩٥٧): زعيم حركة الماو ماو. تلقّى دراسة ابتدائية واضطر للعمل باكرًا. انضم إلى حركة الماو ماو (١٩٥٢) التي كانت تعبّئ الفلاحين الفقراء من قبائل الكيكويو، وكانت حركة سرية نشأت في ١٩٤٨. والسبب في قيامها الإحباط الذي انتاب أعضاء حزب «اتحاد كينيا الأفريقي» من الكيكويو من جرّاء اعتدال قيادته. ومأخذ الفلاحين الأساسي كان يرتبط بظروف عملهم الشاقة عند المزارعين الأوروبيين الذين استولوا على أراضيهم.

جاء في «موسوعة السياسة» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٣٣٨-٣٣٩):

بدأ نجم كيماتي يلمع في تشرين الأول ١٩٥٢ عندما فرضت السلطات الاستعمارية البريطانية حالة الطوارئ في محاولة منها لوضع حد للاضطرابات الناجمة عن تحرّك الماو ماو. وكانت الحركة تهيّئ نفسها وقتئذ للبدء في حرب عصابات ضد الاستعمار. وقد ردّ كيماتي على إعلان حالة الطوارئ بتنظيم حفل أقسم فيه المئات من الكيكويو قسم الولاء للماو ماو. وحين حاولت حفنة من الزعماء التقليديين الموالين للسلطة التدخل لوضع حدّ للحفل، تصدّى لهم الماو ماو وقتلوهم. وفي اليوم التالي، عمّمت في سائر أنحاء كينيا مواصفات كيماتي وأعلنت السلطة عن تقديم جائزة بخمس مائة جنيه استرليني لمن يقودها إليه. وما كان ذلك إلا ليكرّس دور كيماتي القيادي في وسط المقاتلين الذين التجأوا إلى غابات جبال أبيردار. وفي أوائل السنة التالية، توحدت مجموعات الماو ماو في إطار مجلس أعلى انتخب ستانلي ماتينجي رئيسًا له وكيماتي أمينًا عامًا. غير أن كيماتي فرض نفسه خلال أشهر كزعيم أوحد للما ماو وانتخب رئيسًا لـ «مجلس دفاع كينيا» الذي أنشأه الماو ماو. كما مارس دور القائد الأعلى للقوات المسلّحة التي توزعت في ثماني فرق، واستطاعت الحركة تحت قيادته أن تجعل من الغابات التي لجأت إليها حصنًا منيعًا في وجه الجيش البريطاني، لا سيّما أنها بقيت لفترة تتلقى المعونات والمؤن من العاصمة نيروبي. ولم يمنعها من شن هجوم شامل إلا قلة السلاح، فاضطرت إلى اتباع تكتيك يقوم على مهاجمة المزارع الأوروبية والقرى الموالية للسلطة ثم الانسحاب منها. وقد رد البريطانيون بإقامة قرى «محمية» يقيم داخلها السكان. ثم عمدوا إلى قطع القاعدة اللوجستية للماو ماو. فشنّ الجيش حملة واسعة من الاعتقالات في نيروبي شارك فيها ٢٥ ألف جندي. وقد أجريت تحقيقات مع كل واحد من السبعين ألف كيكويو (من أصل مائة ألف نسمة مقيمين في نيروبي)، وسجن منهم ٢٨ ألفًا وأرسل الآخرون بالألوف إلى «القرى المحمية». وقد شكلت هذه الحملة بالفعل انعطافًا في الحرب ضد الماو ماو، إذ توقف وصول المؤن والأدوية والأسلحة إلى الغابات، وما اضطر الحركة إلى إعادة تنظيم قواتها على نطاق أضيق. وفي ١٩٥٥، فتحت مجموعة من القادة التقليديين، بقيادة ستانلي ماتينغي، معركة ضد كيماتي ورجاله، ما زاد من ضعف حركة الماو ماو.

وفي خريف ١٩٥٦، تمكّن البريطانيون من إلقاء القبض على كيماتي بعد مطاردة دامت عشرة أشهر. فقدم إلى المحاكمة، وأُعدم شنقًا في أوائل ١٩٥٧.

* **كينياتا، جومو Kenyatta, Jomo**

(١٨٩٠-١٩٧٨): أول رئيس لجمهورية كينيا.

وُلد في نجندا بالقرب من نيروبي. وكان اسمه كاماو وا مويغي. نشأ يتيمًا وتعلّم في إرسالية اسكوتلندية، فاعتنق المسيحية وأعطي إسم جونستون كاماو، ولم يتبنّ إسم جومو كينياتا (ومعناه «سهم كينيا الملتهب») إلا في الثلاثينات.

عمل في صباه مساعدًا لطاهي المطبخ، ثم نجارًا، ثم مفتشًا في شركة المياه في نيروبي، ثم كاتبًا في بلدية نيروبي (١٩٢١-١٩٢٦).




كينياتا لدى اعتقاله

كينياتا يحلف اليمين الدستورية رئيسًا للجمهورية

انضم إلى «اتحاد كينيا الأفريقي» حين أنشئ في ١٩٢٢، وفي سنوات قليلة أصبح هو نفسه رئيسًا للاتحاد. وفي ١٩٢٨ أصدر صحيفة في نيروبي بلغة الكيكويو، وفي ١٩٢٩، سافر إلى انكلترا والتحق في لندن بمدرسة الاقتصاد، وأصدر كتابًا أشاد فيه بقبيلته «الكيكويو» المواجهة لجبل كينيا، واتصل أثناء وجوده هناك بعصبة مكافحة الأمبريالية مما أثار حنق السلطات عليه.

عاد إلى كينيا في ٣٠ أيلول ١٩٣٠ حيث أسّس أول مدرسة كينية واصطدم بالمبشرين الذين كانوا يعارضون بعض العادات الأفريقية الخاصة بختان الفتيات. ودافع عن تعدد الزوجات والمسؤولية الجماعية والعادات القبلية في أطروحته لنيل الدكتوراه والتي كان عنوانها: «في مواجهة جبل كينيا».

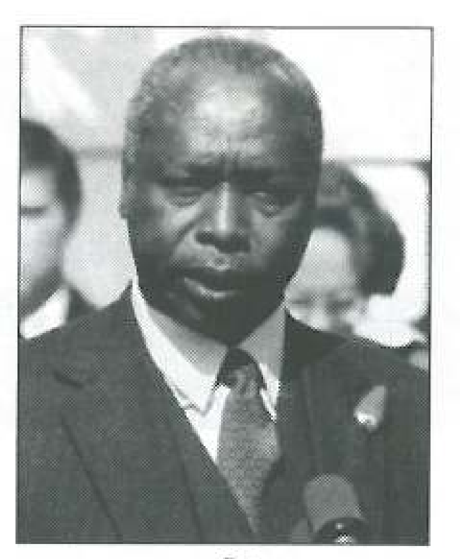
عاد، في ١٩٣١، إلى بريطانيا مبعوثًا عن «رابطة كيكويو المركزية» للمطالبة بمزيد من الحقوق السياسية والاقتصادية لأبناء شعبه. وقد بقي في بريطانيا ١٥ سنة كرّسها للنضال والدراسة، فعاش حياة صعبة مرهقة، فقيرًا يعاني من الذلة والتفرقة العنصرية المهينة. ومع ذلك وجد كثيرًا من الأصدقاء يعيشون مثله في لندن بينهم كوامي نكروما الذي أصبح بعد ذلك رئيسًا لجمهورية غانا والذي ساعده على تكوين جمعية أفريقية في مانشستر عام ١٩٤٥. وبعد عام آخر قضاه في موسكو يدرس في جامعتها الأنتروبولوجيا، عاد إلى كينيا ليوزّع نشاطه بين التعليم والعمل السياسي ويصبح المحرّك الرئيسي لـ «اتحاد مدارس الكيكويو المستقلة». وفي ١٩٤٧، انتخب رئيسًا للاتحاد الكيني الأفريقي الذي أصبح اسمه في ما بعد «اتحاد كينيا الوطني الأفريقي» (كانو) والذي أخذ يقود النضال ضد البريطانيين لتحقيق الاستقلال.

ومع اندلاع حركة الماو ماو في كينيا ضد المستعمرين، أسرع الإنكليز يلتمسون من كينياتا مساعدتهم في إنهاء هذه الحركة. ويقول البريطانيون إنه خدعهم خدعة كبرى. ذلك ان السلطات البريطانية جمعت له يومًا عددًا هائلًا من أبناء كينيا في نيروبي لكي يطلب منهم الهدوء. وكانت فرصة لكينياتا، فبينما كان يخطب في الجمع الحاشد يناشدهم الهدوء، كان يقوم في الوقت نفسه بإرشادات معيّنة يعرفها أبناء قبيلته معناها «انني أقصد عكس ما أقول».

وبدأ جومو كينياتا يعبّئ الشعور الوطني في نفوس أبناء بلاده. دعاهم إلى عدم شرب البيرة البريطانية حتى أفلست الشركة التي تنتجها. أمرهم بعدم اعتمار القبعات البريطانية فامتنعوا عن ذلك. وحين ألقي القبض عليه بتهمة تزعمه لحركة الماو ماو (في تشرين الأول ١٩٥٢)، قال: «لقد كرّست كل حياتي لخدمة شعبي... وعندي من الإرادة ما يجعلني أقضي في السجن أي فترة يريدها أي مخلوق إذا كان ذلك هو الطريق الصحيح لخدمة شعبي». واقتيد إلى سجن «بوكيتنج» بعد أن تمّت محاكمته في قرية كابونجوبوريا في منطقة الحدود الشمالية في «مدرسة أخليت لهذا الغرض. وبعد سجنه سبع سنوات وضع تحت الحراسة في منفاه في الشمال لمدة ثلاث سنوات أخرى («العربي»، العدد ٤٧٩، تشرين الأول ١٩٩٨، ص٧٠-٧١؛ و«موسوعة السياسة»، ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٣٥٥-٣٥٦).

أُطلق سراحه في ١٤ آب ١٩٦١. انتُخب نائبًا، وألّف وزارته الأولى في كانون الأول ١٩٦٤ حيث أعلن استقلال كينيا. واستمر رئيسًا للجمهورية حتى وفاته (راجع النبذة التاريخية).

* **موا، دانيال آراب Moi, D. Arap** (١٩٢٤–): الرئيس الحالي لكينيا، ينتمي إلى قبيلة كالنجن (راجع النبذة التاريخية).



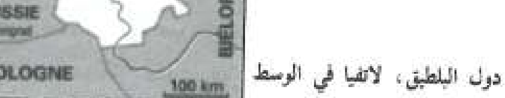
دانيال آراب موا

لاتفيا









دول البلطيق، لاتفيا في الوسط

بطاقة تعريف

الموقع: تقع لاتفيا: بالانكليزية Latvia، بالفرنسية Lettonie، وباللغة اللاتفية المحلية Lietuva، في أوروبا الشمالية، على شاطئ البلطيق. تحيط بها إستونيا من الشمال، وروسيا من الشمال والشرق، وبيلوروسيا (روسيا البيضاء) من الشرق والشرق – الجنوب، وليتوانيا من الجنوب، وبحر البلطيق من الغرب.

المساحة: ٦٤ ٥٨٩ كلم².

العاصمة: ريغا. أهم المدن: دوغافبيلس (نحو ١٣٥ ألف نسمة)، لايباجا (١٠٠ ألف نسمة)، جلغافا (٧٩ ألف نسمة)، جورمالا (راجع باب مدن ومعالم).

اللغة: اللاتفية (رسمية منذ العام ١٩٨٨).

السكان: نحو ٢٫٥ مليون نسمة (تقديرات ١٩٩٧). منهم ٥٥٫١٪ لاتفيون، ٣٢٫٦٪ روس، ٤٪ بيلوروسيون، ٢٫٩٪ أوكرانيون، ٢٫٢٪ بولنديون، ١٫٣٪ ليتوانيون، و٠٫٥٪ يهود. نحو ٧٠٪ من مجموع السكان يعيشون في المدن. نحو ٦٠٠ ألف من اللاتفيين الأصليين هم أعضاء في كنيسة لاتفيا اللوثرية (بروتستانت)، و٥٢٠ ألفًا كاثوليك، و١٠٠ ألف أرثوذكس.

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ١٥ شباط ١٩٩٢، وأقرّه البرلمان في ٦ تموز ١٩٩٣. ينتخب البرلمان رئيس الجمهورية لولاية ٣ سنوات. ويتألف البرلمان من ١٠٠ عضو ينتخبون بالاقتراع الشامل لولاية ٣ سنوات.

الأحزاب:
- جمعية الوطن والحرية، تأسست في ١٩٩٥، ويترأسها ماريس غرينبلتس.
- الاتحاد المسيحي الديمقراطي للاتفيا، تأسس في ١٩٩١، يترأسه بوليس كلافنس.
- حزب سايمنيكس الديمقراطي، ١٩٩٥، زيدونيس سيفرس.
- اتحاد الفلاحين اللاتفيين، ١٩٩٠، ألفردس غريسلس.
- الحزب القومي اللاتفي المحافظ، ١٩٨٨، أندريس كرستينس.
- الحزب الاشتراكي – الديمقراطي للعمّال اللاتفيين، ١٩٠٤، أرنيس موغورفبكس.
- الطريق اللاتفي، ١٩٩٣، فالدبس بيركافس.
- حزب الإنسجام القومي، ١٩٩٣، جانيس جوركنس.
- جبهة لاتفيا الشعبية، ١٩٨٨، أولدبس أوغستكالنس.

- الحركة الشعبية من أجل لاتفيا، ١٩٩٤، جواهيمس زيغيريتس.
- حزب الاستقلال القومي، وحزب الخضر، ١٩٩٠.
- الحزب العمّالي، ١٩٩٦، إيفارس كريتوس.

الاقتصاد: تتوزّع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية وفق النسب التالية (مع ذكر مساهمة القطاع في الناتج المحلي الصافي): ١٦٪ في الزراعة (يساهم بـ ٢٥٪ من الناتج المحلي الصافي)، ٣٠٪ في الصناعة (٥٢٪)، ٥٤٪ في الخدمات (٢٣٪). بلغ معدل البطالة ٦,٧٪ (في العام ١٩٩٧).

أهم المزروعات: القمح والفاكهة. وأهمية تربية الماشية والدواجن (اللحوم، الحليب والبيض) تفوق أهمية المزروعات.

في لاتفيا مناجم الترب (تراب عضوي قابل الاشتعال يتكون من انحلال بعض النباتات الطحلبية)، والكلس، والدولوميت (كربونات طبيعية مزدوجة من الكلس والمنغزيوم، الرخام غني بهذه المادة). وأهم الصناعات: الفولاذ، المعادن، الأسمدة، البلاستيك، الورق، الكيميائيات، الأقمشة، الغذائيات، الأخشاب وبناء السفن.

نبذة تاريخية

نظرة عامة: تحتل لاتفيا موقعًا وسطًا في قلب مجموعة دول البلطيق، سواء لجهة موقعها الجغرافي أو لجهة حجمها بالمساحة وبعدد السكان.

ولاتفيا، مثلها مثل إستونيا أو أكثر منها، قد لقيت خلال القرن العشرين «تخريبًا» حقيقيًا في مميزاتها الاثنية والثقافية بسبب الهجرة الكثيفة إليها من الروس ومن الشعوب السلافية الأخرى (خاصة الأوكرانيين)، إلى درجة أن اللاتفيين لم يعودوا يشكلون، في أواخر الثمانينات وعشية الانفصال والاستقلال، سوى ٥٢٪ من مجموع السكان، في حين شكل الروس وحدهم ٣٤٪. وقد أظهر اللاتفيون دائمًا تعلقًا كبيرًا بثقافتهم الخاصة، بلغتهم وبتاريخهم القومي، رغم ما تعرضوا له من احتلالات ومن محاولات طمس لهويتهم وعلى فترات طويلة.

اعتناق المسيحية، التأثير الجرماني ثم الروسي: شهد العصر المسيحي الأول، على البقعة الجغرافية التي تشكل اليوم لاتفيا، تعايشًا بين الشعوب الفينية – الأوغرية المنتشرة بصورة خاصة شمالي نهر دَوغرافا (دفينا الغربية) وبين الشعوب القادمة من مناطق نيمن ودنيبر، والمسمّاة الشعوب البلطيقية، والمنتشرة في المناطق الجنوبية من البلاد. وأخذت هذه الشعوب الأخيرة (البلطيقية) تتجه شيئًا فشيئًا نحو الشمال وتدفع في طريقها الفينيين – الأوغريين نحو إستونيا، باستثناء قسم منهم عُرفوا باسم «الليفيين» الذين بقوا في أرضهم والتي عرفت باسمهم «ليفونيا». ومن خصوصيات شعوب البلطيق انهم اعتنقوا المسيحية في مرحلة متأخرة (القرن الثالث عشر) مقارنةً بالأوروبيين الآخرين، وأن هذا الاعتناق جاء فرضًا وباستعمال القوة ومن قبل شعوب غريبة.

بين ١١٦٤ و١١٧٠، جاب رجل الدين الكاثوليكي، ماينهارد، وهو من سكان هولشتاين وينتمي إلى جمعية القديس أوغسطينوس، جاب

منطقة دوغافا التي كان يقطنها الليفيون وأسّس في إيكسكولا أول كنيسة في منطقة البلطيق. وهكذا ولدت كنيسة ليفونيا. وفي نيسان ١٢٠٠ قدّم البابا إنّوسّنت الثالث الدعم لهذه الكنيسة المهدّدة من السكان المحليين الوثنيين، وسيّر إلى هناك أسطولًا من ٢٣ سفينة نقلت عدة مئات من المستوطنين الجرمان الذين نزلوا عند مصب نهر دوغافا وأسّسوا هناك مرفأ ومدينة حصينة (وهي التي ستصبح العاصمة ريغا).

وبعد أربعة أعوام، استحصل الراهب تيودوريك من البابا على إذن يتيح له تأسيس جمعية يتألف أعضاؤها من «رهبان جنود» شبيهة بالجمعيات «الدينية – العسكرية» التي قادت الحملات الصليبية على الشرق. وهذه الجمعية، ومثيلاتها، حققت انتصارات متتابعة في المنطقة، لكنها عرفت أيضًا، في ١٢٣٦، هزيمة على يد أبناء المنطقة وحلفائهم الليتوانيين في معركة «سول» La Saule الواقعة جنوبي ليفونيا. واستمر البابا صاحب القرار الأول في ما يتعلق بالمنطقة (ليفونيا)، ومن القرارات التي اتخذها دمج الجمعيات «الدينية – العسكرية» العاملة هناك بجمعية «الفرسان التيتونيين» (الجرمان) التي كان نفوذها قد وصل إلى المناطق الغربية وإلى ليتوانيا. فأوجد بهذا الدمج نظامًا جديدًا هو «النظام الليفوني». وبدأت مرحلة طويلة من النفوذ الجرماني على المنطقة، لا بل من «جرمنتها». لكن هذه المرحلة انتهت بهزيمة «الفرسان التيتونيين» عام ١٤١٠ في تاننبرغ حيث نشبت معركة هي إحدى أعنف المعارك التي عرفتها القرون الوسطى في أوروبا.

ولما وجد آخر أسياد «النظام الليفوني» (ديني – عسكري) نفسه مهددًا بمطامع إقليمية يبديها القيصر الروسي إيفان الرابع الرهيب، تحالف مع الدولة البولندية – الليتوانية، وتخلى لها عن ليفونيا (لاتفيا وليتوانيا) في العام ١٥٦١ مقابل تمسّكه بمنصبه «الدوق الأكبر» على رأس منطقة كورلاند (كورزيمي) الصغيرة التي أصبحت هي أيضًا خاضعة نظريًا للسيادة البولندية. ومع اعتناق بارونات البلطيق، الذي يتحدرون بأصولهم من الفرسان التوتونيين، للبروتستانتية فإنهم فرضوا هذا المعتقد على السكان الخاضعين لهم. أما السويد وبولندا، اللتان كانتا حليفتين في مواجهة المطامع الروسية، عادتا إلى سابق عهدهما من العداء والتنافس في مطلع القرن السابع عشر. وفي ١٦٢٦، ضمّت السويد ليفونيا لها، ثم ما لبثت أن رأت نفسها تخوض المعارك ضد قوات القيصر الروسي دفاعًا عن ممتلكاتها في المنطقة. ولدى هزيمتها في حرب الشمال، اعترفت السويد، في العام ١٧٢١، وبموجب معاهدة نيستاد، بالسيادة الروسية على ليفونيا. وقد استمرت السيطرة الروسية على هذه المنطقة حتى الحرب العالمية الأولى.

من استقلال ١٩١٨ إلى نهاية الحرب العالمية الثانية: استفاد الوطنيون اللاتفيون من حالة الفوضى التي وجدت الامبراطورية الروسية نفسها تتخبط فيها أثناء الحرب العالمية الأولى ليضاعفوا من مطالبهم الاستقلالية. لكن الألمان احتلوا البلاد ودخلوا ريغا (٣ أيلول ١٩١٧) قبل هزيمتهم. ثم جاءت معاهدة بريست ليتوفسك، في ٣ آذار ١٩١٨، بين البولشفيك وألمانيا لتكون في صالحهم، إذ نصّت على تخلي البولشفيك عن إستونيا وليفونيا (لاتفيا وليتوانيا). لكن بارونات البلطيق (من أصل جرماني) أخذوا يستعدون لإقامة دوقية كبرى باسم «كورلاند» يضعونها تحت سيادة الامبراطور الألماني غليوم الثاني (قبيل وفاة هذا الأخير). كما قامت في البلاد قوى سياسية ثلاث تتنازع الحكم: المجلس الوطني اللاتفي (حكومة ائتلاف مؤقتة) بزعامة كارليس أولمانيس Karlis Ulmanis (١٨٧٧–١٩٥٢) الذي أعلن استقلال لاتفيا في ١٨ تشرين الثاني ١٩١٨، والأقلية الألمانية، والبولشفيك (الشيوعيون اللاتفيون).

في العام ١٩١٩، احتلّ الجيش الأحمر الروسي ريغا، ودعم نظامًا بولشيفيكيًا فيها، ولم

تنفع المعارضة المسلحة التي أبداها بعض اللاتفيين بزعامة الكونت روديجر فون در غولتز، وزُجّ العديدون (قادة ووزراء) في السجن، وغادر الزعيم الاستقلالي كارليس أولمانيس البلاد بحماية بريطانية. وفي الأشهر التي سبقت انعقاد مؤتمر فرساي، حاول فون در غولتز الاستفادة من وجود الألمان في المنطقة لتجهيز حملة على بطرسبورغ وإعادة الحكم القيصري عليها يكون حليفًا لألمانيا، في حين كان الحلفاء يخشون مثل هذا الأمر الذي قد يعيد لألمانيا بعضًا من القوة تعرقل مخططاتهم قبيل التوقيع على معاهدة فرساي.

وفي ٢٣ حزيران ١٩١٩، وقّعت ألمانيا على هذه المعاهدة التي ألزمتها على الانسحاب من بلدان البلطيق. وبعد عشرة أيام، وقّع الجنرال غوغ، رئيس بعثات الحلفاء في لاتفيا، على اتفاق هدنة مع فون در غولتز، وانسحبت القوات العسكرية الغربية من ريغا، وعاد أولمانيس إلى البلاد، واستلم السلطة، وأسس جيشًا وطنيًا بمساعدة فرنسية وبريطانية.

لكن الوضع بقي غير مستقر وخاضعًا لتجاذبات داخلية (أساسها الوجود الألماني) وخارجية (موقف الحلفاء، والحرب الدائرة في روسيا بين الجيش الأحمر «الشيوعي» والجيش الأبيض «القيصري»). وفي ١١ آب ١٩٢٠ وقّعت معاهدة ريغا التي اعترف فيها الاتحاد السوفياتي باستقلال لاتفيا. وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٢١، اعترف به الحلفاء الغربيون. وفي ١٥ شباط ١٩٢٢، صدر دستور ينص على نظام ديمقراطي برلماني. وفي ٩ شباط ١٩٢٨، وقّع الاتحاد السوفياتي وبولندا وإستونيا ولاتفيا (في موسكو) بروتوكول ليتفينوف الذي ينصّ على عدم اللجوء إلى الحرب. وفي ٥ شباط ١٩٣٢، وقّعت لاتفيا مع الاتحاد السوفياتي على معاهدة عدم اعتداء.

ونتيجة لأزمة سياسية ولاضطراب أمني وتدخلات خارجية، أعلن رئيس الوزراء الجنرال كارليس أولمانيس حالة الطوارئ (١٥ أيار ١٩٣٤) لمدة ستة أشهر. ثم ما لبث أن زاد من قبضته وبدأ حكمًا دكتاتوريًا في العام ١٩٣٦.

في ٥ تشرين الأول ١٩٣٩، وقّع أولمانيس مع الاتحاد السوفياتي ميثاق تعاون متبادل أعطى للاتحاد السوفياتي حق إقامة قواعد عسكرية (٢٥ ألف رجل) في لاتفيا. وفي ١٣ حزيران ١٩٤٠، مارس الاتحاد السوفياتي ضغوطًا لإقامة حكومة تكون مستعدة وقادرة، برأيه، على تأمين تطبيق الميثاق. ووصل الأمر إلى حد أن قام فيشينسكي، المندوب السوفياتي فوق العادة في لاتفيا، بتعيين حكومة مؤقتة في ريغا. وأشرفت هذه الحكومة على انتخابات جرت في ١٤–١٧ تموز ١٩٤٠، حيث كان المرشحون على لائحة واحدة نظّمها الحزب الشيوعي اللاتفي. والبرلمان المنبثق عن هذه الانتخابات صوّت في أولى جلساته (٢٤ تموز ١٩٤٠) على «تأميم» الأرض والمصانع والعقارات والبنوك والسفن، كما طالب بالانضمام إلى الاتحاد السوفياتي (لقي هذا الطلب معارضة قوية من الدول الغربية). وقامت الشرطة السرية باعتقال وسجن ٦ آلاف لاتفي، وإعدام ١٤٨٠، وتهجير ٣٧٥٠٠. وفي ٥ آب ١٩٤٠، أُعلن عن ضم لاتفيا إلى الاتحاد السوفياتي، وجرى نفي أولمانيس و٣٥ ألفًا من أنصاره إلى سيبيريا. وفي ٢٢ حزيران ١٩٤١، هاجمت القوات الألمانية الاتحاد السوفياتي، ودخلت ريغا واستمرّ احتلالها لها حتى ١٩٤٤، ولكورلاند (منطقة من لاتفيا تقع بين بحر البلطيق ونهر دفينا الغربي) حتى ٧ أيار ١٩٤٥.

الاستقلال من جديد: في ١٩٤٤، أعاد الاتحاد السوفياتي ضم لاتفيا إليه من جديد، ومارس بحق معارضيه سياسة قمعية، وبحق البلاد بأسرها سياسة «روسنة» اقتصادية وثقافية، وكذلك اجتماعية أحد أكبر مظاهرها الهجرة الروسية الكثيفة إلى البلاد، حيث أمسك الروس بمقدرات البلاد.

وثمة شعاع من الأمل في العودة إلى الاستقلال بزغ في العام ١٩٨٥ مع إطلاق الزعيم السوفياتي غورباتشوف «البيريسترويكا» (راجع «الاتحاد السوفياتي»، ج١). أما الحركة اللاتفية الأولى في اتجاه الاستقلال – في المرحلة السوفياتية – فكانت مع المهرجان والمظاهرة التي سار بها اللاتفيون احتفالًا بإقامة نصب ضحايا الستالينية في ١٤ حزيران ١٩٩٠. وتحت ضغط أنصار إعادة النهضة اللاتفية قرّرت السلطات، في ٥ أيار ١٩٨٩، جعل اللغة اللاتفية لغة رسمية للجمهورية. وفي ٢٨ تموز من العام نفسه، أعلن البرلمان «سيادة الدولة اللاتفية». وفي ١٥ شباط ١٩٩٠، صوّت البرلمان على الاستقلال الناجز للبلاد بأغلبية ١٧٧ صوتًا ضد ٤٨ (وكان لافتًا أن عددًا من النواب الناطقين بالروسية صوّتوا إلى جانب الاستقلال).

وفي اليوم الأول من أيار ١٩٩٠، طالب «مؤتمر المواطنين» (انتخبه ٧٦٠ ألف لاتفي) بانسحاب القوات السوفياتية من البلاد. وفي ٣ أيار (١٩٩٠)، أُعيد انتخاب أناتوليس غوربونوفس (مولود ١٩٤٢) رئيسًا لمجلس السوفيات اللاتفي الأعلى (١٥٣ صوتًا من أصل ١٩٦) ضد أناتولي ألكسييف (نال ٢٠ صوتًا) الذي كان يتزعّم حركة تطالب ببقاء لاتفيا داخل الاتحاد السوفياتي. وبعد أقل من أسبوعين، اتخذ غورباتشوف مرسومًا بإلغاء إعلان استقلال لاتفيا. فردّت لاتفيا، في ٢٧ تموز ١٩٩٠، بإعلانها عدم اشتراكها في إعداد معاهدة جديدة للاتحاد. وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٠، عارض الاتحاد السوفياتي اشتراك وزراء خارجية بلدان البلطيق في قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في باريس.

في ٧ كانون الثاني ١٩٩١، أرسل السوفيات قوات إضافية إلى لاتفيا، وفي اليوم التالي، تنادى اللاتفيون لرفض التجنيد الإجباري. وفي ١٤ كانون الثاني (١٩٩١)، طالبت لجنة السلام الوطني اللاتفية باستقالة الحكومة والبرلمان اللاتفيين، وأنذر غورباتشوف لاتفيا من مغبّة الاستمرار في مسيرة الانفصال والاستقلال. فأنشأ البرلمان (في ٢١ كانون الثاني ١٩٩١) وحدات مسلّحة للدفاع الذاتي. وفي ٣ آذار ١٩٩١، أظهر استقصاء للرأي العام أن ٧٠٪ يطالبون بالاستقلال.

في ٢١ آب ١٩٩١، أعلن البرلمان الاستقلال (١٠٩ أصوات من أصل ٢٠١)، واعتُقل السكرتير الأول للحزب الشيوعي ألفرد روبيكس (حُكم عليه، في تموز ١٩٩٥، بالسجن لمدة ثماني سنوات)، ومُنع الحزب الشيوعي. وفي ٦ أيلول ١٩٩١، اعترف الاتحاد السوفياتي باستقلال لاتفيا التي أصبحت عضوًا في الأمم المتحدة في ١٧ أيلول ١٩٩١. وفي تشرين الثاني ١٩٩٢، جرى تأجيل انسحاب القوات الروسية بسبب استحالة تأمين المساكن (في روسيا) للجنود وعائلاتهم. وفي آذار ١٩٩٣، حلّ «لاتس» كوحدة نقدية محل الروبل.

إلى هذا الوقت (أواسط ١٩٩٣)، والاستقلال أصبح ناجزًا ومعترفًا به دوليًا، بقيت مشكلتان تمحور حولهما النقاش السياسي في البلاد: انسحاب القوات السوفياتية سابقًا، الروسية حاليًا، التي كانت لا تزال متمركزة على أرض البلاد، ومشكلة المواطنية. ففي خريف ١٩٩٢، أُجبر وزير الإصلاح الاقتصادي ووزير الخارجية على الاستقالة تحت ضغط البرلمان الذي اتّهم الوزير الأول بالتباطؤ في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، والوزير الثاني بالضعف في تعاطيه مع روسيا. لكن المشكلة الأهم بالنسبة إلى لاتفيا، كما إلى سائر جمهوريات البلطيق، والأكثر حراجة وحساسية هي مشكلة المواطنية بسبب المواقف المتناقضة منها داخل البرلمان. لذلك رأى رئيس الوزراء اللاتفي تأجيلها إلى الحكومة القادمة التي ستتشكل في ضوء الانتخابات النيابية.

وفي ٥ حزيران ١٩٩٣، جرت هذه الانتخابات، وحُصر حق الانتخاب فيها بالمواطنين المقيمين على ارض لاتفيا منذ قبل الحرب العالمية الثانية وبالمتحدرين منهم. وذلك لسبب واضح وهو الهجرة الروسية الكثيفة إلى

لاتفيا طيلة الفترة التي أعقبت هذه الحرب، وما أحدثته من خلل ديمغرافي جاء على حساب العنصر اللاتفي.

عهد غونتس أولمانيس Guntis Ulmanis: في ٨ تموز ١٩٩٣ انتخب غونتس أولمانيس (مولود ١٩٣٩، حفيد أحد أشقاء الجنرال أولمانيس). وفي تشرين الثاني من العام نفسه، صدر قانون يحد من حقوق اكتساب الجنسية اللاتفية للأجانب (والقانون موجّه بصورة أساسية للناطقين بالروسية من سكان البلاد). وفي ١٤ شباط ١٩٩٤، انضمّت لاتفيا إلى «الشراكة من أجل السلام» في إطار الحلف الأطلسي، وفي أيار أصبحت عضوًا مشاركًا في «اتحاد أوروبا الغربية». وفي آب (١٩٩٤)، تمّ انسحاب الدفعة الأخيرة من القوات الروسية (١٣ ألف رجل). وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٩٥، دخلت لاتفيا إلى المجلس الأوروبي. وفي الأول من شباط ١٩٩٥، فُتح باب تقديم طلبات التجنّس أمام ٧٠٠–٨٠٠ ألف من غير المواطنين من الناطقين بالروسية. وفي ١٨ حزيران ١٩٩٦، أُعيد انتخاب أولمانيس رئيسًا للجمهورية لولاية جديدة بأغلبية ٥٣ صوتًا ضد ٤٧.

١٩٩٧–١٩٩٨: غونتر كراستس (مولود ١٩٥٣) الذي كان عيّن رئيسًا للوزراء في ٧ آب ١٩٩٧، وهو عضو في «اتحاد الوطن والحرية – حركة من أجل الاستقلال القومي للاتفيا»، لم يؤدّ تعيينه، في مرحلة أولى، إلى تعديل في الائتلاف الحكومي اليميني الذي كان قائمًا قبله، أي في حكومة أندريس سكيلي. لكن الاتهامات بالفساد، والحملة الانتخابية تحضيرًا لانتخابات تشرين الأول ١٩٩٨، والاختلافات بالرأي حول تجنيس غير المواطنين (إذ كان القانون المشار إليه أعلاه قد جرى تلطيفه بعض الشيء في تعديل حزيران ١٩٩٨، بضغط من الاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي) وحول العلاقات الروسية – اللاتفية، جعلت الحكومة اللاتفية تنتهج سياسة وفاقية ومعتدلة، ولكن من غير ضعف. إذ لم تتردد السلطات من استعمال العنف في تفريق مظاهرة للناطقين بالروسية احتجاجًا على سوء معاملتهم. وفي ربيع ١٩٩٨، هدّدت موسكو بزيادة عقوباتها الاقتصادية (الجمركية) في كل ما يتعلق بالمبادلات التجارية بين البلدين. والموقف اللاتفي فسّره المجلس الأوروبي تعنّتًا، فهدّد لاتفيا بعدم دعوتها، خلال سنة ١٩٩٨، لمفاوضات حول انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. ومقابل هذا المأزق الاقتصادي، حققت لاتفيا استقرارًا ونموًا في وضعها الاقتصادي في ١٩٩٧ – صيف ١٩٩٨.

النصف الثاني من العام ١٩٩٨ عرف، على الصعيد الاقتصادي، أزمة تسببت بها موجة الجفاف ومنافسة المنتوجات الزراعية والحيوانية المستوردة من أوروبا والولايات المتحدة، كما عرف انتخابات نيابية (تشرين الأول) أبقى البرلمان تحت هيمنة أحزاب الوسط واليمين التي كانت على اختلاف شديد في ما بينها. أما الحكومة الائتلافية فبقيت على تقربها من الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، وضاعفت من قراراتها المتعلقة بخصخصة المشاريع والمرافق حتى طالت ثلثيها، بما فيها المشاريع الأهم في البلاد، أي النقل البحري والطاقة.

أما العلاقات مع روسيا فقد تحسّنت عن السابق، وتمّ إقفال قاعدة الرادار الروسية في سكروندا (أيلول ١٩٩٨). لكن علاقات البلدين الاقتصادية تأثرت بالأزمة النقدية الروسية (صيف ١٩٩٨)، إذ إن روسيا تستورد ٢٠٪ من إجمالي صادرات لاتفيا، كما ان هذه الأخيرة تشتري من روسيا ١٦٪ من إجمالي مشترياتها الخارجية.

مدن ومعالم

* **جلغافا Jelgava:** مدينة، تقع على نهر ليلوب. تعد نحو ٧٩ ألف نسمة. صناعات نسيجية وغذائية وميكانيكية. مجمع حراري. عاصمة كورلاند من ١٥٦٢ إلى ١٧٩٥. أهم آثارها قصر كان مقر إقامة دوق كورلاند حيث الكونت دو بروفنس (الذي سيصبح ملك فرنسا، وهو الملك لويس الثامن عشر) أقام من ١٧٩٨ إلى ١٨٠١، ثم من ١٨٠٤ إلى ١٨٠٧.

* **دوغافبيلس Daugavpils:** ثاني مدن لاتفيا، بعد العاصمة. تعد نحو ١٣٥ ألف نسمة. نحو ٨٥٪ منهم روس. وقد جاء استفتاء ١٩٩٨ حول منح الجنسية اللاتفية لمصلحتهم، وأكثر من سواهم من روس المناطق الأخرى من لاتفيا. وللمدينة مرفأ وهي تقع على ضفة نهر دوغافا (دفينا الغربي). مصانع أنسجة كيميائية، صناعات خشبية وآلات كهربائية وأجهزة ميكانيكية. وفي المدينة مجمّع حراري.

* **ريغا Riga:** عاصمة لاتفيا، تقع عند مصب نهر دوغافا (دفينا الغربي) في خليج. تعد نحو ١,١ مليون نسمة. أكبر مركز ثقافي في منطقة البلطيق. كاتدرائية تعود إلى القرن الثالث عشر. المدينة عقدة مواصلات، وبها مرفأ. تحتضن ثلثي الصناعة اللاتفية (آلات وأجهزة كهربائية، قطارات، صناعات نسيجية وكيميائية وغذائية، ومجمّع حراري). تاريخيًا، تأسست في العام ١٢٠١ على يد أسقف ليفونيا أليير دو بوكسهوفدن (مؤسس جمعية «حامل السيف» Porte-Glaive الدينية العسكرية). دخلت في الاتحاد الهانسي عام ١٢٨٢. اعتنق سكانها المعتقد اللوثري البروتستانتي في القرن السادس عشر، وخضعت لبولندا في ١٥٦١. سيطر عليها السويديون في ١٦٢١، وألحقت بروسيا في ١٧١٠. غزاها الألمان والبولشفيك (١٩١٧–١٩١٩)، وأصبحت عاصمة لاتفيا المستقلة في ١٩٢٠. احتلها السوفيات في ١٩٤٠، ثم الألمان في ١٩٤١، ثم أعيد ضمها إلى الاتحاد السوفياتي في ١٩٤٤ إلى ١٩٩١.

* **كورلاند Courlande:** منطقة في لاتفيا (كانت تسمى سابقًا ليفونيا) تقع بين بحر البلطيق ونهر دوغافا (دفينا الغربي). غزتها الجمعية الدينية – العسكرية «حامل السيف» Porte-Glaive التي أسست مدينة ميتو لتكون عاصمة كورلاند في القرن الثالث عشر. ثم غزاها الدانماركيون في العام ١٣٤٧، ثم أصبحت دوقية تابعة لبولندا (١٥٦٢). وفي العام ١٧٩٥ ضمتها روسيا إليها، وجعلت من ميتو عاصمة كورلاند الروسية. احتلها الألمان أثناء الحرب العالمية الأولى، وضمت إلى لاتفيا المستقلة (١٩٢٠).

لاوس

(للخريطة، راجع «كمبوديا» في هذا الجزء)

بطاقة تعريف

الموقع: تقع لاوس Laos في جنوب شرقي آسيا. تحدها تايلاندا (وطول حدودها معها ١٦٣٥ كلم)، وفيتنام (١٦٩٣ كلم)، وكمبوديا (٤٠٤ كلم)، والصين (٣٩١ كلم)، وميانمار (بورما سابقًا، ٢٢٨ كلم).

المساحة: ٢٣٦٨٠٠ كلم^2.

العاصمة: فيانسيان؛ وأهم المدن: سافاناخت، لوانغ برابنغ، باكسي (راجع باب مدن ومعالم).

اللغات: اللاوسية (تنتمي إلى مجموعة لغات شعوب التائي Thaïe). وهناك استعمال واسع للفرنسية، والفيتنامية والصينية والانكليزية.

السكان: بلغ تعدادهم (تقديرات ١٩٩٨) ٤٫٨ مليون نسمة: ٦٧٪ منهم من أصول لاوية، ٢٧٪ من أصول هندو – صينية، ٥٪ من مجموعات متصيّنة (صينية)، و١٪ من أصول تيبيتية بورمية. نحو ٩٠٪ يعتنقون البوذية، والباقون يتوزعون على معتقدات دينية إحيائية تداخلها بعض المعتقدات والطقوس المسيحية. والفيتناميون الذين يقيمون في لاوس، وغالبيتهم نالوا الجنسية اللاوسية، هم بأكثريتهم كاثوليك (كان عددهم ٢٧ ألفًا في العام ١٩٩٢).

الحكم: «جمهورية ديمقراطية شعبية» ابتداءً من ٢ كانون الأول ١٩٧٥. الدستور المعمول به صادر في ١٤ آب ١٩٩١. تتكون الجمعية الوطنية (البرلمان) من ٩٩ عضوًا (آخر الانتخابات النيابية جرت في ٢١ كانون الأول ١٩٩٧). وتقسم البلاد إداريًا إلى ١١٤٢٤ قرية (بان)، و٩٥٠ كومونة (تاسنغ)، و١١٢ قضاء (موونغ)، و١٧ مقاطعة (خونغ).

الأحزاب: حزب واحد حاكم، هو الحزب الشعبي الثوري اللاوسي (حزب شيوعي) الذي تأسس في العام ١٩٥٥. يتزعّمه، منذ تشرين الثاني ١٩٩٢، خامتي سيفندون، ويضم نحو ٧٨ ألف عضو.

الاقتصاد: تتوزع اليد العاملة وفق النسب التالية: ٦٩٪ في الزراعة (التي تساهم بـ٥٥٪ من الناتج المحلي الصافي)، و١٪ في المناجم (١٪)، و١١٪ في الصناعة (١٧٪)، و١٩٪ في الخدمات (٢٧٪).
أهم المزروعات: الرز (٨٠٪ من الأراضي المزروعة)، الخضار، البطاطا الحلوة، قصب السكر، المنيهوت، الذرة، البن، التبغ، الشاي. في البلاد ٤٤ مزرعة للدولة (٥ آلاف هكتار)، و٣٢٠٠ تعاونية زراعية (٢٠٠ ألف هكتار)، وهناك نحو ٦٠٠ ألف هكتار مزروعة ومملوكة من الفلاحين.
أهم المناجم: القصدير، الجيبس، الفحم، الحديد، النحاس، الذهب، الفضة، أحجار السفير والرصاص؛ وكلها لم تُستغل بعد إلا في مجال ضيق.
أهم الصناعات: الغذائية والنسيجية.
تلقت لاوس مساعدات مهمة، أكثرها ذو طابع إنساني: إزالة الألغام (قنابل أميركية ألقيت بين ١٩٦٤ و١٩٧٣ ولم تنفجر، أثناء حرب فيتنام)، إنقاذ الإرث المعماري وتأهيل الوسائل القديمة في الترميم والبناء (مساعدة من فرنسا)، برامج غذائية للسكان.

نبذة تاريخية

قديمًا ووسيطًا: أثبتت الدراسات على الحفريات الأثرية وجود حضارة لاوسية قديمة تعود إلى عصر البرونز. وفي ما بعد كانت لاوس جزءًا من نطاق حراك اجتماعي أساسه الهجرات. فكان اللاوسيون والسياميون، مثل باقي الشعوب التي تتكلم التائية (أو التايلاندية)، يسكنون المناطق الجنوبية من الصين، حيث عاشت على زراعة الرز المنتشرة في الأودية. وبدأت هذه الشعوب حركتها التوسعية (غزوات وهجرات) في القرون الأولى من عصرنا، فاتجهت ناحية الغرب حتى وصلت ميانمار (بورما سابقًا)، وناحية الجنوب حيث صادفت سهل مينام الفسيح في تايلاندا. وكانت هذه الشعوب، إبان توسعها، منتظمة في نظام شبه إقطاعي زراعي تقوده نخبة عسكرية. وقد استوعبت سكان هذه المناطق الأصليين أو أنها استعبدتهم.

وفي المناطق التي تشكّل حاليًا لاوس، شكّل اللاوسيون القدماء إمارات صغيرة مستقلة. وبقي الأمر على هذه الحال حتى عام ١٣٥٣، حيث تمكّن فا نغوم Fa-Ngoum أمير مونغ سوا، وبمساعدة من ملك كمبوديا، من فرض «الوحدة اللاوسية» وإنشاء مملكة موحّدة عُرفت باسم «مملكة لان كسانغ» (أي بلاد «المليون فيل»). وكان هذا الأمير قد تربّى في أحضان الأسرة الكمبودية الحاكمة وتزوج من إحدى بنات الملك.

وبعد أن رسّخ الملك فا نغوم أقدام مملكته أخذ في تعميم الديانة البوذية التي كانت في الواقع قد دخلت إلى البلاد منذ القرن الثاني عشر عن طريق المبشرين الكمبوديين الذين أدخلوا الديانة البراهمانية أيضًا في الفترة نفسها.

واستمر حكم تلك المملكة حتى مجيء الاستعمار الفرنسي (١٨٩٣).

مرحلة النزاع ثم الاستعمار الفرنسي: منذ أواخر القرن السابع عشر، وتحديدًا منذ وفاة الملك سوليافونغسا في العام ١٦٩٤، دخلت المملكة في صراع عنيف على الحكم أدّى، في العام ١٧٣١، إلى انقسامها إلى ثلاث ممالك، إحداها، وهي مملكة شامباساك، خضعت خضوعًا تامًا لكمبوديا فضلًا عن تدخلات خارجية (بورمية وتايلاندية) في شؤون المملكتين الأخريين، إلى أن أصبحت إحداهما، وهي مملكة فيانسيان، خاضعة خضوعًا تامًا لتايلاندا (١٨٢٨)، والمملكة الثالثة، مملكة لوانغ برابانغ، كانت بدورها قد اضطرّت للتوقيع على معاهدة حماية رسمية في ١٧٧٨ جعلت بانكوك تهيمن عليها.

لم يستكن اللاوسيون لهذا الوضع، وثاروا عدة مرات، خاصة في ١٨٧٢ و١٨٧٦. وفي هذه الأثناء كان الاستعمار الفرنسي يرسّخ وجوده في المنطقة، وتوصّل إلى فرض وصايته على مملكة هوي (في فيتنام) في ١٨٨٣، ومنها انطلق يتحرش بالسيام (تايلاندا) بحجة حماية الحدود الفيتنامية الغربية، ويضغط على حكومتها إلى أن اضطرها الى الموافقة على فتح قنصلية فرنسية في مملكة لوانغ برابانغ (إحدى ممالك لاوس الثلاث) ثم إلى الاعتراف بسيادة فرنسا على جزء من لاوس يمتد من حدود فيتنام الغربية إلى الضفة اليمنى لنهر الميكونغ في ١٨٩٣. وبذلك بدأ الاستعمار الفرنسي الذي استمرّ حتى العام ١٩٥٤.

إلا أن ذلك الاتفاق (بين فرنسا والسيام – تايلاندا) لم يضع حدًا للخلافات بين فرنسا والسيام اللاتين وقّعتا سلسلة اتفاقيات أخرى في ١٩٠٢ و١٩٠٤ و١٩٠٧ كانت كلها لصالح فرنسا. وفي ١٩١٤ وقّعت فرنسا مباشرة مع ملك لوانغ برابانغ، سيسافونغ فانغ (الذي حكم إلى ١٩٥٩) اتفاقية لتثبيت الحدود القانونية للاوس تلتها اتفاقية ثانية في ١٩١٧.

أصبحت لاوس محمية فرنسية ضمن إطار ما عُرف بـ«الهند الصينية الفرنسية» التي كانت تضم الدولتين الحاليتين كمبوديا وفيتنام. وتعاونت مع فرنسا الأسرة اللاوسية التي كانت تحكم في مدينة لوانغ برانغ ومنطقتها، فكسبت من جراء ذلك

العرش اللاوسي. واستمرت لاوس، خلال الاستعمار الفرنسي، تعيش وفق النمط التقليدي المتمحور حول زراعة الرز المعروفة في جنوب شرقي آسيا. ولم تعرف الصناعة ولا طرق المواصلات إنماء يذكر، في حين ان التعليم بقي وقفًا على أبناء الطبقة الحاكمة المتعاونة مع الفرنسيين.

المقاومة والاستقلال: في أثناء الحرب العالمية الثانية، اندلعت مقاومة مسلحة في جنوب لاوس حرّكها عمليًا الأمير بون أوم Bon Oum عاهل مملكة شامبا ساك اللاوسية. وعندما استسلمت اليابان (التي كانت قد أنهت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في المنطقة) في نهاية الحرب أعلنت حركة الاستقلال الوطني، التي تشكلت في مدينة فيانسيان، عن تكوين حكومة مؤقتة. وعلى أثر احتلال القوات الفرنسية لتلك المدينة انسحبت الحكومة المؤقتة إلى تايلاندا وتحوّلت إلى حركة مقاومة ظلت مشتعلة إلى أن تمّ التوقيع على اتفاق مؤقت في ١٩٤٦ منح المملكة الاستقلال الذاتي، وتخلّى، في الوقت نفسه، الأمير بون أوم عن المطالبة بمملكة شامباساك ليفسح المجال لتحقيق الوحدة الوطنية اللاوسية. ولم تأت سنة ١٩٤٧ حتى وضع دستور للبلاد، وفي تموز ١٩٤٩ وقّعت معاهدة لاوسية – فرنسية تعترف فيها فرنسا باستقلال المملكة لكن داخل ما سمّي آنذاك بـ «الاتحاد الفرنسي» الذي كان يضم دول الهند الصينية الثلاث. وفي العام ١٩٥٣، وقّعت معاهدة صداقة بين لاوس وفرنسا، كما ان اتفاقيات جنيف في ١٩٥٤ أعادت للاوس أراضيها المحتلة من الفيت مينه (القوات الثورية الفيتنامية). وفي ١٩٥٥، أصبحت لاوس عضوًا في الأمم المتحدة مكتملة السيادة.

حرب أهلية وحرب فيتنام وإعلان الجمهورية: أوجزت «موسوعة السياسة» (ج٥، ط٢، ١٩٩٠، ص٤٠٤–٤٠٥) تأريخ هذه الفترة الممتدة من السنوات الأولى لعهد الاستقلال حتى إعلان الجمهورية الديمقراطية الشعبية في العام ١٩٧٥ بالتالي:

«إلا أن الحرب الأهلية سرعان ما اندلعت بين قوات الباتيت لاو Pathet Lao الشيوعية بقيادة الأمير سوفانوفونغ التي كانت تسيطر على شمال البلاد وبين القوات الوطنية اليمينية بقيادة الكابتن كونغ لي Kong lê. وأدّت تلك الحرب الطاحنة إلى تدمير اقتصاد البلاد وبلغت الحالة درجة من الخطورة جعلت ١٤ دولة تعقد ندوة في جنيف في شهر أيار ١٩٦١ في محاولة لإقامة حكومة اتحاد وطني تضم أنصار السلطة الملكية (الأمير بون أوم) وأنصار الأمير سوفانوفونغ الشيوعيين وعناصر محايدة يمثلهم الأمير سوفانا فوما. وفعلًا نجحت تلك المساعي وتكوّنت تلك الحكومة برئاسة سوفانا فوما في حزيران ١٩٦٢. وركّزت الحكومة الجديدة على استقلال لاوس وحيادها. ولكن تطورات الحرب في فيتنام جعلت لاوس تتورط فيها وعاد الصراع بين الطرفين المتخاصمين: اليمينيون المدعومون من أميركا وعاصمتهم فيانسيان وقد دخلوا الحرب إلى جانب فيتنام الجنوبية، وقوات الباتيت لاو الشيوعية المسيطرة على كامل المنطقة الشمالية وكانوا إلى جانب فيتنام الشمالية. وأمام الانتصارات التي حققتها قوات فيتنام الشمالية من ناحية والزحف المستمر لقوات الباتيت لاو في لاوس من ناحية أخرى تحولت لاوس في ١٩٧١ بشكل كامل إلى مسرح للعمليات الحربية. وفي ١٩٧٣ وقّعت قوات الباتيت لاو وقوات فيانسيان على اتفاق أفضى إلى تكوين حكومة ائتلاف وطني ومجلس استشاري سياسي مستقل في ١٩٧٤. إلا أن الباتيت لاو سرعان ما فرض قوته وازاح العناصر اليمينية وسيطرت العناصر اليسارية على كامل البلاد. وفي كانون الأول ١٩٧٥ ألغيت الملكية وأصبح سوفانوفونغ رئيسًا لجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية. وابتداءً من هذا التاريخ دخلت لاوس مباشرة في مرحلة الثورة الاشتراكية».

عهد سوفانوفونغ (١٩٧٥–١٩٨٦): حملت سنة ١٩٧٥ إذًا انتصارًا كاسحًا للشيوعيين، وإلغاء للملكية، وإعلانًا للجمهورية الديمقراطية الشعبيةوانتخابًا لزعيم الشيوعيين سوفانوفونغ رئيسًا لها. لكن، ما هي إلا أشهر قليلة حتى عادت الأوضاع تضطرب من جديد، ومع تايلاندا بصورة أساسية هذه المرة.

اجتاز آلاف اللاوسيين (الذين رفضوا حكم الشيوعيين) نهر ميكونغ لاجئين إلى تايلاندا. وأوقفت الولايات المتحدة مساعداتها للاوس والتي كانت تخصصها لها في العهود السابقة، كما فرضت تايلاندا، بعد الانقلاب العسكري فيها، حصارًا اقتصاديًا على لاوس. فردّت الحكومة اللاوسية بعقد اتفاقات اقتصادية مهمة مع الاتحاد السوفياتي (أيار ١٩٧٦). كما وقّعت مع فيتنام (١٨ تموز ١٩٧٧) معاهدة صداقة وتعاون سمحت بتواجد جيش فيتنامي على طول نهر ميكونغ كما على الحدود الصينية دفاعًا عن لاوس.

وبعد انفراج في العلاقات مع تايلاندا، عادت هذه العلاقات وتدهورت من جديد في ١٩٨٠. وتطورت، بالمقابل، العلاقات اللاوسية – الفيتنامية باتجاه بناء المؤسسات الضرورية لإنشاء وحدة بلدان الهند الصينية (فيتنام، لاوس، كمبوديا). وقد تجسّد ذلك في اجتماع هذه البلدان في فيانسيان (شباط ١٩٨٣).

لكن تعزيز العلاقات الفيتنامية – اللاوسية أدّى إلى تدهور علاقات لاوس والصين. وعندما وقعت الحرب بين الصين وفيتنام (١٩٧٨) التزمت حكومة لاوس موقف هانوي. فسحبت الصين خبراءها الفنيين العاملين في شمال لاوس. وانعكس ذلك على الصراع داخل الحزب الشيوعي اللاوسي الذي شهد في ١٩٧٩–١٩٨٠ حملة تطهير طالت العناصر الموالية للصين.

فلاوس، بانتمائها إلى المعسكر الاشتراكي (الذي قدّم لها ٥٧٪ من إجمالي المساعدات التي تلقتها حتى العام ١٩٨٤، والذي تستورد منه ٧٠٪ من إجمالي مستورداتها – ١٩٨٥) وجدت نفسها، طيلة السنوات الـ١٢ الأولى من إعادة وحدة أراضيها وإعلانها الجمهورية الديمقراطية (أي منذ ١٩٧٥ حتى ١٩٨٦)، تتلقى توجيهات بـ«علاقات خاصة» تفرضها فيتنام، خاصة بعد تدخّل هذه الأخيرة في كمبوديا العام ١٩٧٩.

فونغفيشيت فومي رئيس بالوكالة (١٩٨٦–١٩٩١): في ٢٩ تشرين الأول ١٩٨٦، انتخب فومي (١٩٠٩–١٩٩٤) رئيسًا بالوكالة إثر اعتكاف الرئيس سوفانوفونغ عن مهماته الرئاسية لأسباب صحية. وفي ١٩٨٩، تمّ انسحاب ٥٥ ألف جندي فيتنامي من البلاد، وأعيدت العلاقات مع الصين. وفي ١٩٩٠، نفّذت لاوس تحولًا مهمًا في سياستها الاقتصادية، إذ صدرت قرارات تقضي بخصخصة عدد من المرافق والمشاريع. وفي ٢٩ آذار ١٩٩١، استقال سوفانوفونغ من «الحزب الشعبي الثوري اللاوسي». وفي ١٥ حزيران ١٩٩١، عيّن خامتي سيفندون (مولود ١٩٢٤) رئيسًا للوزراء، وفي ١٤ آب ١٩٩١، صدر دستور لحظ إلغاء النجمة الحمراء عن العلم، ولكنه أبقى على إسم الحزب وعلى اعتباره الحزب الحاكم الوحيد. وتبنت الدولة سياسة السوق، وأعطت الحق بالملكية الخاصة، وفتح مجال الاستثمارات أمام الأفراد والشركات.

كايسون فومفيهان (١٩٩١–١٩٩٢): انتخب كايسون (١٩٢٠–١٩٩٢) رئيسًا للجمهورية في ١٥ آب ١٩٩١، ولم يتسن له إكمال ولايته، إذ توفي في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٢. وأبرز ما حققه خطوات تزيد من الابتعاد عن الاتحاد السوفياتي قبيل انهياره، والمزيد من التقارب مع تايلاندا وإقامة الكثير من المشاريع الاستثمارية المشتركة معها.

نوهاك فومسفنه (١٩٩٢–١٩٩٨): إثر وفاة كايسون، أصبح فومسفنه (مولود ١٩١٤) رئيسًا، وأعيد انتخابه في ٢٢ شباط ١٩٩٣.

في ٢١ كانون الأول ١٩٩٧، شارك في الانتخابات البرلمانية ٩٩,٣٪ من ٢,٣٪ ناخب، وانتخبوا ٩٩ نائبًا من الـ ١٥٩ مرشحًا الذين وافقت على ترشيحهم «جبهة البناء الوطني». ثلثا أعضاء المجلس الجديد من الوجوه الجديدة، ومرشح واحد مستقل (من أصل ٤ مرشحين مستقلين) فاز في الانتخابات. ومن بين الفائزين هذه المرة ٢١ امرأة (مقابل ٨ في المجلس السابق)، و٢٥ عسكريًا.

واستمرت اللجنة المركزية للحزب (مكوّنة من ٤٩ عضوًا) هي المؤسسة الأهم لاتخاذ القرارات المهمة. ومع انسحاب الرئيس نوهاك فومسفنه منها (سرًا)، أصبح الرجل الأقوى في الحزب وفي الدولة الجنرال خامتي سيفندون، كما كان قبله كايسون فومفيهان.

خامتي سيفندون (١٩٩٨–): انتخب هذا الجنرال رئيسًا للجمهورية في ٢٤ شباط ١٩٩٨. وفي أول إجراء حكومي (بعد يومين من انتخابه) اعتبر كل من وزير الخارجية ووزير الدفاع حكمًا نائبًا لرئيس الوزراء. وهو إجراء فُسّر على انه يعطي المزيد من السيطرة للعسكريين على شؤون البلاد (والرئيس نفسه كان وزيرًا للدفاع لمدة ١٦ سنة متوالية)، كما ويولي أهمية كبرى لاندماج البلاد في منظمة «أسيان» (رابطة دول جنوب شرقي آسيا). واختير أحد دعاة الانفتاح الاقتصادي ليكون وزيرًا للمالية، والأجواء الاقتصادية كلها أجواء صعوبات اقتصادية متفاقمة في المنطقة. ففي ١٩٩٨، هبطت الاستثمارات الأجنبية (خاصة التايلاندية) في لاوس بنسبة ١٧,٨٪، وفقد النقد اللاوسي من قيمته ٧٠٪ خلال سنتين فقط، ووصل معدل التضخّم إلى ٨١٪ في العام ١٩٩٨ (وهو المعدل الأعلى في آسيا).

ولم يؤثر هذا الوضع الاقتصادي المتأزم في رغبة المسؤولين اللاوسيين في الاستمرار بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي بوشر بها منذ أواخر الثمانينات، رغم أنه زاد من الفساد ومن معدلات الجرائم. أما انفتاحهم السياسي فلا يزال موضوع نقد في الأوساط الدولية. فوفاة أحد سجناء الرأي، والاعتقالات الكثيرة التي تتعرض لها الأوساط الدينية في البلاد تلطّخ سمعة البلاد في الخارج، ولم تنفع معها كثيرًا محاولات الحكومة إقامة علاقات مع الخارج وفتح سفارات لها في بروناي وسنغافورة وسيول، أو مع شركاء جدد للبلاد (أرمينيا، كرواتيا، جورجيا وأيرلندا). وأبقت لاوس على أوثق العلاقات مع حليفتها فيتنام. ففي كانون الثاني ١٩٩٩، وقّع رئيس الجمهورية خامتي سيفندون، في هانوي، أربعة اتفاقات تعاون إضافية، وجدّد معاهدة الصداقة والتعاون الخاصة بين البلدين.

مدن ومعالم

* **باكسي Paksé**: مدينة، تبعد ٦٧٧ كلم عن العاصمة، وتعد نحو ٦٠ ألف نسمة.

* **سافنّاخت Savannakhét**: مدينة، في جنوبي البلاد، وهي قاعدة المقاطعة، وتقع على الضفة اليسرى من نهر ميكونغ، وتبعد ٤٥٠ كلم عن العاصمة، وتعد نحو ١١٠ آلاف نسمة. مرفأ نهري. عقدة مواصلات مهمة، وقربها كانت تقوم قاعدة عسكرية فرنسية.

* **فيانسيان Vientiane**: عاصمة البلاد. تقع عند نهر ميكونغ. تعد نحو ٦٠٠ ألف نسمة. مرفأ نهري. مطار. شهيرة بسوق الأفاويه، وبالصناعات اليدوية (الحرائر، المصوغات).

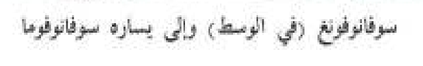
تاريخيًا، تأسست قبل القرن الثالث عشر، وأصبحت عاصمة مملكة لا كسانغ في العام ١٥٦٣. دمّرها السياميون (التايلانديون) في ١٨٢٧، وأعاد الفرنسيون بناءها، واختيرت عاصمة إدارية للبلاد.

* **لوانغ برابنغ Louanag Prabang**: مدينة، تبعد ٣٣٦ كلم عن العاصمة، وتعد نحو ٩٠ ألف نسمة. كانت عاصمة ملكية قديمة.

زعماء، رجال دولة وسياسة

* **سوفانا فوما Souvanna Phouma** (١٩٠١–١٩٨٤): أمير ورجل دولة لاوسي. أخ غير شقيق للأمير سوفانوفونغ. ناضل، في العام ١٩٤٦، ضد الاستعمار الفرنسي، ثم ترأس، من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤، حكومة محايدة. عاد إلى السلطة في ١٩٥٧، ولكنه أُبعد عنها في ١٩٦٠. لجأ إلى فرنسا في ١٩٦٠؛ ثم أُعيد انتخابه رئيسًا لمجلس اللاو في ١٩٦٢، وعارض سوفانوفونغ الذي كان يمثل الاتجاه الشيوعي في البلاد. شكّل، في ١٩٧٣، حكومة ائتلاف وترأسها. أطاح الباتيت لاو به وبحكومته (راجع النبذة التاريخية).

* **سوفانوفونغ Souphanouvong** (١٩٠٩–١٩٩٥): رجل دولة لاوسي. ولد في لوانغ برابانغ. أسّس، في ١٩٤٩، حزب الباتيت لاو (مثّل القوى التقدمية في البلاد وطالب بحياد البلاد، تحوّل إلى حزب «نيو لاو هاكسات» في العام ١٩٥٨، منتهجًا خطًا شيوعيًا)، وعارض سياسة الحياد الذي كان ينادي به أخوه غير شقيقه الأمير سوفانا فوما. أصبح رئيس جمهورية لاوس في ١٩٧٥، واستقال في ١٩٨٦. كان لقبه «الأمير الأحمر».



سوفانوفونغ (في الوسط) وإلى يساره سوفانوفوما

Encyclopédie Historique et Géographique

Continents, Régions, Pays, Nations,

Villes, Sujets, Signes et Monuments

Tome XV

PAR

Massoud Khawand

تمّ طبع الجزء الخامس عشر
في تشرين الأول ٢٠٠٠،
وتليه الاجزاء الأخرى تباعًا.

Ed. Octobre 2000

«**لبنان**»، مخصّص له الجزء التالي، السادس عشر، بكامله